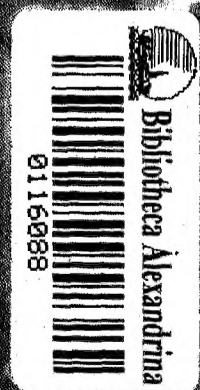


الصراع الاجتماعي والسياسي عصر مبارك

(الجزء الخامس)



د . عبد العظيم رمضان



الهيئة المصرية
العامة للكتاب

الخصراع الأجهماعى والسىاسى فى مصر مبارك

الصراع الإجتماعى والسياسى فى عصر مبارك

الجزء الخامس

بقلم

د. عبد العظيم رمضان



المهنة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٥

الإخراج الفني والتنفيذ

صدره عبد الواحد

تقديم

يسعدنى أن أقدم للقارئ الكريم هذا الجزء الخامس من «الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك» الذى يضم مقالاتى السياسية والاجتماعية، ومعاركى مع القوى الرجعية فى مجتمعنا التى تقف عقبة فى طريق تقدم هذا البلد.

وأقصد بالقوى الرجعية فى بلدنا اليمين الدينى بجناحيه: العلنى، ممثلا فى الأحزاب السياسية الذى تتاجر بالدين، والسرى ممثلا فى جماعات الإرهاب، وفى هذه المقالات أتتبع دورها التخريبى فى حياتنا السياسية الذى تمارسه تحت مظلة الديمقراطية المتهرئة، وأرصد ابتعادها عن الخط الوطنى الأصيل فى سعيها الكاذب للعمل تحت مظلة الإسلام.

كما أقصد بالقوى الرجعية أيضا اليسار المصرى المتجمد فى القوالب القديمة لعصر الحرب الباردة، والذى يريد فرض إفرازات ذلك العصر على عصرنا الحاضر الذى يعد انقلابا على العصر السابق. وهذه القوى اليسارية تتمثل فى: الناصريين الذين مازالوا يخاطبون الجماهير بلغة عصر عبدالناصر، رغم أن هذه اللغة انقرضت منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧. كما تتمثل هذه القوى اليسارية أيضا فى اليسار المصرى فى حزب التجمع الذى مازال يقاوم بعناد

زحف العصر الجديد حتى بعد سقوط الاتحاد السوفيتي واختفاء دوره الإيجابي القديم في مساعدة شعوب العالم الثالث، وانطلاقه - من ثم - من أرضية تتجاهل الواقع.

ومن هنا فلعل القارئ يلاحظ أن ادخالي اليسار في زمرة القوى الرجعية هو اعتراف مني بما طرأ على المصطلحات الأيديولوجية في عالمنا المعاصر السريع التغير من انقلابات. وربما كان من دلائل ذلك إطلاق النظام السياسى فى روسيا وصف اليمين على القوى الشيوعية المعارضة للانفتاح على الغرب!

وسوف يقرأ القارئ الكريم هذه المعارك مع اليمين الدينى اليسارى فى الفصلين الأوليين من هذا الكتاب، وهما: فصل «الإسلام السياسى والإرهاب»، وفصل «الناصرىون والافتراء على التاريخ». ويضم الفصل الأول مقالى «الإرهاب بين المواجهة والاختراق»، الذى تعرضت فيه لـ «عسكرة» القاهرة، ونزول التليفزيون المصرى إلى المعركة بمسلسل «العائلة»، وعمر بن عبد العزيز، واعترافات الإرهابى عادل عبد الباقي، ثم دور الأزهر السلبى المتمثل فى مقاومة سلسلة كتب المواجهة والتنوير.

كذلك يضم هذا الفصل مقالى: «محاكم التفتيش فى الزمن الردى»، الذى تناول الحملة الشعواء التى تشنها القوى الرجعية على وزارة التربية والتعليم بزعم إحداثها تغييرات فى المقررات الدراسية ضد الدين! كما يضم أيضا مقالى الأول والثانى بعنوان: «كوميديا فهمى هويدى السوداء»، وهى الكوميديا التى تولى فيها فهمى هويدى الدفاع عن مقدم استجواب وزير الثقافة فى مجلس الشعب، وهو الاستجواب الذى حقل بمغالطات واسفاف ضد مسيرة التنوير، وقد اعتبر فهمى هويدى مجموعة المفكرين الذين تصدوا لذلك الإرهاب الثقافى فى مجلس الشعب مجموعة من الكفرة والملحدين.

أما الفصل الثانى «الناصرىون والإفتراء على التاريخ»، فهو يضم مقالى: «ظهور الناصرية الجديدة فى مصر، هل هو صدى للنازية الجديدة فى ألمانيا؟! - وهو الذى أثار ثائرة جريدة «العربى» الناطقة باسم الناصريين، فشنت على حملة حدث فيها تجاوز شديد فى أدب الحوار، مما اضطرنى إلى الرد عليها بمقال: «المعلم جعلص الجزار وأدب الحوار» ! كذلك ضم هذا الفصل مجموعة المقالات التى كتبته ردا على الدراسة التى نشرتها جريدة «العربى» بمناسبة اتفاق غزة - أريحا، والتى احتوت على مغالطات جسيمة فى التحليل وتناول على تاريخ مصر. وتضم هذه المجموعة من المقالات ثلاثة مقالات هى: «جريدة العربى والتناول على تاريخ مصر»، و«أكذوبة تمثيلية حرب أكتوبر»، و«الافتراء على التاريخ ليس فى حاجة لذكاء».

كذلك ضم هذا الفصل مقالى الذى رددت فيه على مقال كتبه خالد عبد الناصر فى جريدة العربى، رأيت أنه يحتوى على مغالطات لا يجب السكوت عليها، فكان مقالى: مغالطات خالد عبد الناصر». كما أتبعته بمقالى: «الناصرىون بين الأوجاقات الإسرائيلية والأوجاقات الأمريكية» الذى هاجمت فيه تناقضات مواقفهم من الديموقراطية بين عصر عبد الناصر وعصر مبارك، وتجاهلهم المتغيرات التى طرأت على الساحة الدولية والعربية وتأثيرها على تسليح الجيش المصرى والجيش العربية.

كذلك ضم هذا الفصل مقالاتى عن الصانع الحقيقين للنكسة، وردى على الناصريين الذين يصرون على أن هذه النكسة تقع على عاتق عصر مبارك! وتتكون هذه المقالات من: «على من تقع مسئولية أوضاعنا الراهنة؟»، و«اليسار والعزف على ألحان قديمة»، و«الناصرىون بين الزعيم عبد الناصر والزعيم ضياء الدين داود» و«عندما يرقص صناع النكسة على طبول باروخ» و«عندما يفسر الناصريون تاريخ مصر»!

كذلك ضم هذا الفصل سلسلة مقالاتي في الرد على الدكتور جلال أمين، الذي اعتبر تفسيرى للتاريخ تفسيراً إسرائيلياً وقد رددت عليه بمقالى: «عندما يفسر الناصريون تاريخ مصر». كما كتبت مقالى: «لو كان اليسار المصرى يحكم مصر؟»، رداً على هجوم جريدة الأهالى علىّ لما أدنت به اللغة المضللة التى تستخدمها المعارضة اليسارية فى مخاطبة الجماهير المصرية. وقد تابعت معركتى مع الدكتور جلال أمين فى ثلاثة مقالات هى: «لغز الدكتور سعدون أمين»، و«لغز الدكتور سعدون أمين مرة أخرى»، و«بين سياسة الغوانى وسياسة الزعماء السياسيين».

أما الفصل الثالث من مجموعة هذه المقالات، فهو بعنوان: مصر والعرب»، وقد ضم مقالى: «أكذوبة الأمن القومى العربى»، الذى أثار ثائرة المعسكر القومى، وسارعوا إلى كتابة المقالات الاعتراضية فى جريدة الأهرام، تجاوزت العشر مقالات، وقد رددت عليهم بمقالى: «أكذوبة الأمن القومى العربى مرة أخرى»، و«الإخراج العراقى للعبة «عسكر وحرامية»».

كذلك ضم هذا الفصل ثلاثة مقالات استعرضت فيها كتاب محسن محمد عن «مصر والسودان: الانفصال»، وهى بعنوانين: «مصر والسودان : الانفصال، قراءة فى كتاب جديد»، و«الصراع على السودان بين تاج المهدي وتاج فاروق»، و«عندما تخلت الثورة عن شعار وحدة وادى النيل».

أما الفصل الرابع، فقد تعرضت فيه للوفد والتاريخ، وضم مقالى عن «مصطفى النحاس وأخطاء المؤرخين»، وسلسلة مقالاتي فى الرد على مذكرات الأستاذ خالد محمد خالد، وهى: «مذكرات خالد محمد خالد وحقائق التاريخ»، و«النقراشى والنحاس والزعامة المقدسة»، و«حقائق انشقاق النقراشى وأحمد ماهر من الوفد». و«هل كان مصطفى النحاس دكتاتوراً؟» و«القمصان الزرقاء

بين النقراشى والنحاس»، و«محاولة اغتيال مصطفى النحاس»، و«الطبقة العاملة بين الوفد والقصر»، و«السفير البريطاني ينتقد سياسة الوفد العمالية»، وحقيقة المواجهة بين الدكتور أحمد ماهر ومصطفى النحاس»، و«الدكتور أحمد ماهر يتهم سياسة الوفد العمالية بالبلشفية». كما ضم هذا الفصل مقالاً: «الوفد فى حوار بين اليمين واليسار»، الذى عرضت فيه كتاب الدكتور عمرو عبدالسميع: «حوارات حول المستقبل».

أما الفصل الخامس ، فهو بعنوان : «التاريخ والمجتمع» ، وقد ضم بعض مقالاتى التاريخية . فقد ضم مقالى : «الاسكندرية عبر العصور» ، و «الاسكندرية بين الأوربيين والوطنيين» ، و «خواطر مؤرخ فى أسبانيا». كما ضم أيضاً مقالى : «المصير» ، الذى نقدت فيه رؤية المؤرخ الأمريكى بول كيندى لحركة التاريخ ، وأخيراً ضم مقالى : «من الجانى فى حوادث كفر الدوار؟» الذى هاجمت فيه الرؤية التى تبرئ ثورة يوليو من مسئولية إعدام هذين النقابيين.

أما الفصل السادس ، فقد تناول مقالاتى عن الجامعة المصرية ، وقد ضم مقالى «الحركة الوطنية وميلاد الجامعة المصرية» ، الذى نشر منذ عشر سنوات . ثم مقالى «الجامعة والدببة» ، الذى دافعت فيه عن التعديلات الهامة التى أدخلها وزير التعليم الدكتور حسين كامل بهاء الدين على قانون الجامعات ، وهاجمته القوى الرجعية الحزبية والجامعية.

أما الفصل السابع والأخير ، فيتحدث عن هموم المجتمع المصرى ، وقد ضم مقالى : «مؤتمر المرأة المصرية والنفخ فى الرماد» ، الذى أثار ضجة فى معسكر اليمين الدينى لأنى هاجمت فيه الحجاب إذا كان مجرد مظهر لا يتفق مع الجوهر . وضم أيضاً مقالى : «ملاحظات على زوبعة مؤتمر حماية الأقليات» ، الذى تعرضت فيه للمؤتمر الذى نظمته مركز ابن خلدون لمناقشة قضية

الأقليات ، وأدرج الأقباط المصريين فى هذه الأقليات . كذلك ضم مقالى : «معركة حول القيم فى مؤتمر رجال الأعمال بالاسكندرية» ، ومقالى عن «هموم القاهرة وهموم الأمن» . ومقالى الذين هاجمت فيهما الإدارة المصرية تحت عنوان : «هل نحن فى مجتمع متحضر؟» ، و «عقدة الخواجة والإدارة المصرية» ، ثم سلسلة مقالاتى عن انهيار المبانى والفساد الإدارى الذى يختبئ وراء هذا الانهيار . كذلك ضم أيضا مقالى : «الجرىء والجميلة ومباهج الإدارة المصرية» الذى هاجمت فيه عرض المسلسلات الهابطة . وأخيرا مقالى : «السياحة بين نوتردام والأهرام» الذى تناولت فيه قضية السياحة بين أوروبا ومصر .

وأملى أن يصادف هذا الجزء الخامس ما صادفته الأجزاء السابقة من اهتمام القراء.

والله الموفق.

الهرم فى أول يناير ١٩٩٥

د. عبد العظيم رمضان

الفصل الأول

الاسلام السياسى
والارهاب

الإرهاب بين المواجهة والاختراق!

أعتقد أن كارثة الإرهاب التي
دهمت مصر في السنوات الأخيرة، لم
تكن كلها شرا مطلقا، وإنما أفرزت
إيجابيات لم تكن مصر تستطيع
الحصول عليها بدون أن تمر بهذه
التجربة الأليمة! وربما كان على رأس
هذه الإيجابيات ما يتعلق بالأمن في
الشارع المصرى.

وحتى أوضح هذه النقطة فإن
الأمن في الشارع المصرى قبل ظهور
الإرهاب كان شبه منعدم، إن لم يكن
منعدما بالفعل! فقد كانت رؤية رجل
أمن في الطريق العام من الحالات
النادرة، وكان وصول الأمن إلى موقع
أى حادث يحتاج إلى بضع ساعات..
هذا إذا وصل بالفعل! وكثيرا ما وقعت
اعتداءات على فتياتنا في الطريق دون
أن يجدن مغيثا إلا من أهل المروءة
والشهادة الذين كان بعضهم يدفع

أكتوبر فى ٣ / ٤ / ١٩٩٤

حياته ثمنا لهذه المروءة والشهامة، كما أن السرقات كانت تقع تحت الاستغاثات دون أن تجد مغيثا من أمن!

وفى تلك الظروف وقعت حادثة فتاة الجامعة! ومزق بلطجى جثة فتاة فى شارع مسرة بشبرا دون أن تجد مغيثا من أمن! وكانت حديقة الأزبكية قبل الهجمة الحضارية لمحافظ القاهرة السيد عمر عبد الآخر وكرا للصوص والقتلة وأصحاب المخدرات، دون أن تجد رجل أمن يقف فى وجه الفساد!

وفى تلك الظروف أيضا قتل الشهيد فرج فودة دون أن يتحرك رجل أمن واحد، لسبب بسيط هو أنه لم يكن هناك رجال أمن فى الشارع الذى قتل فيه، بل فى الحى كله! وقد طارد سائق شجاع بسيارته القتلة وحيدا، ثم تعرض هو نفسه للمطاردة من القاتل لبعض الوقت حتى استطاع الاختباء فى شقة أحد السكان الشجعان، وكل ذلك دون أن تظهر فى الشارع أو فى الحى كله سيارة شرطة واحدة! ذلك أن القاهرة كلها لم تكن فى ذلك الحين توجد بها سيارة شرطة واحدة مجهزة لمواجهة حوادث الإرهاب كما يوجد بها الآن. لقد كانت القاهرة عزلاء، أو أشبه بمدينة مفتوحة لجماعات الإرهاب تمرح فيها كما تشاء!

وبعد ذلك جرت «عسكرة» القاهرة وتلتها مدن القطر! ولأول مرة منذ العصر العثماني أخذ الناس يشعرون بأنهم يعيشون فى مدن تنتمى للعصر الحديث، وأخذ رجال الأمن بدورهم يحصلون على التدريب الكافى لمواجهة هذه الاعتداءات سواء من جماعات الإرهاب أو من غيرهم، وانتقلت مصر بذلك إلى عصر جديد فى مجال الأمن كان مستحيلا الانتقال إليه على هذا النحو بدون أن تتعرض مصر لأزمة الإرهاب!

وفى الوقت نفسه خرج الشعب المصرى من سلبية التقليدية التى ورثها من القرون الماضية، والتى كانت تجعله لا يكثر بشئ مما يحدث أمامه. وهى السلبية التى دعت جريدة الوفد منذ أعوام قليلة إلى تكليف أحد محرريها بالتظاهر بحمل جثة ملوثة بالدماء ويحترق بها شوارع

القاهرة، أمام الجمهور المصرى ورجال المرور ورجال الأمن، فلم يسترع هذا المنظر البشع نظر واحد منهم! ولم يستوقفه أحد، كأنه يحمل ذبيحة من الحيوانات وليست من البشر!

هذه السلبية هى التى اعتمد عليها الإرهابيون فى ترك شحن الانفجارات فى الطرق وفى الأركان وعمل الأرصاد، وغير ذلك مما كانت نتيجته فادحة فى الأرواح والأموال، وقد انتهت هذه السلبية الآن، وخرج الجمهور المصرى من حالة اللامبالاة التى عاش فيها طول تاريخه، وأخذ ينتبه إلى ما يدور حوله مما يمكن أن يلحق به وبأسرته الموت والخراب.

تلك هى الإيجابية الأولى لمحنة الإرهاب التى مرت بمصر، ونعنى بها «عسكرة» مصر ويقظة الشعب المصرى.

أما الإيجابية الثانية فهى التى تمثلت فى خروج جهاز التلفزيون والإذاعة المصرى من سلبيته إزاء حوادث الإرهاب التى جرت، والنزول بثقله إلى جانب الشعب المصرى فى معركته ضد الإرهاب. فلعلنا جميعا نذكر أن التلفزيون المصرى لم يهتم بحادث اغتيال الشهيد فرج فودة إلا بعد يومين من الحادث! وذلك عندما اندلعت المظاهرات أثناء جنازته تندد بالإرهاب والاغتيال!

ثم أخذت حوادث الإرهاب تحظى بعناية التلفزيون المصرى، وتخرج عدسة التلفزيون من ماسبيرو إلى كل بقعة فى مصر ترتكب فيها جريمة من جرائم الإرهاب، ثم انتقل من ذلك إلى عرض المسلسلات التى تعالج قضية الإرهاب بتعمق، وقد بدأ ذلك بمسلسل «ليالى الحلمية» فى العام الماضى، ثم بمسلسل «العائلة» الرائع فى شهر رمضان من هذا العام، وبعض المسلسلات الأخرى.

كانت أهمية مسلسل «العائلة» أنه كان أول معالجة فنية جادة لظاهرة الإرهاب، تستند إلى صحيح الدين، فى مناقشة فكر الإرهاب، وتتغلغل

إلى جذوره، وتكشف حياة جماعته وتعتقداتها وتناقضاتها. وقد أثبت فيها وحيد حامد قدرة علمية وفكرية وفنية على معالجة قضية من هذا النوع المعقد التي مازالت آراء العلماء والمفكرين والكتاب تختلف حول أصولها وجذورها. لقد استطاع أن يذلل كل هذه الصعوبات والتعقيدات في حوار بسيط يفهمه كل مشاهد في جميع أنحاء مصر مهما اختلفت وتباينت ثقافته ومعرفته، وأهم من ذلك كله أنه حوار لم يغلب عليه الوعظ والإرشاد والخطابة رغم مباشرته، وإنما غلب عليه العقل والمنطق.

وقد زاد من فاعلية هذا الحوار أنه دار على لسان عملاق من عمالقة الفن في مصر، وهو الأستاذ محمود مرسى، وعدد من كبار وأهم الفنانين والفنانات، وعلى رأسهم عبد المنعم مدبولى وأحمد راتب وخيرية أحمد، وأثبتت فيه الفنانة ليلي علوي أنها وصلت إلى قمة من الأداء سوف يحفظها لها تاريخ الفن في مصر. وكل ذلك بتحريك ذكى ومخلص وأمين من عملاق من عمالقة الإخراج في مصر وهو إسماعيل عبد الحافظ.

هذا المسلسل يمثل نقطة تحول في تاريخ التليفزيون المصرى، وبداية مواجهة حاسمة مع الإرهاب كنا ننتظرها طويلا، وجاءت متأخرة، ومن هنا سر الهجوم الذى شنته الدوائر الدينية عليه عندما تعرض لعذاب القبر.

وعذاب القبر قضية يشغل المسلمون أنفسهم بها وحدهم فى هذا العالم، الذى يشغل نفسه بالصعود إلى القمر واختراق الفضاء واكتشاف مجاهل الكون الذى أمرنا الله تعالى باستكشافه، وهذا العذاب هو المحور الرئيسى الذى يدور حوله وعازم مصر منذ فقد المسلمون قدرتهم على الفتح والتوسع فى شمال أفريقيا والبحر المتوسط وساحل البحر المتوسط الجنوبي وشبه الجزيرة الأيبيرية وانتقلوا إلى وسط آسيا! لقد نسي المسلمون جوهر الدين الإسلامى الذى يقوم على بناء المراقبة الداخلية لله تعالى فى قلب كل مسلم، وانصرفوا إلى التحذير من عذاب القبر الذى سوف يلقاه كل مسلم لكل سبب إلا غياب المراقبة الداخلية لله تعالى فى قلبه.

فعندما أراد المسلسل إبراز هذه المفارقة، تعرض لهجمة شرسة تزعم تشكيكه في الدين والإسلام، وتحاول أن تنزع عنه جوهره الناصح الذي يستند فيه إلى الدين الصحيح! وكادت هذه الهجمة أن تقلب المائدة على المسلسل لولا يقظة الوزير الأمين صفوت الشريف التي وجدت الحل الذي يلزم المتنمرين حجراً ويخمد شرارة الفتنة التي كانوا يريدون أن يوقدوها لصالح الإرهاب.

وقد اجتذب هذا المسلسل مسلسلين آخرين إلى التعرض لقضية الإرهاب في آخر لحظة، وهما مسلسل «أرابيسك» و«هالة والدرراويش»، ولكن التعرض كان هامشياً ومفتعلاً وعلى هامش القصة الأساسية، وقد نسيا أن جماعات الإرهاب لم تعد مؤخراً ترتدى الجلابيب البيضاء وتطلق لحاها، وإنما أصبح أفرادها يرتدون البنطلونات الجينز والقمصان المشجرة عند ارتكاب عملياتها الإرهابية، أي على العكس مما كانت تفعل في عملياتها الأولى التي عبر عنها مسلسل «العائلة».

ومما يدخل في قضية مواجهة الإرهاب المسلسل الرائع «عمر بن عبد العزيز» الذي يعتبر نقطة تحول في تاريخ المسلسلات الدينية. فلأول مرة منذ ظهور هذه المسلسلات يخرج المشاهدون من حالة الملل التي تصيبهم لما يشاهدون من خشب مسندة تتحرك في المسلسل ببطء وتخطب في حين يدير كل منهم ظهره للآخر، فيجلسون مبهورين أمام الشاشة الصغيرة يشاهدون روعة تمثيل عبد الرحمن أبو زهرة ونور الشريف وعمر الحريري وأشرف عبد الغفور ورشوان توفيق وعبير جلال الشرقاوى وسوسن بدر وغيرهم ممن أضفوا حياة وخيوية لم يكن أحد يتوقعها في مسلسل ديني.

وفوق كل ذلك النص الذي كتبه عبد السلام أمين للمسلسل فيما يشبه الإعجاز، لما رجع إليه من نصوص هامة جداً لا تتوافر إلا لكبار المؤرخين المتخصصين في التاريخ الإسلامي، وهو مما يجعل مسلسل عمر بن عبد العزيز جديراً بالعرض في الجامعات وعلى طلبة التاريخ الإسلامي.

إن أهمية مسلسل عمر بن عبد العزيز أنه يرد على المتاجرين بفكرة الحكومة الإسلامية الذين يصورونها على أنها كانت حكومة دينية. فلم يأت عمر بن عبد العزيز بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم بأربعة عشر قرناً من الزمان، وإنما أتى بعد ٩٩ عاماً فقط من الهجرة، أى قبل أن يكتمل قرن واحد!

ومع ذلك فقد شاهدنا وقوفه فى وجه الممارسات الدنيوية البحتة لمن سبقه من الخلفاء الذين مارسوا الحكم ممارسة بعيدة عن أوامر الدين الإسلامى الحنيف ونواهيه، ولم يكن حكمهم عدلاً وأماناً وسلاماً وإنما كان حكمهم مليئاً بالافتئات والظلم، وكان بلاطهم بلاط ملوك يحفل بالدسائس والمؤامرات، حتى إنه لم يجمع المؤرخون على عدالة حكم واتفاقه مع الدين الإسلامى إلا حكم خمسة خلفاء فقط!

هم: الخلفاء الراشدون الأربعة والخليفة الخامس الذى جاء بعدهم بسبعة خلفاء وهو عمر بن عبد العزيز.

هذا المسلسل التاريخى المجيد عن عمر بن عبد العزيز يأتى فى وقته تماماً أثناء المعركة ضد الإرهاب وضد المتاجرين بالدين الذين يزعمون أنهم يريدون إقامة حكومة إسلامية على مستوى حكومة الخلفاء الراشدين وحكومة عمر بن عبد العزيز، دون أن يمتلكوا واحداً على مليون من الصفات التى ترشحهم لهذا الحكم.

وهذا ما كشفه لقاء التليفزيون مع الإرهابى السابق عادل عبد الباقي يومى ٢٧ و ٢٨ مارس ١٩٩٤ الذى يمثل نقلة هائلة على سلم مواجهة الإرهاب من جانب التليفزيون المصرى، ونقطة تحول كبيرة تضاف إلى مسلسل العائلة، وتحسب بكل تقدير لوزير الإعلام السيد صفوت الشريف. فلم يفعل هذا اللقاء شيئاً أكثر من أنه رسم للجماهير المصرية صورة لحياة هذه الجماعات التى ترشح نفسها لحكم مصر وخلافة حكومة عمر بن عبد العزيز فى العالم الإسلامى.

وقد كانت صورة بليغة رواها عادل عبد الباقي بكل المראה، وهو يقسم هذه الجماعات إلى فريقين: فريق يستحل الأموال، وفريق آخر يستحل الأعراض، وكل ذلك تحت رداء الدين الإسلامى الحنيف. وهذه روايته هو وليست روايتنا، فهو يتحمل مسئوليتها أمام رب العالمين يوم القيامة يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم. وما يهمنا فى حديث عادل عبد الباقي هو إدانته البالغة لدور المشايخ السلبى فى مواجهة الفكر الإرهابى الانقلابى. فلم يقابل شيخا على مستوى الحوار معه فيما قرأه من كتب السلف وبنى عليه فكره فى التكفير. وظل على هذا النحو سبعة عشر عاما كاملة! إن هذه الإدانة من جانب عادل عبد الباقي تدين الأزهر بالضرورة الذى يخرج الدعاة، والذى يقع على عاتقه - بحكم وظيفته - توجيه هذه الجماعات فكريا ودينيا. وعلى الأقل فإن هذه الإدانة تبرز حقيقة أن هؤلاء المشايخ قد فقدوا ثقة الجماهير بهم لمعالجاتهم العقيم لشئون الدين فى خطبهم ووعظهم. ومن ثم أسلموا الجماهير المصرية المسلمة للمتطرفين فكريا يسحرونهم بخطبهم التى يبثون فيها فكرهم الذى يفسر الإسلام حسبما يشتهون.

لقد دعت هذه السلبية من جانب الأزهر ومشايخه عددا من المفكرين إلى التصدى بكتبهم لفكر الإرهاب، ومحاولة تنوير الجماهير المصرية بالفكر السليم، وبدلا من أن يشجع الأزهر هؤلاء المفكرين؛ ويصحح لهم ما قد يقعون فيه من أخطاء ويجادلهم بالتى هى أحسن، نراه قد وقف من هؤلاء المفكرين موقف الإدانة والشجب والهجوم؛ وذهب فى ذلك إلى حد اعتبار كتبهم أخطر من كتب التفكير الإرهابى! بل أحل دم الشهيد فرج فودة!

ولعل القصة التالية تفسر لنا كيف أن هذا الموقف السلبى للأزهر من فكر الإرهاب قد وصل إلى حد مقاومة الفكر النقيض له بأشرس من مقاومته للفكر الإرهابى! وبمعنى آخر أنه فى الوقت الذى وقف فيه الأزهر موقفا سلبيا من فكر الإرهاب فإنه وقف موقفا ايجابيا من الفكر المقاوم لفكر الإرهاب!

فقد وصل مؤخرا إلى هيئة الكتاب من مجمع البحوث الإسلامية -
الإدارة العامة للبحوث والتأليف والترجمة، هذا الكتاب الغريب الذى
نضعه تحت أنظار المسئولين والجمهور!
وهو على النحو التالى :

«قامت الهيئة المصرية العامة للكتاب بطبع عدة كتب تحت سلسلة
المواجهة أو التنوير، ومنها كتاب: «مواجهة الفكر المتطرف فى الإسلام
ج ١ و ج ٢ تأليف د. حامد حسان، ود. محمد عبد العظيم على، وعبد
الفتاح يحيى كامل» وبفحص الكتاب المذكور تبين أنه كتاب خطير يحمل
فكرا فاسدا ضالا مضلا، وأن المؤلفين تستروا خلف ستار الرد على
جماعة التكفير والهجرة ليروجوا لفكرهم الباطنى الباطل وتجريح علماء
الأمة. وواضح أن منهجهم الفاسد لا يصلح للرد على فكر جماعة التكفير
أو غيرها، فالفكر الشاذ لا يصلح للرد على فكر شاذ، وإن الله لا يمحو
السيئ بالسيئ ولكنه يمحو السيئ بالحسن.

«لذا ترى الإدارة حجب الكتاب سالف الذكر عن النشر والتداول،
ومرفق طيه صورة من صور الغلاف وصورة من تقرير الفحص».

هذا هو نص كتاب الإدارة العامة للبحوث والتأليف والترجمة
بالأزهر. ويلاحظ فيه الآتى: أنه خلو من صورة تقرير الفحص، وغير
موجه لرئيس الهيئة، وإنما هو موجة باسم «السيد» وأمامها شرطة طويلة!
ثالثا، أن الكتاب موضع المصادرة لم يصدر من هيئة الكتاب أصلا،
وإنما أصدره المؤلفون عام ١٩٨٠ برقم ايداع فى دار الكتب رقم ٣٤٥٠
لسنة ١٩٨٠!

رابعا، أنه اعتمد على أقوال المتهم الأول فى قضية التكفير والهجرة
بعد الحصول على إذن بذلك من السيد اللواء حسن صادق رئيس
المحكمة العسكرية العليا فى ١٥ / ١ / ١٩٧٨ بخطاب يقول فيه الدكتور
حامد حسان: «نحيط سيادتكم علما بأننا فى سبيل تأليف كتاب يتناول
الرد على أفكار جماعة التكفير والهجرة. برجاء التكرم - وقد صدر الحكم

فى القضية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ أمن دولة عسكرية عليا - باعطائنا صورة منسوخة على الآلة الكاتبة من أفكار هذه الجماعة، من واقع أقوال المتهم الأول بمحضر الجلسة لأهمية هذه الأقوال عند تناولها بالرد».

وقد قام المؤلفون بالرد على فكر التكفير والهجرة فى ثمانية فصول تناولت فكر الجماعة فى تكفير المسلمين، وفى الهجرة، وفى تحريم طلب العلم، وفى تحريم الصلاة فى المساجد وإسقاط فريضة الجمعة، وفى تحريم الالتحاق بالجيش، وفى الزواج، وتشكيك الجماعة فى ثبوت القرآن وعصمة الرسل، وادعاء الجماعة بإمامة زعيمها وخلافته للمسلمين.. إلى جانب أبواب أخرى.

فأى شئ أغضب الأزهر فى هذه الردود ودعاه إلى المطالبة بمصادرة الكتاب وحجبه عن النشر والتداول؟ والسؤال الأكبر من ذلك: ماذا قدم الأزهر من ردود على هذا الفكر يراها أكثر صحة وسلامة من ردود المفكرين الذين ألفوا الكتاب؟

إننا لاننوى فى هذا المقال أن نعرض كل ما قدمه هؤلاء المؤلفون من ردود استحققت غضب الأزهر، ولكن نكتفى - مؤقتا أن ننقل من الصفحة ٦٧ من الجزء الأول هذه الفقرة:

«إننا نبغى أن نلقى الضوء على مزيد من مكامن الخطر فى دعوة التكفير والهجرة، التى تمتد بالهدم والتخريب إلى الأسرة الواحدة لتفرق بين المسلم وزوجته، بل أكثر من ذلك تبيح للزوجة المنضمة اليهم معاشرة رجل من جماعتهم وهى لاتزال شرعا على ذمة زوجها. ولا يخفى على أى مسلم أن تلك المعاشرة لا يمكن إلا أن تكون جريمة زنى كما تثبت ذلك آيات القرآن المتعلقة بأحكام النكاح التى فصلتها كتب الفقه»

فأين الفكر الفاسد فى هذه الفقرة؟ هل هو فكر التكفير والهجرة أو فكر المؤلفين؟ ان الذين تابعوا لقاء التليفزيون المصرى مع الإرهابى السابق عادل عبد الباقي يعرفون أنه أكد هذا الكلام، وقد وصفه بنفسه

بأنه «دعارة تحت النقاب» فماذا أغضب الأزهر في كتاب «مواجهة الفكر المتطرف في الإسلام» حتى دعاه إلى المطالبة بمصادرته وحجبه عن النشر والتداول؟

أيها السادة، لقد وصل الاختراق إلى هيئات كثيرة! وبات الأمر في حاجة إلى دق جرس انذار عال حتى لا يواجه شعبنا بكارثة حقيقية تهدد مسيرته الحضارية على طريق الاستنارة. وعلى المخلصين من الوطنيين المصريين الحذر من إخضاع أمور فكرنا وتفسير ديننا والبت في أمور دنيانا إلى عقليات متعصبة متعسفة تعود بمسيرتنا الحضارية إلى الوراء عدة قرون!

محاكم التفتيش في الزمن الرديء

ربما كان أسوأ ما أصيبت به بلدنا
في هذا الزمن الرديء ظهور جماعات
تحتكر لنفسها فهم الدين والتعمق فيه
والدفاع عنه في وجه من تعتبرهم كفرية
ملحدين أو مارقين من الدين! وهؤلاء
يقومون بالدور نفسه الذي كانت تقوم به
محاكم التفتيش بكل تاريخها الأسود،
فهم ينقبون في كل شيء، ويبحثون تحت
كل حجر، ويؤولون كل ما يكتب وما
يقرأ وفق مفاهيمهم، ويوجهون
الاتهامات، ويصدرون الأحكام دون
حيثيات، ودون تحقیقات، وينتهكون -
بذلك - آداب الإسلام وتعاليمه التي
يزعمون الدفاع عنها، وعلى رأسها ما
أوصى به المولى الكريم وأمر به المؤمنين
في قوله تعالى : «يا أيها الذين آمنوا إن
جاءكم فاسق بنبا فتبينوا أن تصيبوا
قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم
نادمين».

الوفد في ١٧ / ٥ / ١٩٩٣

ومن ذلك الحملة الشعواء التى تشنها محاكم التفتيش الحالية على وزير التربية والتعليم تزعم حذفه من مقرر التاريخ الإسلامى المعارك التى خاضها الرسول صلى الله عليه وسلم ضد اليهود، وتنسب هذا الحذف إلى ٢٩ أستاذًا ومستشارًا أمريكيًا بينهم اثنان من اليهود بتمويل من المعونة الأمريكية !

وكانت نقطة الانطلاق فى هذه الحملة دراسة مبتسرة وغير دقيقة عن تطوير مناهج التعليم، نشرتها جريدة الأهرام فى الفترة من ١٨ إلى ٢٤ مارس ١٩٩٣، أشعلت نار الفتنة، إذ تلقفها زعماء محاكم التفتيش بدون ترو أو تدقيق، واعتمدوا عليها فى نصب محاكمة إدانة للدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم، فى وقت أختير بعناية، وهو وقت انهيار رصاص الإرهاب على وزير الإعلام وعلى المؤسسات الاقتصادية والسياحية، لصرف النظر عن هذا الرصاص، أو تزويده بالمبررات الضرورية !

فقد زعمت الدراسة أن مناهج التاريخ الإسلامى قد تقلصت حتى أصبح مجموع ما يدرسه الطالب طوال سنوات تعليمه - من الابتدائية حتى تخرجه إلى الجامعة - هو ٤٠ صفحة فقط مقررة على الصف الثانى. وقد ثبت كذب هذا الكلام، فقد تبين أن التاريخ الإسلامى يدرس فى ٢٩٥ صفحة موزعة على الصف الرابع الابتدائى والصف الثانى الإعدادى والصف الثانى الثانوى، وكل ذلك فى كتاب طبعة ١٩٩٤/٩٣! أى أن صاحبة الدراسة نسيت ٢٢٥ صفحة من مقررات التاريخ الإسلامى لتثبت أن المقررات اختصرت إلى ٤٠ صفحة فقط ! فهل هذا معقول؟

وفى الوقت نفسه نسيت صاحبة الدراسة أن مقررات التاريخ الإسلامى تدرس على ثلاث مراحل هى الابتدائى والإعدادى والثانوى، لتثبت أن هذه المقررات أصبحت قاصرة على مرحلة واحدة فقط هى المرحلة الإعدادية ! فهل هذا معقول؟

وفى الوقت نفسه، ولاثبات اتجاه الدولة إلى الاهتمام بالتاريخ الفرعونى على حساب التاريخ الإسلامى، عنيت صاحبة الدراسة باثبات

أن الدولة تقوم بتدريس التاريخ الفرعونى فى مراحل التعليم الثلاث : الابتدائى والإعدادى والثانوى، مقابل تدريس التاريخ الإسلامى فى مرحلة واحدة فقط وسنة واحدة فقط فى المرحلة الإعدادية، بينما هى تعلم أن التاريخ الإسلامى يدرس فى المراحل الثلاث، وأن نصيبه من الصفحات ٢٩٥ صفحة مقابل ٢٢٥ صفحة للتاريخ الفرعونى، وليس ٤٠ صفحة كما زعمت.

كذلك اهتمت صاحبة الدراسة بإبراز الغاء أثر الحضارة العربية والإسلامية فى الحضارة الغربية فى كتاب التربية الوطنية المقرر على الصف الثانى الثانوى، وإفراد ضعف المساحة للتأثير الأوروبى على المجتمع المصرى، ونسيت أن كتاب التاريخ المقرر على نفس الصف الثانى قد تناول هذا الموضوع بالتفصيل، وعنوان الكتاب: «كتاب الحضارة الإسلامية»، وأن الإلغاء فى كتاب التربية الوطنية إنما كان لعدم التكرار.

والأمر الذى يثير الاهتمام ويؤكد ما كتبناه فى مقدمة هذا الكلام عن «توقيت» اثاره هذه القضية، هو ما أورده الباحثة عن حذف غزوات الرسول وانتصاراته على اليهود من المقرر الجديد، رغم أن هذه الغزوات لم ترد من قبل فى كتب الدراسات الاجتماعية المعدة لصفوف الدراسة بالتعليم الأساسى منذ طبعة ١٩٨٥، ولكن هذه القضية لم تثر الا فى سنة ١٩٩٣! - أى فى الوقت الذى كان رصاص الإرهاب يدوى فى مصر!

والأكثر من ذلك مدعاة للشبهة أنه على الرغم من أن كتب التربية الدينية الإسلامية الجديدة قد راجعها كل من فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوى وفضيلة الشيخ محمد الغزالى. الا أن الدارسة نسبت هذه المراجعة إلى مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية الذى أنشئ بأموال المعونة الأمريكية، والى ٢٩ أستاذًا ومستشارًا أمريكيًا يعملون بالمركز يعملون بمركز تطوير التعليم فى واشنطن!

والغريب فى هذه القضية أن هذا المركز موجود منذ عام ١٩٩٠ ولكن الكلام عنه وعن تزويره للمناهج التعليمية لم يظهر الا فى الوقت الذى كان رصاص الإرهاب يضرب السياحة والاقتصاد المصرى فى عام ١٩٩٣!

والأغرب من ذلك إلقاء الشبهات على المعونة الأمريكية التي صرفت في إنشاء هذا المركز! مع ماهو معروف من أن المعونة الأمريكية تغطي مراكز علمية لا حصر لها في مصر، وتطلبها كافة الجامعات والمراكز العلمية! ومع ماهو معروف من أن التعاون العلمى بين علماء مصر وعلماء أمريكا يمتد على مساحات واسعة، وتبادل الإشراف معروف، والبعثات إلى أمريكا معروفة ومطلوبة. ولكن الشبهات على حين غرة أصبحت تنصب على هذا المركز!

ولو كانت هذه الشبهات يلقيها كتاب شيوعيون يعادون الولايات المتحدة ومعوناتها ومساعداتها لكان الأمر مفهوما، ولكن الأمر غير المفهوم أن الذين يلقون بهذه الشبهات أقلام لها تاريخ طويل في التعامل مع الأمريكان إما بشكل مباشر وإما بشكل غير مباشر عن طريق العمل في دول عربية تعتمد على الولايات المتحدة في أمنها وحمايتها - أى أن الذين يلقون بهذه الشبهات كتاب يمينيون ذوو تاريخ راسخ في التعامل مع الأمريكين ضد اليسار في مصر ولضرب اليسار في مصر، ولكنهم - فجأة - تحولوا إلى حماة للدين الإسلامى من الأمريكان، وينسون أن الأمريكان أشد منهم تحمسا لحماية الدين الإسلامى، فهو السد المنيع ضد انتشار المذهب الشيوعى، كما أنهم أكثر صداقة منهم برموز الدين الإسلامى، بدليل احتضانهم الشيخ عمر عبدالرحمن وحواريه، واعطائه المساحات اللازمة من شاشات التلفزيون وصفحات الصحف الأمريكية.

فمتى يحترم هؤلاء الكتاب عقول قرائهم؟

الأستاذ فهمى هويدى كاتب
إسلامى كبير حارت فيه البرية! فبعض
كتاباتة تسلكه فى سلك المعتدلين،
والبعض الآخر يسلكه فى سلك
المتطرفين! وهو على هذا النحو ظاهرة
فريدة! فمن المعقول أن يعرف الكاتب
بهوية فكرية معينة، ولكن من غير
المعقول أن يتردد بين هويتين، ويجر
القراء معه فى حيرة بين هويتين!

وحتى أكون واضحاً فى هذا
الكلام، فإن الكاتب ذا الهوية الفكرية
الواحدة يكون واضحاً ومحدداً فى كل
ما يناقشه من فكر أو رأى، وفى كل ما
يختلف معه من مواقف، وبالتالى فهو لا
يلف ولا يدور ولا يناور ولا يفتعل معارك
لا أساس لها، ولا ينسب لمن يخالفهم
فى الرأى آراء لم يطرحوها تدينهم ثم
يقوم بتنفيذ هذه الآراء لإظهار قوة
حجته وضعف حجته!

كوميديا فهمى هويدى السوداء!

«الفصل الأول»

أكتوبر فى ١ / ٥ / ١٩٩٤

إن الكاتب الذى يفعل ذلك يجبر القارئ على الاعتقاد بأنه يظهر غير ما يعلن، وبأنه يخفى تحت السطور ما يحرص على عدم ابدائه فوق السطور! وبأنه لا ينتمى - بالتالى - إلى هوية فكرية واحدة وإنما إلى هويتين: إحداها ظاهرة والأخرى باطنة.

وحتى لا يبدو للقارئ أننى أبنى هذا الرأى على كتابة عابرة للسيد فهمى هويدى، فلا بد أن أستدعى إلى ذهن القارئ المعركة القريبة العهد التى دارت حول استجواب وزير الثقافة فى مجلس الشعب، عندما شاهدت الجماهير المصرية على شاشة التليفزيون المصرى تلك المحاولة الفجة لضرب مسيرة التنوير فى بلدنا تحت دعاوى الغيرة على الأخلاق والدين، لبضع عبارات رأى صاحب الاستجواب أنها تخدش حياته فى بعض مطبوعات هيئة الكتاب، أو لوحة فنية عارية لحواء من اللوحات المعروضة فى متاحف العالم اعتبرها صاحب الاستجواب صورة فاضحة على غرار الصور الجنسية التى تنشر فى المجلات الفاضحة!

لقد ثار المثقفون فى ذلك الحين على الاسفاف الذى تبدى أثناء الاستجواب، والذى لا يليق بمناقشة تدور فى مجلس الشعب - وليس على مبدأ الاستجواب - ووقعوا على بيان احتجاج على ما حدث فى مجلس الشعب مما اعتبروه ارهابا يستهدف مسيرة التنوير.

على أن السيد فهمى تصدى لذلك بمقال فى جريدة الأهرام يوم ١٨/١/١٩٩٤، لم يناقش فيه آراء وحجج أصحاب الاحتجاج من كتاب التنوير ومفكره - وهو الأمر المتوقع من كاتب ذى هوية فكرية واحدة، وإنما قفز إلى تهمة خطيرة افترى بها على أكبر كتاب مصر ومفكرها من دعاة التنوير، فنسب إليهم أنهم، هم الذين احتشدوا فى مظاهرة تأييد للكاتب البريطانى سلمان رشدى حين سب النبى وأهله والملائكة والدين والدنيا! وأنهم أنفسهم «الذين احتفوا بتجريح النبى وخلفائه وصحابته فى كتب صادرة فى مصر واعتبروها من قبيل الاستنارة..» إلى آخره!

وبذلك نقل قضية تصدى هؤلاء المفكرين للارهاب الثقافى فى مجلس الشعب، إلى قضية أخرى مختلفة تماما، وهى قضية تصدى مجموعة من الكفرة والملحدين، الذين احتفوا بتجريح النبى وخلفائه وصحابته وأيدوا سلمان رشدى فى سب النبى وأهله والدين والدنيا، للاستجواب الذى جرى فى مجلس الشعب للحفاظ على الدين والأخلاق!

هذا النوع من الكتابة الذى يقلب الحق باطلا والباطل حقا، والذى يفترى بمقولات وتصرفات لا أساس لها من الصحة على أصحاب الرأى المخالف، هو - كما ذكرت ما يصور الكاتب فى شكل كاتب ذى هويتين فكريتين: إحداهما ظاهرة، والأخرى باطنة.

وهذا الموقف هو نفس الموقف الذى وقفه السيد فهمى هويدى من اعترافات عادل عبد الباقي، الارهابى التائب! ففى مواجهة التأثير الهائل للاعترافات التى أذيعت فى التليفزيون المصرى على الجماهير المصرية، كان فهمى هويدى حريصا على مواجهة هذا التأثير بمقال فى جريدة «الأهرام» يوم ٥ أبريل تحت عنوان: «مراجعات على شهادة الموسم»! أبرز فيه أنه لا يجب على الجماهير تعميم اعترافات عادل عبد الباقي على جميع جماعات الارهاب، لأن الغالبية العظمى منها بريئة براءة الذنب من دم ابن يعقوب من كل ما نسبته إليها عادل عبد الباقي، وانما اعترافات الارهابى التائب تقتصر على مجموعة «محدودة الحجم والانتشار»!

وقد كان نص كلام فهمى هويدى فى هذا الصدد أن «جماعة التوقف والتبين» التى انتسب إليها عادل عبد الباقي هى مجرد «حلقة فى سلسلة التجمعات التى ظهرت من عباءة فكر التكفير، الذى يدمغ الأفراد والمجتمع والسلطة بالكفر، وقد حملت أسماء متعددة فى مقدمتها جماعة المسلمين التى عرفت باسم «التكفير والهجرة»، و«الشوقيين» و«الناجون من النار»، إضافة إلى «التوقف والتبين». «هذه المجموعات الأربع - كما يقول فهمى هويدى - هى أبرز تجليات الشذوذ الفكرى فى الساحة الإسلامية بمصر، وهى محدودة الحجم والانتشار، وقاعدتها هم بسطاء الناس

الذين يمكن أن يعد شخص مثل عادل عبد الباقي «مرجعا» يقودهم فكريا وتنظيميا».

وعلى هذا النحو - وبذكاء شديد - قلص فهمى هويدى تأثير اعترافات عادل عبد الباقي، وحصرها فى مجموعة صغيرة من بسطاء الناس محدودة الحجم والانتشار، وأخرج منها بقية الجماعات التى تمثل الغالبية العظمى!

وقد نسى فهمى هويدى أن بسطاء الناس ليس منهم طالب كلية العلوم الذى تحدث عنه عادل عبد الباقي، والذى ترك دراسته ليبيع الجوارب فى الشوارع، والطبيب المتخصص فى الجراحة الذى ترك مهنته لكى يتاجر فى الساعات! كما أن بسطاء الناس لا يسرقون الدراجات والموتوسيكلات ولا يقطعون الطرق، ممن أشار إليهم عادل عبد الباقي.

والهم أن هذا الأسلوب الذى اتبعه فهمى هويدى فى مناقشته لشهادة الموسم - أو «مراجعاته على شهادات الموسم» - حسب تعبيره والقائم على تقليص أهمية اعترافات عادل عبد الباقي بعد أن أثارت اهتماما عارما عند الجماهير المصرية، كان هو نفس الأسلوب الذى اتبعه عند تعرضه للمسلسلات التليفزيونية التى هاجمت الإرهاب فى شهر رمضان، لتقليل الاهتمام الكبير الذى استقبلت به من رأى العام المصرى إلى أدنى حد.

فقد عمد إلى مغالطة كبيرة ولعب لعبة خطيرة عندما صور اشتباك هذه المسلسلات مع الإرهاب على أنه اشتباك مع الاسلام نفسه!

ففى مقاله بجريدة «الأهرام» يوم ٢٩ مارس ١٩٩٤، أبدى تعجبه وغضبه لعبارة وردت على لسان صلاح السعدنى فى مسلسل «أرابيسك» تساءل فيها: «من نحن؟ هل نحن فراعنة أم مصريون أم عرب أو شرق أوسطيون أم منتمون إلى حوض البحر الأبيض - فقد علق فهمى هويدى على هذه العبارة منتحبا، قائلا:

«لم يذكر المؤلف الاسلام! ولم يشر إليه! رغم أنه ضارب بجذوره فى الأعماق المصرية منذ أكثر من ١٤ قرنا ويدين به ٩٤ فى المائة على الأقل من أبناء مصر، فى حين تذكر المسألة شرق الأوسطية التى بدأ الحديث عنها قبل أشهر قليلة فى أوساط نخبة محدودة من المثقفين!»

ثم استأنف كلامه قائلا: «لم يكن ذلك الاسقاط من قبيل السهو يقينا! لأن الشأن الاسلامى كان حاضرا بقوة فى خلفيات المسلسل، الذى أعد أساسا ضمن الحملة الاعلامية على التطرف والإرهاب، ولكن «التفسير المباشر لهذا الموقف هو أن المؤلف (أى أسامة أنور عكاشة) لم يشأ أن يذكر الانتماء إلى الاسلام، حتى لا يستدعى المشاعر الدينية، ويلفت النظر إلى حضورها فى الوجدان العام»!

وبذلك «تجسدت الحصيلة» - حسب قوله - «فى المشهد الذى طالعناه، إذ فى سياق التنفير من التطرف جرى تغييب الانتماء الاسلامى! وبذلك كسب المؤلف معركة مرحلية - أو تكتيكية - فى حين أهدر قضية أصلية أو استراتيجية!»

وعند هذا الحد يصل فهمى هويدى إلى هدفه، وهو تصوير الاشتباك الذى أجراه المسلسل مع الإرهاب فى صورة اشتباك مع الاسلام! فيقول: «هذا النموذج - على بساطته - يعبر عن حالة شائعة فى زماننا لما ينبغى ألا نفعله، حيث اندفع البعض - أو انفعوا بما يؤدونه من أدوار فى مكافحة التطرف - فوقعوا فى محذور الاشتباك مع الدين! حتى أصبحوا كمن حاول تحكيل العين فعماماها أو كالدبة التى أرادت قتل الذبابة التى حطت على وجه صاحبها، فهشمت رأسه».

هذا هو ما أورده فهمى هويدى فى مقاله بالحرف الواحد، والسؤال الآن: كيف استطاع أن يصل إلى هذه النتيجة الغريبة، وهى تصوير الاشتباك مع الإرهاب فى شكل اشتباك مع الإسلام؟

لقد توصل إلى ذلك عن طريق مغالطة ظن أنه يستطيع تمريرها، وهى تصوير الاسلام على أنه جنسية وليس ديناً! وهو مالا تقوله أية بطاقة شخصية لمواطن فى العالم الاسلامى!

فمثل هذه البطاقة تسجل اسم «الاسلام» فى خانة الديانة للمواطن الذى ينتمى إلى هذا البلد أو ذاك، تميزاً له عن المواطن المسيحى أو اليهودى، فتشير إلى أنها بطاقة مصرى أو سورى أو عراقى أو باكستانى أو صينى إلى غير ذلك، لإثبات جنسيته إزاء الجنسيات الأخرى، ولكنها لا تصدر بوصفها بطاقة مسلم!

وفى هذا الضوء، لو كان أسامة أنور عكاشة أدار الحوار على لسان صلاح السعدنى قائلاً: «هل نحن مسيحيون أو يهود أو بوذيون أو كونفوشيوسيون.. إلى غير ذلك» وأغفل ذكر الاسلام لكان من حق فهمى هويدى أن ينتحب انتحابه المصطنع، ويتحسر على نسيان المؤلف اسم الاسلام، الذى هو «ضارب بجذوره فى الأعماق المصرية منذ أكثر من ١٤ قرناً ويدين به ٩٤ فى المائة على الأقل من أبناء مصر» - إلى آخر مرافعته الطويلة! ولكن أسامة كان يتحدث عن أزمة الهوية القومية والحضارية، وليس عن أزمة هوية دينية! وهذه الأزمة كما يعرف - كما يعرف فهمى هويدى جيداً - غير موجودة فى ذهن الغالبية العظمى من المصريين، وإنما هى موجودة فقط فى ذهن الجماعات الارهابية التى تعتبر نفسها فقط هى الجماعات المسلمة وبقية المصريين كفاراً!

على كل حال، فإن هذه المحاولة الخطرة من جانب السيد فهمى هويدى لتصوير الاشتباك مع الإرهاب على أنه اشتباك مع الإسلام نفسه، يواصلها فهمى هويدى فى نفس المقال، مستخدماً نفس مفترياته السابقة التى لا نجد أصلاً لها اللهم إلا فى مخيلته ولكنها غير موجودة فى الواقع المعاصر.

فى حديث للدكتور جابر عصفور أمين عام المجلس الأعلى للثقافة فى ندوة عن حقوق الانسان، كان قد أشار إلى أن استناد فتوى مجلس

الدولة، التي أوكلت للأزهر الكلمة النافذة في كل ما يتعلق بالشئون الإسلامية، إلى نص الدستور المصري على أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام، هو استناد ضعيف، لأن النص الوارد في الدستور إنما هو تحصيل حاصل فالغالبية العظمى من المصريين مسلمون، ويؤدون الشعائر الإسلامية، ولا يضيف إليهم هذا النص شيئا يفقدونه.

واستدل جابر عصفور على ذلك بما جرى حول نص لجنة الدستور عام ١٩٢٣ على أن دين الدولة المصرية الرسمي هو الإسلام، من خلاف في تفسير هذا النص، فقد فهمه شيوخ الأزهر ورجال الدين على أن الدولة يجب أن تكون دولة إسلامية بالمعنى القديم، وفهمه المدنيون على أنه لا يزيد على تقرير الواقع.

هذا ما قاله الدكتور جابر عصفور بالاستناد إلى وقائع تاريخية ثابتة، في تعليقه على فتوى مجلس الدولة، وهو رأى خلافي كما هو واضح، لأن مجلس الدولة كان له رأى آخر عبر عنه في الفتوى التي أصدرها.

وبدلاً من أن يناقش فهمي هويدي هذا الرأى للدكتور جابر عصفور، ويقوم بتفنيده وفقاً لما يقدم من حجج وأسانيد بالأسلوب العلمي، فإنه أخذ ينسج حول الرأى من الافتراءات ما انتهى به إلى تصوير الدكتور جابر عصفور في شكل من يشتبك مع الدين الإسلامي نفسه، وليس مع فتوى مجلس الدولة! فهل هذا معقول؟

إن السيد فهمي هويدي لكي يصل إلى هذه النتيجة المضحكة قام بتأليف كوميديا من نوع الكوميديا السوداء، صور فيها الدكتور جابر عصفور في صورة من يشكك في النص الدستوري على أن دين الدولة المصرية الرسمي هو الإسلام وذلك بإشارته إلى أن النص كان مثار جدل وخلاف! فكتب يقول:

«خذ أيضاً التشكيك الذي أثاره أحد كبار موظفي وزارة الثقافة في النص الدستوري على أن دين الدولة المصرية الرسمي هو الإسلام،

وادعاءه فى اجتماع عام أن النص كان مثار جدل وخلاف أثناء وضع الدستور المصرى فى العشرينات».

وقد نسى فهمى هويدى أن التشكيك فى أى نص يكون بالتشكيك فى وجوده أصلاً، وليس بالحديث عن جدل جرى حول تفسيره! لأن الجدل الذى يدور حول نص من النصوص يعنى بالضرورة أن هذا النص موجود بالفعل وثابت ثباتاً لا يحتمل أى شك.

أما المغالطة الثانية التى ارتكبها فهمى هويدى فهى الزعم بأن هذا الموضوع أثير فى دعوة واضحة لاعادة النظر فى النص على اعتبار الاسلام ديناً رسمياً للدولة! وفى ذلك يقول بالحرف الواحد:

«إن اثاره الموضوع فى دعوة واضحة لاعادة النظر فى النص على اعتبار الاسلام ديناً رسمياً للدولة، تلفت النظر من ناحيتين هما: مبدأ الجدل حول القضية من باب التشكيك والاستنكار أولاً، ثم صدور هذا الكلام على لسان أحد كبار المسئولين فى وزارة الثقافة ثانياً، الذى ادعى أنه يدلى برأيه ذلك بصفته أستاذاً جامعياً للنقد الأدبى!»

ونحن نسأل القراء: هل قرأ أحد منهم فى أى جريدة مصرية قومية أو معارضة، دعوة إلى إعادة النظر فى النص الموجود فى الدستور على اعتبار الاسلام الدين الرسمى للدولة؟

وهل فهم أحد من اعترض جابر عصفور على فتوى مجلس الدولة، التى استندت إلى النص الوارد فى الدستور على أن دين الدولة الرسمى هو الاسلام، إنه يدعو إلى إعادة النظر فى هذا النص وحذفه من الدستور المصرى؟

أليس العكس من ذلك هو الذى يفهم من هذا الاعتراض، وهو أن وجود هذا النص فى الدستور لا يعنى - فى رأى جابر عصفور - أى حجر على حرية الفكر، ولا يعطى للأزهر حقاً فى أن تكون له الكلمة النافذة فى الشئون الاسلامية؟ وبالتالي فكيف يزعم فهمى هويدى أن جابر عصفور يدعو إلى إعادة النظر فى نص يرى أن وجوده لا يعطل حرية الفكر؟

ولكن هكذا رأينا فهمى هويدى ينسج خيوط افتراءاته حول رأى جابر عصفور، فقد صور هذا الرأى (أولا) فى صورة التشكيك فى النص، ثم صور هذا الرأى (ثانيا) فى صورة الدعوة إلى إعادة النظر فى النص فى الدستور على أن الاسلام دين الدولة الرسمى!

وكل ذلك لكى ينطلق إلى هدفه الرئيسى، وهو تصوير اشتباك الدولة مع التطرف والارهاب فى صورة اشتباك مع الدين الاسلامى نفسه! فيقول بالحرف الواحد:

«هذا الموقف الذى أيدته نفر من المثقفين (أى الدعوة إلى إعادة النظر فى النص على اعتبار الاسلام ديناً رسمياً للدولة) يجئ منها الجميع إلى أن بعض الشرائع المشاركة فى الحملة على التطرف، لها موقف يتجاوز حدود الظاهرة المشكلة، حيث اشتباكها الحقيقى والأساسى هو مع الدين ذاته..»!

وبعد هذه الكوميديا السوداء التى ألفها فهمى هويدى، أفلا يتفق معى القراء الكرام على أن البرية قد حارت بالفعل فيه؟ هل هو كاتب إسلامى معتدل، أو هو كاتب إسلامى متطرف يظهر من الاعتدال ما يخدم به التطرف؟ وهل يمكن اعتباره كاتباً إسلامياً معتدلاً وهو يهدر على الدوام دم مخالفه فى الرأى بالافتراء عليهم بما لم يقولوا أو يفعلوا: فأصحاب الاحتجاج على الإسفاف الذى جرى فى مناقشة استجواب وزير الثقافة فى مجلس الشعب، هم - فى رأيه - مؤيدو سلمان رشدى الذى سب النبى وأهله والملائكة والدين والدنيا! وهم الذين احتفوا بتجريح النبى وخلفائه وصحابته! وجابر عصفور الذى اعترض على فتوى مجلس الدولة، يرى فهمى هويدى أنه يشكك فى النص فى الدستور على أن دين الدولة الرسمى هو الاسلام! وأكثر من ذلك أنه يدعو إلى إعادة النظر فى هذا النص! ثم إن جميع المثقفين الذين أيدوه فى هذا الرأى ليس اشتباكهم مع الارهاب وإنما اشتباكهم الحقيقى والأساسى مع الدين!

وفى المقابل من ذلك فإن اعترافات عادل عبد الباقي لا تنطبق على جميع الارهابيين! وإنما تنطبق على مجموعة صغيرة منهم محدودة الحجم والانتشار قاعدتها بسطاء الناس!

وهكذا يعد فهمى هويدى نفسه ليكون رئيس حكومة الارهاب الجديد، دون أن يتعظ بالثورة الايرانية، ودون دراسة وافية لمصير حركات الارهاب فى مصر فى نصف القرن الأخير!

كوميديا فهمي هويدي السوداء!

«الفصل الثاني»

في مقالنا السابق عن «كوميديا فهمي هويدي السوداء» كشفنا المحور الاساسي الذي تدور عليه هذه الكوميديا السوداء، وهي تصوير الاشتباك مع الإرهاب في شكل اشتباك مع الدين الإسلامي نفسه وتصور المشتبكين مع الإرهاب في شكل مشتبكين مع الدين الإسلامي، وهو ما أعلنه فهمي هويدي صراحة ودون موارد أو خفاء في مقاله المنشور يوم ٢٩ مارس ١٩٩٤ تحت عنوان: «لمصلحة من تغييب الاسلام؟» وكان نص كلامه: «إن بعض الشرائع المشاركة في الحملة على التطرف، لها موقف يتجاوز حدود الظاهرة المشكلة، حيث اشتباكها الحقيقي والاساسي هو مع الدين ذاته!» هذه اللعبة الخطرة، وهي تصوير المخالفين في الرأي في شكل المارقين من الدين والمعتدين على الإسلام،

أكتوبر في ٨ / ٥ / ١٩٩٤

وطعنهم فى مقتل واستحلال دمائهم، فعلها فهمى هويدى مع أصحاب الاحتجاج على ما جرى من إسفاف أثناء استجواب وزير الثقافة فى مجلس الشعب من كبار الكتاب والمفكرين، حين وصفهم بأنهم مؤيدو سلمان رشدى حين سب النبى وأهله والملائكة والدين والدنيا، وطبق عليهم - بذلك - الحكم الذى حكم به العالم الإسلامى على الكاتب البريطانى المارق من الدين. ثم فعله مع الدكتور جابر عصفور أمين عام المجلس الأعلى للثقافة حين صور اعتراضه على فتوى مجلس الدولة فى صورة التشكيك فى النص فى الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمى، وبأنه يدعو إلى إعادة النظر فى هذا النص!

ووسيلة فهمى هويدى للوصول إلى دمع مخالف فيه فى الرأى بالمروق من الدين، هى تشويه آرائهم أو الافتراء عليهم بآراء لم يطرحوها تدينهم، ثم تنفيذ هذه الآراء لظهار قوة حجته وفساد حجته. وهو ما يوضح أنه كاتب من كتاب التكفير، وإن كان لا يرتقى إلى مرتبة مفكرى التكفير من أمثال سيد قطب وعمر عبد الرحمن وعبد السلام فرج، الذين يجاهرون بهذا الفكر علنا، وإنما يهبط إلى مرتبة المناورين بلعبة التكفير لأغراض تكتيكية.

ولدينا فى هذا المقال مثالن نسوقهما من افتراءات فهمى هويدى فى مقاله السالف الذكر على مخالف فيه فى الرأى: أولهما إنكاره وجود خلاف نشأ حول النص فى دستور عام ١٩٢٣ على أن دين الدولة هو الإسلام، وهو الخلاف الذى قال به الدكتور جابر عصفور.

لقد ساق فهمى هويدى هذا الخلاف على أنه خلاف داخل لجنة الدستور، وأنكر وجوده بالاستناد إلى محاضر اجتماعات لجنة الدستور - وهو صحيح - واتهم الدكتور جابر عصفور - بناء على ذلك - بالتشكيك فى هذا النص والدعوة إلى إعادة النظر فيه. مع أن فهمى هويدى يعرف جيدا أن الخلاف لم يكن خلافا فى لجنة الدستور حول وضع النص أو عدم وضعه، وإنما الخلاف فى تفسير هذا النص كان خارج لجنة الدستور بالفعل. وهذا الخلاف أشار إليه طه حسين فى حينه، فقد كتب يقول:

«نعم إن دستورنا المصرى قد نص فى صراحة أن الإسلام دين الدولة، وقد رضيت القلة المسيحية وغير المسيحية هذا النص ولم تحاور فيه، ولم تر فيه على نفسها مضاضة أو خطراً، كما أن عامة الناس لم تلتفت إلى هذا النص ولم تحفل به، وأكبر ظننا أنها ما كانت لتشعر بشئ لو لم يوجد هذا النص فى الدستور! فعامة الناس فى مصر منصرفون بطبعهم إلى حياتهم العملية، مستعدون أحسن الاستعداد وأقواه للاتصال بأزمئتهم وأمكئتهم، وللملاءمة بين حيانهم وضرورات التطور. وهم يعلمون أن الإسلام بخير، وأن الصلوات ستقام، وأن رمضان سيصام، وأن الحج سيؤدى. وهم يذهبون فى القيام بواجباتهم الدينية مذهب غيرهم من الناس المعتدلين، لاهم بالمسرفين فى التدين ولاهم بالمسرفين فى العصيان والفسوق. فسواء عليهم أن نص الدستور أم لم ينص أن الإسلام دين الدولة، وسواء عليهم أسيطرت الحكومة أم لم تسيطر على شعائر الدين، مادامت هذه الشعائر قائمة محترمة.

«إنما وقعت الفرقة حول هذا النص بين فريقين من المسلمين المصريين: أحدهما المستنيريون المدنيون، والآخر شيوخ الأزهر ورجال الدين.

«فأما المستنيريون فلما أرادوا تحليل هذا كله، فهموا أن هذا النص لا يزيد على تقرير الواقع من أن شعائر الإسلام يجب أن تقام بعد صدور الدستور كما كانت تقام قبل صدوره، فلا تغلق المساجد، ولا يعطل الحج، ولا تعمل الحكومة فى أيام الأعياد الإسلامية، ولا ينقطع إطلاق المدافع فى رمضان، ولا يلغى الحفل بالمحمل، ولا الحفل بالمولد النبوى، ولا تنفق أموال الأوقاف الإسلامية فى غير ما رصدها له الواقفون.

«ولم يخطر لهؤلاء المستنيرين فى يوم من الأيام أن هذا النص سيكلف الحكومة واجبات جديدة دينية، أو أنه سيحدث فى الدولة نظاماً لم يكن لها بها عهد من قبل، ذلك لأنهم كانوا - وما يزالون - يقدرّون أن مصر تمضى إلى الأمام، وتسرع فى الاتصال بالمدنية الغربية، وتريد أن تحقق ما قال اسماعيل من أنها جزء من أوروبا.

«فهم المستنيرون هذا كله، ولم يعارضوا في هذا النص حين أعلنت لجنة الدستور أنها ستضعه في الدستور. بل هم فريق منهم أن يعارض، لأنه خشى أن يفهم هذا النص على غير وجهه، فمازالوا به حتى كفوه عن المعارضة، واضطروه إلى السكوت، وقالوا: نص فيه ارضاء لعاطفة السواد وطمأنة للشيوخ، فهو لا يضر، وأكبر الظن أنه قد يفيد.

«ولكن الشيوخ فهموا هذا النص فهما آخر - فهموا أن الإسلام دين الدولة أي أن الدولة يجب أن تكون دولة إسلامية بالمعنى القديم حقا، وأخذوا يطالبون بأمور كانوا يطالبون بها قبل الدستور، وذهب فريق منهم على رأسه نفر من هيئة كبار العلماء إلى أبعد حد ممكن، فكتبوا يطلبون ألا يصدر الدستور لأن المسلمين ليسوا في حاجة إلى دستور وضعي ومعهم كتاب الله وسنة رسول الله! وذهب بعضهم إلى أن طلب إلى لجنة الدستور أن تنص أن المسلم لا يكلف القيام بالواجبات الوطنية إذا كانت معارضة للإسلام، وفسروا ذلك بأن المسلم يجب أن يكون في حل من رفض الخدمة العسكرية حين يكلف الوقوف في وجه أمة مسلمة كالأمة التركية مثلا.

«ولكن هذه المطالب كلها أهملت إهمالا، ومضت لجنة الدستور في عملها حتى أتمته والشيوخ فيها ممثلون. وصدر الدستور. «وإليك نظرية الشيوخ في استغلال هذا النص، الذي ما كان يفكر واحد من أعضاء لجنة الدستور في أنه سيستغل ويخلق في مصر حزبا خطرا على الحرية، بل خطرا على الحياة السياسية المصرية كلها.

«يقول الشيوخ إن الدستور قد نص أن الإسلام دين الدولة. ومعنى ذلك أن الدولة مكلفة بحكم الدستور أن تمحو حرية الرأي محوا في كل ما من شأنه أن يمس الإسلام من قريب أو بعيد، سواء صدر ذلك عن مسلم أو عن غير مسلم. ومعنى ذلك أن الدولة مكلفة بحكم الدستور أن تسمع ما يقوله الشيوخ في هذا الباب، فإذا أعلن أحد رأيا أو ألف كتابا، أو نشر فصلا، أو اتخذ زيا، ورأى الشيوخ في هذا كله مخالفة للدين،

ونبهوا الحكومة إلى ذلك، فعلى الحكومة بحكم الدستور أن تسمع لهم..» إلى آخره.

هذا ما كتبه طه حسين، وهو يوضح مدى زيف ما أنكره فهمى هويدى من أنه لم يكن ثمة خلاف حول هذا النص فى دستور ١٩٢٣.

ولكنه يوضح أيضا أن التفسير الذى أعلنه شيوخ الأزهر ينص أن الإسلام دين الدولة، هو ما أخذت به فتوى مجلس الدولة الأخيرة دون نقصان.

ونلاحظ هنا أن فهمى هويدى اتبع طريقته الخالدة، هى الافتراء على مخالفيه فى رأى بقول ثم تفنيده! فقد اختلق قصة أن الخلاف حول النص كان فى داخل لجنة الدستور، وقام بتفنيده، مع أن الخلاف كان خارج اللجنة فى رأى العام المصرى، وهو ثابت مما أورده طه حسين.

هذا الذى فعله فهمى هويدى من الافتراء فى قصة الخلاف على نص الدستور أن الإسلام دين الدولة الرسمى، فعل مثله فى قصة أخطر، أوردها فى نفس مقاله، وقد قصد بها اغتيال كاتب آخر لم يسمه بالاسم لزيادة حبكة القصة، ولكنه الدكتور نصر أبو زيد، وكان حول النص القرأى.

لقد كتب فهمى هويدى فى معرض تصويره الاشتباك مع الإرهاب فى صورة اشتباك مع الإسلام نفسه، يقول: «هذا كاتب آخر، نفى عن القرآن صفة الوحي، واعتبره نصا أدبيا مؤلفا، وأشار إليه بحسبانه «كتاب العربية الأكبر وأثرها الأدبى الخالد» دون نظر إلى أى اعتبار دينى، ونصه «فى حقيقته منتج ثقافى، والمقصود بذلك أنه تشكل فى الواقع والثقافة خلال فترة تزيد على عشرين عاما، وإذا كانت هذه الحقيقة تبدو بديهية ومتفقا عليها، فإن الإيمان بوجود ميتافيزيقى (غيبى) سابق للنص، يعود لكى يطمس هذه الحقيقة «البديهية» ويعكر من ثم إمكانية الفهم العلمى للنص».

ويمضى فهمى هويدى فى اغتيااله للكاتب فيقول: «فى كتاب آخر له يعود للتشكيك فى الوحي، فيقرر أن الواقع هو الاصل ولا سبيل إلى إهداره.. من الواقع تكون النص ومن لغته ومفاهيمه صيغت مفاهيمه، ومن خلال حركته بفعالية البشر تتجدد دلالاته. فالواقع أولا والواقع ثانيا والواقع أخيرا. وإهدار الواقع لحساب نص جامد ثابت المعنى والدلالة يحول كليهما إلى أسطورة».

ويعلق فهمى هويدى على ذلك قائلا: «هذا الكلام يمرر على قنطرة مكافحة التطرف» - وذلك لتأصيل لعبته الخطرة، وهى تصوير الاشتباك مع الإرهاب فى صورة الاشتباك مع الدين الإسلامى».

وقد ظن فهمى هويدى أنه بابتساره النصوص على هذا النحو، وانتقائه منها ما يخدم الإجهاز على خصمه، قد اغتال الدكتور نصر أبو زيد، ونسى أنه وقع فى قبضة العالم الإسلامى الكبير أمين الخولى! فلم يكن النص الذى أورده فهمى هويدى هو نص الدكتور نصر أبو زيد، وإنما كان منقولاً من الأستاذ أمين الخولى.

وقد فصله فهمى هويدى عن سياقه، وأخذ يضيف إليه من عندياته ما يدخله فى زمرة الالحاد والكفر! وهذا السياق الذى فصله معروف للعلماء ولكنه مجهول لفهمى هويدى، مجهول فعلاً وتلك مصيبة، أو مجهول عمداً وتلك مصيبة أكبر وأخطر.

ومحور القضية هو الخلاف بين علماء المسلمين حول منهج تفسير النص القرآنى: هل نبدأ من العقيدة لفهم النص، أو نبدأ من فهم النص للوصول إلى العقيدة؟

كان رأى أمين الخولى أنه لابد من فهم النص أولاً للوصول إلى العقيدة. وبمعنى آخر ضرورة تطبيق آليات منهج التحليل اللغوى والأدبى على النص، ثم تأتى المقاصد الأخرى. وقد دعم رأيه هذا فى بحثه الذى نشر فى (دائرة المعارف الإسلامية - مادة تفسير) بقوله:

«إن القرآن هو كتاب العربية الأكبر، وأثرها الأدبي الخالد.. فالقرآن كتاب الفن العربى الأقدس سواء أنظر إليه الناظر على أنه كذلك فى الدين أم لا. وهذا الدرس الأدبى للقرآن فى ذلك المستوى الفنى، دون نظر إلى اعتبار دينى، هو ما نعهده، وتعهده معنا الأمم العربية أصلاً أو العربية اختلاطاً، مقصداً أول، وغرضاً أبعد، يجب أن يسبق كل غرض ويتقدم كل مقصد. ثم لكل ذى غرض أو صاحب مقصد، بعد الوفاء بهذا الدرس الأدبى، أن يعتمد إلى ذلك الكتاب، فيأخذ منه ما يشاء، ويقتبس منه ما يريد، ويرجع إليه فيما أحب من تشريع، أو اعتقاد، أو أخلاق، أو إصلاح اجتماعى، أو غير ذلك، وليس شئ من هذه الأغراض يتحقق على وجهه إلا حين يعتمد على تلك الدراسة الأدبية لكتاب العربية الأوحده، دراسة صحيحة كاملة مفهومة له».

هذا ما كتبه العالم الإسلامى الكبير أمين الخولى، وما نقله عنه الدكتور نصر أبو زيد، مشيراً إليه فى مراجع كتابه (ص ١٢ - ١٣).

ولكن فهمى هويدى يشوه هذه الصفحة العلمية المنهجية الجليلة بطريقته الخاصة فى الكوميديا السوداء التى يتحف بها قراءه كل ثلاثاء على صفحات جريدة الأهرام، فيصور القضية فى شكل إيمان والحاد، إسلام وكفر، ويسوق تفسيره المريض لها الذى يستند فيه إلى جهل فعلى أو جهل متعمد، فيقول إن النظر إلى النص القرآنى كنص أدبى «ينفى عن القرآن صفة الوحي»! إلى آخر ما ساقه من افتراءات غاشمة. ويدمغ بتهمة الكفر من هم أفضل منه ديناً وعلماً دون أن يدري، مثل العالم الإسلامى الكبير أمين الخولى وكل من رأى رأيه من علماء الاسلام، ويعلن وأنه «تشكيك فى الوحي»!

ويعتمد فهمى هويدى فى كل هذا التلويث لخصومه فى الرأى على انتقاء نصوص مبتسرة وانتزاعها من سياقها الفعلى، بشكل مجهل، لخداع المثقف العادى الذى يعرف فهمى هويدى أنه لن يتحقق مما يكتبه فى المراجع والمصادر العلمية، وأنه سوف يتأثر عند قراءته بالنصوص الشوهاء التى تصرف فيها بالباطل.

وهكذا يصل فهمى هويدى إلى غرضه، وهو تصوير الاشتباك الذى تخوضه الدولة ويخوضه المثقفون ضد الإرهاب فى صورة اشتباك مع الدين الإسلامى نفسه. وإرهاب كل من يفكر أو يتعرض للنص القرآنى وغيره من القضايا الدينية دون أن يحصل على إذن مسبق من فهمى هويدى! حتى لو كان هذا المفكر هو العالم الجليل أمين الخولى!

ولكن هذه الكتابات وغيرها تبين للقارئ المأزق الذى تعيش فيه مصر حالياً وهى محاصرة بأمثال هؤلاء الكتاب الذين يكتبون فى أكبر صحف مصر القومية، يهون بمعاولهم على كل مفكر، ويصورونه فى صورة الألحاد والكفر، ويستحلون دمه، والناس تصدقهم لأنهم يكتبون فى صحف تعتقد الجماهير أنها تعبر عن رأى النظام السياسى، لأنها صحف قومية!

وهذه الصورة تبدو قاتمتها إذا قورنت بصورة مصر عندما كان أمين الخولى يستطيع أن يجتهد برأيه العلمى، دون خشية أن يظهر له من أمثال فهمى هويدى ما يصوره فى صورة التشكيك فى الوحي لأنه قال إن القرآن هو كتاب العربية الأكبر وأثرها الأدبى الخالد.. وإن من الضرورى فهم نصوصه للوصول إلى العقيدة.

وهو ما يصور أن الخطورة الحقيقية لا تكمن فى المتفجرات التى يلقيها الإرهابيون فى الطرقات، وإنما تكمن فى المتفجرات التى يلقيها كتاب من أمثال فهمى هويدى فى مقالاتهم فتصيب العقل المصرى بالخراب والدمار.

ذلك أن السؤال الذى يطرح نفسه الآن، بعد مناقشتنا كلام فهمى هويدى الذى كتبه فى مقال «لمصلحة من تغييب الإسلام؟»: أى إسلام يقصد فهمى هويدى؟ هل هو الإسلام الذى يستخدم فهمى هويدى اسمه لإرهاب المفكرين وإخراجهم من حظيرة الدين، وتشويه ما يكتبونه وما يقولونه، رغم أنهم أكثر منه علماً وفضلاً ومعرفة بالإسلام، أو هو الإسلام الذى أطلق العقل من عقاله وجعله حكماً فى فهم أمور الدين؟

هل هو الإسلام الذى يتصوره فهمى هويدى فى وضع التناقض مع العلم، أو أنه الإسلام الذى يرى الشيخ محمد عبده ألا تعارض بينه وبين العلم، «لأن كلا منهما يعتمد على العقل»؟

هل هو الإسلام الذى يقيم فهمى هويدى وأمثاله أنفسهم أولياء عليه وقواما ويحتكرون تفسيره وتأويله، ويطلقون صيحات الجزع من تغييبه رياء ونفاقا، أو هو الإسلام الذى عاش أربعة عشر قرنا ثابت الأركان فى قلوب المسلمين لا يهتز إيمانهم به أو يضعف؟

وهل آن الأوان لإنهاء احتكار البعض الإسلام لأنفسهم وتجريد الآخرين؟

وإذا كانت الصحف القومية تستخدم لنشر هذا التضليل باسم الدين، أفلا تكون قد فقدت مبرر بقائها كصحف قومية، ويكون الوقت قد حان لتطبيق مبدأ الخصخصة عليها أسوة بشركة الكوكا كولا حتى لا يتحمل نظام مبارك وزرها؟

الفصل الثانى

**الناصرىون والافتراء
على التاريخ**

لست أدري ما هي اللعبة
السياسية التي يلعبها الناصريون في
هذه الأيام، بعد أن تغير المناخ الدولي
والإقليمي والمحلي الذي كانوا يلعبون
فيه في الخمسينيات والستينيات، ولم
يعد ثمة ما يمنحهم أية فرصة جديدة
للعمل؟

وفيما يبدو أنهم يقاتلون للبقاء
ولتحسين صورة النظام الناصري في
عين الأجيال الجديدة من الشباب الذين
ولدوا في ظل هزيمة يونية، وفي ظل
احتلال إسرائيل لسيناء.

فقد عرفت هذه الأجيال أن النظام
الناصرى هو الذى تسبب فى هذه
الكارثة، وأنه هو الذى بدد ثروة الوطن،
الذى كان أغنى وطن عربى، فى شراء
أسلحة وعتاد عسكري جبار لم يلبث أن
تركه الجيش المصرى سريعا على رمال
سيناء، وهو ينسحب بعد يوم واحد من

ظهور «الناصرية الجديدة» في مصر هل هو صدى «النازية الجديدة» في ألمانيا؟*

* الوفد في ١٢/٧/١٩٩٣

الحرب إلى غرب القناة، تاركا سيناء تحت الاحتلال الإسرائيلي، وتاركا للجماهير المصرية مسئولية جسيمة تمتص كل نقطة عرق من كده وسعيه، وهى مسئولية تحرير سيناء وتخليصها من دنس الاحتلال.

وقصارى ما يمكن قوله هو أن الأحزاب السياسية تنشأ عادة عندما تنشأ الحاجة إليها، ولا تصدر اعتباطا، كما أنها لا تنشأ اصطناعا. وتكون هذه النشأة الطبيعية هى أساس النجاح، فإذا حدث غير ذلك سقط الحزب من حالى، لأنه يكون قد بنى على غير أساس.

وهذا ما حدث مع الحزب الوطنى لمصطفى كامل الذى نشأ نشأة طبيعية، ولحزب الأمة الذى كان فيلسوفه أحمد لطفى السيد، ولحزب الوفد على يد سعد زغلول، ولحركة الإخوان المسلمين، ولحركة الشيوعية.

وعندما قامت حركة الجيش التى عرفت باسم حركة الضباط الأحرار، كانت الظروف تتطلب تدخل الجيش إلى جانب الحركة الشعبية العارمة التى كانت تتأجج فى أواخر الأربعينيات ضد القصر والإنجليز، وهذا هو ما دفع الشعب إلى تأييدها بحماس.

وعندما وجد الشعب أنه تخلص من فاروق ليقع فى يد عشرة فواريق، سحب ثقته على الفور من الحركة، ووقع صدام عنيف بين الحركة الوطنية وحركة الجيش، استخدمت فيه حركة الجيش القوة والعنف، وزجت بالوطنيين فى السجون، وبذلك فقدت حركة الجيش مبرر بقائها، وكان محتما أن تسقط لولا أن استطاع عبد الناصر أن يلعب على حبل الظروف الدولية والإقليمية والمحلية ليؤسس لحركته مبررا للبقاء.

ومع ذلك، فنظرا لأن إدارة البلاد كانت واقعة فى يد رجلين فقط هما: عبدالناصر وعبد الحكيم عامر، فإن كل ما بنياه سقط ولم تقم له قائمة. فحياة الأمم لا تقوم على رجل أو رجلين، وإنما تقوم على الشعوب.

وها نحن نرى ما حدث للعراق فى عهد صدام، فإن كل ما بناه سقط، وسقط معه الشعب العراقى نفسه! وها هى الأنباء الأخيرة تعلن وفاة البرنامج النووى العراقى، الذى تكلف مئات المليارات من الدولارات!

ومن قبل ذلك دمر صدام جيشه فى حرب غبية ضد ثلاثين دولة، ودمر معه كل إنجاز تحقق فى عهده على مدى سنوات حكمه.

وهذا هو نفسه تقريبا ما حدث لمصر! فقد كانت كل الحروب التى خاضها عبدالناصر خاسرة، بسبب القرار الانفرادى وإسناد المسؤولية إلى أهل الثقة لا الخبرة!

وقد ضيعت البيروقراطية العسكرية إنجازات التجربة الاشتراكية! ولقيت القضية الفلسطينية أسوأ مصير على يد عبد الناصر، فقد احتلت فى عهده الضفة الشرقية بعد أن كان الأمل قبله قائما على تحرير الضفة الغربية! بل أضيفت إليها غزة والجولان وسيناء، وشلت يد مصر تماما عن مساعدة القضية الفلسطينية

وفى عصر القومية العربية الذى تتشدد به ثورة يوليو، شهد العالم العربى ما عرف باسم «الحرب العالمية الباردة» من ١٩٥٨ إلى ١٩٧٠!

وفى عهد الاشتراكية الناصرية أمضى الشيوعيون معظم حياتهم فى السجون! فى الوقت نفسه الذى كان الإخوان المسلمون يمضون حياتهم فى المعتقلات، وكان الليبراليون الوفديون يلقون جزاء سنمار على يد النظام الناصرى جزاء وفاقا لنضالهم الطويل ضد القصر والانجليز!

وقد ضربت الحركة النقابية فى عهد عبد الناصر كما لم تضرب طوال حياتها، وفى عهده تم إعدام نقابيين ظلما وعدوانا لأول مرة فى تاريخ الحركة النقابية فى مصر!

وفشلت أول تجربة للوحدة العربية بين مصر وسوريا، لتنتهى آمال الأمة العربية فى الوحدة!

وعندما مات عبد الناصر كانت مصر قد فقدت ثروتها! كما فقدت سيناءها! وفقدت فوق ذلك مصداقيتها لدى العرب، بعد أن خذلت الجميع بهزيمة يونية العسكرية الثقيلة. وأما التجربة الاشتراكية فقد تحولت إلى تجربة بيروقراطية! كما فقدت مصر الديمقراطية الليبرالية! وفقدت الحزب

الاشتراكي، ولم يبق لها سوى مسخ سياسى لم تعرفه النظريات السياسية يدعى الاتحاد الاشتراكي

ومن هنا فلست أدري أى تراث مجيد يريد الناصريون إحياءه بتكوين حزبهم المصطنع؟ وأى هدف يسعون إليه؟ وأى رصيد يتمتعون به غير الرصيد الذى عرضناه فيما سبق؟

ولذلك لم أستطع أن أفهم العبارة التى يعلن بها الناصريون عن جريدتهم، وهى: «لا، يقولها الناصريون على صفحات العربى»، إلا على معنى لا، لأخطاء الناصرية! لا، لهزيمة يونيو، لا، لاعتقال المفكرين وتعذيبهم، لا، لاعدام النقابيين! لا، لافلاس مصر! لا، لتدمير مدن القناة مرة أخرى! - إلى آخر هذه اللاءات التى لها معنى تاريخى يذكره الشعب المصرى!

وفى الحقيقة أنه لا يمكن فهم عودة الناصريين إلى الحياة السياسية فى مصر إلا فى ضوء عودة النازية التى أسسها هتلر إلى ألمانيا، وظهور جماعات وتنظيمات «النازية الجديدة» بسبب زيادة عدد العاطلين الألمان فى عام ١٩٩٣ بنحو خمسمائة ألف نسمة، ليبلغ إجمالى العاطلين ٢٣ عاظل. وهى ظروف تتشابه مع الظروف فى مصر حيث تتزايد أعداد العاطلين دون أن تملك الدولة تعيينهم بقرارات جمهورية كما كان يحدث. فهنا تطرح الناصرية نفسها فى مصر كما تطرح النازية نفسها فى ألمانيا!

وفى الوقت نفسه ففى ظروف الإرهاب الأعمى الحالى الذى يوجه حرا به إلى صدور الشعب، وإحجام الدولة عن اتخاذ إجراءات استثنائية، فإن «الناصرية» تطرح نفسها كبديل للنظام، يدعمها رصيدها فى التعامل مع الإخوان المسلمين، الذين اعتقلهم عبدالناصر جميعا ودفع بهم فى أسوأ المعتقلات، وأراح نفسه من صدادع الإرهاب حتى وفاته! ففى هذه الظروف تطرح «الناصرية» نفسها كبديل يقول للشعب: «إننا أقدر على التعامل مع الارهاب من نظام مبارك»!

وفى ذلك ينسى الناصريون اختلاف الظروف الحالية التى تمر بها مصر عن الظروف التى هيات لهم النجاح فى تعاملهم مع البطالة والإرهاب. فمن ناحية البطالة فإن النظام الناصرى لم يستطع التعامل معها إلا بعد تأمين وسائل الإنتاج فى يولية ١٩٦١، وسيطرة الدولة على الشركات التجارية والصناعية التى كانت فى يد القطاع الخاص. وقبل ذلك، وعلى مدى الفترة من يوليو ١٩٥٢ حتى يوليو ١٩٦١ - أى على مدى تسع سنوات - كانت أعداد المتعطلين فى مصر تزيد على أعدادهم فى هذه الأيام

ويرجع السبب فى زيادة عددهم إلى امتناع الرأسمالية المصرية وقتذاك عن الاستثمار وتوسيع نطاق أعمالها بعد أن أصيبت بضربة الإصلاح الزراعى، وانتقال الحكم إلى يد الجيش

وفى هذه الأيام، فإن ظهور الناصريين لا يفلح فى شىء إلا فى زيادة إجماع الرأسماليين المصريين والأجانب عن الاستثمار، بعد أن نجحت الدولة لحد ما فى إزالة ترددهم ومخاوفهم بالتشريعات الاقتصادية الجديدة التى تزيل العراقيل التى تطرحها البيروقراطية المصرية.

وفى الوقت نفسه فإن فرصة الناصريين لمعالجة مشكلة البطالة عن طريق التأمين والسيطرة على وسائل الإنتاج هى فرصة منعدمة، بعد أن دار الزمن دورة كاملة، وإنهار الاتحاد السوفيتى، وإنهارت معه الاشتراكية، واتجهت الأنظمة الاشتراكية إلى الخصخصة، بما تؤدى إليه من زيادة قبضة الرأسمالية على وسائل الإنتاج، وإخضاع قضية البطالة لها لا للدولة.

ومعنى ذلك أن «الناصرية» الجديدة تزيد من تفاقم مشكلة البطالة، ولا تحلها! لأنها - كما قلت - تزيد من تردد الرأسماليين فى الاستثمار من جهة، ولأن الدولة لا تستطيع تأمين وسائل الإنتاج لكى تعطى نفسها القدرة على تشغيل العاطلين. بل إنه من المعروف أنه حتى فى ظل وجود القطاع العام، فإن الدولة كفت منذ عشر سنوات عن تشغيل العاطلين بقرارات جمهورية!

أما بالنسبة لمواجهة الإرهاب الأعمى الحالى عن طريق الإجراءات الاستثنائية، فقد دار الزمان فى هذا الصدد دورة كاملة أيضا، مع تزايد جماعات حقوق الإنسان فى مصر والعالم العربى والعالم. وهى جماعات قامت - رياء ونفاقا وخداعا للجماهير - على يد العناصر نفسها التى انتهكت حقوق الإنسان على مدى نصف القرن الماضى، وبخاصة على يد الناصريين أنفسهم!

وفى الوقت نفسه فإن الولايات المتحدة قد اتخذت من قضية حقوق الإنسان ذريعة للتدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى، على نحو ما كانت تفعل الدول الرأسمالية فى القرن التاسع عشر من اتخاذ قضية مكافحة تجارة الرقيق ذريعة للتدخل! بل إن الولايات المتحدة اتخذت من قضية حقوق الإنسان ذريعة لمنع مساعداتها عن النظم التى تنتهك حقوق الإنسان!

وبالتالى فإن فرصة «الناصرية» حاليا لحل قضية الإرهاب عن طريق انتهاك حقوق الإنسان كما فعلت فى الماضى هى فرصة غير متاحة إلا بثمن غال. وها هو النظام السياسى فى بلدنا يظهر من ترده فى استخدام الاجراءات الاستثنائية لمكافحة الإرهاب الدينى ما يضعفه ولا يقويه أمام رأى العام المصرى، خشية إغضاب الولايات المتحدة خصوصا والغرب عموما!.

ومعنى ذلك - فى وضوح - أن فرصة «الناصرية الجديدة» فى النجاح فى مصر منعدمة، كما هو الحال بالنسبة لفرصة «النازية الجديدة» فى ألمانيا فقد تغير الزمن، وتغيرت الظروف، ولم يعد فى وسع من ولغت أيديهم فى دماء الديمقراطية الليبرالية خداع الجماهير المصرية وإيهامها بأنهم ديمقراطيون ليبراليون! اللهم إلا إذا استطاع الذئب خداع الجماهير وإيهامها بأنه حمل!

وعلى كل حال فنحن نستقبل ظهور الحزب العربى الديمقراطى الناصرى على أنه ظاهرة سلبية فى حياتنا السياسية المصرية، بدليل أنه يجمع فى اسمه بين متناقضين، فكلمة «ديموقراطى» تتناقض تماما مع

كلمة «ناصرى»! ولا نظن أنه يطرح البديل لحزب الوفد أو حزب التجمع، لدى الجماهير المصرية التى تقف فى صف المعارضة، إلا بقدر ما تطرح «النازية الجديدة» فى ألمانيا نفسها كبديل للأحزاب المعارضة الألمانية!

ولكن ظهور هذا الحزب وظهور جريدته يدعونا إلى إنعاش ذاكرة شعبنا والأجيال الجديدة بما ارتكبته الناصرية فى حق الديمقراطية من جرائم وأخطاء.

المعلم جعل الجزائر وأدب الحوار!

عندما كتبت مقالى فى جريدة الوفد يوم ١٢ يوليو ١٩٩٣ أبدى فيه تعجبى من المحاولة الأخيرة لفلول الناصريين المنهزمة للعثور على دور يلعبونه فى هذا العصر، وأربط بين ظهورهم وظهور النازية الجديدة فى أوروبا، لم أهاجم فردا منهم بالذات، ولم أسئ إلى أحد منهم بعينه، ولم أقذف فى حق أحد، وإنما طرحت بضعة تساؤلات عن مغزى ظهورهم الفجائى فى هذه الأيام بعد أن تغير المناخ المحلى والإقليمى والدولى الذى كانوا يلعبون فيه، وعن معنى اللاءات الثلاثة التى وعدوا الشعب المصرى بأن يجعلوها سياستهم المستقبلية، وعن قيمة التراث النضالى الذى يبنون عليه حاضرم بعد سلسلة الهزائم التى منوا بها فى عهد عبد الناصر فى المجالين العسكرى والاقتصادى، فلم يحقق جيش مصر فى عهدهم نصرا، ولم تحقق سياستهم

* الوفد فى ١٩/٧/١٩٩٣

الاقتصادية أكثر من إسقاط طبقة منتجة، وإحلال طبقة بيروقراطية وانتهازية مكانها... إلى آخر ما سقته من تساؤلات فى هذا المقال.

وقد كنت أتوقع أن تجيب هذا الفريق من الناصريين على هذه التساؤلات فى حدود أدب الحوار، بما يكسبهم تأييدا على المستوى الشعبى، ولكنى فوجئت فى العدد الثانى من جريدتهم بسيل من البذاءات التى تليق بحوزية وجزارين ولا تليق بمن يحترفون مهنة شريفة هى مهنة القلم، وهى تنصب على شخصى، وتتجاهل الموضوعات التى أثرتها!.

ومنذ زمن طويل أعرف هذا النوع من البلطجة التى تستخدم اللسان طويل والسلاح الحقيقير! ولكنها لم تكن تلتصق بأصحاب الأقلام وإنما أصحاب السكاكين! فقد كان عندنا فى الجيزة جزار يدعى المعلم جلعص الجزار، لم يكن يقف فى وجهه أحد، ولا يقدر على مقاومته فرد، وهو على سلال دائما، ولكنه يفرض ضلاله بالعصا والسكين والإرهاب.

وقد تذكرت المعلم جلعص الجزار وأنا أقرأ مقال جلال عارف الذى «اجمنى فيه بأبداً الألفاظ، دون أن أتناوله على مدى حياتى بلفظ ناب أو ساءة من أى نوع. وتذكرت سكين المعلم جلعص الجزار وأنا أقرأ عنوان «الذى كُتبه وهو. «حملة يوليو والكابتن زيزو»!

«سألت نفسى: ترى لو أطلقت على جلال عارف اسم: «المعلم جلعص ز»، فى مقابل إطلاقه على ألقابه النابية! ثم عاد سيادته فى مقاله لى فأطلق على لقبنا نابيا أكبر، ثم بادلته الاساءة بالاساءة فأطلقت عليه يا نابيا أكبر وأكبر! ودخلنا فى هذه الدائرة الخبيثة، كما يبقى منا أمام جماهير الشعب المصرى، الذى يتطلع إلى كتابه ليستفيد منهم علما وأدبا أخلاقا، فإذا به يتعلم إسفافا وبذاءة وانحطاطا!

هذه هى القضية التى يجب أن تكون فى ذهن كل كاتب يحمل القلم، الموضوعية وحدها يجب أن تكون رائد كل كاتب، لسبب بسيط هو أنها «تشر فاعلية وإيلاما وجرحا من السباب والكذب والافتراء، ولأنها تُكسب الكاتب احتراما فى عيون قرائه وفى عين نفسه.

ولست أظن أن جلال عارف قد أحترم نفسه وهو يعرف أنه يكذب بينما هو يسوق اتهاماته التي أصبحت أشبه بالأسطوانة المشروخة لكثرة ما ردها الناصريون في كتاباتهم ضدى.

فلأنهم فى غالبيتهم العظمى وصلوا إلى مراكزهم فى العصر الناصرى من خلال الاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى والتقارير السرية ضد زملائهم، وتدبير المكائد والمؤامرات لبعضهم البعض، فهم يتصورون أن هذا هو الطريق الطبيعى لوصول أستاذ جامعى مثلى إلى عضوية مجلس الشورى! وينسون أننى لست عضوا فى الحزب الوطنى ولم أسع إلى ذلك، كما أن كثيرا من أكبر الأساتذة فى مصر ممن عينوا فى مجلس الشورى ليسوا أعضاء فى الحزب الوطنى، وليست لهم به أية صلة!

ولأنهم ألحقوا بمصر أكبر هزيمة عسكرية فى تاريخها ولا يخلجون من هذه الهزيمة، وكانوا يريدون رهن سيناء تحت الاحتلال الإسرائيلى حتى تتفق الشعوب العربية على خوض معركة شاملة ضد إسرائيل! فقد كرهوا من السادات تحرير سيناء عن طريق الاتفاق مع إسرائيل، وأطلقوا عليه أوصاف الخيانة والعمالة، وضموا إلى السادات أكبر مفكرى مصر من اليسار والوسط واليمين الذين أيدوا مبادرته وعملوا على خدمة قضية التحرير والقضية الفلسطينية عن طريق الحوار.

ولذلك فإن المعلم جعلص عارف يتصور أنه يجرحنى حين يقول إننى جلست فى حجرة فى فندق «ووترجيت» فى أمريكا مع الإسرائيليين! ولا يعرف أنه يبرز مفخرة من أبرز مفاخر نضالى السياسى من أجل مصر ومن أجل القضية الفلسطينية، بل يظهر فى جلاء أنه منعزل عن تيار الحياة السياسية المعاصرة وما طرأ على العالم العربى والعالم الخارجى من تغيير، بل أيضا ما طرأ على موقف القيادة الفلسطينية السياسية من تغيير!

فمن الغريب حقا أنه وهو يكتب هذا الكلام، لم يقرأ ما نشرته الصحف عن تهافت القيادة الفلسطينية على إعلان اجتماعها مع مسئولين

إسرائيليين فى محاولة لكسر الجمود فى محادثات السلام، بينما تلتزم القيادة الإسرائيلية الصمت. ولو كان الجلوس مع مسئولين إسرائيليين عارا يتجنب صاحبه ذكره لما أعلنته القيادة الفلسطينية، ولكنه أصبح تهمة للقيادة الإسرائيلية تتجنب ذكرها!

ومع ذلك فلن أنتحل وحدى شرف الجلوس فى حجرة فى فندق ووترجيت مع الإسرائيليين لنفس الغرض الذى تجلس القيادة الفلسطينية حاليا من أجله، فقد كان معى مجموعة من أكبر علماء مصر ممن أثروا التحرك لخدمة القضية الفلسطينية وتحرير سيناء، ولم يؤثروا أن يفعلوا ما فعله وينفعله الناصريون حاليا من رمى كل من يتصدى لهذا النضال الوطنى بالبذاءة والسباب.

كذلك يصور المعلم جعلاص عارف رئاستى لمركز الوثائق بهيئة الكتاب على أنه عمل من أعمال اللعب والانتهازية والسعى إلى المناصب، ولا يعرف أن هذا المنصب - إذا سُمى منصبا - هو أقل المناصب العملية التى أشغالها وشغلتها، فقد كنت عميدا لكلية التربية، كما أننى حاليا رئيس للجنة التاريخ والآثار، وعضو المجلس الأعلى للثقافة، ولى أكثر من ثلاثين كتابا فى التاريخ أثرت المكتبة التاريخية العربية، بالإضافة إلى مئات البحوث والدراسات. وبالتالي فوجودى على رأس مركز التاريخ فى الهيئة العامة للكتاب هو أمر طبيعى، ولكن الأمر غير الطبيعى هو أن يكون مثل المعلم جعلاص هو رئيس مركز التاريخ!

وهو يتصور أنه يجرحنى حين يقول إننى «ألعب فى كل الأندية»! وأصبحت - على حد قوله - «لاعبا فى فريق اليسار، وفى فريق الوفد، وفى الحزب الوطنى»! وينسى أنه يمدحنى بهذا الكلام! فهذه كلها فرق شريفة تعمل من أجل مصر، وتقف فى وجه الإرهاب ومن أجل الاستنارة، كما أنها جميعا تعتمد على نفسها فى تمويل نشاطها الحزبى ولا تعتمد على الخارج! وهى جميعها تعمل لحساب الوطن ولا تعمل لحساب أوطان

أخرى، كما أنها تعتمد الحوار بالكلمة فى نضالها السياسى ولا تعتمد على الحوار بالرصاص والاغتيالات كما فعل الجناح العسكرى للناصرين الذى أطلق على نفسه افتراء اسم «ثورة مصر»!

فأى غرابة فى أن أجمع بين اليسارية التى تضع نفسها فى خدمة الجماهير الفقيرة، وبين الليبرالية الوفدية التى تؤمن بالحرية السياسية والحوار بالكلمة الشريفة، وأن أؤيد فى الوقت نفسه السياسة الوطنية لنظام مبارك التى حررت سيناء وتقف فى وجه الرجعية الدينية والإرهاب الدموى؟

ليس فيما وصفنى به المعلم عارف - إذن - ما يجرحنى، بل فيه كل ما أفخر به. ولكن الشئ الذى لا يشرفنى حقا أن يتهمنى أحد بأنى أنتمى لفريق الذين يتاجرون بقميص عبدالناصر، ويبرزون من ظلام فجأة بجريدة تدعى الصلابة بلاءاتها الثلاث التى لا معنى لها، ضد النظام السياسى الذى يقف فى وجه الإرهاب مع القوى الحزبية الشريفة الأخرى أو تتحالف مع الإرهاب على النظام، دون أن يدرى أصحابها أنهم سيكونون فى مقدمة طابور المعلقين على أعواد المشانق عند وصول هؤلاء إلى الحكم!

أستطيع - إذن - أن أرتدى أقمصة اليسار والوفد والحزب الوطنى دون أن ينقص ذلك من قدرى، فلست منتميا لحزب منها، ولست مدينا بالتزام لأى حزب من الأحزاب المصرية، وإنما التزامى الوحيد هو الالتزام الفكرى الذى يجمع بين الاشتراكية والليبرالية والوطنية، والتزامى السياسى هو العمل لحساب مصر وليس لأية أنظمة أخرى.

وفى هذا الضوء فإنى أعجب للمعلم جلال عارف حين يصفنى «بأنى صقر من صقور الليكود»! فصقور الليكود الحقيقيون فى مصر هم الذين سمحوا لإسرائيل باحتلال سيناء فى يونية ١٩٦٧ - سمحوا باحتلالها كاملة بعد أن كانت تنوى الوقوف عند المضائق!

وصقور الليكود المصريون هم الذين أرادوا لسيناء أن تبقى تحت الحذاء الإسرائيلي حتى يتفق العرب على خوض معركة شاملة ضد إسرائيل، وهم يعلمون أن العرب لن يتفقوا أبداً على خوض هذه المعركة!

صقور الليكود المصريون هم الذين أرادوا استبقاء إسرائيل في سيناء باسم التطرف في الوطنية حتى تمتلئ بالمستوطنات، كما حدث في الضفة الغربية، وتتحول من سيناء مصرية إلى سيناء إسرائيلية!

لم أكن أبداً من صقور الليكود، فقد أيدت مبادرة السادات التي كانت بداية تحرير سيناء وطابا، وقد حاربت بالكلمة حرباً شرسة دفاعاً عن تحرير سيناء بالمفاوضات، وأسهمت بنفسى فى عديد من المفاوضات مع إسرائيليين من «حركة السلام الآن» وحزب العمل واليساريين الاسرائيليين، للوقوف إلى جانب السلام الشامل الذى يقوم على العدل وعدم احتلال أراضى الغير بالقوة ومن هنا فعلى المعلم جعلاص عارف أن يبحث عن صقور الليكود فى حزب الناصريين!

بقيت نقطة أخرى فى سلسلة مغالطات المعلم جعلاص، وهى ادعاؤه بأننى خنت الطبقة العاملة بهجومى على ثورة يوليو التى حولتنى - كما يقول - من عامل بسيط إلى مشروع مؤرخ جاد!

وهو إسفاف غريب! فالكاتب يتصور أن ثورة يوليو قامت بترقيتى من وظيفة عامل إلى وظيفة مؤرخ! وأنها رفعتنى - كما رفعت كثيرين من أصحاب السوابق الذين دخلوا هيئة التحرير والاتحاد القومى! وينسى أن الذى حولنى إلى مؤرخ هو حصولى على درجة الليسانس فالماجستير فالدكتوراه.

وقد حصلت على هذه المؤهلات العلمية من الجامعة، وليس من هيئة التحرير أو الاتحاد القومى! وبجهدى الشخصى وليس بجهد أى كاتب تقارير فى التنظيم الطليعى، ولم أرتزق من ثورة يوليو كما ارتزق الكثيرون ممن ساقطتهم الثورة لضرب الوطنيين الوفديين والشيوعيين والمثقفين وعذبته فى المعتقلات والسجون! كما نسى المعلم المذكور أن الذى خان

الطبقة العاملة هم ضباط يوليو الذين لفقوا التهم لخميس والبقري من قيادات الطبقة العاملة وشنقوهما لأول مرة في تاريخ الحركة العمالية في مصر؟

ولكن الكاتب الناصري الدعي لا يخجل، ويتساءل: «هل يمكن لده تحترم نفسها أن تأتمن مثل هذا الرجل على تاريخها فتضمه على مركز لدراسة التاريخ تابع لها؟» إنه يتصور أن المؤرخ الأمين فقد الذى يتحدث عن هزيمة يونية فيصفها بأنها «نصر يونية» أو أنه أكتوبر فيصفه بأنه «هزيمة أكتوبر»! أو اعتقال اليساريين والايبراليين والإخوان المسلمين باعتباره علامة بارزة على ديموقراطية ثورة يوليو واحترامها حقوق الإنسان.

فإذا لم يزور المؤرخ التاريخ على هذا النحو المريض، فإنه يتعرض لأسفل سباب! ويُتهم في أمانته العلمية وفي علمه! بل يُتهم من الساقطين بالسقوط!

جريدة «العربي» والتطاول على تاريخ مصر!

ترددت كثيرا قبل أن أرد على المقال الذي نشرته جريدة الناصريين في تحليل اتفاق غزة - أريحا في صفحة «دراسات»، نظرا لضحالة التحليل وسطحيته وما يحوى من كذب وافتراءات، لولا أنى شعرت بأن البعض من فلول جبهة الصمود والتصدي المزعومة ما يزال يردد كالبغاء حججا وقضايا كانت فى وقتها تستحق الجدل والحوار، ثم جرفها التاريخ إلى بالوعة النفايات بعد ما ثبت من فسادها وتعفننها، وبعدما ثبت من صحة موقف السادات، وصحة موقف شعب مصر الذى ساندته بدون تردد حتى تحررت سيناء بالكامل.

وطالما قلت إن مشكلة الناصريين الأساسية هي أنهم كانوا يريدون الحفاظ على إنجاز عبدالناصر العظيم، المتمثل فى الاحتلال الإسرائيلى لسيناء فى حرب يونية ١٩٦٧، والتمسك بهذا

* أكتوبر فى ١٤/١١/١٩٩٣

الإنجاز حتى يصلوا إلى الحكم ويقوموا بتحرير سيناء بطريقتهم الخاصة!

فلما أفسد عليهم السادات مخططهم، وحقق انتصار العبور العظيم، وأخذ يجاهد لتحرير بقية سيناء بكل الوسائل السياسية المتاحة له، والتي تفرضها موازين القوة ونتيجة حرب أكتوبر، لم يغفروا للرجل ما فعل، فاتهموه بالخيانة وبيع العرب وبيع القضية الفلسطينية، وشجعوا الدول العربية على طرد مصر من جامعة الدول العربية، ومحاربتها اقتصاديا، بل كتب من يدعى حسنين كروم في جريدة «الوفد» يبدى تأسفه لأن الدول العربية كانت مترفة بمصر حين اكتفت بطردها من جامعة الدول العربية، وأنه كان أجدر بها أن تتخذ خطوات أشد!

والأغرب من ذلك أن الناصريين اعتبروا أنفسهم الوطنيين الخالص، وبقية المصريين الذين أيدوا المبادرة خونة مارقين! وحملوا السادات مسئولية انقسام وتمزق وضعف الأمة العربية وكل ما ترتب على ذلك من نتائج!

هذه البضاعة الفاسدة ذات الرائحة الكريهة، هي التي تضمنها المقال التحليلي الذي نشرته جريدة «العربي» لاتفاق غزة - أريحا في عدد ١٩٩٣/١١/١.

لقد ساء الكاتب ما أثبتته التاريخ من صحة موقف السادات وبعد نظره، فأخذ يجادل في هذه الحقيقة بلجاجة شديدة، ويدافع عن موقف المنظمة الذي أوصلها إلى اتفاق غزة - أريحا، عندما رفضت اللحاق بقطار التسوية الذي أطلقه السادات بمبادرته. وفي هذا الدفاع أخذ يسوق أشد ألوان المغالطات فسادا.

فقد ذكر أن معاهدة كامب ديفيد لم تُخرج مصر من ساحة الصراع العربي الإسرائيلي على المستوى العسكري فقط، وإنما أخرجتها أيضا من هذه الساحة بالمعنى الثقافي! وأخذ في التدليل على هذه المغالطة بسلسلة من المغالطات الأشد نكرا بقوله:

«لقد خاض الإعلام الساداتى منذ عام ١٩٧٧ ولادة عشر سنوات متتالية، أسوأ حملة تشهير عرفتتها مصر ضد الوطن العربى ورموزه التاريخية، بداية بجمال عبدالناصر ومرورا بالشعب الفلسطينى وانتهاء بنضال الشعب العربى كله. وقد أحدثت هذه الحملة شرخا عميقا مازال موجودا حتى الآن بين جيل كامل ولد وعاش تداعيات تلك المرحلة، وقرأ وشاهد فى أقل من ٤ سنوات، التى تلت حرب ٧٣، كيف تحول الأشقاء إلى أعداء. وشنت أسوأ حملة إعلامية على واحدة من أهم الثورات التاريخية فى العالم - الثورة الإيرانية - واستقبل شاه إيران، المخلوع من قبل شعبه والمرفوض من كل عواصم العالم بما فيها حليفته الولايات المتحدة.

هذا هو الهراء الذى كتبه كاتب نكرة فى صحيفة «العربى». ونسأله هذه الأسئلة: هل كان هناك أصلا صراع عربى إسرائيلى، أو أنه كان هناك فقط صراع مصرى إسرائيلى؟ هل كان خروج مصر من ساحة الصراع العربى الإسرائيلى بمعاهدة كامب ديفيد أو بهزيمة يونية ١٩٦٧، وهل خرجت مصر حقا من هذه الساحة بالمعنى الثقافى أو أن الكاتب يعبر عن أمنية تخالجه؟

هذا عن الشق الأول من مغالطاته نرد عليها قبل أن تنتقل إلى الشق الثانى.

وبالنسبة لسؤالنا الأول، فإن التاريخ يقول إنه لم يكن ثمة صراع عربى إسرائيلى بالمعنى الشامل الذى يوحى به كلام الكاتب. فلم يحدث أبدا أن خاضت الأمة العربية جمعاء صراعا ضد إسرائيل بكل طاقاتها الاقتصادية والعسكرية والبشرية على نحو يستحق معه هذا الصراع وصفه بأنه صراع عربى إسرائيلى! والأقرب للصحة أن يوصف هذا الصراع بأنه صراع مصرى - إسرائيلى بالدرجة الأولى.

ويمكننا أن نتناول الحروب مع إسرائيل حريا حريا. وبالنسبة لحرب ١٩٤٨ فربما كانت هى الحرب الوحيدة التى دخلتها الجيوش العربية جميعاء فى ذلك الحين، ومع ذلك فكم من هذه الجيوش حاربت بالفعل فى

هذه الحرب؟ وكم من الجيوش تقاعست فى منتصف الطريق؟ وكم من الجيوش خانت وتخلت عن الجيش المصرى؟

إننى لن أجيب عن هذا السؤال تفصيلا إلا إذا أراد الكاتب ذلك، ولكن سبق لى أن كتبت تاريخ هذه الحرب، وبينت مخازيها، وكيف دخلتها الجيوش العربية وهى تدير ظهرها لبعضها البعض! وكيف انسحب الجيش العراقى فجأة من حصون رأس العين الاستراتيجية فى الوقت الذى كان الملك عبد الله قد انسحب من اللد والرملة، وترك الفلسطينيين وحدهم يواجهون القوات الإسرائيلية لمدة أربعة أيام كاملة دون مساعدة - كما يقول المؤرخ الفلسطينى الكبير أنيس صايغ!.

وأكثر من ذلك كيف انسحبت القوات العراقية فى ٩ أبريل ١٩٤٩ من منطقة المثلث العربى فجأة، ليتسلم الجيش الأردنى المنطقة، ليسلم منها لإسرائيل ما اتفق معها على تسليمه! رغم أن منطقة المثلث كانت تقع فى المنطقة العربية وفقا لقرار التقسيم الذى أصدرته الأمم المتحدة! وكيف أخذ العراق يخفى هذا الموقف المخزى عن طريق الظهور فى مظهر التطرف والتفاخر بأنه لم يكن طرفا فى اتفاقية هدنة ١٩٤٨! وإظهار مصر فى صورة المتخاذل بإعلان رفضه لقرار مجلس الأمن بوقف القتال!

وكانت مصر هى التى حاربت، فقد تحملت ثلاثة أرباع نفقات حرب ١٩٤٨ عسكريا، وقدمت نصف شهداء العرب غير الفلسطينيين، وأرسلت إلى ميدان القتال عشرة آلاف جندى، واستطاع الجيش المصرى أن يحتل أمنع حصون فلسطين فى الأسابيع الأولى من القتال، وهى: أسدود، ودير سنيد، وبيت سالم.

هذا - اذن - هو ما يتحصل بالحرب الأولى مع إسرائيل فى سنة ١٩٤٨! ويتضح فيه أنها لم تكن حربا عربية - إسرائيلية إلا اسما! وهو ما أثبتته نتيجتها المخزية، فقد ثبتت أقدام إسرائيل بدلا من أن تخلعها!

أما الحرب الثانية فى عام ١٩٥٦، فلعل الكاتب يتفق معى - بدون لجاجة - على أن مصر كانت هى التى خاضتها ضد إسرائيل، ولم

تشترك الأمة العربية معها على نحو يعطى هذه الحرب صفة الحرب العربية الإسرائيلية الثانية. وقد تعرضت مصر فيها لخianات عربية على نحو ما تعرضت فى الحرب الأولى، فقد لعبت بغداد تحت قيادة نوري السعيد دورا تحريضا فى حث انجلترا وفرنسا على الهجوم على مصر بعد تأميم قناة السويس، انتقاما من موقفها من حلف بغداد، وكانت الأغاني التى تذيعها إذاعة بغداد أثناء العدوان الثلاثى تكشف عن روح التشفى بنكبة مصر!

أما الحرب الثالثة فى يونية ١٩٦٧، فلا يمكن القول أيضا بأنها كانت حربا عربية إسرائيلية، فلم يشترك فيها من الجيوش العربية سوى الجيش الأردنى، وأما الجيش السورى فيسأل عن دوره الملك حسين! ويكفى أن ننقل رأى الفريق عبدالمنعم رياض فيها بقوله: «إن السياسة العربية ارتكبت فى حق القوات العربية جرائم أكثر مما ارتكب الإسرائيليون خلال تلك الحرب!» وكان رياض يعنى بذلك أنه قدم إلى الجبهة الأردنية ليقود قوات خمس دول عربية، فوجد نفسه - بالكاد - يقود القوات الأردنية!

أما الحرب الرابعة فى أكتوبر ١٩٧٣، فلم تعلم بها الدول العربية إلا من الإذاعة! إذ لم يخضها سوى الجيش المصرى والجيش السورى، ولم يكن دخولهما معا لمصلحة أى منهما - لأسباب كثيرة ليس هنا مجال ذكرها - ولم يبدأ تدخل القوات العربية إلا بعد ستة أيام عندما تدهور الموقف على الجبهة السورية. ولم يحدث هذا التدخل تغييرا فى الموقف العسكرى، وقد اتسم بالتقاعس، فعندما جاء وقف إطلاق النار يوم ٢٢ أكتوبر كانت بعض كتائب الفرقة العراقية المدرعة السادسة على بعد خمسمائة كيلو متر من منطقة التحشد فى الجبهة السورية! وكانت كثير من القوات تفتقر إلى المعدات والأسلحة المتطورة التى تمكنها من التعامل بكفاءة مع القوات الإسرائيلية، وقد فقد اللواء المدرع ١٢ العراقى ٨٠ دبابة من دباباته فى معركة واحدة، وكانت القوات الأردنية تفتقر إلى الصواريخ.

ومعنى هذا الكلام الثابت تاريخيا أنه من الإهانة للأمة العربية ذات التاريخ المجيد أن توصف هذه الحرب أو غيرها من الحروب السابقة بأنها حروب عربية - إسرائيلية، أو يوصف الصراع مع إسرائيل بأنه صراع عربي - إسرائيلي! فقد كانت مصر وحدها تحمل عبء هذا الصراع، وكانت هي التي تتصدى لهذا الصراع بإمكاناتها البشرية والاقتصادية والعسكرية.

والمشكلة أن مصر لم تكن تتصدى في ذلك فقط لإسرائيل، وإنما كانت تتصدى لإسرائيل المدعومة بكل إمكانيات الدول الإمبريالية غير المحدودة، أو تتصدى للإمبريالية التي تمثل إسرائيل أحد عناصرها!

وفى الوقت نفسه فإن مصر - وحدها - هي التي كرسست إمكانياتها الاقتصادية لهذا الصراع كاملة على نحو أثر على جميع مرافقها وعلى شعبها وعلى اقتصادها، وأخر تقدمها. وهو ما لم تفعله دولة أخرى عربية، بل هو ما استفادت منه دول عربية شقيقة! ولم تستفد منها مصر أية فائدة، ولم تزل بنسب واحد من عوائدها على سبيل التعويض عما تخرب من مدن القنال الثلاث أو تدمر من معداتها العسكرية أو تدهور من مرافقها!

ومن هنا حين يأتى كاتب لا فى العير ولا فى النفير، يكتب مقالا هابطا فى جريدة وطنية مصرية كمثّل «العربي»، يتناول فيه على السادات بطل حرب أكتوبر، وصاحب أكبر نصر أعاد للعرب كرامتهم وأتاح لهم استخدام البترول كسلاح فى المعركة، ويتناول على شعب مصر لأنه أيد مبادرة القدس، بالقول بأن هذه المبادرة كانت «انعكاسا لمدى عمق الأزمة السياسية والاقتصادية التى يعانى منها نظام السادات» - فإننا نسأله: بأى جرأة ينكر على مصر المحاربة حق الاجتهاد لحل صراع دام نصف قرن، كانت تقوم بعبئه الأكبر وتكتفى الدول العربية بالتفرج عليه أو المزايدة؟.

وبأى حق يتناول على السادات، بطل قرار حرب أكتوبر ومحقق أول انتصار على إسرائيل فى تاريخ الحروب الأربعة؟ وكيف يتحدث عن

النظام المصرى بوصفه «نظام السادات»، كما لو كان السادات قائدا عسكريا انقلابيا وصل إلى الحكم عن طريق المخابرات الأمريكية وفرض نفسه على الشعب المصرى! وينسى أنه كان قائدا وطنيا يتمتع بالشرعية الدستورية فى التعبير عن إرادة الشعب المصرى ووضعها موضع التنفيذ، وتسانده الغالبية الكاسحة من جماهير شعبنا المصرى، ويسبقه تاريخ نضالى طويل قبل ثورة يوليو وفى ثورة يوليو التى لعب فى قيامها وعلى طول مراحلها أهم الأدوار!

وحين يتحدث مثل هذا الكاتب بتعال وشماتة عن الأزمة السياسية والاقتصادية التى كان يعانى منها نظام السادات فى الداخل، ودفعته إلى مبادرة القدس، فقد كان عليه أن يعزف أولا أسباب هذه الأزمة السياسية والاقتصادية التى يعايرنا بها، والتى كانت تكمن فى تضى البلاد العربية عن مصر، واتشغالها بمصالحها الخاصة، وترك مصر تعلق جراحها! وذلك بدلا من التكايف معها كما تفعل الدول التى خاضت معارك قومية أو ذات مصالح مشتركة.

لقد كانت مصر تتوقع مشروعا عربيا مثل مشروع مارشال الأمريكى الذى أعاد الاقتصاد الغربى على أقدامه بعد الحرب العالمية الثانية، فإذا بها تفاجأ بمشروع شتائم وإهانات من دول الرفض، واتهامات بالخيانة والعمالة من منظمة التحرير الفلسطينية، وإذا بها تفاجأ بمشروع شماتة لما أخذ شعبها يعانى من تكاليف الصراع ضد إسرائيل والإمبريالية.

وهذا أوقع نظام السادات فى أزمة مع الشعب المصرى، الذى أخذ يتساءل فى حيرة عن أسباب الموقف العربى غير المفهوم بعد أن أدى واجبه فى حرب أكتوبر، ودفع تكاليف هذه الحرب من دمه وماله واقتصاده؟

وقد كان صاحب هذا القلم هو الذى عبر - مع أقلام أخرى يسارية - عن هذه التساؤلات والحيرة فى مقال بمجلة «روز اليوسف» حين كان يديرها عبدالرحمن الشرقاوى، قبل مبادرة القدس بعشرة أشهر - أى فى ٣١ يناير ١٩٧٧ - حين كتبت أقول بالحرف الواحد:

«لم يكن أحد في مصر يتصور، بعد أكثر من ربع قرن من قيادة مصر لحركة القومية العربية، أنه سوف يأتى يوم يعود فيه الشعب المصرى لي طرح على نفسه هذه الأسئلة الحائرة: هل هو شعب عربى أو هو شعب مصرى فقط؟ وإذا كان شعبا عربيا، فلماذا تعامله بقية الشعوب العربية على أنه شعب مصرى فقط؟ وإذا كان شعبا مصرى فقط فلماذا يتحمل مسئولياته كشعب عربى؟ وإذا كان يتحمل مسئولياته كشعب عربى، فلماذا لا تعترف الشعوب العربية بقومية المعركة؟ وإذا كانت الشعوب العربية لا تعترف بقومية المعركة، فلماذا لا يعترف هو بمصرية المعركة وقبول الحل المنفرد؟ - إلى آخر هذه الأسئلة الحائرة الخطيرة التى لم تشهد بلادنا مثيلا لها منذ أكثر من ربع قرن مضى».

هذا هو ما كتبته قبل مبادرة القدس بعشرة أشهر، أقدمه كوثيقة تاريخية لا يستطيع أن يمارى فيها أحد لأنها منشورة فى مجلة مصرية يمكن الاطلاع عليها، وهى تثبت أن ما وصفه كاتب جريدة «العربى» المتطاول بـ «أزمة نظام السادات، إنما كان فى حقيقته أزمة النظام العربى المتهرىء، الملى بطغام الحكام الذين كانوا يتكلمون كثيرا عن واجبات مصر القومية، وينسون واجباتهم القومية! أو كانوا يزايدون على نظام السادات على الرغم من أنه هو الذى أعاد لهم كرامتهم واعتبارهم أمام العالم بانتصار العبور الذى أذهل العالم، وأدخل به الرعب فى قلب إسرائيل.

وعلى ذلك، فلم تكن مبادرة القدس محاولة من السادات لحل أزمات نظامه - كما يقول الكاتب المتطاول - وإنما كانت محاولة لحل أزمة النظام العربى الذى لا يريد أن يحارب إسرائيل ويطالب مصر وحدها بأن تحارب! ولا يريد أن يساعد مصر اقتصاديا لى تحارب إسرائيل، ومع ذلك يطالبها بالحرب واقتصادها منهار!

وهذا هو ما عبرت عنه فى مقالى السابق الذكر، فقد تحدثت عن أزمة النظام العربى بعد أن «انسحبت الأموال العربية انسحابا كليا من الميدان، تاركة الاقتصاد المصرى يواجه مصيره، فريسة فى يد المؤسسات

المالية الرأسمالية الغربية، التي تقرض مصر قروضا قصيرة الأجل بفوائد غير إنسانية، بينما الأموال العربية - التي تدين في الحقيقة بتضخمها وتضاعفها لعبور الجندي المصري قناة السويس، وتحطيمه الكبرياء الامبريالى والصهيونى - تعمّر البنوك الغربية، وتساعد فى بناء اقتصاد شعوبها!

قلت: «إن الكتابات المصرية اليوم تقارن بين موقف أثرياء اليهود من تبنى الفكرة الصهيونية منذ نشأتها، وتدعيمها بالنفوذ والمال حتى قامت دولة إسرائيل، ثم تدعيم دولة إسرائيل بعد ذلك لمساعدتها على تثبيت أقدامها ووقوفها فى وجه العرب وتنفيذ أحلامها التوسعية - وبين موقف الدول العربية الثرية من الاقتصاد المصرى المنهار»!

هذه هى - إذن - حقيقة دوافع السادات لخوض مبادرة القدس، وهى دوافع تدين النظام العربى العاجز، المزايد على بطولة مصر، ولا تدين السادات العظيم الذى لم يغمض له جفن منذ خلف عبدالناصر، حتى أعد جيشا سوف تفخر به العسكرية المصرية إلى يوم القيامة، ولم يجبن أمام قرار الحرب رغم مخاطره، بل اتخذته فى ظروف كانت كل دولة عربية فيها منشغلة بمشاكلها الداخلية، حين حانت ضرورته، وخاض أشرف المعارك ضد الجيش الإسرائيلى الذى كانت تسبقه أسطورة الجيش الذى لا يقهر منذ يونية ١٩٦٧.

ومثل هذا الزعيم العظيم لا يضيره أمام التاريخ أن يتناول عليه كاتب نكرة، وإنما يضير هذا التناول المتناولين ويضير صحيفة مصرية وطنية تفتقد الغيرة على تاريخ مصر وسمعة مصر، فتركها نهبا فى يد الأعداء!

أكذوبة تمثيلية حرب أكتوبر*!

تعرضت فى مقالى السابق
بالتفنيد لما ساقته جريدة «العربى» من
افتراءات على تاريخ مصر وعلى
الرئيس الراحل السادات، وزعمها أن
معاهدة كامب ديفيد لم تُخرج مصر من
ساحة الصراع العربى الإسرائيلى على
المستوى العسكرى فقط، وإنما
أخرجتها من هذه الساحة على المستوى
الثقافى!

وقد خيل لى لأول وهلة أن كاتب
هذا المقال الهابط هو من أهل الكهف،
وأنه ما يزال يعيش فى الأوهام التى
ساقتها ما عرفت باسم دول جبهة
الصمود والتصدى، عندما طردت مصر
من جامعة الدول العربية وأعلنت أنها
هى التى سوف تتصدى لإسرائيل
وتزيلها من الوجود!

فكما يرى القارئ، فإن شيئاً مما
أعلنته تلك الجبهة المريبة لم يتحقق، فلم

* أكتوبر فى ٢١/١١/١٩٩٣

تطلق دولة منها حجرا على إسرائيل منذ ذلك الوقت حتى لحظة كتابة هذا المقال، وإنما اكتفت بإطلاق التهديدات الفارغة! وفي الوقت نفسه لم تتقدم منظمة التحرير الفلسطينية - التي اتهمت السادات بالخيانة - بالقضية الفلسطينية خطوة واحدة، ولم تفعل شيئا غير ارتكاب الخيانة المزعومة نفسها التي ارتكبها السادات في نهاية المطاف، وهي التفاوض مع الإسرائيليين لحل القضية الفلسطينية!

وإذا كان هذا هو الواقع الفعلى الذى آل إليه الصراع العربى الإسرائيلى، وهو الرجوع إلى الصيغة التي اقترحتها السادات، وهي صيغة المفاوضات مع العدو حتى يتحرر كل شبر من الأرض المحتلة، فكيف يدين كاتب «العربى» ما فعله السادات، ويظل متمسكا بمعتقداته عن معاهدة كامب ديفيد كما لو كان لا يزال يعيش فى وقت إبرام هذه المعاهدة؟

أليس معنى ذلك أن هؤلاء القوم يكتبون لمجرد الكتابة وتسويد الصفحات دون أن يتابعوا الأحداث أو يستفيدوا من دروس التاريخ؟ وأليس معنى ذلك أيضا أن هذا الكاتب يجهل حتى الآن أن كامب ديفيد قد انتهت بخروج قوات الاحتلال الإسرائيلى من كل شبر من سيناء، وأنه ما يزال يعيش تحت وهم أن هذه المعاهدة لن تنتهى بأى مكسب تحققه مصر - كما كانوا يزعمون وقتها؟

وإذا كتب هذا الكاتب يقول إن كامب ديفيد قد أخرجت مصر من ساحة الصراع العربى الإسرائيلى على المستوى العسكرى، أفلا يعنى ذلك أنه كان هناك إلى جانب مصر دول عربية أخرى فى ساحة الصراع العسكرى مع إسرائيل، وقد خرجت مصر من هذه الساحة وبقيت الدول الأخرى؟ وإذا كان ذلك صحيحا فما الذى منع هذه الدول من خوض الصراع العسكرى ضد إسرائيل ما دامت تؤمن بالحل العسكرى؟

إن الذى نعرفه وأثبتته التاريخ المعاصر بعد إبرام اتفاقيات كامب ديفيد هو أن الدولة العربية الوحيدة التي استخدمت السلاح منذ ذلك الحين،

كانت هي العراق، ولكنها لم تستخدمه ضد إسرائيل وإنما استخدمته ضد الكويت! وحاربت به السعودية ومصر وسوريا ودول الخليج! وعندما استخدمته ضد إسرائيل لم تستخدمه لتحرير فلسطين وإنما استخدمته للظهور أمام العرب بأنها ضربت إسرائيل! ولم يضعف استخدام الصواريخ العراقية ضد إسرائيل تلك الدولة، بل قواها، وجلب إليها تأييد العالم، وزودها بأسلحة لم تكن تحلم بالحصول عليها!

فما هو - إذن - الهزل والجد في قصة الصراع العربي الإسرائيلي الذي يزعم الكاتب أن مصر خرجت من ساحته على المستوى العسكري؟ هل شاهد الكاتب دولة استخدمت السلاح ضد إسرائيل بغرض القضاء عليها بعد تخلي مصر عن هذه المهمة؟

ولكن الكاتب يمضى فى ترهاته، فيزعم أن مصر قد خرجت أيضا من الساحة على المستوى الثقافى! ولا يدرى أحد من أين استقى هذا الزعم؟ اللهم إلا إذا كان منعزلا كلية عن الحياة الثقافية العربية!

لقد حاولت دول الرفض إقامة هذه العزلة بينها وبين مصر، ولكنها عادت صاغرة وأزالتها عندما تبينت أنها لم تعزل مصر وإنما عزلت نفسها! فالثقافة المصرية اخترقت البلاد العربية من قبل أى اختراق سياسى! بل هى الأصل فى القومية العربية، وهى التى وحدت العرب وجدانيا عندما عجزت السياسة عن توحيدهم سياسيا.

ولقد ظلت بعض الدول العربية على عزلتها حتى حصل نجيب محفوظ على جائزة نوبل، فانهارت كل سدود مصطنعة، وشعر العالم العربى من أقصاه إلى أقصاه بالفخر لنوال نجيب محفوظ هذه الجائزة، ولم يفكر فرد واحد فيه فى أن نجيب محفوظ كاتب مصرى، بل كان تفكير الجميع هو أنه كاتب عربى حصل على جائزة نوبل! وهو تفكير صحيح مائة فى المائة، فالعروبة ثقافة وحضارة ولغة ودين قبل أن تكون وحدة سياسية.

على أن البعض شعر بالخجل من نفسه فى ذلك الحين - ولست أظن إلا أن كاتب جريدة «العربى» المذكور كان واحدا منهم - لأن نجيب محفوظ

كان قبل حصوله على جائزة نوبل ممنوعاً من دخول البلاد العربية، بعد صدور قرار مكتب المقاطعة ضده وضد توفيق الحكيم وأنيس منصور وضد صاحب هذا القلم. وقد جاء الجميع إلى القاهرة لتهنئة نجيب محفوظ العربى الذى تجرأ على عرويته بعض الأفاقين الذين يتاجرون بالثقافة ويبيعون شرف الكلمة.

ومن هنا حين يزعم كاتب ذلك المقال التعس خروج مصر من ساحة الصراع العربى الإسرائيلي على المستوى الثقافى، فإنما يعبر فقط عن أمنية يشعر بها فى قرارة نفسه، ولكن الواقع التاريخى المعاصر يثبت عكسها!

وفى الوقت نفسه فإن الكاتب حين يدين كامب ديفيد، التى كان لها الفضل فى تحرير سيناء من الاحتلال الإسرائيلى، فإنما يتصور أن وضع سيناء تحت الاحتلال الإسرائيلى كان أفضل للصراع العربى الإسرائيلى من تحريرها! وأن وضع العرب قبل تحرير سيناء كان أفضل منه بعد تحرير سيناء! ولعله فى ذلك يقدم نظرية جديدة فى التحرير تقول إنه كلما اتسعت مساحة الأراضى التى يحتلها العدو كان أفضل لحركة التحرير!

ومن حسن الحظ أن المناضلين الحقيقيين يقولون بعكس ذلك، فلو كانت إسرائيل ما تزال تحتل سيناء حتى اليوم لكان وضع مصر هو نفس وضع سوريا التى مازالت إسرائيل تحتل جولانها اليوم. ولست أظن أن أحداً يقول إن وضع سوريا العسكرى أقوى من وضع مصر العسكرى، أو أن قدرتها على الحركة أقوى من قدرة مصر! فما هى ذى سوريا تحرر الجولان بنفس الطريقة التى حررت بها مصر سيناء!

كذلك لو كانت كل من سيناء والجولان قد ظلتا تحت الاحتلال الإسرائيلى حتى الآن لما كان هناك أى أمل فى تحريرهما بالحرب، لأن الاتحاد السوفيتى الذى كان مصدر التسليح الوحيد فى فترة الصراع العربى الإسرائيلى لم يعد له وجود، وتحول إلى دولة ممزقة متحاربة فيما

بينها. ولكن مصر التي تحررت سيناؤها تستطيع أن تلعب اليوم دورا فى تحرير الجولان لم تكن لتستطيع أن تلعبه لو كانت سيناء تحت الاحتلال.

هذه القضايا كنت أتصور أنها أصبحت مسلمات لا يجادل فيها أحد، ولكن الناصريين - كما قلت - لا ينسون تأثرهم من السادات الذى ضيع إنجاز عبدالناصر العظيم فى احتلال سيناء فى يونية ١٩٦٧! لذلك فهم يعيدون ويكررون فى إدانة كامب ديفيد، ويلجأون إلى اللجاجة فى مهاجمة السادات، فيزعم كاتب مقال «العربى» أن اتفاق غزة - أريحا لا يمثل مرحلة من التاريخ تسمح لأنصار السادات بأن يشيدوا بحكمته ونفاد بصيرته! ثم يشن حملته التى تخالف كل منطق وعقل.

ولكن الكاتب لا يكتفى بكذبه فهو يساندها بأكاذيب أخرى، فيزعم أن الإعلام الساداتى قد خاض منذ عام ١٩٧٧ ولمدة عشر سنوات أسوأ حملة تشهير عرفتها مصر ضد الوطن العربى ورموزه التاريخية، بداية بجمال عبدالناصر ومرورا بالشعب الفلسطينى وانتهاء بنضال الشعب العربى كله، الأمر الذى أحدث شرخا عميقا - مازال موجودا حتى الآن حسب قوله - بين جيل كامل ولد وعاش تداعيات تلك المرحلة وشاهد فى أقل من ٤ سنوات التى تلت حرب ٧٣ كيف تحول الأشقاء (يقصد المصريين) إلى أعداء!

ونستحلف الكاتب بذمته: من الذى اتهم الآخر بالخيانة وبيع القضية الفلسطينية وبيع العرب؟ هل كان هو الإعلام المصرى أو كان الإعلام العربى؟ ومن الذى شن أسوأ حملة تشهير ضد الآخر؟ هل هو الإعلام المصرى أو هو الإعلام العربى؟ ومن الذى استخدم سلاح المقاطعة ضد الآخر؟ هل هو الجانب المصرى أو هو الجانب العربى؟ ومن الذى طرد الآخر من جامعة الدول العربية؟ هل هى مصر أو البلاد العربية؟ ومن الذى شن حربا اقتصادية ضد الآخر؟ هل هى مصر أو الآخرون؟

وإذا كانت ذمة الكاتب التعس تبيع له الافتراء على التاريخ على هذا النحو السافر، فإن التاريخ يمسك بتلابيبه، فكل شئ مدون مكتوب،

ومفاوضات السادات مع إسرائيل لم تتم فى الخفاء وإنما تمت على مشهد من العالم، والكتابات المهاجمة والمدافعة مسجلة فى الصحف ووسائل الإعلام يستطيع الرجوع إليها.

وحتى أثبت له أن التاريخ لا يترك أى شئ، وأنه شاهد على كل شئ، فإن الافتراء على مصر لم يبدأ من كامب ديفيد، بل بدأ من قبل ذلك بكثير، بدأ منذ قبلت مصر وقف إطلاق النار فى حرب أكتوبر، حين بدأ ميلاد الكذبة الكبيرة التى ترددت فى أرجاء العالم العربى بأن حرب أكتوبر تمثيلية! ومن سوء حظ كاتب قصصى مصرى كبير راحل* أنه وقع فى فخ التضليل الإعلامى العربى وصدق هذه الكذبة وكتب عنها عدة مقالات فى جريدة عربية، ثم اعتذر عنها فيما بعد علنا اعتذارا حارا عندما أبدى الرئيس مبارك استياءه الشديد!

لقد ولدت هذه الكذبة خارج مصر، ولم ترحم أرواح الضحايا المصريين على شاطئ القناة عند العبور وعلى تلال خط بارليف وقت اقتحامه، وتحول السادات بفضل هذه الكذبة من بطل من أبطال التاريخ العربى الأمجاد إلى ممثل تراجعى من ممثلى التراجيديات الإغريقية القديمة يلعب بدماء أبطال مسرحياته! أو مخرج من مخرجى التراجيديات الشكسبيرية العظيمة التى يموت فيها كل الأبطال فى النهاية!. وقد سمعت هذه الكذبة الكبيرة بنفسى فى أواخر أكتوبر ١٩٧٣ لحظة ميلادها من صديق فلسطينى عند ما كنت أستاذًا زائرًا بجامعة قسطنطينية بالجزائر، ولم أصدق أذننى، وتنبأت بحملة التشويه القادمة!

فإذا كان اقتحام خط بارليف تمثيلية، وإذا كانت الثغرة تمثيلية، وإذا كانت محاولة اقتحام مدينة السويس بواسطة القوات الإسرائيلية تمثيلية، وإذا كان الهلع الذى أحس به الجنود الإسرائيليون عند اقتحام المصريين خط بارليف مجرد تمثيل فى تمثيل، فإن على المرء أن يتوقع كل شئ، وعليه ألا يتعجب لأى افتراء ضد مصر!

* هو يوسف إدريس.

ولم يتأخر الافتراء طويلا، وقد جاء سافرا هذه المرة بمناسبة مباحثات الكيلو ١٠١، التي استقبلها الأعداء الذين لا يحاربون بالابتسام والسخرية، لجلوس القادة العسكريين المصريين مع القادة الإسرائيليين، ونسى الجميع سقوط خط بارليف فى ست ساعات، ولم يذكروا إلا المباحثات المصرية الإسرائيلية، وأبدى سفلة القوم شماتتهم للوضع المصرى الذى اضطر مصر إلى الجلوس مع الإسرائيليين!

ثم جاءت اتفاقية سيناء لتفجر برميلا من القاذورات ضد مصر وضد السادات، ولم يواجه الإعلام المصرى حملة القذارة هذه بالمثل، وإنما واجهها بالإقناع والحرص على وحدة الصف. وقد تصدبت يومها فى جريدة الجمهورية فى يوم ١٠ سبتمبر ١٩٧٥ للرد على هذه الحملة بأقصى ما يمكن من الأدب والتهديب، بل التمسست العذر لأصحابها، فكتبت أقول:

«فى تقديرى أن هذه الحملة من المظاهرات والبيانات والاتهامات الموجهة ضد اتفاقية سيناء الأخيرة، من جانب قوى سياسية ونضالية لها وزنها وتقديرها على الصعيدين العربى والعالمى، إنما تنبع أساسا من خطأ فى التحليل».

وسألت هذه القوى قائلا: «كيف يمكن التغافل عن حقيقة أن توضيحات مصر الجسيمة فى سبيل القضايا العربية وضد الإمبريالية والصهيونية، كان لابد أن تحدث أثاراها على مائدة المفاوضات، سواء من جانب العدو الإمبريالى الصهيونى، أو من جانب المفاوض المصرى؟ وإذا كانت مصر قد خاضت حرب أكتوبر وهى تربط بطنها بحزامها، فهل كان فى وسعها أن تخوض حربا أخرى قريبة - وهى البديل للاتفاقية - فى نفس الظروف إلا إذا فرضت عليها هذه الحرب فرضا؟».

وقلت: «إنه لم يكن للجانب المصرى أن يرفض اتفاقا يكسر الإرادة الإسرائيلية بخصوص الانسحاب من أراض طالما أعلنت أنها لا تنوى الانسحاب منها، يتضمن إجلاء القوات الإسرائيلية عن أراض مصرية وممرات استراتيجية وحقول بترول تملكها مصر، ويحقق أوضاعا أفضل

للقوات المسلحة المصرية، ويبعد الإسرائيليون أكثر فأكثر عن قناة السويس ومدنها، وذلك دون اهراق مزيد من دماء المصريين».. إلى آخره.

هذا ما رددت به على حملة القاذورات التي شنتها دول الرفض ومعها المقاومة الفلسطينية، وكنت مهذبا جدا كما يلاحظ القارئ، فقد كنت أحسن الظن بالقوى التي قادت حملة البذاءة ضد مصر والسادات، ولذلك وصفتها بأنها «قوى سياسية ونضالية لها وزنها وتقديرها على الصعيدين العربى والعالمى»، ولو كنت أعرف حقيقتها، وأدرك أنها قوى متاجرة مزيدة لا تريد أن تخرج مصر من مأزقها بعد أن انقطع عنها مورد السلاح السوفيتى، لوصفتها بما تستحق من نفس برميل القاذورات المباح للجميع!

ولقد كان حوارى مع هذه القوى فى ذلك الحين بوصفهم أصدقاء، ففى إحدى فقرات ذلك المقال قلت بأدب شديد: «السؤال الذى أوجهه لأصدقائنا: هل وضعنا العسكرى والسياسى الآن أفضل، والقوات الإسرائيلية خلف الممرات، وخلف حقول البترول فى سيناء؟ أو أنه كان أفضل لو ظلت القوات الإسرائيلية غرب قناة السويس، تقطع الطريق بين القاهرة ومدينة السويس، وتنهال عليها التعزيزات العسكرية الأمريكية، وتثقل نفسياً على صدر مصر والعالم العربى بأسره؟ ترى لو أن الدبلوماسية المصرية قد أنصتت حينذاك لنفس الأصوات التى تعلو الآن بالاتهام والتخوين والتحذير، أى وضع يكون سائدا الآن؟».

لم أكن أعلن وقتها أن الأمر فى عين هذه القوى المتاجرة بالعروبة لم يكن أمر غير على القضية الفلسطينية أو خوفا من خروج مصر من الساحة العربية ووضعها السلاح، وإنما كان الأمر هو أن وضع مصر العسكرى والقوات الإسرائيلية غرب قناة السويس تقطع بين القاهرة ومدينة السويس كان هو الوضع الأمثل لبعض أنظمة الرفض العربية، لأنه يتيح لها إزاحة مصر عن زعامتها للأمة العربية والحلول محلها!

وأعنى بذلك بصفة محددة نظام بغداد، الذى كان يرى مصر عقبة فى سبيل أطماعه فى المنطقة العربية وبسط زعامته وهيمنته على شبه

الجزيرة العربية، وكان يناسبه كثيرا أن تكون مصر مشغولة بسيناء التي تحتلها القوات الإسرائيلية، ولا تفيق منها أبدا للقيام بمسئولياتها العربية.

ومن المحقق بالفعل أنه لو كانت إسرائيل ما تزال تحتل سيناء عند غزو الكويت، فإن مصر ما كانت تستطيع اتخاذ موقفها الشجاع الذي أعطت فيه الشرعية العربية لمجىء القوات الحليفة، ولما استطاعت أن تحارب من أجل تحرير الكويت وحماية أمن شبه الجزيرة العربية.

هذه هي القضية، ومن هنا لم يكن الإعلام الساداتى هو الذى قاد أسوأ حملة تشهير عرفتها مصر ضد الوطن العربى ورموزه التاريخية، وإنما كان إعلام الرفض يقود الإعلام العربى كله، الذى انساق إلى الخديعة وأخذ يشن أسوأ حملة تشويه ضد مصر.

ولم يقد إعلام الرفض هذه الحملة ضد مصر منذ مبادرة القدس - كما يقول الكاتب النكرة فى جريدة «العربى» - وإنما كان يقود هذه الحملة التشهيرية ضد مصر منذ أن قبلت مصر وقف إطلاق النار فى حرب أكتوبر، عندما أخذ يشوه سمعة السادات ويختلق أكذوبة تمثيلية حرب أكتوبر، ويتلوها بالسخرية والتشهير بمباحثات الكيلو ١٠١، واتفاقيتى فض الاشتباك.

وهذا ما جعلنى أخاطب قوى الرفض فى ذلك الحين فى ١٠/٩/١٩٧٥ - أى قبل عامين من مبادرة القدس - قائلا: «بالله يا رفاق: لماذا تنتحلون لأنفسكم كل الحكمة والوطنية والإخلاص للقضية الفلسطينية والمصالح العربية، وتجردوننا من كل ذلك؟ مع أن رصيدنا فى هذا المجال أكبر وتضحياتنا أكبر وألما أكبر، ودورنا من البداية إلى النهاية أكبر وأكبر؟ أليس المزيد من الثقة والتضامن والتفاهم أجدى للنضال من التخوين والتفرقة والتناحر؟».

هذه هي الحقائق التاريخية، نسوقها للمزورين فى جريدة «العربى» والمتاجرين!..

الافتراء على التاريخ ليس فى حاجة لذكاء!*

الافتراء على مصر مازال مستمرا،
والثأر مع السادات لأنه أزال وصمة
الاحتلال الإسرائيلى لسيناء مازال
مطلب الناصريين الأول، وتشويه سمعة
كامب ديفيد مازال مهنة وصناعة بعض
كتاب جريدة «العربى» من أهل الكهف
الذين لم يعرفوا بعد أن هذه الاتفاقية
هى التى حررت سيناء، ورفعت قامتهم
بعد أن خفضتها هزيمة يونية، وأن
العرب قد عادوا إلى نهجها بعد أن
عجزوا عن السير فى أى نهج آخر،
وبعد أن فشلوا فى تحقيق أى مكسب
تحررى فى الأرض العربية المحتلة.

ومن هنا كانت سلسلة الأكاذيب
التي ساقها أحد كتاب الجريدة الذى
مازال يتصور أن الاتفاقية قد أخرجت
مصر من ساحة الصراع العربى على
المستوى العسكرى وعلى المستوى
الثقافى، وأن الإعلام الساداتى خاض

* أكتوبر فى ٢٨/١١/١٩٩٣

على مدى عشر سنوات منذ عام ١٩٧٧ أسوأ حملة تشهير عرفت لها مصر
ضد الوطن العربي ورموزه التاريخية!

وقد أثبتنا على مدى مقالين متواليين افتراء الكاتب على التاريخ،
وتساءلنا: من الذى اتهم الآخر بالخيانة وبيع القضية الفلسطينية وبيع
العرب؟ هل هو الإعلام المصرى أو إعلام الرفض؟ ومن الذى شن أسوأ
حملة تشهير ضد الآخر؟ هل هو الإعلام المصرى أو هو إعلام الرفض؟،
ومن الذى استخدم سلاح المقاطعة ضد الآخر؟ هل هو الجانب المصرى
أو جانب الرفض العربى؟ ومن الذى طرد الآخر من جامعة الدول العربية؟
هل هو مصر أو البلاد العربية؟ ومن الذى شن حربا اقتصادية ضد
الآخر؟ هل هو مصر أو الآخرون؟

وقد أثبتنا فى المقال الماضى أن الافتراء والتشهير بدأ عند الآخرين،
وكيف حيكّت أكلوبة تمثيلية حرب أكتوبر حتى صدقها بعض كبار الكتاب
المصريين وروجوا لها، وكيف تصاعد التشهير عندما جرت مباحثات
الكيلا ١٠١، وتصاعد أكثر فأكثر مع اتفاقية فك الاشتباك الأول فى ١٨
يناير ١٩٧٤، ثم ازداد مع اتفاقية فك الاشتباك الثانى (اتفاقية سيناء) فى
أول سبتمبر ١٩٧٥. وقد أوردت كيف كانت ردود الإعلام المصرى ردودا
دفاعية لا هجومية، يحدوها الأمل فى تفهم الجانب الآخر للأسباب التى
دفعت مصر إلى إبرام الاتفاقيتين، إذ كنا حتى ذلك الحين نحسن الظن
بنوايا هذا الجانب قبل أن تكشف خفايا موقفه

فى ذلك الحين كان المصريون يشاهدون بدهشة بالغة دول الرفض -
التي تهاجم مصر لما زعمته من انسحابها من الصراع العربى
الإسرائيلى - تحارب فى كل اتجاه إلا الاتجاه الإسرائيلى! وتطلق
رصاصة على العرب بدلا من أن تطلقها على إسرائيل، وأكثر من ذلك
تفعل نفس ما تفعله مصر من فض الاشتباك على جبهتها مع إسرائيل!

فبعد أربعة أشهر فقط من إبرام مصر مع إسرائيل اتفاقية فك
الاشتباك الأول، كانت سوريا تبرم فى مايو ١٩٧٤ اتفاقية فك الاشتباك
على الجبهة السورية الإسرائيلية! ومع أنها لم تنتهك أبدا هذه الاتفاقية إلا

أنها سارعت بمهاجمة مصر عندما عقدت اتفاقية فك الاشتباك الثانى (اتفاقية سيناء) فى سبتمبر ١٩٧٥. وفى صيف عام ١٩٧٦ انتهزت فرصة الحرب الأهلية اللبنانية التى نشبت فى العام السابق لتقوم بغزو لبنان، وتنتقم لمصر - دون قصد - من منظمة التحرير الفلسطينية، إذ كان دخول القوات السورية لبنان هو بداية خروج قوات ياسر عرفات من لبنان كما ثبت فيما بعد!

وفى الوقت نفسه كانت تحرشات ليبيا على الحدود المصرية، وتصاعد هجومها الإعلامى على مصر قد أدى إلى صدامات عسكرية فى منطقة الحدود فيما بينهما فى صيف عام ١٩٧٧، تمكنت خلالها القوات المصرية من اجتياز الحدود الليبية. ولم تستهدف مصر أكثر من معاقبة النظام الليبى الذى قام ببعض الأعمال العدوانية ضدها، ولكنها لم تعمل على إسقاط النظام الليبى الذى يناصبها العداء، أو تحقيق أية أطماع فى الأراضى الليبية.

والمهم هو أن ليبيا فى ذلك الحين كانت مشغولة عن الصراع العربى الإسرائيلى بالصراع الدائر فى تشاد، ولم ترسل ليبيا أية قوات خارج حدودها لمحاربة إسرائيل، وإنما كانت القوات الليبية التى خرجت خارج حدودها هى التى خرجت للمحاربة فى تشاد!

على هذا النحو كانت قوى الرفض مشغولة بصراعاتها ومصالحها الخاصة فى الوقت الذى كانت تشن حملات تشهيرها ضد مصر. ولم تلبث هذه الحملات أن وصلت إلى حد غير مسبوق فى البذاءة بعد أن قام السادات بمبادرة القدس فى ١٩ نوفمبر ١٩٧٧، فقد تناولت على مصر أكثر الأقلام عمالة فى تاريخنا العربى، وتحركت أموال الرفض لشراء الأقلام المصرية وجذبها إلى الهجرة للخارج لمهاجمة مصر وترديد الافتراءات نفسها.

وقد أطلق البعض عليها اسم «الطيور المهاجرة»، ولكنى عندما سافرت إلى لندن فى عام ١٩٨٠ كأستاذ زائر فى جامعة لندن، وقابلت الكثيرين منهم أدركت أنهم غريان مهاجرة! - ولكن بعضهم القليل من

الشرفاء كان قد أدرك خديعته وفكر فى العودة، وأراد السادات أن يطمئنهم إلى العفو عنهم فأرسل إليهم نقيب الصحفيين صلاح جلال لإقناعهم بالعودة، وقد حضرت بنفسى هذه المحادثات، ولكن الخوف تغلب على الشجاعة، وجاءت أحداث ٥ سبتمبر ١٩٨١ لتبدأ مرحلة جديدة.

وفى خلال ذلك كانت حملة التشهير التى يقودها الرفض العربى تتخذ أبعادا بشعة وإجرامية على يد منظمة التحرير الفلسطينية، عندما قامت عناصر المقاومة الفلسطينية فى أوائل ١٩٧٨ باغتيال كاتب مصر الكبير يوسف السباعى فى نيقوسيا بقبرص، واختطاف طائرة مصرية والنزول بها فى مطار لارنكا فى قبرص، وهو حادث الاختطاف الذى ترتب عليه مجزرة بشعة فى مطار لارنكا راح ضحيتها خمسة عشر جنديا مصرياً من خيرة جنود مصر. وكان هذان الحادثان هما قمة استعداد مصر وتحدى شعورها الوطنى وضربة موجهة إلى هويتها القومية. وقد أخطأ الذين ارتكبوا الحادثين إذ تصوروا أن المصريين سوف ينكصون على أعقابهم خوفاً وجزعاً، ونسوا أنهم أثاروا فيهم روح التحدى للإرهاب النازل عليهم من الرفض العربى لغير ذنب إلا ممارسة حق مصر فى الاجتهاد لحل قضية الصراع مع إسرائيل، بعد أن تخلى الجميع عن الحل العسكرى فعلاً واكتفوا بالتمسك به كلاماً وتهويشاً!.

وأذكر أننى كتبت فى جريدة الجمهورية يوم ٢٦ نوفمبر ١٩٧٧ أقول: «إننى أسأل العقيد القذافى بكل إخلاص: ما الذى يمكن أن تجنيه المصالح العربية المشتركة من سحبه الاعتراف بالحكومة المصرية، وطلبه طرد مصر من الجامعة العربية ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة - سوى إخراج مصر من جبهة النضال العربية؟ وإذا أخرجت مصر من جبهة النضال العربية بثقلها العسكرى والسياسى، ألا يصبح سقوط هذه الجبهة أمراً محتوماً؟ ومن المستفيد فى النهاية والمعركة تتعدى أبعادها المنطقة العربية المحتلة إلى التهديدات التى تطلقها الولايات المتحدة باحتلال منابع البترول العربية؟».

وفى ٦ نوفمبر ١٩٧٨ كتبت فى روز اليوسف أقول: «إنه لما يؤلم النفس حقاً، ويصدم مشاعر كثير من القوميين المصريين، أن تستمرى إذاعات عربية نغمة الاتهام للقيادة المصرية بالتآمر والتخاذل والخيانة، بعد ما بدا من تمسكها بالأهداف القومية. وبدلاً من أن تقدر القيادات الفلسطينية، فى بعض إذاعات الرفض العربية موقف السادات من القضية الفلسطينية، إذا بها تسمعننا من ألوان البذاءات ما تغطى له النفس، وإذا بها تتقل مسامع جماهيرنا بترهات التحليل المضلل والكذب مما يثير القرف والغضب، وإذا بها تصعد فى سلم المزايدات درجات عالية تجاوز كل واقع للأوضاع العربية والعالمية، كأنها تعيش فى كوكب آخر غير كوكبنا!

«وبدلاً من أن يساعد الأشقاء العرب فى دول الرفض الشقيقة جهود القيادة المصرية فى هذه المعركة، أو على الأقل ينتظرون النتيجة بعد أن تحملت كامل مسؤولياتها أمام التاريخ، إذا بهم يقذفونها بقطع من الدبش والحجارة، وإذا بهم يعرقلون مسيرتها السلامية بكل ما يقدرون عليه من اجتماعات ومؤامرات وتصريحات وتظاهرات وإذاعات!

«نعم! ماذا حدث حقاً؟ إن كل ما حدث هو أن السادات، من موقع مسئولية تاريخية ثقيلة، ومن مأزق تاريخى لم يشهد له تاريخ مصر مثيلاً، وبعد أربع حروب دامية أكلت فى مصر الحرث والنسل، وعطلت كل تقدم فى البلاد، وبعد تقدير كامل لأخطار حرب خامسة وأهوالها، أراد أن يخطو خطوة واسعة إلى السلام، استلهم فيها روح العصر الذى شهد أخطر الانقلابات الدبلوماسية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ولم يتجاوز فى الوقت نفسه تجارب النضال المصرى والعربى فى التفاوض المباشر مع العدو كما شهدته ساحات حركات التحرر العربية فى كل مكان. ولكن هذه المبادرة الشجاعة التى انفعلت بها شعوب الأرض، أخذت تتعرض لأشرس حملة تشهير واتهام من جانب أشقائنا العرب الرافضين، وإذا بهم الخيانة والعمالة والتآمر تنهال كالطر». !

وفى ٢٠ مارس ١٩٧٨ كتبت فى روز اليوسف أقول: «ما يجرى على الساحة العربية غير معقول، بل إنه جنون مطبق! فليس معقولا أن تسعى الإمبريالية والصهيونية إلى عزلة مصر عن الأمة العربية، لضرب الصمود العربى والتصدى العربى، ثم تعمل جبهة الصمود والتصدى على تحقيق نفس الهدف بمهمة أكبر ونشاط أعظم، وكذلك تسعى منظمة التحرير الفلسطينية!

«وإذا كان النظام المصرى لا يفتأ يعلن تمسكه بقدسية الأراضي العربية، وضرورة انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية، والتمسك بحقوق الشعب الفلسطينى كاملة، وعدم سعيه إلى حل منفرد، فأى عذر لدول الرفض فى خططها السياسية تجاه مصر وتجاه النظام المصرى؟ وأى مصلحة جنتها الشعوب العربية من استمرار التمزق والانقسام؟ أم أن العقل العربى ينتحر؟

هذا الذى كتبته فى ذلك الحين يوضح حقيقة الصورة التى يريد كاتب «العربى» تزييفها بالقول بأن الإعلام الساداتى هو الذى خاض أسوأ حملة تشهير عرفت لها مصر ضد الوطن العربى، ويوضح مدى تطاوله على عملاق من عمالقة العصر وهو الرئيس السادات.

ومع ذلك فربما التمسنا العذر للرفض العربى تطاوله على السادات، والتمسنا لجريدة «العربى» هذا التطاول، لو أن التاريخ أثبت أن السادات كان على خطأ والرفض العربى على حق! ولكن التاريخ اليوم قد أثبت بما لا يدع مجالا للمجادلة أن السادات كان سابقا عصره. فلم تخض دولة عربية واحدة فى طول العالم العربى على حق! ولكن التاريخ اليوم قد أثبت بما لا يدع مجالا للمجادلة أن السادات كان سابقا عصره. فلم تخض دولة عربية واحدة فى طول العالم العربى وعرضه معركة واحدة ضد إسرائيل منذ مبادرة القدس حتى اليوم! وما احتلته إسرائيل من أراضى تلك الدول ظلت تحتله إلى اليوم دون أن يتحرر شبر واحد منه!

وفى الوقت نفسه انشغلت دول الرقض بصراعاتها ضد جيرانها عن صراعها الموهوم مع العدو الإسرائيلى، فخاضت العراق معركتها ضد

إيران فى أواخر عام ١٩٨٠، وتورطت ليبيا فى تشاد، بمنحها المساعدات العسكرية إلى أصيل أحمد وتسليحها جيش البركان رغم اتفاق ١٦ مارس ١٩٧٩، ثم تدخلها عسكريا فى أغسطس ١٩٨٠ لإقامة حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية. ومن قبل ذلك تورط سوريا فى لبنان وصادمها القاتل مع منظمة التحرير الفلسطينية الذى انتهى بطرد ياسر عرفات من لبنان. وأخيرا وليس آخرا احتلال العراق الكويت بدلا من احتلال إسرائيل! ودخول مصر وعدد من الدول العربية الحرب ضده مع قوات التحالف الغربى ..

فأى حرب كانت جريدة «العربى» تتصور أن تقوم بها البلاد العربية ضد إسرائيل ومنعتها مبادرة السلام التى قام بها السادات؟ أو تبيح لكاتبها الهمام الافتراء على التاريخ بالقول بأنها أخرجت مصر من ساحة الصراع العربى الإسرائيلى؟ ترى لو لم يقم السادات بمبادرته هل كانت سيناء قد تحررت إلى الآن؟

ثم أين كانت وحدة العرب التى كان مطلوبا من مصر وقتها الاعتماد عليها لتحرير الأراضى العربية؟ لقد رسمت فى ذلك الحين خريطة سياسية للعالم العربى فى جريدة روز اليوسف فى ٦ نوفمبر ١٩٧٨ أوضح فيها العلاقات السياسية فيما بينها، واكتشفت أنه لا توجد دولة واحدة عربية تربطها بشقيقتها العربية المجاورة رابطة حسن الجوار!

«فى المغرب الأقصى» - كما قلت - «هناك النزاع المعروف الذى تشتبك فيه كل من المغرب والجزائر وموريتانيا. وهناك النزاع بين ليبيا وتونس حول قضية الوحدة، ثم بينها وبين الجزائر حول الزعامة والصحراء، ثم النزاع بين مصر وليبيا الذى وصل إلى مرحلة الاشتباكات المسلحة.

«وفى المشرق، هناك الحرب الأهلية فى لبنان التى تشد إليها كل الأطراف، وهناك الغزو السورى للبنان، وهناك النزاع بين العراق وسوريا رغم انتمائهما لفكر واحد وحزب واحد، وهناك النزاع الكامن بين العراق والكويت، والصراع بين اليمن الجنوبية واليمن الشمالية، وبين الأردن

وسوريا، وهناك التمزق داخل حركة التحرير الوطنى الفلسطينية الذى قسمها إلى شيع وأحزاب!

«وإذا كانت الدول العربية قد انشغلت على هذا النحو عن عدوها الأساسى بالتصارع فيما بينها، وسفك دماء بنيتها بأيديها، فكيف يرجى لها اتفاق جدى على معركة تحرير فاصلة؟».

هذه هى خريطة النزاعات العربية التى رسمتها فى ٦ نوفمبر ١٩٧٨، وهى توضح شجاعة السادات عندما أقدم على مبادرة القدس، لقد كان واضحا تماما له أن التعويل على وحدة عربية تستند إليها مصر فى حرب خامسة مع إسرائيل هو اعتماد على وهم لن يتحقق أبدا! ومعناه تكريس الاحتلال الإسرائيلى لسينا إلى أجل غير معلوم، وأيضا تكريس احتلالها للجولان والضفة الغربية وغزة - فقام بمبادرته التى أراد بها شق طريق جديد لحل النزاع العربى الإسرائيلى على نحو يعترف بالأمر الواقع من وجود إسرائيل، وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧، ويضمن انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية التى تحتلها. ولكن هذا الاجتهاد قوبل بالإسفاف والبذاءة والتناول من الرفض العربى!

والسؤال الآن: إذا كان السادات ليس سابقا لعصره كما يؤكد كاتب «العربى»! فهل كانت دول الرفض سابقة لعصرها فى رفض المبادرة؟ وهل كانت منظمة التحرير الفلسطينية سابقة لعصرها عندما رفضت اللحاق بقطار التسوية الذى أطلقه السادات عام ١٩٧٧؟

لست فى حاجة للإجابة عن هذا السؤال الذى يستطيع أن يجيب عنه رجل الشارع البسيط. لقد كان يمكن لسوريا أن تكون سابقة لعصرها فى الرفض لو أثبتت الأحداث أن الاتحاد السوفيتى سوف يبقى إلى الأبد القوة الثانية فى العالم التى تمول وتساند حركات التحرر الوطنى، ولن يتفكك وتتحارب ولاياته، ويترك الساحة للولايات المتحدة الأمريكية مورد السلاح الأول لإسرائيل!

وكان يمكن للعراق أن يكون سابقا لعصره فى الرفض لو أنه كرس قواته العسكرية لمحاربة إسرائيل، ولم يكرسها لحرب إيران ولحرب

الكويت واثنين وثلاثين دولة على رأسها الدول الكبرى، ويفقد قوته العسكرية ويعرض نفسه للتدخل الدولي اليومى فى شؤونه الداخلية!

كذلك كان يمكن لليبيا أن تكون سابقة لعصرها لو أنها أدركت أن الأوضاع العالمية التى أتاحت لها التدخل فى تشاد، ومساعدة جيش التحرير الأيرلندى، ومطاردة المعارضين فى أنحاء العالم، والتسلح رغم أنف الولايات المتحدة - سوف تدوم وتؤدى إلى نتائجها الطبيعية، وأن الموقف الذى تجد نفسها فيه اليوم لن يحدث حتى نهاية التاريخ!

وكان يمكن لمنظمة التحرير الفلسطينية ان تكون سابقة لعصرها فى رفض اللحاق بقطار التسوية الذى أطلقه السادات فى عام ١٩٧٧ لو تنبأت بأن صفوفها سوف تزداد تماسكا، ولن تجد نفسها مطرودة من لبنان على يد سوريا وإسرائيل، وتنتقل إلى تونس، ولو أنها أدركت أن حركة مثل حركة حماس المنافسة سوف لا تقوم أصلا، وإذا قامت فلن تكسب أى أرض بين الفلسطينيين فى الأراضى العربية المحتلة. وأيضا لو أنها تنبأت بأن الغزو العراقى للكويت لن يحدث، ولن تسانده على النحو الذى حرمها من المساعدات المالية التى كانت تتلقاها من دول الخليج بالإرهاب، بعد أن أصبحت هذه تحت حماية الولايات المتحدة، وأنها لن تضطر - فى نهاية الأمر - إلى ارتكاب الخيانة نفسها التى دمغت بها السادات، وتجلس مع العدو الإسرائيلى، وتبرم معه اتفاقا أقل بكثير مما كان متاحا لها لو لحقت بقطار التسوية فى عام ١٩٧٧!

هذه - إذن - هى العناصر التى تحدد من كان سابقا لعصره: هل كان السابق لعصره هو السادات بمبادرة القدس؟ أو كان هو الرفض العربى برفضه المبادرة؟ وليس غريبا أن ينتهى كاتب «العربى» إلى أن السادات لم يكن سابقا لعصره! فالافتراء على التاريخ ليس فى حاجة إلى ذكاء!

مفالات خالد عبد الناصر*

لولا أن هزيمة يونية الشهيرة وقعت
في عام ١٩٦٧ وليس في عام ١٩٩٤
لصدقت كل حرف كتبه السيد خالد
عبد الناصر في جريدة «العربي» يوم ٢٤
يناير ١٩٩٤ تحت عنوان: «العروبة
والإسلام وأوهام الشرق أوسطية»!

إن المشكلة الكبرى في قضية
الحزب الناصري (واسمه بالكامل:
الحزب العربي الديمقراطي الناصري)
هي أنه يتوهم أن هزيمة يونية ١٩٦٧ قد
وقعت في عهد مبارك وليس في عهد
عبد الناصر! ومن هنا فهو يحمل عهد
مبارك كل النتائج التي ترتبت على حرب
يونية ١٩٦٧!

وهذه هي نقطة الخلاف الجوهرى
بينى وبين هذا الحزب، وهى نقطة
الخلاف بين منهجنا التاريخى ومنهج
هذا الحزب السياسى.

فالتاريخ لا يقبل أبدا أن يتحمل
عهد ما نتائج أخطاء عهد سبقه، ولا أن

* أكتوبر فى ١٩٩٤/٢/٦

يتحمل قائد منتصر نتائج هزيمة قائد سبقه، ومن هنا فإن ما يلجأ إليه الحزب الناصري من محاولة تحميل عهد مبارك النتائج التي تترتبت على هزيمة يونيو ١٩٦٧ لا تعدو أن تكون عملاً من أعمال الخداع السياسى وتعليق أخطاء العهد الناصري على شماعه عهد مبارك.

ولنورد للقارئ هنا ما كتبه السيد خالد عبدالناصر فى مقاله السالف الذكر لنناقشه فى هذا الضوء. فهو يقول:

«كيف نقبل - ونحن خير أمة - الرضوخ لهيمنة أمريكا، والاستسلام لشروط إسرائيل، وأن ينهش الفقر والفساد جسد الأمة وروحها؟ أين ذهبت تضحيات أمتنا وأرواح شهدائنا وصيحة الحق التى رفعها عبدالناصر فى وجه الاستعمار، وسعيه من أجل تحقيق العزة والكرامة للإنسان والحرية والوحدة للوطن؟».

هذا هو ما كتبه السيد خالد عبدالناصر فى جريدة «العربى». وأنا أستحلفه بضميره الوطنى الذى لا أشك فى نقائه: ألم يكن أكبر عندما احتلت إسرائيل سيناء بأكملها ووصلت إلى قناة السويس، ولم يعد بينها وبين احتلال القاهرة سوى مسيرة بضع ساعات، واضطر عبدالناصر إلى قبول وقف إطلاق النار؟

ألم يكن استسلام عبدالناصر لإسرائيل بشروطها وليس بشروطه؟ لقد كانت شروط عبدالناصر لقبول وقف إطلاق النار هى أن تسحب إسرائيل قواتها من سيناء إلى خطوط الهدنة، كما حدث فى عدوان ١٩٥٦ الثلاثى، ويعود الجيش المصرى مرة ثانية إلى سيناء، وتسوى مسألة الملاحة الإسرائيلية فى خليج العقبة كما سويت فى السابقة الأولى.

ولكن إسرائيل رفضت هذه الشروط، وتمسكت بشروطها وهى أن تبقى قواتها العسكرية فى جميع الأراضى التى احتلتها فى سيناء دون أن تفقد منها شبرا واحدا!

وهذا هو الذى حدث تماما! فقد قبل عبدالناصر وقف إطلاق النار بشروط إسرائيل، أى مع بقاء القوات الإسرائيلية فى كامل سيناء من أول

خطوط الهدنة حتى قناة السويس! وقد أعطى إسرائيل بذلك أكثر مما كانت تطمع أو تحلم فيه!

فلم يكن هدف موشى ديان، وزير الدفاع الإسرائيلي في ذلك الحين، الأرض، وإنما كان هدفه تحطيم القوة العسكرية المصرية، والاقتصار على النصف الشرقي من سيناء. وكان يرفض وجهة النظر الإسرائيلية الأخرى التي كانت ترى استخدام الاستيلاء على الأرض ومواصلة التقدم دون توقف كورقة رابحة للمساومة على حرية الملاحة الإسرائيلية، كما كان يرى عدم وصول القوات الإسرائيلية إلى القناة، لأن ذلك - حسب قوله - يمكن أن يثير أزمة دولية.

هذا هو - إذن - قصارى ما كانت تطمع فيه إسرائيل: الاكتفاء بالنصف الشرقي من سيناء. ولكن عبدالناصر تركها تحتل سيناء! وقبل وقف إطلاق النار بشروط إسرائيل، وهي عدم انسحابها من سيناء إلى خطوط الهدنة!

فكيف يتحدث السيد خالد عبدالناصر - إذن - عن الاستسلام لشروط إسرائيل بلهجة الاستنكار، كأن هذا الاستسلام يحدث في عهد مبارك ولم يحدث في عهد عبدالناصر؟ وأي نوع من الاستسلام يراه خالد عبدالناصر أدعى إلى الاستنكار؟ الاستسلام لاحتلال إسرائيل لسيناء، أو الاستسلام للموهوم الذي تحدث عنه في مقاله؟..

بل إن السؤال الذي نرجو أن يجيبنا عنه: ما هي شروط إسرائيل الحالية التي استسلم لها نظام مبارك؟ وهل هناك شروط أصلاً؟ وإذا كانت هناك شروط فرضتها إسرائيل واستسلم لها نظام مبارك، فما هي التنازلات التي اضطر مبارك إلى تقديمها بقبوله هذه الشروط؟

إننا نعرف أن الشروط التي فرضتها إسرائيل على عبدالناصر في حرب يونيو ١٩٦٧ هي عدم انسحاب قواتها من سيناء عند قبوله وقف إطلاق النار، وهو ما تم لها بالفعل، وبقيت قواتها في سيناء حتى اضطرت إلى الجلاء عنها بعد حرب أخرى هي حرب أكتوبر ١٩٧٣، وبعد

مفاوضات شاقة أخرى استمرت خمس سنوات. فما هى تماما الشروط الجديدة التى فرضتها إسرائيل على نظام مبارك؟ وما هو المقابل لها؟ بل أى طرف فرض شروطه على الآخر؟ هل فرضت إسرائيل شروطها على نظام مبارك، أو فرض نظام مبارك شروطه على إسرائيل؟ لقد رأينا من العرض السابق أن إسرائيل فرضت شروطها على عبدالناصر فى مقابل وقف إطلاق النار، وهى استسلام عبدالناصر لاحتلالها الكامل لسيناء، ولكن إسرائيل عندما أرادت أن تفرض شروطها على السادات بعد حرب أكتوبر، رفض الاستسلام لهذه الشروط، وأصر على انسحابها مما تبقى فى يدها من سيناء، وخاض فى ذلك معركة شرسة بدأت بزيارة القدس وانتهت بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية التى حتمت على إسرائيل الانسحاب من سيناء.

وعندما مات السادات أرادت إسرائيل المراوغة، ولكن مبارك أصر على الانسحاب، فانسحبت من كل سيناء ما عدا كيلو مترا مربعا هو مساحة طابا، ولكن مبارك أصر على انسحابها من طابا، وخاض فى ذلك معركة التحكيم، واضطرت إسرائيل إلى الانسحاب من طابا، ولم يعد يدنس تراب مصر حذاء إسرائيلي واحد، بعد أن كانت سيناء كلها، التى تبلغ مساحتها ستين ألف كيلو متر مربع، تحت الحذاء الإسرائيلى فى عهد عبدالناصر؟

فأى شروط - إذن - أذعن لها نظام مبارك حتى يحق للسيد خالد عبدالناصر أن يكتب متوجعا لقبول نظام مبارك الاستسلام لشروط إسرائيل.. أم أن السيد خالد عبدالناصر يهزل؟

ثم إن السيد خالد عبدالناصر يتوجع لاستسلام نظام مبارك لهيمنة أمريكا، ولا يحدد نوع هذه الهيمنة! وهل تنفرد بها الولايات المتحدة على مصر أو تمتد لتشمل العالم، ويتجاهل كلية متى بدأت هذه الهيمنة؟

ونود أن نذكره بأن الهيمنة الأمريكية بدأت فى عام ١٩٥٦ عندما احتلت إسرائيل سيناء فى حرب العدوان الثلاثى على مصر، وهبت

الولايات المتحدة لفرض الأمر الواقع على عبدالناصر فى مسألة ملاحه إسرائيل فى مضيقى تيران فى مقابل انسحاب إسرائيل من سيناء، وفرضت تسوية إرسال قوات الطوارئ الدولية إلى شرم الشيخ لكى تمر الملاحه الإسرائيلية تحت علمها .

لقد استسلم عبدالناصر لهذه الشروط حتى لا تبقى القوات الإسرائيلية فى سيناء، وسكنت مصر فى عهده على مرور الملاحه الإسرائيلية أثناء وجود قوات الطوارئ الدولية، وافتتحت الولايات المتحدة حرية الملاحه فى مضيقى تيران يوم ٦ أبريل ١٩٥٧ عندما بعثت شحنة من البترول الخام الإيرانى على سفينتها «كيرن هيلز» إلى إسرائيل عبر مضيقى تيران، وقد مرت السفينة الأمريكية من المضيق تحت أبصار قوات الطوارئ الدولية، واكتفى عبدالناصر باستنكار التصرف الأمريكى واعتباره عملا غير مشروع! وفى صباح يوم أول مايو كانت مدمرة إسرائيلية تقدم من إيلاط إلى شرم الشيخ!

وفى يوم ١٠ مايو أعلنت جولدا مائير أن التدخل ضد السفن التى تحمل العلم الإسرائيلى فى خليج العقبة ومضيق تيران سيعتبر فى نظر إسرائيل اعتداء يسمح لإسرائيل بأن تستخدم ضده حق الدفاع المشروع الذى نص عليه ميثاق الأمم المتحدة!

وعلى هذا النحو، وبفضل استسلام عبدالناصر لهيمنة الولايات المتحدة وشروط إسرائيل، انفتح الباب واسعا أمام إسرائيل إلى البحر الأحمر - الذى كان مغلقا أمامها منذ نشأة الصراع العربى الإسرائيلى حتى ذلك الوقت! - وأصبحت إسرائيل تتمتع - لأول مرة - بمزايا موقعها على بحرين: البحر المتوسط، والبحر الأحمر، بكل ما ترتب على ذلك من نتائج فادحة!

وقد جاءت هزيمة يونية ١٩٦٧ بعد عشر سنوات لتثبيت الهيمنة الأمريكية. فقد حرصت الولايات المتحدة على تثبيت احتلال إسرائيل لسيناء بالدعم العسكرى المتواصل لها، وتزويدها بأحدث ما فى الترسانة الأمريكية من سلاح، وعندما أراد عبدالناصر استنزاف إسرائيل زودتها

الولايات المتحدة بطائرات الفانتوم، وساعدتها على تحويل الاستنزاف الموجه لها إلى استنزاف لمصر!

وظلت الولايات المتحدة تمارس هيمنتها من خلال إسرائيل التي تحتل سيناء، حتى نزعتها منها حرب أكتوبر وتحطيم خط بارليف في ست ساعات!

وعندما أرادت الولايات المتحدة استبقاء حالة اللا حرب واللا سلام بعد اتفاقيتي فك الاشتباك الأولى والثانية، لم يتردد السادات في القفز من فوق الدولتين العظميين إلى إسرائيل بزيارة القدس الشهيرة، التي انتهت بتحرير سيناء بالكامل من القوات الإسرائيلية وإنهاء احتلال دام عشر سنوات.

وإذا كان من الثابت تاريخيا أن الهيمنة الأمريكية قد بدأت في عهد عبدالناصر في أقوى صورها - كما مر بنا - وكانت أداتها لفرض الهيمنة إسرائيل وقواتها العسكرية التي احتلت سيناء مرتين في العهد الناصري، وإذا كانت القوات الإسرائيلية قد انسحبت تماما من سيناء وفقدت الولايات المتحدة الأداة التي كانت تمارس من خلالها هيمنتها على مصر، فما هو نوع الهيمنة الأمريكية الحالية التي تمارسها على مصر واستسلم لها نظام مبارك؟

لقد تحررت مصر من الاحتلال الإسرائيلي الذي كان يجثم على صدرها منذ هزيمة يونية ١٩٦٧، وأصبحت حرة في سياستها الخارجية تمارسها وفقا لمصلحتها الخاصة وليس وفقا لشروط تفرضها إسرائيل أو الولايات المتحدة. وفي وسع مصر أن ترفض التعاون مع إسرائيل ومع الولايات المتحدة وتناصبهما العداء إذا اتفق ذلك مع مصلحتها، وفي وسعها أن تتعاون مع إسرائيل ومع الولايات المتحدة إذا اتفق هذا التعاون مع مصلحتها.

ومن هنا فإذا استخدم السيد خالد عبدالناصر لفظ «استسلام» لشروط إسرائيل والولايات المتحدة، فإنه يكون في ذلك متأثرا باستسلام

عبدالناصر لشروط الدولتين تحت ضغط الاحتلال العسكرى لسيناء فى حربين متتاليتين! ولكن هذا الضغط ارتفع بالضرورة بعد تحرير سيناء، وتحررت إرادة مصر بالضرورة فى ممارسة ما تشاء من سياسة خارجية، فأى استسلام يقصده بعباراته الغربية ولم تتعرض مصر لأية هزيمة؟

وإذا كان الوضع العالمى الحالى بعد سقوط الاتحاد السوفيتى - الذى كان مصدر السلاح الوحيد لمصر ولقوى التحرر فى العالم الثالث، والسند الوحيد لحركات التحرر الوطنى - قد أصبح يفرض على مصر وعلى غيرها من الدول، بما فيها الدول الكبرى فى أوروبا الغربية ودول الكتلة الشرقية السابقة، سياسات جديدة تختلف عن سياساتها السابقة، تراعى فيها المتغيرات الجديدة، فهل لدى السيد خالد عبدالناصر بديل لهذه السياسات تتخطى الظروف الدولية الجديدة، وتمكن تمكن مصر من حمل السلاح من جديد لمحاربة إسرائيل والولايات المتحدة كما كانت تفعل فى الماضى فى عهد عبدالناصر؟ وأين هو هذا السلاح الجديد؟

ترى أى وضع يرى السيد خالد عبدالناصر أنه أفضل لمصر من ناحية مقاومة الهيمنة الأمريكية؟ هل هو الوضع الذى كان قائما فى عهد عبدالناصر عندما كان الاتحاد السوفيتى موجودا يساند حركات التحرر الوطنى، أو هو الوضع الحالى الذى تنفرد فيه الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم؟ وإذا كان عبدالناصر لم يملك إلا الاستسلام للهيمنة الأمريكية فى عهد القطبية الثنائية، فاحتلت إسرائيل فى عهده سيناء والضفة الغربية وغزة والجولان، ومكنت بذلك للهيمنة الأمريكية بما لم يسبق له مثيل فى تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية، ولم يستطع عبدالناصر أن يرفع هذه الهيمنة حتى تاريخ وفاته فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، فهل الظروف اليوم أفضل لمقاومة هذه الهيمنة؟

ولماذا يسمى السيد خالد عبدالناصر ما يحدث حاليا بأنه خضوع لهيمنة أمريكا؟ ترى ما هو البديل الذى كان يفضل انتهاج نظام مبارك له؟ هل يرفض الوضع العالمى الجديد، ويرفض التعامل معه. وفق قوانينه دون

أن يملك أية قوة عسكرية لمواجهة... أو يقبل التعامل معه ويحاول استخدامه لخدمة مصالحه؟

اننى أخشى أن السيد خالد عبد الناصر يكرر فى مقاله موقفا مزيادا سبق أن أدانه الاتحاد السوفيتى، فى عز قوته وسطوته، بعد أن استسلمت القوات المصرية فى عهد عبد الناصر فى ستة أيام لإسرائيل، عندما توجه كل من الرئيس الجزائرى الراحل هوارى بومدين والرئيس العراقى عبدالرحمن عارف إلى موسكو، نيابة عن مؤتمر القمة العربى الأول الذى عقد فى القاهرة فى يوليو ١٩٦٧، لبحث إمكانيات مساعدة الاتحاد السوفيتى للقوات العربية للتخلص من الاحتلال الإسرائيلى لسيناء والضفة الغربية وغزة والجولان.

فقد فاجأ كوسجين الزعيمين العربيين بدعوة العرب إلى التفاهم مع الرئيس الأمريكى جونسون قائلا: «لقد لمست فى حديثى الأخير مع جونسون أنه يريد مساعدة إسرائيل بكل قوة، ولكنه فى الوقت نفسه يخشى أن يفقد العالم العربى، وكذلك لا يريد أن يقطع علاقاته نهائيا مع العرب. هذا الموقف يجب الاستفادة منه، فبالوسائل السياسية يمكنكم الحصول على نتائج كثيرة. تكلموا معهم كيفما تشاءون، يجب ألا تنسوا أن النضال السياسى لا يعنى التراجع أو الانسحاب النهائى، بل قد يكون بعده تقدم».

وعندما رد بومدين بأنه إذا قبلت النظم العربية التقدمية المقترحات والشروط الأمريكية، فسينتج عن ذلك سقوطها، أجاب بريجينيف قائلا بأن العدو الإسرائيلى «يستطيع أن يتحرك مرة أخرى، ويضرب بكل قوته الأنظمة الثلاثة (العربية) على أساس أن حالة الحرب مازالت قائمة، وبعد ذلك تأتى حكومات جديدة تسير حسب رغبة أمريكا»!

وعندما رفض بومدين فكرة إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل سأل كوسيجين: ما هو الأهم بالنسبة لكم؟ الأرض أم إنهاء حالة الحرب؟ وعندما رد بومدين: «لا يمكن الجواب عن هذا بلا أو نعم»! قاطعه بريجينيف قائلا «لكن لا يوجد لديكم الآن جنود ولا ضباط مدربون. نحن

الآن أمام أمر واقع... إننا إذا حللنا آراءكم جيدا نجدها إما متطرفة وإما أنها ستؤدي إلى هزيمة جديدة».

واختار بريجينيف هذه اللحظة ليصفع نظام عبدالناصر قائلا: «أين تحطمت الـ ٨٠٠ دبابة والـ ٥٠٠٠ مدفع؟ لقد تحطمت عند الحدود، ولم تتحطم في معركة! إننا متألون لأننا طرحنا سمعتنا مع سمعتكم! ولأننا وجدنا أحدث طائراتنا وأحدث صواريخنا في مراكز بحوث الولايات المتحدة الأمريكية! كما أرسلت أحدث دباباتنا إلى ألمانيا الغربية! في الوقت نفسه تتألم كثيرا عندما نسمع أن ضباط إسرائيل يقولون عن دباباتنا وطائراتنا، التي تركتموها، إنها من أفضل أنواع الأسلحة!».

هذا - إذن - يا سيد خالد عبدالناصر هو نوع النضال ضد الهيمنة الأمريكية الذي خاضه نظام عبدالناصر... أى النضال الذي تتحطم فيه ثمانمائة دبابة وخمسة آلاف مدفع على يد إسرائيل بدون معركة! وهو النضال الذي سلم أحدث الطائرات والصواريخ السوفيتية التي كانت في يد النظام الناصري إلى الولايات المتحدة وألمانيا الغربية بدون معركة! وهو النضال الذي أساء إلى سمعة الاتحاد السوفيتي، لأنه طرح سمعته مع سمعة النظام الناصري!

الناصريون بين الأوجاقات الإسرائيلية والأوجاقات الأمريكية !

المشكلة الحقيقية فى حياتنا الحزبية هى أن أحدا من الذين يقومون ببطولاتها لا يأخذها على محمل الجد ! فلا نظامنا السياسى يأخذها على محمل الجد، ولا يوجد حزب من أحزاب المعارضة يصدق أنه يلعب دورا مما تلعبه أحزاب المعارضة فى البلاد الرأسمالية العريقة فى الديمقراطية! فاحتمال نجاحه فى الانتخابات وتشكيله الوزارة وهم من الأوهام، بل ملحة من الملح التى تضحك التكللى! وقيامه بمعارضة جادة تدخله التاريخ يخرج عن حدود قدراته، ويرتفع عن مستوى قياداته. وجميع هذه الأحزاب - فيما عدا حزب الوفد بتاريخها الديموقراطى العريق - جديد فى حقل الممارسة الديمقراطية.

فحزب التجمع، الذى يعد حزبا جادا، لم يعرف عن أحد من قياداته أنه صاحب تاريخ حزبي ديموقراطى

أكتوبر فى ٢٠ / ٢ / ١٩٩٤

أصيل، إن لم يعرف عنهم أنهم أصحاب تواريخ فى العمل السرى بين الخلايا الشيوعية التى عرف عنها الانضباط ! وهى - بالضرورة - بعيدة عن الفكر الليبرالى.

والحزب الناصرى، ولو أنه حزب قديم نوعا، إلا أنه يعد حزبا جديدا إذا نظرنا إلى الزعم الذى يزعمه من أنه حزب ديموقراطى! فليس له ماض يؤهله لهذا الزعم، وحاضره أسوأ بكثير! فهو يتكون من حزمة من أصحاب قميص عبد الناصر الذين تستحكم بينهم الخلافات أكثر مما توحد بينهم الاتجاهات والغايات! وهو أمر طبيعى وكان متوقعا، فالذى يوحّد الأحزاب ويصهرها فى بوتقة واحدة هو الفكر، وما يجمع أفراد الحزب الناصرى تجربة ثبت فشلها اجتماعيا وعسكريا وسياسيا، ومثل هذه التجارب التاريخية الفاشلة من شأنها أن تفرق، ولا تستطيع أن توحد. وقيادات مثل هذه التجارب لم يُبرزها على المسرح السياسى نشاطها الوطنى الفعال فى خدمة الشعب، بقدر ما أبرزها نشاطها فى كتابة التقارير السرية وتسلق الآخرين!

أما الأحزاب الأخرى، التى اصطلح على تسميتها بأحزاب الأنابيب، فلا أظن أن أحدا من رؤسائها يصدق أنه يقود حزبا حقيقيا وهو يخلو من القيادات الشعبية ولا يستند على قواعد شعبية. وبعض هذه الأحزاب يتكون من شخص واحد هو رئيس الحزب وسكرتيه العام وسكرتيه المساعد وكل أعضائه بل وبوابه! وبعض هذه الأحزاب ليس له من صفة الحزب السياسى غير الاسم الذى لم يسمع به أحد من أبناء شعبنا ولا يتصور بالتالى أن ينتمى إليه.

أما الإخوان المسلمون فمع أنى ممن يؤمنون بأن هذا الحزب قد نبذ العنف واختار الطريق الديموقراطى، إلا أن المشكلة الحقيقية تتمثل فى أن مفهوم الطريق الديموقراطى بالنسبة للإخوان المسلمين هو طريق ذو اتجاه واحد، فإذا أدى به إلى الحكم لم يستطع - دينيا - أن يسلمه إلى غيره من الأحزاب العلمانية التى قد يختارها الشعب فى المستقبل، ويعود إلى موقع المعارضة من جديد. لأنه يكون قد سلم حكم الله إلى حكم البشر.

ومن المعروف أن النظام الديموقراطى يقوم على تداول الحكم بين الأحزاب وفقاً لمشيئة الشعب.

ومن هذه الحصيلة السالفة الذكر تتكون محنة العمل الحزبى فى مصر! وهو أنه عمل أقل من يقال فيه إنه «غير جاد»، وإنه انتهازى شكلى تسيطر عليه النفعية الآنية، كما أنه طفيلى ليس له جذور ولا يريد أن تكون له جذور!

ومن الطبيعى فى مثل هذا النشاط الحزبى أن تكون كلمة الديموقراطية هى البرقع الذى يتبرقع به كل حزب مهما تباعد بفكره عن الديموقراطية، وهى الستار الذى يخفى وراءه ممارساته غير الديموقراطية.

فقد ضربت المثل فى مقالى السابق بالحزب الناصرى، الذى تذرع بالديموقراطية وهو يهاجمنى، لأنى أبدت أمام رئيس الجمهورية فى افتتاح معرض الكتاب بأسى من صدور قوانين من مجلس الشعب تسد الثغرات التى ينفذ منها الفسدة والفساد، وطالبت سيادته بإصدار قوانين استثنائية لحماية الشعب. فلم يكن لدى الحزب الناصرى رصيد ديموقراطى يبيح له هذا الهجوم على باسم الديموقراطية، وكان أولى به أن يكون أميناً لماضيه ويساند هذا الرأى الذى أقترب به منه بقدر ما أبتعد عن الأحزاب الديموقراطية الحقيقية مثل حزب الوفد.

ويبدو أن الحزب اعتبر من علامات الديموقراطية تضليل القراء بالقصص المفبركة التى ينسجها خيال كتابه. ففى عدد ٧ فبراير ١٩٩٤ من جريدته «العربى» نشر قصة مفبركة عنى تحت عنوان: «الرقص مع الصهاينة فى حضور مايسترو التطبيع»! وفى هذه القصة المفبركة تحدث عن حضورى المزعوم سهرة مع الإسرائيليين فى فندق بولمان بالمعادى، دعى إليها - حسب قوله - «عدد من نجوم الشباك فى صناعة التطبيع»! يتقدمهم من أسماء ب «نائب الوالى الأمريكى»، ويقصد به القائم بأعمال السفير الأمريكى!

وانسياقا وراء خيال الصحفي التعس الذي كتب القصة، فقد قدم وصفا تفصيليا لحركاتي وسكناتي في هذه الحفلة التي «شرب فيها الجميع الأنخاب ورقصوا في حراسة قوات الأمن»! وقال إنى كنت أتمايل طربا بأداء المطرب الإسرائيلي - وعلى حد قوله: «هز المايسترو عبدالعظيم رمضان رأسه طربا بالأداء، ثم دخل - برشاقة وخفة - في حديث عن فرص السلام وغزة وأريحا، وأثبت بالفعل أنه يستحق لقب بطل الجمهورية في الجمباز، وكان وصديقه ديفيد سلطان الصهيونى، آخر انسجام»! ثم ختم كلامه المفبرك بقوله: «وكان الله فى عون الدكتور رمضان، فهو يكافح طوال النهار فى معرض الكتاب لهدم فكرة القومية العربية، ويجاهد طوال الليل لبحث مشكلة الأغنية الإسرائيلية»!

على هذا النحو تمارس جريدة «العربى» التضليل والكذب تحت اسم «الديموقراطية»، وتنساق مع خيال كتابها تحت اسم حرية التعبير! فلم يسبق أن تلقيت دعوة إلى هذه الحفلة، وبالتالي فلم أحضرها، ولم أتمايل طربا مع «الصهاينة»! كما أنه معروف عنى أنى لا أشرب ولم أذق فى حياتى كلها قطرة من الخمر، سواء كنت فى حفل أقيم فى مصر أو فى الخارج. وفى الوقت نفسه فإنى لا أعرف الرقص، سواء كان رقصا فنيا أو رقصا سياسيا! وبالتالي فلم أرقص مع «الصهاينة» أو مع غيرهم.

وهذا التنصل من حضور الحفلة التى تحدثت عنها «العربى» لا يعنى أنى أتنصل من الوقوع فى خطأ أو إثم! فلا أستطيع أن أزعم أنى أكثر وطنية من وزرائنا الوطنيين الذين يجلسون مع الإسرائيليين ويحضرون حفلاتهم ويسافرون إلى إسرائيل، ولست أكثر فلسطينية من ياسر عرفات أو القيادات الفلسطينية. وفى الوقت نفسه فإنه مما يشرف رصيدى الوطنى أننى كنت من أوائل من تعهد التيار السلامى فى إسرائيل بالتشجيع والحوار معه على مدى مؤتمرات عديدة فى أوروبا والولايات المتحدة حضرتها أطراف فلسطينية من الأراضى المحتلة فى إسرائيل. وكان هذا التيار السلامى فى إسرائيل هو الذى أخرج مظاهرات من أربعمئة ألف إسرائيلي فى شوارع تل أبيب - بما يعادل ٧ ملايين

مصرى - تطالب بالسلام، كما أن هذا التيار السلامى هو الذى نما حتى أصبح يمثل الأغلبية التى أسقطت حكومة الليكود التى لا تعترف للفلسطينيين بأى حق فى فلسطين، وأتت بحكومة العمل التى تعترف بمبدأ الأرض فى مقابل السلام.

ومن هنا فإننى أشدو فخرا برصيدى النضالى من أجل القضية الفلسطينية، الذى أفرز فى النهاية اتفاق غزة - أريحا كأول خطوة فى التسوية الفلسطينية الشاملة.

ومن الطبيعى أن يغضب هذا الرصيد النضالى الناصريين الذين يعتزون كثيرا بإنجازاتهم العظيمة فى تسليم سيناء للاحتلال الإسرائيلى مرتين فى مدى زمنى لا يتجاوز ١٠ سنوات ! المرة الأولى فى أكتوبر ١٩٥٦، والمرة الثانية فى يونية ١٩٦٧! كما يعتزون بهزائمهم العسكرية فى ١٩٥٦ وفى ١٩٦٧. فكما يلاحظ القارئ أنه لا شئ أزعج الناصريين أكثر من انسحاب إسرائيل من سيناء كاملة، ومن اتفاق غزة - أريحا الذى يمثل الخطوة الأولى فى انسحاب إسرائيل من سيناء أو الأراضى الفلسطينية التى احتلت فى عهد عبدالناصر، يسلب منهم شرف تحرير هذه الأراضى بالقوة المسلحة فى المشمش ! أى عندما تتحد الجيوش العربية فى جيش واحد، ويعود الاتحاد السوفيتى إلى الحياة من جديد ليواصل تسليح الجيوش العربية بأحدث ما فى ترسانته الحربية!

ومن هنا كان رفضهم لتحرير سيناء بالطريق السلمى، وكان رفضهم أيضا لاتفاق الفلسطينيين والإسرائيليين على حل النزاع بالطريق السلمى وتوصلهم إلى اتفاق غزة أريحا! إن الناصريين يسمون ذلك استسلاما، لأن النضال الوحيد الذى عرفوه طوال حكمهم لمصر هو النضال الذى ينتهى باحتلال إسرائيل للأراضى العربية، وهو نضال مضمون النتائج! فإذا كان نضالهم فى حرب ١٩٥٦ قد أسفر عن احتلال الإسرائيليين لسيناء، فإن نضالهم عام ١٩٦٧ أسفر عن احتلال سيناء والجولان وال الضفة الغربية وغزة معا، ومرة واحدة!

ومن هنا كان تقييمهم لعبد الناصر بأنه زعيم ! لأنه سلم فى حياته سيئا للصهاينة مرتين، وهو رقم قياسى! وكان تقييمهم للسادات بأنه خائن، لأنه حرر سيئا من الاحتلال الإسرائيلى! وهو سر هجومهم على مبارك لأنه أصر على خروج الإسرائيليين من طابا التى لا تتجاوز مساحتها كيلومترا واحدا مربعا، وجرمهم بذلك من شرف تحريرها بالقوة المسلحة!

ولأن ذاكرتهم مغيبة ويعيشون فى أوهام الحقبة الناصرية، فإنهم يزعمون أن مصر كانت محررة فى عهد عبد الناصر ولكنها أصبحت تابعة وواقعة تحت الهيمنة الأمريكية فى عهد مبارك !

ففى الرواية الملفقة التى أوردتها جريدة «العربى» عن رقصى فى الحفلة الإسرائيلىة، تحدثت عن نائب السفير الأمريكى بوصفه «نائب الوالى الأمريكى»! وهذا التعبير يستدعى إلى الذاكرة الوالى العثمانى فى مصر فى عهد وقوع مصر تحت السيادة العثمانية، فهو كناية عن أن مصر فى عهد مبارك واقعة تحت السيادة الأمريكية، ويحكمها وال أمريكى تعينه واشنطن كما كانت الأستانة تعين الوالى العثمانى!

ولا يستطيع الحزب الناصرى أن يفسر كيف تكون مصر فى عهد مبارك تحت السيادة الأمريكية ولا يوجد على أرضها أوجاقات أمريكية - أى حامية عسكرية أمريكية - على غرار الأوجاقات العثمانية؟ وتكون مصر محررة من السيادة الأمريكية فى عهد عبد الناصر وسينائها محتلة بواسطة الأوجاقات الإسرائيلىة، والأسلحة الأمريكية تمرح على أرضها وفى سمائها؟

ولكن هذا هو مفهوم الممارسة الديموقراطية عند الحزب الناصرى .. مفهوم المغالطة والتضليل وقلب الحق باطلا!

وفى الوقت نفسه فإن مفهوم الديموقراطية عند الحزب الناصرى يعنى البذاءة وفحش القول. ففى كلمة جريدة «العربى» يوم ٢٤ يناير تحت

عنوان: «ظاهرة زكى بدر أم ظاهرة الفساد» يرى الكاتب أن أخطر من زكى بدر هم الذين اختاروه وزيرا، والذين أنزلوه من كرسي الوزارة!

والتلميح واضح! وهو جدير لو كتب فى عهد عبدالناصر أن يطيح بكاتبه من منصبه، ويقذف به إلى أحضان حمزة البسيونى وزبانيته لتهديه وتأديبه، وتعليمه حرفة كسر الصخور فى جبل أبو زعبل كل يوم، حافى القدمين شبه عار! - على حد وصف الدكتور عبدالعظيم أنيس فى كتابه الهام: «رسائل الحب والحزن والثورة» - أو الهتاف بصوت عال: «أنا مرة (امرأة)». «فإذا رفض انهالت الهراوات على رأسه حتى تفيض روحه كما حدث لشهدى عطية الشافعى»!

هذا كان هو المصير المتوقع فى عهد عبدالناصر لمن يكتب ما كتبه جريدة «العربى» عن زكى بدر ومن هم أخطر منه ممن اختاروه وزيرا وأنزلوه من كرسي الوزارة! ولم يستطع الكاتب أن يفسر كيف يمكن أن يكون من اختاروا زكى بدر وخلعوه أخطر منه، وهم يسمحون له بالكتابة بتلك الحرية دون محاسبة أو نائب عام أو زبانية تعذيب أو تكسير حجارة جبل أبى زعبل، أو حتى مطالبته بالهتاف بصوت عال: «أنا مرة»!

أليس هذا دليلا أكيدا على الطبيعة الفاشية للناصرين؟ وعلى أنهم يلعبون لعبة خطيرة بانتهاز فرصة مناخ حرية الرأى السائد، دون أن يدركوا أن البديل أخطر، وأنه سوف يحصدهم حصدا إذا تمكن من الحكم جزاء وفاقا لما ارتكبوه من جرائم فى حق الإسلاميين على طول العهد الناصرى؟ والمهم هو أن الناصريين ما زالوا يعيشون بأفكارهم وشعاراتهم عند حقبة الستينيات! ففى عهد عبدالناصر كان البعبع الوحيد الذى مرغ سمعة حكمه فى الرغام، وألحق به هزيمتين عسكريتين هو إسرائيل. وما زال الفكر الناصرى واقفا عند هذه المرحلة! فما زالت إسرائيل فى نظره هى إسرائيل التى تحتل سيناء! وليست إسرائيل التى انسحبت من سيناء التى تربطنا بهامعاهدة سلام

وفى مقال خالك عبدالناصر يوم ٢٤ يناير ١٩٩٤ يحذر من «الشرق أوسطية الجديدة» ويقول إنها تستهدف تحويلنا إلى مجرد سلعة فى

السوق توفر احتياجات إسرائيل من المياه والنفط والمال والأيدى العاملة الرخيصة، لكي تقودها وتجنّي ثمارها خبرة التكنولوجيا الصهيونية على حساب فقر أمتنا وخضوعها».

فهذا كلام أهل الكهف الذين لا يدرون أن علاقة إسرائيل بالعالم العربى قد تطورت تطورا هائلا بعد حرب الخليج، بعد قصف كل من الرياض وتل أبيب بصواريخ دولة عربية هي العراق. لقد نقلت هذه الحرب الدول العربية، التي طلبت مساعدة القوات الأمريكية لتحرير الكويت من موقف رفض إسرائيل إلى موقف الاعتراف والقبول، ولم تعد توجد دولة عربية - فيما عدا العراق تحت ظل نظامه الفاشى - ترى إسرائيل بنفس المنظار الذى يراها به الناصريون.

هذا بالنسبة للبلاد العربية، أما بالنسبة لنا فإن نزاعنا مع إسرائيل كان قد انتهى منذ أن سحبت جيوشها من كل شبر من سيناء، وتحولت علاقاتنا معها من علاقات عداء وخصومة إلى علاقات تسمح لنا بلعب دور إيجابى فى حملها على الانسحاب من الأراضى المحتلة فى غزة والضفة الغربية والجولان. وهو دور نمارسه بنجاح، وقد أفلحنا فى دفع إسرائيل إلى حل القضية الفلسطينية ورفع العلم الفلسطينى على غزة وسيناء، كما أفلحنا فى دفع إسرائيل إلى التفاوض مع سوريا، وتوثيق علاقات سوريا مع الولايات المتحدة إلى حد زيارة حافظ الأسد لكلينتون فى واشنطن.

هذا النشاط المصرى الإيجابى لا يرضى عنه الناصريون، فالنشاط الوحيد الذى يعترفون به، والذين ينوون ممارسته عند تسلمهم الحكم، هو تحرير الجولان والضفة الغربية وغزة بالقوة! وهم يحرصون على بقاء هذه الأراضى العربية تحت الاحتلال الإسرائيلى حتى يعودوا إلى الحكم لتحريرها بالقوة المسلحة!

وأنت هنا لا نستطيع أن نحاج الناصريين بأن الجيش المصرى اليوم هو غيره بالأمس أيام عبدالناصر، ففى تلك الأيام كان تسليح الجيش

المصري سوفيتيا، واليوم فإن تسليح الجيش المصري تسليح أمريكي، فكيف يقف السلاح الأمريكي في وجه السلاح الأمريكي؟

ولكنك سوف تفاجأ بالناصرين يقولون إنهم سوف يقلبون تسليح الجيش المصري من تسليح أمريكي إلى تسليح سوفيتي مرة أخرى كما فعل عبدالناصر بصفقة الأسلحة الروسية! وقد يرمونك بالعمالة للولايات المتحدة والخيانة إذا قلت لهم إن الاتحاد السوفيتي لم يعد له وجود لكي يعطيهم السلاح!

وإذا صدقوك فسوف يحاجونك بأنهم سوف يحصلون على السلاح من يوغسلافيا! وقد يرمونك بالعمالة والخيانة مرة أخرى إذا قلت لهم إنه لم يعد هناك في العالم دولة اسمها دولة يوغسلافيا!

وإذا صدقوك فسيقولون إنهم سوف يحصلون على السلاح من تشيكوسلوفاكيا وبقية الكتلة الشرقية! وقد يتهمونك بالعمالة والخيانة مرة ثالثة إذا قلت لهم إنه لم تعد هناك كتلة شرقية، ولم يعد هناك حلف وارسو، وإنما أصبح هناك فقط الكتلة الغربية وحلف الأطلسي!

وقد يفرقون في الضحك ويظنون أنك تهزل إذا قلت لهم إن دول حلف وارسو اليوم تسعى لكي تكون عضوا في حلف الأطلسي! ولكنهم لن يصدقوك أيضا!

وإذا صدقوك فسوف يقولون لك إنهم سوف ينتظرون حتى يتولى جرينوفسكي الحكم في روسيا ويحولها إلى روسيا الفاشية، ويحصلون منه على الأسلحة التي يطردون بها قوات الاحتلال الإسرائيلي بالقوة من الجولان وغزة والضفة الغربية! وقد يصلون في العناد معك إلى حد التهديد بأنهم سوف يحملون إسرائيل على احتلال سيناء مرة ثالثة حتى يزيلوا عن مصر وصمة تحرير سيناء بطريق كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية، وهو الطريق الخياني الذي ضيع انجاز عبدالناصر الكبير في احتلال إسرائيل لسيناء في عهده مرتين! وكان الله في عون الناصريين في محنتهم العقلية والفكرية والسياسية!

على من تقع مسئولية أوضاعنا الراهنة؟

كلما قرأت جريدتى «الأهالى» و «العربى»، وهما جريدتا اليسار المصرى بجناحه الاشتراكى وجناحه الناصرى، أصبت بالحيرة وتملكنى الشك فى إخلاص ما يطرح من أفكار فى هاتين الجريدتين لكتاب كبار أثروا فى فكر هذا البلد على مدى عدة عقود من السنين، وأكثر من ذلك أنهم يملكون أعظم أداة للتحليل التاريخى والسياسى والاجتماعى على مدى العصور، وهى المادية الجدلية التاريخية.

ذلك أن أول ما يلاحظ على هذا الفكر الذى يطرح حالياً فى هاتين الجريدتين هو انفصاله عن الواقع المصرى والعربى والعالمى، وانطلاقه من واقع قديم لم يعد له وجود مع المتغيرات المحلية والعالمية، مع ما هو مفروض فى الفكر المادى من انطلاقه من أرض الواقع ومحاولة تغييره إلى الأفضل

أكتوبر فى ٢٧ / ٢ / ١٩٩٤

ولا يستطيع أحد تفسير هذا اللغز؟ هل أصبحت الكتابة عند مفكرى اليسار مجرد إثبات للوجود فى الساحة السياسية بعد أن فقدوا مبرر البقاء مع فشل التجربة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى وشرق أوروبا؟ أو أن القضية بالنسبة لهؤلاء الكتاب أصبحت قضية مزايده على نظامنا السياسى لا جدوى من ورائها سوى بلبله أفكار شعبنا وتثويته فى دهاليز حلول وهمية لقضايانا يعرفون قبل غيرهم أنها غير قابلة للتطبيق؟ أو أن الردة الفكرية التى أصابت مفكرى وسياسى الاتحاد السوفيتى، والتى أفرزت فاشيا قميئا ممقوتا مثل جرينوفسكى قد أصابت مفكرى اليسار المصرى، فتحولوا من اشتراكيين إلى فاشيين، وأصبحت أفكارهم تطالب بالمستحيل كما يطالب الفاشى جرينوفسكى بالمستحيل أيضا متغافلا عن المتغيرات التى طرأت على الخريطة العالمية؟

إننى أعترف بعجزى عن الإجابة عن هذه الأسئلة، ولكنى لا أملك نفسى من طرحها كلما قرأت ما يكتبه هؤلاء الكتاب عن إسرائيل بنفس اللغة التى كانوا يكتبون بها عنها قبل انسحابها الكامل من سيناء ومن طابا! أو ما يكتبونه عن السوق الشرق أوسطية بنفس اللغة التى كانوا يكتبون بها قبل انهيار الاتحاد السوفيتى وانفراد الولايات المتحدة بالسيطرة على رأس العالم الرأسمالى. أو ما يكتبونه عن القومية العربية والوحدة العربية بنفس اللغة التى كانوا يكتبون بها فى عهد عبدالناصر قبل ظهور الثروة النفطية وظهور مصالح خاصة فى منطقة الخليج، ونزاعات اقتصادية وسياسية جديدة منفصلة تماما عن النزاع العربى الإسرائيلى، بلغت ذروتها فى الحرب العراقية الإيرانية أولا وفى غزو الكويت من جانب النظام العراقى، وما ترتب عليها من الالتجاء للولايات المتحدة ودول العالم الرأسمالى لتحريرها ثانيا.

أليس هذا هو الانفصال البليغ عن الواقع؟

إننى أفهم أن ينفصل اليسار عن الواقع لو أنه كان مصنوعا بعيدا عنه، ولكن الأمر المحير هو أن هذا الواقع هو من صنع اليسار بالدرجة الأولى! وهو نتيجة فشله، وهو - بالتالى - أدرى الناس بأسبابه!

وحين أتكلم عن اليسار فإننى لا أقصد به اليسار العالمى، وإنما أقصد به اليسار المحلى المصرى والعربى الذى تسلم مقاليد الأمور فى مصر والعالم العربى بانقلاباته العسكرية وثوراته، وأتيحت له أعظم الفرص فى تاريخ منطقتنا العربية كله لنقل هذه المنطقة إلى الوضع الذى يليق بها فى عالمنا المعاصر، بوجود الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى مناهضة للقوى الرأسمالية، وتزويده الأنظمة العربية التقدمية بأحدث ما فى الترسانة السوفيتية من سلاح، ومدها بأسباب التنمية الذاتية من مصانع متقدمة وأساليب زراعية حديثة وثقافية بناءة، وإنفاقه فى سبيل ذلك نفقات هائلة أثرت على التجربة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى نفسه، وحرمت الشعب السوفيتى من الاستفادة من جزء هام من ثمار تجربته المادية.

لقد أضاع اليسار المصرى والعربى هذه الفرصة التاريخية الهائلة التى لن يجود التاريخ بمثلها إلى نهاية الدهر بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، بهزائم أنظمتها التقدمية العسكرية، وانخراطه فى النزاعات الإقليمية إلى حد الاشتباكات المسلحة على حساب التنمية، وانشغاله بمغانم الحكم عن النضال الحقيقى ضد التخلف والتنمية الحقيقية، واستخدامه شعارات التطرف والسمود والتصدى بديلا عن استخدام العقل والثورية الواعية.

لقد أساء اليسار المصرى والعربى بذلك إلى اليسار العالمى، كما أساء إلى سمعة الاتحاد السوفيتى، وأكثر من ذلك أنه أفقد الشعب المصرى والعربى الثقة فى التجربة الاشتراكية ومهد للردة الرأسمالية، وكانت النظم التقدمية العربية عالية وعبئا على الاتحاد السوفيتى والعالم الاشتراكى بدلا من أن تكون إعانة له، وكانت عامل ضعف بدلا من أن تكون عامل تقوية!

وفى الوقت نفسه فإن التجارب الاشتراكية فى مصر والعالم العربى قد أثبتت أنها تجارب فاشلة، بعد أن تحولت إلى تجارب بيروقراطية، كما تحولت وسائل الإنتاج المؤممة إلى عزب خاصة لقادة النظم التقدمية

يعينون فيها محاسبيهم وأقاربهم وأنصارهم، ومصدرا لتمويل الحروب الفاشلة والمغامرات العسكرية الطائشة.

وهكذا أخذ يتكون الوضع الراهن الذى نعيش فيه ويعيشه العالم العربى - وبمعنى أدق - تكون المآزق الحالى للعالم العربى وتعيش فيه مصر، بفضل الحماقة والتهور والاستهانة بالعدو، والاعتقاد بأن السياسة مجرد خطب رنانة وكلمات ضخمة وردود فعل انفعالية.

وكانت البداية فى مصر. فبعد أن عاشت الجماهير المصرية والعربية أمجد لحظات تاريخها المعاصر مع خطب عبدالناصر الحماسية، وتحدياته الجسورة للاستعمار والإمبريالية بصفقة الأسلحة السوفيتية وتأميم شركة قناة السويس، وظنت أنها أفلتت من العقاب بنجاحها فى تسيير الملاحة فى قناة السويس بالملاحين المصريين بعد انسحاب المرشدين الغربيين، فوجئت بالعقاب يأتيا على يد العدوان الثلاثى المكون من إسرائيل واندلجترا وفرنسا، وفوجئت أكثر من ذلك بعدم استعدادها لهذا العدوان !

فقد كان عبدالناصر هو الرجل الوحيد فى العالم أجمع الذى كان يؤمن بأن قرار تأميم شركة القناة لن يترتب عليه رد فعل انتقامى عسكرى من الغرب! ولذا لم يشرك فى القرار حكومته، بل إنه أيضا لم يشرك فيه قائد عام قواته المسلحة وهو المشير عبدالحكيم عامر الذى كان من رأيه الاكتفاء بزيادة الرسوم وعدم تأميم الشركة !

وفى الوقت نفسه فإن عبدالحكيم عامر، القائد العام للقوات المسلحة، لم يكن مؤهلا فى شخصيته أو بعلمه العسكرى لتولى هذا المنصب الخطير، وكان عبدالناصر قد عينه فى منصبه خلال أزمة التناقض مع محمد نجيب ليضمن السيطرة على الجيش، لثقتة من ولاء عبدالحكيم عامر له، باعتباره - كما يقول أحمد حمروش - صديق عمره، والذى كان يسكن معه فى سكن واحد قبل الزواج !

ومع ذلك فقد كان هذا القائد هو الذى أعده عبدالناصر لمواجهة نتائج تأميم قناة السويس العسكرية، والوقوف فى وجه كل من إسرائيل وفرنسا وانجلترا.

ولم يكن وضع القوات المسلحة المصرية بأفضل من وضع قائدها العام، فقد كانت فى مرحلة انتقال من جيش ما قبل ثورة يوليو الذى لا تتوافر له الأسلحة الحديثة، ولا تنظم وحداته على أساس التشكيلات القتالية وإنما على أساس أسلحة متباعدة غير مترابطة، إلى جيش بدأت تتدفق عليه الأسلحة السوفيتية الحديثة وما يتبعها من تنظيم جديد وعقيدة قتالية جديدة، ولكنه لم يكن مستقرا على أرض ثابتة من نواحى التسليح والتدريب والتنظيم.

وقد كان فى هذه الظروف من عدم الاستعداد لأية مواجهة عسكرية أن انفرد عبدالناصر بقرار تأميم قناة السويس الذى يعرض مصر لمواجهة عسكرية قاتلة مع الجيوش الاستعمارية والإسرائيلية.

وكان من الطبيعى أن تسقط سيناء تحت الاحتلال الإسرائيلى، ولا تخرج منها إلا بتنازل تاريخى خطير هو مرور الملاحة الإسرائيلية فى مضيق تيران إلى البحر الأحمر، بعد أن كانت محرومة من المرور فى عهد ما قبل الثورة، بكل ما ترتب على ذلك من تحول ميناء إيلات إلى ميناء عالمى، محاولة إسرائيل الاستعاضة به عن قناة السويس لنقل البضائع والبتترول بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، وتسرب النفوذ الإسرائيلى إلى أفريقيا.

وقد كانت تلك أول مرة تنتقل فيها إسرائيل من الدفاع إلى الهجوم، فقد أعلنت بعدها أنها سوف تعتبر إغلاق خليج العقبة فى وجه ملاحتها أمرا يستوجب شن حرب وقائية ضد مصر، وهو أمر يضع مصر فى موقف الدفاع.

كذلك كانت تلك أول حرب تخوضها مصر بعد خروج الاحتلال البريطانى وتفرض شروطها على مصر للانسحاب. وقد أضعف ذلك من

زعامة مصر للأمة العربية، التي أخذت تعابير مصر بمرور الملاحاة الإسرائيلية فى مياهاها الإقليمية كلما حاولت توحيدها تحت علم القومية العربية.

ومن الغريب أن هذا المد الإسرائيلى حدث فى الوقت الذى كان الإستعمار ينحسر عن أرض أفريقيا وآسيا تحت ضغط حركة التحرر الوطنى العارمة! فكأن الاحتلال البريطانى انحسر عن أرض مصر ليحل محله الاحتلال الإسرائيلى ! وقد كان من حسن حظ مصر أن أفلتت بأعجوبة من نتائج العدوان الثلاثى باسترداد سينائها بسبب ظروف المد التحررى فى العالم الثالث التى فرضت على انجلترا وفرنسا الانسحاب بدون شروط، وإن دفعت ثمنا باهظا فى مقابل الانسحاب الإسرائيلى كلفها خوض حربين أخريين !

فلقد كان على مصر أن تتخلص من عار مرور الملاحاة الإسرائيلية فى شرم الشيخ فى أول فرصة تسنح لها. وهو ما حدث فى مايو ١٩٦٧ عندما أبلغ وزير الدفاع السورى حافظ الأسد المشير عبدالحكيم عامر عن حشود عسكرية إسرائيلية كثيفة على الحدود السورية تبلغ نحو ١١ - ١٣ لواء إسرائيلى على جبهتين فى الشمال والجنوب من بحيرة طبرية، وكان رد الفعل المصرى رفع حالة الطوارئ فى مصر إلى الدرجة القصوى ودفع الجيش المصرى إلى سيناء .

وعلى الرغم مما ثبت للفريق عبد المنعم رياض، رئيس أركان حرب القيادة الموحدة، عقب التحرك المصرى يوم ١٥ مايو من عدم وجود هذا الحجم من الحشود الإسرائيلية، وأن الوجود الفعلى لا يتعدى قوات رمزية ستشارك فى الاستعراض العسكرى الذى أقيم فى القدس احتفالا بعيد إنشاء دولة إسرائيل، وعلى الرغم أيضا مما أكدته الفريق محمد فوزى، رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية، بعد زيارته لسوريا لاستطلاع الموقف من أنه لم يجد أى حشد فيما قدم له من أفلام التصوير الجوى للجبهة، بل على الرغم من أن الجانب السورى كان قد فقد اهتمامه بالموقف ولم يتخذ الإجراءات الدفاعية التى تتناسب مع الحشود

المزعومة، فى أن الجانب السورى كان قد فقد اهتمامه بالموقف فى الوقت الذى كانت الاستعدادات على الجبهة المصرية تجرى على قدم وساق، فإن عبد الناصر كان يتخذ الخطوة ذاتها التى اعتبرت إسرائيل أمرا يستوجب شن حرب وقائية ضد مصر، وهى إغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية !

وقد بدأ هذه الخطوة بطلب سحب قوات الطوارئ الدولية من شرم الشيخ، وإعادة القوات المصرية إلى المنطقة التى أخلتها الطوارئ الدولية، فأعاد بذلك المواجهة المسلحة بين مصر وإسرائيل. وفى يوم ٢٢ مايو ١٩٦٧ أعلن قرار إغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية اعتبارا من اليوم التالى ٢٣ مايو، وبذلك أصبحت الحرب بين مصر وإسرائيل أمرا مقضيا.

وفى كل ذلك لم يستفد عبد الناصر من تجربة عام ١٩٥٦ كأن لم تكن ! فقد واجهها بنفس القائد العام للقوات المسلحة الذى قاد معركة ١٩٥٦، وهو المشير عبد الحكيم عامر، الذى أراد الاستسلام والتوجه إلى السفارة البريطانية للتسليم ! وبنفس القيادات العسكرية التى تركت السلاح الجوى المصرى نهبا للطائرات المعادية تدمره وتقضى عليه.

وفى الوقت نفسه لم تكن القوات المسلحة المصرية، بعنادها وتدريبها، فى حالة تسمح لها بالتورط فى الحرب التى فرضها قرار إغلاق خليج العقبة. كما لم تكن بقيادتها على المستوى الذى يسمح لها بمواجهة الجيش الإسرائيلى. فقد تعرضت القوات البرية لتنقلات لم يكن لها مبرر أثرت على كفاءتها وبيدت طاقتها، فلا تكاد الوحدات تأخذ أوضاعها فى الأماكن المخصصة لها، وتتفهم مهامها، وتلم بطبيعة الأرض وبأوضاع القوات المجاورة لها وموقف العدو أمامها، وتنفذ إجراءات المعركة كاملة، حتى تصدر لها الأوامر بترك أماكنها لوحدات جديدة بنفس الحجم ووحدات تقطع مئات الكيلومترات دون أن تستقر على حال ! فضلا عن ذلك فقد دفع بقوات الاحتياط إلى الميدان بمجرد تعبئتها، دون أن يكون

أفرادها قد نالوا حظا من التدريب من سنين طويلة، وبعضهم لم تتح له الفرصة لارتداء ملابسهم العسكرية فوصل إلى الميدان بملابسه المدنية !

أما القوات البحرية فقد توزعت على البحر المتوسط والبحر الأحمر، وأرسل الجزء الأكبر منها والأكثر فاعلية إلى البحر الأحمر تحت وهم أن عمليات إسرائيل سوف توجه ضد شرم الشيخ والغردقة بينما بقي الجزء الآخر الذى احتفظ به فى البحر المتوسط يمثل قطاعا غير صالحة أساسا للعمل لعدم كفاءتها الفنية، ولا توفر تقوفا معينا على البحرية الإسرائيلية، مما جعلها لا تحرك ساكنا فى مراحل القتال الأولى. وبذلك فقدت القوى البحرية تفوقها البحرى الذى كانت تمتلكه قبل الحرب.

أما أوضاع القوات الجوية والدفاع الجوى فإن عدد الطائرات التى كانت صالحة للقتال من مقاتلات ومقاتلات قاذفة كان يبلغ ١٧٠ طائرة، بينما كان يبلغ عدد القاذفات ٩٦ من مختلف الأنواع، وكان عدد الطيارين أقل من عدد الطائرات. ولم يكن الدفاع المضاد للطائرات على المطارات كافيا، وبعض المطارات تركت بلا دفاع جوى! أما الرادارات فلم تكن لتكشف عن طائرات معادية تطير على ارتفاع أقل من خمسمائة متر.

وكان قادة القوات على مختلف المستويات يُختارون على أساس الولاء وليس على أساس الكفاءة. وقد أعيد النظر فى هذا الاختيار عندما أصبحت الحرب وشيكة، ولكن بعد أن سبق السيف العزل، ودون أن تتاح للقادة الجدد الفرصة الكافية لدراسة الميدان واتخاذ إجراءات المعركة ! وعندما عين قائد للجبهة تحته جميع القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية، احتوى قرار تعيينه على قيد يجعل منه قائدا مع إيقاف التنفيذ ! إذ لم يكن من حقه التصرف فى شئ قبل الرجوع إلى القيادة العليا !

وفضلا عن ذلك فإن جهاز المخابرات الحربية قد خفى عليه الكثير من أسرار العدو، مما كان مصدر أخطاء كبيرة أثرت على وضع الخطط الحربية، وعلى رأسها خطة الدفاع الجوى التى بنيت على مدى طيران محدود لطائرات العدو، وثبت أنها دون الحقيقة !

وعلى هذا النحو، وكما ذكر الفريق محمد فوزى فى مذكراته، فإنه «بعد انقضاء واحد وعشرين يوماً على بدء إعلان حالة التعبئة والفتح التعبوى فى سيناء، لم يكن الجيش الميدانى قد وصل إلى حالة مناسبة فى الإعداد أو الاستعداد، سواء للدفاع أو الهجوم».

ومعنى هذا الكلام هو أن ثورية القيادة السياسية كانت ثورية مقصورة على إعلان القرارات الخطيرة المؤثرة على مستقبل البلاد، فى شكل مسرحى يطلق صيحات الحماس من حناجر الجماهير، دون أن تستند هذه القرارات إلى إعداد عسكري يتكافأ مع الثقة التى أولتها الجماهير لهذه القيادة، بل كان هناك انفصال تام بين القول والفعل، الأمر الذى أدى إلى الواقع الذى نعيشه حالياً، والذى يحتج عليه اليسار الاشتراكى والناصرى فى محاولة لتضليل الجماهير وإيهامها بأنه من صنع نظامنا السياسى مع أنه من صنع يده ومن فعل أخطائه على مدى السنين.

اليسار.. والعزف على ألحان قديمة!

أثرنا في مقالنا السابق قضية المعارضة اليسارية في مصر بشقيها الناصري والاشتراكي، وانفصالها عن الواقع، ومخاطبتها للجماهير المصرية بلغة عصر انقضى ولم يعد له وجود. فإسرائيل في لغة هذه المعارضة مازالت هي العدو الاسرائيلي الذي يحتل أرضنا وتغير طائراته على مدننا وقرانا، وليست هي إسرائيل التي انسحبت من سيناء وطابا، والتي تربطنا بها معاهدة سلام، وانقضى نزاعنا العسكري معها بالتالي، التي اعترفت بمنظمة التحرير بها، واعترفت هي بالمنظمة باعتراف غزة - أريحا وهي التي يجلس فيها رئيس دولتنا مع رئيس دولتها وتدور بينهما المباحثات لصالح القضية الفلسطينية وقضية الأرض المحتلة، ويزور وزير خارجيتنا عاصمتها ويزور وزير خارجيتها عاصمتنا، ويأتي السياح الإسرائيليون إلى بلدنا ويلقون فيها الترحيب والأمان.

اكتوبر في ١٩٩٤/٣/٦

والولايات المتحدة - فى لغة هذه المعارضة - مازالت هى العدو الإمبريالى الذى يناصب الاتحاد السوفيتى العدا، ويمدنا بالسلاح كيما نقف فى وجه السلاح الأمريكى الذى تتزود به إسرائيل، وليست هى الولايات المتحدة التى تنفرد بالزعامة على العالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتى، وهى الدولة التى تزودنا بالسلاح، كما أنها الدولة الحليفة التى استنجدت بها دول الخليج العربية لمساعدتها على تحرير الكويت من الغزو العراقى الغاشم، وحاربت قواتنا مع قواتها لدمر قوى الغزو والعدوان العراقية. كما أنها هى الدولة التى تعتمد عليها سوريا فى التوسط والضغط على إسرائيل للانسحاب من الجولان بعد غياب مصدر السلاح السوفيتى ودخول العالم فى عصر جديد.

هذه اللغة التى تستخدمها المعارضة اليسارية فى مخاطبة الجماهير المصرية لو استخدمتها المعارضة فى أى بلد من بلاد العالم لحكمت على نفسها بالإعدام، ولانصرفت عنها الجماهير وهى تضحك سخرية واستهزاء، ولفرت منها كما يفر السليم من الأجرى ولكن هذه المعارضة فى مصر مازالت لها صحفها التى تمارس فيها هراءها، وتبث فيها أفكارها المضللة العقيمة، وتحاول بها خداع جماهيرنا وتغيب وعيها، وإقناعها بأوهام لا وجود لها إلا فى عقول المرضى ونزلاء المصحات العقلية!

والأنكى من ذلك حقا هو أن هذه المعارضة الناصرية واليسارية فى إدانتها لسلبيات الواقع المصرى ومحاولة إلقاء تبعته على نظامنا السياسى، تبدى احتقارها الشديد للعقل المصرى، فهى تتصور أنها تستطيع أن تضلله عن حقيقة أنها هى صانعة سلبيات هذا الواقع المصرى أولا وأخيرا، بل هى صانعة سلبيات الموقف فى الأراضى الفلسطينية التى احتلت فى حرب يونية ١٩٦٧، والتى أدت إلى مذبحه المسجد الابراهيمى البشعة الأخيرة على يد باروخ الجبان القذر، فهذا الواقع المصرى والفلسطينى لم يظهر إلى حيز الوجود إلا بفضل مغامراتها العسكرية الفاشلة وهزيمتها فى حرب يونية ١٩٦٧.

ولقد عرضنا فى مقالنا السابق كيف أدى قرار تأميم شركة قناة السويس فى عام ١٩٥٦، دون إشراك الحكومة المصرية أو قيادة القوات المسلحة فيه، إلى احتلال سيناء، وعدم الانسحاب منها إلا بثمن باهظ هو مرور الملاحة الإسرائيلية فى مضيق تيران وانفتاحها على عالم البحر الأحمر وأفريقيا وآسيا. ثم أدى قرار إغلاق مضيق تيران فى مايو ١٩٦٧ إلى نكسة يونيو ١٩٦٧ التى تمثلت فى احتلال إسرائيل لسيناء والضفة الغربية وغزة والجولان!

ويرجع السبب فى ذلك إلى أن القرارين صدرا دون أى استعداد عسكرى لمواجهة النتائج العسكرية المترتبة عليهما، فكانت ثورية القرارين مقصورة على شكلهما المسرحى دون أن تمتد هذه الثورية للاستعداد الثورى الذى يهزم العدو ويحقق النصر للقوى الوطنية التى منحت القيادة الثورية ثققتها وولاءها وإخلاصها.

والسؤال الذى يطرح نفسه فى قضية قرار إغلاق مضيق تيران الذى فتح الباب أمام نكسة يونيو ١٩٦٧، هل كان فى وسع عبد الناصر تجنب حرب كان يعلم أنها واقعة لا محالة، وكان يعرف أنه لم يكن على استعداد لمواجهةها، وكان يردد باستمرار أنه لن يخوض هذه الحرب قبل أن يستعد لها، وأنه لن يسمح للعدو بأن يفرضها عليه؟

والإجابة عن هذا السؤال هو : نعم ! لقد كان فى وسع عبد الناصر تجنب هذه الحرب بناء على ما تبين له من زيف قصة الحشود العسكرية الإسرائيلية على الحدود السورية، وانقضاء السبب الذى من أجله دفع بقواته إلى سيناء لانقاذ سوريا. فبعد أن أصبحت سوريا بعيدة عن الخطر، لم يعد ثمة مبرر لاستمرار الحشود العسكرية المصرية فى سيناء، ولم يعد ثمة أيضا مبرر لمعاقبة إسرائيل عن طريق إغلاق مضيق تيران فى وجه الملاحة الإسرائيلية.

لقد كان فى وسع عبد الناصر معاقبة إسرائيل فى وقت آخر عندما تكتمل عدة الجيش المصرى ويصبح قادرا على هزيمة العدو الإسرائيلى،

ولكن معاقبة إسرائيل في وقت هي أقدر منه عسكريا على رد الضربة بمثلها أو بأكبر منها، كان مغامرة محفوفة بالمخاطر في وقت لا تستطيع مصر فيه تحمل هذه المخاطر

والغريب في الأمر أن عبدالناصر يعرف جيدا عجز قيادة جيشه عن خوض حرب تنتصر فيها! فإن تجربة ١٩٥٦ لم تكن قد مضى عليها وقت طويل، ورغبة عبد الحكيم عامر في الاستسلام كانت ما تزال في الذاكرة، وعجز القيادة العسكرية التي جرى تعيينها لكل سبب إلا سبب الكفاءة العسكرية كان يعرفه عبد الناصر أكثر من غيره، وإذا كان قد جرى استبدال قيادات عسكرية أخرى بتلك القيادات الضعيفة إلا أن ذلك جاء في وقت متأخر جدا والحرب على الأبواب والفرصة ضيقة أمام القيادات الجديدة لاستيعاب الموقف العسكري جيدا . ثم إنه من الظلم أن تتمتع القيادات الضعيفة بمناصبها وقت السلم، فإذا جاء وقت الحرب جئ بالقيادات القوية لتحمل مغارم الحرب!

هذا الوضع العسكري كان عبد الناصر يعرفه جيدا، بل إنه كان قد خاض معركة مع عبد الحكيم عامر لتغييره. فبعد حرب ١٩٥٦ عاب عبد الناصر على قيادات الجيش وعلى عبد الحكيم عامر روح الاستسلام التي كانت قد انتابتهم، والشلل الذي حدث لهم بعد دخول الانجليز والفرنسيين المعركة، وعدم إطاعة الجيش لأوامره رغم تكرار الاتصال بهم، وطلب نقل صدقي محمود رئيس هيئة أركان حرب القوات الجوية إلى منصب وكيل وزارة الحربية لشئون الطيران، كما قرر عزل قادة القوات البرية والبحرية والجوية، ولكن عبد الحكيم عامر رفض، وعرض استقالته، في الوقت الذي كان يضغط بشعبيته لدى ضباط الجيش على عبد الناصر!

وقد حاول عبد الناصر ذلك مرة أخرى بعد مأساة انفصال سوريا عن مصر في ٢٧ سبتمبر ١٩٦١، وما تبين من أن قادة الانفصال كانوا من مكتب عبد الحكيم عامر نفسه، إذ كان عبد الكريم النحلاوي مدير

مكتب المشير وموضع ثقته! وعندما تقرر إرسال قوات مظلات لإخماد الانقلاب، تأخرت في الذهاب لبطء الإجراءات واعتبر الفريق محمد صدقي محمود مسئولا عن هذا التأخير الذي ترتب عليه أنه عندما وصل الفوج الأول، كانت المقاومة قد انتهت واعتقل أفراد القوة عند نزولهم. وقد تقرر إخراج وعزل الفريق محمد صدقي محمود، ولكن المشير عبد الحكيم عامر رفض لكى يبدو في مظهر حامى القوات المسلحة. وقد جرى اتفاق ودى بين عبد الناصر والمشير على إخراج قادة القوات البرية والبحرية والجوية من الخدمة بعد فترة من الزمن ولكن ذلك لم ينفذ!

وقد حاول عبد الناصر مرة أخرى التخلص من تسلط الجيش بمجلس رئاسة من عسكريين ومدنيين، لكن عبد الحكيم عامر واجه هذه المحاولة بتقديم استقالته فى ٢٠ سبتمبر ١٩٦٢، وفى الوقت نفسه تضامن معه قادة القوات البرية والبحرية والجوية وبعض كبار القادة، وقدموا بدورهم استقالاتهم واجتمع قادة الأسلحة فى القيادة مصرين على عودة عبد الحكيم عامر، فعاد من مرسى مطروح التى ذهب إليها بعد استقالته منتصرا، بعد أن رفض عبد الناصر استقالته!

كان عبد الناصر يعرف - إذن - أوضاع جيشه ويعرف تسلل الشلية إليه، وتسلط القيادات الضعيفة عليه، وأنه بأوضاعه هذه لا يستطيع الوقوف فى وجه الجيش الإسرائيلى، ومع ذلك فلم يتراجع عن قرار يعرف أنه يودى ببلده إلى الحرب بصورة حتمية، ولم يبحث عن مخرج من المأزق الذى وضع مصر فيه

والغريب أن التاريخ المصرى يعرف سوابق استطاعت فيها القيادات الحكيمة أن تفلت من براثن الخطر دون أن تفقد كرامتها وشموخها. فعندما قدمت الحكومة البريطانية فى إبريل ١٩٢٨ إنذارا إلى النحاس باشا بخصوص قانون الاجتماعات والمظاهرات الذى يبيع هذه الوسيلة من وسائل إبداء الرأى، وهددت بأنه إذا لم يسحب النحاس قانون الاجتماعات من البرلمان، فإنها ستكون حرة فى اتخاذ أى إجراء ترى أن

الحالة تقتضيه، وطلبت إليه تقديم تأكيد كتابي بذلك، رفض النحاس تقديم هذا التأكيد الكتابي، وقدم حلاً وسطاً يعلن فيه أنه طلب إلى مجلس الشيوخ تأجيل المناقشات في القانون إلى دور الانعقاد التالي، وطلب إلى الحكومة البريطانية تقدير تلك الخطوة الودية. ولم تملك الحكومة البريطانية إلا قبول هذا الحل الذي لم يتنازل فيه النحاس عن شيء واحتفظ لنفسه باستئناف مناقشة القانون في الوقت الذي يراه مناسباً!

وكان في وسع عبد الناصر تأجيل قرار إغلاق مضيق تيران مع طلب عودة قوات الطوارئ الدولية إلى مواقعها بعد سحبها، وكان العالم سيرحب بهذه الخطوة، وعلى رأسه إسرائيل!

ففي ذلك الحين لم تكن القيادة الإسرائيلية تعرف أنها سوف تهزم الجيش المصري في ست ساعات، ولم تكن تعرف أوضاعه السالفة الذكر التي تمكنها من النصر، بل كانت في حالة ذعر حقيقي!

وهذا ما عرفتته مؤخراً عندما حضرت مؤتمراً في ديترويت في الولايات المتحدة، حضره عدد من جنرالات إسرائيل وعدد من القيادات الفلسطينية. ويكفي لتحديد حجم هذا الذعر ما أمرت به القيادة الإسرائيلية من إعداد الحقائق العامة لتكون مقابر للجنود الإسرائيليين المتوقع سقوطهم في الحرب!! ولعلني أعرض على القراء في المستقبل بعض أوراق هذا المؤتمر، وما أدلى به الجنرال ياريف والجنرال شلومو جازيت وغيرهما من السياسيين الإسرائيليين الذين رسموا صورة الخوف الذي كان يملك المجتمع الإسرائيلي من الجيش المصري، وكانوا يتوقعون حجماً من الخسائر في الأرواح يفوق طاقة إسرائيل.

وفي ضوء هذا الخوف فإن قراراً من عبد الناصر بتأجيل قرار إغلاق مضيق تيران وعودة قوات الطوارئ الدولية كان كفيلاً بإزاحة كابوس الخطر الذي كان يجثم على صدر الحكومة الإسرائيلية، ويثنيها عن قرار الحرب الذي قررت أن تخوضها.

والمحزن أن ما رفضه عبد الناصر بإرادته قبل الحرب، قبله مرغماً بعد الحرب ونزول الهزيمة بجيشه! فقد احتلت إسرائيل سيناء، وممرت

ملاحقتها فى مضيق تيران تحت العلم الاسرائيلى بدلا من علم الأمم المتحدة، ولم تكف بذلك بل كان جنودها يستحمون فى قناة السويس تحت سمع وبصر الجنود المصريين! وأكثر من ذلك بنت خط بارليف لتكريس احتلالها لسيناء إلى الأبد! وعندما خاض عبد الناصر ضدها حرب الاستنزاف، واجهته إسرائيل باستنزاف مضاد كانت نتيجته اختراق الطائرات الإسرائيلية سماء مصر كما يروق لها، وقصفها المدن المصرية، وتدمير مدن القناة! واضطرت مصر إلى بناء حائط الصواريخ بتضحيات بشرية ومادية جسيمة لتحمل مصر من الغارات الإسرائيلية.

وظل الوضع كذلك حتى أصدر السادات قراره التاريخى الشجاع بشن حرب أكتوبر الذى استرد به الجيش المصرى اعتباره واحترامه فى عين العالم بعد أن فقدته فى حرب يونيو ١٩٦٧ على رمال سيناء، وأتاح للدول البترولية بقيادة فيصل ملك المملكة العربية السعودية اتخاذ قرار شن حرب البترول الذى غير مسار التاريخ الاقتصادى للعالم.

ولكن ماذا حدث بعد ذلك؟

عندما أخذ السادات يتعامل مع إسرائيل فى ضوء نتائج حرب أكتوبر، كان اليسار المهزوم بشقيه الناصرى والاشتراكى يقف فى وجهه، وبتهمة بالخيانة، ويشكك فى نواياه، وأطلق فرية تمثيلية حرب أكتوبر التى وضع استراتيجيتها وتكتيكها كيسنجر لتسخين الموقف بين إسرائيل ومصر تمهيدا لصلح تام منفرد بين البلدين - أى أنها لم تنبع من الإرادة المصرية!

وقد كان ذلك أكبر تشويه لأعظم حرب عربية إسرائيلية، ولأعظم انتصار حققه الجيش المصرى فى العصر الحديث. ووجد الشعب المصرى نفسه أمام هذه المفارقة الغريبة، التى مازال اليسار المصرى الناصرى والاشتراكى يمارسها فى صحفه، فعبد الناصر، الذى أدخل إسرائيل سيناء مرتين فى حياته، بطل عظيم، والسادات الذى أخرج إسرائيل من سيناء خائن عظيم! وانتصار الجيش المصرى فى حرب

أكتوبر مسرحية دبرتها الولايات المتحدة، وهزيمة الجيش المصرى فى
يونية ١٩٦٧ مجرد هزيمة فى معركة!

وكان من الطبيعى أن تهتز القيم فى المجتمع المصرى اهتزازا عنيفا
بفضل اليسار، فإن هزيمة يونية ١٩٦٧ المفاجئة بعد صيحات الثقة وطبول
الحرب المدوية، واستعراضات صوراىخ الظافر والقاهر، قد هزت ثقة
الشعب المصرى فى كل شىء! وتلطىخ صورة السادات بطل حرب أكتوبر
ورميه بالخيانة والعمالة للولايات المتحدة، قضت على البقية الباقية من ثقة
الشعب المصرى فى أى شىء

ثم جرت أكبر عملية تضليل فى التاريخ المصرى والعربى المعاصر،
عندما صور اليسار الحكم الوطنى فى عصر السادات بصورة الحكم
العميل! وطالب الاتحاد السوفيتى الشعب المصرى فى بيان صريح
بالانقضاء على القيادة المصرية ممثلة فى محمد أنور السادات
باعتبارها قيادة منفصلة عن الشعب! وهو ما رددت عليه فى مجلة روز
اليوسف مظهرا خطأه فى ١٢ ابريل ١٩٧٦ .

وجرى فى ذلك الحين هجرة الكتاب الناصريين واليساريين إلى
الخارج: إلى العراق وليبيا وبعض دول الخليج، وإلى لندن وباريس
وغيرها من عواصم أوروبا، لمهاجمة الحكم المصرى وتصويره فى صورة
العمالة، وتصوير أنفسهم فى صورة الوطنية الخالصة! وانفتحت لهم
خزائن دول الرفض لإصدار الصحف أو الكتابة فى الصحف، وأصبح
النضال بالعملة الصعبة هو سمة العصر حتى وقتنا الحاضر!.

نعم حتى وقتنا الحاضر، الذى نفاجأ فيه بظهور صحف تحارب
نظامنا السياسى تستمد تمويلها من خارج الحدود، وتعمل، تحت عباءة
الديموقراطية وحرية الرأى التى يهيئها نظامنا، على تشويه صورة حكمنا
الوطنى وإظهاره فى صورة العمالة للصهيونية والامبريالية، وترقص - فى
ذلك - على الألحان القديمة التى انقضى عهدها وجرفتها المتغيرات العالمية
والمحلية.

وفى هذا الرقص القبيح نرى الذين صنعوا هزيمة يونية ١٩٦٧ يعايرون صناع نصر أكتوبر ١٩٧٣! والذين وقفوا إلى جانب الغزو العراقى للكويت، وساندوا صدام حسين، وبرروا غزوه للكويت، وشجعوه على الاحتفاظ بالغنيمة وجعلوا من تحرير الكويت بالقوة على يد قوات التحالف وعلى رأسها قوات الولايات المتحدة أمرا محتوما.. يذرفون دموع التماسيح لما تمخض عن هذه الحرب من بروز الهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية وعلى العالم، ويوجهون سهام الاتهامات والنقد لنظامنا السياسى لأنه يعمل وفقا للمعطيات العالمية الجديدة ولا يعمل وفقا لمعطيات انقضى عصرها!

والمزعج أن كل هذا التشويه لن يستفيد منه اليسار الذى فقد فرصته التاريخية، وإنما تستفيد منه جماعات الإرهاب التى تستعد بالسلاح للانقلاب على الحكم، ونجد أنفسنا أمام هذه المفارقة الغريبة، فقد انتهى نضال اليسار فى الماضى إلى تمكين إسرائيل من سيناء مرتين وتثبيت دعائمها بما لم تكن تحلم به، وهذا هو نضال اليسار فى الوقت الحالى يمهد الطريق لجماعات الإرهاب لتقديم البديل!

الناصريون بين الزعيم عبد الناصر والزعيم ضياء الدين داود!

كتب لى البعض يلومنى؛ لأننى وضعت اليسار مع الناصريين فى سلة واحدة فى مقالاتى التى ألقى فيها تبعة التدهور الذى يعانىها عالمنا العربى على اليسار، وذكرنى البعض بأن اليسار لم يكن على وفاء دائم مع النظام الناصرى، بل إن اليسار قضى معظم سنى حكم عبد الناصر فى السجون! وذكرنى البعض بما كتبت من أنه عندما أعلن عبد الناصر قرارات يولية الاشتراكية كان معظم الشيوعيين فى السجون.

وهذا الكلام صحيح، ولكن من الصحيح أيضا أن اليسار تبنى ثورة يوليو بدون قيد ولا شرط، ودافع عنها وعن أعمالها ومعتقداتها ونتائجها، وشكك فى كل نقد وجه إليها وكل خروج عما رسمته من سياسات خارجية انقضت مبرر بقائها مع

أكتوبر فى ١٣/٣/١٩٩٤

المتغيرات العالمية، وتوحد مع الناصريين فى كل سياساتهم العقيمة حتى أصبح التمييز بين الناصريين واليساريين صعبا بل مستحيلا! وهو أمر أساء إلى اليساريين وخدم الناصريين ولم يكن له مبرر.

فالناصريون ينتمون إلى تجربة فاشلة بكل المعايير، واليسار ينتمى إلى فكر لا يمكن اتهامه بالفشل أو النجاح إلا وفقا للتطبيق، كما أنه فكر مرن يختلف من بلد لآخر، فإذا كان قد سقط فى الاتحاد السوفيتى، فإنه نجح فى الصين عندما استوعب المتغيرات والدروس. وقد تجمد الناصريون فى قالب التجربة الفاشلة، ولم يخرجوا عنها إلا ظاهريا عندما رفعوا شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولم يصدقهم أحد، لأن ممارساتهم السياسية التى يستخدمون فيها الغوغائية والإرهاب الفكرى وسب الخصوم وقذفهم تكشف مكنونهم وأنهم يظهرون غير ما يبيطون.

وربما كان أكبر دليل على ذلك خلافهم الفكرى مع الأستاذ الكبير فتحى غانم، وانغلاقهم على أفكار الستينيات، وتعاميهم عن كل ما أصاب العالم من متغيرات عقائدية واقتصادية وسياسية، بل أكثر من ذلك أنهم يمارسون السياسة كتجارة وليست كرسالة وطنية يخدمون بها وطنهم، ويذهبون فى ذلك إلى حد إثير السخرية والهزء بهم.

ففى الوقت الذى تعترف به منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل كأمر واقع، وتحاول التعامل مع هذا الأمر الواقع لإنقاذ ما يمكن إنقاذه مما ذهب به التطرف الأعمى والثورية الزائفة، وتنطلق فى ذلك من أرض النضال الحقيقى ومن ميدان القتال؛ فإن الناصريين يتجاهلون الأمر الواقع ويصرون على موقف الستينيات، ويعلن رئيسهم ضياء الدين داود إنه لا يعترف بوجود إسرائيل، وإنه يرفض السلام معها حتى لو أزيلت آثار العدوان، وأن العداء لإسرائيل هو عداء استراتيجى وليس تكتيكيا!

ومن الطبيعى أن يثير هذا الموقف سخرية شعبنا، لأن السيد ضياء الدين داود لم يعلن هذه الحرب المقدسة ضد إسرائيل من ميدان القتال

فى الأراضى المحتلة، وإنما من وراء مكتبه المكيف فى الحزب! وفى الوقت نفسه فإن شعبنا يعرف أن رئيس الحزب الناصرى فى هذا الموقف لا يعبر عن فكر ناصرى ولا يحزنون، وإنما يخرج بذلك على الفكر الناصرى نفسه! إذ يتجاهل أن عبد الناصر اعترف بنفسه بإسرائيل عندما اعترف بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذى يتضمن الاعتراف بإسرائيل وأمن إسرائيل!

ومن هنا كان فتحى غانم محقا عندما قال إن «الناصرية» التى يروج لها الناصريون الحاليون، إنما هى «عملة مزيفة تروج لشخص مزور اخترعه خيالهم!» وأن «ما يردده هؤلاء الصاخبون المتشنجون لا علاقة له بعبد الناصر»!

على هذا النحو حين نرى أن موقف اليسار لا يختلف فى كثير من موقف الناصريين، وأنهم ما زالوا يتحدثون عن إسرائيل فى جريدة «الأهالى» باعتبارها «العدو الإسرائيلى»^١ ويكتبون هذا الهراء فى الصفحة الأولى من جريدة «الأهالى» يوم ٢٣ فبراير ١٩٩٤ تحت عنوان: «مرحلة جديدة عن السلام الساخن مع العدو الإسرائيلى!» متجاهلين المعاهدة المصرية الإسرائيلىة التى أنهت الاحتلال الإسرائيلى لسيناء، ومتوهمين أن إسرائيل ما زالت تحتل سيناء وطابا، وأن بيننا وبينها حربا قادمة لإنهاء هذا الاحتلال^٢ - حين تفعل الأهالى ذلك، وهى الناطقة باسم حزب اليسار، وتتحد سياستها فى ذلك مع سياسة الحزب الناصرى، فإننا لا نكون نحن الذين وضعنا اليسار مع الناصريين فى سلة واحدة، وإنما يكون اليسار نفسه هو الذى وضع نفسه مع الناصريين فى نفس السلة! ومن حقه أن يتحمل - بالتالى - مسئولية ما ارتكبه النظام الناصرى فى حق مصر وفى حق العالم العربى من أخطاء أوصلتنا إلى الوضع الحالى.

وفى الوقت نفسه فإنه يفقد حقه تماما فى الشكوى من هذه الأوضاع ويزدق الدموع عليها، ويتظاهر أمام الجماهير بأن نظامنا السياسى

الحالى هو المسئول عنها، مضللا بذلك الجماهير المصرية والعربية حتى لا تذكر أن تبعة هذه الأوضاع تقع على عاتقه بقدر ما تقع على عاتق الناصريين.

وفى الواقع أننا حين نرى الآن ما آل إليه الصراع العربى الإسرائيلى بعد حرب أكتوبر على الجانب المصرى، واتفاق غزة - أريحا على الجانب الفلسطينى بعد نضال طويل انتهى بانتفاضة الحجارة، نكشف كيف أضرت ثورية الكلام والعجز عن تقدير علاقات القوى بيننا وبين وإسرائيل، وطلب المستحيل على حساب الممكن، بنضال جماهيرنا، وأدت إلى تعطيل تقدمنا والحاق الهزيمة بنا.

ذلك أن ما أمكن تحقيقه حتى الآن على الساحة الفلسطينية إنما هو أقل بكثير مما كان يمكن تحقيقه فى أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧ المخزية. وللأمانة فإن عبد الناصر فى مؤتمر الخرطوم كان واقعا مستوعبا لأبعاد المأزق الذى دخلت فيه مصر والقضية الفلسطينية بعد الهزيمة، كما كان مستعدا للقبول بالمعطيات التى فرضت نفسها على حل قضية الصراع العربى الإسرائيلى من خلال الولايات المتحدة الأمريكية بطريق العمل السياسى.

ففى هذا المؤتمر الذى عقد فيما بين ٨/٢٩ و ١٩/٩/١٩٦٧، أعطى عبد الناصر الملك حسين تفويضا كاملا باتباع طريق العمل السياسى من أجل استعادة الضفة الغربية والقدس، ورأى أن أى تأخير فى استعادة القدس والضفة الغربية سيساعد على تغيير معالمها لتصبغا فى النهاية جزءا من إسرائيل. كما طلب عبد الناصر من الملك حسين - أمام المؤتمر - أن يذهب لى يتفاهم مع الأمريكان!

ويتفق معهم على استرجاع الضفة الغربية. وقال إنه مستعد لأن يعلن ذلك على الملأ، لأن أمريكا - وحدها - هى التى تستطيع أن تأمر إسرائيل برفع أيديها عن الضفة الغربية! والأكثر من ذلك أن عبد الناصر

كان مستعدا لدفع الثمن مقابل الضفة الغربية، فحين أعلن أحمد الشقيري في المؤتمر أنه «إذا كان الثمن باهظا فإن قبولنا به سيكون خطأ كبيرا، كان رد عبد الناصر «إذا كان الثمن مقابل الضفة الغربية، فلا بد من دفعه. وكانت عباراته: «لابد أن ندفع الثمن مقابل الضفة الغربية طالما أننا لانستطيع استردادها عسكريا، وأضاف: «يجب ألا ننسى أن نصف فلسطين ضاع عام ١٩٤٨، والنصف الآخر ضاع عام ١٩٦٧. وإذا كان هدفنا الآن استعادة الضفة الغربية عن طريق العمل السياسى، فلا بد من دفع الثمن».

وهذا الكلام الصريح من عبد الناصر يوضح تماما التضليل الذى يمارسه الناصريون فى هذه الأيام، وخداعهم للرأى العام بمعارضتهم اتفاق غزة - أريحا كما يبين مدى ابتعاد موقفهم عن موقف عبد الناصر نفسه، الذى يرفعون قميصه لكى يجدوا لأنفسهم موطئ قدم فى ساحة السياسة المصرية والعربية.

بل يوضح المزايدة الرخيصة على الفلسطينيين أنفسهم!

لقد أمضى الفلسطينيون وقتا طويلا جدا قبل أن يستوعبوا حقيقة أنهم لا يستطيعون استرداد الضفة الغربية عسكريا، وأن الدول العربية لا تستطيع أن تسترد الضفة الغربية عسكريا، وكانت إفاقتهم على هذه الحقيقة متأخرة - أى بعد أن امتلأت الضفة الغربية بالمستوطنات الإسرائيلية التى تعج بالمتطرفين من أمثال باروخ السفاح الذى ارتكب حادث المسجد الإبراهيمى البشع. وقد تحرك ياسر عرفات فى اللحظة الأخيرة ليلحق بالعربة الأخيرة فى قطار التسوية، وليدفع الثمن - الذى تضاعف بالضرورة بعد امتلاء الضفة الغربية بالمستوطنات الإسرائيلية!

ولكن الناصريين، الذين يتاجرون بالقضية الفلسطينية، يعتقدون أنهم يطيلون أمد بقائهم فى الساحة السياسية التى تسلولوا إليها عن طريق المزايدة على ياسر عرفات ومنظمة التحرير، دون أن يقفوا لحظة واحدة

أمام سياسة زعيمهم التي رسمها في مؤتمر الخرطوم، وهي أنه «لابد أن ندفع الثمن مقابل الضفة الغربية طالما إننا لانستطيع استردادها عسكرياً».

إن ضياء الدين داود يتصور أنه يستطيع أن ينجح فيما فشل عبد الناصر في تحقيقه، وهو استرداد الضفة الغربية عسكرياً! والأنكى من ذلك أن ضياء الدين داود يتصور تحقيق ذلك وهو خارج الحكم يجلس في مقعده الوثير في الحزب، بينما عجز عبد الناصر على ذلك وهو يتربع على كرسي الحكم! ويتصور ضياء الدين تحقيق ذلك وهو رئيس حزب أقلية لا يكاد يسمع باسمه معظم المصريين، بينما عجز عبد الناصر عن ذلك وهو زعيم كل المصريين وكل العرب!

وتبلغ قمة التضليل السياسى والمتاجرة السياسية والضحك على ذقن الشعب ذروتها حين يعتبر حزب ضياء الدين داود مذبحة المسجد الابراهيمى دليلاً على «مصادقية مواقفه الثابتة» مما يسميه «أوهام السلام مع العدو المغتصب»!

وبرهانا ساطعاً على أن ما أخذ بالقوة لن يسترد بغير القوة، وأنه لا حل نهائياً لقضية فلسطين سوى بتحرير كامل ترابها من الدنس الصهيونى! مع أن هذا الحادث إنما هو دليل على العكس من ذلك تماماً! فعندما نصح عبد الناصر بدفع الثمن مقابل الضفة الغربية طالما أنه لا يمكن استردادها عسكرياً، لم يكن بالضفة الغربية مستوطنة إسرائيلية واحدة، وكان فى الإمكان إنقاذ الضفة الغربية بدون مستوطنات إسرائيلية لو أتبع طريق العمل السياسى الذى فوض عبد الناصر وملوك قمة الخرطوم الملك حسين من خلال التفاهم مع الأمريكان.

ولكن حزب ضياء الدين داود يزايد على ثورية عبد الناصر، فيرى أن الموقف الدولى حالياً بعد اختفاء الاتحاد السوفيتى من الساحة، وبعد انفراد الولايات المتحدة بالساحة، قد أصبح يهيئ الفرصة لاسترداد

الضفة الغربية عسكرياً! فيرفع شعار أن ما أخذ بالقوة لن يسترد بغير القوة، الذي رفعه عبد الناصر ظاهرياً ليرفع الروح المعنوية للجماهير، بينما كان ينصح في غرفة مؤتمر الخرطوم المغلقة باتباع طريق العمل السياسى والتفاهم مع الأمريكان ودفع الثمن لاسترداد ما لا يمكن استرداده بالقوة، وهى الضفة الغربية!

ولم يكن فى وسع عبد الناصر أن ينصح بغير ذلك حتى يبدو أكثر ثورية من ضياء الدين داود، فقد جرب استخدام القوة بالفعل فى مايو عندما دفع بقوات الجيش المصرى إلى سيناء تحت ذريعة الحشود الإسرائيلية على حدود سوريا، ولم يسحب هذه القوات عندما تبين عدم وجود حشود عسكرية على حدود سوريا، أملاً فى أن يسترد بالقوة ما أخذ بالقوة، وكانت النتيجة هى التى طرحها بنفسه أمام مؤتمر الخرطوم فيما أوردناه آنفاً، وهى قوله: «يجب ألا ننسى أن نصف فلسطين ضاع عام ١٩٤٨، والنصف الآخر ضاع عام ١٩٦٧»!

ولم يستطع عبد الناصر تحقيق شعار «ما أخذ بالقوة لن يسترد بغير القوة، حتى مات فى سبتمبر ١٩٧٠! فلم يسترد شبرا واحد مما أخذ بالقوة حتى يكون قدوة لضياء الدين داود وحزبه. وعلى العكس من ذلك، فعندما أطلق عبد الناصر شعاره السالف الذكر عن الاسترداد بالقوة، لم تكن أرض سيناء قد عرفت بعد ما عرف باسم «خط بارليف»، ولم يكن يعوق الجيش عن الوصول إلى حدودنا الدولية مع إسرائيل أى عائق سوى قناة السويس، ولكن بعد استخدام القوة أصبحت سيناء تغص بالعوائق التى أقامتها إسرائيل، وأولها وليس آخرها خط بارليف الذى ذكر موشى ديان أنه لو اجتمع سلاحا المهندسين الأمريكى والسوفيتى على تدميره لما تمكنا.

ويمكن للسيد ضياء الدين داود أن يستشير صديقه الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل فى عدد هذه العوائق ووصفها وقوة مناعتها! فهو أدري بذلك، وقد كتبها - بالتفصيل يوم ١٢ مارس ١٩٧١ فى مقاله الشهير: «تحية للرجال»! الذى أوقف به كارثة كاد الفريق محمد فوزى

يدفع إليها مصر ، عندما رأى خلفاء عبد الناصر «تكريم جمال عبد الناصر»، «وحتى لا يتهمهم الناس بالقصور والجبن»، عن طريق الزج بمصر في حرب رابعة قبل أن تستكمل القوات المسلحة استعداداتها العسكرية (أى وفقا لتقليد ١٩٥٦ و ١٩٦٧ !!) ولكن هيك - وسوف يكتب له التاريخ هذا العمل - رأى أن الاساس السليم للوصول إلى قرار فى هذا الشأن «هو معرفة موقف القوات المسلحة المصرية، وهل هى جاهزة لفتح النار أولا؟ فسأل الفريق محمد فوزى عما إذا كان جاهزا للعمل يوم ٧ نوفمبر ١٩٧٠؟ ولكن بدلا من أن يجيب الفريق محمد فوزى بالتأكد أو النفى، أبدى استعداده لتنفيذ ما تأمر به القيادة السياسية دون نظر إلى قضية استكمال القوات المسلحة استعداداتها العسكرية أو عدم استكمالها، طالما أن القيادة السياسية سوف تتحمل هى المسئولية وليس هو!

وكان كلامه بالضبط - كما أورده هيك - أنه «رجل عسكرى منضبط، وهو يخضع لتوجيهات القيادة السياسية، فإذا طلب اليه من القيادة السياسية أن يكسر وقف إطلاق النار، فعل، وإذا طلب إليه أن يستمر فى التزامه بوقف إطلاق النار، فسوف يفعل، لكن القيادة السياسية - فى الحاليتين - يجب أن تتحمل هى مسئولية إصدار الأوامر»!

وقد فشل الحوار الطويل الذى تلا ذلك بين هيك والفريق فوزى فى اقناع الأخير بتحديد موقف القوات المسلحة وما إذا كانت استعداداتها العسكرية تمكنها من خوض الحرب الرابعة ضد إسرائيل أولا تمكنها! وهو حوار طريف للغاية عجزت فيه كل حيل الاستاذ هيك - المعترف بها عالميا - فى انتزاع كلمة واحدة من الفريق فوزى تحدد الموقف، اللهم إلا قول الفريق فوزى - الذى كرره عدة مرات - من أنه يريد أمرا مكتوبا يحدد له ما يتعين عليه أن يفعله فى منتصف ليلة ٧ نوفمبر ١٩٧٠!

وبطبيعة الحال فلم يكن فى وسع الفريق فوزى فى ذلك الحين أن يفعل شيئا أكثر من أن يدفع القوات المسلحة المصرية إلى هزيمة أشد نكرا من هزيمة ١٩٦٧!

ففى ذلك الحين، وبعد استخدام القوة العسكرية على مدى سنوات ١٩٦٨ و ١٩٦٩ و ١٩٧٠، كانت حالة سيناء قد تطورت من حالة يمكن اختراقها الى حالة يستحيل اختراقها! وكانت القوات المسلحة المصرية قد أصبحت أبعد ما تكون عن خوض حرب تحرير ضد إسرائيل.

وفى الوقت نفسه كانت مدن القناة قد تدمرت، وكانت مدن مصر قد تعرضت للغارات الإسرائيلية تقصف مصنع أبى زعبل ومدرسة بحر البقر، وكانت الكلية الحربية قد انتقلت إلى ليبيا، والكلية العسكرية قد انتقلت إلى الخرطوم، ولم يكن إلا بتضحيات جسيمة - بشرية ومادية - حين توقفت الطائرات الإسرائيلية عن التغلغل فى العمق المصرى بعد بناء حائط الصواريخ ووصوله إلى شاطئ القناة. وعلى الرغم من ذلك فلم تقترب مصر من تحرير سيناء شبرا واحدا، فلم تكن قد انتقلت بعد من الدفاع إلى الهجوم.

ومن هنا إذا كان الناصريون يتحدثون عن تحرير فلسطين بالقوة فى هذه الأيام، فينبغى عليهم دراسة تجارب استخدام القوة فى عهد قائد ثورى أصيل، كان يحارب فى الميدان وليس فى غرف الحزب الناصرى المغلقة!

عندما يرقص صناع النكسة على طبول بباروخ !!..

فى حوارنا مع الناصريين واليسار
حول شعارات استخدام القوة التى
يزيدون بها على نظامنا السياسى
وعلى منظمة التحرير الفلسطينية ،
ودعوتهم إلى تحرير فلسطين بالحرب ،
كنا قد عرضنا فى مقالاتنا السابقة
تجارب استخدامنا القوة فى الصراع
العربى الإسرائيلى بدون أن نعد لها
العدة ، وما أدت إليه من كوارث حاقت
بأمتنا العربية عامة، وبالشعب المصرى
والشعب الفلسطينى خاصة، وكيف
انتهت باحتلال سيناء مرتين ، واحتلال
الجولان والضفة الغربية وغزة حتى
اليوم!

لم يكن هدفنا من ذلك - إذن -
إدانة استخدام القوة فى التحرير ،
فلعلنا من أشد المؤمنين بذلك ، وإنما
إدانة استخدام القوة بدون استعداد
عسكرى محكم يكفل تحقيق النصر!

أكتوبر فى ٢٠/٣/١٩٩٤

لأن مثل هذا النوع من استخدام القوة يؤدي إلى كوارث ونكبات ونكسات .

ومن هنا ، إذا جاءت هذه الدعوة على يد صناع النكسة يطلقونها من مقاعدهم الوثيرة في الغرف المكيفة فإنها تكون تجارة بائرة وغشا وخداعا وتضليلا للجماهير!

فلقد رأينا كيف دفعت نكسة يونيو ١٩٦٧ عبد الناصر إلى مطالبة الملك حسين في مؤتمر الخرطوم بأن يذهب لكي يتفاهم مع الأمريكان ، ويتفق معهم على استرجاع الضفة الغربية بطريق العمل السياسي ، وكيف حذر من أن أي تأخير في استعادة القدس والضفة الغربية سيساعد على تغيير معالمهما لتصبحا في النهاية جزءا من إسرائيل . وعندما رد أحمد الشقيري - رئيس منظمة التحرير الفلسطينية قبل ياسر عرفات - بأنه إذا كان الثمن باهظا فإن القبول به سيكون خطأ كبيرا ، رد عبد الناصر بأنه إذا كان استرداد الضفة الغربية أمرا غير ممكن عسكريا ، فلا بد من دفع الثمن !

على أن أحمد الشقيري في ذلك الحين أنكر ، باسم منظمة التحرير ، على أي طرف عربي أن يتحدث باسم القضية الفلسطينية ، قائلا : «أقرر لكم بشكل قاطع - باسم منظمة تحرير فلسطين - أنه لا يوجد ملك أو رئيس دولة لديه تفويض بحق القضية الفلسطينية»!

ومنذ ذلك الحين أخذ المتطرفون الفلسطينيون في «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» وغيرها يعملون على تحرير فلسطين عن طريق خطف الطائرات المدنية واغتيال الفلسطينيين الذين تشتم رائحة التعامل مع إسرائيل ، وأبرزهم عصام سرطاوي ، في الوقت الذي ركزت فيه حركة «فتح» على «اجتثاث كل الوجود الصهيوني من تراب فلسطين الطاهر» عن طريق العمليات الفدائية ، واعتبرت الصراع مع إسرائيل صراع بقاء أو فناء ، فوجود إسرائيل ينفي وجود فلسطين ، وعودة فلسطين لا تكون إلا

بنفى وجود إسرائيل ! واعتبرت قبول عبد الناصر مبادرة روجرز «صفقة استسلامية ومقدمة لتصفية الثورة الفلسطينية».

وبطبيعة الحال فلم يتحرر شبر واحد من فلسطين بطريق استخدام القوة! وعلى العكس من ذلك تم تحرير الأردن من المقاومة الفلسطينية بعملية أيلول الأسود وما تلاها ! كما تم تحرير لبنان من المقاومة الفلسطينية ، على عدة مراحل ! وبدلاً من أن تحارب المقاومة الفلسطينية إسرائيل أخذت تتحارب فيما بينها ، ولم ينقذ ياسر عرفات غير تدخل مبارك! وبعد أن كان الوجود الإسرائيلي يقتصر على الضفة الغربية وغزة، امتد إلى جنوب لبنان الذى أصبح تحت الهيمنة الإسرائيلية الكاملة! وبعد أن كانت المقاومة الفلسطينية تواجه المدافع الإسرائيلية واجهت المدافع السورية فى تل الزعتر! وبعد أن كانت الضفة الغربية عند احتلالها فى يونيو ١٩٦٧ تخلو من أية مستوطنة إسرائيلية ، أخذت عملية بناء المستوطنات الإسرائيلية فيها تجرى على قدم وساق ، لتغيير معالمها - كما تنبأ عبد الناصر تماماً !

وقد كان نتيجة لهذا الفشل الذريع لاستخدام القوة ، أن أذعن ياسر عرفات لما رفض أن يذعن له أحمد الشقيرى ، ولكن فى ظروف أسوأ بكثير - أى بعد خراب مالطة تقريباً! وهب لإنقاذ ما يمكن إنقاذه عن طريق اتفاق غزة - أريحا الذى تورطت فيه حكومة رابين! فما زال هناك إسرائيليون كثيرون يرون أنه لم يكن ثمة ما يدعو إسرائيل إلى التنازل عن شبر واحد ما دام فى يدها ميزان القوة بصفة مطلقة ، بعد أن فقد العرب مصدر السلاح الوحيد الذى كان يوجه ضدها ، وهو السلاح السوفيتى .

وعلى كل حال فهذا الفريق الإسرائيلى المعارض لاتفاق غزة - أريحا لم يبق له أمل فى سقوط هذا الاتفاق إلا على يد الحركات الفلسطينية التى تقف معه على خط واحد فى معارضة الاتفاق ، وهى حركة حماس والجبهة الشعبية لجورج حبش والجبهة الديموقراطية لنايف حواتمة وغيرها من الحركات الأقل أهمية .

ولكن بعض المستوطنين المتطرفين ، الذين لا يطمئنون كثيرا إلى نجاح حركة حماس وغيرها فى نفس الاتفاق ، قد تحركوا مؤخرا لدق لغم كبير فى هذا الاتفاق بمذبحة المسجد الإبراهيمى باعتبارهم أكثر المضارين من هذا الاتفاق ، وهدفهم من ذلك تسميم الآبار فى حالة نجاح الاتفاق ، حيث سيظل شبح شهداء المذبحة ماثلا فى مخيلة الفلسطينيين يحول بينهم وبين التعايش السلمى مع الإسرائيليين

والمهم هو أنه إذا رقص الفلسطينيون مع صناع النكسة فى الحزب الناصرى فى مصر وحزب العمل على طبول باروخ السفاح ، وابتلعوا الطعم مع الصيحات التى تنادى بقطع المفاوضات مع إسرائيل ، واستجابوا للمطالب التى ترتفع بأن السلام مع إسرائيل وهم ، وأن ما أخذ بالقوة لن يسترد بغير القوة - فان باروخ السفاح سوف يكون أسعد نزلاء جهنم من البشر ! لأنه يكون قد حقق أغراضه كاملة ، فإلى جانب أنه قتل قرابة المائة من الفلسطينيين وجرح نحو أربعمائة ، فإنه يكون قد وضع خاتمة المفاوضات الشاقة التى يمكن أن تنيل الفلسطينيين - مع المثابرة - وطنا على أرض الضفة الغربية وغزة.

على كل حال فإن هذا يوضح أن اللجوء إلى القوة بدون إعداد يكفل النصر هو أبعد ما يكون عن الثورية الحقيقية ، بل هو خذلان للجماهير التى أولت قيادتها ثقتها ، كما يوضح أن تجارب استخدام القوة فى الصراع العربى الإسرائيلى فى عصر عبد الناصر كانت على الدوام فى صالح إسرائيل ، وكانت تنتهى دائما بتثبيت أقدامها وترسيخ كيانها .

ويكفى فى التدليل على هذه الحقيقة أنه بعد ثلاث سنوات من حرب الاستنزاف كانت صورة سيناء تحت الاحتلال الإسرائيلى - كما وصفها هيكىل فى مقاله . «تحية للرجال» - «أبعد ما تكون عن الغزو من جانب مصر» ! وهذا الكلام نسوقه للذين يضللون شعبنا من الناصريين ويزعمون أن عبد الناصر هو الذى أعد لحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ولم يفعل السادات أكثر من تنفيذ ما أعده عبد الناصر!

لقد وصف هيكل ميدان القتال فى سيناء فى مقاله : «تحية للرجال»
وصفا بليغا على الوجه الآتى :

«إن القوات المسلحة المصرية تواجه معركة من أصعب معارك التاريخ! وليست هذه صيغة مبالغة ، وإنما هى وصف حقيقى . وعلينا أن نتمثل طبيعة الأرض التى قد يجد الجيش المصرى نفسه أمامها ، ثم ما أقامه العدو من مواقع على هذه الأرض استغلالا لطبيعتها».

«إذا فعلنا ذلك فسوف نجد معالم الصورة تطالعنا على النحو الآتى:

١ - مانع مائى خطير هو قناة السويس .

٢ - كثبان رملية على شاطئها الشرقى مباشرة ، تجمعت وتراكت بالظروف الطبيعية ، ثم أضافت إليها عمليات التطهير المستمرة فى قناة السويس وكانت دائما تلقى بقاياها فوق الناحية الأخرى . وعلى هذه الكثبان أقام العدو خطه الدفاعى الأمامى على حافة الماء مباشرة

٣ - منطقة رمال مفتوحة بعد ذلك ، ولكنها محاصرة بين شاطئ القناة وبين بداية المرتفعات نحو منطقة المضائق الحاكمة فى سيناء ، والتي لا تبعد عن القناة نفسها أكثر من ثلاثين كيلومترا .

٤ - منطقة المضائق نفسها ، وهى طبيعة صخرية شديدة الوعورة ، وعليها أقام العدو خط دفاعه الثانى .

٥ - الصحراء المكشوفة حول منطقة المضائق وما وراءها ، بما تقدمه من فرص لعدو يعتمد على الطيران .

«هذه هى طبيعة الصورة التى يجب أن نتمثلها تماما ونتفهم تفاصيلها . ولنلق نظرات أكثر تأنيا على أهم هذه المعالم التى صنعتها الطبيعة وأقامها العدو استغلالا لهذه الطبيعة ، وبالذات قناة السويس والشاطئ الآخر . بالنسبة لقناة السويس فهى مجرى مائى بعرض مائتى متر وبعمق أحد عشر مترا يمتد على خط مستقيم بين بحر وبحر ، وليس

هناك فوق هذا المجرى جسر أو معبر واحد . ومن هنا فإن ثقة العسكريين فى الغرب والشرق يعتبرون مجرى قناة السويس واحدا من أهم الخطوط الدفاعية الطبيعية فى العالم ، من حيث كونه مانعا ضخما أمام المدافع ، عائقا ضخما بنفس المقدار أمام المهاجم .

«وعلى الشاطئ الآخر ، وعلى حافة الماء مباشرة ، وعلى الكثبان الرملية - أو تحتها بمعنى أصح - أقام العدو خط دفاعه الأول ، تعزيزا لدور المانع الطبيعى الأول وهو قناة السويس .

«وكان العدو قد بنى على هذا الشاطئ ما عرف فى مرحلة سابقة باسم خط بارليف ، وشملت المدفعية هذا الخط وفكت تماسكه، ولكن العدو أعاد بناء هذا الخط فى الشهور الأخيرة ، وعلى صورة مغايرة تماما للخط القديم .

«وتقول تقديرات مراكز الدراسات العسكرية فى عواصم الغرب أن إسرائيل صرفت على إعادة بناء هذا الخط خلال الشهور الستة الماضية مبلغا يزيد على مائتى مليون جنيه إسرائيلي (أى ثلاثين مليون جنيه استرلينى) .

«وكان السبب - فيما يقدر خبراء هذه المراكز ، هو أن إسرائيل بعد إتمام شبكة الصواريخ المصرية، غيرت تخطيطها للمعركة القادمة. فقبل عدة شهور كان تخطيطها أن تحارب معركتها ضد أى عملية عبور مصرية فى منطقة الرمال المحصورة بين كثبان شاطئ القناة الشرقى وصخور الممرات، وكانت مهمة خط بارليف فى تلك المرحلة هى تعويق أى عبور مصرية. أما الطيران الإسرائيلى فكانت عليه مهمة التصدى لقوات العبور المصرية أثناء تقدمها بعد ذلك، لمحاولة ضربها.

«وبعد إتمام بناء شبكة الصواريخ المصرية، غيرت إسرائيل تخطيطها، وأصبح قرارها - فيما يقدر خبراء المراكز العسكرية فى الغرب - أن تكون المعركة الكبرى ضد قوات العبور المصرية على حافة الماء

مباشرة، بواسطة التحصينات، وبواسطة المدرعات وراء هذه التحصينات ومن هنا أعيد بناء خط بارليف وفق التصور الجديد للمعركة.

«معنى ذلك أن الجيش المصرى فى تقدمه سوف يواجه ما لم يواجهه جيش من قبل! وأظنها سوف تكون - فيما أذكر - أول مرة فى تاريخ الحروب يواجه أى جيش أمامه : مانعا أو عائقا طبيعيا صعبا (قناة السويس)، ثم خطأ دفاعيا أقيم على حافتها مباشرة (خط بارليف فى وضعه الجديد)! «فمن قبل واجهت الجيوش المتحاربة فى أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية عوائق مائية، مثل نهر «الفلوجا» فى الشرق، أو الراين فى الغرب، ولكن هذه الأنهار الطبيعية لا تشبه، ولا تقارب، قناة السويس عمقا أو عرضا أو مجرى.

«ومن قبل واجهت نفس الجيوش المتحاربة فى أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية خطوطا دفاعية حصينة. مثل خط ماجينو الذى أقامته فرنسا، أو خط سيجفريد الذى أقامته ألمانيا، ولكن هذه الخطوط الحصينة لم تكن واقعة على حافة مانع مائى، خصوصا إذا كان هذا المانع هو قناة السويس.

«فإذا ألقينا بعد ذلك نظرة على منطقة الرمال المفتوحة فيما يلى الكثبان الرملية المطلة على حافة قناة السويس، فإن هذه الأرض - المحصورة بين كثبان الرمال ومرتفعات منطقة المضائق - هى الأرض التى كان العدو فى مرحلة سابقة من تخطيطه يريد لها مسرحا أساسيا لعريضة طيرانه ضد قوات أى عبور مصرى. ولكن بعد إتمام تركيب شبكة الصواريخ المصرية، غير العدو تخطيطه، لأن مدى هذه الصواريخ يمكن أن يغطى هذه المنطقة ويجعل عمل الطيران فوقها محفوفا بالمخاطر. وهكذا نقل العدو مسئولية العمل فى هذه المنطقة من الطيران إلى المدرعات، وأصبح قراره أن يواجه الصدمة الأولى لقوات العبور المصرية من خط التحصينات على حافة القناة، لكى تكون هذه التحصينات - طبقا للتصور الإسرائيلى - بمثابة مصفاة، وما ينفذ من المصفاة تتلقاه قوات

المدروعات فى المنطقة المفتوحة المحصورة بين كثبان الرمال وبداية المرتفعات نحو المضائق.

«بعد ذلك تأتى المضائق، وهى خط الدفاع الثانى بعد الخط الأول المرتكز على حافة القناة. وهى منطقة سلاسل جبال تتشابك وتدور حول بعضها ، وهى فى تقدير كل المهتمين بدراسة سيناء - المفتاح الرئيسى للسيطرة على هذه الصحراء المقدسة.

ثم تأتى الصحراء المكشوفة من حول منطقة المضائق وما وراءها وليست عليها موانع طبيعية حتى بلوغها خط الحدود المصرية الدولى تقريباً وفى هذا الاتساع الصحراوى الشاسع والمفتوح فإسرائيل تعتمد على المناورة بالمدروعات وعلى تركيز الطيران. وهكذا فإن خطة الدفاع الإسرائيلى تعتمد على خطين ثابتين: الأول القناة وخط بارليف، والثانى جبال المضائق. كما تعتمد على منطقتين مكشوفتين لعمل المدروعات والطيران، أولاهما المنطقة المحصورة بين كثبان الشاطئ الشرقى إلى المضائق، والأخرى الصحراء المفتوحة من حول المضائق وما يليها، ثم يمضى هيكى بعد هذه اللمحات المظلمة لميدان القتال فى سيناء، فيقدم وصفا تفصيليا للجيش الإسرائيلى على الجبهة المصرية ، فيقول : «إن الجبهة المصرية أمامها الآن فى سيناء - غير ما يمكن دفعه بسرعة فائقة من القوات الاحتياطية - ما يلى:

- فرقتان من المشاة الميكانيكية (٣٥ ألف جندي)
- فرقة مدرعة (أربعمائة دبابة بأطقمها)
- لواء قوات كوماندرس محمول جوا بالهيلوكوبتر (٧٠ طائرة هليكوبتر وثلاثة آلاف من قوات المظليين).
- مائة قاذفة ومقاتلة فى مطارات سيناء القريبة.
- ما بين ثمانمائة إلى ألف مدفع ثقيل.

« هذا غير قوات خط التحصينات القابعة على حافة الماء مباشرة، وحقول ألغامه، ونطاقات أسلاكه الشائكة، وأسلحته، وما زود هذا الخط نفسه به من المخترعات وحيل الخداع والتمويه. وهذا غير ما تستطيع إسرائيل دفعه بسرعة إلى مسرح العمليات المصرى فى حالة اتساع القتال واضطرارها إلى التعبئة الجزئية أو العامة».

«وفى هذه الحالة فإن الجبهة المصرية سوف يكون عليها أن تتحمل طاقة ثلاث فرق مدرعة (١٣٠٠ دبابة) وخمس فرق من المشاة الميكانيكية، وقوة السلاح الجوى الإسرائيلى كلها (أى حوالى ٦٠٠ طائرة، بينها الفانتوم وسكاي هوك والميراج وغيرها!).

هذه هى نتيجة استخدام عبد الناصر القوة فى حرب الاستنزاف دون تقدير لنتائجها وعواقبها وردود فعل العدو الإسرائيلى تجاهها، من واقع مقال محمد حسنين هيكل : «تحية للرجال» الذى كتبه فى جريدة الأهرام - يوم ١٢ مارس ١٩٧١ - وهى تحول سيناء إلى حصن حصين يصعب اختراقه ، وتطور الجيش الإسرائيلى على الجبهة المصرية على نحو يجعل مواجهة الجيش المصرى له مخاطرة عظيمة.

ولكن هيكل لا يكتفى بذلك، فقد رسم فى مقاله ما ترتب على حرب الاستنزاف من نتائج فادحة على الجبهة المصرية بسبب سيطرة العدو الجوية على السماء ، فيقول «إن العدو فى تلك الأثناء كان يتجنب الجيش المصرى وينفذ من فجوات بعيدة إلى عمق مصر ، يحاول منها أن يطول المرافق الحيوية ، أو يتجاوز ذلك إلى الاغارة على أهداف مدنية يقتل فيها الرجال والنساء والأطفال فى المصانع وفى المزارع وفى المدارس».

ويقول : «إن العدو لم يلبث أن تحول من غارات العمق وراء الجبهة ليصب جنونه كله على شريط رفيع من الأرض بمحاذاة الشاطئ الغربى لقناة السويس ، ويعرض ثلاثين كيلو مترا بعد ذلك عمقا . وعلى هذا الشريط المحدد ، وهو ركيزة الخط الأمامى من الجبهة المصرية ، كان

متوسط غارات العدو اليومية ١٥٠ غارة ، وكان معدل القصف متوسطه ١٢٠٠ طن متفجرات كل يوم ، ولأكثر من مائة يوم متواصلة ! وظل الأمر كذلك حتى استطاعت طلائع شبكة الصواريخ أن تأتي بأسبوع «تساقط الطائرات» المشهور ، وهو الأسبوع الأول من يوليو ١٩٧٠ .

«وفي خلال ذلك انتقلت الحرب بين مصر وإسرائيل من عصر إلى عصر - أى من عصر الحروب التقليدية إلى عصر الحرب بالالكترونيات ، ومن عصر الرؤية النهارية بالنظارات المكبرة إلى عصر الرؤية الليلية بالأشعة تحت الحمراء !»

وكان هذا التطور هو ما شهدته الحرب مع إسرائيل عند رحيل عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ .

والسؤال الآن : إذا كانت هذه نتيجة استخدام القوة مع إسرائيل دون إعداد كاف لها ، فكيف كان وضع الجيش المصرى الذى أعده عبد الناصر لمواجهة جيشها ، وهل كان فى وضع يؤهله لتحرير سيناء عند وفاته؟ هذا ما نجيب عنه فى مقالنا القادم .

عندما يفسر الناصريون تاريخ مصر !

عندما بدأت كتابة سلسلة هذه المقالات عن الصناع الحقيقيين للنكسة ولحاضرنا الذى نغرق فيه ، وأقصد بهم صناع هزيمة يونيه ١٩٦٧ ، كنت مستفزا (بفتح الفاء) من الناصريين واليساريين الذين يلطمون الخدود ويشقون الجيوب حزنا على الأوضاع العربية والعالمية المعاصرة ، لما وصلت إليه من تدهور على الجانب العربى ، وما وصلت إليه من ازدهار ورفعة على الجانب الامبريالى الصهيونى ! وتحميلهم نظامنا السياسى الحالى المسئولية عن هذه الأوضاع ، واطلاقهم شعارات الستينيات التى بليت ودفنها النظام الناصرى بيده مع هزيمته أمام العدو الإسرائيلى فى يونيه ١٩٦٧ .

فلم أستطع أن أبتلع هذه المغالطة التاريخية الكبيرة ، وهى أن يتحول الجانى إلى مجنى عليه ، ويتحول المجنى عليه إلى جان !

أكتوبر فى ٢٧/٣/١٩٩٤

فمهما قيل فى عصر السادات ، وعصر مبارك بعده ، فيجب ألا ينسى المصريون أبدا أن الهم الأول الذى كان يشغل بال حكام هذين العصرين ، كان إصلاح ما أفسده النظام الناصرى ، وإعادة بناء ما خربه النظام الناصرى، وانقاذ ما أودى به النظام الناصرى !

وعلى سبيل المثال - لاحصر - فقد تسلم السادات مصر وسيناء تحت الاحتلال الاسرائيلى من أول قناة السويس إلى الحدود المصرية الاسرائيلية (ولم يكن العكس هو الذى حدث!) وبذلك أُلقيت مسئولية تحرير سيناء على عاتق السادات وعاتق مبارك بعده .

ولم تكن هذه مهمة سهلة ، فقد تطلبت من السادات خوض حرب أخرى تتلافى أخطاء حرب يونية ١٩٦٧ ، وهو ما حدث تماما بحرب أكتوبر ١٩٧٣ المجيدة . وعندما قصرت نتائج هذه الحرب عن تحرير سيناء كاملة بالقوة المسلحة ، خاض السادات بعدها معركة تتطلب شجاعة نادرة ، وهى زيارة القدس ومفاوضات السلام الشاقة بعدها التى انتهت بتحرير سيناء .

وعندما قتل السادات قبل انسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء ، وقعت على عاتق الرئيس مبارك مسئولية تنفيذ المعاهدة المصرية الإسرائيلية واتمام انسحاب إسرائيل من سيناء . وعندما توقفت إسرائيل عند طابا ورفضت الانسحاب منها ، خاض مبارك معركة التحكيم التى انتهت بانسحاب اسرائيل من طابا!

وبذلك يكون نظام السادات ونظام مبارك هما اللذان أصلحا ما أفسده النظام الناصرى ، وقاما بتحرير الأرض التى سقطت تحت الاحتلال الاسرائيلى فى عصر عبد الناصر .

وإذا كان الأمر كذلك ، فكيف يتأتى لصناع الهزيمة ، الذين أتاحوا لاسرائيل ، بإهمالهم وتقاعسهم الفرصة لاحتلال سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة أن يقبلوا الحق باطلا ، ويتهموا السادات بالخيانة؟ وهو

بطل حرب أكتوبر ومحرر سيناء ، وكيف ينسبون لمبارك المسؤولية عن الأوضاع التي صار إليها الصراع العربي الاسرائيلي ، وهو الذي عمل على اتمام انسحاب اسرائيل من سيناء وطابا؟

وكيف يطالب صناع الهزيمة نظام مبارك الآن باستخدام القوة في تحرير الأرض المحتلة ، تحت شعار: «ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة»، بعد أن فشلوا فشلا ذريعا في استخدام القوة ، وترتب على فشلهم كل الكوارث التي لحقت بمصر وبالعالم العربي - اللهم إلا اذا كانوا يتاجرون ولا يناضلون؟

واذا جاءت نداءاتهم هذه باستخدام القوة في عصر انهيار الاتحاد السوفيتي واختفاء مصدر السلاح الوحيد الذي كانت تستعين به حركات التحرر الوطني ، وانفراد السلاح الامبريالي بالساحة - أفلا يوحى ذلك على الفور بأنهم يهزلون ولا يجدون؟ وأنهم يزايدون لمجرد المزايدة وإثبات الوجود في الساحة السياسية؟

لذلك كان من الضروري أن أكتب سلسلة المقالات التي كتبتها على صفحات «أكتوبر» لتوعية شعبنا المصري والعربي بالحقائق التاريخية الثابتة التي تستند للوثائق الصحيحة ، لحماية ضميره الوطني القومي من التزييف الذي يمارسه الناصريون .

على أن ما كتبته من تاريخ صحيح لا يختلف فيه منصفان ، اعتبره الدكتور جلال أمين في مقاله بجريدة «العربي» يوم ١٤/٣/١٩٩٤ «تفسيرا اسرائيليا للتاريخ المصري»!! ووقع بذلك في مطب علمي خطير ، لأنه إذا ثبت أن ما كتبته في تفسيري للأحداث هو التفسير الصحيح ، فإن التفسير الاسرائيلي للتاريخ المصري يكون متطابقا مع التفسير المصري!

ومعنى ذلك أنه اذا أراد الدكتور جلال أمين إثبات أنني أستخدم التفسير الاسرائيلي ، فعليه أن يقدم لنا التفسير المصري المبرأ من الشبهة الاسرائيلية!

ومن سوء حظه أنه عجز عن ذلك ، بل إنه اتفق معنا فى أساسيات ما كتبناه بشكل لم أكن أتوقعه ؟

ففى تفسيري للتاريخ المصرى اعتبرت هزيمة يونيو ١٩٦٧ هى نقطة البداية فيما لحق مصر والعالم العربى من كوارث ونكبات. ولم يختلف معنا الدكتور جلال أمين فى هذا التفسير، فقد كتب يقول:

«كنت، ولا أزال ، أعتبر أن من أسوأ ما أصابنا - إن لم يكن أسوأه على الإطلاق - هو حرب ١٩٦٧، أو بالأحرى الاعتداء الاسرائيلى علينا فى ١٩٦٧ ، وأن كثيرا مما تعانى منه مصر (بل والعرب) حتى الآن، اقتصاديا وسياسيا، هو من آثار ذلك الاعتداء المشنوم.

وإذا كان الدكتور جلال أمين يتفق معنا على هذا النحو، فإن السؤال الذى يطرح نفسه بالضرورة هو : على من تقع مسئولية هزيمة يونيو ١٩٦٧ ؟

إن الدكتور جلال أمين يلقى بالمسئولية على اسرائيل ! ويرى أن هذا هو التفسير المصرى للتاريخ المصرى ! بينما أرى أنا أن المسئولية تقع على النظام الناصرى، وهو ما يرى الدكتور جلال أمين أنه تفسير اسرائيلى للتاريخ المصرى!

فأى الرايين هو الأصوب؟

للإجابة عن هذا السؤال فإن ما رآه الدكتور جلال أمين هو رأى لم يسبق له مثيل ! فلم يسبق أبدا أن ألقت دولة مهزومة فى حرب بالمسئولية عن هزيمتها على قوة العدو المنتصر ! اللهم الا اذا كانت تتوقع من العدو أن ينهزم طواعية أمام جيوشها حتى يفلت من المسئولية!

لقد درجت الدول الناضجة على دراسة أسباب هزيمتها وتحليلها وتشريحها لى تتخذ من هذه الدروس سلما للانتصار فى حروبها الأخرى. فعندما هزمت ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى لم تلق بمسئولية

هزيمتها على قوة الحلفاء، وإنما أخذت فى دراسة أسباب هذه الهزيمة استعدادا لشن حرب أخرى هى الحرب العالمية الثانية. وعندما هزمت فى الحرب العالمية الثانية. وعت درس الهزيمة، فتحولت من سياسة الحرب إلى سياسة السلام، واستطاعت بذلك أن تصبح الدولة الأولى فى أوروبا الغربية اليوم!

وكذلك فعلت اليابان، فقد وعت درس الهزيمة بعد قنبلتى هيروشيما وناجازاكي ، وتحولت من سياسة الحرب إلى سياسة السلام، وأصبحت اليوم قوة اقتصادية ترتعد أمامها فرائص الولايات المتحدة التى هزمتها ! ولو ألفت بمسئولية هزيمتها على قوة الحلفاء ، لما قامت لها قائمة!

وهذا ما حدث تماما فى مصر، فلو أن السادات ألقى بمسئولية هزيمة يونية على اسرائيل ، ولم يستوعب دروس الهزيمة، لما أمكن تحقيق نصر أكتوبر ، الذى استفاد فيه الجيش المصرى بكل دروس هزيمة يونية على نحو أذهل العالم . إلقاء مسئولية الهزيمة على العدو - إذن - هو حيلة العاجز الذى يريد أن يعلق عجزه على شماعة العدو، وهو ما يفعله الدكتور جلال أمين تماما .

فهو ما زال يتمسك بصواب قرار تأميم شركة قناة السويس سنة ١٩٥٦، كما يتمسك بصواب قرار إغلاق خليج العقبة ! ومعنى ذلك أنه لا يريد أن يستفيد من دروس التاريخ أية فائدة؟ إن أى قرار يصدره حاكم يتوقف صوابه أو خطؤه على مدى ما أعد له من قوة لتنفيذه. وليس على شرعيته أو عدم شرعيته. فقرار تأميم شركة قناة السويس هو قرار شرعى تماما، وكان يمكن أن يكون أعظم قرار فى التاريخ المصرى الحديث لو كان عبد الناصر قد أعد العدة لتنفيذه وفرضه على الدول الغربية واسرائيل، ولكنه يتحول إلى كارثة اذا أغفل عبد الناصر إعداد هذه العدة.

وكذلك الأمر بالنسبة لقرار اغلاق مضائق تيران، وهو قرار شرعى لاشبهة فيه، ولكن صوابه أو خطئه يتوقفان على مدى ما أعد عبد الناصر من عدة لمواجهة نتائجه!

ويمكن لمصر حاليا أن تتخذ قرارا تاريخيا يتجاوب مع مشاعر الأمة العربية بإزالة اسرائيل من الوجود، وتحرير الضفة الغربية وغزة والجولان من القوات الاسرائيلية ! ولكن صواب هذا القرار أو خطأه يتوقفان على امكانية تنفيذه، فاذا لم تتخذ العدة مسبقا لتنفيذه تنفيذا ناجحا فإنها قد تثير حماس الحزب الناصري وتدفعه إلى التصفيق، وقد يصفق لها الشعب الفلسطيني والشعب السوري، ولكن العالم كله سوف يضحك عليها ويسخر منها !

وما قلناه هو أن عبد الناصر كان يتخذ قرارات منبرية هزت مشاعر المصريين والعرب - وأنا منهم - ولكنه لم يعد لها القوة الضرورية لتنفيذها تنفيذا ناجحا. فتحوّلت بالضرورة إلى كارثة قومية.

وعلى سبيل المثال فإن قرار تأميم شركة قناة السويس كان تحقيقا لأمنية ومطلب قومي ووطني ظلت صدور المصريين تختلج به على مدى نصف قرن على الأقل، ولايستطيع أى مصرى أن يجادل فى ذلك، ولكن الذى يقبل المجادلة هو ماذا كان عبد الناصر قد أعد لمواجهة نتائج هذا القرار أو لم يعد ؟ ولقد أثبتنا فى مقالنا الذى تناولنا فيه هذه القضية أن عبد الناصر لم يعد لهذا القرار بأى إعداد عسكري، فهل التزمنا بالحقيقة التاريخية فى ذلك أو زورنا التاريخ المصرى وفقا للتفسير الاسرائيلى ؟ إن المصادر المصرية تقول إن عبد الناصر لم يتشاور فيه مع قائد عام قواته المسلحة عبد الحكيم عامر، فلم يعلم عبد الحكيم عامر بقرار التأميم إلا عندما أبلغه به عبد الناصر يوم ٢٥ يوليو ١٩٥٦ وهما فى طريقهما إلى الاسكندرية، وقد دهش المشير وقال لعبد الناصر : «إننى قائد عام القوات المسلحة، وكان ينبغى - قبل اتخاذ هذا القرار السياسى - أن تستشيرنى لتعرف ما إذا كانت القوات المسلحة قادرة على حماية هذا القرار أم لا؟» ولم تكن القوات المصرية فى سيناء كافية لمواجهة عسكرية مع اسرائيل، وهذا الكلام لا نستند فيه للمصادر الاسرائيلية وإنما للمصادر المصرية. فوفقا لتصريحات الفريق عبد المحسن مرتجى فإن

هذه القوات لم تتعد فرقة فى غزة والعريش، ولواء فى «أبو عجيلة» وأم كتاف!

بل إن عبد الناصر تجاهل المعلومات التى بعث بها إليه ثروت عكاشة، وكان ملحقاً عسكرياً لمصر فى باريس، وقد استطاع الحصول على تفاصيل خطة العدوان الثلاثى وبعث بها إلى عبد الناصر على يد عبد الرحمن صادق الملحق الصحفى بالسفارة فى شكل رسالة شفوية، تجنباً لتسجيل تلك المعلومات فى أوراق مكتوبة.

ولكن عبد الناصر لم يلق بالآلهذه المعلومات تحت وهو استبعاد لجوء الدول الغربية للقوة العسكرية ! ولندع ثروت عكاشة يروى لنا روايته فى هذا الموضوع كما أدلى بها لأحمد حمروش ، فيقول إنه فور انتهاء العدوان الثلاثى عاد إلى مصر وقابل عبد الناصر، «وبادرنى الرئيس عبد الناصر بقوله ضاحكا : «لقد نفدنا من سم الخياط» وأردف: «الواقع أننى لم أصدق إمكان حدوث هذا العدوان برغم ما أبلغتنى به، لأن كل الحسابات كانت تؤدى إلى استحالة حدوثه»! ويقصد عبد الناصر طبعاً حساباته هو وليس حسابات من حوله وحسابات العالم! فكأن مصير أمة يتوقف على حسابات فرد ! فكيف - إذن - يمكن للمؤرخ تقييم قرار تأميم شركة قناة السويس دون أن يتعرض لصخب الناصريين وديماغوجيتهم واتهاماتهم المضحكة، وهو قرار صدر من دماغ عبد الناصر دون أن يستشير فيه قائد جيشه أو حكومته ؟ ودون أن يعد له العدة عسكرياً، ورفض تصديق لجوء العدو إلى القوة رغم وصول تفصيلات خطة المؤامرة العسكرية إلى مسامعه؟ هل نصفق ونطبل له كما يفعل الناصريون حتى لا نتهم بالتفسير الاسرائيلى للتاريخ المصرى؟

ومع ذلك فقد كان فى وسعى الاستجابة لرأى الدكتور جلال أمين فى بطولة هذا القرار وبطولة عبد الناصر ، لو لم يترتب عليه تعرض مصر لهجوم عسكري من بريطانيا وفرنسا واسرائيل قضى على سلاح الطيران المصرى على أرضه ، وعلى مئات الدبابات المصرية على نحو

دعا عبد الناصر إلى أن يقول لعبد اللطيف البغدادي حزينا : لقد هزمنى جيشى بل لقد كان يمكن اغتفار ذلك كله لو لم يترتب على عدم الاستعداد عسكريا احتلال سيناء بواسطة القوات الاسرائيلية ، وعدم انسحابها منها إلا بعد تحقيق أملها فى الوصول إلى البحر الأحمر ومرور الملاحه الاسرائيلية من خليج العقبة ، بكل ما ترتب على ذلك من تثبيت أقدام اسرائيل فى المنطقة بدلا من خلخلتها ، وانتقالها من وضع الدفاع الذى التزمته طوال عهد ما قبل ثورة يوليو إلى وضع الهجوم! القضية - إذن - يا سيد جلال أمين ، ليست قضية اتخاذ قرارات منبرية تتجاوب مع المشاعر القومية وتصفق لها الجماهير ، وإنما هى قضية الاعداد بالقوة العسكرية لتنفيذ هذه القرارات على نحو لا يخيب أمل الجماهير الذى علقتة على القيادة السياسية ، وحتى لا تؤدى هذه القرارات لكوارث قومية.

ومع ذلك ، فهل تعلم عبد الناصر درس اتخاذ قرارات منبرية دون استعدادات عسكرية كافية لتنفيذها ، وما ترتب عليها من نتائج العدوان الثلاثى الفادحة؟

أخشى أنه لم يتعلم شيئا ، وظل واقعا تحت نفس العقيدة التى تحرك الناصريين حاليا ، والتى حركت الدكتور جلال أمين لالقاء تبعة الهزيمة على إسرائيل ، والتنصل من أية مسئولية ، بل ادعاء النصر فى هذه الحرب ! ومن هنا كان تكراره لنفس الأخطاء فى حرب يونية ١٩٦٧.

فلم يكن العيب كامنا فى قرار اغلاق مضيقى تيران فى وجه الملاحه الاسرائيلية فى مايو ١٩٦٧ ، وإنما كان العيب فى اتخاذ هذا القرار دون اعداد عسكري يرتفع إلى مستوى هذا القرار . ويتضاعف هذا العيب اذا اختلف الأمر فى قرار اغلاق مضيقى تيران فى قرار تأمين قناة السويس، فاذا كانت حسابات عبد الناصر قد استبعدت تماما احتمال استخدام القوة العسكرية من ناحية الغرب واسرائيل ، فإن حساباته فى قرار اغلاق مضيقى تيران كانت أدق وأصوب ، اذ كان متأكدا من أن هذا القرار يؤدى إلى الحرب !

والطريف فى هذا الصدد أن حسابات عبد الناصر الخاطئة فى قرار تأميم قناة السويس قد أدت بالمشير عبد الحكيم عامر إلى تجاهل حساباته التى بنى عليها تحديد موعد الهجوم الجوى الاسرائيلى بـ ٤٨ ساعة فى مؤتمر القيادة السياسية العسكرية العليا مساء يوم ٣ يونيو ، فعندما سأله الفريق عبد المحسن مرتجى بعد انتهاء الحرب عن سبب عدم أخذه بوجهة نظر عبد الناصر بميعاد نشوب القتال ، رد قائلاً بأنه لا يعرف فى عبد الناصر أنه كاهن أو أن الوحي ينزل عليه ، أو أن عنده من صفاء الروح والشفافية ما يجعله يتنبأ مسبقاً بالأحداث ! واستشهد بقرار تأميم شركة قناة السويس ، فذكر أن عبد الناصر سبق وتنبأ فى عام ١٩٥٦ بعد تأميم قناة السويس بأن الموقف الدولى لن يسمح للانجليز والفرنسيين بأن يشنوا هجوماً على مصر بسبب هذا التأميم ، وكان هذا التنبؤ ضد رأى المخابرات الحربية التى تجمع لديها من المعلومات عن تحركات الانجليز والفرنسيين ما يوحى بأن الهجوم على مصر مرجح جداً بل إنه مؤكد!

وكما تجاهل عبد الناصر مخاطر قرار تأميم شركة قناة السويس واعتمد على حساباته الشخصية الخاطئة ، فكذلك فعل فى قرار اغلاق مضيق تيران ، ففى خطاب أرسله صلاح نصر للفريق عبد المحسن مرتجى فى أكد له أن المخابرات العامة فوجئت بقرار قفل الخليج وأن المخابرات قدمت معلومات مؤكدة عن نشوب الحرب! ومعنى ذلك أن عبد الناصر تجاهل تحذيرات المخابرات بنشوب الحرب . والأكثر من ذلك أنه كان يوقن بأن قرار اغلاق خليج العقبة يعنى الحرب ، ومع ذلك اتخذه دون أن يكون الجيش مستعداً للحرب واحراز النصر . ويؤكد ذلك ما أورده حاتم صادق ، زوج كريمة عبد الناصر فى كتابه «نظرة على الخطر» ، فقد أورد فيه :

«ان قرار مصر باغلاق الملاحة فى خليج العقبة يعنى حتمية الدخول فى حرب مباشرة ، لأن عدم التحرك ايجابيا من جانب اسرائيل يعنى انهيار سياسة الردع الاسرائيلية».

وبعد ذلك كله فهل نبرىء عبد الناصر من مسؤولية اتخاذ هذه القرارات القاتلة التي ثبتت أقدام اسرائيل وعرضت سيئاء للاحتلال مرتين ، حتى لا نتهم بأننا نفسر التاريخ المصرى تفسيراً اسرائيلياً ؟ أخشى أن هذه المحاولة من جانب السيد جلال أمين لارهابنا هى محاولة مضحكة وتثير السخرية، فالحقائق التاريخية لا تخضع لمثل هذه الحيل المكشوفة ، لأن مسؤولية عبد الناصر هى مسؤولية تجمع عليها كل التفاسير ، حتى ولو كره الناصريون.

لو كان اليسار المصرى يحكم مصر !

فيما يبدو أنى خيبت ظن الأخ
العزیز عبد العال الباقورى، رئیس
تحرير «الأهالى»، لما كتبتة عن اليسار
المصرى، وما وصفت به الدور الذى
يقوم به فى حياتنا السياسية المعاصرة!
لقد فهم الأخ الباقورى أنى أشتم
اليسار، وتحسر على الأيام التى عرفنى
فيها «عف اللسان وطاهر الكلمة»!
وأبدى حزنه المضاعف على «ألمبى الذى
كان»، «وعلمى الذى كان» !

وواضح أن الأخ عبد العال
الباقورى قد تصور أن التقييم الذى
قدمته فى مقالى للدور الذى لعبه ويلعبه
اليسار، بجناحه الناصرى وجناحه
الاشتراكى، هو تجاوز فى الألفاظ
والتعبيرات يصل إلى حد الشتائم،
والخروج عن حد الأدب، ونزول عن
مكانتى العلمية !

وهو تصور غريب حقا ! فما كتبتة
إنما كان تقييما علميا خالصا التزمتم

اكتوبر فى ١٧/٤/١٩٩٤

فيه بأقصى ما يمكن من الموضوعية العلمية، ولم أكتبه بشكل تجريدى، بل دلت عليه بالأمثلة الصارخة المستقاة من المواقف الحقيقية ليسار بجناحيه المذكورين. فكيف تصور السيد الباقورى أننى أشتم ؟ ولست بشتام ! وكيف تصور أنى تجاوزت عفة اللسان وطهارة الكلمة، مع أنى كنت فيه ملتزما أشد الالتزام؟

لقد كان على السيد عبد العال الباقورى أن يعرف أن هناك فرقا كبيرا بين وصف الأشياء بأوصافها الحقيقية، والافتراء عليها بأوصاف غير حقيقية ! فحين نصف محاولة جماعة الإرهاب الاعتداء على حياة الدكتور عاطف صدقى بأنها محاولة «إجرامية» ، فإننا لا نخرج عن حدود الأدب ولا نتجاوز عفة اللسان، لأننا نكون قد وصفنا المحاولة بالوصف الصحيح. وحين نصف شركات توظيف الأموال بأنها شركات «نصب واحتيال»، فإننا لا نكون قد تجاوزنا حدودنا ولجأنا إلى الشتائم والإهانات ! وحين نصف باروخ مرتكب مذبحه المسجد الإبراهيمى بأنه حيوان وسفاح وفاشى وعنصرى إلى غير ذلك من الأوصاف ، فإننا لا نشتمه، وإنما نصفه بالوصف الصحيح !

فماذا وصفت به المعارضة اليسارية فى مقالى، وتصوره السيد عبد العال الباقورى خروجاً عن عفة اللسان وطهارة الكلمة ؟ وأنه يستحق أن يحزن من أجله حزناً عميقاً على «أدبى الذى كان» ، «وعلمى الذى كان»؟.

لقد قلت بالضبط، وكما نقل عنى الصديق الباقورى - بحق - إن «اللغة التى تستخدمها المعارضة اليسارية فى مخاطبة الجماهير المصرية لو استخدمتها المعارضة فى أى بلد من بلاد العالم لحكمت على نفسها بالإعدام، ولانصرفت عنها الجماهير وهى تضحك سخرية واستهزاء، ولفرت منها كما يفر السليم من الأجرب. ولكن هذه المعارضة فى مصر ما زالت لها صحفها التى تمارس فيها هراءها، وتبث فيها أفكارها المضللة العقيمة، وتحاول بها خداع جماهيرنا وتغيب وعيها، واقناعها بأوهام لا وجود لها إلا فى عقول المرضى ونزلاء المصحات العقلية» !

فهل يجد القارئ الكريم تقييما علميا لما تفعله المعارضة اليسارية فى مصر أكثر أدبا وعفة لسان وطهارة كلمة أكثر من هذا التقييم؟

إن هذا التقييم العلمى كان يمكن حقا أن يتحول إلى شتيمة إذا كان العكس هو الصحيح ! أما والمعارضة اليسارية، بجناحيها الناصرى والاشتراكى تدلل عليه فى كل عدد يصدر من صحفها ، فإنه يكون تقييما أمينا وصحيحا ، ولا يجب على السيد الباقورى أن يحزن من أجله ، بل عليه - إذا أراد تغييره - أن يغير سياسة المعارضة اليسارية لتستحق أوصافا أفضل وتقييما أحسن !

لقد كان من المثير حقا - لما يحوى من مفارقة صارخة - أن اليسار وهو الذى يفترض فيه قيادة التقدم ونقل بلدنا إلى مركز عالمى أفضل، كان يفعل العكس تماما ! وكان على الدوام متخلفا عن نظامنا السياسى فى ممارساته السياسية !

فى قضية حيوية تحتل المكانة الأولى فى أولويات كل شعب، مثل تحرير الأرض، ظل اليسار المصرى حبيس معتقدات ومواقف قديمة جرفتها الأحداث بالنسبة للصراع العربى الإسرائيلى ! فلم يستطع أبداً أن يمد بصره إلى ما مد إليه السادات العظيم بصره فى سعيه لتحرير سيناء من الاحتلال الاسرائيلى، ويصل إلى ما توصل إليه السادات من مبادرة السلام وزيارة القدس واتفاقية كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية !

لقد ظل اليسار المصرى معارضا للمبادرة معارضة شرسة ، متخلفا فى ذلك عن موكب التحرير ، رافضا كل الرفض مواكبة الأحداث والارتفاع إلى مستواها ، ومتحالفا مع القوى الخارجية التى اتهمت بطل أكتوبر وتحرير سيناء بالخيانة، لأنه حرر سيناء فقط ولم يحرر معها الجولان والضفة الغربية وغزة!

ترى لو كان هذا اليسار يحكم مصر ، هل كان حرر شبرا واحدا من سيناء ؟ أو لظلت سيناء فى عهد حكمه تحت الاحتلال الاسرائيلى إلى

يومنا هذا؟ أو حتى - على الأقل - تجتمع كلمة الأمة العربية على دخول معركة تحرير تستخلص بها جميع الأراضي المحتلة مرة واحدة ، وتقذف بإسرائيل في البحر!

فهل كان لدى اليسار أى عذر فى هذا الموقف يستقيه من ممارسات الماركسية اللينينية؟ أخشى أنما كان لديه من هذه الممارسات كان جديرا بأن يدفعه إلى العكس ! فقد كانت لديه تجربة «برست ليتوفسك» الشهيرة على يد لينين ، التى حقق بها السلام بتضحيات جسيمة وتنازلات أرضية وبشرية هائلة ، وانطلق إلى بناء الاتحاد السوفيتى العظيم الذى كان نقطة تحول فى تاريخ البشرية عامة وتاريخ شعوب العالم الثالث خاصة .

وعندما وقف فريق من اليسار المصرى الواعى بالعصر ومتطلباته ، يؤيد مبادرة السلام - ومنهم صاحب هذا القلم - لقى من التجمع وجريدته أشنع هجوم ، وتعرض لأبداً الشتائم والألفاظ ، وبلغ الأمر فى حق المناضل الكبير عبد الرحمن الشرقاوى حد الوصول إلى المحاكم ! وطالبت جريدة الأهالى المصريين بمقاطعتى ومقاطعة كل من يفعل ما يفعله ياسر عرفات ومنظمته حالياً من الجلوس والتفاوض مع الاسرائيليين!

بل إنه فى الوقت الذى كنا فى مجلة روز اليوسف ندافع بشراسة عن اليسار ، وندفع عنه تهمة حريق القاهرة فى ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ ، كان هذا اليسار يتهمنا بالعمالة للنظام!، ولولا نضال مفكرى اليسار فى روز اليوسف : عبد الرحمن الشرقاوى ، صلاح حافظ ، فتحى غانم ، عبد الستار الطويلة ، ورعوف توفيق ولويس جريس حسن فؤاد ، بالإضافة لصاحب هذا القلم وغيره ، لتعرضت مبادرة السلام للخطر ، ولسقطت تحت مطارق اليسار والناصرين ، ولما وجدت المساندة الشعبية التى أحرزت فى النهاية أعظم المكاسب الوطنية على الإطلاق ، وهو تحرير سيناء!

على هذا النحو كانت القيادة السياسية ، ممثلة فى الراحل العظيم محمد أنور السادات ، أكثر تقدمية من اليسار ، وأكثر وعياً وفهماً

للعصر، كما كانت أيضا أكثر وطنية ، لأن عينها كانت دائما على تحرير سيناء ،، بينما كانت عين اليسار على وهم من الأوهام ، هو تجمع العرب - الذين لم يجتمعوا أبدا - على تحرير كافة الأراضي المحتلة مرة واحدة بجيش موحد وقيادة عسكرية موحدة !

ومع ذلك فقد كان يمكن لليسار أن يعتذر عن رؤيته الخاطئة ، ويتراجع عن سياسته التي أثبت نجاح نظامنا السياسى فى تحرير سيناء فسادها وخطاها ، وينتهج سياسة جديدة تواكب العصر، ولكنه ظل على ضلاله، والأكثر من ذلك بقى على تبجحه بأنه كان على حق ! ولم يختلف موقفه فى ذلك كثيرا عن موقف صدام حسين الذى يتبجح بأنه انتصر فى أم المعارك !

فإذا نحن وصفنا هذه السياسة بأنها سياسة عقيمة تثير ضحك وسخرية الجماهير، وأنها تحاول خداع وتضليل الجماهير، هل نكون قد تجاوزنا عفة اللسان وطهارة الكلمة؟ وإذا كان اليسار قد تمسك بموقفه هذا ، رغم كل المتغيرات التى طرأت على الساحة الدولية، والسقوط المدوى للاتحاد السوفيتى - راعى حركات التحرر الوطنى - وأخذ يتبنى سياسة الناصريين وشعاراتهم الديماجوجية التى تزايد على الفلسطينيين أنفسهم وتنادى - من داخل المكاتب المكيفة - بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة ! فماذا كان فى وسعنا أن نصف هذه السياسة ؟ . وماذا كان فى إمكاننا أن نصف تلك اللغة التى يخاطب بها اليسار الجماهير المصرية؟

وإذا ظلت جريدة «الأهالى» تستخدم وصف «العدو الاسرائيلى» ، على الرغم من المعاهدة المصرية الاسرائيلية، وعلى الرغم من انسحاب اسرائيل من كل شبر من الأرض المصرية، فهل نصف هذا العمل بأنه صراحة وأمانة وصدق فى مخاطبة الجماهير ؟ أو نسميه تضليلا ؟

ترى لو وصفت اسرائيل مصر «بالعدو المصرى» ، وأخذت تتصرف على هذا الأساس ؟ أو حتى لو قلدت بعض الدول العربية والاسلامية

الشقيقة فى النكاية بمصر وتصدير الارهابيين إليها ؟ أو أخذت تشغل الحدود بمعارك مفتعلة ؟ فهل يستعين اليسار بيلتسين المرتد أو بجرينوفسكى الفاشى، أو يستعين بالولايات المتحدة - مصدرنا الحالى للسلاح - لمحاربة السلاح الأمريكى فى يد اسرائيل ؟

وأليس من المثير أن يكرر اليسار فى عهد مبارك نفس الخطأ الذى ارتكبه فى عهد السادات، فيتجمد ويتفوقع فى موقفه من اسرائيل ، فى الوقت الذى يتحرك الرئيس مبارك برؤية ثاقبة إلى المستقبل، تستهدف مصلحة مصر فى العالم المتغير، يراعى فيها كل المتغيرات التى وقعت فى الساحة العالمية والساحة العربية !

لقد بدا الرئيس مبارك لكثيرين من مفكرى اليسار والناصرين فى لقائه بالمفكرين والكتاب المصريين فى افتتاح معرض الكتاب هذا العام، أشبه بقدام من العصر الحديث يخاطب أناسا من أهل الكهف ! أو بقدام من العصر الحديث يخاطب أناسا يعيشون فى العصور الوسطى ! وفيما يبدو أن كل ما قاله دخل من أذن اليسار اليمنى ليخرج من الأذن اليسرى! لأن لغة الحديث فى جريدة الأهالى لم تتغير، كما لم تتغير - بطبيعة الحال - فى جريدة «العربى» ! وجاءت جريمة مذبحه المسجد البراهيى لتقدم الوقود اللازم لليسار وتعزز موقفه، دون أن يشعر بأنه بذلك يقف تماما فى نفس الصف الذى يقف فيه التطرف اليهودى فى المستوطنات الذى يتمسك بكل شبر من فلسطين !

فقد تحدث الرئيس مبارك عن العصر الحديث كما يراه فى متغيراته الراديكالية الأخيرة، بينما كان اليسار يغلق نفسه على عصر الستينيات ! وقد تحدث الرئيس عن عصر ما بعد حرب الخليج وسقوط القطبية الثنائية ، بينما كان اليسار يعيش فى عصر ما قبل حرب الخليج والحرب الباردة ! وقد تحدث الرئيس عن اسرائيل التى أبرمت مع مصر المعاهدة المصرية الاسرائيلية، وأبرمت مع منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق غزة أريحا ، وجلست على مائدة المفاوضات مع سوريا (التي هى مقر «مكتب مقاطعة اسرائيل» الذى وضع توفيق الحكيم ونجيب محفوظ

وأنيس منصور وصاحب هذا القلم فى القائمة السوداء لارتكابهم الجرم الذى يرتكبه السوريون حالياً)، ولكن اليسار كان لا يرى غير إسرائيل صاحبة الحشود المزعومة على الحدود الاسرائيلية فى مايو ١٩٦٧ ! وقد تحدث الرئيس عن اسرائيل التى تغير موقف العرب الفعلى منها بعد حرب الخليج، والتى يزورها رجال الأعمال العرب طلباً للتعاون معها فى مجالات العلم والاقتصاد والتجارة والزراعة، بينما كان اليسار متجمداً عند موقف المقاطعة القديم !

وخرج المثقفون والمفكرون المصريون من لقاء الرئيس مبارك الفكرى ، والكثيرون منهم يشعرون بأن رئيس الدولة يسبقهم فكراً إلى فهم العصر الذى يطبق عليهم فى سرعة الصاروخ! ولكن اليسار كان له رأى آخر ، فقد كان عند رأيه فى انتظار انسحاب اسرائيل من الضفة الغربية كاملة ومن غزة والجولان! ولم يستطع أن يبتلع تصريحات الرئيس التى يقول فيها : «إننا لا نخشى العلاقة مع اسرائيل ، وان خبراء من الاسرائيليين يعملون عندنا فى مجال الزراعة ويساعدون على تصدير حاصلات زراعية مصرية فائقة الجودة». كما لم يستطيعوا ابتلاع اشارة الرئيس إلى أنه لابد أن يكون لمصر نصيب فى ثمار العلاقات الجديدة بالمنطقة ، لأن ذلك سوف يتحول إلى فرص عمل وفوائد اقتصادية عديدة!

وإذا كانوا لم يستطيعوا مهاجمة تصريحات الرئيس بشكل حاد فى وقتها ، إلا أن باروخ السفاح خف إليهم لمعاونتهم بمذبحة المسجد الإبراهيمى!

فعلى الرغم من أن اليسار يعرف جيداً أن باروخ ليس هو الحكومة الاسرائيلية ولا الشعب الاسرائيلى ، وأنه ليس على رأس حزب يعتقد به ، بل على رأس جماعة «كاخ» الارهابية المدانة فى اسرائيل ، وهى حركة لم تحصل فى انتخابات ١٩٧٣ إلا على أقل من واحد فى المائة (٠,٠٨ فى المائة) وفى عام ١٩٨٤ على ١,٢ فى المائة ، وبالتالى لا تعبر عن رأى الشعب الاسرائيلى الذى عبر عن رغبته فى السلام بما لا يدع مجالاً للشك عندما طرد حكومة الليكود وأتى بحكومة العمل – على الرغم من

ذلك فقد اتخذ الناصريون من حادث المذبحة دليلا وبرهانا على صواب رأيهم فى رفض السلام، وضرورة الأخذ بسياسة تحرير فلسطين بالقوة تحت شعار أن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة! ولو كان تحت تصرفهم جيوش لكانوا قد سيروها لغزو اسرائيل كما فعلوا فى مايو ١٩٦٧ مهما كانت النتائج! بينما طالب حزب التجمع الحكومة بإعادة النظر فى اتفاقية الصلح مع اسرائيل (دون أن يحدد البديل) ودعا إلى وقف التطبيع مع اسرائيل نهائيا ، ووقف أى تفكير فى مشروعات مشتركة!

وهذا هو الذى سميته فى مقالى بمجلة أكتوبر «الرقص على طبول باروخ» - وهورقص لا يستفيد منه سوى حركة «كاخ الارهابية» ، التى هى أشد تطرفا وتعصبا ضد العرب الفلسطينيين من الليكود ، والتى ذهبت إلى حد عدم الاعتراف بشرعية حكومة اسرائيل بعد كامب ديفيد! كما أنها أشد تطرفا من حركة «جوش أمونيم» التى تقبل وجود العرب فى الضفة الغربية بشرط تحويلهم إلى أقلية ، بينما حركة كاخ ترفض وجود الفلسطينيين أصلا ، «لأن وجودهم يدنس الجوهر الحقيقى لروح اليهودية»!

وبطبيعة الحال فإن اليسار يعرف هذه الحقائق ، ولكنه يضلل الجماهير المصرية! وهو يعرف أن البديل للصلح والسلام مع اسرائيل هو الحرب ، ولكنه يضلل الجماهير المصرية ! واليسار أيضا - بجناحيه الناصرى والاشتراكى - يعرف أن مصدر السلاح الوحيد الذى مكن مصر من التصدى للإمبريالية والصهيونية على مدى نصف القرن الماضى ، وهو الاتحاد السوفيتى ، قد سقط ، وأن السلاح الأمريكى الذى تزودنا به الولايات المتحدة لن يحارب أبدا السلاح الأمريكى الذى تزود به اسرائيل ، ولكنه يضلل الجماهير المصرية ، ويدفعها إلى التفكير فى سياسات مستحيلة التنفيذ!

وفى كل بلاد العالم الديموقراطى الذى تتعدد فيه الأحزاب ، فإن الأحزاب تعرف أن السياسة هى فن الممكن، ويقوم العمل الحزبى فيه على

الممكن لا المستحيل ، لأن كل حزب يضع نفسه مكان الحزب الحاكم ، ويختط لنفسه ما يمكنه تنفيذه إذا وصل إلى الحكم . ولكن في مصر يختلف الأمر . فالعمل الحزبي يقوم على إحراج الحكومة ومطالبتها بالمستحيل ! ربما لأن اليسار يعرف أنه لن يصل إلى الحكم حتى ولو أشرفت الأمم المتحدة على الانتخابات العامة القادمة وهو - بالتالى - فى مأمن من مطالبة الجماهير له بتنفيذ السياسة التى بشر بها !

وفى كل بلاد الدنيا أيضا يأخذ اليسار جانب السلام ويتكلف تضحيات كبيرة على يد حكوماته المنادية بالحرب ، ولكن العكس يحدث فى مصر ، إذ نجد المبادرة من أجل السلام فى يد رئيس الدولة : السادات أولا ، ومبارك ثانيا ، بينما نجد اليسار يدق على الدوام طبول الحرب ! بل نجد ظاهرة ضياء الدين داود رئيس حزب الناصريين الذى يزايد على الفلسطينيين أنفسهم ويصر على رفض السلام مع اسرائيل حتى لو أزيلت آثار العدوان ، ويعلن أن العداء لإسرائيل هو عداء استراتيجى وليس تكتيكيا !

وعلى العكس من ذلك تماما فإن اليسار الاسرائيلى كان على الدوام محاربا من أجل السلام ومن أجل مبدأ الأرض فى مقابل السلام ، وهو الذى يحرك المظاهرات فى اسرائيل من أجل السلام، وقد ساق فى ذلك أكثر من نصف مليون اسرائيلى احتجاجا على سياسة حكومة الليكود المتعسفة، وهو الذى يصدر الصحف التى تتفق فى لغتها مع لغة الفلسطينيين وتكشف عن النزعة التوسعية لليكود، وهو الحليف الحقيقى للفلسطينيين فى وجه التطرف. وقد ضحى مفكروه تضحيات جسيمة من أجل السلام، ودخلوا سجون الليكود ومنهم لطيف دورى وحزب المابام.

أما اليسار المصرى فقد كان يقف على النقيض ، فقد قاوم مبادرة السلام بشراسة كما ذكرنا، رغم أن السادات لم يتنازل فى خطابه فى الكنيسة عن شئ، فقد كانت خطوة السادات نحو السلام فى حد ذاتها عملا استفزازيا، رغم أن السادات كان هو الذى حارب وهو الذى انتصر !

بل رأينا سفير إسرائيل في مصر، البروفسور شيمون شامير،
يضحي بمنصبه الرفيع وبميزاته ويقدم استقالته لحكومة الليكود لأن
ضميره لم يطاوعه على التحدث باسم حكومة ترفض مبدأ الأرض من
أجل السلام، بينما رأينا وزيرين في حكومة السادات يقدمان استقالتيهما
احتجاجا على خطوته من أجل السلام !

ولو كان اليسار يدق طبول الحرب من مركز التفوق العسكرى على
إسرائيل لأمكن فهم موقفه، ولاشتركنا معه في دق طبول الحرب، ولكن
السخرية الحقيقية هي أن الحرب جاءت بإسرائيل لتحتل سيناء في عهد
عبد الناصر مرتين، وأن هذه الحرب إذا عزفت ألحانها اليوم فسوف
يكون المايسترو فيها هو الولايات المتحدة الأمريكية !

لفز الدكتور سعدون أمين!

ربما كانت أقوى حجة يفهم بها
الماركسيون خصومهم ممن لا يؤمنون
بالنظرية الماركسية في تطور المجتمع
البشرى، أن الكرة الأرضية حالياً
تحتوى على كافة النماذج التى شهدتها
تطور المجتمع البشرى! فهى تحتوى
على مجتمعات تعيش مرحلة المشاعة
البدائية، وأخرى تعيش مرحلة الرق،
وثالثة تعيش مرحلة الإقطاع، ورابعة
تعيش مرحلة الرأسمالية، وخامسة
تعيش مرحلة الاشتراكية. ومن هنا
فالنظرية الماركسية لم تنشأ من فراغ!

وفى مصر نستطيع أن نفخر بأنه
تعيش على أرضنا أحزاب سياسية
تنتمى لمختلف العصور التاريخية. فنرى
أحزاباً تنتمى بفكرها إلى أربعة عشر
قرناً خلت! وأخرى تنتمى بفكرها إلى
القرن التاسع عشر والنصف الأول من
القرن العشرين! وثالثة تنتمى إلى
المرحلة الناصرية قبل حرب أكتوبر!

أكتوبر فى ١٥/٥/١٩٩٤

ورابعة تنتمى إلى ما بعد حرب أكتوبر ومبادرة القدس الشهيرة، وخامسة تنتمى إلى مصدر الرزق - أيا كان موقعه فى العالم العربى الفسيح أو فى عالم المخابرات الأمريكية الأوسع مدى!

مصر - إذن - متحف سياسى كبير يكفى أن تقرأ صحف أحزابها وأنت فى غرفة مكتبك أو غرفة نومك، فتكون قد قمت بسياسة كبيرة عبر العصور التاريخية والمذاهب السياسية، وتعرفت على كُتاب ذوى ملل ونحل مختلفة، وصادفت كثيرا من الأحرار الذين يؤمنون بأن الحرية تموت ولا تأكل بشديدها، ومرترقة يفضلون الحياة والعيش بأى ثمن! بل ترى رؤساء أحزاب يؤجرون صحفهم كالشقق المفروشة لكل من يدفع أجرا أعلى! أو يعيدون طلابها بالأحمر أو الأزرق أو الأسود عن طريق تغيير رؤساء تحريرها، فيتغير لون الحزب حسب لون رئيس التحرير الجديد، ولا يتغير رئيس التحرير حسب لون الحزب!

والمهم هو أن هذه هى طبيعة الحياة الحزبية فى مصر بعد مرحلة من العزلة والانقطاع عن الفكر الليبرالى الذى أفرز الحياة السياسية قبل ثورة يوليو، وهو ما يفسر ما نشاهده من كرنفال سياسى لا تشاهده كثير من شعوب العالم الثالث!

ومع ذلك فأعترف بأننى فى كل هذا الذى قد قدمته من تحليل لحياتنا السياسية والحزبية، لم أستطع أن أفسر ظاهرة الدكتور جلال أمين!

فالدكتور جلال أمين أستاذ بالجامعة الأمريكية وليس أستاذا فى جامعة موسكو! وقد عرف عن الجامعات الأمريكية تدقيقها فى اختيار أساتذتها، وتدقيقها فى معرفة هويتهم الفكرية. كما عرف عنها اضطهاد الاساتذة اليساريين أو أصحاب الميول اليسارية، وذلك لحماية المجتمع الأمريكى من الفكر الهدام، والأمثلة على ذلك كثيرة والأسماء معروفة.

كذلك فإن النفوذ الصهيونى فى الجامعات الأمريكية لا يقل عن النفوذ الصهيونى فى الكونجرس الأمريكى! والعداء لإسرائيل يعنى فى

المفهوم الأمريكى العداء للسامية، والعداء للسامية أمر موفوض، ويدان صاحبه بدون نقض أو إبرام.

ومن هنا كيف يتأتى للدكتور جلال أمين أن يكون أستاذًا بالجامعة الأمريكية، ويكون فى الوقت نفسه عدوا لدودا لإسرائيل، لا يعترف بإمكان التعايش معها فى المنطقة العربية حتى ولو انسحبت من الأراضى العربية المحتلة واعترفت بحق الفلسطينيين فى إقامة كيان فلسطينى على الأرض الفلسطينية؟ وكيف يتصافح الفلسطينيون مع الاسرائيليين فى العلن وليس فى السر، وأمام أنظار العالم أجمع، وأستاذ الجامعة الأمريكية مازال يتصور نفسه عارفا بالمصالح الفلسطينية أكثر من الفلسطينيين؟

بل كيف يزور وزير الخارجية المصرى عمرو موسى اسرائيل، ويجتمع رئيس الدولة المصرية محمد حسنى مبارك مع رئيس الحكومة الاسرائيلية ويدعوه لزيارة القاهرة، وأستاذ الجامعة الأمريكية يعتبر التعامل مع الاسرائيليين جريمة وطنية؟

أليس معنى ذلك أن الدكتور جلال أمين يمثل لغزا كبيرا فى حياتنا السياسية.

أفهم أن يزايد الزعيم ضياء الدين داود على الزعيم جمال عبد الناصر، ويرفض ما قبله عبد الناصر من حق دولة اسرائيل فى العيش داخل حدود أمنة، وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ - فهذه قضية بين الزعيمين الكبيرين! سوف يحكم التاريخ أى منهما كان على حق وكان الآخر على باطل! - أما رفض أستاذ الجامعة الأمريكية الاعتراف بحق الربيبة العزيزة للولايات المتحدة إسرائيل فى العيش داخل حدود أمنة حتى ولو انسحبت من كافة الأراضى العربية، جريا على رأى زعيمه ضياء الدين داود، فهذا ما يحتاج إلى تفسير تفصيلي.

فمنذ بضعة أيام كتب الدكتور جلال أمين فى جريدة «العربى»، لسان حال الزعيم ضياء الدين داود، مقالا تحت عنوان: «أكاذيب عبد العظيم رمضان»، بدأه بعبارة تحمل معنى الاتهام التقليدى لى

بالتعامل مع إسرائيل، وفيها يقول: «اقرأ عبد العظيم رمضان، تعرف ما تريده إسرائيل بالضبط!»! أى أن أستاذ الجامعة الأمريكية يتهمنى بأنى الناطق بلسان إسرائيل! ولست أدري هل يختلف الأمر كثيرا - فى رأى الدكتور جلال أمين - لو كنت ناطقا بلسان الولايات المتحدة بدلا من إسرائيل؟ أو أن التعامل مع الولايات المتحدة مباح له والتعامل مع إسرائيل محظور! أو أن التعامل مع الدولتين محظور كما كان الأمر فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر؟

وفى هذه الحالة ألا نكون أمام مشهد مثير ضاحك من مشاهد مسرحية لينين الرملى الخالدة: «سعدون المجنون» عندما يدخل ثائرا قائلا: «الثورة المضادة استولت على الشارع المصرى.. فلول الرجعية وأعداء الشعب تمكنوا من استغلال قلة وعى الجماهير وفتحوا ثغرة فى جبهتنا الداخلية»! أو حين يصيح قائلا: «أخرسوا كلكم، لا صوت يعلو فوق صوت المعركة، ويجب أن نلتف جميعا حول الزعيم جمال عبد الناصر، وأن نبايعه بالروح والدم»! أو حين يهتف مثقف قائلا: «الحرب مش عطش للدم، الحرب رد المعتدى، غير كده الحرب أحلام المخبولين»، فيرد عليه سعدون المجنون صائحا: «انت عميل للموساد»! هذه «العقلية السعدونية» يمكن فهمها فى حالة الزعيم ضياء الدين داود، ولكن يتعذر فهمها فى حالة أستاذ الجامعة الأمريكية، الذى يفترض فيه مواكبة العصر وفهم تطورات وظروفه فهما أمريكيا - اللهم إلا إذا كان مطلوبا منا أن ننسى قوانين الحركة التاريخية، ونكفر بتأثير البناء التحتى الرأسمالى على البناء الفوقى الرأسمالى، ونكفر معها بأمرىكية البناء الرأسمالى للولايات المتحدة ومؤسساتها العلمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية!

على كل حال، فيمكن للدكتور سعدون أمين أن يتهمنا بأننا متحدثون بلسان إسرائيل، فلا يفترق هذا كثيرا عن اتهامنا به بالتحدث بلسان الولايات المتحدة! ونكون قد أعطيناه الفرصة للتفوق علينا بالانتماء إلى الدولة الأم لإسرائيل وهى الولايات المتحدة!

ولكن القضية التى تهمنا حقا هى تصحيح معلومات الدكتور سعدون أمين التاريخية، وهى مهمة سبق أن كرسنا بعض وقتنا لها لما لاحظناه من أن معرفة الدكتور بالتاريخ لا تتعدى معرفته بتاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ولم تصل بعد إلى تاريخ مصر! وفى ذلك صححنا معلوماته التاريخية فى مقالين سابقين لنا بمجلة «أكتوبر».

لقد عاب الدكتور سعدون أمين علينا أننا أصبحنا «واقعيين» - أو على حد قوله - : «قرر د. رمضان أن يكون واقعيًا، وأن يكرس قلمه للتهكم على «غير الواقعيين»! ولكن هذه القصة» - والكلام ما زال للدكتور أمين - «قديمة جدا، قدم آدم وحواء، قصة التعلل بالواقعية والمرونة ومسائيرة ظروف العصر وتفهم المتغيرات، وتذكير الناس بأن السياسة هى فقط «فن الممكن»!

ثم أخذ الدكتور يستشهد بالتاريخ المصرى ليبين بالأمثلة التاريخية أن «أفضل ما فى التاريخ المصرى هو بالضبط ما فعله أولئك الذين رفضوا التعلل بالواقعية والمرونة»!

وهذا الكلام يدخل فى باب الاستخفاف بعقل القراء إذا أحسننا الظن به، ويدخل فى باب المغالطات المقصودة إذا أسأنا به الظن، ولكنى أدخله فى باب حسن النية لمعرفتى بفقر معلومات الدكتور سعدون أمين التاريخية! وبأن إمامه بعلم السياسة لا يزيد على إمامى بعلمى الهندسة والطب!

فحين يعيب على الدكتور التعلل بالواقعية والمرونة وتفهم المتغيرات وتذكير الناس بأن السياسة هى فن الممكن، فذلك يعنى أنه يتصور أن موقف المفكر والكاتب السياسى يجب أن يكون العكس تماما، وهو رفض الواقعية والمرونة وعدم تفهم المتغيرات والايمان بأن السياسة هى فن المستحيل!

وفى هذه الحالة ألا يكون الدكتور قد ألف لنا فصلا جديدا لم يكتبه لينين الرملى فى مسرحية «سعدون المجنون»؟

إن «الممكن» - كما هو معروف - هو ما يمكن تنفيذه، و «المستحيل» هو ما يستحيل تنفيذه، فكيف يتصور أستاذ الجامعة الأمريكية تنفيذ المستحيل وخرق قوانين الطبيعة؟

إن عبقرية الزعيم السياسى لا تقارن بين الممكن والمستحيل - فهذه المقارنة غير مطروحة أصلا - وإنما تقارن بين الممكن والممكن! أى الممكن الذى تتصوره عقلية قائد سياسى ما مستحيلا، وهذا الممكن الذى تكتشف عبقرية زعيم سياسى آخر إمكان تنفيذه.

وهذا هو ما يميز زعيم سياسى عن زعيم سياسى آخر، وهو ما يفسر إفلاس زعيم سياسى وإنجاز زعيم سياسى آخر! وهو يفسر أيضا أن بعض الزعماء السياسيين ألفت بهم شعوبهم فى صفيحة زبالة التاريخ، والبعض الآخر رفعتهم شعوبهم إلى مقام الزعامة المقدسة.

وفى الوقت نفسه فإن مسألة الممكن والمستحيل مرتبطة بظروف تاريخية معينة يضعها الزعيم السياسى فى اعتباره ولا يستطيع تجاهلها وإلا كان زعيما «سعدونيا» بدلا من أن يكون زعيما شعبيا! وهذه الظروف التاريخية وضرورة مراعاتها هى التى تميز السياسى الذى يستخف بعقل جماهيره عن الزعيم الذى يحترم عقل الجماهير.

فحين خرج أحمد حسين فى ٦ سبتمبر ١٩٣٦ يندد بمعاهدة ١٩٣٦، ويدعو الأمة لاستئناف الكفاح السريع، كان يستخف بعقل الجماهير! ففى ندائه الذى وجهه للأمة تصور أنه «لن يمضى عام واحد من الكفاح» - نعم «عام واحد» - حسب بيانه! - حتى تكون قوات الجيش «قد تضاعفت عدة مرات، وامتلكت مصر مئات الطائرات، وألغت الامتيازات، وبرزت شخصية مصر الدولية فى جلاء وقوة»! - ولم يسأل نفسه: كيف يمكن لمصر تكوين هذا الجيش العرمرم تحت عين قوات الاحتلال البريطانية التى تعسكر فى كل بقعة من مصر؟ ومن أين تأتى مصر بنفقات إنشاء هذا الجيش؟ ومن أى دولة تشتترى السلاح وتستعين بها فى التدريب.. إلى غير ذلك؟

ومعنى ذلك - فى الوقت نفسه - أن مصطفى النحاس، وزعماء مصر السياسيين وقتها، لا يكونون قد تهاونوا فى حقوق مصر بإبرام معاهدة ١٩٣٦، لأن هذا كان هو الممكن الوحيد فى الظروف التاريخية والسياسية التى تحكم مصر.

ولو طالب النحاس بما طالب به أحمد حسين لأسقطه الشعب من زعامته، لأنه يكون قد تخطى عن الواقعية وتجاهل ظروف مصر السياسية. كذلك حين أراد أحمد حسين المتاجرة بالدين فى العصر الليبرالى - عصر دستور ١٩٢٣ - واتخذ شعار جماعته: «الله والوطن والملك»، كان من حق مصطفى النحاس أن يرى فى هذا الشعار صورة المتاجرة السياسية بالدين من جانب جماعة سياسية، من غير ما يقتضيه العمل السياسى الذى يجب أن يتجه إلى الاستقلال والدستور، ولذلك سأل أحمد حسين قائلا: «خذ مثلا كلمة «الله» التى وضعتها فى أول شعارك. فلست أراها إلا شعوذة! لأن وضع كلمة «الله» فى برنامج سياسى هو شعوذة».

مراعاة الظروف التاريخية - إنن - هى ضرورة يجب أن يضعها السياسى فى أول اعتباراته، وإلا تحول إلى مشعوذ، أو تحول إلى «سعدون» فى مسرحية لينين الرملى!

وقد كانت هذه الظروف التاريخية هى الفرق الوحيد الذى جعل من مطلب مضاعفة قوات الجيش المصرى الذى نادى به أحمد حسين عملا من أعمال الاستخفاف بعقل الجماهير، وجعل من عمل عبد الناصر على مضاعفة الجيش المصرى عملا من أعمال احترام عقل الجماهير! لقد كانت معاهدة ١٩٣٦ التى رفضها أحمد حسين، هى التى أتاحت لعبد الناصر المطالبة بمضاعفة الجيش المصرى، فقد جعلت هذه المعاهدة من الجيش المصرى محور جلاء القوات البريطانية عن مصر، إذ علقت توقيت هذا الجلاء على وصول الجيش المصرى إلى درجة الأهلية للدفاع

عن قناة السويس بمفرده، وبالتالي ألزمت القوى السياسية الوطنية قبل الثورة بالسعى لتقوية الجيش المصرى لتحقيق الجلاء.

وعندما ما طلت بريطانيا فى تقوية الجيش المصرى لم يتردد مصطفى النحاس فى طلب السلاح من الكتلة الشرقية، ورسم بذلك الطريق لعبد الناصر ليعقد صفقة الاسلحة السوفيتية بعد إلغاء النحاس معاهدة ١٩٣٦.

الظروف التاريخية - إذن - هى التى تجعل من عمل وطنى فى مرحلة ما عملا مستحيلا، وتجعل منه فى مرحلة مختلفة عملا ممكنا.

وقد خدمنا الدكتور جلال أمين بالأمثلة التاريخية التى قدمها لنا فى مقاله متوهما أنه يفحمنا بها ويدلل على وجهة نظره. وهى أمثلة لا تدل إلا على شئ واحد، هو أن الدكتور لم يقرأ حرفا واحدا فى تاريخ مصر! وأنه يُحسن لنفسه كثيرا - ويحسن أيضا لقرائه - إذا قرأ مجموعة كتبى فى تاريخ مصر المعاصر، وهى تزيد على ثلاثين كتابا.

فقد ضرب الأمثلة باعتدال حزب الأمة فى مواجهة تطرف الحزب الوطنى، واعتدال عدلى فى مواجهة تطرف سعد زغلول - أو على حد قوله: «إن الكلام عن الواقعية والمرونة قاله رجال حزب الأمة فى مطلع هذا القرن ضد رجال الحزب الوطنى القديم، وقاله عدلى يكن ضد سعد زغلول!»

وقد أغفل الدكتور بهذا الكلام حقيقة تاريخية هامة، هى أن سعد زغلول المتطرف فى وجه عدلى كان من مدرسة حزب الأمة! وقد كتب فى مذكراته يقول: «لو كان فى ميل للأحزاب، لدخلت حزب الأمة، وهو يضم كثيرا من أصدقائى» (كراسة ٢٦ ص ١٣٥٣).

لقد كان سعد زغلول من مدرسة الواقعية والمرونة، ولم يكن أبدا من طلاب المستحيل. ففى الوقت الذى كان الحزب الوطنى يتجاهل الانجليز ويأبى الاعتراف بهم أو التفاوض معهم إلا بعد الجلاء، وكان سعد زغلول

يعترف بهم كأمر واقع يجب التعامل معه وحمله على الاصلاح، ولذلك قبل أن يكون وزيرا للمعارف أولا وللحقانية ثانيا، وحتى بعد أن قدم استقالته من منصبه لم يقطع صلته بهم.

ولذلك عاش سعد زغلول في الساحة السياسية حتى قاد ثورة ١٩١٩، في حين اندثر الحزب الوطني وانفضت من حوله الجماهير لتلتف حول الوفد، ثم انقلب الحزب الوطني على ماضيه وتحول إلي حزب من أحزاب القصر، وبقي الوفد يقاوم الانجليز والقصر أولا ومماليك ثورة يوليو ثانيا، ومازال باقيا في الساحة السياسية حتى كتابة هذه السطور، بفضل الواقعية والمرونة، وليس بسبب المستحيل.

وإلى الدرس القادم.

لفز الدكتور سعدون أمين.. مرة أخرى!

تحدثت في مقال سابق عن السياسيين والكتاب المصريين «السعدونيين»، الذين مازالوا يعيشون بعقلية الستينيات من هذا القرن، ولا يقرأون الصحف، ولا يشاهدون التلفزيون، ولا يستمعون إلى الإذاعة، ولا يعرفون بعد ما طرأ على العلاقات المصرية الإسرائيلية من متغيرات، ولم يتابعوا حفل اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني في القاهرة، ولم يشاهدوا مصافحة الزعماء الفلسطينيين للزعماء الإسرائيليين، ولم يسمعوا أبداً عن زيارات وزير الخارجية المصري لإسرائيل، أو زيارات وزير الخارجية الإسرائيلي ورئيس الحكومة الإسرائيلية لمصر، ولم يقرأوا عن زيارة مئات الألوف من الإسرائيليين لمصر واختلاطهم بالجماهير المصرية، ومازالوا - بالتالي - يرون في إسرائيل

أكتوبر في ١٥/٥/١٩٩٤

العدو الإسرائيلي الذي يحتل سيناء، وليست إسرائيل التي تربطها بمصر معاهدة سلام، والتي انسحبت من كامل سيناء ومن طابا ولم يعد لها جندي واحد على أرض مصر، وانتهى عداء مصر معها - بالتالي - مع خروج آخر جندي إسرائيلي قذفت به إلى مصر هزيمة يونيو ١٩٦٧.

هؤلاء السعدونيون مازالوا يرون في كل اتصال بإسرائيل أو حديث عنها عمالة ! تماماً كما كان الحال أيام عبدالناصر، ومازالوا يرددون صيحة سعدون المجنون في مسرحية لينين الرملى لكل من يتحدث عن السلام : «أنت عميل للموساد !».

ومن هنا توهم الدكتور جلال أمين أنه يوجه إلى طعناً حين كتب مقاله تحت عنوان : «أكاذيب عبدالعظيم رمضان» وبدأه بالقول: «اقرأ عبدالعظيم رمضان تعرف ما تريده إسرائيل بالضبط!» وقد ظن أنه يعزز طعنه حين عاب على أنني لم أرفى مذبة المسجد الإبراهيمي سبباً كافياً لوقف مسيرة السلام! وعلق على ذلك بقوله: «ويبدو أن الدكتور رمضان باتخاذ هذا الموقف قد لفت نظر البعض إلى أنه هو وحده الكفيل بإعادة مسيرة الترويج للتعاون مع إسرائيل بعد أن توقفت بكل أسف بسبب مذبة عارضة» .. إلى آخره.

لقد دلل الدكتور جلال أمين بهذا الاتهام على أنه لا يعيش فقط بعقلية الستينيات، بل أنه عزل نفسه عن العالم الخارجى وعن القضية الفلسطينية والعلاقات المصرية الإسرائيلية !

فأى خطأ رآه فى دعوتى إلى عدم توقيف مسيرة السلام بسبب مذبة المسجد الإبراهيمي؟ هل كان يتوقع أن أتخذ من المذبة زريعة للمطالبة بوقف عملية السلام، وتحقيق غرض باروخ السفاح الذى تغياه من المذبة؟ أليست رسالة المفكر المسئول الحقيقية هى توعية أمته بما يدبره أعداء السلام من مكائد، أم أن رسالته هى الرقص على طبول الأعداء، ومساعدتهم على تحقيق أهدافهم كما فعل الحزب السعدوني الناصري؟

لقد عمل الحزب الناصري، منذ سمع بأنباء المذبحة، لحساب باروخ السفاح وحزب كاخ الإرهابي! فقد اعتبر المذبحة برهاناً على صواب فكرته السعدونية عن ضرورة إلقاء إسرائيل في البحر، وسارع إلى رفع شعار «ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة»! وهو الشعار الذي كان عبد الناصر قد رفعه للاستهلاك المحلي، بعد أن قبل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بالفعل، الذي اعترف فيه بحق إسرائيل في العيش داخل حدود آمنة! وقد اكتفى بذلك، فلم يسترد بالقوة شبراً واحداً من الأرض المحتلة في سيناء أو الضفة الغربية أو غزة أو الجولان حتى لقي بارئه !

من هنا، كان من حقي أن أسخر من دعوة الزعيم ضياء الدين داود إلى استخدام القوة لتحرير فلسطين رداً على مذبحة المسجد الإبراهيمي، بينما عجز عن ذلك زعيمه عبد الناصر عندما كان يمتلك الجيوش الجرارَة وصواريخ ظافر والقاهر!

وقد أثارني أكثر أن هذه المزايدة على نظامنا السياسي ودعوته إلى استخدام القوة لتحرير فلسطين، يطلقها الزعيم ضياء الدين داود من مكتبه المكيف في الحزب، ولم يطلقها من فوق صهوة جواده رافعاً سيفه ورمحه، كما فعل صلاح الدين !

هذه الصورة الهزلية التي يمارس بها حزب الناصريين مسئولياته كحزب سياسي في قضايا السلام والحرب، دفعتنني إلى أن أفصح ممارسات النظام الناصري للقوة، وكيف كانت تنتهي دائماً بنكسات لمصر وتثبيت لأقدام «إسرائيل في الأرض المحتلة» فكتبت مقالاً في مجلة أكتوبر: «عندما يرقص صناع النكسة على طبول باروخ!» و«الناصرليون بين الزعيم عبد الناصر والزعيم ضياء الدين داود!».

وبدلاً من أن يشكرني الدكتور جلال أمين لأنني أوضحت بالحقائق التاريخية متاجرة الحزب الناصري بالقضية الفلسطينية، ويأنه سعدوني أكثر من سعدون - كما هو المتوقع من أستاذ موضوعي بالجامعة الأمريكية - فإنه قلب الآية وكتب مقاله: «أكاذيب عبد العظيم رمضان»!

الذى حشاه «بسعدونياته» التى يسخر فيها من الواقعية والمرونة ومسايرة ظروف العصر وتفهم المتغيرات، ليصل إلى نتيجة «سعدونية» تماماً يعجز عن اختراعها لينين الرملى نفسه، وهى أن السياسة ليست فن الممكن كما هو الشائع، وإنما هى فن المستحيل! وأن أفضل ما فى تاريخ مصر هو بالضبط ما فعله أولئك الذين رفضوا التعلل بالواقعية والمرونة! ثم استعان بمعلوماته الضحلة فى تاريخ مصر ليثبت هذه النتيجة «السعدونية»!

ترى لو أن منظمة التحرير الفلسطينية انسأقت وراء رأى الزعيم ضياء الدين وولى عهده الدكتور سعدون أمين، فهل كان اجتماع القاهرة يوم ٤ مايو ١٩٩٤، الذى وقع فيه كل من ياسر عرفات واسحق رابين اتفاق الحكم الذاتى، قد تحقق؟ أو أن أغراض السفاح باروخ قد تحقق بالكامل، واستمر الاحتلال الإسرائيلى لغزة ومنطقة أريحا، واستمرت المستوطنات الإسرائيلىة بعد تعزيزها بالسلاح والمباركة الحكومية، حتى يحرر الزعيم ضياء الدين داود فلسطين بالقوة؟!!

أليس معنى هذا الكلام أن التطرف المصرى يعمل لتحقيق أغراض التطرف الإسرائيلى بكل أمانة وزمة؟ وأليس معناه أن الحزب الناصرى يعسكر مع حزب كاخ الإسرائيلى وجماعة جوش أمونيم فى خندق واحد لخدمة الاحتلال الإسرائيلى؟

وقد تعلل الدكتور جلال أمين فى إثبات صحة نظريته العجيبة التى ترى أن السياسة هى فن المستحيل، بحزب الأمة المعتدل فى وجه الحزب الوطنى المتطرف، وبعدى باشا المعتدل فى وجه سعد زغلول المتطرف. وقد أثبتنا فى مقالنا السابق ضحالة معلوماته فى تاريخ مصر، فلم يكن سعد زغلول من طلاب المستحيل، وإنما كان من طلاب الممكن، ولم تكن المواجهة بين سعد وعدى مواجهة التطرف والاعتدال، وإنما كانت مواجهة بين الممكن الذى رأى سعد زغلول إمكان تنفيذه، وهذا الممكن الذى كان عدى يعتبره مستحيلاً!

ولعل الدكتور جلال أمين قد صدم حين أوضحنا له فى مقالنا السابق أن سعد زغلول المتطرف كان أكثر ميلاً لحزب الأمة، وأنه كتب فى مذكراته يقول إنه لو كان يريد الانتماء لأى حزب لانتضى لحزب الأمة، ففيه معظم أصدقائه. وقد كان سعد زغلول هو رائد الواقعية والمرونة، وفى هذا الإطار قبل أن يكون وزيراً للمعارف أولاً وللحقانية ثانياً.

وإنما كانت القضية الحقيقية هى قضية الظروف التاريخية التى جعلت سعد زغلول يبدو معتدلاً قبل الحرب العالمية الأولى، وجعلته يبدو متطرفاً بعد ثورة ١٩١٩. لقد كانت ثورة الشعب المصرى فى مارس ١٩١٩ هى التى أعطت امكانيات للعمل الوطنى كانت غائبة من قبل، وقد رآها سعد زغلول فتصرف على هديها، وعجز عن رؤيتها الآخرون فسموا بالمعتدلين.

بل إن الذى لا يعرفه الدكتور سعدون أمين أيضاً، هو أن الحزب الوطنى لم ير هذه الامكانيات للعمل الوطنى، رغم تطرفه! فقد كان تطرفه متطرفاً سعدونياً مثل تطرف الحزب الناصرى، إذ بقى على شعاره: «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء»، على نحو ما بقى الحزب الناصرى على شعار «ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة»!

وفى هذا الضوء فإن سعد زغلول الذى كان يعد فى نظر عدلى متطرفاً، كان يعد فى نظر الحزب الوطنى معتدلاً! لأن هذا الحزب كان يرى أن تخرج بريطانيا من مصر أولاً ثم تتفاوض معه ثانياً! وقد هدم سعد زغلول هذا الشعار عندما ألف الوفد المصرى للقيام بمهمة محددة هى أن يسعى فى استقلال مصر بالطرق الشرعية ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. وقد دخل الوفد فى مفاوضات مع بريطانيا خمس مرات قبل قيام ثورة يوليو، وعقد معها معاهدة ١٩٣٦ ثم ألغاه، فى الوقت الذى أراح فيه الحزب الوطنى نفسه من النضال تحت شعار «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء»! وذلك على نحو ما أراح الحزب الناصرى نفسه بشعار الاسترداد بالقوة، من داخل المكاتب المكيفة، تاركاً متاعب النضال الحقيقى من خلال المفاوضات للرئيس مبارك وياسر عرفات، مما

شاهدنا طرفاً مثيراً منه فى احتفال الحكم الذاتى فى قصر المؤتمرات بالقاهرة منذ أيام.

والمهم هو أن هذا الخطأ الذى وقع فيه الدكتور جلال أمين فيما يختص بسعد وعدلى، أو بحزب الأمة والحزب الوطنى، وقع فيه أيضاً فيما يتصل بعبدالناصر عندما ذكر أن جماعة من المعتدلين ذهبوا إليه ليطلبوا منه الرجوع عن تأميم قناة السويس وقبول الانذار البريطانى الفرنسى أيام العدوان الثلاثى !

والخطأ الذى وقع فيه أستاذ الجامعة الأمريكية فى هذه القضية مزدوج. فمن ناحية، لو أنه قرأ كتاب الأستاذ الكبير أحمد حمروش: «ثورة ٢٣ يوليو»، لعرف أنه لم يكن ثمة من ذهب إلى عبدالناصر ليطلب منه الرجوع عن تأميم قناة السويس وقبول الانذار البريطانى! وإنما كان هناك من رجال الأحزاب من قرر مطالبة عبدالناصر بالتنحى عن منصبه لأن العدوان يستهدفه هو أكثر مما يستهدف مصر، ولكن خبر الاجتماع وصل إلى أجهزة الأمن الناصرية فصدرت الأوامر باعتقالهم! ومعنى ذلك أنه لم يذهب أحد إلى عبدالناصر بالطلبات التى اخترعها الدكتور جلال أمين .. بالتالى !

أما الخطأ الثانى، فإن الدكتور جلال أمين هنا يصور عبدالناصر فى صورة الرافض للواقعية والمرونة! ويزيد على ذلك فيتطوع بتقديم مقارنة بين المرأة الشريفة والمرأة غير الشريفة! لينتهى منها إلى أن الفرق الوحيد بينهما هو أن المرأة الشريفة أقل مرونة من الثانية !

ولو درس جلال أمين تاريخ حرب ١٩٥٦ لاستحى من عقد هذه المقارنة المموجة بين المرأة الشريفة التى هى أقل مرونة من المرأة غير الشريفة، حتى لا يسىء إلى عبدالناصر.

فلو كان عبدالناصر أقل مرونة حقاً - كما يتصور جلال أمين - لما انتهت حرب ١٩٥٦ بالكارثة التى انتهت بها إليها، وهى تثبت أقدام إسرائيل فى المنطقة العربية بما لم يسبق له مثيل من قبل! ولكن

عبدالناصر - كما يثبت التاريخ - كان بالمرونة الكافية التى سمحت بمرور الملاحة الإسرائيلية فى مضيق تيران تحت علم الأمم المتحدة! وحقق بذلك أضخم مكسب حصلت عليه إسرائيل منذ احتلالها ميناء أم الرشراش فى مارس ١٩٤٩، وفتح البحر الأحمر أمام إسرائيل، وأتاح لها التمتع بمزايا موقعها على بحرين : البحر المتوسط والبحر الأحمر، وسمح لها بتحويل ميناء إيلات إلى ميناء عالمى إلى آخر كل هذه المكاسب التى حققتها إسرائيل بفضل مرونة عبدالناصر، والتى كان أخطرها أن أصبح على رأس الأسباب الواردة من نظرية الأمن الإسرائيلى التى تقضى بشن حرب وقائية ضد مصر، إغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية ! -مر الذى أدى إلى كارثة يونية ١٩٦٧.

القضية - إذن - لم تكن قضية المرأة الشريفة التى هى أقل مرونة من المرأة غير الشريفة، وإنما كانت قضية العمل الوطنى الذى يمكن انجازه، والعمل الوطنى الذى لا يمكن انجازه، وفى كلتا الحالتين لابد أن تتحكم الواقعية والمرونة إذا كان الزعيم السياسى جادا، ولم يكن من طراز الزعيم ضياء الدين داود أو الدكتور سعدون أمين، الذى يتصور أن الواقعية والمرونة تهمة توصف بها الغوانى وحدهن، وينزه عنها سعد زغلول وعبدالناصر !

ومن المحقق أن عبدالناصر لم يكن يريد الملاحة الإسرائيلية أن تمر فى خليج العقبة، ولكن الملاحة الإسرائيلية كانت تمر بالفعل، فقد كانت إسرائيل تحتل سيناء كاملة، وكانت الولايات المتحدة تساندها وكانت شروط إسرائيل للانحساب من سيناء هى مرور ملاحتها فى خليج العقبة، وبذلك لم يكن فى يد عبدالناصر أى اختيار، فإما أن تمر الملاحة الإسرائيلية فى خليج العقبة تحت الأعلام الإسرائيلية التى تحتل كامل سيناء، وإما أن تمر فى خليج العقبة تحت أعلام الأمم المتحدة وسيناء محررة من الاحتلال الإسرائيلى.

ومن حسن حظ مصر أن الزعيم ضياء الدين داود لم يكن يحكم مصر فى ذلك الحين، وإلا رفع شعار ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة،

الذى يرفعه حالياً، وأثر ترك سيناء فى يد إسرائيل حتى يستردها بالقوة المسلحة !

وهذا هو ما فعله الناصريون عندما قام السادات بزيارة القدس، فقد رفضوا تحرير سيناء بالمفاوضات مع إسرائيل، واعتبروا ذلك خيانة، وكانت نظريتهم «السعدونية» أن تظل سيناء تحت الاحتلال الإسرائيلى حتى تجتمع الجيوش العربية وتحررها بالقوة !

وللأمانة فلم يكن الناصريون وحدهم فى هذه النظرية الغربية، بل كان معهم السوريون والأردنيون والفلسطينيون !

وقد أفاق السوريون والأردنيون والفلسطينيون مؤخراً، عندما اكتشفوا أن سيناء قد تحررت، ولم تتحرر الجولان والضفة الغربية وغزة، فقبلوا التفاوض مع إسرائيل، وعقد الفلسطينيون اتفاق غزة - أريحا، ولكن الناصريين تحت قيادة الزعيم ضياء الدين داود رفضوا أن يفيقوا، فهم مستريحون فى هذه المرحلة «السعدونية»، وليس لديهم ما يؤرق بالهم، فسيناء قد تحررت على يد نظامنا السياسى الذى ارتكب خيانة زيارة القدس، أما الضفة الغربية وغزة والجولان فيسكنها سكان تعودوا على الاحتلال الإسرائيلى أكثر من ربع قرن (٢٧ عاماً !) ولا يضيرهم الانتظار ربع قرن آخر أو نصف قرن حتى يتحرك الزعيم ضياء الدين داود من مكتبة المكيف على رأس قواته ليقود جيوش الأمة العربية التى تقذف بإسرائيل فى البحر وتحرر الضفة الغربية وغزة والجولان !

هذا هو الهزل فى موضع الجد من الحزب الذى ارتكب جريمة هزيمة يونية ١٩٦٧، وألحق بالجيش المصرى عاراً لم يمحه إلا انتصاره التاريخى يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ فى عهد السادات العظيم.

ومع ذلك فليقرأ معنا القارئ هذا الهزل الذى يكتبه الدكتور جلال أمين عن حرب أكتوبر، ويقلب فيه الحق باطلاً، وفيه يزعم أن السادات «ضيع نصراً عسكرياً حقيقياً، وأذاق أبطالنا العسكريين الهوان» !

فهل هذا الكلام يكتبه مصري قح أو يكتبه إسرائيلي من حركة كاخ؟
أو أن الدكتور سعدون أمين يقصد حرب يونية ١٩٦٧، حين كان
النصر في يد مصر بجيشها العرمم الذي بنى بأموال شعب مصر،
فأضاعه الجهل والحماقة والاستخفاف بأرواح الجنود، وتبخر هذا
الجيش في ساعات، وتبخرت معه آمال الأمة العربية في الوحدة ؟ !

لقد كتبت مرة عن حضوري مؤتمراً في مدينة «ديترويت» بالولايات
المتحدة منذ عامين، وحضره جنرالات إسرائيل. وتحدثوا عن ذكرياتهم في
حرب يونية، فقد كدت أموت من الكمد وهم يقصون كيف كان الرعب
يجتاح الشعب الإسرائيلي والقيادة الإسرائيلية من الجيش المصري،
وكيف كانوا يتوقعون خسائر فادحة في الأرواح لدرجة لا تستوعبها
مقابرهم، فقرروا تحويل المتنزهات العامة إلى مقابر لمن يسقط من القتلى
بيد الجيش المصري! ثم كان النصر الرخيص الذي قدمته القيادة
الناصرية على طبق من ذهب للشعب الإسرائيلي وللقيادة العسكرية
الإسرائيلية، وفوق ذلك قدمت للجيش الإسرائيلي أسطورة الجيش
الإسرائيلي الذي لا يقهر! فإذا جاء السادات العظيم لينهى أسطورة
الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر، ويحطم بالجيش المصري خط بارليف
في ست ساعات، ويبعث الرعب في قلب الجيش الإسرائيلي والشعب
الإسرائيلي كله، جاء أستاذ الجامعة الأمريكية ليقدّم لنا نظريته المشبوهة
التي يقلب فيها الحق باطلاً، ويزعم أن السادات، بطل نصر أكتوبر، أذاق
أبطالنا العسكريين الهوان وضع نصرأ عسكرياً حقيقياً !

ألسنا - إذن - أمام مؤامرة خسيصة على تاريخ مصريدبرها حزب
الهزيمة، يريد بها تصوير صناع هزيمة يونية في صورة أبطال؟ وصناع
نصر أكتوبر في صورة خونة ما رقين مع كل ما يترتب على ذلك من
تشويه وجدان شبابنا الوطني، وتحطيم مثلهم العليا؟

وكل ذلك لأغراض سياسية صغيرة لا تتجاوز الحصول على موطن
قدم في حقل السياسة المصرية، يُستخدم للمتاجرة وليس للعمل الوطني
الجاد الذي ينفع شعبنا المصري وأمتنا العربية المنكوبة بأمثال هؤلاء
الكتاب والسياسيين !

بين سياسة الفئوانى وسياسة الزعماء السياسين!

من سوء حظ نظامنا السياسى أن
العائد من تجربتنا الديموقراطية منذ
صعود الرئيس مبارك إلى الحكم، يعد
عائداً أقل بكثير مما كان منتظراً. وحتى
أفسر هذا الكلام فإنه إذا كان نظام
السادات يعد انقلاباً على نظام
عبد الناصر، فإن نظام مبارك يعد
انقلاباً بنفس الدرجة على نظام
السادات!

لقد قام نظام عبد الناصر على
أساس التنظيم السياسى الواحد، الذى
بدأ فى شكل «هيئة التحرير» وتحول
إلى «الاتحاد القومى»، ثم تحول إلى
«الاتحاد الاشتراكى».

وقد دافع عبد الناصر عن فكرة
التنظيم السياسى الواحد فى خطابه
بمناسبة الاحتفال ببدء تنفيذ السد
العالى يوم ٢٦ نوفمبر ١٩٥٩، فلم

أكتوبر ٢٥/٥/١٩٩٤م

يخرج السبب الذي قدمه عن اعتقاده بأن التعددية الحزبية تفتح الباب على مصراعيه أمام العمالة!

وعلى حد قوله بالحرف الواحد: إن نظام تعدد الأحزاب إنما هو نظام «كانت تستغله الدول التي تريد أن تضعنا في داخل مناطق نفوذها» و«لم تكن له إلا نتيجة واحدة، هي تسهيل النفوذ الأجنبي». وأنه إذا سمح بتعدد الأحزاب، «فإن الأحزاب الرجعية ستعمل على الانحياز للغرب، ولا مانع عندها من أن تستعين بأى قوى أجنبية لتقوى من قدرتها على الوصول إلى الحكم لتحمي مصالحها».

«وأما الأحزاب الشيوعية، التي تنادى بالانحياز إلى الشرق، فستعمل بكل وسيلة على الوصول إلى الحكم لتقيم دكتاتوريتها، ثم تتعامل مع الشيوعية الدولية! و«هذا طبعاً» - كما قال - بدخلنا ضمن مناطق النفوذ، وتضيق العناصر الوطنية!»

وقد جاء السادات ليحدث انقلاباً في هذا النظام، فقام بفك «الاتحاد الاشتراكي» إلى ثلاثة منابر، سرعان ما تحولت إلى أحزاب تملك صحفاً تنطق باسمها، وانضم إليها حزبان هما: «الوفد الجديد» و«العمل الاشتراكي».

ولكن هذه التعددية ظلت تحت رقابة الدولة على نحو أفقدها فاعليتها تقريباً ابتداءً من عام ١٩٧٨، وتعرضت لنكسات بلغت قممتها بقرارات الاعتقال يوم ٣ سبتمبر ١٩٨١.

ثم جاءت التجربة الديموقراطية في عهد مبارك، التي انقلبت على التعددية الصورية السابقة، وجعلت منها حقيقة واقعة. وشهدت مصر، لأول مرة منذ قيام ثورة يوليو، أحزاباً سياسية غير خاضعة لسلطة الدولة أو رقابتها، أحزاباً حرة تماماً فيما تفعل وما لا تفعل، وفي أن تكون عميلة لأية قوة خارجية أو تحصر ولاءها في وطنها! وفي أن تتلقى دعمها المادي من جماهيرها أو من الخارج!

وقد تحقق ما قاله عبد الناصر بحسه السياسى العالى، على نحو هدد الأمن الوطنى المصرى! فرأينا فى حرب تحرير الكويت أحزابا مصرية اسما، عراقية فعلاً، تقف مع جيش الأعداء ضد الجيش المصرى، ومع الحاكم العراقى ضد الحاكم المصرى! ورأينا أحزابا كانت اشتراكية فتحولت بقدرة قادر إلى أحزاب إسلامية تعمل لحساب الإرهاب وتنطق باسمه!

ورأينا أحزابا تغير هويتها السياسية مع كل رئيس تحرير تعينه لصحيفتها! ورأينا صحفاً أسبوعية لا تكاد تغطى مصاريفها بشق الأنفس، تتحول بقدرة قادر أيضاً إلى صحف يومية دون أن يسألها أحد عن مصادر تمويلها!

وفى وسط هذا المولد السياسى الذى لا ضابط له ولا رابط، والخارج تماماً عن سيطرة نظامنا السياسى كأنما لا يعنيه! ظهرت جريدة «العربى» لسان حال الحزب الناصرى لتدلى بدلوها فى الفوضى السياسية!

وقد خرجت بشعار مريب هو «لا»! وهو شعار غريب، لأنه لا يوجد حزب معارض فى العالم تقوم مهمته على الرفض فقط، فهو يؤيد ما يتفق مع مصلحة الوطن، ويعارض ما لا يتفق مع هذه المصلحة. ولكن الجريدة حددت وظيفتها منذ البداية، وهى الرفض، وهو ما سارت عليه بعناد حتى اليوم!

والملاحظ أن الرفض الذى اتخذه الحزب سياسة له لم يقتصر على ميدان واحد، بل غطى كافة الميادين الخارجية والداخلية! فكل سياسات نظامنا السياسى، الخارجية والداخلية مرفوضة من الحزب الناصرى! وكل إنجازاته الوطنية فى حقل تحرير التراب الوطنى هى خيانات وطنية صارخة! فتحرير سيناء وطابا خيانة، لأن التحرير اقتصر على الأرض المصرية فقط ولم يمتد إلى الجولان والضفة الغربية وغزة! والمعاهدة المصرية الاسرائيلية خيانة رغم أنها تطبق لمبدأ السلام فى مقابل

الأرض، لأن الوجود الاسرائيلي نفسه مرفوض ويجب القضاء عليه! والاتصال باسرائيل بعد انسحابها من كامل أراضيها وارتباطنا معها بمعاهدة سلام، عمالة، لأنه تعامل مع العدو الاسرائيلي الذي يجب مقاطعته! وتطبيع العلاقات معها خيانة لأن القضية الفلسطينية، التي هي القضية الأصلية، لم تحل بعد! •

والأغرب من ذلك حقا أن مساعدة مصر للفلسطينيين على إبرام اتفاق مع اسرائيل اعتبره الحزب الناصري خيانة أيضاً! خيانة من جانب مصر وخيانة من جانب الفلسطينيين! لأن الاتفاق لم يعكس حجم الانتصار الذي كان يمكن أن تحققه الأمة العربية ويحققه الفلسطينيون على اسرائيل، لو انتظر الفلسطينيون حتى تجتمع الجيوش العربية في المستقبل، وتقوم بهجمة شاملة من كافة الجبهات على إسرائيل، تقذف بها إلى البحر، وتحقق تحرير الأرض الفلسطينية كاملة ومعها أرض الجولان السورية، وترفع الوصاية عن جنوب لبنان!

وهكذا فأنت مع هذا الحزب تشعر بأنه حزب لم يظهر في الساحة السياسية للقيام بما تقوم به الأحزاب السياسية المعارضة في النظم الديمقراطية، من مساعدة الحكومة على الإصلاح بالنقد البناء، والاشتراك في حكم البلاد، وإنما هو حزب رافض للنظام السياسي أصلاً يعمل على إزالته من الوجود، مثله في ذلك تماماً مثل حزب الارهاب! فكما أن الحزب الأخير يعمل على إقامة نظام إسلامي على طريقته، فكذلك يعمل الحزب الناصري على إقامة نظام ناصري يعتقد أنه النظام الشرعي المستكمل لمسيرة النظام الناصري الذي هو أصل نظامنا السياسي، ويتخذ من جريدة «العربي» منبراً يبيث منه سمومه لتشكيل الرأي العام تشكيلاً ناصرياً.

وهذا ما دعاني إلى أن أكتب عدة مقالات أوضح لجماهيرنا المصرية ما ألحقته التجربة الناصرية بشعبنا وبلدنا من كوارث ونكبات في حقل الصراع العربي الاسرائيلي، بلغت قممتها بهزيمة يونيو ١٩٦٧ التي

أسفرت عن وقوع سيناء والجولان وغزة والضفة الغربية تحت الاحتلال الإسرائيلي، ومنحت الجيش الاسرائيلي لقب «الجيش الاسرائيلي الذي لا يقهر»! وذلك حماية لجماهيرنا من تضليل الجريدة الناصرية التي لا تدخر وسعاً في تزوير تاريخ بلدنا لحساب تجربة فاشلة! وانصافاً لنظامنا السياسى الذى حقق أول نصر عسكري على اسرائيل فى تاريخ الصراع العربى الاسرائيلي، وأعاد للجيش المصرى كرامته التى مرغتها هزيمة يونيو فى رمال سيناء، وحرر كل شبر من أرض مصر الغالية من خلال الاحتلال الاسرائيلي المهين.

على أن الجريدة الناصرية لم تأس من التآمر على تاريخ مصر وقلب الحق باطلا لتبويض وجه النظام الناصرى، وهى لا تدخر وسعاً فى استئجار الكتاب الذين يدافعون عن قضيتها الخاسرة مثل الدكتور جلال أمين، أستاذ الجامعة الأمريكية الذى يكتب كما لو كان أستاذاً فى جامعة موسكو! يحاول الايهام بأنه يسارى أكثر من لينين! وناصرى أكثر من عبدالناصر! ويساعده جهل بتاريخ مصر المعاصر يدفع به إلى اختلاق أى شئ يظن أنه يسند رأيه، واستخفاف بعقلية الجماهير يوهمه بتصديقها لكل ما يقدم لها من أباطيل وتخريفات لاصلة لها بالحقيقة التاريخية.

فلقد أثبتنا فى مقالاتنا السابقة فساد الرأى الذى ساقه، والذى يدين الواقعية والمرونة فى السياسة، ويشبه هذه السياسات بالغوانى! - أو على حد قوله : إن الفرق الوحيد بين المرأة الشريفة والمرأة غير الشريفة هو أن المرأة الشريفة أقل مرونة من الثانية !

فقد أثبتنا أن من استشهد بهم من الزعماء المصريين على صحة نظريته، مثل سعد زغلول وعبدالناصر كانوا بالمرونة الكافية التى جعلت سعد زغلول يقبل الوزارة فى عهد كرومر، ويقبل التفاوض مع الانجليز عندما كان الحزب الوطنى يرفع شعار لا مفاوضة إلا بعد الجلاء. وهذه المرونة نفسها هى التى جعلت عبدالناصر يسمح لاسرائيل بالمرور فى

خليج العقبة لأول مرة في تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى، فى مقابل انسحابها من سيناء، ويتيح لها بهذا المكسب مزايا التمتع بموقعها على بحرين : البحر المتوسط والبحر الأحمر، بكل ما ترتب على ذلك من آثار فادحة مهدت لنكسة يونيو ١٩٦٧.

لم يكن زعماء مصر العظام - إذن - من طلاب المستحيل، كما يتصور أستاذ الجامعة الأمريكية، وإنما كانوا من طلاب الممكن. ولم تكن القضية بالنسبة لهم قضية اعتدال وتطرف، وإنما كانت قضية ممكن يراه بعض الزعماء ممكنا، ويراه البعض الآخر مستحيلاً.

فعندما أراد مصطفى النحاس عقد صفقة سلاح مع الكتلة الشرقية بعد أن يؤس من الحصول عليه من الغرب، كان بعض الزعماء يرى عقد مثل هذه الصفقة مستحيلاً، ولكن مصطفى النحاس كان يراه ممكنا. وجاء حريق القاهرة لينهى محاولات النحاس، ولكنه كان قد رسم الطريق لعبد الناصر لعقد صفقة الأسلحة الروسية!

وقد ظلت اسرائيل فى نظر عبد الناصر هى اسرائيل المزعومة، حتى احتلت فى عهده سيناء مرتين: مرة فى ١٩٥٦ ومرة فى ١٩٦٧، وعندئذ تحولت بالضرورة إلى اسرائيل المعترف بها! وقد أعلن هذا الاعتراف بقبوله قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧، الذى نص على «احترام السيادة والحدود الإقليمية والاستقلال السياسى لكل دول المنطقة، وحققها فى أن تعيش أمنة فى نطاق حدود غير مهددة باستخدام القوة». ولم يكن عبد الناصر وحده فى قبول هذا القرار، بل قبلته جميع الدول العربية، ماعدا العراق وسوريا والمقاومة الفلسطينية.

ونتيجة لاعتراف عبد الناصر بحق اسرائيل فى الوجود مقابل إزالة آثار العدوان، تراجعت القضية الفلسطينية بالضرورة إلى الوراء، وتقدمت قضية إزالة آثار العدوان إلى الأمام. وبمعنى آخر تراجع شعار إزالة الكيان الاسرائيلى، وظهر مكانة شعار إزالة آثار العدوان. وقد اعترف عبد الناصر بهذه الحقيقة فى لقاءه يوم أول فبراير ١٩٦٩ بأعضاء

المجلس الوطنى الفلسطينى فى الدورة الخامسة، فقال: «لقد قبلنا قرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧، لأنه كان كافيا لمواجهة ازالة آثار العدوان».

وبذلك ظهرت فى الفكر السياسى المصرى هاتان القضيتان: الاعتراف بالكيان الاسرائيلى وإنهاء الحرب معه فى مقابل إزالة آثار العدوان، والدخول فى سلام مع اسرائيل فى مقابل حل القضية الفلسطينية.

وفى الوقت نفسه ظهرت فكرة قيام دولة فلسطينية، ولم تكن موجودة من قبل. لقد كانت القضية الفلسطينية حتى ذلك الحين قضية لاجئين، وهذا هو الوصف الذى كانت تستخدمه قرارات الأمم المتحدة فى دوراتها المنعقدة فى أعوام ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٦٦، وهى تقضى بحق الفلسطينيين فى العودة إلى وطنهم. وكان عبدالناصر يستخدمه، فى حديثه مع «سولز برجر» فى ٢٦ فبراير ١٩٦٩، قال: «إذا استطعنا حل كل من مشكلة الأراضى المحتلة ومشكلة لاجئى فلسطين معا، فإن ذلك سوف ينتهى إلى تسوية سليمة».

على أن اعتراف عبد الناصر والبلاد العربية بالوجود الاسرائيلى طبقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧، كان من الطبيعى أن يدفع بفكرة الدولة الفلسطينية إلى الوجود. وكان الكاتب الكبير أحمد بهاء الدين هو الذى دعا إلى هذه الفكرة فى أكتوبر ١٩٦٨، حين اقترح انشاء دولة فلسطينية على ضفتى الأردن وغزة.

على أن تنفيذ هذه الفكرة كان يتوقف بالضرورة على قبول منظمة التحرير الفلسطينية أن يأخذ الوجود الفلسطينى شكل دولة فى مقابل الوجود الصهيونى الذى يتخذ شكل دولة. ولكن منظمة التحرير الفلسطينية كانت قد رفضت قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ كما ذكرنا، لأنه تركز على ازالة آثار العدوان ولم يشتمل على حل المشكلة الفلسطينية، وبالتالي ظلت صورة الدولة الفلسطينية فى نظر الفلسطينيين هى صورة

الدولة التى يعيش فيها العرب واليهود كمواطنين، وليست صورة الدولة الفلسطينية التى تقابل دولة اسرائيل.

كانت العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل فى ذلك الحين علاقة نفى كل منهما للآخر، فوجود الدولة الفلسطينية ينفى وجود الدولة الاسرائيلية، ووجود الدولة الاسرائيلية ينفى وجود الدولة الفلسطينية، وبذلك ظل حل القضية الفلسطينية فى اطار المستحيل ما دامت الجيوش العربية لا تستطيع أن تجعله ممكنا. وعندما تحققت منظمة التحرير الفلسطينية من استحالة حل القضية الفلسطينية فى اطار عجز الجيوش العربية عن إزالة الدولة الاسرائيلية، قبلت الممكن الوحيد، وهو الاعتراف بالدولة الاسرائيلية، ومحاولة اقامة الدولة الفلسطينية بطريق التدرج.

على أن الحزب الناصرى زايد على الفلسطينيين فى بجاحة وجراًة! رغم أنه لا يحارب، ورغم أنه عندما حارب خسر الحرب وترتب على فشله احتلال اسرائيل لأراضى ثلاث دول عربية! ورأينا كاتبه الدكتور سعدون أمين يدين سياسة الواقعية والمرونة ويصف أصحابها من الزعماء بالغوانى، ويسخر من شعار: السياسة فن الممكن! فالدرسة السعدونية التى ينطلق منها ترى أن السياسة فن المستحيل، وأن الغوانى فقط هن اللاتى يتمتعن بالمرونة!

ومن هنا فقد ظن أنه يخدم عبد الناصر كثيرا إذا هو برأه من سياسة الغوانى.. أو سياسة المرونة والواقعية! ونسى أن عبد الناصر كان يتمتع أيضا بالمرونة! ولم تقم حساباته أبدا على المستحيل، فكل ما طالب به أو دعا إليه كان يعتبره ممكنا، وإذا كان قد عجز عن تحقيقه فليس لأنه كان مستحيلا، وإنما لأنه لم يوفر له عنصر النجاح.

فلم تكن هزيمة اسرائيل فى يونية ١٩٦٧ مستحيلا، بل كانت ممكنة، ولكن أداء الجيش المصرى تحت قيادة عبد الحكيم عامر جعلتها

مستحيلة! وعلى العكس من ذلك فإن هزيمة إسرائيل في أكتوبر ١٩٧٣ كانت تبدو مستحيلة، (وهو ما استقر في وعى الشعب بعد قراءة مقال الأستاذ محمد حسنين هيكل : «تحية للرجال»، الذى تحدث فيه عن تحصينات خط بارليف والاستحكامات التى أقامتها إسرائيل عند المضائق وعلى طول سيناء حتى حدود مصر وإسرائيل!) ولكن السادات جعل ما يبدو مستحيلاً ممكناً!

فالممكن والمستحيل مرتبطان برؤية، وإمكانات، وأداء، وظروف تاريخية، وبزعامة ترى الممكن ممكناً أو مستحيلاً، وليست مرتبطة بعقلية سعدونية ترى الممكن والمستحيل فى شكل تجريدى منقطع الصلة عن الامكانيات والأداء والظروف التاريخية! أو تراه فى شكل مشوه مغلوط أو مشوش كما فعل أستاذ الجامعة الأمريكية الدكتور سعدون أمين.

ففى مقاله بجريدة «العربى» يوم ٩ مايو ١٩٩٤ يرى أن «الفرق بين موقف عبدالناصر وموقف السادات هو الفرق بين السياسة كوطنية، والسياسة كمصلحة خاصة، بين اعتبار الأخلاق جزءاً لا يتجزأ من الموقف السياسى، والتمسح بشعار السياسة فن الممكن».

وإذا كان هذا ما يقوم الدكتور سعدون أمين بتدريسه لطلبة الجامعة الأمريكية، فيمكن لنا فى هذا الضوء أن نحكم على المستوى العلمى والفكرى والأخلاقى لطلبة الجامعة الأمريكية! لأنه إذا تعلم هؤلاء الطلبة أن هزيمة يونية ١٩٦٧ هى منتهى الوطنية والأخلاق، ونصر أكتوبر منتهى الانتهازية واللاأخلاقية، فعلى عقولهم السلام!

وإذا تعلم هؤلاء الطلبة أن دفع الجيش المصرى إلى سيناء فى عهد عبد الناصر فى مايو ١٩٦٧ بدون استعداد - حتى إن بعض جنود الوحدات الاحتياطية وصلوا إلى الميدان بالجلابيب - هو منتهى الوطنية والأخلاق، وهجوم الجيش المصرى على خط بارليف وتحطيمه فى ست ساعات هو منتهى الانتهازية واللاأخلاقية، فيمكن لنا أن نحكم على هؤلاء الطلبة بالتخلف العقلى!

الفصل الثالث

مصر والعرب

أكذوبة الأمن القومى العربى!

أعتقد أن عالمنا العربى فى حاجة إلى فرانسيس بيكون جديد يخلصه من الأوهام التى ما زال يعيش فيها فى هذا العصر الجديد بعد سقوط الاتحاد السوفيتى وحرب تحرير الكويت، كما خلاص فرانسيس بيكون عصره من الأوهام الأربعة الشهيرة الى أوردها فى كتابه التاريخى: «الأورجانون الجديد»، وهى أوهام العرق أو العنصر، وأوهام الكهف، وأوهام السوق، وأوهام المسرح. والسبب فى ذلك ما نقرؤه من مصطلحات دخلت ذمة التاريخ، دون أن يعى أحد أنها دخلت ذمة التاريخ، بعد أن تغير مدلولها فأصبحت تدل على شئ مختلف عما هو مستقر فى الأوهام والأذهان.

وربما كان أهم المصطلحات التى تغير مدلولها: مصطلح الأمن القومى

أكتوبر فى ١٠/٤/١٩٩٤

العربي، الذي مازال الكثيرون من الكتاب يتحدثون عنه بمعناه القديم في العصر الناصري عندما كان يعنى أمن المنطقة المحصورة بين الخليج العربي والمحيط الأطلنطي.

لقد نشأ هذا المصطلح عندما كانت الأمة العربية التي تعيش في هذه المنطقة العريضة تواجه عدوين أساسيين يهددان أمنها، وهما: الامبريالية، واسرائيل. وقد نشأ هذا المصطلح بقصد حماية الأمة العربية من هذين العدوين، وتكثيل جهودها النضالية لتأمين نفسها من هذين الخطرين، والقتال ضد هذين العدوين.

على أن هذا المصطلح تعرض لهزات وزلازل على مدى ربع القرن الماضي، أحدثت فيه شروخا وتصدعات كثيرة غيرت معالمه بالضرورة، حتى أصبح بعيدا عن المعنى القديم بعد السماء عن الأرض!

وعلى سبيل المثال وعلى المستوى العربي الداخلى فقد تبين أن الأمة العربية ليست أمة موحدة على النحو الذى تصور به! وإنما هى أمة منقسمة إلى دول لها حدود تفصل بينها على نحو ما تفصل الحدود بين الدول التى لا تجمعها أية رابطة من لغة ودين وتاريخ مشترك وثقافة مشتركة! وأكثر من ذلك أنها تتمسك بهذه الحدود أكثر مما تتمسك الدول الأخرى التى لا تجمعها رابطة قومية!

وعلى سبيل المثال فإن الدول الأوروبية لا تجمعها أية رابطة قومية، بل عاشت على طول التاريخ دولا متحاربة، حتى أن التاريخ الأوروبى إنما هو فى حقيقته تاريخ الحروب الأوروبية، وقد تميز فى العصر الحديث بثلاث حروب عالمية هى: الحروب النابوليونية، والحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية ومع ذلك فقد استطاعت هذه الدول أن تقيم السوق الأوروبية المشتركة التى أزالَت الحدود بينها كعائق، وصار فى وسع مواطن كل دولة أوروبية أن يخرق حدود أية دولة دون التوقف عند جمارك الحدود بالساعات كما يحدث مع البلاد العربية بل إن الذى زار

أوروبا من أى بلد عربى يستطيع أن يرى العربيات عند الحدود وهى تخرقها بسرعة ودون توقف، كما لو كانت تخرق طريقا داخل حدودها!

وهذا ما لم تستطع أن تفعله الدول العربية التى تربطها رابطة قومية حتى اليوم! وهو ما سخر منه الفنان الكوميدي العربى الكبير دريد لحام والفنانة رغدة بفيلمهما العظيم الذى دخلا به تاريخ الفن العالمى من أوسع الأبواب، وهو فيلم «الحدود» الذى أبرزنا فيه حقيقة أن الحدود بين الدول العربية لا تسمح بالمرور فيما بينها دون جوازات إلا للحيوانات والطيور! ولكنها لا تسمح للآدميين! وتروى قصة سائح عربى فقد جواز سفره فى إحدى الدول العربية فلم يعد فى وسعه اختراق الحدود إلى البلد التالى، أو الرجوع إلى البلد العربى الذى أتى منه، وفقد هويته ولم تعد تعترف به الدولة التى أتى منها أو الدولة التى يتجه إليها، واضطر إلى الإقامة عند الحدود بقية حياته أو اختراقها ليخترق رصاص جنود الحدود ظهره!

وحتى حين قامت بعض الدول العربية بإباحة المرور فيما بينها بدون جوازات سفر، اضطرت سريعا إلى العودة إلى نظام الجوازات، بعد أن أصبحت الحدود المفتوحة وسيلة لتصدير الإرهاب إليها وتجار الشنطة والنهب الاقتصادى، كما حدث مع مصر مؤخرا التى أفادت إلى حقائق العصر الجديد والأوضاع العربية المعقدة والثابتة، وعادت جوازات السفر كخير وسيلة لحماية المصالح!

هذه الحقيقة فيما يتصل بالحدود بين الأمة العربية التى بدأت كحدود ورقية صنعها الاستعمار، ثم أصبحت حدودا خرسانية بناها حكام الأمة العربية وملوكها، كانت أول شرخ فى مصطلح الأمن القومى العربى، إذ تغلب الأمن الاقليمى لكل دولة عربية دائما على الأمن القومى، الذى تحول إلى مجرد شعار يرفع على واجهات دورات جامعة الدول العربية والمؤتمرات العربية فى المناسبات المختلفة، ليعطى الانطباع بأن الأمن القومى العربى هو قضية حقيقية تهتم الحكومات العربية!

وفى الوقت الذى كانت الحدود الورقية تتحول فيه إلى حدود خرسانية، كانت النزاعات على الحدود بين البلاد العربية تهدد أمن كل منها بأكثر مما يهدده نزاعها مع العدو الأساسى، وهو الأمبريالية واسرائيل! الأمر الذى جعل من قضية الأمن العربى مزحة لا تنطلى على أحد!

وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن الفترة التاريخية التى شهدت مصطلح الأمن القومى العربى، شهدت ألوان النزاعات العربية العربية التالية. ففي المغرب العربى شهدت النزاع بين الجزائر والمغرب وموريتانيا حول الصحراء الغربية، وفى الوسط المغربى شهدت النزاع بين ليبيا وتونس، وفى المشرق العربى شهدت النزاع بين سوريا والعراق والأردن ولبنان، وفى الجنوب شهدت النزاع بين اليمن الجنوبية واليمن الشمالية، ثم بين نظام عدن والصومال، وبينه وبين المملكة العربية السعودية، ثم بينه وبين السودان، ثم بينه وبين العراق، فضلا عن النزاع بين الجمهورية الصومالية وجارتها الأثيوبية، والحرب بين العراق وإيران!

وفى نفس الفترة - فترة الستينات والسبعينات - شهدت المنطقة العربية الصدام الدموى بين الأردن والفلسطينيين، الذى بلغ قمته فى أيلول الأسود ١٩٧٠! وفى يونيو ١٩٧٦ كانت سوريا تدفع بقواتها العسكرية لغزو لبنان الذى كان واقعا فى حرب أهلية، بعد أن كانت معظم أراضيه فى يد القوات الوطنية التقدمية والفلسطينية! وفى يوليو كانت ترتكب مذبحه تل الزعتر ضد المخيمات الفلسطينية، فتقوض لبنان مع تقوض القوات الوطنية التقدمية، وانفتح الباب للتدخل الإسرائيلى فى جنوب لبنان وتحولت الحرب ضد إسرائيل إلى حرب أهلية، وغاصت أقدام الجيش السورى فى لبنان بدلا من أن تغوص فى أرض إسرائيل!

ولم يقتصر الأمر على النزاعات المسلحة بين الدول العربية بل إن هذه النزاعات المسلحة قسمت الشعب الواحد من شعوب الأمة العربية، ودارت حروب أهلية شرسة سفك الأخ فيها دم أخيه. ومن أهم هذه

الحروب الأهلية الحرب الأهلية الفلسطينية فى لبنان، التى دارت بين الفلسطينيين فى طرابلس، ونجح عرفات بأعجوبة فى الخروج منها مع أربعة آلاف من أنصاره، تحت علم الأمم المتحدة وتوسط فرنسا فى أعقاب تعهدات وتنازلات، وتدخل واشنطن لدى إسرائيل لترك عرفات ينسحب بسلام! وتدخل مصر والسعودية لدى أمريكا، وتدخل السعودية لدى سوريا، وتدخل رجال الضفادع البشرية المصرية فى أحواض ومخرج ميناء طرابلس اللبناى!

وحدثا نشب الصراع فى دولة الوحدة فى اليمن بين الرئيس اليمنى على عبد الله صالح ونائبه السيد على سالم الذى تحول إلى حرب أهلية، ويجرى إنقاذ اليمن من هذا الصراع بتدخل الرئيس مبارك وغيره من رؤساء الدول!

أما الصراع فى العراق بين النظام العراقى والشيعة والأكراد، فقد دخل دور تصفيات جسدية وإبعاد وطرد، وتدخل الدول الكبرى لحماية الأكراد من الفناء! وتدخل إيران لحماية الشيعة فى الجنوب.

وأخيرا وليس آخرا، فإن الغزو العراقى للكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ جاء ليقضى على مقولة الأمن القومى العربى، فمن الناحية النظرية كانت الأمة العربية تتوقع الخطر من الخارج، ولكنها فوجئت بهذا الخطر ينبعث من الداخل! ليهدد السعودية ودول الخليج، وفى الوقت الذى كان يرتكب فيه من المنكرات فى الكويت ماذكر الأمة العربية بهولاكو وجنكيز خان وأتيلا ملك الهون، دون مراعاة لرابطة القومية العربية، بل دون مراعاة لرابطة القومية العراقية، إذا صدقنا مقولة النظام العراقى عن أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق.

وإذا بموقف الأمة العربية من هذا الخطر الذى انبعث من داخلها يندى له الجبين خجلا، فبدلا من أن تتحمل مسئولياتها وتستجيب للنداء الذى وجهه لها رئيس أكبر دولة عربية - وهو الرئيس مبارك - يوم ٨

أغسطس، فتحمل النظام العراقي على انهاء احتلاله للكويت، وعودة حكومتها الشرعية، وسحب كل مبرر للتدخل الأجنبي من جانب الإمبريالية الأمريكية والغربية عموماً، إذا بنا نرى التمزق والعجز عن اتخاذ المواقف التي تتفق مع الأمن القومي العربي! وأسوا من ذلك كله نرى التآمر الخسيس في مؤتمر القمة العربية من جانب بعض الحكام العرب، وتكتلهم ضد مصر، ورميها بتهمة العمالة لأمريكا، وبأنها جاءت إلى المؤتمر لتنفيذ مخطط أمريكي «رسمه بوش على الرمال ومده بيكر إلى الجبال»! ولكي يصدر المؤتمر قراراً كتبت الولايات المتحدة مشروعاً باللغة الإنجليزية وترجم إلى العربية!

ويقف أحد الحكام العرب أمام أحد شيوخ الخليج المهددين بالغزو العراقي ليغالط ويقول له : «لماذا تلجأون للأمريكان لحمايتكم؟ ولماذا لا تختصرون الطريق وتطلبون ذلك من إسرائيل؟».

وبدلاً من أن يأتي النظام العراقي إلى مؤتمر القمة مطأطئ الرأس والخزي يعلو وجوههم للجريمة النكراء التي ارتكبتها نظامهم، إذا بهم يأتون شامخين متبجحين، كفاتحين منتصرين، يستندون إلى انقسام عربي أسود لم يسبق له مثيل! وإذا بمصر - التي تسعى لمنع التدخل الأجنبي - تصور في شكل الدولة التي تسعى للتدخل الأجنبي!

وعندما يتم التصويت على قرار بإدانة الغزو العراقي للكويت، وعدم الاعتراف بقرار ضم الكويت، ومطالبة العراق بسحب قواته من الأراضي الكويتية، وعودة نظام الحكم الشرعي الذي كان قائماً في الكويت قبل الغزو وعلى رأسه أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح، وولي عهده الشيخ سعد العبد الله الصباح، وتأيينه في كل ما يتخذه من إجراءات لتحرير أرضه وتحقيق سيادته، أقول: عندما يتخذ المؤتمر هذا القرار الذي يتفق مع ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، يطير صواب زعيم عربي ساند هو وشعبه الغزو العراقي للكويت، فيصيح قائلاً: «هذا التصويت غير قانوني»! ولا ينسى أن يوجه إلى

ممثلى مصر فى المؤتمر تهمة «العمالة» الخالدة التى شهرها النظام العراقى ضد مصر فى مؤتمر بغداد، فيصيح فى وجه ممثلى مصر: إنكم جميعا عملاء!

ويكون ذلك نقطة البداية فى حرب أهلية عربية عربية تقضى على البقية الباقية من مقولة الأمن القومى العربى، تقف فيها مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية والكويت وبقية دول الخليج إلى جانب حق دولة عربية فى التحرر من الغزو العراقى، وتقف بقية الدول العربية موقفا متآمرا يعمل على تكريس الاحتلال العراقى للكويت إلى الأبد!

وفى هذه الحرب تجد الدولة العربية التى تقف إلى جانب الشرعية والحق وميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى تجد نفسها مضطرة إلى الاستعانة بالدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، لمساعدتها فى مواجهة الجيش العراقى العربى المزود بصواريخ سكود والأسلحة الكيميائية، وعندما يوجه النظام العراقى صواريخ سكود إلى الرياض وتل أبيب فى وقت واحد، يكون قد وضع الأمة العربية وإسرائيل فى خندق واحد!

وهكذا عند نهاية الحرب يكون مصطلح الأمن القومى العربى قد تبخر تماما! فكما رأينا فى بداية هذا المقال، هذا المصطلح قد نشأ لأن الأمة العربية التى تعيش من الخليج إلى المحيط كانت تواجه الخطر من جانب عدوين رئيسيين لا ثالث لهما وهما : الامبريالية، واسرائيل، وكانت تريد حماية نفسها من هذين العدوين. ولكن عند نهاية حرب الخليج كان هذان العدوان قد تحولا إلى حلفاء ! فلم تستطع الأمة العربية التخلص من الخطر العراقى إلا بالاستعانة بالإمبرالية الأمريكية! فى الوقت الذى كان فيه العرب وإسرائيل يقفون فى خندق واحد تتساقط عليه صواريخ سكود العراقية!

تحول مذهل لم يكن يخطر ببال أية قريحة روائية خصبية! ولم يستطع سياسى عربى أن يتنبأ به عبر التاريخ العربى المعاصر! ومعجزة سياسية

استطاع النظام العراقي تحقيقها فى سياق خدماته الجلية للأمة العربية وهو يرفع شعاراته المزيفة عن القومية العربية، ويؤسس جبهة الصمود والتصدى ضد مصر، لأن السادات رفض انتظار اتفاق الأمة العربية على تحرير سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة مرة واحدة، وقام بمبادرته التاريخية التى انتهت - بالفعل - بتحرير سيناء وتطهير ترابها من الاحتلال الإسرائيلى.

ومن هنا، حين يأتى كاتب كبير مثل : أحمد نافع، يدعو باسم أكذوبة الأمن القومى العربى، فى «أهرام» أول ابريل ١٩٩٤، إلى مصالحة النظام العراقى، بحجة «إزالة العائق فى وجه تنفيذ خطط تطوير العمل العربى، التى وضعت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مشروعاتها»، ويحمل مصر مسئولية القيام بهذه المصالحة - أو هذه «الرسالة» كما يسميها - «التي تنتظرها الأمة العربية المتطلعة فى شتى آفاقها إلى استعادة التضامن الكفيل بإخراج الوطن العربى من حالة الضعف الراهنة التى تنذر بمزيد من التردى فى الواقع العربى» فإنه يكون قد قلب الأوضاع رأسا على عقب، ويكون قد ارتكب مغالطة كبرى! لأنه بدلا من أن يدعو إلى تكتيل جهود الأمة العربية لتخليص شعب العراق من النظام العراقى الحالى الذى يحكمه بالحديد والنار، والذى ضيع ثروة البلاد، وزج بها فى حربين كبيرتين لا صلة لهما بمصالح الأمة العربية، واستغرقتا عشر سنوات - إذا به يدعو إلى تثبيت أقدام هذا النظام فوق كاهل الشعب العراقى، وتدعيم أركانه، وإنقاذه من الحفرة التى يحتضر فيها ليستعيد قوته من جديد، ويمارس مغامراته العسكرية القاتلة التى لا يحترم فيها ميثاقا ولا عهدا ولا شريعة ولا ديناً!

وعندئذ تكون الغاية التى تغياها أحمد نافع قد انقلبت، فبدلا من أن تؤدى استعادة النظام العراقى قوته إلى تنفيذ «خطط تطوير» من العربى التى وضعت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مشروعاتها، وتكون هذه الخطط قد وصلت إلى طريق مسدود تماما!

ذلك أن خطط تطوير العمل العربى - الوحيدة - التى يعترف بها النظام العراقى، هى الخطط التى وضع أسسها فى مؤتمر بغداد سنة ١٩٧٨! أو هى خطط غزو الكويت مرة أخرى! وقد تكون خطة استئناف غزو المملكة العربية السعودية، أو غيرها من الخطط التى تفنن فيها النظام العراقى! أو فى أحسن الظروف تكون خطة الدخول فى حرب ضد إيران جديدة تستمر ثمانى سنوات!

أفهم أن تأتى هذه الدعوة لو أن النظام العراقى أعلن توبته، وتخلى نهائيا عن دعواه الاقليمية المزعومة تجاه الكويت التى استند فيها إلى، أباطيل، وأعاد الأسرى الكويتيين الذين يحتفظ بهم فى سجونهم إلى ذويهم ويلدهم، وأظهر الدلائل الجلية الواضحة أنه تخلى تماما عن سياسته المدمرة السابقة التى ظل يتبعها على طول حكمه، وأعلن احترامه لحقوق الإنسان العراقى السننى والشيعى والكردى، وبمعنى آخر، لو أنه قام بتغيير نفسه من الداخل على نحو يدفع دول العالم إلى احترامه والثقة فيه - أما وهو ما يزال يتمسك بسياسته رغم كل الضغوط التى تفرضها عليه الأمم المتحدة، ورغم المعاناة القاسية التى يعانىها الشعب العراقى، فإن أية دعوة لإنقاذ النظام العراقى من السقوط، تكون مجافية للمنطق العقلى والدينى أيضا، فإن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم!

أكذوبة الأمن القومى العربى.. مرة أخرى!

عندما كتبت مقالى: «أكذوبة الأمن القومى العربى»، أساء بعض المفكرين والكتاب الذين ينتمون إلى معسكر القومى، فهمى، وظنوا أننى أكتب هذا المقال من خارج المعسكر القومى، ونسوا أننى - على وجه التحقيق أكتب من داخل المعسكر القومى، وقد كرست قلمى دائما للمعسكر القومى، إيماننا لا يعتوره شك بالمصلحة العربية المشتركة القائمة على وحدة الأمة العربية من الخليج إلى المحيط، التى تكونت عبر أربعة عشر قرنا من خلال اللغة والدين والثقافة والتاريخ والخطر المشترك والأمل المشترك.

ولعلى قد عبرت عن قمة إيمانى بالقومية العربية والمصلحة العربية المشتركة عندما وقفت ضد الغزو العراقى للكويت، وإلى جانب تحرير الكويت بالقوة المسلحة إذا رفض النظام

أكتوبر فى ٢٤ / ٤ / ١٩٩٤

العراقي الانسحاب طواعية من الكويت. فلم يستطع عقلى أن يهضم أبداً أن ينبعث الخطر على الأمة العربية من داخل الأمة العربية ذاتها! لأن في ذلك نسفاً كاملاً لفكرة القومية العربية من الجذور، وتدميراً للمصلحة العربية المشتركة، وانقساماً مخزياً للأمة العربية إلى قسمين: أحدهما خائف من الآخر!

ومن أجل ذلك، وعلى الرغم من أنى كنت وقتذاك ممنوعاً من دخول الكويت بسبب قرار مكتب المقاطعة العربية - الذى كانت الكويت أشد تمسكاً به من الحكومات الأخرى - وكنت فى الوقت نفسه مدافعاً عن العراق فى حربه مع إيران على مدى سنوات ثمان، ونصيراً له - فإنى غيرت موقعى على الفور انطلاقاً من الإيمان الذى لا يتزعزع بالقومية العربية، فوقفت بكل قوة إلى جانب تحرير الكويت، ونددت بكل ما أملك من قوة بالغزو العراقى الذى انتهك حرمة القومية العربية، ولم يرع جواراً ولا ديناً ولا عروبة.

ومن المفارقات الغريبة فى هذا الصدد، أن من كانوا يتزعمون المعسكر القومى العربى، يرفعون شعاراته فى كل كتاباتهم وخطبهم ومؤتمراتهم، والذين ألبوا الدنيا باسم القومية العربية ضد السادات لزيارة القدس - رأينا غالبيتهم العظمى تقف إلى جانب النظام العراقى، الذى وجه بغزوه الإجرامى للكويت طعنة نجلاء لفكرة القومية العربية! وبرروا فعلته الشنعاء وجريمته النكراء - وعلى رأس هؤلاء القوميين العظام الأستاذ محمد حسنين هيكل، الذى بلغت قمة دفاعه عن النظام العراقى فى كتابه الذى أصدره عن حرب الخليج وأوهام القوة والنصر! وأزاح فيه عن النظام العراقى كل مسئولية، وألقى بهذه المسئولية على مصر وعلى الكويت!

وقد كان مما أزعجنى وجعلنى أفيق على حقيقة أن شعارات القومية العربية والمصلحة العربية المشتركة والأمن القومى المشترك، هى مجرد سلعة يتاجر بها تجار القومية العربية، أن أكثر الدول العربية استخداماً

لهذه الشعارات كانت أكثرها تأييدا للنظام العراقي، وأشدّها إصرارا على حمايته من التدخل العسكرى حتى ينتهى من تنفيذ أغراضه من احتلال الكويت بتحويل الشعب الكويتى إلى لاجئين واستبدال العراقيين والفلسطينيين واليمنيين وغيرهم بهم.

بل إن الفلسطينيين، الذين كانت قضيتهم أحد المحاور الهامة التى دارت حولها القومية العربية ودعوة الوحدة العربية، والذين استفادوا من هذه الدعوة وهذه الشعارات أكثر مما استفاد غيرهم، وقفوا إلى جانب النظام العراقى، وحاربوا فى صفوفه، رغم أنه يهدد الكويتيين بنفس المصير الذى انتهوا هم إليه باستيلاء اليهود على أرض فلسطين.

هذه كلها كانت هزات عنيفة وضربات قاتلة فى قلب النظام العراقى القديم الذى أفرزته الأربعينيات، والذى اتخذ شكل حركة تحرر وطنى عارمة هزت قوائم الاستعمار فى الخمسينيات والستينيات تحت قيادة الزعيم عبد الناصر، بعد أن كادت نكبة حرب فلسطين الأولى وتخلّى العرب عن الجيش المصرى فيها تقضى عليه.

والأدهى من ذلك، والأكثر إثارة، أن المعسكر القومى العربى نفسه كان هو الذى وجه هذه الضربات القاتلة للنظام العربى! فقد كان النظام العراقى الذى يتزعم المعسكر القومى هو الذى قام بتوجيه ضربته الغادرة للنظام العربى بغزو الكويت، وتهاوت الضربات بعد ذلك على النظام العربى من بقية أعضاء المعسكر: أفرادا وجماعات وحكومات!

ولا يستطيع أحد أن يزعم أن القوى القومية لم تكن تدرى بخطورة ما تفعل! فلم تكف مصر - من قبل الغزو ومن بعده - عن دق جرس إنذار متواصل لتنبيه هذه القوى والشعوب العربية إلى الخطر الذى يهدد الأمن القومى العربى إذا تخلت عن وحدة الصف ولجأت إلى حل خلافاتها بالقوة المسلحة. وحتى لا يزعم أحد أننى أنطلق فى ذلك من استنتاجات شخصية، فإنى مضطر إلى الاستعانة بالوثائق المصرية الرسمية، التى

هى أقوى من كل ما كتبه الأصدقاء المفكرون والكتاب الأصدقاء الذين كتبوا يعترضون على مقالى عن أكذوبة الأمن القومى العربى، ومنهم الصديق محمد أبو الحديد الذى أطلق على ذلك: «أكذوبة عبد العظيم رمضان»!

ففى يوم ٢٠ يوليو ١٩٩٠ - أى قبل الغزو العراقى للكويت بأسبوعين تقريبا - أصدرت رئاسة الجمهورية فى مصر بيانا تضمن تحذيرات خطيرة أثبتت الأحداث أنها لم تغن شيئا، ولم تنبه أحدا! وأنها استقبلت باستهانة قبل أن يفيق الجميع إلى حقيقتها! فقد أهاب البيان بالأمة العربية «التي تجد نفسها مواجهة بتحديات عاتية واختبارات مصيرية، سواء فيما يختص بالذود عن الأمن القومى العربى، والتصدي للأخطار التي تهدد السلام والاستقرار فى ربوع الشرق الأوسط، وتهيئة الظروف المواتية لمواصلة مسيرة التنمية والبقاء ومواجهة المتطلبات المتزايدة للنهضة العلمية والتطوير التكنولوجى - أن تعرف أن «أهم عوامل القوة التي يجب أن تتسلح بها فى هذه المعركة السلمية هو الحفاظ على وحدة الصف العربى، وتعميق التضامن بين جميع الأقطار العربية، انطلاقا من الإيمان بوحدة الهدف والمصير، والتسليم بأن الخلافات القائمة بين أطراف عربية لا يمكن أن ترقى إلى مستوى التناقضات الرئيسية، وأن الأسلوب الوحيد الذى يتفق مع المصالح العربية للأمة العربية هو تسوية أية خلافات قائمة بالحوار الأخوى..» إلى آخره.

ولكن بعد أقل من أسبوعين كان النظام العراقى يتحاور مع الكويت حوارا «أخويا» من نوع جديد - أى بالحديد والناز والغزو والسلب والنهب والقتل وإشعال النيران فى المراكز العلمية والدمار!

وهنا أدرك الرئيس مبارك الخطر على الأمن القومى العربى من هذا الغزو، وأراد إنقاذه، فدعا فى بيانه يوم ٨/٨/١٩٩٠ إلى قيام الأمة العربية بمسئولياتها لإنهاء الغزو العراقى للكويت، قبل أن يقوم المجتمع الدولى بمسئولياته فى إنهاء هذا الغزو!

ولم ينس الرئيس أن يوجه كلاما قاسيا للحكومات العربية في هذا الشأن قال فيه بالحرف الواحد:

«أخشى أن العراق حتجيلها ضربة جامدة جدا من اتجاهات مختلفة.. هناك عدوان قادم، وقد يكون مفزعا، وقد يكون مدمرا، وسوف يكون منظرنا كأمة عربية في الأرض في أسفل سافلين.. مجلس الأمن يسبقنا كأن القضية مش عربية، وكأن العرب دول جثة هامة مش عاوزين يتحركوا، مش عاوزين يتكلموا، مش عاوزين يعملوا حاجة في بلد عندهم غزت بلدا ثانية.. مش أكرم لنا نستمتع لصوت الحق بيننا وبين بعض، مش أكرم لنا أن نحل مشكلتنا في إطار مظلة عربية بدلا من المظلة الأجنبية؟.. أناشد من هذا المنبر الرئيس صدام حسين والقيادة العراقية الاستجابة للمظلة العربية وسحب القوات من الكويت وإعادة الشرعية للكويت، وأطلب من الأمة العربية أن تستجيب لعقد قمة عربية في مدة لا تتجاوز ٢٤ ساعة لعلنا نصل إلى حل ونناقش الموضوع، وليست قمة عربية لتبادل الاتهامات والشتائم وتمزيق ملابس بعض».

ومعنى هذا الكلام أن القوى القومية في العالم العربى كانت تدرى تماما الخطر الذى يتهدد له الأمن القومى العربى إذا استمر الاحتلال العراقى للكويت، وكانت عبارات الرئيس مبارك واضحة لا لبس فيها.

ولكن هذه القوى القومية، التى ترفع شعارات الأمن القومى العربى، جاءت إلى مؤتمر القمة العربية الطارئة وهى مصممة على هدم شعار الأمن القومى العربى! ولم تأت لتتناقش، وإنما لتبادل الاتهامات والشتائم وتمزيق ملابس بعضها البعض» - أى على عكس ما حذر الرئيس مبارك!

وبذلك كان المعسكر القومى العربى هو الذى أهوى بمعاوله على فكرة الأمن القومى العربى، وأثبت أنها «أكذوبة» - كما قلت فى مقالى - يخدع بها الجماهير، ويتخفى تحتها لتنفيذ أغراضه وأهدافه التى لا صلة بها بالأمن القومى العربى، ولا بالقومية العربية، أو يتخذ منها حصان

طروادة ليضرب المصالح الوطنية تحت ستار مصالح قومية مشتركة موهومة لم يحترمها يوما، وكان يعمل ضدها على الدوام. ومن هنا حين يأتى بعض الكتاب فى هذه الأيام ليتذرعوا بالمصالح العربية المشتركة والأمن القومى العربى، لإنقاذ النظام الذى كان أول من ضرب بمعول فى فكرة القومية العربية بغزوه بلدا عربيا يجاوره، وكان أول من هدم فكرة الأمن القومى العربى وجعل منها أكذوبة - وهو النظام العراقى - فمن حقنا أن نشك فى هذه الدعوة! فليس مطلوباً منا أن نظل ننخدع بهذه الأكذوبة إلى أبد الدهر!

فقد انخدع الكثيرون بها عندما طردت مصر من جامعة الدول العربية ونقل مقرها من القاهرة إلى تونس، بحجة أن مصر انفصلت عن أمتها العربية! رغم أنها لم تنفصل ولا يحزنون، وإنما هم الذين فصلوها لتجرئها على الاجتهاد فى غيبة المتحدثين باسم القومية العربية، وبدون الحصول على إذنهم مسبقاً!

وقد تكلفت مصر فى ذلك غاليا من انشقاق غالبية المثقفين اليساريين على النظام، وهجرتهم الخائبة إلى دول الرفض ليقعوا تحت حكمها الشمولى الإرهابى! كما تكلفت غاليتاً من العقوبات الاقتصادية التى فرضتها بغداد على القاهرة! وتكلفت كثيراً من عزلتها عن الأمة العربية التى كانت تقود من قبل نضالها!

ثم تكلفت أكثر عندما تمخض جبل الصمود والتصدى الذى كان ينادى بتحرير فلسطين بالقوة فولد فأراً، ولم يكن فأراً حياً وإنما كان فأراً ميتاً! فلم يتحرر شبر واحد من فلسطين على يد هذه الدول المتشدقة ولم تخض حرباً ضد إسرائيل غير حرب الإذاعات الخالدة التى برعت فيها هذه الدول!

ثم كانت الخديعة الكبرى عندما تستر المعسكر القومى - فى مساندته النظام العراقى بعد اجتياحه الكويت - بعباءة الأمن القومى العربى، الذى

خشى عليه من التدخل الأجنبي! وذلك لتمكين النظام العراقي من الغنيمة، وأخذ يطالب بحل عربي موهوم يختلف عن الحل العربي الذي دعا اليه الرئيس مبارك، فلم يكن حلا عربيا يجبر النظام العراقي على الانسحاب من الكويت، إنما كان حلا عربيا يمكن النظام العراقي من الكويت والبقاء فيها إلى الأبد!

وها نحن أولاء نرى البعض يحاول خداعنا مرة أخرى باسم الأمن القومي العربي والمصلحة العربية المشتركة، لإنقاذ النظام العراقي، الذي لم تكن له من مهمة طوال حكمه إلا ضرب المصالح القومية العربية!

وهذا البعض يدعو مصر بالذات للقيام بهذا الإنقاذ، وينسى أن النظام العراقي لم يكن له من عمل طوال حكمه الا مناوأة مصر، والاصطدام بها كلما أرادت القيام بدورها القيادي في خدمة الأمة العربية، ولم يستثن في ذلك رئيسا من رؤساء مصر، فقد اصطدم بهم جميعا ابتداء من عبد الناصر ومرورا بالسادات وانتهاء بمبارك!

ففي عهد عبد الناصر عندما قبل مبادرة روجز، تصدى له نظام البعث العراقي على رأس جبهة رفض عربية! واضطر هيكلي إلى أن يرفع باسم النظام الناصري في مواجهته شعار: «إن الذين لا يحاربون ليس من حقهم أن يُعلموا غيرهم ممن حاربوا كيف تكون الحرب وفنونها الحديثة، وإن مصر التي تحارب لا يمكن أن يفرض عليها مخطط وتوقيت يوضع في بغداد»!

وعندما تعلل النظام العراقي باسم «قومية المعركة» في مؤتمر طرابلس الذي عقد في ٢١ يونية ١٩٧٠، كان رد الجانب المصري أن التعلل بقومية المعركة هو مغالطة مكشوفة، لأن قومية المعركة لا تتحقق بأن يحارب طرف واحد - هو الجيش المصري - وإنما تتحقق باشتراك جميع الأطراف فيها.

وقد نشبت معركة كلامية بين عبد الناصر والرئيس البكر بحضور سبعة رؤساء دول عربية في المؤتمر، ووجه عبد الناصر كلامه للرئيس

العراقي قائلا: «من سوء الحظ أننا لانستطيع أن ننثق فيكم، لأن تجاربنا السابقة معكم تدعونا إلى الشك، وألا ننثق فيكم وفى كل ما تتقدمون به.. انكم تتحدثون عن معركة قومية، وأنتم فى الحقيقة لا تقومون إلا بمناورات حزبية!».»

وفى عهد السادات تزعم النظام العراقى أيضا جبهة رفض أخرى ضد مصر، مستخدما أيضا أكذوبة قومية المعركة!

ولم يشفع للسادات فى ذلك خطابه فى الكنيست الذى تمسك فيه بقومية المعركة! ولم يسترح حاكم بغداد إلا عندما حصل من مؤتمر قمة بغداد على قرار بطرد مصر! وكان دس خطابات التهديد تحت أبواب أمراء وحكام الخليج العربى إحدى وسائل الضغط!

كذلك لم يشفع للسادات حقيقة أن قواته هو، وليست قوات أى حاكم عربى، هى التى ألحقت أول هزيمة بإسرائيل فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى، وكان له خمس فرق شرق القناة فى سيناء، فى الوقت الذى تأخر اشتراك القوات العراقية فى المعركة اسبوعا، وكان اشتراكا محدودا جدا لم يتجاوز اللواء العراقى المدرع ١٢، وجاء وقف إطلاق النار يوم ٢٢ أكتوبر وبعض كتائب الفرقة المدرعة السادسة العراقية على بعد خمسمائة كيلو متر من منطقة التحشد فى الجبهة السورية!

وفى عهد مبارك اتخذ النظام العراقى من مجلس التعاون العربى مع مصر والأردن واليمن ستارا لتدبير مؤامراته لغزو الكويت. وعندما وقف مبارك فى وجه الغزو، لم يتردد النظام العراقى فى اتهام مبارك بالعمالة للولايات المتحدة الأمريكية! وجر إليه فى ذلك بعض الرؤساء فى مؤتمر القمة بالقاهرة يوم ١٠ أغسطس - على نحو ما مر بنا فى مقالنا السابق - وكان هو صاحب المقولة - التى ردها هيكى فى كتابه عن حرب الخليج - عن أن مبارك جاء إلى المؤتمر «للدخول بالأمة العربية فى القبضة الأمريكية» ، وليس للخروج بها من هذه القبضة، وأنه حضر إلى القمة

لتنفيذ مخطط أمريكي «خطه بوش على الرمال فى الصحراء، واستكمل
بيكر مسيرته على الجبال فى الأناضول»!

ومن هنا فجميع رؤساء مصر عملاء للأمريكان أو خاضعون
لمخططاتهم فى نظر النظام العراقى! وكان هيكىل أصدق ما يكون - قبل أن
يغير موقعه من النظام العراقى - عندما وصف حزب البعث العراقى وقت
صدامه مع عبد الناصر بأنه: «حيث هو الآن، وحيث كان بالأمس، وحيث
سيكون غدا - مجرد تاجر سوق سوداء فى حرب يتقرر فيها مصير أمته،
وأن كل ما يعنيه أن يختلس لنفسه أى غنيمة صيد، حتى لو كانت هذه
الغنيمة على حساب الدم الزكى الشهيد».

وعلى هذا النحو، فعلينا فى قضية الأمن القومى العربى أن نستبعد
النظام العراقى كلية من هذه القضية، اذا أريد لهذه القضية أن تكون
قضية حقيقية وليست «أكذوبة» وهو الوصف الذى أغضب كثيرين،
وعلى رأسهم الصديق العزيز الأستاذ أحمد حمروش، واللواء أحمد
عبد الحليم! فلم يهدد الأمن القومى العربى نظام أكثر من النظام العراقى،
بحربه مع إيران التى أتت بالأساطيل الغربية إلى مياه الخليج، ثم بغزوه
للكويت الذى أتى بهذه الأساطيل مرة أخرى إلى مياه الخليج! وبعدها
لمصر ومحاولته إقصاءها عن موقعها القيادى فى خدمة الأمة العربية.

وعلى أن ندرك أن هذه الحقيقة، وهى أن وجود مصالح عربية
مشتركة لا تعنى وجود عمل مشترك جرى أو يجرى لتحقيق هذه
المصالح!

وعلى سبيل المثال، فإن مصلحة الأمة العربية المحققة تتطلب قيام
وحدتها السياسية، ولكن حدودها السياسية تزداد رسوخا وثباتا! كذلك
فإن مصلحة الأمة العربية المحققة تتطلب تكاملها الاقتصادى، ولكن
مصالحها الاقتصادية تزداد تباعدا وتناقضا! وهذه المصلحة المشتركة
تتطلب سوقا مشتركة على نحو السوق الأوروبية المشتركة، ولكن هذه

السوق العربية المشتركة تزداد اقترابا من الوهم وابتعادا عن الحقيقة!
كما أن الأمن العربى المشترك يتطلب ارتباط كل دولة بالأخرى بروابط
عسكرية وأمنية، لا أن تتخذ احتياطاتها العسكرية والأمنية خوفا من
الأخرى كما يحدث الآن! والأمن القومى العربى يتطلب من كل دولة أن
تحمى الأخرى بجيشها، لا أن تغزوها بجيشها وتعتدى على الأموال
والممتلكات والأعراض تحت زعم أنها جزء منها وأنها محافظة من
محافظاتها!

من هنا لعلى كنت محقا عندما كتبت عن «أكذوبة الأمن القومى
العربى»!

الإخراج العراقي للعبة «عسكر وحرامية»

عندما كتبت في يوم ١٠/٤/١٩٩٤ مقالاً «أكذوبة الأمن القومي العربي»، الذي صدمت به الرأي العام في مصر والعالم العربي كنت أتوقع أولاً ردود فعل احتجاجية واسعة المدى، تعقبها إفاقة على حقيقة أوضاع أمتنا العربية، ثم تعقب هذه الإفاقة ردود فعل إيجابية تعترف بالواقع العربي الذي تحدثت عنه وتحاول إيجاد مخرج منه، أو تعترف بأن الأمن القومي العربي قد أصبح بالفعل «أكذوبة» بعد أن كان أملاً يملأ جوانح الملايين من أبناء أمتنا العربية ويؤمنون بتحقيقه في عصر زعيم القومية العربية الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

تحقق ما توقعته، وأتت ردود الفعل الاحتجاجية من عديد من كتاب ومفكرى ومثقفى مصر، بعضهم جادون تناولوا القضية الخطيرة بأقلام مسئولة، مثل

أكتوبر في ٥ / ٦ / ١٩٩٤

الكاتب الكبير رجاء النقاش فى المصور، والمؤرخ أحمد حمروش والدكتور مصطفى سلامة رئيس قسم القانون الدولى بكلية حقوق الإسكندرية والمستشار حامد الجرف والدكتورة محيا زيتون أستاذة الاقتصاد بجامعة الأزهر، والأستاذ محمد أبو الحديد فى الجمهورية، واللواء محمود عادل أحمد والدكتور عبد المنعم المشاط واللواء أحمد عبد الحليم، وآخرين.

أما البعض الآخر فقد تناول القضية بأقلام هازلة، وعلى رأس هؤلاء الدكتور جلال أمين الذى كتب متسائلا: «أيهما الأكذوبة: الأمن العربى أم عبد العظيم رمضان»؟.

وسرعان ما أتت بعد هذه الموجة الاستنكارية «لأكذوبة» الأمن القومى العربى، موجة أخرى تعترف بعدم وجود أمن قومى عربى من الناحية الفعلية وتثبت «أكذوبة» الأمن القومى العربى من الناحية الحقيقية، وإن لم تملك الجرأة على استخدام وصف «أكذوبة» كما استخدمتها.

وقد خدمت المتناقضات فى المنطقة العربية ظهور هذا الاعتراف بعدم وجود أمن قومى عربى، مع محاولات النظام العراقى المحمومة فى هذه الأيام تكتيل رأى عام عربى وراءه لرفع الحصار الاقتصادى عنه، وتحقيق نصر له يثبت قبضته الخائفة على رقبة الشعب العراقى!

فقد ساق إلى بيروت فى الفترة من ٩ - ١١ مايو أكثر من مائة من المفكرين والمثقفين المصريين والعرب، لحضور ما عرف باسم «المؤتمر القومى العربى الخامس»، جرى اختيارهم بعناية من الموالين للنظام العراقى مع أقلية محايدة لذر الرماد فى العيون، وكانت مهمة هؤلاء المجندين الاشتراك فى لعبة «عسكر وحرامية» التى يقوم بإخراجها النظام العراقى إخراجا جديدا فى هذه الأيام مع الاحتفاظ بمضمونها القديم.

أما «العسكر»، فى الإخراج الجديد للعبة، فهم أصحاب المعسكر القومى المتمسك بمبادئ الستينات من هذا القرن، والذى يحلم بتطبيقها

ولا يفقد الأمل أبداً في إمكان تنفيذها مادام قد استمر تدفق الدعم العراقي السخي!

وهذه المبادئ - كما هو معروف - تتمحور حول «مسلمات وثوابت» هي: العداء الأبدى لإسرائيل، ورفض السلام معها، وعدم الاعتراف بأية اتفاقيات تعقد معها، واعتبار تحرير سيناء خيانة واتفاق غزة أريحا خيانة!

وهذا المعسكر القومي نفسه هو الذي برهن على تجارته بالمبادئ القومية عندما وقفت غالبيته إلى جانب النظام العراقي عند غزوه الكويت، ورفعت شعارها اللئيم المضلل برفض التدخل الأجنبي حتى يتمكن النظام العراقي من طرد الشعب الكويتي من أرضه ويحل مكانه عراقيين وفلسطينيين ويمنيين، ونسى في ذلك الحين قضية الأمن القومي العربي!

أما «الحرامية» في الاخراج العراقي للعبة «عسكر وحرامية» فهم جميع من عقدوا الاتفاقيات مع إسرائيل، ومن يتعاملون معها، ومن يحررون أرضاً أو مصلحة عن طريق المفاوضات، ويشتمل هذا المعسكر على مصر والمملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي والمغرب!

ومن خلال ذلك يتضح أن لعبة «عسكر وحرامية» في الاخراج الجديد ترمز تحديداً إلى العراق ومصر! فالعراق يحاول استعادة دوره العربي، الذي فقده بغزوه للكويت، عن طريق التظاهر القديم بالوقوف في وجه محاولات التسوية والتطبيع مع إسرائيل - أي على حساب دور مصر العربي الذي لعبته بجدارة في حرب تحرير الكويت.

ومعنى ذلك أننا نشهد أكبر عملية تضليل تتم باسم «الأمن القومي العربي» على حساب النظام المصري ولحساب النظام العراقي، الذي يشعر في هذه الأيام بأنه على وشك الانتصار في معركة رفع الحصار الاقتصادي، خصوصاً مع وقوف دول أوروبية معه، مثل فرنسا، لتحقيق مصالحها الاقتصادية.

وفى الوقت نفسه نجد أنفسنا أمام «حصان طروادة» جديد يقوم النظام العراقى ببنائه بعناية ويصرف عليه بسخاء، لكى يختبئ فيه المثقفون المصريون الذين يتاجرون بأفكار الستينيات، ويصورون أنفسهم فى صورة الحرس القديم المتمسك بمبادئ القومية العربية والحريصين على الأمن القومى العربى، ويستخدمون هذه المبادئ سلاحا يطعنون به السياسة المصرية المتطورة التى تتصرف وفقا لمتغيرات العالم الجديد، ويطعنون فى قوميتها ووطنيتها!

وقد كان هذا هو ما جعلنا نقف منذ البداية فى وجه هذا المخطط الجديد، عندما دعا البعض النظام المصرى إلى القيام بمبادرة لمصالحة النظام العراقى وشده إلى العمل العربى، بحجة إزالة العائق فى وجه تنفيذ خطط تطوير العمل العربى.

فكتبنا مقالنا «أكذوبة الأمن القومى العربى» الذى أثبتنا فيه أن خطط تطوير العمل العربى الوحيدة التى يعترف بها النظام العراقى هى الخطط التى وضع أسسها فى مؤتمر بغداد سنة ١٩٧٨! وهى خطط الزج بالأمة العربية فى حروب لا ناقة لها فيها ولا جمل، مثل حربه التى دامت ثمانى سنوات مع ايران، وهى أيضا خطط غزو الكويت والانطلاق منها إلى شبه الجزيرة العربية للسيطرة على منابع البترول. وكل ما يقال غير ذلك هو تضليل فى تضليل فى تضليل.

والمهم هو أن أهم ما أصدره هذا «المؤتمر القومى العربى الخامس» من قرارات، هو القرار الذى يدين فيه «الذين يساهمون فى حملات التطبيع مع العدو! والتضامن الكامل مع الشعب العراقى، والمطالبة برفع الحصار عنه»!

وهو لب الموضوع، وأصل اللعبة، والمغالطة الضخمة، لأن التضامن الكامل مع الشعب العراقى والمطالبة برفع الحصار عنه ليس له غير باب واحد هو إسقاط النظام العراقى الذى يحكم الشعب العراقى حكما فاشيا

بالحديد والنار، ويحرمه من حرياته الأساسية، ويعتدى على حقوق الإنسان العراقي فى كل ساعة من ساعات النهار!

وهذا الباب، الذى يجب أن يقصده كل قومى حقيقى لا يتاجر بالقومية العربية، هو الوقوف بصلابة فى وجه النظام العراقى الذى تسلم الوطن العراقى وهو فى قمة ثرائه وقوته، فأدخله فى حربين ضروسين فقد فيهما أكثر من مليونى قتيل، وأضاع ثروة البلاد، وحول الشعب العراقى من شعب غنى إلى شعب فقير!

وبالتالى فليس هذا الباب هو الذى ولجه المؤتمر القومى العربى الخامس.. باب الاعتراف بسفاح بغداد، ومناشدته «انتهاج سبل معالجة وطنية وتحول ديمقراطى وانفتاح على كافة القوى الوطنية العراقية» حسب نص بيانه - فهى مناشدة يعرف منظمو المؤتمر وممولوه وسدنته مصيرها، فى ضوء التاريخ الأسود للنظام العراقى الذى لا يجهله أحد فى داخل الوطن العراقى وخارجه!

وهكذا نجد أنفسنا أمام ألوان شتى من المؤتمرات التى تعقد، إما بتمويل عربى معاد لمصر، وإما بتمويل خارجى معاد لشعب مصر! وهى مؤتمرات لا تعمل لوجه الله والوطن، وإنما تعمل للتجارة والكسب باسم الفكر وخدمة العلم، وتحت شعارات ولافتات شريفة، مثل القومية العربية، وحقوق الإنسان، وحقوق الأقليات.

وسامح الله بعض البلاد العربية والأجنبية التى جعلت من بعض المفكرين والمثقفين والعلماء والسياسيين تجاراً يتاجرون بالقلم وبالكلمة، وحولت أعظم الحريات المدنية التى أفرزها الفكر الليبرالى: حرية الكلام، والكتابة، والخطابة، والاجتماع، إلى أسواق تجارية كبرى يديرها حكام العرب الفاشيون وأجهزة المخابرات الغربية!

المهم هو أن مؤتمرا يعقد تحت اسم القومية العربية - هو «المؤتمر القومى العربى الخامس»، كان لابد أن يتعرض لأحوال القومية العربية، وإلا

فقد اسمه! وعندئذ اكتشف ما سبق لى اكتشافه فى مقالى: «أكذوبة الأمن القومى العربى»، وهو أنه لا يوجد أمن قومى عربى ولا يحزنون، وأنه أمام أمة عربية ممزقة تحولت فيها الحدود الكرتونية إلى حدود من الخرسانة المسلحة، «وأصبح الأمن القطرى فيها منفلتا من دائرة الأمن القومى وساعيا للارتباط بمراكز أجنبية» - حسب كلمات بيانه المنشور فى جريدة الشعب فى ١٧/٥/١٩٩٤، وأن «القدرات الدفاعية العربية» تفتقر إلى إستراتيجية دفاعية أو هجومية متكاملة!

وهكذا أخذت نغمة الاعتراض على مقالى «أكذوبة الأمن القومى العربى» تتغير، وتتحول إلى التأييد.. التأييد السافروالمستتر، فيكتب حسن المستكاوى فى الأهرام عن أسف المواطن العربى على «حلم الوحدة المستحيل»! ويكتب المفكر محمد سيد أحمد فى «الأهالى» يوم ١٨/٥/١٩٩٤ يقول: «الحقيقة أننا لو نظرنا إلى الأنظمة العربية اليوم، فلا مفر من التسليم بأنها تباشر سياسات هى نقيض أهداف الأمة العربية، فكما قال ناجى علوش، أحد أعضاء المؤتمر: «إن التناقض الرئيسى لدينا هو التناقض بين الأنظمة العربية والشعوب العربية».

ويعترف محمد سيد أحمد - فى نبرة صراحة يحسد عليها - بأن الآلية الرئيسية التى تحكم السياسات العربية وتحركها فى النهاية، لم تعد هى التناقض العربى الاسرائيلى، بل «التناقض العربى/ العربى تحديدا»! وأن التناقض الاسرائيلى اليوم أصبح، موظفا فى عمليات مباشرة التناقضات العربية/ العربية!

ثم يقول: إن هذه حقيقة كشفها السادات بشكل صريح برحلته إلى القدس، ثم أصبحت حقيقة مستقرة مع أزمة الخليج، وأخيرا مع أزمة اليمن. إن الوحدة العربية اليوم أصبحت تتقرر بقوة السلاح (فى الخليج، والآن فى اليمن) فى وقت تجرى فيه - وعلى صعيد الأمة العربية كلها - مفاوضات سلام مع إسرائيل! إن الدول العربية تنمسك بعدم التنازل قط عن أى قسط من سيادتها إزاء دول عربية أخرى، دونما نظر إلى انتسابها

جميعا إلى أمة واحدة، وهى مع ذلك لا ترى غضاضة فى تنازل بعد آخر، حول أمور السيادة إزاء اسرائيل! إن هناك آلية تحكم مفاوضات السلام العربية الاسرائيلية، ولكن لا توجد آلية قط تحكم العلاقات العربية/العربية!

ثم يؤكد محمد سيد أحمد ماذكرناه فى مقالنا «أكذوبة الأمن القومى العربى» من افتقار الأمة العربية إلى اقتصاد مشترك وسوق عربية مشتركة. ويقول إن هذه السوق العربية المشتركة «هى أبرز نقطة ضعف فى مكونات الأمة العربية الواحدة، وهى الحلقة الضعيفة التى تستغلها اسرائيل تكأة للانقضاض على المنطقة والهيمنة على مقدراتها بدعوى إقامة «سوق شرق أوسطية مشتركة تضم دول الشرق الأوسط جميعا».

وأخيرا يرى محمد سيد أحمد أن الحاجة قد أصبحت ماسة لنشأة جهاز يؤمن الأمة العربية ضد هذا الاقتحام .. جهاز قومى عربى يكون كفيلا بالتصدى لآلية السوق الشرق أوسطية، وبحماية الكيان القومى العربى من التحدى الاسرائيلى مستقبلا، فى إطار عملية اقليمية شاملة منسوبة إلى السلام». ولكنه يشك فى أن يتولى أمر هذا الجهاز بشكل مناسب الأنظمة العربية، وحتى الجامعة العربية بصفتها نتاج هذه الأنظمة وتعبيرا عنها!

وينقل فهمى هويدى من التقرير الذى أعده المؤتمر (والذى وضعتة - على حد قوله - نخبة ممتازة من المثقفين والخبراء العرب فى مختلف التخصصات) ما يؤكد «أكذوبة الأمن القومى العربى! فهو يبرز «استمرار تفكك الروابط الدفاعية العربية، مع تواصل عقد الاتفاقات العسكرية مع الدول الأجنبية! ويقول إن عام ١٩٩٣ شهد أكثر من ثمانين مناورة عسكرية مشتركة بين قوات عربية وأخرى أجنبية!

وفى صدد العلاقات العربية/العربية، فإن التقرير أثبت «استمرار الصراعات والخلافات التى أفضت إليها أزمة وحرب الخليج، وذكر أن الخلاف المصرى السودانى احتل مقام الصدارة فى هذه القائمة وإن

احتفظ بطابعه الثنائى، «ولكن بقايا صراع الخليج واصلت آثارها المعوقة لإعادة بناء حد أدنى من التضامن العربى الفعال»!

أما فيما يتصل بأنماط التعاون والتحالفات العربية/ العربية فقد لاحظ التقرير غلبة الطابع الثنائى عليها الذى يعبر عن مصالح وقتية، «أما آليات العمل الجماعى، فإنها : إما أنها ضربت فى الصميم. كما فى آلية التنسيق بين دول الطوق فيما يتعلق بجهود التسوية السلمية فى الصراع العربى الإسرائيلى، أو أن عجزها قد تأكد بشكل حاسم كما فى حالة التجمعات الفرعية، أو أنها بقيت تعمل بانتظام دون أن يكون بمقدورها إحداث الحركة المطلوبة إلى الأمام، كما فى حالة الجامعة العربية.

ثم يلاحظ التقرير على المستوى الاقتصادى أن الاستثمار العربى فى الخارج وصل إلى ٦٧٠ مليارا من الدولارات، بينما وصل داخل المنطقة إلى ١٢ مليارا فقط! وأما المديونيات العربية فقد وصلت إلى ١٩٤ مليار دولار فى نهاية عام ١٩٩٣، وهى تمثل ضعف قيمة الصادرات و ٧٥ فى المائة من الناتج المحلى العربى!

والطريف هو الوصف الذى قدمه فهمى هويدى للمؤتمر من الداخل، فهو يقول إن مشهده كان «مثيرا، ليس فقط من زاوية شريط حال الأمة العربية الذى عرض على المجتمعين، أو المناقشات التى دارت حول قائمة هموم الأمة العربية، ولكنه كان كذلك بالنظر إلى المشاركين فيه، ومفردات خطابه، والمسرح الذى جرى عليه العرض كلية!

ويستطرد قائلا: «من طرف القاعة الفسيحة - حيث جلست - بدأ المجتمعون وكأنهم يمثلون قبيلة منقرضة، تستخدم مصطلحات غريبة! بل تحدث لغة غير مفهومة فى هذا الزمان! الأغلبية ابيضت شعورهم وتقوست ظهورهم، منهم من استعان بعكاز فى مشيته، ومنهم من أضاف سماعة وراء أذنه تعينه على متابعة الحوار، ومنهم من ارتعشت يده وهو يكتب، أو ثقلت الحروف على لسانه وهو يتكلم، لكنهم - للدهشة - لم يتوقفوا عن الحلم»!

هذا الوصف البليغ الذى قدمه فهمى هويدي للمؤتمر، ربما يعبر أكثر من أى تعبير عن النهاية التى انتهت إليها أحلام الوحدة العربية والأمن القومى العربى، التى كان شعبنا العربى أقرب ما يكون إلى تحقيقها فى عهد عبد الناصر، ثم جاءت هزيمة يونية العسكرية، لكى تطيح بهذه الآمال وتبددها مع الريح.

فالأمر الذى يجب أن تعرفه الأمم هو أن الانتصارات هى التى توحد الشعوب، أما الهزائم فتمزقها! فلو كان بسمارك قد هزم فى حربه مع نابليون الثالث التى بدأت فى ١٩ يوليو ١٨٧٠ لما تحققت الوحدة الألمانية! لقد كان بسمارك يؤمن بأن الشعوب الألمانية لا تتطلع إلى بروسيا لتحقيق وحدتها إلا بسبب قوتها، ولذلك عمل على وضع هذه القوة فى خدمة النصر البروسى على النمسا وفرنسا. وعندما ألحق الهزيمة بفرنسا وأوقع نابليون الثالث فى الأسر، كان هذا النصر حاسما على الحركة القومية الألمانية، فقد ابتدأت المفاوضات التى انتهت بانضمام ولايات الجنوب إلى الاتحاد الألمانى الشمالى، ودعى الملك ولهم ليعتلى عرش الاتحاد الألمانى بلقب «امبراطور ألمانيا» وتوج رسميا فى ١٨ يناير ١٨٧١ فى قاعة المرايا فى قصر فرساي وسط احتفالات النصر على فرنسا، وبذلك تم اتحاد ألمانيا.

ترى لو كانت حرب يونية ١٩٦٧ قد انتهت بتحقيق النصر على اسرائيل واحتلال تل ابيب وانهاء الدولة الاسرائيلية، هل كانت تقف دولة عربية واحدة بمعزل عن الوحدة؟ وإذا وجدت حكومة واحدة تقف هذا الموقف هل كان شعبها يسمح لها بالبقاء؟

يجب علينا أن نذكر كيف انخدع الملك حسين بمظاهر قوة مصر العسكرية تحت زعامة عبد الناصر، والعروض العسكرية فى شوارع القاهرة التى تتقدمها صواريخ ظافر والقاهر، وخشى أن يتخلف عن موكب النصر على اسرائيل فيسقط تحت ثورة الشعب الأردنى الفلسطينى، ولذلك فعلى الرغم من أن العلاقات بينه وبين عبد الناصر

كانت قد ساءت إلى حد اعتقد عبد الناصر معه أنها وصلت إلى نقطة الالعودة، إلا أنه قرر فى مساء يوم ٢٩ مايو ١٩٦٧ أن يطير إلى القاهرة لمقابلة عبد الناصر، وفى يوم ٣٠ مايو عقد معه اتفاقية الدفاع المشترك.

لقد كانت الضغوط الجماهيرية فى ذلك الحين من القوة بحيث إن نصرا واحدا تحققه القوات المصرية على اسرائيل كان كفيلا بتحقيق الوحدة العربية فى مدى لا يتجاوز عاما واحدا! ولكن الهزيمة ضيقت الفرصة التاريخية، وأتاحت للروح الانفصالية والاقليمية النمو، وهيأت للحدود العربية/ العربية، التى كانت قد أخذت فى الترنح تحت مطارق القومية العربية، الثبات والرسوخ، وأتاحت لنظام صدام حسين ارتكاب جريمته الشنعاء بغزو الكويت، بل أتاحت له البقاء حتى اليوم فى الساحة العربية ليعيد إخراج لعبة «عسكر وحرامية» على مستوى جديد، يستهدف به استعادة دوره العربى المفقود، على حساب الدور المصرى الشريف فى خدمة حل الصراع العربى الإسرائيلى.

من مذبة دير ياسين إلى مذبة المسجد الابراهيمي

جرت العادة في بلادنا العربية أن نحسن الظن بالذكاء الإسرائيلي ونرفعه إلى مقام أعلى مما يستحق، مع أننا لو تأملنا قليلا ما يجرى في السياسة الإسرائيلية لاكتشفنا زيف هذه الفكرة، وأدركنا أن الكثير جدا مما حصل عليه الإسرائيليون من مكاسب إنما يعود إلى تقصيرنا وسوء سياستنا ولا يعود إلى مهارة السياسة الإسرائيلية. وربما كان أكبر دليل على ذلك وجود الإحتلال العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية وغزة بكل ما يمثله من اضرار بمصالح الشعب الإسرائيلي واستنزاف لطاقاته دون أن يعود عليه بأية فائدة، لأن هذا الإحتلال سوف يزول في النهاية مع حركة التاريخ.

وهذا ماكنت على الدوام أنبه إليه السياسيين والمفكرين والكتاب الإسرائيليين الذين جلست معهم على

الوفد في ١٩٩٤/٣/٧

مدى السنوات العشر السابقة، وكانوا يقتنعون، ولكن السياسة لها أحكام، وهذه الأحكام قد تكون من الداخل أو من الخارج، وهى من الداخل تتمثل فى المستوطنين اليمينيين المتطرفين، ومن الخارج تتمثل فى الولايات المتحدة الأمريكية التى لم يكن من مصلحتها قبل حرب تحرير الكويت حمل إسرائيل على تقديم تنازلات جوهرية لصالح الفلسطينيين، والأمة العربية على الدوام مشغولة بالصراع العربى الإسرائيلى عن مصالحها الحيوية.

ولعل المذبحة الأخيرة التى قام بها «باروخ» السفاح قد أزالته لحد بعيد الجليد الذى كان يغلف السياسة الأمريكية، وأقنعها بضرورة انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية بأكملها وليس من أريحا فقط. فقد صرح وارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكية يوم ٣ مارس ١٩٩٤ أمام لجنة المخصصات المالية التابعة لمجلس الشيوخ بأن الفلسطينيين يحتاجون إلى أكثر من الضمانات الأمنية، وهو أن يروا مستقبلاً مختلفاً لهم، وهذا يعنى تغيير الحقائق على أرض الواقع، ومد نطاق الحكم الذاتى من غزة وأريحا إلى سائر أنحاء الضفة الغربية، وانسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية.

ومما لا شك فيه أن المذبحة التى ارتكبها باروخ قد وضعت الحكومة الاسرائيلية وجميع القوى السلامية فى إسرائيل، التى أطاحت بحكومة الليكود وأتت بحكومة رابين إلى الحكم، فى موضع الحرج الشديد، ليس فقط أمام القوى العالمية والمحلية، وإنما أمام ضمائرهم. فما ارتكبه باروخ من عمل غير مسبوق هو سبة فى جبين التاريخ اليهودى كله لما اتصف به من نذالة وخسة وجبن وتحد للسماء، وقد قتلوا وهم بين يدي الله!

ومع ذلك فإن صدور هذه الجريمة عن صهيونى ينتمى لحركة كاخ التى ألفها الحاخام الاسرائيلى مائير كاهانا، لا يثير الدهشة، فقد كان رأى كاهانا هو أن «اليهودى غير العقلانى هو العاقل تماماً! فالديموقراطية والقيم الانسانية الغربية ما هى إلا نبتة أجنبية، ولكن لا

معنى لها في اليهودية الحقيقية! والشعب اليهودي لم يبق حياً لألفى عام لكونه عقلاً، ولو كنا عقلاً، لكان قد انتهى!

وحركة كاخ هي الطور الثاني لحركة الدفاع اليهودي التي أنشأها كاهانا في نيويورك في عام ١٩٦٨ لحماية اليهود الذين كان يزعم أنهم ضحايا جرائم الشوارع من جانب السود، ولتكون أداة لجباية الأموال واستنزاف ملايين الدولارات من آلاف اليهود. وقد عزف كاهانا على مقطوعة الكبرياء اليهودي والقوة اليهودية، وتمكن بذلك من أسر خيال اليهود من الطبقة الوسطى الدنيا في بروكلين وغيرها من الأحياء القريبة من أحياء السود، وكانت شعاراته «سلاح لكل يهودي»! وأنشأ معسكراً للتدريب على الأسلحة والفنون العسكرية في مرتفعات كاتسكيل في ولاية نيويورك، وقد تم تدريب حفنة من صفوة حراس كاهانا على إعداد الذخائر والتصويب الدقيق. وسرعان ما انتقلت رابطة الدفاع اليهودي من مجابهة المناضلين السود إلى ضرب السفارات الروسية والعربية بالقنابل، وضرب الدبلوماسيين الروس والعرب في أوروبا والولايات المتحدة والتحرش بهم. وبذلك بدا كاهانا أمام يهود ما بعد الهولوكوست (الدمار) في مظهر المتحدث عنهم والمدافع عن مصالحهم.

وقد اتخذ كاهانا من جريدة «الجويش برس» لساناً لحاله، تنشر أكاذيبه وقصصه الغريبة عن اشتهااء غير اليهود للنساء اليهوديات، وهجمات سوريا على إسرائيل بالغاز السام، وهو ما لم يحدث أبداً. واستطاع عن طريق «الجويش برس» الدخول إلى بيوت عشرات الآلاف من البيوت اليهودية كل أسبوع حيث يتلاعب بمشاعر الخوف الدفينة في أعماق اليهود منذ ألفى عام.

وقد عقد أول اجتماع لرابطة الدفاع اليهودي يوم الثلاثاء ١٨ يونيو ١٩٦٨ في مركز «الجانب الغربي» اليهودي في مانهاتن بنيويورك، وفي اليوم التالي للاجتماع فتح كاهانا أول مكتب لرابطة الدفاع اليهودي في ١٥٦ الشارع الخامس في مانهاتن. ولم تلبث الرابطة أن أصبحت عاملاً

شديد الأهمية فى الممارسات السياسية فى مدينة نيويورك كجماعة احتجاج مناهضة للسود، وهو أمر شدد إليه أنظار رئيس الوزراء الإسرائيلى اسحق شامير وجيئولا كوهين التى كانت قد انتخبت لتوها فى الكنيسة كعضو فى حزب مناحم بيجين (حيروت) وزارته فى مكتب رابطة الدفاع اليهودى لتسأله: «لماذا تبدد وقتك فى محاربة السود؟ إن المسألة الحيوية لليهود هى محنة اليهود السوفييت، فالروس يخططون لتصفية شعبنا. وشعر كاهانا أن محنة اليهود السوفييت والدفاع عنهم يمكن أن يجلب له أهمية أكبر، فقام بين يوم وليلة بتغيير برنامج رابطة الدفاع اليهودى فى ديسمبر ١٩٦٩.

وفى يوم واحد هو يوم ٢٩ ديسمبر ١٩٦٩، هاجمت الرابطة فى وقت واحد مكاتب تاس (الوكالة السوفيتية للأنباء) وإنتوريست (وكالة السياحة السوفيتية) وإيروفلوت (شركة الطيران السوفيتية)، وتوالى هجمات الرابطة على المراكز السوفيتية فى نيويورك وواشنطن وغيرها من المدن الأمريكية، على نحو أكسبها عضوية عشرة آلاف عضو فى ١٢ مدينة أمريكية وكذلك فى إنجلترا وفرنسا وجنوب أفريقيا، وتحولت الرابطة بمقتضاه إلى حركة جماهيرية.

ولم يلبث كاهانا أن نقل نشاطه إلى ضرب منظمة التحرير الفلسطينية، ففى أعقاب هجوم دموى قامت به منظمة التحرير ضد حافلة تلاميذ إسرائيليين عند الحدود اللبنانية، قامت رابطة الدفاع اليهودى باقتحام مكتب المنظمة وسط مناهات واعتدت على مديره الفلسطينى، وكان ذلك فى ٢٢ مايو ١٩٧٠، وفى أكتوبر من نفس العام ترك شاب من الرابطة حقيبة متفجرات أمام مكتب المنظمة فى مناهاتن، وحدث انفجار شديد فى المبنى وفى مكتب المنظمة. وهدد كاهانا بأن ما حدث سوف يتكرر حدوثة!

وقد قبض على كاهانا بتهمة تصنيع متفجرات، واعترف بجرمه، ورأى القاضى الأمريكى فى كاهانا سفاحاً وليس بطلاً، ولكنه تحت

ضغوط مئات الخطابات التى تدافع عن كاهانا لم يحكم عليه إلا بأن يبقى أربعة أعوام تحت المراقبة.

وعندما وجد كاهانا الدائرة تضيق عليه، وأن إدارة نيكسون مصممة على كبح جماح رابطة، قرر الانتقال فى سبتمبر ١٩٧١ إلى إسرائيل، وبرر هذا الانتقال بأنه «من المستحيل أن أطلب إلى الناس الذهاب إلى إسرائيل دون أن أذهب أنا»! وقد انضم إليه فى رحلته إلى إسرائيل عدد كبير من شباب رابطة الدفاع اليهودى حتى لا يواجهوا السلطات الفيدرالية الأمريكية.

وقد استقبل اليمين الاسرائيلى كاهانا على الفور، وأعلنه بطلاً باعتباره الرمز العالمى المشرف لليهودى الذى يعود للنضال من جديد فى أمة مكونة من الناجين بحياتهم، واعتبر اليمين الاسرائيلى رابطة الدفاع اليهودى بمثابة تجسيد جديد لجماعة الدفاع عن النفس التى كونها جابوتنسكى فى أوروبا، وتجسيدا حيا لجابوتنسكى. وقد أطرى بيجين كاهانا فى داخل اللجنة المركزية لحزب حيروت الذى يتزعمه، وقدم كاهانا للساحة السياسية الاسرائيلية، وكان متحمساً جداً له، وعرض عليه مقعداً مضموناً فى حزبه، ولكن كاهانا رفض. كما رحب بكاهانا أيضاً الحزب القومى الدينى الذى يرأسه يوسف بورج.

وبعد أقل من شهر من وصول كاهانا إلى إسرائيل، فتح مكتباً لرابطة الدفاع اليهودى فى إسرائيل، وهى الخطوة الأولى نحو تأسيس حزب سياسى مستقل، وقد أغضبت هذه الخطوة جيئولاً كوهين التى قالت له باستهجان: «اسمع، نحن هنا فى إسرائيل! اننا لا نريد رابطة للدفاع اليهودى، فلدينا زاحال - أى الجيش الإسرائيلى - لا تنقل الرابطة إلى إسرائيل!!»

على أن كاهانا أخذ يتحول برابطته إلى نصف الكنائس والمكتبات المسيحية فى القدس، وتنظيم المظاهرات ضد طائفة العبرانيين الأمريكيين

السود المستوطنين في ديمونة. وبعد أقل من سنة من وصول كاهانا إلى إسرائيل، أمسك بما سيصبح بعد ذلك شغله الشاغل، وهو طرد عرب إسرائيل!

ففي أول نوفمبر ١٩٧١ قامت رابطة الدفاع اليهودي الاسرائيلي بأول مظاهرة لها ضد العرب، وقامت مجموعة من اتباع كاهانا الأمريكيين الشباب، الذين أطلقوا شعورهم ولبسوا سترات جلدية سوداء وبنطلونات جينز زرقاء، بالاحتكاك بالعرب عند بوابة دمشق في المدينة القديمة بالقدس، وأنذروهم بترك إسرائيل إذا أرادوا البقاء أحياء!

وقد شعرت جريدة «الجيروزاليم بوست» بالخطر، فكتبت مقالاً تحت عنوان: «لا مرحبا بهم!» أي برابطة الدفاع اليهودي. وقال عمدة القدس الاسرائيلي في حديث لحظة إذاعية بنيويورك: «بالنسبة لي، يعتبر الحاخام كاهانا قادماً غير مرغوب فيه، ويمكنكم استعادته بسرعة». وقالت الجيروزاليم بوست أن رابطة كاهانا «أكثر خطورة على إسرائيل من شبكة كاملة من عملاء فتح»! وبالفعل عندما رشح كاهانا نفسه للكنيست في عام ١٩٧٣ لم يحصل إلا على أقل من واحد في المائة من مجموع أصوات الناخبين (٠,٨١ في المائة)!

وسرعان ما اكتشف كاهانا أن الحماس الأصولي الديني ليس حكراً عليه وحده، فقد حدث زلزال في اليمين أسفر عن بروز حركة «جوش أمونيم» (كتلة المؤمنين) التي بدأت حربها المقدسة لاستيطان اليهود في الضفة الغربية وتحويل العرب إلى أقلية من الدرجة الثانية.

وقد زaid كاهانا على حركة «جوش أمونيم» إذ أصر على طرد العرب من أرض العبرانيين القدامى التي تعرف باسم الضفة الغربية، على أساس أن «الخلاص لا يمكن أن يجي في ظل بقاء العرب في أرض إسرائيل»! لأن «وجودهم يندس الجوهر الحقيقي لروح اليهودية»! وقال إن الخلاص يمكن أن يتحقق فقط إذا قامت الحكومة الاسرائيلية بطرد

العرب، ودمرت مسجد قبة الصخرة الذى بنى فوق أطلال الهيكل الثانى، وضمت يهودا والسامرة (الضفة الغربية).

ولذلك عندما وقع بيجين اتفاقيتى كامب ديفيد فى عام ١٩٧٨ تعرض لهجوم شرس من كاهانا، ولم يعد كاهانا بعد كامب ديفيد يعترف أبداً بشرعية حكومة اسرائيل!

وفى أثناء ذلك، كان كاهانا قد طرد من رابطة الدفاع اليهودى فى أمريكا بعد فضيحة علاقته غير الشرعية بجيرى ألبرين التى رفضت تركه على أساس أنها «لم تعرف أبداً رجل دين استطاع أن يمسهام بمثل تلك الشهوانية»! وأسس جماعة باسم «كاخ» فى عام ١٩٧٤ تهدف إلى طرد جميع العرب إلى خارج اسرائيل والأراضى المحتلة. وفيما يبدو أن هذه الجماعة تأثرت بمذبحة بيجين فى دير ياسين، إذ عثر فى أوائل عام ١٩٨٠ على مخبأ للأسلحة فوق أحد المعابد اليهودية فى الحى اليهودى بمدينة القدس القديمة على مسافة غير بعيدة عن الحائط الغربى، وقد تبين أنها مخصصة لشن هجوم على أحد مساجد المدينة القديمة خلال صلاة الجمعة!

ومعنى ذلك أن مذبحة المسجد الابراهيمى الأخيرة هى تنفيذ لفكرة قديمة لحركة كاخ لم يتيسر لها التنفيذ، وعجلت بتنفيذها اتفاقية غزة أريحا، التى يقع ضررها بشكل مباشر على المستوطنات اليهودية التى تقوم على أكتاف المتطرفين اليهود، على أمل أن تدفع الفلسطينيين العرب إلى الهرب كما دفعتهم مذبحة دير ياسين! ومن هنا ضرورة التصدى لهذا المخطط الجهنمى قبل أن يتكرر ويهدد مسيرة السلام تهديداً خطيراً.

مصر والسودان: الانفصال

قراءة في كتاب جديد

«فرق تسد» قاعدة وضعها الاستعمار البريطاني وطبقها لبسط سيطرته على مستعمراته، واقتنع بها أبناء الدول التي تحررت من الاستعمار، وتفانوا في تطبيقها بأكثر مما كان يتفانى الاستعمار! وقد انطبق هذا بصفة خاصة على السودان، فحين طالب المصريون بوحدة وادي النيل، طالبت قوى سودانية بانفصال السودان! وفي الوقت نفسه طالبت قوى في جنوب السودان بانفصال الجنوب عن الشمال! وبذلك تمزقت وحدة وادي النيل الى ثلاث وحدات، بيد أبنائه أكثر مما هو بيد بريطانيا.

وقد صدرت كتب في انفصال السودان عن مصر، كما صدرت كتب عن انفصال الجنوب السوداني عن الشمال السوداني، وكتاب الاستاذ محسن محمد الجديد: «مصر

الوفد في ١٤/٢/١٩٩٤

والسودان: الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية» من نوع الكتب الأولى، فهو يعالج قضية انفصال السودان عن مصر، ويحكي القصة بأكملها من واقع وثائق الأرشيف البريطاني.

ومحسن محمد كما قد يعرف القارئ عاشق للتاريخ، وهو قارئ نهم للتاريخ، كما أنه مؤرخ غزير الانتاج، ولا يكاد يسمع بكتاب صدر في بلد ما في العالم عن تاريخ مصر حتى يرسل في طلبه. وقد فاجأني منذ بسعة أسابيع بامتحان عويص حين أبلغني بعثوره على كتاب انجليزي ابتاعه من لندن رجع مؤلفه إلى كتابي: «أكذوبة الاستعمار المصري للسودان» نحو أربعين مرة، وطلب إلى معرفة اسم الكتاب والمؤلف، وتطلب الأمر مني أسبوعا حتى استطعت الإجابة عن سؤاله ومعرفة اسم للكتاب واسم مؤلفه.

وعلى مدى نحو عشرين عاما عرفت فيها الأستاذ محسن محمد رأيت كيف تشده عملية الكشف عن خفايا الأحداث التاريخية كما تشد وكيل النيابة أثناء تحقيقه لواقعة فردية أو جنائية وكيف لا يبخل بالمال في سبيل الحصول على المراجع والمصادر والوثائق، ويصل الأمر إلى السفر إلى لندن خصيصا لقضاء الوقت في الأرشيف البريطاني للاطلاع على الوثائق والمكاتبات الرسمية بين السفير البريطاني وحكومته حول مصر وأحداثها وزعمائها.

وقد فاجأني بكتابه عن انفصال السودان عن مصر، الذي أصدرته دار الشروق، وهو يكشف عن خفايا هذا الحدث الجسيم الذي عاد سلبا على كل من السودان ومصر، وعن تطور الأحداث التي أدت إلى الانفصال. ويبدأ من توقيع الاتفاق المصري الانجليزي في ١٩ يناير ١٨٩٩، الذي أعطى إدارة السودان لبريطانيا وأعطى مصر حق رفع العلم المصري إلى جانب العلم البريطاني، وأعطاه أيضا حق سداد العجز في ميزانية السودان من ميزانية الشعب المصري. وكذلك اتفاقية ١٠ يولييه ١٨٩٩ التي أضافت مدينة سواكن المصرية إلى السودان وظل الحاكم

العام مطلق السلطة فى السودان بعد صدور قانون عام ١٩١٠ بإنشاء مجلس للحاكم العام من موظفين بريطانيين، يشترك معه فى سلطاته التنفيذية والتشريعية.

وكانت الخطوة الثانية بعد عزل السودان عن مصر، فصل جنوب السودان عن شماله: وهو ما تم فى عام ١٩٠٤ بمنع الشماليين من دخول المديريات الجنوبية الثلاث بوضع العقوبات أمامهم، وفى عام ١٩٢٢ صدر قانون «المناطق المقفولة» الذى يمنع الشماليين من دخول المديريات الجنوبية، وجبال النوبة فى كردفان غربى السودان، وجبال الفونج بالنيل الأزرق، وبعض مناطق دارفور فى الغرب، إلا بترخيص، ومنعهم من العمل إلا بإذن. وبذلك أقيم ستار حديدى لا يمكن اختراقه بين الشمال والجنوب، فى الوقت الذى كانت إدارة السودان فى يد الحاكم العام البريطانى بشكل مطلق دون اشتراك مصر.

ويقول محسن محمد إن مصر حاولت إلغاء اتفاقيتى الحكم الثنائى الصورى بالتفاوض ١٠ مرات، وذلك دون جدوى. وعندما أعلنت بريطانيا استقلال مصر بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، جعلت السودان أحد التحفظات الأربعة. وقد حاول الملك فؤاد النص فى دستور مصر على أنه ملك مصر والسودان، فرفض الانجليز، وصدر دستور ١٩٢٣ خالياً من هذه المادة.

ولم تلبث بريطانيا أن انتهزت فرصة اغتيال السردار لى ستاك فى عهد وزارة سعد زغلول، الذى كان حاكماً عاماً للسودان وسرداراً للجيش المصرى، وفرضت على مصر سحب الجيش المصرى من السودان خلال ٢٤ ساعة. وتمردت القوات السودانية عندما صدر قرار سحب الجيش المصرى، ولكن القوات البريطانية أخمدت التمرد بعنف وقسوة. وكان سعد زغلول قد قدم استقالته احتجاجاً، فكان بذلك ثانى رئيس وزراء مصرى يستقيل احتجاجاً على سحب الجيش المصرى من السودان، وكان رئيس الوزراء الأول هو محمد شريف باشا.

وقد دخلت مصر فى مفاوضات مع بريطانيا لتسوية قضية مصر والسودان فى عام ١٩٢٧ بين ثروت وتشمبرلن، وفى عام ١٩٢٩ بين محمد محمود باشا وهندرسون، وبين مصطفى النحاس وهندرسون فى عام ١٩٣٠، وكاد النحاس يصل الى اتفاق بالفعل لولا تعنت هندرسون فى مسألة السودان، فقطع مصطفى النحاس المفاوضات وقال قولته المشهورة: « تقطع يدى ولا يقطع السودان » وتحطمت هذه المفاوضات على صخرة السودان.

ولم تتمخض معاهدة ١٩٣٦ بخصوص السودان الا عن عودة وحدات من الجيش المصرى - أورطتان من ٥٠٠ جندي الى السودان، وبطبيعة الحال كانتا تحت تصرف الحاكم العام البريطانى. ولكن المعاهدة نصت على جواز التفاوض لتعديلها بعد عشر سنوات.

فى ذلك الحين كان الحكم البريطانى فى السودان قد أفلح فى خلق قوى انفصالية تتحمس للانفصال أكثر من تحمس بريطانيا! ولذلك عندما توصل اسماعيل صدقى باشا مع وزير خارجية بريطانيا ارنست بيفن فى عام ١٩٤٦ إلى ما عرف باسم «بروتوكول السودان» بأن تكون السياسة التى يتعهد باتباعها الطرفان فى السودان «فى نطاق وحدة مصر والسودان - تحت تاج مصر المشترك» اعترض حاكم عام السودان على البروتوكول، ونظم حزب الأمة - حزب الانفصال - مظاهرات ضده، وسافر السيد عبد الرحمن المهدي إلى لندن محتجا على التاج المصرى المشترك! واضطر بيفن إلى التراجع على نحو لم يجد صدقى باشا مفرا معه من تقديم استقالته.

وقد شكت مصر بريطانيا الى مجلس الأمن فى ٨ يولية ١٩٤٧، لكن مجلس الأمن لم يتخذ قرارا فى شكوى مصر، واكتفى فى يوم ١٠ سبتمبر ١٩٤٧ بالاحتفاظ بالنزاع المصرى مدرجا فى جدول أعمال المجلس.

وتولى مصطفى النحاس رئاسة آخر وزارة وفدية فى ١٢ يناير ١٩٥٠، ودخل فى مفاوضات مع بريطانيا ابتداء من يوم ٥ يونية ١٩٥٠، واستغرقت ١٦ جلسة، وكان الهدف تعديل معاهدة ١٩٣٦ وكذلك اتفاقيتى الحكم الثنائى فى السودان عام ١٨٩٩. وأوضحت مصر فى المفاوضات أن «مصر والسودان مرتبطان منذ أقدم العصور ارتباطا طبيعيا، وقد انتهز الانجليز فرصة احتلالهم لمصر ليضعوا أقدامهم فى السودان، واختلاف اللون واللهجات لايعنى اختلاف الجنس بين مصر والسودان، وانما مرده الى اختلاف الجو والبيئة، لترامى المسافات بين البحر المتوسط وخط الاستواء. وأكدت أن جميع أحزاب السودان تقول بوحدة مصر والسودان فيما عدا حزب الأمة.

ويقول الأستاذ محسن محمد إن وزير الخارجية الوفدى الدكتور محمد صلاح الدين، رأى أن يواجه الانجليز بسلاحهم الذى يرفعونه، وهو حق تقرير المصير، فأعلن فى جلسة ٦ من يولية ١٩٥١ موافقته على اجراء استفتاء فى السودان ليختار الشعب مستقبله ومصيره، شرط انسحاب بريطانيا ادارة وجنودا وموظفين لضمان الحرية، ولكنه تراجع عن موقفه عندما طلب منه السفير البريطانى إضافة الاستفتاء إلى مقترحاته.

وكذلك تراجع عن موقفه فى جلسة ١٣ يولية عندما عمد السفير البريطانى الى إحراجه ليوافق على الاستفتاء، وقال له: من المستحيل على مصر أن تقترح إجراء استفتاء فى بعض أجزاء الوطن الواحد. لو كنتم جادين فى هذا الأمر لأعلنتم استعدادكم للانسحاب من السودان ليجرى فيه استفتاء حر» ويعلق محسن محمد على ذلك قوله: «وهكذا تراجع الوزير مرة ثانية عن فكرة الاستفتاء، لأنه يتعارض مع سيادة مصر على السودان».

والحقيقة أن محمد صلاح الدين، وزير الخارجية الوفدى، لم يتراجع، ففى يوم ١٦ نوفمبر ١٩٥١، أعلن أمام الجمعية العمومية للأمم

المتحدة بباريس، أن مصر، تحدياً منها لبريطانيا، تقبل أن تسحب موظفيها وقواتها المسلحة من السودان، بشرط أن تفعل بريطانيا نفس الشيء، وذلك من أجل تمكين السودانيين من الاعراب عن مشيئتهم في حرية استفتاء يهيأ له الجو الصالح والأداة اللازمة بمعاونة الأمم المتحدة للسودانيين»

والمهم هو أن المفاوضات بين حكومة الوفد وبريطانيا تفشل، وتنفذ الحكومة وعدها بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ من طرف واحد. واختار النحاس - كما يقول محسن محمد - الوقت المناسب لإلغاء المعاهدة، فقد وافق ملك بريطانيا جورج السادس على طلب زعيم حزب العمال ورئيس الوزراء كليمنت اتلي بحل مجلس العموم، فأمر بحله يوم ٥ أكتوبر ١٩٥١ لإجراء انتخابات جديدة، ومن هنا فإن حزب العمال الحاكم في ذلك العام كان مشغولاً عن مصر، ولا يستطيع أن يتخذ إجراء عنيفاً ضدها.

وأمام البرلمان المصري يوم ٨ أكتوبر ١٩٥١ وقف مصطفى النحاس يقول قولته الخالدة: «من أجل مصر وقعت معاهدة ١٩٣٦، ومن أجل مصر جئت اليوم أطالبكم بإلغائها» ووافق البرلمان على مشروع قانون إلغاء المعاهدة، وكذلك على انتهاء العمل باتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يولية ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان، كما وافق على مراسيم أخرى بأن مصر والسودان دولة واحدة، وإنشاء مجلس وزراء من السودانيين!

الصراع على السودان : السودان بين تاج المهدي وتاج فاروق!

لازلنا مع كتاب محسن محمد:
«مصر والسودان: الانفصال»، الذي
اعتمد فيه على الوثائق البريطانية، وقد
عرضنا جانباً منه في مقال سابق
ينتهي بإلغاء حكومة الوفد معاهدة
١٩٣٦. وفي هذا المقال نعرض علاقة
ثورة يوليو بالسودان، ونلمح منها
مأساة الانفصال.

لقد أجاد محسن محمد عندما نقل
إلينا وصفاً للروابط بين مصر
والسودان على لسان بريطاني، هو
تشرشل، وعلى لسان مصري هو محمد
نجيب. فقد نقل عن كتاب تشرشل:
«حرب النهر» هذا الوصف:

«إذا نظر القارئ إلى خريطة مجرى
النيل، أخذته الدهشة للشبه القائم بينه
وبين شجرة النخيل. فأرض الدلتا
بخضرتها وخصوبتها، تنتشر عند قمة
الوادي كما ينتشر في رشاقة جريد

الوفد في ٢١ / ٢ / ١٩٩٤

النخل وسعفه. وقد يلتوى الجذع قليلا إذ ينحنى النيل انحناءة واسعة حين يجرى فى أرض السودان، ولكن الشبه يعود كاملا جنوبى الخرطوم، وتبدأ جذور الشجرة تتوغل عميقا فى السودان. وليس يسعنى أن أتخيل صورة أصدق من هذه الصورة لذلك الرباط الوثيق، رباط التعاطف بين مصر والمديريات الجنوبية. فالماء - حياة الدلتا - يهبط من السودان مندفعاً فى مجرى النيل، كما تسرى العصارة فى ساق الشجرة لتؤتى ثمرها رطباً جنياً. وإذا كانت منفعة مصر واضحة جلية، فهي ليست لها وحدها. إذ أن الرباط بين مصر والسودان مزاياه متبادلة. فالسودان جزء من مصر بحكم الطبيعة والعوامل الجغرافية، وليست حاجة السودان إلى مصر بأقل شأنًا من ذلك كى يتسنى له التقدم. فأى خير فى الجذور والأرض الطيبة إذا فصلت الساق التى لا يتهياً المظهر الخارجى للحياة بغيرها؟».

هذا ما قاله بريطانى عن مصر والسودان. وفى حديث اللواء محمد نجيب مع السيد المهدي قال: «مصر تعلم أن للسودان مصالح كثيرة فى مصر، مصالح ثقافية، سواء عن طريق تعليم السودانين فى مصر، أو إرسال الأساتذة والمدرسين إلى السودان. وللسودان فى مصر مصالح تجارية، فإنها أقرب الأسواق إليها. ومصالح اجتماعية، فإن فى مصر ٣٠٠ قبيلة تقريبا متفرعة من قبائل فى السودان. وفيها عدد ضخم من الأسر التى تمت بصلات المصاهرة لعدد من الأسر السودانية».

على أن الحكم البريطانى فى السودان استطاع أن يفرق هذه المصالح، ويصور للسودانيين القضية فى صورة سيادة تريد مصر أن تفرضها على السودان. والطريف أن بريطانيا فى هذا الوقت الذى كانت تطرح فيه قضية وحدة النيل فى هذا الشكل، كانت تتسيد بالفعل على السودان، وتستأثر به وتستنزفه اقتصاديا ! وقد خدعت السودانين فحين كانت مصر تتحدث عن السيادة كانت تتحدث عن سيادة وطن واحد على أراضيه، وسيادة شعب واحد على أراضيه، ولم تكن تتحدث عن سيادة

شعب على شعب، أو دولة على دولة، فقد كان السودان بالنسبة لمصر مثل الدلتا، فهو جزء من النخلة التي وصفها تشرشل ببراعة: جذرها في السودان وجريدها وسعفها في مصر.

ويصور محسن محمد أن المصالح القبلية السودانية كانت هي التربة الخصبة التي بذرت فيها بريطانيا بذور الانفصال، ويرى أن هذه المصالح كانت هي التي تحرك أكبر حزبين متنافسين، وهما: حزب عبدالرحمن المهدي الذي كان ضد الوحدة مع مصر، وحزب السيد علي الميرغني الذي يطالب بالاتحاد مع مصر. فقد كان الحزبان في البداية يتعاونان مع الإنجليز، إذ كان الحزب الأول - حزب المهدي - يطمح في إقامة نظام ملكي في السودان ليكون المهدي ملكا، وكان الحزب الثاني - حزب السيد علي الميرغني يخشى ألا يتعاون مع الإنجليز فيسلمون الأمور إلى المهدية، وقد أطلق الناس علي الطريقة الختمية «الطريقة الحكومية» لتعاونها مع حكومة السودان. وعندما قامت ثورة ١٩١٩ رأس السيد الميرغني وفد السودان إلى لندن لتهنئة ملك بريطانيا بالانتصار في الحرب العظمى من جهة، وليعرب له عن استنكاره للثورة المصرية ! وقدم مع السيد عبدالرحمن المهدي وآخرين مذكرة للحاكم العام للسودان يتبرؤون فيها من الثورة المصرية !

وكان السبب في انقلاب الميرغني على الإنجليز موقفهم من المهدي الذي أصبح صديقا لهم بعد أن كان مطاردا منهم. وكسب السيد علي من ذلك الموقف، فقد عد في قمة الوطنيين، وكان السيد الميرغني ينظر بشك لتصاعد المهدي، وفي سبتمبر عام ١٩٢٤ أثناء أزمة العلاقات البريطانية السودانية قال الميرغني للإنجليز «المهدي يسعى ليكون ملكا على السودان، وإنني أفضل المصريين بدلا من أن يكون السودان تحت حكم الملك المهدي». كان حلم التاج الملكي للمهدي عاملا أساسيا في تقارب الميرغني من مصر، وكان الاتحاد مع مصر يعنى شيئا هاما للميرغني، هو هزيمة المهدي وتقوية الختمية، لأن الاستقلال يعنى نهاية الختمية.

وكان دائما يردد: رغم احتقارى للملك فاروق فإننى أفضله على المهدي. وكان يقول أيضا: أفضل أن يكون هيلاسلاسى ملكا على السودان بدلا من المهدي! وفى أغسطس عام ١٩٥٠ بعد شهور من تولي مصطفى النحاس رئاسة الوزارة فى مصر، كتبت جريدة «صوت السودان» الناطقة بإسم الختمية: «رغم تأييد» الطريقة الختمية للوحدة بين مصر والسودان، فإنها لن تضحي بقوميتها وسياستها، ولن تترك مستقبل البلاد لهوى مصر. ويقول محسن محمد إن مصر لم تكن تعرف هذا كله، وتظن أن الميرغنى يقف معها ضد الإنجليز، مع أنه فى الحقيقة كان يقف ضد المهدي فحسب!

كان السودان هو المشكلة الأولى بين مصر وبريطانيا، وكان الأمريكيون - كما يقول محسن محمد - يلحون على لندن للتنازل عن بعض شروطها، حتى يمكن لمصر أن توافق على حل المشكلة الأهم بالنسبة للولايات المتحدة وهى انضمام مصر لاتفاقية الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط. وجرى العادة فى كل المفاوضات التى جرت بين مصر وبريطانيا أن تتحطم المفاوضات على مسألة السودان.

وعندما قامت ثورة يوليو كانت مشكلة السودان تمر بمرحلة دقيقة، فقد كانت بريطانيا تريد تنفيذ الحكم الذاتى فى السودان، وإقامة برلمان سودانى يقرر مصير السودان، ولما كان من المنتظر أن يقاطع الاتحاديون انتخابات برلمان السودان بعد مقاطعتهم المجلس الاستشارى لشمال السودان ومقاطعة الجمعية التشريعية، فإن البرلمان الجديد ستكون الغالبية فيه لحزب الأمة الذى يطالب بالاستقلال ويتحرك طبقا لما تقوله حكومة السودان الإنجليزية، ولذلك كانت بريطانيا تتعجل الانتخابات للبرلمان الجديد، وكان يشجعها على إجراء الانتخابات أن الحاكم العام سلم كلا من مصر وبريطانيا فى ٨ مايو مشروع دستور الحكم الذاتى الذى يصبح نافذا يوم ٨ نوفمبر ١٩٥٢ إذا لم ترد الدولتان بموافقتها أو ملاحظاتها على مشروع الدستور .

وعلى هذا النحو كان رأى مصر مطلوباً فى الدستور السودانى عندما قامت ثورة يوليو، ففى اجتماع مجلس الوزراء البريطانى يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٥٢ أوضح وزير الدولة للشئون الخارجية سلوين لويد أن خروج الدستور السودانى إلى حيز الوجود وبه عيوب، سيفتح الطريق لاتهام الحكومة البريطانية فى مصر وفى غيرها، بالتعجيل بالدستور دون مراعاة مصالح مصر فى السودان أو لمتطلبات السعى لاتفاق مع مصر. وسيكون أفضل كثيراً لعلاقتنا العامة مع مصر ول مستقبل السودان لو أمكن التوصل مع مصر إلى اتفاق حول الدستور.

على أن حكومة الثورة لم تكن فى وضع يسمح لها بمناقشة مسألة السودان لانشغالها بالاستيلاء على الحكم.

ولذلك عندما قال السفير البريطانى السير رالف ستيفنسون لعللى ماهر رئيس وزراء مصر: أريد أن أبحث معك مسألة السودان، رد على ماهر بسرعة وبحزم: ليس قبل شهرين على الأقل. ويلج السفير البريطانى على على ماهر لفتح الحوار فى موضوع السودان، ولكن دون جدوى!

وكان موقف على ماهر مع الوفود السودانية التى قدمت الى مصر عقب الثورة متناقضاً فى مشروع الدستور، فقد قال لوفد حزب الأمة الانفصالى إنه سيوافق على الدستور، وقال للاتحاديين إنه سيرفضه.

وبالنسبة للضباط فإن صلاح سالم الذى كلف ببحث مشكلة السودان لم يكن يعرف شيئاً عن السودان رغم أنه ولد فيه! يقول فى مذكراته: « لم تكن لى سابق دراية أو خبرة بمثل هذا العمل، لم أقرأ فى حياتى عن السودان سوى النذر اليسير، ولم يكن لى صديق سودانى واحد يحدثنى وأحدث معه فى شئون بلاده، لم أسمع شيئاً عن السودان إلا من والدى الذى عمل فى حكومة السودان».

فى ذلك الحين كان حسين ذو الفقار صبرى هو أركان حرب القوات المصرية فى السودان عند قيام الثورة، وكان على اتصال بأحزابه، وهو

شقيق على صبرى، وقد قدم الى مصر لابلاغ ضباط الثورة خطورة الموقف فى السودان وقرب انتهاء مهلة الستة شهور لتنفيذ الحكم الذاتى، ولكن ضباط الثورة فى ذلك الحين كانوا مشغولين بالتأمر على الحكم الدستورى والوقوف فى وجه الجماهير التى كانت تطالب الضباط بتنفيذ وعدهم فى بلاغهم الأول بعودة الدستور، ومن هنا كانت قضية السودان التى شغلت بال الشعب المصرى على مدى سبعين عاما. آخر شئ يفكرون فيه!

عندما تخلت الثورة عن شعار وحدة وادي النيل؛ عبد الناصر؛ لا يجب على المصريين أن يكونوا أكثر استعمارية من البريطانيين!

الوفد في ٢١ / ٢ / ١٩٩٤

كانت قضية السودان، التي شغل المصريون أنفسهم بها على مدى نصف قرن، هي آخر شيء يفكر فيه ضباط يوليو في صراعهم على السلطة بعد خروج الملك من مصر. في الوقت الذي كانت مشكلة السودان تمر بمرحلة دقيقة، إذ كانت بريطانيا في ذلك الحين تريد تنفيذ الحكم الذاتي في السودان، وإقامة برلمان سوداني مؤيد للانفصال، وكانت تتعجل رأي مصر في مشروع دستور الحكم الثنائي الذي كان مقررا تنفيذه يوم ٨ نوفمبر ١٩٥٢.

وقد كان ذلك ما دفع قائد الجناح حسين ذو الفقار صبرى، الذي كان عند قيام الثورة أركان حرب القوات المصرية في السودان، وهو شقيق على صبرى أحد ضباط ثورة يوليو، إلى القدوم بسرعة إلى مصر لإبلاغ ضباط الثورة خطورة الموقف في السودان وقرب انتهاء مهلة الستة شهور لتنفيذ الحكم

عصر مبارك ج ٥ - ٢٥٧

الذاتى، ولكن ضباط الثورة كانوا فى واد آخر، وكان صلاح سالم الذى أصبح مسئولاً عن القوات المصرية فى السودان مشغولاً مع بقية ضباط الثورة فى الاستيلاء على الحكم، وأصبحت مقابله لتنبئته إلى الخطر ضرباً من المستحيلات.

ويصف حسين ذو الفقار صبرى معاناته من أحوال مجلس قيادة الثورة فى الأيام الأولى للثورة قائلاً: «بدأت معاناتى الطويلة المملة. كل يوم آخذ طريقى إلى القيادة العليا، لكنى لم أستطع أن أجد وسيلة لأن يتوقف أحدهم وينصت لى. كم من المرات حاولت الإمساك بصلاح سالم لأجعله يدرك كم عاجلة وملحة مهمتى التى حددتها لنفسى، لكنه كان دائماً فى عجلة وهو يدخل أو يخرج مسرعاً من الغرفة المقدسة.. ومر أسبوع واثنان، وبدا كأن لم تكن لى هذه الفرصة أبداً. وأصبحت فظاً عصبياً.

«وذات مرة رأيت صلاح سالم يمر من الباب المفتوح لمكتب على صبرى، وأسرعت بالارتقاء عليه، أمسكت ذراعه بسرعة، ولم أتركه يذهب: اسمع يا صلاح، الأمر هام للغاية، لا يمكننا الوقوف هكذا والإلقاء بالسودان بعيداً. ماذا ستفعل لو أن البريطانيين قاموا بقطع مياه النيل؟

«تردد لحظة، فجررته إلى مكتب آخر قائلاً: انظر، ان لدى تقريراً وافياً عن الظروف هناك، ومقترحات محددة بديلة. وسحبت حقيبة أوراقى، وفتحتها بسرعة، ووضعت المذكرة بين يديه، فتصفحها، وتخفى وراء نظارته المعتادة، وقال: حسناً، سوف أخذها معى وأطالعها. قلت: كلا، إنها النسخة الوحيدة لدى، كنا نعرف جميعاً أن صلاح سالم لا يهتم بالوثائق المكتوبة، وكان كثيراً ما يضيعها. تفرس فى لحظة ثم تراجع خطوة.

«قلت: أريد اجتماعاً موسعاً للمجلس، وسأقروها عليكم جميعاً.

«فأجاب بفضافة: غير ممكن، نحن مشغولون للغاية فى الوقت الراهن، ربما فى الأسبوع القادم. ثم أضاف: على أى حال، نسخة واحدة لن تنفع

ينبغي أن يكون لديك نسخة لكل واحد، ينبغي أن نطلع عليها قبل مناقشتها. قلت: ماذا أفعل إذن؟ أجاب بنفاد صبر: أنى لى أن أعرف؟ اكتبها على الآلة الكاتبة. وأحاله إلى أمين شاكر، الذى نصحه باختصار الملف إلى صفحتين أو أكثر على الأكثر، وقلت له وأنا مستفز: هذا مستحيل، إنه لا يحوى سوى ماهو هام، هل تعتقد أن الموقف فى السودان يمكن شرحه فى سطور؟ وأجاب أمين شاكر: هذا لمصلحتك، فلا أحد منهم لديه الوقت لقراءة كل هذا، إنهم سيزيحهونه جانباً قلت: لن أحذف سطرًا واحدًا منه، ينبغي أن يطبع كما هو

وتنتهى دراسة ضباط يوليو لقضية السودان إلى التخلي عن المطالب الوطنى الذى ظلت تطالب به الحركة الوطنية فى مصر عشرات السنين، وهو وحدة وادى النيل، ويخبر عبدالناصر رفاقه فى مجلس الثورة أنه يجب التخلي عن المطالبة بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى. فبصرف النظر عن حقيقة أن التاج المصرى كان سيختفى من مصر بعد فترة وجيزة، فإن توقع موافقة بريطانيا على تسليم السودان لمصر لم يكن سياسة عملية ومن ثم اقترح عبدالناصر أنه بدلا من أن يبدو المصريون أكثر استعمارية من البريطانيين فى التمسك بمطالب عفا عليها الزمن تتعلق بالسيادة، يتعين عليهم الاعتراف بحق السودانيين فى الحكم الذاتى وفى تقرير المصير !

وهكذا يتصور عبدالناصر العلاقة بين مصر والسودان فى شكل علاقة استعمارية ! ويقترب بذلك من موقف البريطانيين. وهو جهل محزن! فالاستعمار، يعنى استغلال موارد شعب لحساب شعب آخر، ولم يحدث فى تاريخ العلاقات المصرية السودانية أن استغلت مصر موارد السودان لحساب الشعب المصرى، بل كان السودان هو الذى يستغل موارد مصر لحساب الشعب السودانى! فلم تكن مصر تفرق بين السودان والدلتا، ولم تكن تميز بين شعب مصرى وشعب سودانى، فلم تكن تعرف سوى شعب واحد هو شعب وادى النيل. أما لفظ استعمار فينطبق على علاقة بريطانيا بالسودان، فهى التى كانت تستغل موارده لصالح الشعب الإنجليزى.

كان مفهوم محمد نجيب لعلاقة مصر بالسودان أفضل، فيقول إنه كان أدرى الناس بالعلاقة الخالدة بين شعبي وادي النيل، «لذلك كان موضوع تقرير المصير بالنسبة لى أمرا لا يزعجنى ولا يثير القلق فى نفسى»! ولكن السفير البريطانى فى مصر، السير رالف ستيفنسون كان يسخر من هذا الاطمئنان، وينسبه إلى الجهل بما يجرى فى السودان !

ففى الوثائق التى رجع إليها محسن محمد فى كتابه: «مصر والسودان: الانفصال»، الذى نعتمد عليه فى هذا المقال، يقول السفير البريطانى: «كان ضباط مجلس الثورة يعلمون القليل جدا عن السودان، الأمر الذى دفعهم إلى الاعتقاد بأن السودانيين حتى فى أسوأ الظروف سوف يلقون بأنفسهم فى أحضان مصر!

ويقابل صلاح سالم وحسين ذو الفقار صبرى مستشار السفارة البريطانية ديوك يوم ١٢ أكتوبر، ويقولان له: «النظام الجديد يقدم فكرة جديدة تماما عن السودان، وقد تخلى عن شعار وحدة وادي النيل، ويعمل على استقلال السودان استقلالا حقيقيا ، وهو تغيير كبير، واللواء محمد نجيب والحكومة يقومان بجهد حقيقى مخلص للتوصل إلى حل عملى لمشكلة السودان، ولكنهما يخشيان إعطاء مناوئيهما السياسيين الكثيرين فرصة مواتية»!

ويقول محسن محمد : كان قرار مجلس الثورة يعنى فى حقيقته، كما قال أنتونى ناتنج، أن يتخلى جمال عبدالناصر عن الوحدة مع السودان مقابل الجلاء عن مصر.

ويصل المهدي إلى القاهرة يوم ٢٠ أكتوبر، وينضم إليه وفد مؤلف من ٧٠ من زعماء حزب الأمة وزعماء القبائل وحاشيته، ويتقابل مع صلاح سالم الذى يقول له:

«لقد اجتمعنا نحن ضباط القيادة، من الثامنة صباحا حتى منتصف الليل، جلسنا طوال هذه الساعات نبحث مشكلة السودان، ونقلب وجوه

الرأى، حتى استقر رأينا على السياسة التى يجب أن نتخذها نحو السودان، وقبل أن نغادر الاجتماع كتبنا النقط التى استقر عليها رأينا فى هذه الورقة، ووقعنا عليها جميعا.

وبدأ السيد المهدي يقرأ قرارات مجلس القيادة فى الورقة الصغيرة، وهى على النحو الآتى:

- ١- مصر لا تبغى أى نوع من السيادة على السودان.
 - ٢- مصر تعتبر جميع السودانين من زعماء دينيين، وزعماء سياسيين، ومواطنين، أمامها سواء.
 - ٣- السودانيون وحدهم لهم حق تقرير مصيرهم فى جو من الحرية.
- ويرد المهدي قائلا: الحمد لله، الآن صدق ما اعتقدته فيكم، وهذه يدى أضعها فى يديكم.
- وعاد المهدي إلى الخرطوم يوم ٣١ أكتوبر، ليخطب فى مستقبله قائلًا:
- «سيادة بلادكم ردت إليكم»!

ويقول محسن محمد إن هذه لم تكن أول مرة تنازلت فيها الثورة عن السيادة المصرية على السودان، فعند تنازل فاروق عن العرش أعلن فى قراره أنه يتنازل لابنه فؤاد الثانى ملك مصر والسودان، ولكن بريطانيا رفضت الاعتراف باللقب، وطلبت إلى جميع دول حلف شمال الأطلسى عدم اتخاذ أية خطوة تتضمن الاعتراف بالصريح أو الضمنى، ورفضت تقديم أوراق اعتماد جديدة باسم ملك مصر والسودان، على أساس أنه ليس من الضروري اعتماد ممثليها الدبلوماسيين مرة أخرى.

وعندئذ تنازل مجلس القيادة عن إصراره على اللقب الملكى وتقرر ألا يقدم سفراء الدول الأجنبية أوراق اعتماد جديدة موجهة إلى ملك مصر والسودان، وتقبل هيئة الوصاية على العرش يوم ١٦ أغسطس ١٩٥٢ أوراق اعتماد تشير إلى اسم الملك أحمد فؤاد الثانى، ولا تذكر لقبه !

ويقول محسن محمد إن الشعب المصرى لم يعرف وقتذاك أن مصر
تخلت عن الاعتراف بلقب ملك مصر والسودان، بسبب الرقابة على
الصحف، ولم تعرف مصر أن القيادة وافقت على هذا التنازل إلا بعد
مباحثات محمد نجيب والأحزاب السودانية !

الفصل الرابع الوفد والتاريخ

مصطفى النحاس وأخطاء المؤرخين!

القارئ المصرى قارئ ذكى، يستطيع أن يقرأ ما بين السطور ويصحح ما قد يصادف من خطأ من كلمات أو جمل، ويستكمل ما قد تسقطه المطبعة من عبارات. والسبب فى ذلك أن الكتاب المصرى هو الكتاب الوحيد الذى لا يخلو من أخطاء إملائية ونحوية! - أى على العكس من الكتاب الأجنبى الذى يخلو تماماً من كل خطأ، فإذا حدث ذلك فى حالات نادرة، استدرك فى نفس الكتاب بورقة صغيرة توضح الخطأ والصواب. هذا على الرغم من أن الكلمة الفرنسية أو الإنجليزية بحروفها المنفصلة تحتل الخطأ أكثر مما تحتل الكلمة العربية ذات الحروف المتصلة! ولكن دقة الطابع الأجنبى وثقافته وإحساسه بالمسئولية تجعله يفتن بسرعة إلى خطئه، ويقوم بتصويبه فى الحال، ولا يتركه للظروف أو للمصحح الذى يستكمل مهمته، بينما هذا

الوفد فى ٢٩/٣/١٩٩٣

المصحح في مصر يقوم بعمله وهو في كثير من الأحيان منشغل بالذهن
بأمور أخرى!

على هذا النحو تعود القارئ المصري على الخطأ، وهو يقوم
بتصويبه أولاً بأول، اللهم إلا إذا تجاوز هذا الخطأ الشكل الإملائي أو
النحوي إلى الخطأ الموضوعي، وعندئذ فإن اكتشاف هذا الخطأ يتطلب
ثقافة معينة تتصل بالموضوع المتعلق به.

وهذا ما حدث في حالة الأخطاء التاريخية التي وقع فيها كتاب:
«مصطفى النحاس، دراسة في الزعامة السياسية المصرية» للدكتور علاء
الحديدي، الذي صدر في سلسلة كتاب الهلال مؤخرًا. فقد وصلني
الخطاب الآتي من الدكتور أحمد بدران، المستشار الطبي السابق في
لندن، ويمضي على النحو الآتي بعد التحية:

«لعلك تذكر أيامنا في لندن أواخر السبعينيات حين كنت مستشارا
طبيا! إنني أكتب إليك الآن بوصفك مؤرخا وأستاذًا للتاريخ. لقد كان من
سوء حظي أن أجد كتابا أصدرته دار الهلال من تأليف دكتور، أفترض
أنه حصل على هذه الدكتوراه في التاريخ أو السياسة، عن: «مصطفى
النحاس، دراسة في الزعامة السياسية المصرية».

«وأقول اني فجعت! فإذا كان هذا مستوى الحاصلين على الدكتوراه
في التاريخ، فأرجو ألا تكون قد ساهمت في الإشراف أو المناقشة!.

«دعك من ركاكة الأسلوب، وأخطاء الأسماء مثل: «محمد
الباسل»! (صفحة ٦٥) ومثل «محمود لطيف جمعة»! ومثل: «لايسون»
(صفحة ١٥٢)، و «بري لورين»! (صفحة ١٤٣)، و «بتسرون» (صفحة
١٥٣)! وأن المتطرفين سوف يلتفون حول «عبد الحميد بك السعيد»!
(صفحة ٨٥)، وأن «النحاس مستبعد لأنه غير موزون عقليا بينهما»!
(صفحة ٨٥).

«ودعني أركز على المعلومات التاريخية، مثل أن على ماهر كان
«رئيس مدير إدارة المجالس الحسبية بوزارة الحقانية»! (صفحة ٢٩)، وأن

محمد محمود كان محافظا لمحافظة الجيزة (صفحة ٤٠)، وأن النحاس فى صفحة ٥٢ قد فصل من منصبه كقاض، فى حين أنه فى صفحة ٣٠ ترك وظيفته لينضم للوفد! وأن سعد زغلول دخل الوزارة سنة ١٩٠٨ «بعد هزيمته كقائد شعبى وثورى»! (صفح ٣٤)، وأن اعتقاله «تلا هزيمة ثورة ١٩١٩»! (صفحة ٣٤) وأن الخلافات نشأت بين سعد والملك حول حق «تعيين أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين»! (صفحة ٧٩) وأن النحاس «كان يدعو بريطانيا صراحة إلى التدخل لإعادته إلى السلطة»! (صفحة ١٥٥)، ثم ان قيادة الوفد قد أصبحت فى أيدي «عصابة الأربعة»! النحاس ومكرم والنقراشى وماهر (صفحة ١٥٠)، وأن مايلز لامبسون كان «يحدث النحاس على تشكيل جبهة وطنية ضد بريطانيا»! (صفحة ١٦٣).

«سيدى: لا أستطيع الاستطراد، لأنى حين وصلت إلى بداية الفصل الثالث ألقيت الكتاب فى سلة المهملات!».

«هل هذا هو البحث التاريخى الأكاديمى فى جامعاتنا؟ لك حبى وتقديرى».

انتهى خطاب الدكتور أحمد بدران، ولم أصدق ما ورد به في البداية، فصحيح أنى اشتريت الكتاب عند صدوره فى يناير ١٩٩٣، ولكن لم تتح لى مشاغلى قراءته، وأبقيته حتى تسنح الفرصة المناسبة. ولكن خطاب الدكتور أحمد بدران أجبرنى على مراجعة ما ذكره فى خطابه على الكتاب. وقد تبينت صحة ما أورده، وهو قليل من كثير!

وفى البداية فإن الدكتور علاء الحديدى لم يحصل على درجته العلمية من الجامعات المصرية، وإنما حصل عليها من جامعة لندن. ولست أدرى إذا كان هو الذى قام بترجمة رسالته بنفسه أم أنه عهد بها إلى أحد آخر، ولكن طالما أن الكتاب مكتوب على غلافه: بقلم د، علاء الحديدى، فإنه يتحمل شخصيا مسئولية كل خطأ وقع فيه، ويكون هو الذى نقله إلى العربية - بتصرف أو بغير تصرف.

وأنا - بصراحة تامة - لا أستطيع أن أغتفر لباحث أخطاء من هذا النوع، التي تدل على الاستخفاف بدراسة الموضوع وعدم الاكتراث بالدقة العلمية، والإهمال العلمى الشديد. فأول مايجب أن يتوافر فى المؤرخ الأمانة والدقة العلمية، لسبب بسيط هو أن القارئ يتقبل ما يكتبه المؤرخ باستسلام دون مقاومة، وبثقة تامة، فإذا كان مايقدمه المؤرخ حافلا بالأخطاء التاريخية والمنهجية والإملائية والنحوية، فإنه يكون عملا مهلهلا ساقطا بالضرورة.

إن المؤلف كان عليه أن يتحرى الدقة فى كتابة الأسماء، وأن يراجعها بنفسه عند الطبع، أو يكلف من ينوب عنه بهذه المراجعة - اللهم إلا إذا تسرع الناشر فى الطبع دون أن يحصل منه على أمر بالطبع، وعندئذ يتحمل الناشر المسؤولية.

على أن مسؤولية الناشر تكون فى هذه الحالة منصبة على الأخطاء الإملائية والهجائية والأرقام - وهى التى يخطئ فيها العامل الذى يجمع الكتاب إذا كان عاملا جاهلا مهملا، ولم تجد هذه الأخطاء من الناشر من يعنى بتصويبها، أو كان المؤلف فى بلد بعيد عن بلد الطباعة.

وفى هذه الحالة، فإننا نستطيع أن نغفر أخطاء الأسماء التى كشفها الدكتور أحمد بدران، مثل محمد الباسل، وصحتها «حمد الباسل»، ومحمود لطيف جمعة، وصحتها «محمد لطفى جمعة»، ولايسون، وصحتها «لامبسون»، و «برى لوريين»، وصحتها «برى لورين»، و «بتسرون» وصحتها «بترسون»، وعبد الحميد بك السعيد، وصحتها عبد الحميد بك سعيد.

ولكن لانستطيع أن نغفر الأخطاء التاريخية التى وردت بالكتاب، مثل أن النحاس كان «غير موزون عقليا» وأن على ماهر كان «رئيس مدير إدارة المجالس الحسبية»، فقد كان «مديرا» وليس «رئيسا للمدير»!

كما أن محمد محمود باشا كان مديرا للبحيرة وليس محافظا للجيزة! ولم يدخل سعد زغلول الوزارة بعد هزيمته كقائد شعبى ثورى -

حسب تعبير المؤلف - لأن دخوله الوزارة كان قبل ثورة مارس ١٩١٩ بأكثر من عقد من الزمان! ولم يهزم سعد زغلول كقائد شعبى وثورى وإنما ظل زعيما شعبيا وثوريا إلى آخر حياته. كما أن اعتقاله لم يكن بعد «هزيمة ثورة ١٩١٩»! وإنما كان الاعتقال قبل الثورة وكان السبب المباشر للثورة! ولم تهزم ثورة ١٩١٩، وإنما ظلت فى حالة نشاط دائم، واستردت جزءا عظيما من استقلال مصر الداخلى والخارجى تحت قيادة الوفد. كذلك فإن الخلافات التى نشأت بين سعد زغلول والملك فؤاد لم تكن حول حق تعيين أعضاء مجلس الشيوخ «المنتخبين»! وإنما كانت حول تعيين الأعضاء «المعينين»! وفى الوقت نفسه فلم يحدث أن دعا النحاس بريطانيا صراحة أو ضمنا إلى التدخل لإعادته إلى السلطة، لأن النحاس كان يأتى إلى السلطة بالأغلبية الساحقة التى كان يحصل عليها من خلال انتخابات حرة. ولم يكن النحاس عضوا فى «عصابة الأربعة» الذين ذكرهم مؤلف الكتاب! وإنما كان النحاس زعيم الأمة، وكان على المؤلف أن يفرق بين مركز النحاس الذى وضعته فيه الأمة، ومركز غيره من الأعضاء الذين كانوا، مهما بلغت شعبيتهم، مجرد أعضاء حزبيين فى نهاية الأمر، ولذلك لم يتحرك الشعب بسبب طردهم من الوفد. كذلك فإن فكرة دعوة المندوب السامى مايلز لامبسون النحاس إلى تشكيل جبهة وطنية «ضد بريطانيا» تبدو مثيرة للسخرية!

والمهم هو أنه كان من الضرورى بالنسبة لكتاب يتناول زعامة سياسية وشعبية على مستوى مصطفى النحاس، لم يسبقها على هذا المستوى سوى زعامة سعد زغلول، أن يتحرى الباحث فيها الدقة البالغة، والحقائق التاريخية الموثوق بها، والأمانة العلمية التامة، ليس حرصا على هذه الشخصية من التشويه، فشخصية مثل شخصية مصطفى النحاس لا تقبل التشويه، وإنما حرصا على صورة الباحث نفسه من التشويه!

مذكرات خالد محمد خالد وحقائق التاريخ!

الأستاذ الكريم خالد محمد خالد
عالم أجله وأحترمه، ومفكر سياسي
تقدمي أعجب به منذ أن كتب مقاله
الشهير في مجلة روز اليوسف: «أبشر
بطول سلامة يا جورج!» رداً على دعوة
المرحوم الهضيبي، المرشد العام
للإخوان المسلمين، بالعكوف على
الصلاة والعبادة أثناء معركة
القناة! وأيضاً منذ أصدر كتبه: «من
هنا نبدأ» و«مواطنون لا رعايا» و
«الديموقراطية أبداً»، و«هذا أو
الطوفان». وأنا عادة أستمع
بمقالاته الهامة في جريدة «الوفد».

وقد تابعت باهتمام «قصته مع
الحياة» التي نشرها في شكل مقالات
في جريدة «الوفد»، ثم جمعها في كتاب
صدر عن دار «أخبار اليوم» منذ وقت
قصير. وقد كان الأستاذ خالد منصفاً
لنفسه حين كتب في أول كتابه يقول: إنه

الوفد في ١٩٩٣/٤/٥

لا يكتب تاريخها، ولا يجب على القراء أن ينتظروا منه تحديد الأعوام والشهور والأيام!

ولكن المشكلة أن القراء عادة لا يفرقون بين من يكتب ذكرياته ومن يكتب تاريخها! وهم يتأثرون بكتابة من يكتب مذكراته ربما أكثر مما يتأثرون بكتابة من يكتب تاريخها! فمن يكتب مذكراته هو شاهد عيان، ومن يكتب تاريخها هو شاهد بعيون الآخرين، والناس تصدق الشاهد المباشر أكثر ما يصدقون الشاهد غير المباشر!

وبطبيعة الحال فإن غالبية القراء لا تدرك أن كتابة التاريخ لا تتم إلا عبر نظر وتحقيق وتدقيق، ورجوع إلى المصادر الأولى، والاطلاع على كافة الشهادات والروايات والوثائق الرسمية، وبالتالي فهي تسترجع الحدث التاريخي كما كان أو قريبا مما كان. أما كتابة صاحب المذكرات فإنها لا تعرض سوى جانب واحد من جوانب الحدث التاريخي، هو الجانب الذي يراه منه صاحب المذكرات، وهو جانب قاصر بالضرورة عن استيعاب بقية الجوانب، كما أنه جانب منحاز بالضرورة، لأنه يعرض وجهة نظر الكاتب وليس وجهة نظر الحقيقة.

ومن هنا، وبسبب شهرة الأستاذ خالد محمد خالد وشعبيته، فقد رأيت ضرورة تصحيح بعض أجزاء الصورة التي رسمها كما رآها وقتها من نافذته الحزبية، التي كانت في ذلك الحين نافذة حزب الهيئة السعدية وعلى رأسها المرحومان النقراشي باشا وأحمد ماهر باشا، وهي نافذة تختلف عن نافذة حزب الوفد الذي كانت تلتف حوله الغالبية الجماهيرية. خصوصا وأن الفترة التي تعرض لها كانت فترة حرجة في تاريخ مصر بعد إبرامها معاهدة ١٩٣٦، وما جرى من صراع على السلطة بعدها مباشرة بين العرش والوفد - أو بين القصر والشعب - وكان هو المقدمة الطبيعية التي أدت إلى ثورة يوليو.

لقد كتب الأستاذ خالد محمد خالد (وكان وقتذاك نصيرا متحمسا للنقراشي باشا) يقول إنه في شهر يولية عام ١٩٣٧، وقف فاروق في برلمان الأمة يتلو اليمين الدستورية، ووفقا لما جرى به العرف قدم النحاس

باشا استقالة وزارته الثالثة، وفي الوقت نفسه كلفه الملك فاروق بتشكيل وزارة جديدة، ومع هذه الوزارة جاءت مفاجأة تعيسة - حسب قوله - فقد استبعد منها النقراشى ومحمود غالب ومحمد صفوت وعلى فهمى، وحل مكانهم أربعة آخرون لم يشغلوا من قبل أى منصب وزارى.

«وفسر هذا من الناس - كما يقول - بل فسرہ النحاس باشا بأنهم كانوا عقبة أمام التآخى والتواصى والانسجام داخل مجلس الوزراء واتسعت شقة الخلاف، واتخذ الوفد قرارا جماعيا بفصل النقراشى من الوفد، ما عدا الدكتور ماهر الذى رفض القرار. ودارت الرحى، ونادت المعارضة بعضها بعضا، وأصبحت الجامعة والمعاهد والمدارس والشارع مسرحا للمظاهرات الناقمة، وتعرض النحاس باشا لمحاولة اغتيال من عز الدين عبد القادر أحد شباب حزب «محرر الفتاة»، وتفاقمت الخصومة والقطيعة بين القصر والوفد، واتهم النحاس باشا على ماهر باشا الذى كان قد عاد لرئاسة الديوان الملكى، بأنه المحرض الأول على هذه الفتنة. ولم تمكث وزارة الوفد فى مكانها سوى خمسة أشهر، تلقى النحاس باشا على أثرها خطاب الإقالة الذى كان بمثابة وثيقة اتهام وسمت الوزارة الوفدية بأنها تجافى روح الدستور، ولا تحترم الحريات، مما أفقدها ثقة الشعب . وألف محمد محمود باشا خصم الوفد اللدود الوزارة».

هذا ما كتبه الأستاذ خالد محمد خالد، وهو صحيح بصفة عامة فى جملة، ولكن الأمر غير الصحيح هو ما كتبه بعد ذلك عن موقف محمود فهمى النقراشى باشا فيقول:

«أين كان النقراشى أثناء هذه التطورات المتلاحقة؟ كان فى مكتبه ومنتداه السياسى نائيا كل النأى عن المهاترات والدسائس ومبشرا بمنهج جديد فى أخلاقيات السياسة والحكم (هكذا)».

ويمضى فيقول: «وفى انتخابات ١٩٣٨، وقبيل اشتراكهم فى وزارة محمد محمود، ظفرت الهيئة السعدية بثمانين مقعدا فى مجلس النواب وبينما أنا جالس فى النادى مع الوافدين من الطلبة والشباب، والاستعداد

يومئذ للانتخابات على قدم وساق، جاء الحاج عبد اللطيف، الذي كان مديرا لمكتب النقراشي باشا، ودعاني لمقابلة الباشا. كانت غرفته مكتظة بالذين رشحوا أنفسهم على مبادئ الهيئة السعدية، واستقبلني كعادته بمودة حانية ووجه بشوش، وقدمني للحضور قاتلا. الشيخ خالد، «مكرم» الهيئة السعدية! ثم ضحك وقال لكن بدون مساوئ مكرم باشا! ثم قال:

«لى عندكم رجاء واحد، تجنبوا العنف ما استطعتم، واحذروا أن تستدرجوا إليه. إن القمصان الزرق (التي تنتمي للوفد) هاجموا مكتبي هذا، وحطموا ما استطاعوا تحطيمه من الأثاث، وآثاروا الفوضى.. كان المقصود بهذا العدوان أن يصطنعوا مذبة تتخذها الحكومة - يعني حكومة الوفد يومئذ - مبررات لإغلاق المكتب بالضربة والمفتاح». ثم ضحك وقال. إن شاء الله أريد أن أراكم فى البرلمان، وليس فى أجسامكم عاهات ولا ضمادات!»

هذا ما كتبه الأستاذ خالد محمد خالد فى كتابه، أكتفى بهذا القدر منه تمهيدا لمناقشته تاريخيا، إذ كان يجهل - فى موقعه حينذاك - ما كان يجرى من صراع بين القصر والوفد، ودور النقراشى وأحمد ماهر فى هذا الصراع، وهو دور سوف نرى أنه كان يخرج عن حدود «أخلاقيات السياسة والحكم» التى يقول الأستاذ خالد إن النقراشى كان يبشر فيها بمنهج جديد!

ولكنى أكتفى فى هذا المقال بتصحيح واقعتين: الأولى، أن القمصان الزرق للوفد لم يكن فى وسعهم وقت انتخابات ١٩٣٨ أن يقوموا بمهاجمة مكتب النقراشى باشا، لسبب بسيط هو أنه لم يكن لهم وجود بعد أن حل محمد محمود باشا فرقهم بعد توليه الحكم.

أما الواقعة الثانية، فهى أنه عندما جرت انتخابات ١٩٣٨ لم تكن حكومة الوفد فى الحكم إذ أقيمت فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧، وخلفتها حكومة محمد محمود باشا التى أجرت الانتخابات!

النقراشى والنحاس والزعامة المقدسة *

فى مقالى السابق عن حقائق
انشقاق النقراشى وأحمد ماهر من
الوفد، الذى أردت به الرد على ما كتبه
الأستاذ الكبير خالد محمد خالد عن
النقراشى باشا وتصويره فى صورة
«المبشر بمنهج جديد فى أخلاقيات
السياسة والحكم»، أوضحت ظروف
الصراع السياسى التاريخى الذى كان
يدور فى ذلك الوقت بعد إبرام معاهدة
١٩٣٦ بين مصطفى النحاس والقصر
الملكى، وكيف كان النحاس باشا يقف
بصلابة فى وجه كل المحاولات التى
بذلها على ماهر باشا لتنصيب فاروق
الشاب زعيما للحركة الوطنية بدلا من
الوفد.

وقد بلغت ذروة الصراع حين أراد
على ماهر تعزيز سلطة فاروق المدنية
بسلطة دينية عن طريق انتهاز فرصة
حفلات، التتويج لإقامة حفلة دينية فى
القلعة يقلد شيخ الأزهر فيها فاروق

الوفد فى ١٩/٤/١٩٩٣

سيف جده محمد على، أو إقامة حفلة دينية بعد حفلة أداء اليمين الدستورية أمام البرلمان، يؤم فاروق فيها الناس على أثر التتويج، على اعتبار أنه الإمام الذي ينوب عنه الأئمة وتصدر باسمه أحكام الشريعة! ولكن النحاس أعلن أن الأخذ بهذه المقترحات يتضمن «إقحاماً للدين فيما ليس من شأنه، وإيجاد سلطة دينية إلى جانب السلطة المدنية، وأن الإسلام لا يعرف سلطة روحية، وليس بعد الرسل وساطة بين الله وعباده، وأنه لا معنى للاحتجاج في هذا الشأن بما نص عليه الدستور من أن دين الدولة هو الإسلام، أو بمكانة مصر لدى الأمم الإسلامية، بل إن هذه المكانة نفسها تستلزم أن ننزه الدين عن إقحامه فيما ليس من مسائل الدين». وأصر على ألا ينفذ إلا ما ورد في الدستور في هذا الخصوص، وهو أن الملك قبل أن يتولى سلطاته ويباشرها، يقسم اليمين الدستورية أمام الهيئة المشتركة من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب - ولا شيء غير ذلك! ولم يملك سوى الإذعان.

في ذلك الحين بنيت خطة على ماهر باشا على الاستيلاء على الوفد من الداخل، بالاعتماد على نابغة التنظيم في الوفد، وهو النقراشي باشا، الذي كان يحرك الجماهير الوفدية، ونقل ولاء الوفديين من مصطفى النحاس إلى الدكتور أحمد ماهر باشا.

وقد بدأت الخطة بمحاولة تلويث سمعة الوفد عن طريق مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان، واستطاع القصر أن يحرك في ذلك النقراشي باشا ومحمد صفوت باشا ومحمود غالب باشا وعلى فهمي باشا، وهو ما جعل مصطفى النحاس يستبعد هؤلاء الوزراء الأربعة عند إعادة تأليف الوزارة الوفدية بعد تولية فاروق سلطاته الدستورية. وقد واجه محمود غالب باشا ذلك الاستبعاد بنشر بيان مطول وجه فيها اتهامات خطيرة إلى الوزارة تمس نزاهة الحكم، وأوضح أن النقراشي باشا اطلع على البيان قبل نشره ووافق عليه، كما أن الدكتور أحمد ماهر زاره بعد نشره ولم يعترض على شيء مما جاء فيه.

وقد ثبت فيما بعد عدم صحة هذه الاتهامات، بل ثبت أن الوزارة الوفدية توصلت مع الشركة إلى شروط أفضل مما توصلت إليه وزارة نسيم باشا! ومن هنا تبنى النقراشى باشا للصراع مع النحاس باشا قضيتين هامتين: الأولى، قضية الزعامة المقدسة، وفيها يتهم النحاس بالدكتاتورية، والثانية قضية القمصان الزرقاء، وهما قضيتان تتعلقان بحرية الرأى وبالديموقراطية عماد الوفد وأساس شعبيته.

كان اختيار النقراشى باشا لقضية الزعامة المقدسة ميدانا للصراع بينه وبين مصطفى النحاس اختيارا ذكيا، كما أنه أيضا كان اختيارا مضللا للجماهير! فلم تكن زعامة الوفد زعامة عادية مثل زعامة أى حزب، وإنما كانت زعامة لها خصوصيتها التى تتفق مع نشأة الوفد.

والوفد كما هو معروف لم ينشأ كما ينشأ أى حزب سياسى، بل إنه فى الأصل لم يكن حزبا سياسيا، وإنما نشأ بتوكيل شعبى من الجماهير المصرية ليكون ممثلا لها ووكيلا عنها فى المطالبة باستقلال مصر ما استطاع إلى ذلك سبيلا، وزعامة الوفد - بالتالى - لم تكن زعامة حزب وإنما كانت زعامة أمة، ومن هنا لم تكن أغلبية أعضاء الوفد هى التى تحدد مصير زعامة الوفد، وإنما كانت أغلبية الأمة هى التى تحدد هذا المصير، ومن هنا أيضا لم يكن غريبا أن يقوم سعد زغلول فى عام ١٩٢١ بفصل عشرة من أعضاء الوفد، ولا يتبقى معه من المؤيدين سوى أربعة فقط! كما لم يكن غريبا أن يفصل النحاس باشا فى عام ١٩٣٢ ثمانية أعضاء من الوفد، ولا يتبقى معه سوى ثلاثة فقط! فلم يكن أى من سعد زغلول أو مصطفى النحاس زعيم حزب وإنما كان زعيم أمة، ولم تكن من سلطة أعضاء الوفد فصل زعيم الوفد، وإنما كانت هذه السلطة للأمة وحدها، إذا شاءت نحت الزعيم من قيادتها، وإذا شاءت أبقتة

وقد أراد النقراشى اعتبار الوفد حزبا عاديا، وليس وكيلا عن الأمة، ليتيح لأنصاره تنحية مصطفى النحاس عن زعامة الوفد بالأغلبية، وبذلك ينجح فيما فشل فيه خصوم سعد زغلول فى عام ١٩٢١ وخصوم مصطفى النحاس فى عام ١٩٣٢. فآثار فى هجومه على مصطفى

النحاس طبيعة المسئولية الوزارية، وروح الحكم النيابى والقواعد الدستورية، وزعم أن ما يريده النحاس هو «فرض جو على البلاد لا يسمع فيه صوت يخالف صوت الزعيم، ومثل هذا الجو لا تتزعزع فى ظله المواهب الصالحة، وهيئات أن تدين الأمة إلا للحياة الدستورية الحرة الصحيحة!».»

ونسى النقراشى أن هذا الجو - جو الزعامة - هو الجو الذى نشأت فى ظله الحركة الوطنية، ونمت وترعرعت المواهب الصالحة، وحققت إنجازاتها. فقد كانت زعامة سعد زغلول، وكانت زعامة مصطفى النحاس هى التى ألهمت إحساس الجماهير وحماسها الوطنى وحركتها للعمل الوطنى. ولو كانت هذه الجماهير تتبع الأعضاء الذين فصلهم سعد زغلول أو مصطفى النحاس، لتظاهرت ضد سعد ومصطفى النحاس، ونحتهم عن قياداتها، ولم يكن يمنعها عن ذلك مانع، فلم يكن سعد زغلول أو مصطفى النحاس عند فصل غالبية أعضاء الوقت، فى الحكم، ولم يكن أى منهما رئيس حكومة، ولم يكن يستند إلى أية قوة غير قوة التأييد الشعبى، ولكن الجماهير تمسكت بزعامتها وظلت تتمسك بهذه الزعامة حتى نهاية حياة كل منهما.

حقائق انشقاق النقراشى وأحمد ماهر على الوفد!

ربما كانت أهم ملاحظاتي على
مذكرات الأستاذ الكبير خالد محمد
خالد المنشورة أنه كان حسن الظن
بالمرحوم محمود فهمى النقراشى باشا
بعد انشقاقه عن الوفد، حتى صورته
بمظهر «النائى» عن المهاترات
والدسائس»، ويأثنه «كان مبشرا بمنهج
جديد فى أخلاقيات السياسة والحكم»!

وكان الأستاذ خالد فى ذلك الحين
ينحنى بميوله السياسية ناحية «الهيئة
السعدية» التى ألفها النقراشى باشا
والدكتور أحمد ماهر باشا. ولا جناح
عليه فى ذلك، وإنما يهمنى تنوير شعبنا
بحقائق «أخلاقيات السياسة والحكم»
التي كان النقراشى باشا يبشر بمنهج
جديد فيها!

على أنه يلزم لتوضيح ذلك أن
نرسم صورة للقوى السياسية التى
برزت بعد معاهدة ١٩٣٦، والعلاقات

الوفد فى ١٢/٤/١٩٩٣

الجديدة التى ترتبت على المعاهدة وذلك فى اختصار شديد، حتى يعرف القارئ الخلفية التاريخية لخروج النقراشى وماهر من الوفد.

لقد تواكب إبرام معاهدة ١٩٣٦ مع اعتلاء ملك جديد للعرش، هو الملك فاروق الذى تولى العرش بعد فتوى مشبوهة سعى إليها على ماهر باشا وأصدرها كل من رئيس لجنة القضايا وشيخ الأزهر ومفتى الديار المصرية ببلوغه سن الرشد فى سن السابعة عشرة! بدلا من سن الثامنة عشرة كما يقضى الأمر الملكى الصادر فى ١٣ إبريل ١٩٢٣ فى شأن نظام توارث العرش.

وقد ترتب على صعود صبى فى سن السابعة عشرة إلى العرش بمثل هذه الفتوى أن أصبح هذا الصبى مدينا لعلى ماهر باشا وخاضعا لتوجيهاته التى كانت متأثرة بعدائه الشديد للوفد، الأمر الذى حول الساحة السياسية إلى ساحة صراع محتدم بين العرش والوفد، انقسمت فيه القوى السياسية إلى قسم يناصر القصر، ويضم أحزاب الأقلية، وقسم يناصر الوفد ويضم كافة القوى الديموقراطية والوطنية والتقدمية.

على أنه لما كانت أحزاب الأقلية قد استهلكت قبل إبرام المعاهدة، ولم يعد لها أى تأثير فى دفع عجلة الحياة السياسية، كما أن صراعا مع الوفد زاده قوة وعزز مركزه لدى الجماهير الشعبية، فلذلك ركزت خطة على ماهر لضرب الوفد على محاولة شقه إلى نصفين، وسحب القوى السياسية الأكثر فاعلية فى التأثير على الجماهير، والاستعانة بها فى الاستيلاء على الوفد من الداخل.

وقد تمثلت هذه القوى السياسية الأكثر تأثيرا على الجماهير فى محمود فهمى النقراشى باشا والدكتور أحمد ماهر باشا. وبالنسبة للنقراشى باشا فقد كان - كما وصفته جريدة التايمز البريطانية - أحد زعماء الوفد الأربعة البارزين، وضابط الاتصال بينهم وبين الصحف الأجنبية، ومنظم صفوفهم الأكبر. بل كان نابغة التنظيم فى الوفد. أما الدكتور أحمد ماهر فكان رفيق الجهاد القديم والعقل المدبر فى الحركة السرية أثناء ثورة ١٩١٩، وكان يؤلف مع النقراشى ومكرم ومصطفى

النحاس، الحرس القديم فى الوفد! فقد عين الدكتور ماهر عضوا فى الوفد فى نوفمبر ١٩٢٤، وعين النقراشى عضوا سنة ١٩٢٧ بعد جهاد طويل فى صفوف الوفد، وقد اعتقلا بعد استقالة وزارة سعد باشا زغلول فى ١٩٢٤، وحوكما وبرأتهم المحكمة سنة ١٩٢٦. وكان الزعماء الأربعة يمثلون قوة التطرف فى الوفد فى وجه المعتدلين.

ومن سوء حظ النقراشى وأحمد ماهر أنهما لم يدركا أبعاد المعركة الضارية التى خاضها مصطفى النحاس فى ذلك الحين ضد مخططات على ماهر باشا الجهنمية التى كانت تهدف إلى سحب تأييد الجماهير من الوفد إلى الملك، وتنصيب الملك فاروق زعيما للحركة الوطنية!

فقد انتهز على ماهر باشا فرصة اختفاء شخصية الملك فؤاد الاستبدادية البغيضة، وتولى ابنه فاروق العرش، فى تصوير فاروق فى صورة محببة للشعب، ونسج الأساطير والخرافات حول ديموقراطيته وبساطته، والإكثار من الحديث عن نبوغه وتفوقه، حتى جعلت من هذا الشاب نصف المتعلم عالما فى الآثار ينافس سليم حسن وسامى جبره!

كما أظهرته فى صورة الشاب المتدين الورع الذى لا تفارق المسبحة يده وهو خارج من المسجد بعد صلاة الجمعة! وإذاعة الروايات تجوب الآفاق حول وطنيته الدافقة.

ولم يكن فى وسع مصطفى النحاس بطبيعة الحال الوقوف فى وجه هذه المحاولات، طالما أن الملك لا يتعدى حدود دوره الذى حدده الدستور، ولكن حين انتقل على ماهر باشا إلى محاولة إضافة سلطات إلى الملك فاروق تتجاوز ما له بحكم الدستور، أدرك الخطر وهب للوقوف فى وجهها.

فقد أراد على ماهر تعزيز سلطة الملك المدنية بسلطة دينية، عن طريق انتهاز حفلات التتويج المزمع إقامتها عند بلوغ فاروق سن الرشد لإقامة حفلة دينية فى القلعة، يقلده فيها شيخ الأزهر سيف جده محمد على! أو إقامة حفلة دينية بعد حفلة أداء اليمين الدستورية أمام البرلمان، يؤم الملك

الناس على أثر التتويج. على اعتبار أنه الإمام الذى ينوب عنه الأئمة
وتصدر بأسمه أحكام الشريعة!

على أن النحاس وقف فى هذه المسألة موقف الرفض التام. فقد أعلن
أن الأخذ بهذه المقترحات يتضمن «إقحاما للدين فيما ليس من شأنه،
وإيجاد سلطة دينية وإلى جانب السلطة المدنية»، وأنه من الضرورى ألا
ينفذ إلا ما ورد فى الدستور فى هذا الخصوص، وهو أن الملك قبل أن
يتولى سلطاته ويباشرها، يقسم اليمين الدستورية أمام الهيئة المشتركة
من أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب، «ولا شئ، غير ذلك»! وقد اضطر
الملك للإذعان لإرادة رئيس الحكومة مصطفى النحاس.

كذلك أراد مصطفى النحاس تأمين الحياة الدستورية من ناحية
الجيش، عن طريق قطع الصلة ما بين الجيش والملك من الناحية الفعلية.
فسن قانونا بإنشاء المجلس الأعلى للدفاع وهيئة أركان الجيش على هذا
الأساس، ووضع صيغة جديدة ليمين الجيش للملك، حذف منها عبارة أن
يكون الضابط «خادما مخلصا أميناً» للملك، «مطيعاً» لأوامره الكريمة.
فجعل «الإخلاص» للوطن والملك، و«الطاعة» للدستور وقوانين الأمة
المصرية. وكان غرض مصطفى النحاس من ذلك سحب الجيش من تحت
سيطرة القصر، ووضعه فى الغرض الوطنى المخصص لأجله، وهو خدمة
الشعب والطاعة للدستور.

وقد حانت الفرصة لعلى ماهر باشا للتخلص من وزارة الوفد حين
قدم النحاس استقالة وزارته الأولى إلى الملك بمناسبة مباشرته سلطاته
الدستورية، وهو إجراء شكلى، على أن يسند إليه الملك تأليف الوزارة بعد
تسلمه هذه السلطات وهو ما حدث، ولم يكن فى وسع فاروق غير ذلك
لأن وزارة مصطفى النحاس جاءت إلى الحكم بناء على الإرادة الشعبية،
ولأن الأغلبية البرلمانية للوفد .

وهنا عمد على ماهر باشا إلى استفزاز النحاس وإثارة أزمة
دستورية عن طريق الاعتراض على تعيين يوسف الجندى، صاحب
التاريخ المشهور فى الحركة الوطنية، ورافع علم الاستقلال فى مدينة

زفتى فى سنة ١٩١٩، وزيرا للمعارف. ولكن النحاس فوت هذا الغرض فأضاف وزارة المعارف إلى عبد السلام فهمى جمعة باشا وزير التجارة والصناعة، ولم يعين لها وزيرا! وفى الوقت نفسه ألفت الهيئة البرلمانية القفاز فى وجه الملك، بأن اجتمعت وأعلنت «تقديرها لحضرة الأستاذ يوسف الجندى» وثقتها التى لا حد لها بالنحاس باشا وبالوزارة الدستورية!

على هذا النحو كان الصراع الدستورى يحتدم بين مصطفى النحاس والعرش، ويقسم القوى الوطنية حوله. فأين كان موقف النقراشى باشا فى هذا الصراع؟ وما هى «أخلاقيات السياسة والحكم» التى كان يبشر بمنهج فيها - حسب تعبير الأستاذ الكبير خالد محمد خالد؟ هذا ما نواصل الإجابة عنه.

هل كان مصطفى النحاس دكتاتوراً؟

فى مقالى السابق كنت قد
أوضحت جانباً من منهج النقراشى
باشا الجديد فى «أخلاقيات السياسة
والحكم» الذى تحدث عنه الأستاذ
الكبير خالد محمد خالد فى «قصته مع
الحياة»، عندما ورت نفسه فى مؤامرة
تلويث سمعة الوفد فى مشروع توليد
الكهرباء من خزان أسوان، التى كان
يعمل لها حثيثاً على ماهر باشا، فى
الوقت الذى كان مصطفى النحاس
يخوض أشرف المعارك على الإطلاق
ضد القصر لحماية الديموقراطية
وإعلاء كلمة الدستور، وعندما فشلت
المؤامرة وثبتت طهارة ذمة حكومة الوفد،
أخذ النقراشى باشا فى مهاجمة
مصطفى النحاس بحجة أنه زعيم
دكتاتور لا يبالى برأى غالبية أعضاء
الحزب، وأن ما يريده إنما هو «فرض
جو على البلاد لا يسمع فيه صوت

الوفد فى ٢٦/٤/١٩٩٣

يخالف صوت الزعيم» وهو ما يخالف - فى رأيه - طبيعة المسئولية الوزارية وروح الحكم النيابى والقواعد الدستورية».

وبذلك لم تعد قضية الديمقراطية والدستور هى قضية صراع بين الوفد والقصر، بل قضية صراع بين الوفد ورئيس الوفد! ولم تعد قضية نظام الحكم وإنما قضية نظام الوفد! وأصبح فى وسع القصر من خلال هذه المعركة بين النقراشى ومصطفى النحاس أن يطالب الوفد بتطبيق الديمقراطية فى صفوفه قبل أن يطالب بتطبيقها فى البلاد، وأن يطالب مصطفى النحاس بأن يكون زعيم حزب ديمقراطى قبل أن يطالب فاروق بأن يكون ملكا ديموقراطيا!

على أن إثارة هذه القضية من جانب النقراشى باشا لم يكن لها كبير أثر فى صفوف الأمة المصرية، التى كانت تعرف أن زعيم الوفد ليس زعيم حزب عادى، وإنما هو زعيم أمة، وأنه يستمد زعامته من ثقة الأمة جمعاء به وليس من ثقة أعضاء الوفد، وأن السوابق التاريخية أثبتت أن غالبية أعضاء الوفد فى بعض الأوقات كانوا ضد زعيم الأمة ولكن الأمة كانت تعطى من ثقتها وتأييدها لزعيم الوفد ما يمكنه من دحر خصومه. فزعامة الوفد لم تكن زعامة حزب وإنما زعامة أمة.

وقد تولت صحف الوفد الرد على اتهامات النقراشى باشا التى تبناها القصر وتبناها حزب الأحرار الدستوريين وأعداء الوفد، وفى مقال لجريدة الجهاد قالت: «إن الزعامة التى تدعون أيها الناس أنها منافية للدستور، هى التى برزت بأنصارها إلى الانتخابات العامة، فنالت من الأمة إجماعا بتأييدها فإذا صح أنها تسمى دكتاتورية، فهى دكتاتورية الأمة، لا دكتاتورية الوفد. والزعامة التى تنطق بلسانها تنطق بلسان الأمة»

وفى خطاب مصطفى النحاس فى عيد الجهاد الوطنى سنة ١٩٣٧ تساءل قائلا: «يقولون دكتاتورية! وإخلال بالدستور! فهل هم يعقلون؟

وهل هم يستحون؟ أنحن عطلنا البرلمان أيها الناس؟ أنحن أوقفنا الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد؟ أنحن تفاخرنا بالحكم بيد من حديد؟ أنحن ألغينا الدستور إلغاءً وأبدلناه بدستور ملفق جديد؟ أنحن أجرينا الانتخابات على أساس الإكراه والتزوير؟ أنحن قتلنا الأبرياء؟ أو رويننا أرض الوطن بدماء الشهداء؟ أنحن تسترنا على المحرمين، وحمينا العابثين من عدالة القانون؟ حاشا لله، بل الدستور قائم، والبرلمان قائم، والحرية شاملة تبسط ظلها على الجميع بالسواء، والقانون والقضاء هما الفيصل في الصغير والكبير، يخضع لهما المؤيدون كما يخضع لها المعارضون!

وهكذا كان رد مصطفى النحاس دامغا. ففي ذلك الحين كان هو رئيس الحكومة، وقد أوضح للأمة الفرق بينه وبين خصومه الذين انضم إليهم النقراشي باشا، حتى تعرف من هو الدكتاتور ومن هو رئيس الحكومة الدستورية! فقد كان خصومه الذين يتهمونه بالدكتاتورية هم الذين عطلوا البرلمان وأوقفوا الدستور وألغوه واستبدلوا به غيره وقتلوا الأبرياء وزوروا الانتخابات، وتلك هي الدكتاتورية الحقيقية، أما هو فالدستور في عهد حكومته قائم، والحرية تبسط ظلها على الجميع، القانون والقضاء هما الفيصل في الصغير والكبير.

وقد كشف الوفد الأسباب الحقيقية لإبعاد مصطفى النحاس النقراشي باشا من الوزارة الجديدة عندما أعاد تأليفها بعد تولى الملك حقوقه الدستورية، فأوضح أن السبب في هذا الإبعاد لم يكن يرجع إلى مخالفة النقراشي لرأى الرئيس وزملائه، وإنما لما دأب عليه من التهديد بالاستقالة كلما وقع خلاف في رأى بينه وبين زعيمه والغالبية في هيئة الوفد أو في مجلس الوزراء وقد عدد ست مناسبات قدم فيها النقراشي باشا استقالته وشرح محمود سليمان غنام في بيانه الذى رد به على بيان النقراشي باشا معنى التهديد بالاستقالة «كما يفهمه الساسة في أرقى البلاد الدستورية»، فاستدل بعبارة للسير إدوارد جراي، وزير

خارجية بريطانيا فى كتابه: «خمسة وعشرون عاما فى وزارة الخارجية»، جاء فيه. «إن تذرع العضو فى هيئة تقوم على الشورى، بالتهديد بالاستقالة كأداة لتغليب رأيه على رأى الأغلبية فى تلك الهيئة، إنما هو بمثابة تصويب مسدس إلى رأس الهيئة التى هو عضو فيها! وهذا أشبه بأساليب رجال العصابات منه بأساليب الساسة ورجال الحكم وأصحاب الرأى» واستطرد غنام قائلا. «فإذا كان النحاس باشا لم يشرك النقراشى باشا فى الوزارة الجديدة عند تأليفها، فليس ذلك لرغبة منه فى أن يتحكم ويستبد، بل لأنه أراد أن يقى زملاءه ونفسه شر التحكم والاستبداد بالرأى!»

وعندما عجز النقراشى باشا عن إثبات تهمة الدكتاتورية على مصطفى النحاس لجأ إلى إثارة قضية القمصان الزرقاء

القمصان الزرقاء بين النقراشي والنحاس

فى مقالاتنا السابقة عن النزاع بين
النقراشى والنحاس ذكرنا كيف اتهم
النقراشى مصطفى النحاس
بالدكتاتورية! وأوردنا فى مقال سابق
مقال محمد التابعى الذى يتهم الشباب
بأنه ضيع الدستور من فرط حرصه
على الدستور ومطالبه بأن يضرب
خصومه قبل أن يضربوه ويبدى بأسه
من استجابة مصطفى النحاس لهذه
النصيحة، وعندئذ «فسلام علينا يوم
نمسى ويوم نصبح فإذا النحاس قد
ضيع الدستور من فرط حرصه على
الدستور»!

فى ذلك الحين كان أحد محاور
المعركة بين النقراشى والنحاس هو
التمثل فى وجود فرق القمصان الزرقاء
الوفدية. وكانت هذه الفرق هى أضعف
نقطة فى دفاع الوفد، وأكبر مأخذ عليه،
لما لها من مظهر فاشى يتنافى كلية مع
حزب ليبرالى ديمقراطى مثل الوفد.

الوفد فى ١٠ / ٥ / ١٩٩٤

على أن العصر كان عصر القمصان، ليس فقط في إيطاليا وألمانيا وإنما في إنجلترا ذاتها، وكان قد سبق تأليف الوفد القمصان الزرقاء تأليف أحمد حسين القمصان الخضراء التي استهوت الشباب المتطلع إلى القوة. ولما كانت جماعة القمصان الخضراء هي جماعة فاشية النزعة، فإن التحاق الشباب بها يؤدي بالضرورة إلى نشر المبادئ الفاشية في البلاد، ومن هنا أُلِف الوفد القمصان الزرقاء لأغراض غير فاشية ولامتصاص رغبة الشباب في الانخراط في تنظيمات شبه عسكرية.

وقد أثار إعلان القمصان الزرقاء في يناير ١٩٣٦ قلق الأحزاب المعارضة وقلق القصر، فقد اعتبرت تأليف هذه الفرق عملا عدائيا من الوفد موجها إلى التنظيمات السياسية الأخرى، وقالت بعض صحف هذه الأحزاب إن المقصود بهذا التنظيم هو الإرهاب واستخدام القوة للإقناع!

وقد رد الدكتور أحمد ماهر - وكان لما يزل في الوفد - ردا بليغا، فقد ذكر أن الوفد ليس في حاجة إلى استخدام وسائل العنف للحصول على الثقة والكثرة، وإنما أراد الوفد أن يؤكد التضامن في صفوفه وأن يدعم القواعد التي تقوم عليها لجانته وتشكيلاته. «وقال إن الأغلبية الكبرى التي يمثلها الوفد ليست بحاجة إلى وسائل إرهاب أو أساليب تخويف إزاء الأقليات الصغيرة.

وعندما اتهمت صحف المعارضة الفرق الزرقاء الوفدية بأنها تشكيلات فاشية ونازية، ردت جريدة «الجهاد» «الوفدية ساخرة بأنها لو كانت فاشية» لما بقى في مصر معارض كما أنه لم يبق في ألمانيا ولا في إيطاليا معارض بفضل القمصان.

وقد أبرز ممدوح رياض ثلاثة فروق بين القمصان الزرقاء الوفدية والقمصان الفاشية، أولها أن القمصان الفاشية والنازية تركز في نشأتها على الفكرة الدكتاتورية، بينما تركز التنظيمات الوفدية على الفكرة الديمقراطية. ثانيا، أن التنظيمات الفاشية ترمي في وجودها إلى تدعيم النظام الدكتاتوري، أما التنظيمات الوفدية فترمي إلى تدعيم روح

الديمقراطية والسهر على صيانة الحياة الدستورية الحققة، أما الفارق الثالث فقد قال ممدوح رياض إنه يتعلق بقضية الحرية والاستقلال، «فمن الجلى الواضح» - كما قال - أن القوى الساعية للتحرير كلما نظمت كلما أجدت».

والمهم هو أنه بسبب الشكل الفاشى للقمصان الزرقاء، اتخذها النقراشى باشا ميدانا للهجوم على مصطفى النحاس واتهامه بالدكتاورية، ووقف يطالب بحل فرقهم فى بيان له يوم ٧ سبتمبر ١٩٣٧، ويقول عن نفسه أنه قاوم فكرة وجودها منذ نشأت!

ولم يكن صادقا فى قوله، فمن الثابت تاريخيا أنه كانت له ولأصدقائه المخلصين الذين خرجوا معه من الوفد، اليد الطولى فى تأليف هذه الفرق وتنظيمها ! وقد اعترف صديقه الدكتور أحمد ماهر الذى خرج معه بهذه الحقيقة من فوق منبر مجلس النواب بعد فصله من الوفد !

بل لقد كان مقر النقراشى باشا مأوى لذوى القمصان فى معظم أوقاته قبل تأليف الوزارة، وكان يتولى تنظيمهم أحيانا ويستعرض فرقهم ويحييهم بتحياتهم الخاصة فى كثير من المناسبات ! وكان لأصدقائه المقربين نفس الدور، فقد كان الدكتور حلمى الجيار، وهو أشد المتحمسين له، رئيسا لفرق القمصان الزرقاء بالدقهلية إلى يوم الانشقاق! وقد خرج من الوفد مع النقراشى باشا وأصدر بيانا مطولا اعترف فيه بدوره فى تأليف الفرق، وكان إبراهيم عبدالهادى، وهو الفارس الثالث فى حزب السعديين، ممن أسهموا أيضا فى تنظيم هذه الفرق والإشراف عليها.

وهذه الحقيقة تثير هذه الملاحظة، وهى أن الكثيرين الذين يتورطون فى أعمال غير ديموقراطية لا يكتشفون ذلك إلا عند خروجهم! ولكن النقراشى لم يبدأ هجومه على القمصان الزرقاء إلا عندما بذل وأنصاره محاولات عديدة لشراء أكبر عدد منهم لاستخدامهم ضد مصطفى النحاس، وفشل فى ذلك. لقد رفضت هذه الفرق أن تضع نفسها فى

خدمة القصر وأعداء الوفد رغم ما أغريت به من أموال، ومع ملاحظة أنها كانت تتكون من عائلات شعبية فقيرة!

وسرعان ما تبين أن هجوم النقراشي على مصطفى النحاس لم يكن غيرة على الديمقراطية، وإنما كان جزءاً من مؤامرة كبرى كان القصر الملكي يخطط لها للاستيلاء على الوفد من الداخل!

محاولة إغتيال مصطفى النحاس!

فى مقالاتنا السابقة عن أخلاقيات
النقراشى باشا، والتى كان أستاذنا
الكبير خالد محمد خالد يحسن بها
الظن كثيرا، وأوضحنا أن الخلاف بينه
وبين مصطفى النحاس لم يكن مجرد
خلاف فى رأى، وإنما كان جزءا من
مؤامرة ضخمة كان على ماهر باشا فى
القصر الملكى يعدها للاستيلاء على
الوفد من الداخل! وإسقاط زعامة
مصطفى النحاس من الوفد وإحلال
زعامة شقيقه الدكتور أحمد ماهر
مكانها، وبذلك تقع البلاد فى قبضة
الشقيقين: على ماهر فى القصر الملكى،
وأحمد ماهر فى الوفد! وقد كان
النقراشى باشا ضالعا فى المؤامرة
بحكم صداقته الوثيقة بأحمد ماهر،
منقلبا بذلك على ماضيه.

وقد كان على النقراشى باشا أن
يبحث عن محاور للخلاف مع مصطفى

الوفد فى ٢٤/٥/١٩٩٣

النحاس مقبولة من الجماهير، فاخترع فكرة دكتاتورية النحاس - التى لم يصدقها أحد! - وأثار قضية القمصان الزرقاء للوفد على إعتبار أنها منافية للديموقراطية، رغم أنه وأصدقائه كان لهم اليد الطولى فى تأليف هذه الفرق وتنظيمها!

ولم تلبث المؤامرة أن دخلت فى طور التنفيذ فى ديسمبر ١٩٣٧، حين أبلغ على ماهر باشا شقيقه الدكتور أحمد ماهر بأنه فى حالة ما إذا قرر الملك فاروق عدم التعامل مع النحاس، فعليه (أى على الدكتور أحمد ماهر) أن يعد نفسه لتأليف وزارة وفدية (نعم: وزارة وفدية!) وقد أجاب الدكتور أحمد ماهر شقيقه بأنه ليس لديه اعتراض على ذلك (أنظر رسالة لامبسون إلى ايدن فى ١٩ ديسمبر ١٩٣٧).

وعندما أحس الوفد بالمؤامرة التى تدبر فى الظلام، حرك جماهيره فى مظاهرات صاخبة لإرهاب القصر بقوة الشعب، ومنعه من القيام بانقلابه الدستورى. وقد سارت المظاهرات يوم ١٩ ديسمبر إلى قصر عابدين وهى تهتف: «النحاس، أو الثورة!» فأعادت هذه المظاهرات بذلك ذكرى مظاهرات الجماهير المصرية فى نوفمبر ١٩٢٤ حين انطلقت إلى عابدين أثناء الأزمة الدستورية بين سعد زغلول والملك فؤاد وهى تهتف: «سعد أو الثورة».

وقد واجه القصر الملكى هذا التحرك بتحريك خطير، ففى نفس اليوم كان يحرك أربعين ضابطاً من ضباط الجيش، بينهم سبعة عشر برتبة لواء، لزيارة القصر الملكى وإعلان ولائهم لفاروق! فاكسبت المعركة أبعاداً خطيرة.

ولما كان النقراشى باشا قد انتقل إلى صفوف القصر، وكان هو أكبر منظمى المظاهرات فى حزب الوفد، فسرعان ما حرك مظاهرات موالية للملك من طلبة الأزهر وغيرهم وعلى رأسهم المراغى شيخ الأزهر إلى سراى عابدين، وهى تهتف هتافاً لم تسمعه مصر من قبل وهو: «الله مع الملك»!

كان استخدام لفظ الجلالة فى الصراع السياسى بين الوفد والقصر فى ذلك الحين، بدعة ابتدئها خصوم الوفد لإسباغ صبغة دينية على مساندتهم للحكم المطلق!

وكان أحمد حسين، مؤسس جماعة مصر الفتاة الفاشية، هو صاحب هذه البدعة عندما أصدر برنامج مصر الفتاة فى أكتوبر ١٩٣٣ فقد ركز على وجوب الولاء للملك وتعظيمه والالتفاف حول عرشه، وجعل شعار جمعيته: «الله - الوطن - الملك»! لذلك عندما أراد تحسين صورته فى عين مصطفى النحاس، ويوضح له أن حركته هى حركة قومية بحتة، لم تنطل هذه الحيلة على النحاس، وقال له إن فى البرنامج الذى أعلنه «مبادئ خطيرة»، منها وضع لفظ الجلالة فى البرنامج، لأن وضع لفظ الجلالة فى برنامج سياسى هو شعوذة».

وقد اشتركت جمعية مصر الفتاة فى المؤامرة التى كان القصر الملكى يدبرها ضد مصطفى النحاس، بطريقتها الفاشية الخاصة، وهى العنف! فحاولت قتل النحاس باشا فى يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٣٧ على يد عضو من أعضائها، وهو عز الدين عبدالقادر، ولكن الأعييرة أخطأت مصطفى النحاس واستقر أحداها فى سيارته.

وقد ورد فى بيان سرى ضبط بعد محاولة الاغتيال، وزعه الحزب على أعضائه يوم ٥ نوفمبر ١٩٣٧، وما يوضح أبعاد المؤامرة التى كان يدبرها القصر، فجاء فيه أنه «لناسبة الحوادث الأخيرة، وما انتواه الحزب من متابعة الخطط لحمل الرأى العام على التخلص من الوزارة الوفدية، فقد قرر الاحتفال بعيد الشهداء للدعاية ضدها وإثارة السخط عليها، والتمهيد لذلك ببحث الدعاية بالخطب والمنشورات وتأليف اللجان، وجمع الاكتتابات، والاستعانة بلجان الطلبة، والاحتفال بعودة جلالة الملك لعاصمة ملكه احتفالاً ضخماً، وإرسال التلغرافات بالتهنئة، وطلب إقالة الوزارة (!) وإنجاز عرائض لنزع الثقة منها».

على كل حال، فعلى هذا النحو أراد أعداء الوفد وأصدقاء القصر أن يظهروا المعركة السياسية الدائرة بين الطرفين فى شكل معركة بين الوفد المؤيد من الشعب، والملك المؤيد من الله! وهى اللعبة القديمة التى يلجأ إليها أعداء الديمقراطية لتزييف الدين وإظهاره فى شكل دين يؤيد الطغاة فى وجه الشعوب!

وقد سبق أن رأينا كيف أراد الملك فاروق إقامة حفلة دينية بمناسبة توليه العرش يؤم فيها الناس على اعتبار أنه الإمام الذى ينوب عنه الأئمة وتصدر باسمه أحكام الشريعة، وذلك لتدعيم سلطته الزمنية بالسلطة الدينية، وتهيئة السبيل لتنصيبه خليفة للمسلمين. وكيف وقف النحاس باشا فى وجه هذه المحاولة مصرا على ألا ينفذ إلا ما ورد فى الدستور.

الطبقة العامة بين الوفد والقصر!

لم تكن المعركة السياسية التي دارت بين النقراشى والدكتور أحمد ماهر من جانب، وبين مصطفى النحاس والوفد من جانب آخر، معركة بسيطة، بل كانت معركة مركبة ومعقدة اشتركت فيها جميع العناصر السياسية والمصالح الاقتصادية. وقد رأينا فيما سبق كيف اشترك الأزهر وعلى رأسه المراغى إلى جانب القصر ضد الوفد، وأخذ يسير طلبته تحت شعار دينى يزعم أن «الله مع الملك»! ليحطم شعار الوفد: «الشعب مع الوفد».

ولم يلبث أن ظهر بُعد اجتماعى خطير فى هذه المعركة السياسية التاريخية الكبرى، عندما أراد جناح القصر استغلال تعاطف الوفد مع الطبقة العاملة المصرية ضد الطبقة الأجنبية المستغلة، للإيقاع بينه وبين دولة التحالف وهى بريطانيا.

الوفد فى ١٩٩٣/٦/٧

وكان الوفد، قبل توليه الحكم فى عام ١٩٣٦ - أى قبل إبرام معاهدة ١٩٣٦ - قد أعرب عن تقديره لأصوات العمال، بقراره الذى اتخذه فى مؤتمر ٨-٩ يناير ١٩٣٥، بتأسيس «المجلس الأعلى للعمال».

وقد أزعج هذا القرار فى ذلك الحين أصحاب رؤوس الأموال الأجانب بدرجة كبيرة، حتى وصفته جريدة «الدلى تلغراف» بأنه «أهم تطور سياسى فى مصر منذ تصريح ٢٨ فبراير». ورفع إسماعيل صدقى، ممثل الرأسمالية المصرية الكومبرادورية عقيرته وقتها منبها إلى أن تغلغل النفوذ الحزبى (الوفدى) بين العمال، من شأنه أن يفسد على العمال أمرهم، ويلحق الضرر بمركز مصر الصناعى!

بل إن هذا القرار أزعج النبيل عباس حليم، الذى كان قد تمكن من فرض وصايته على جزء كبير من الطبقة العاملة بثورية زائفة، وأصبح رئيسا للإتحاد العام للنقابات، وأخذ يتجه بالعمال وجهة فاشية. فقد أعلن حينذاك أن الوفد يريد إقحام «الاتحاد» العمالى فى السياسة على حساب مصلحة العمال!

وعندما تولى الوفد الحكم فى عام ١٩٣٦، توقعت الدوائر السياسية الاستعمارية أن يدع مسألة الإشراف على العمال إلى المنظمة الحكومية التى أنشئت لهذا الغرض تحت اسم «مصلحة العمل». ولكن الوفد خيب ظنهما، واستمر يحتفظ بالمجلس الأعلى واتحاد النقابات. ولما كان على رأس مصلحة العمل فى ذلك الحين بريطانى، هو المستر جريفز، فقد كان ذلك ما دعاه إلى الوقوف موقفا معاديا من حكومة الوفد، بلغ أشده أثناء الأزمة الدستورية حين أعد تقريرا يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٣٧، يحمل وجهة نظر السياسة البريطانية إزاء الطبقة العاملة المصرية ووجهة نظر الرأسماليين الأجانب والمصريين.

فقد أوضح جريفز فى تقريره الذى رفعه السفير البريطانى إلى حكومته أن «المجلس الأعلى للعمال واتحاد النقابات، قد صعدا نشاطهما ضد الشركات، اعتمادا على تأييد مجلس الوزراء. وأنهما يزاولان ضغطا

شديداً على مصلحة العمل للتدخل فى المنازعات العمالية، وهى المنازعات التى ما كانت تظهر لو ترك العمال وشأنهم.

ثم قال: إن المطالب العمالية الخاصة بزيادة الأجور، وتخفيض ساعات العمل، وتقرير إجازة بأجر كامل، والإجازات المرضية، والمعاشات، ومكافأة نهاية الخدمة - كل هذه المطالب ظلت تثير الإزعاج الشديد طوال الأشهر الستة الماضية، وأنه بعد انقسام الوفد أخذت الإضرابات تقع من حين لآخر، وعندئذ تحول موقف الحكومة الوفدية تجاه العمال من العطف والتشجيع المسترللاتحاد النقابات، إلى التأييد الصريح للاتحاد!

ثم قال جريفاً: إن الإصلاحات العمالية اللازمة، إنما ينبغى أن تتم «بمعدل يتناسب مع بلد لا يزال ثلاثة أرباع عماله من الأميين»، وأن «الضغط يقع على الشركات الأجنبية لزيادة تحسين الأوضاع بينما تترك الشركات المصرية وشأنها! ومن غير الطبيعى - على أية حال - العمل على زيادة السخط بين العمال لأسباب سياسية محضة، وهو ما يجرى الآن فى مصر!

ثم أخذ يضرب الأمثلة على تجاهل الحكومة الوفدية لـ «مصلحة العمل» التى يرأسها، ويوجه انتقاداته لتصرفاتها مع العمال. فذكر أن مجلس الوزراء الوفدى قرر فى سبتمبر «منح جميع عمال الحكومة إجازات مدفوعة الأجر على أساس أسبوعين لمن أمضى فى الخدمة عاماً واحداً. وثلاثة أسابيع لمن أمضوا أكثر من عام. بالإضافة إلى اعتبار جميع إجازات الحكومة والأعياد الرسمية إجازة مدفوعة الأجر، وتبلغ ١٤ يوماً على الأقل. وقال إن ذلك حدث دون الرجوع إلى «مصلحة العمل» أو إلى أية مصلحة أخرى. وأنا واثق أنه اتخذ دون حساب تكلفة ما سوف يترتب على تنفيذه، لأن العامل الذى يحصل على إجازة سيحتاج إلى من يحل محله، مما يكلف الحكومة مبالغ طائلة سنوياً، وبذلك تصبح تكلفة قانون الإجازات عالية جداً.

ثم قال: إن وزارة الوفد إنما اتخذت قرارها السابق استجابة لإضراب عمال المطابع الأميرية، وهو إضراب تدخل مكرم عبيد لإنهاءه

بالشروط التى تضمنها ذلك القرار. وقال إن هذه الشروط أضيف إليها شرط آخر، هو «فصل مدير المطابع الذى كان يعارض رغبات العمال»! مع أن هذا المدير كان يهتم بالنظام، وكان رئيساً كفواً، ولم يكن غير أمين وغير عادل، وكان يعد مسئولاً عن إنجاز مطبوعات الحكومة وطبع كتب المدارس، ولم يسمح للعمال بترك العمل للمشاركة فى المظاهرات».

السفير البريطاني ينتقد سياسة الوفد العمالية، ويحذر: «الوفد يلعب لعبة خطيرة بتشجيعه العمال»

الوفد فى ١٤ / ٦ / ١٩٩٤

لم أكن أتصور أن التعتيم الذى فرضته ثورة يوليو على الوفد طوال الحقبة الناصرية قد نجح فى حجب كثير من إنجازات الوفد الوطنية عن الجماهير الشعبية، حتى صدر مقالى السابق فى جريدة الوفد يوم الإثنين ٧ يونيو ١٩٩٣، الذى تعرضت فيه لموقف الوفد الموالى للطبقة العاملة فى فترة حكمه ١٩٣٦ - ١٩٣٧، وإذا بكثير من الخطابات والمكالمات تصلنى تبدي دهشتها لهذه المعلومات التى تتناقض مع ما ترسخ فى أذهان الكثيرين من أن الوفد هو حزب الطبقة الإقطاعية، وأنه كان فى حكمه يخدم مصالح هذه الطبقة!

وفى الحقيقة أن الوفد منذ أن تألف فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ حتى يومنا هذا كان اعتماده الرئيسى على الجماهير الشعبية العريضة، ولم يكن

اعتماده على طبقة كبار الملاك أو الرأسماليين، وإلا كيف اكتسب غالييته الساحقة في كل انتخابات حرة خاضها في وجه المقاومة الباطشة من القصر والإنجليز؟ من الطبيعي أن الجماهير الشعبية من العمال والفلاحين لم يعطوا الوفد أصواتهم في كل انتخابات حرة إلا لأن الوفد كان يعمل في أثناء حكمه لصالح هذه الجماهير بالدرجة الأولى، بينما كان خصومه يعملون لصالح الطبقات التي يمثلونها!

ولقد كانت سياسة الوفد في فترة حكمه ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المتعاطفة مع الطبقة العاملة أحد المحاور الرئيسية التي دار حولها الصراع بينه وبين خصومه في القصر والإنجليز، بل وكانت من أسباب انشقاق كل من الدكتور أحمد ماهر والنقراشي عن الوفد! وقد عرضنا في مقالنا السابق الجزء الأول من تقرير «جريفز»، رئيس مصلحة العمل البريطاني، الذي كال فيه الهجوم للحكومة الوفدية لإصلاحاتها العمالية، متهما إياها بالإسراف في هذه الإصلاحات، في حين أنها ينبغي - في رأيه - أن تتم «بمعدل معقول يتناسب مع بلد لا تزال ثلاثة أرباع عماله من الأميين» كما اتهمها بالضغط على الشركات الأجنبية في مصر لزيادة تحسين الأوضاع، بينما تترك الشركات المصرية وشأنها!

وقد استمر جريفز في نقده لحكومة الوفد لتعاطفها مع العمال، فضرب مثلاً باضراب عمال الترسانة في ١٥ نوفمبر ١٩٣٧، فقال إن الإضراب حدث لأن مدير المصلحة أخبر العمال أنهم «لا يستحقون سوى خمسة أيام أجازة عن المدة من سبتمبر حتى نهاية العام، مما أدى إلى سخط العمال. وقد حاول مدير عام مصلحة الميكانيكا تهدئة العمال بإبلاغهم أن مكرم عبيد باشا وافق على استحقاقهم أجازة كاملة عن عام ١٩٣٧، ولكنهم رفضوا تصديقه حتى يأتي اليهم مكرم عبيد باشا شخصياً ويبلغهم ذلك. وعندئذ - كما يقول جريفز - لجأ مكرم عبيد إلى تصرف لم يسبقه إليه غيره من الوزراء الأتراك في الظروف المشابهة، فقد ترك مكتبه وذهب إلى الترسانة، وأخبر العمال أن طلباتهم مجابة، بما في ذلك اعتبار أيام العطلات الأسبوعية (الجمعة) خلال شهر رمضان

مدفوعة الأجر. كما أخبرهم أن المدير الذى وقف فى وجه مطالبهم سيفصل عن عمله!

وقد علق جريفز على هذا التصرف من جانب مكرم عبيد بقوله: «إنه من الصعب على المرء أن يتسع صدره لمثل هذا الأسلوب الوضع للحماقة الرسمية التى تعمل على تأكيد الوضع الخطير الذى سببه وزير المالية (مكرم عبيد) تجاه اضراب عمال المطابع الأميرية!

ثم قال جريفز: إن خطاب النحاس باشا الذى ألقاه فى مطلع أكتوبر باستاد الإسكندرية، قد صيغ «بصورة تكفل التفاف العمال، الذين أبدوا ولاءهم للملك، حول الوفد، «وأنه» فى الوقت الذى اتجه النحاس إلى تملق العمال، لم يتضمن كلمة واحدة لتقويم روح العداء الذى يشنها قادة نقابات العمال الآن ! كما لم يشجع على إقرار الأمن والنظام»!

وضرب المثل أيضا باضراب عمال شركة أسمنت طرة فى أكتوبر ١٩٣٧، وما ترتب عليه من موافقة الشركة على إدخال بعض التحسينات على شروط العمل، بما فيها الأجور. وقال: إن التنازلات السخية التى قدمها مدير شركة أسمنت طرة، «قد أدت إلى انزعاج بعض أصحاب الأعمال ! فإن شركة الأسمنت تمر بفترة رواج الآن، وتستطيع أن تقدم مثل هذه التنازلات، ولكن الكثيرين من رجال الصناعة لا يحققون أية أرباح، أو أنهم يحققون أرباحا قليلة، ولا يستطيعون منح عمالهم أجارات اعتيادية أو مرضية مدفوعة الأجر، كما لا يستطيعون زيادة الأجور! ولن يمنع ذلك النقابات من المبالغة فى مطالبها، الا إذا كانت الحكومة مستعدة لأن تنتهج نهج البانديت جواهر لال نهرو، الذى أصدر بيانا حكيما لنقابات العمال منذ أيام. لذلك أتنبأ بحلول فترة عصيبة مليئة بالشغب والاضطرابات».

ثم قال جريفز إن «حوادث الإسكندرية الأخيرة تقدم دلالة قوية على أن موقف الحكومة الوفدية لا يتسم بالحزم فى مواجهة المواقف التى تحتملها عليها واجباتها! فإن مكتب العمل بالإسكندرية يعانى من تدخل

السلطات الإدارية وتدخل الأستاذ عبدالفتاح الطويل، وزير الصحة، الذي يقوم بزيارة فروع اتحاد النقابات بالإسكندرية مرة كل أسبوعين، لتوجيه أعضائه، وتزويدهم بالنصائح! وذلك تنفيذا للتعليمات الصادرة إليه من رئيس الوزراء!«.

وقال جريفز إنه حدث بالفعل فى زيارة عبدالفتاح الطويل الأخيرة لفرع اتحاد النقابات، أن ووجه بخطب عنيفة ضد مدير مكتب العمل بالإسكندرية، وهتافات بسقوط مكتب العمل، ولم يظهر احتجاجه أو استنكاره لذلك ! بل إن رئيس الوزراء (مصطفى النحاس) - كما بلغ جريفز - يصر على نقل رئيس مكتب العمل!

وقد اهتم السفير البريطانى ما يلز لا ميسون (كيلرن فيما بعد) بهذا التقرير اهتماما كبيرا، وكتب إلى حكومته فى وصفه يقول:

«إنه يرسم صورة مظلمة! فإن الوفد يلعب لعبة خطيرة بتشجيعه للعمال أملا فى كسب تأييدهم السياسى! وقد سبق للمستتر كيلي أن أكد هذا الاتجاه الخطير يوم ٧ سبتمبر خلال مظاهرات العمال فى الاسكندرية. وإذا أصر الوفد على سياسته الحالية بتقديم التنازلات إلى موظفى مصالح الحكومة، وأصدر تشريعات عمالية متقدمة غير مناسبة، فإن جميع المشروعات الصناعية، سواء كانت وطنية أو أجنبية، سوف تتأثر - أغلب الظن - تأثرا عكسيا، وتصاب سمعة مصر الدولية بالضرر!

«فضلا عن ذلك - كما قال مايلز لاميسون» - فهناك احتمال أن يدفع تشجيع عمال المدن على هذا النحو. العمال الزراعيين إلى المطالبة بزيادة مماثلة فى الأجور! ومع أن مستوى معيشة العمال الزراعيين منخفض بشكل مشين، إلا أن رفع أجورهم يجب أن يتم بالتدريج (!) وأن يرتبط بتحسين وسائل الزراعة والتسويق، بل وتخفيض الضرائب المقررة على الأراضى والتى تشكل عبئا غير مناسب.

«أما رفع الأجور فى الزراعة نتيجة الألاعيب السياسية ودون تخطيط مسبق، فقد يؤدى إلى اضطراب خطير فى الاقتصاد القومى، وربما يؤدى

مثل هذا العبث السياسى فى اقتصاد البلاد إلى زيادة البطالة بشكل خطير فى المدن والريف!

ثم قال لامبسون إنه فكر فى محادثة مصطفى النحاس فى هذا الصدد ولكنى رأيت أن أية نصيحة أقدمها له لن تكون لها فائدة فى هذا الوقت، حيث أنه صريح تماما فى أنه فى حاجة إلى تأييد العمال له بشكل فعال فى مواجهة الملك والمعارضة اللذين يتلهفان على كسب العمال لصفهما».

وعلى هذا النحو، وعلى الرغم من أن السفير البريطانى يعترف بانخفاض مستوى معيشة العمال الزراعيين «بشكل مشين»، الا أنه ينتقد سياسة حكومة الوفد لأنها تؤدي إلى ارتفاع مستوى هذه المعيشة بشكل سريع، وهو يريد أن ترتفع «بالتدريج» ! كما أنه يسئ الظن بمحاولات حكومة الوفد تحسين حال العمال والاستجابة لمطالبهم، ويرى أنها مضرّة بالمشروعات الصناعية، لأن أصحابها الأجانب «لا يحققون أرباحا تكفى لمنح عمالهم أجازات اعتيادية أو مرضية مدفوعة الأجر»، ولا يستطيعون زيادة الأجور». فكأنه يرى أن الصناعة لا تنهض إلا على الإضرار بمصالح العمال وحرمانهم من مطالبهم الشرعية - أى على العكس تماماً من سياسة الوفد التى كانت ترى أن نهضة الصناعة لا تقوم إلا على نهضة العمال.

حقيقة المواجهة بين الدكتور أحمد ماهر ومصطفى النحاس!

أوضحنا فى مقالنا السابق، ومن واقع الوثائق البريطانية، سخط الإنجليز لسياسة الحكومات الوفدية المتعاطفة مع الطبقة العاملة المصرية واعتبارها سياسة خطيرة تؤدى إلى تشجيع العمال ضد أصحاب الأعمال الأجانب، وهو أمر يهدد - فى نظرهم - المشروعات الصناعية، وفى الوقت نفسه يهدد الاستقرار الاجتماعى، لأنه يدفع العمال الزراعيين إلى المطالبة بالمثل ورفع أجورهم «المتدنية بشكل مشين» باعتراف السفير البريطانى!

على أن الإنجليز لم يكونوا وجدهم فى السخط على سياسة حكومة مصطفى النحاس، بل كان من أعضاء الوفد أنفسهم من سخطوا على هذه السياسة، وعلى رأسهم الدكتور أحمد ماهر والنقراشى باشا، وكان سببا فى انحيازهم للقصر فى صراعه ضد الوفد، والدخول فى مؤامرة الاستيلاء

الوفد فى ٢١/٦/١٩٩٣

على الوفد من الداخل عن طريق إسقاط زعامة مصطفى النحاس وإحلال زعامة الدكتور أحمد ماهر والنقراشى مكانها.

ويرجع السبب فى اتخاذ الدكتور أحمد ماهر هذا الموقف إلى أنه كان يتولى فى ذلك الوقت إدارة بعض المشروعات الصناعية، وإلى ارتباطه بالمصالح الاقتصادية الإنجليزية. فكما يذكر الدكتور محمد حسين هيكى فى مذكراته، فقد حاول الدكتور أحمد ماهر منح شركة البوستة الخديوية إعانة من مال الدولة تجاوز مائة ألف من الجنيهات، بحجة أنها شركة مصرية، مع أنها كانت شركة انجليزية فعلا، وإن كانت مصرية قانونا!

ولقد حاول الدكتور أحمد ماهر إيقاف سياسة الوفد العمالية داخل الوفد، ولكنه فشل لوقوف أغلبية أعضاء الوفد إلى جانب السياسة المتعاطفة مع العمال، ولما عجز عن إيقاف هذه السياسة أصبحت محورا هاما من محاور الصراع بينه وبين مصطفى النحاس.

ففى ذلك الحين كان النحاس قد قبل اشتراك الدكتور أحمد ماهر فى الوزارة لإيقاف مؤامراته مع القصر، ولكن الدكتور أحمد ماهر رفض لثقته بنجاح المؤامرة وقدرته على أن يحل محل النحاس فى رئاسة الوفد، وبذلك انفتح الباب لامتحان القوى الكبير بينه وبين مصطفى النحاس.

وكان هذا الامتحان قد تأجل فى الحقيقة عن مواعده بفضل عمل من أعمال الدهاء السياسى من جانب الدكتور أحمد ماهر، عند افتتاح الدورة البرلمانية العادية يوم ١٨ نوفمبر ١٩٣٧. فقد عمل النحاس على عدم ترشيح الدكتور أحمد ماهر فى رئاسة مجلس النواب، وعندما أحس هذا بذلك، اجتمع مع مكرم عبيد باشا فى بيت طاهر اللوزى بك، وأكد له إخلاصه للنحاس، وتفضيله إياه على النقراشى، وكلفه بأن يبلغ النحاس ذلك،

وحرصا من النحاس على وحدة صف الوفد وعدم إتاحة الفرصة للقصر لاستغلال أحمد ماهر، قام بترشيحه لرئاسة مجلس النواب، ولكنه

أتاح له بهذا الترشيح فرصة نادرة للفوز بأصوات الوفدين وأصوات أنصار القصر معا! فلأن النحاس رشحه للرياسة كان من الطبيعي أن يمنحه جميع النواب الوفدين أصواتهم، ولأنه كان معروفا لنواب القصر تأمره معه على الوفد، فقد حصل أيضا على أصوات هؤلاء النواب، وبلغ عدد الأصوات التي نالها ١٨٧ صوتا.

وقد أساء الدكتور أحمد ماهر فهم وتقدير هذه النتيجة، فاعتقد أن تصويت أعضاء الوفد من النواب له دليلا على تفضيله على مصطفى النحاس، وتأريدا له في أية مواجهة قادمة، وأخذ - بالتالي - يتحدى مصطفى النحاس في زعامته للوفد

وهنا قرر النحاس حسم المعركة وإتاحة الفرصة لنواب الوفد لتقرير الزعامة التي ينازرون لها، فدعا أعضاء الهيئة الوفدية البرلمانية للانعقاد يوم ٢٣ ديسمبر للفصل في هذا النزاع، وتحديد موقفها بين الجانبين. فكان هذا الاجتماع أكبر مواجهة بين الزعيمين تركت أثرها على مستقبل الوفد نفسه، لأن المواجهة في حقيقتها لم تكن مجرد مواجهة بين زعيمين، وإنما كانت مواجهة بين قضيتين: قضية الديمقراطية التي كان يمثلها النحاس، وقضية الأوتوقراطية التي أصبح يمثلها الدكتور أحمد ماهر، وهي أيضا قضية قوة الوفد أو ضعفه، بقاءه أو فناءه.

فقد وقف مصطفى النحاس في هذا الاجتماع التاريخي، يشرح للنواب الوفديين تطورات الأزمة وموقف وزارته منها وسياستها نحو القصر إزاء مخالفاته للدستور. ثم وقف أحمد ماهر يشرح بدوره موقفه. وكانت خطته ترمى إلى الاستعانة بحرص النواب - عادة - على مقاعدهم في البرلمان، والتأكيد لهم بأنهم إذا تخلوا عن مصطفى النحاس وأيدوه هو في موقفه، فإن ذلك سوف يجنبهم حل البرلمان، وضياع نياباتهم وعضويتهم بالتالي لأمد لا يعرف من السنين (حكم القصر ثلاث مرات ضعف مدة حكم الوفد في الفترة من ١٩٢٤ إلى ١٩٥٢ بفضل تزويره للانتخابات).

فقد انتقد أحمد ماهر موقف حكومة الوفد فى الخلاف بينها وبين القصر قائلاً إنه «كان من المستطاع تفادى هذا الخلاف لو عالجت الوزارة الأمر «بحكمة وكياسة» وتحدث عن موقفه إذا عرضت عليه الوزارة: فقال:

«إننى أتصور موقف الملك حين تولى الوزارة القائمة (الوفدية)، مكانها. سيقول الملك لنفسه إنه ملك دستورى بطبعه، وقد دعا، على أثر تبوئه العرش، رئيس الأكثرية ليستشيريه فيمن يوليه الحكم، فلما عرف برغبته فى أن يقوم بذلك بنفسه، عهد إليه بتأليف الوزارة، وأعانه على العمل (!) ولكن لم تمض أشهر قليلة حتى شعر رئيس الحكومة أنه غير مستطيع العمل، ولما لم يستقل بنفسه، استعملت حق الدستور فى إقالته (!) ثم أردت تمكين الأكثرية من الحكم تحقيقاً لروح الدستور (!).

«هذا ما أتصور أن يكون عليه موقف الملك الدستورى. أما ما سيكون عليه موقف الأكثرية، فإنها إن رفضت الحكم، هيأت لجلالة الملك القول بأنها تسلك سبيلاً غير دستورية، إذ إنها تنشئ صلة شاذة بعمل معارضة فى ولاية الحكم، وتسوغ لجلالته الاتجاه إلى الأقلية (!) وما يترتب على ولايتها الحكم من حل البرلمان والحكم من غير دستور (!).

«ستقولون (مخاطباً النواب): لا بأس، سنجاهد فى سبيل الدستور ولنجا إلى الأمة! ولكنى أخشى ألا تصادف دعوة الجهاد فى هذا السبيل من النجاح ما كانت تصادفه فى الماضى، لأسباب كثيرة:

«أولاً: لقد كان أكبر حافز يحفز الأمة لتلبية داعى الجهاد، أن الدعوة كانت منصبة على حمل الإنجليز على الاعتراف باستقلالنا، وتحديد علاقتنا معهم على هذا الأساس. وقد تحقق هذا الغرض الآن، فليس من سبيل لاستخدامه من جديد!

ثانياً: كنا نقول إن هناك اعتداء على الدستور. ولكن جلالة الملك يقول اليوم، انه قد جرب التعاون مع الأكثرية، فلم تفلح التجربة (!).

ثالثاً: إن الناس لم ينعموا فى عهد الدستور بما يجعلهم يهبون للدفاع عنه بوحى ضمائرهم. وقد كنا نحن علة ذلك (١)

عند هذا الحد من خطاب الدكتور أحمد ماهر، يهمنى أن نبرز أهم ما تضمنه من أكاذيب وتضليل. فلم يكن صحيحاً أن الخلاف بين النحاس والقصر الملكى سببه عدم معالجته الأمر «بحكمة وكياسة». كما ادعى أحمد ماهر - فالقضية فى حقيقتها كانت قضية مصالح متناقضة، يقف القصر فى طرف منها. بكل ادعاءاته فى الحكم المطلق، تحيط به مجموعة المصالح الإقطاعية والرأسمالية الأجنبية التى تسعى لتدعيم وتأمين هيمنتها وسيطرتها على البلاد - وفى الطرف الآخر يقف الوفد على رأس القوى الوطنية والديموقراطية، التى كانت تتكون من الطبقات العمالية والفلاحية والبرجوازية الصغيرة والوطنية، للدفاع عن حق هذه القوى المشروع فى الحرية والديموقراطية وممارسة الحكم الفعلى لحماية مصالحها المضروبة.

وفى مثل هذه القضية الخطيرة فإن محاولة الدكتور أحمد ماهر تصويرها فى صورة افتقار حكومة الوفد إلى «الحكمة والكياسة» تكون محاولة مضللة لخداع النواب الوفديين، وإيهامهم بسهولة حلها فيما لو تخلوا عن زعامة مصطفى النحاس وقبلوا بزعامته هو على رأس الوفد لما يتوفر فيه من حكمة وكياسة! فقد كان الجميع يعلمون أن «الحكمة والكياسة» التى يقبلها القصر، هى التى يتنازل بها الوفد للقصر عن سلطة الشعب وسيادته، وليست الحكمة والكياسة التى تعرفها المعاملات الاجتماعية!

الدكتور أحمد ماهر يتهم سياسة الوفد العمالية بالبلشفية!*

فى مقالنا السابق تعرضنا للمواجهة التاريخية بين مصطفى النحاس والدكتور أحمد ماهر أمام هيئة الوفد البرلمانية يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٣٧، التى كان الدكتور أحمد ماهر يطمع فى أن يخرج منها زعيما للوفد بدلا من مصطفى النحاس ! وكيف أخذ يلقي على مصطفى النحاس بمسئولية الخلاف بين حكومته والقصر الملكى، لافتقار مصطفى النحاس إلى «الحكمة والكياسة»! - حسب قوله ! وكان غرضه من ذلك إقناع النواب الوفديين بتفادى المواجهة مع القصر ، بما تؤدى إليه من إقالة الوزارة وحل البرلمان، عن طريق اختياره زعيما للوفد.

وفى الوقت نفسه زعم الدكتور أحمد ماهر أن الأمة المصرية لن تستجيب لدعوة الجهاد من أجل الدستور بعد اعتراف الانجليز

الوفد فى ٢٨ / ٦ / ١٩٩٣

باستقلال مصر فى معاهدة ١٩٣٦، واختفاء الداعى إلى الجهاد، ونسى أن قضية الحرية لا تتجزأ، وأن الشعب المصرى لم يكن ليقبل التحرر من الانجليز ويقبل الاستعباد للملك !

والمهم هو أنه بعد هذا البيان الانهزامى البليغ الذى ألقاه الدكتور أحمد ماهر، أخذ فى شرح موقفه من سياسة حكومة الوفد تجاه الطبقة العاملة، فأعلن معارضته الصريحة لها، وقال إنه يأخذ على الوزارة الوفدية عدة أمور منها - حسب قوله - :

«إغداق النعم على العمال حتى أبطرتهم وجرائتهم على الاخلال بالنظام ، والتحكم فى رؤسائهم ! وتوجيههم للاعتداء على خصوم الحكومة». وقد اعتبر الدكتور أحمد ماهر نقل وكيل المطبعة الأميرية استجابة لرغبة العمال، عملاً شبيهاً «بأعمال البلشفية»! يقصد بذلك أعمال الحكومة البلشفية فى الاتحاد السوفيتى.

ثانياً: «استجابة الوزارة لمطالب الطوائف، كما حدث بالنسبة للمعلمين والمحامين الشرعيين وغيرهم، ومحاولة تعديل قوانين الدراسة لاجتذاب الطلبة. وقد اعتبر الدكتور أحمد ماهر هذه الاستجابة ضعفاً وخضوعاً من حكومة الوفد!

ثم قال : إن هذه التصرفات «قد أساءت إلى النظام الدستورى، وجعلت الناس لا يرون فارقاً كبيراً بين عهده وبين العهود الأخرى (١) وليس من شك فى أن هذه التصرفات تضعف من حجتنا إذا لجأنا إلى الأمة نستفتيها، وتجعلنا نشك كثيراً فى نتيجة الاستفتاء (١) وإذا استحضرنّا أمام أعيننا جميع هذه النتائج، ورأينا الملك يوفر علينا التعب، ويهيئ لنا سبيل العمل، فإننا نكون مخطئين إذا لم نقبل هذا العرض الكريم»!.

على أن النواب والشيوخ الوفديين وقفوا موقفًا مشرفاً، لقد أدركوا جيداً أبعاد الصراع، كما أدركوا أبعاد الاختيار ! فلم يكن الاختيار بين

مصطفى النحاس والدكتور أحمد ماهر، وإنما كان الاختيار بين حكم القصر مقنعا بقناع الوفد، وحكم الشعب ممثلا فى الوفد.

وفى الوقت نفسه كان النواب الوفديون يعرفون أبعاد المخاطرة، فقد كانوا يخاطرون بمقاعدهم فى البرلمان لو أقال فاروق الحكومة الوفدية وحل البرلمان. ولكن وطنيتهم تغلبت على مصالحهم، واتخذوا القرارات الآتية:

أولا : ثقتهم بالنحاس وبوزارته الدستورية، وتأييدهم له كل التأييد فى موقفه الدستورى.

ثانيا : أن كل وفدى يخرج على تضامن الهيئة الوفدية، ويقبل تشكيل أى وزارة، أو الاشتراك فى أو تأييد أية وزارة أخرى غير الوزارة الحالية التى يرأسها النحاس باشا رئيس الوفد المصرى، يعتبر مفصولا من الوفد ومن الهيئة الوفدية، وخارجا على وحدة الأمة، وعاملا على تقويض دستورها.

وقد وافق الجميع على هذه القرارات، فيما عدا الدكتور أحمد ماهر والدكتور حامد محمود وإبراهيم عبد الهادى. وهنا وقف النحاس باشا وطلب من المؤيدين أن يقسموا معه اليمين الآتية : «اقسم بالله العظيم أن أحترم هذا القرار برمته، وأن أنفذه بإخلاص ما دمت حيا».. فأقسم الجميع ماعدا الثلاثة.

وكان الشبان الوفديون قد عرفوا قبل نهاية الاجتماع عدم موافقة الدكتور أحمد ماهر على القرار الذى اتخذته الهيئة الوفدية، فتعرضوا له بالإهانة والتهافتات العدائية عند خروجه مع الدكتور حامد محمود وأمين عثمان، وتدافعوا عليه، حتى انزلت قدمه على السلم، ولكن أمين عثمان والدكتور حامد محمود أسرعوا إلى الإحاطة به ودفعوا الشبان الوفديين عن طريقه.

على هذا النحو أخذ الصراع بين القصر الملكى والحكومة الوفدية يستنفد طاقة القوى الوطنية والديمقراطية، ويستنفد طاقة الوفد فى

صراعات داخلية وصراعات مع القصر. وفى ذلك الوقت كتب مراسل جريدة «النيوز كرونيكل» فى القاهرة يقول : «لقد اشتهر النحاس باشا بكفاحه ضد الذين اضطهدوا الشعب. وإلى هذا الكفاح يرجع السبب فى ميل الشعب إليه. وقد تعهد بأن يبدأ عصر مصر الذهبى بمجئ الاستقلال، وقد جاء الاستقلال، ولكن العصر الذهبى لا يزال يسير بخطوات ثقيلة فى المؤخرة».

على أن المعركة لم تنته بين مصطفى النحاس والدكتور أحمد ماهر والنقراشى، فقد ظل الدكتور أحمد ماهر، حتى بعد أن أصدر الوفد قرارا بفصله بالإجماع فى ٣ يناير ١٩٣٨، «لارتكابه فى حق الدستور والوفد إثما لا يغتفر»، يعلن وفديته وولاءه للحزب، انتظارا للمعركة الأخيرة بينه وبين النحاس، كما ظل النقراشى يحتفظ للجان الوفدية التى خرجت معه باسمها كلجان الوفد المركزية!

والطريف أن فشل الدكتور أحمد ماهر فى الحصول على تأييد النواب الوفديين قد أثار ثائرة صحف القصر. فعلى الرغم من أن موقف النواب الوفديين كان فيه مخاطرة كاملة بمقاعدهم فى البرلمان، وكان يعد بالتالى أشرف المواقف، إلا أن جريدة «روزاليوسف» فى ٧ فبراير ١٩٣٨ نعتت هؤلاء النواب بأفحش النعوت، فقد وصفتهم بأنهم «كانوا وصمة فى جبين الحياة النيابية، وأنهم لم يكونوا نوابا، ولكنهم كانوا نعاجا يقودهم النحاس باشا يمينا فينقادون»! وبذلك كشفت حجم المؤامرة بين الدكتور أحمد ماهر والقصر.

لم تدر صحف القصر فى ذلك الحين أن فاروق لم يكن يحفر مقبرا للوفد، وإنما كان يحفر قبره بظلفه، وأن الأخوين على ماهر وأحمد ماهر كانا يدفعانه إلى حفرة ليس لها قرار. وجاءت البداية على يد مصطفى النحاس، الذى دفعته كل هذه الظروف إلى الإيمان الراسخ بأن فاروق لن يصلح للحكم فى عهد الاستقلال، ومن الضروري خلع عن العرش.

الوفد فى حوار بين اليسمين واليسار!

هذا كتاب هام يستكشف مشاكل مصر الاجتماعية والسياسية داخل تضاريس العقل المصرى، وفى الوقت نفسه يكشف العقل المصرى من خلال مواقفه المتباينة تجاه مشاكل مصر. وأداة الكاتب لهذه العملية الاستكشافية والكشفية هى الحوار الصحفى مع عدد تجاوز الأربعين من الكتاب السياسيين والأكاديميين والحزبيين والأدباء والفنانين.

هذا الحوار الصحفى الذى امتد على مدى ست سنوات مع هذا العدد الضخم من المفكرين قد دفع الدكتور عمرو عبد السميع إليه هذه النتيجة المحزنة ، وهى أنه «بمقدار ما تعددت الأوعية والمؤسسات، والجمعيات والأحزاب، والنوادي والاتحادات، بمقدار ما أصبحت ساحات للمخاصمة الفكرية، والنفى المتبادل. وتخلت عن

طبيعتها المفترضة كأوعية حوار تبحث عن جوانب اللقاء القومى العام إلى أوعية حوار تبحث عن جوانب التمييز والتفرقة، وبدا وكأن الكثيرين يسعون إلى سحب غطاء أخلاقى على مواقف فى التحليل الأخير غير أخلاقية ! ويسعون إلى سحب غطاء وطنى على سلوكيات فى التقييم النهائى لا تعرف الوطنية ! ويسعون إلى سحب غطاء ليبرالى على آراء وممارسات شمولية !

ومن هنا أهمية هذا الحوار الطويل من الناحية التوثيقية فى خدمة الدراسة التاريخية. فكل حوار من هذه الحوارات يعد وثيقة تاريخية من الدرجة الأولى، فهو مشاهدة لصاحبها ومعاينة وموقف، وهو شهادة معاصر على الأحداث ، وبالتالي فهو مصدر تاريخى من مصادر الفترة المعاصرة.

ولعل هذا الكلام يصدم الباحثين والمؤرخين الذين يتصورون أن الوثيقة لكى تستحق هذا الاسم يجب أن تكون وثيقة رسمية من الوثائق الموجودة فى أرشيفات الدول. وقد قضينا على هذه الفكرة الخاطئة، فالوثيقة هى كل أصل، وتشتمل على كل قول أو شهادة أو حوار أو بيان، سواء ألقاه مسئول رسمى أو ألقاه مسئول حزبى لا ينتمى إلى الحكومة. كما أنها ليست الوثيقة الأرشيفية وحدها وإنما هى الوثيقة الشعبية التى تتمثل فى المذكرات التى يكتبها سياسيون أو مفكرون أو نقابيون أو غيرهم.

ويمتاز الحوار الصحفى عن المذكرات بأنه يستخلص آراء وأفكارا ومشاهدات قد لا تخطر ببال صاحبها إذا أراد كتابة مذكراته، أو تكون قد أصبحت فى زوايا النسيان عند كتابة المذكرات، كما يستخلص ردودا على تساؤلات.

وعلى سبيل المثال، ففى حوار الدكتور عمرو عبد السميع مع فؤاد سراج الدين يتهم جريدة الوفد بأنها، على الرغم من جودتها المهنية فإنها

أصبحت أقل معارضة، مما يعنى أن القصور ليس نابعا منها وإنما من أداء الحزب الذى تعبر عنه !

ويرد فؤاد سراج الدين قائلا : صحيفة الوفد تضم فى كل يوم خمس أو ست مقالات سياسية هجومية معارضة، ولكن ليس المطلوب منى أن أهاتر. نحن نقول على السياسة الصحيحة إنها صح، ونقول على السياسة الخاطئة إنها غلط، هذه هى المعارضة الحقيقية، أما أن أعارض على طول الخط ، أو أهاجم على طول الخط فهذا لون من المعارضة لم أؤمن به فى أى مرحلة من مراحل حياتى.

ويستطرد فؤاد سراج الدين قائلا:

«كان هذا هو أسلوبى وأنا عضو معارض فى مجلس الشيوخ المصرى من ١٩٤٦ - ١٩٥٠ . كثيرا ما وقفت أؤيد الحكومة، وكثيرا ما عاملتها بهجوم قاس شديد، ولهذا كان الأعضاء يتقبلون كلامى فى المعارضة بشئ من الطمأنينة والثقة. واستطعت بهذا الأسلوب أن أكسب معارك ضد الحكومة بأصوات أعضاء أحزابها الذين انضموا إلى فى إسقاط بعض التشريعات التى قدمتها هذه الحكومة.

«كان لى ٣٠ عضوا فى هذه الفترة فى مجلس الشيوخ، أمام ١٤٨ عضوا من أحزاب أخرى، واستطعت أن أنجح أمام الحكومة فى معركتين بأصوات الأعضاء الحكوميين، لأن معارضتى موضوعية، ليست سبابا وليست صراخا».

ثم يقول فؤاد سراج الدين : «إننا مقتنعون بأساليبنا حتى لو امتلأت الساحة بصحف ذات عناوين حمراء وخضراء وزرقاء تسب وتلعن كل شخص وكل إجراء وكل سياسة.

ويستدل فؤاد سراج الدين على نجاح هذه السياسة بانتشار جريدة الوفد، فيقول : «انتشار صحيفة الوفد وتوزيعها الكبير دليل على أن الرأى العام راض عن هذا الخط، والحكاية ليست أن نغمة الوفد هدأت، ولكنها أسلوب موضوعى وعقلانى نتبعه، ويليق بحزبنا».

ويشير الدكتور عمرو عبد السميع قضية سوف يقف التاريخ عندها طويلا، وهى انسحاب الوفد من الانتخابات البرلمانية المصرية الأخيرة ومقاطعته لها، ودوافع الوفد إلى هذا الانسحاب ونتائجه. ويرد فؤاد سراج الدين قائلا: «جربنا مسألة الاشتراك فى الانتخابات البرلمانية مرتين : فى سنة ١٩٨٤، وسنة ١٩٨٧ . وكانت النتيجة سيئة، حيث لم ينجح سوى عدد قليل جدا من نوابنا، تحت ضغط أساليب التزوير والتزييف التى مورست إلى أقصى حد. ولهذا قررنا بأغلبية ٤٨ ضد ٥٠ صوتا عدم دخول انتخابات ١٩٩٠ . كيف يمكن لشخصيات وفدية لها قدرها أن تدخل الانتخابات وتتحمل مصاريف المعركة وتعرض اسمها للهزات، وهى تعلم مسبقا بأن سقوطها أمر محقق ؟

ويكشف فؤاد سراج الدين سبب إصرار النظام السياسى على تزوير الانتخابات فيقول : المعروف أن البرلمان هو الذى يقوم بترشيح رئيس الدولة للاستفتاء، ولابد أن يكون هذا بغالبية ثلثى الأعضاء، إذن فلا بد أن يتوافر فى البرلمان هذا النصاب لمرشحي الحكومة المواليين.

ويجادل الدكتور عمرو عبد السميع فؤاد سراج الدين فى هذه الحجة فيقول له : «ولكن حتى نواب المعارضة الذين كانوا داخل البرلمان وافقوا على ترشح الرئيس، فما المشكلة فى دخولكم الانتخابات ودخولكم البرلمان لتصبحوا عنصر توازن فى الحياة السياسية المصرية ؟

ويرد فؤاد سراج الدين قائلا : هذا صحيح ، ولكن الحكومة تحب أن تكون مطمئنة إلى أن الغالبية فى المجلس تمثلها، ثم إن نوابنا الذين تمكنوا من دخول البرلمان لم يمكنوا من إبداء رأيهم ، وكانت تغطية التليفزيون للجلسات تستبعد القضايا الرئيسية التى يتكلم فيها النائب الوفدى. إذن فوجودنا فى البرلمان ليس له فائدة، فلن أتمكن من المعارضة الحقيقية ، ولن يذاع ما أقول فى أداة الحكومة الإعلامية، وكل ما سوف أحصله من هذه العملية أننى سأكون شاركت فى عملية خداع الأمة.

ويطرح الدكتور عمرو عبد السميع مع فؤاد سراج الدين قضية هوية الوفد الحالية، ويسأله عن مدى صحة ما يراه بعض المختلفين مع الوفد من أنه أقرب إلى التعبير عن تيار محافظ منه إلى التعبير عن تيار ليبرالى! ويرد فؤاد سراج الدين مستنكرا: نحن نطالب بحريات عامة أكبر، وبحقوق الإنسان، ولنا - إلى جوار هذا - برنامجنا الاجتماعى الذى يقوم على التخفيف عن المواطنين. الوفد له سياسته وبرنامج وأهدافه منذ تكون عام ١٩١٩، ولم يتخل عنها أبدا.

ويستطرد فؤاد سراج الدين : «الوفد أول من اعترف بحقوق العمال، وكنت - شخصا - وزيرا للشئون الاجتماعية عام ١٩٤٣ عندما أصدرت قانون نقابات العمال، وكانت المرة الأولى التى يعترف فيها بحق العمال فى إنشاء نقابات لهم فى مصر. أنا أيضا الذى أصدر قانون عقد العمل الفردى حول تنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل. الوفد هو صاحب مجانية التعليم الابتدائى والثانوى والبنى، وتوسيع مجانية التعليم العالى إلى حد كبير . فى برنامجنا ١٩٨٧ - ١٩٨٨ قلنا إننا نؤيد مكاسب العمال، ولا نعتبرها مكاسب ولكنها حقوق حصلوا على بعضها بعد الثورة ونطلب لهم المزيد منها. وإلى جوار ذلك لا نفرط فى الليبرالية أو الديمقراطية.

ويسأل الدكتور عمرو عبد السميع فؤاد سراج الدين رأيه فى أهم قضية تشغل بال مصر فى هذه الأيام، وهى قضية التيار الإسلامى السياسى، ويقول له : هل تعتقد أن تيار الإسلام السياسى عموما قدم طروحا اقتصادية أو سياسية محددة يمكن التعويل على أن تكون أساسا لجدليات فكرية بين الفصائل المختلفة التى تشكل بدن المجتمع السياسى فى مصر ؟

ويرد فؤاد سراج الدين قائلا : «لم يقدموا برامج محددة، ولكن لهم أهداف معروفة ومعلنة كلها تدور حول تطبيق أحكام الشريعة وهذا فى حد ذاته هدف لا يعترض عليه أحد، ولكن لابد من وقفة هنا نتساءل فيها:

تطبيق الشريعة بأى معنى ؟ فالقانون المدنى المصرى (أبو القوانين الذى وضعه عبد الرازق باشا السنهاورى) ومواده حوالى ١٥٠٠ مادة - كل أحكامها مستقاة من الشريعة الإسلامية، ما عدا مادتين : أولاهما كانت فوائد البنوك، ، وقد أفتى مفتى الدار المصرية بأنها حلال والمادة الثانية متعلقة بفوائد التأمين على الحياة، وهى محل جدل بين الفقهاء، ولا أظنها ضد الشريعة.

أما الشريعة عندهم هى متوقفة عند تطبيق الحدود، وهو أمر من الواضح أنهم لا يعرفون تفاصيله، لأن تطبيق الحدود له شروط صعبة جدا - مثلا فى تطبيق حد السرقة لابد ألا تقل قيمة الشئ المسروق عن حد معين، وألا يوضع فى مكان معرض للسرقة، وألا يكون السارق جائعا ... وهكذا.

ولا ينتهى حديث فؤاد سراج الدين عند هذا الحد، فحديثه يشغل جزءا هاما من كتاب الدكتور عمرو عبد السميع : «اليمين واليسار، حوارات حول المستقبل»، الذى صدر فى جزئين، بعدد صفحات تبلغ أكثر من ١٢٠٠ صفحة، ويتضمن حوارات مع رجال مهمين، وقد نعود إليه مرة أخرى لالتقاط ما نرى أهمية إحاطة القارئ المصرى به علما ..

الفصل الخامس

التاريخ والمجتمع

الاسكندرية عبر العصور

منذ بعض الوقت أردت أن أكتب
عن عمل علمي سياحي قمت بالاشتراك
فيه، وسعدت بهذا الاشتراك، وهو عن
الاسكندرية عبر العصور، ثم حال بيني
وبين تحقيق هذا الغرض ما يطلق عليه
بلغا الصحافة «الاكتواليتيه» - أى
الحوادث الجارية، التى اكتشفت أنها
فى عصرنا الحاضر ذات إيقاع سريع
جدا. وبعضها يركب بعضا! فلا تكاد
تفرغ من وقائع الزلزال، حتى تفاجأ
بحوادث الإرهاب والاعتداء على السياح
واجتياح قوات الأمن لجمهورية إمبابة!
ولا تكاد تنتهى من ذلك حتى تفاجأ
بالصدام بين حكم محكمة القضاء
الإدارى وحكم محكمة القضاء
العسكرى الذى أثار ضجة عالية! ثم لا
يلبث أن يفاجئك الاعتداء الأحق
لدكتاتور العراق الفاشى على حدود
الكويت! ورد فعله العسكرى من جانب

أكتوبر فى ١٩٩٣/٢/٧

الولايات المتحدة ودول التحالف، المتمثل في الغارات الرادعة على بغداد ومواقع عسكرية أخرى في العراق، والضجة المفتعلة من جانب الصحافة المصرية إزاءها! هذا فضلا عما يثيره العرب الفلسطينيون المبعدون في الرأي العام العربى والعالمى من استنكار، وما يتعرض له المسلمون في البوسنة من اعتداءات وحشية وخرقية على يد الصرب، لا تحرك في الرأي العام الإسلامى - الذى ديس كرامته بالنعال - أكثر من بيانات التنديد والإدانة ، بينما حكوماته تحتفظ بسلاحها المتطور لتحارب به بعضها بعضا!

إلى آخر كل هذه الأحداث الجسيمة اليومية الجارية التى يأخذ بعضها بخناق بعض، ولا يملك الكاتب إزاءها غير استخدام قلمه والتعبير عن رأيه. الأمر الذى عطل كتابتى عن هذا العمل العلمى الذى أشرت إليه، والذي أعرف قيمته، عن الإسكندرية عبر العصور.

وأعترف بأنى دهشت حين وصلتني منذ عامين تقريبا دعوة من شريف الإبراشي، مدير العلاقات العامة بشركة «موبيل» للقاء في مقر الشركة بجاردن سیتی! فحتى ذلك الحين كانت كل صلتى بشركات البترول تنحصر في شىء واحد، هو المرور على محطاتها - دون تخصيص - لتزويد سيارتى بالبنزين كلما تطلب الأمر ذلك، أو إجراء عمليات التشحيم وتغيير الزيت والغسيل وغير ذلك مما تحتاج إليه السيارة. ولم أكن أعرف شيئا عن أى نشاط آخر تقوم به غير نشاط تسويق منتجاتها البترولية، التى تقوم بتصنيعها في مصانعها، والتنقيب عن البترول.

وقد فوجئت عند وصولي إلى مقر الشركة بوجود بعض أساتذة التاريخ بها، مثل الدكتور جمال مختار رئيس هيئة الآثار الأسبق، والدكتور مصطفى العبادي، فضلا عن الدكتور مرسى سعد الدين، وأخبرت بأن الشركة بصدد إصدار كتاب تاريخى مصور عن مدينة الإسكندرية، الغرض منه تعريف العالم الغربى بالدور الحضارى الذى لعبته هذه المدينة الرائعة في الحضارة العالمية.

وتعجبت! وتساءلت فى نفسى عما يدفع شركة بترول إلى إقحام نفسها فى مسائل لا تمت إلى نشاطها الأساسى بصلة، وظننت أن دورى فى هذا الصدد لن يعدو دور مقدمى الإعلانات فى التلفزيون عند الإعلان عن شركة تجارية معينة أو خدمة معينة! وفوجئت بأن الأمر ليس على هذا النحو، وأنى بصدد عمل علمى جاد، وأكثر من ذلك أن هذا العمل الذى تزعم الشركة عمله عن الاسكندرية، قد سبقته أعمال هامة وصلت إلى مستويات عالمية وحصلت على جوائز عالمية.

ففى سنة ١٩٧٦ قدمت الشركة كتاب: «عبقريّة الحضارة العربيّة» باللغة الإنجليزيّة، بهدف تعريف العالم الغربى بالدور الحضارى الذى لعبه العرب، وقد قام بإعداد الفصول فريق هام من الأساتذة المختصين فى دراسات الحضارة العربيّة. وفى سنة ١٩٨٨ قدمت كتاب: «القاهرة»، الذى تناول بالبحث التطور الحضارى لمدينة القاهرة، بدءاً من العصور الجيولوجية القديمة، ومروراً بالتاريخ الفرعونى والقبطى والإسلامى للمدينة، ومنتهايا بفترة محمد على. وقد قام بهذا العمل العلمى أيضاً فريق هام من الأساتذة المختصين. وقد حصل هذا الكتاب على جائزتين عالميتين فى كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية. كواحد من أحسن الكتب المصممة فى هاتين الدولتين!

وعندما اطلعت على هذين الكتابين فوجئت بالمستوى الرفيع للطباعة والتصوير، الذى يدل على شىء واحد هو أن مثل هذه الشركات لا تدخر وسعا فى الإنفاق ببذخ على هذه الأعمال، وهو ما لا تقدر عليه دار نشر حكومية عامة أو خاصة بمفردها! وربما كان هذا ما دعا هيئة الاستعلامات المصرية برئاسة الدكتور ممدوح البلتاجى، إلى الاشتراك مع المتحف البريطانى الشهير فى إصدار كتاب: «مصر، الماضى الحى»، الذى صدر مؤخراً فى سلسلة إصدارات المتحف البريطانى عن مصر، وقد أتعرض له فى المستقبل القريب.

على أن ما اكتشفته أيضاً من خلال هذه النافذة هو الدور الاجتماعى الذى تقوم به شركات القطاع الخاص فى مصر فى مساعدة

الهيئات العلمية وعروض دار الأوبرا وغيرها! وعلى سبيل المثال فقد ساعدت شركة «شل» الجمعية المصرية التاريخية - وأنا أحد أعضاء مجلس إدارتها - بماكينة تصوير زيروكس، لمساعدة الباحثين على تصوير ما يريدون تصويره من الكتب النادرة التي يتعذر الحصول عليها من خارج مكتبة الجمعية الثمينة، وكان من المستحيل على الجمعية، التي تتلقى مساعدات مالية متدنية للغاية من وزارة الثقافة، شراء مثل هذه الآلة التي هي لا غنى عنها لأي مكتبة عامة.

والمهم هو أن العمل في مثل هذه المشروعات العلمية التي أشرت إليها، وهي إصدار كتب عن موضوعات معينة أو بلاد معينة، يوضح إلى أي حد تعتنى تلك الهيئات بكل صغيرة وكبيرة، مهما تكلفت من نفقات، وكيف تعد لتنفيذ هذه الأعمال بالاجتماعات الموسعة والفرعية لمناقشة كل تفصيلة من تفصيلات العمل.

وقد سبق لى أن أشرت إلى ذلك عند كلامى عن مشروع «الأصوليين فى العالم» الذى تعده جامعة شيكاغو عن طريق الأكاديمية الأمريكية للآداب والعلوم، وقد اشتركت فيه مع أكثر من أربعين من علماء العالم، فقد صدر من هذا العمل الموسوعى عن الأصوليين ثلاثة مجلدات ضخمة حتى الآن، وبقي مجلدان.

ولم يكن الإعداد لكتاب مدينة الاسكندرية من جانب شركة «موبيل» ليقبل مستوى عن ذلك، لدرجة أننى كنت قبل كل اجتماع أدعى إليه أسائل نفسى: وماذا يمكننا أن نضيف إلى ما أضفناه سابقا؟ ثم أكتشف أن هناك إضافات أخرى نضيفها فى مجال الدقة والتجويد! وربما كان لهذا السبب أن حصل هذا الكتاب الذى صدر تحت عنوان «الاسكندرية . الموقع والتاريخ» على جائزة «الرئيس» فى إيطاليا، التى تمنح سنويا لأحسن كتب تصدر فى إيطاليا!

وعلى كل حال فيهمنى أن أقدم للقارئ جرعة تاريخية مركزة عن هذه المدينة المصرية، التى كانت عروس المدائن فى عهد البطالمة، ومركز تجارة

العالم، وكانت المدينة الثانية فى العالم بعد روما فى عهد الرومان، وتعد حاليا العاصمة الثانية لمصر.

فقد تدهور مركز هذه المدينة بعد الفتح العربى لمصر، عندما انتقلت العاصمة إلى الداخل (الفسطاط - القطائع - القاهرة)، وإن ظلت مزدهرة حتى نحو القرن الرابع عشر الميلادى.

ولكن مع بداية العصر الحديث أخذت الاسكندرية تفقد أهميتها بشكل مستمر تحت عاملين:

الأول، اكتشاف البرتغاليين طريق رأس الرجاء الصالح إلى الهند فى عام ١٤٩٧، وتحول الشطر الأكبر من التجارة بين أوروبا والهند إلى طريق المحيط الأطلنطى، مما أفقد الاسكندرية أهميتها كطريق بين الغرب والشرق، ومستودع للمتاجر، وأدى إلى اضمحلالها تدريجيا.

أما العامل الثانى، فهو سقوط مصر تحت السيادة العثمانية، وانتهاج العثمانيين سياسة عزل مصر عن العالم الخارجى خوفا من خطر الاستعمار الغربى، وعزوفهم عن إحياء تجارة الشرق حتى لا يأتى الاستعمار فى أعقاب التجارة.

وقد ترتب على ذلك أنه عندما نزلت الحملة الفرنسية، بقيادة الجنرال بوناپارت، إلى الاسكندرية فى ليلة ٢ يولية سنة ١٧٩٨، كانت هذه المدينة العظيمة قد تحولت إلى بلدة صغيرة تقع شمالى المدينة القديمة، وتنحصر فى شبه الجزيرة التى بين الميناء الشرقى والميناء الغربى، وكانت حدود العمران فيها تنتهى شمالا فى مقابلة شبه جزيرة رأس التين! فكانت جميع الجهات الواقعة بين البحر شمالا وشارع أبى وردة إلى جامع أبى العباس، بعضها مدافن وبعضها مستنقعات، ولم يكن بها مساكن سوى بعض بيوت الصيادين المعروفة بالسيالة. وكان حد المدينة من الجهة القبلية، الحارة المعروفة الآن بحارة المغاربة قريبا من ميدان محمد على. ويكفى لمعرفة مدى تقلص المدينة وقتذاك أن نعرف أن موضع عمود السوارى الحالى كان يبعد عن المدينة بنحو كيلو ونصف الكيلو جنوبا!

وفى الوقت نفسه كانت الاسكندرية قد انعزلت عن القاهرة وداخلية البلاد، بسبب جفاف ترعة الاسكندرية، وتوقف الملاحة فيها، بعد أن كانت طريق المواصلات النيلية إلى الثغر.

ومن هنا، كانت المتاجر الأوروبية التى تصل إليها من أوروبا تشحن أولا بحرا إلى رشيد على ظهر المراكب المصرية المعدة للملاحة فى النيل، ثم تمضى فى فرع رشيد إلى القاهرة.

وكان تعداد سكان الاسكندرية عند وصول الحملة الفرنسية يبلغ ثمانية آلاف نسمة فقط، ثم تناقص فى عهد الفرنسيين إلى سبعة آلاف! وكان هؤلاء السكان يتكونون من مصريين، وأتراك، وعرب، ومغاربة، وأروام، وسوريين، ويهود، وبعض المسيحيين الأوروبيين.

وقد دهش الفرنسيون لمنظر سكان الاسكندرية الذى خالف ما كان منطبعا فى أذهانهم! ووصف أحد الجنود الفرنسيين ذلك فى رسالة له بقوله: «قد يبدو زى الأهالى لأول وهلة عديم الشكل، ولكنى بعد أن تأملتة جيدا أدركت أنه أكثر مهابة من زينا! فهم يحلقون رعوسهم، ويلبسون طاقية حمراء صغيرة يسمونها «طربوشا» ويطوون حولها عمامة من خمس أو ست طيات، ويرتدون عدة قفاطين فضفاضة من الحرير أو القماش، بعضها فوق بعض، وكلها طويل يصل إلى الكعب كأثواب الكهان! أما سيقانهم وأرجلهم فهى فى الغالب عارية. وهم يطلقون لحاهم فتطول وتضفى على شيخوهم مهابة. وكان هؤلاء الرجال ينفقون سحابة نهارهم جالسين على عتبات دورهم، أو فى المقاهى، يدخنون، ويحتسون القهوة، ويترفعون عن العمل!»

ولم يعجب منظر نساء الاسكندرية الفرنسيين، خصوصا نساء الطبقة الدنيا اللاتى كن يرتدين جلبابا واحدا، أزرق فى العادة، ويسرن حافيات الأقدام، عاريات السيقان، ويلطخن حواجبهن بالكحل، وأظافرهن بالحناء!

مع ذلك كتب لوى، أخو بونابرت فى خطاب لجوزيف بونابرت يقول:
«إن فى هذا الشعب رباطة جأش مدهشة، فلا شىء يهزهم، وليس الموت
عندهم أكثر من رحلة عبر المحيط عند الرجل الانجليزى! أما طلعتهم
فمهيبة، وإذا قارناها، بطلعتنا، حتى أقواها ملامح، فإن طلعتنا سوف
تبدو إلى جوارها كطلعة أطفال». كذلك وصفهم بونابرت بقوله: «إنهم
شعب هادئ باسل معتز بنفسه».

وعندما أصدر بونابرت أوامره بإعدام محمد كريم رميا بالرصاص،
وسمح له بافتداء نفسه بدفع غرامة قدرها ثلاثون ألف ريال، رفض دفع
هذا المبلغ وافتداء نفسه ! وقد نصحه المستشرق «فانتور» كبير مترجمى
الحملة الفرنسية، بأن يدفع الغرامة قائلا له: «إنك رجل غنى، فماذا
يضيرك أن تدفع هذه الفدية؟ ولكن محمد كريم أجابه بقوله: «إذا كان
مقدورا على أن أموت، فلا يعصمنى من الموت دفع الفدية، وإذا كان
مقدورا لى الحياة، فعلا ما أدفعها؟». وظل على إصراره حتى نفذ فيه حكم
الإعدام فى ميدان الرميطة.

والغريب أن الجبرتى، وكان يقيم فى القاهرة بعيدا عن مسرح
الأحداث، صور محمد كريم فى صورة الجبن والتهالك على دفع الفدية
لدرجة استجدائها من الأهالى، وإعراضهم عنه! وهى صورة بعيدة عن
الحقيقة، وخطأ كبير وقع فيه فيلم تسجيلى عن محمد كريم شاهده منذ
بعض الوقت، ويجب تجنب عرضه مرة أخرى، قبل إعادة تصوير الأجزاء
الخاطئة فيه بما يتفق مع الوثائق الفرنسية التى شهدت ببسالة محمد
كريم.

والمهم هو أن الاسكندرية ظلت فى حالة التدهور إلى أن استولى
عليها محمد على فى ٢٠ سبتمبر ١٨٠٧، فكانت تلك هى نقطة البداية فى
استرداد أهميتها مرة أخرى.

فقد أدرك محمد على أنه لن يتيسر للمدينة النهوض الحقيقى ما
دامت قد ظلت المواصلات بينها وبين بقية القطر معتمدة على ميناء رشيد،

فأنشأ ترعة المحمودية لتكون طريق المواصلات النيلية بين الاسكندرية وداخل البلاد، وقد بلغ طولها أكثر من ثمانين كيلو مترا.

وقد اشترك فى حفر ترعة المحمودية نحو ثلث مليون من الفلاحين (٣١٣ ألفا) ومات منهم عدد كبير دفنوا تحت أكداس التراب التى كانوا يرفعونها من قاعها، بسبب قلة الزاد والمثونة وسوء المعاملة، حتى ليذكر شاهد عيان، هو المسيو مانجان، أنه مات اثنا عشر ألفا فى مدة عشرة أشهر فقط! وبالتالي كانت هذه الترعة مقدمة لحفر قناة السويس بعد نصف قرن تقريبا!

ولكن حفر ترعة المحمودية كان البداية الحقيقية لنمو الاسكندرية الحضارى والعمرانى والاجتماعى. فلم يكن الغرض من حفر الترعة مجرد تيسير الملاحة بين الاسكندرية وبقية القطر، بل كان الغرض أن تكون هذه المياه كافية لإنشاء البساتين ورى الحقول والمزارع فى ضواحي الاسكندرية وعلى ضفاف الترعة، فابتنى الأغنياء القصور وأنشأوا البساتين على ضفاف الترعة، وتضاعفت مساحة الأراضى ذات الزراعة الصيفية إلى ثلاثة أمثالها فى عام ١٨٤٩، وتضاعفت عدد السكان حتى وصل ٢٧٠ ألف نسمة فى عام ١٨٧٤!

وقد شهد عصر محمد على نزوح الأجانب بكثرة إلى مصر عامة، وإلى الاسكندرية خاصة، بسبب سياسة محمد على إزاء الأجانب. فقد ألغى ما كان متبعاً من قبل من اجراءات إزاء المسيحيين، إذ كانوا يمنعون من ركوب الخيل، ومن ارتداء الملابس ذات الألوان الخاصة بالمسلمين. وأذن للرهبان ببناء الأديرة، كما أذن للكنائس بأن تدق نواقيسها، ولرؤساء الطوائف بإقامة القداس علناً، كما استخدم الكثيرين من الأجانب لتنفيذ مشروعاته العمرانية والعسكرية. ومن هنا تبدلت حال الأجانب فى مصر، فتركوا حياة العزلة فى الأحياء التى كانت مخصصة لهم، وكان يطلق عليها اسم «الخانات» ليختلطوا بالأهالى.

وقد كان اليونانيون أول من بكروا بالمجىء إلى مصر منذ عام ١٨١١. وتلاههم الفرنسيون الذين كثر عددهم بعد انهيار امبراطورية نابليون فى عام ١٨١٥. ثم الايطاليون، حتى كانت اللغة الإيطالية هى اللغة الأجنبية الأكثر تداولاً. وكان هؤلاء الإيطاليون يعرفون العربية، بل كان عامة أهالى الاسكندرية يتكلمون الإيطالية. وفى ذلك يقول الطهطاوى فى كتابه «تخليص الأبريز» عند الكلام عن الاسكندرية ، إبان رحلته إلى باريس: «كان أغلب السوق بمدينة الاسكندرية يتكلم بشىء من اللغة الإيطالية»!

الاسكندرية بين الأوروبيين والوطنيين *

فى مقالى الماضى تحدثت عن مدينة الاسكندرية وما طرأ عليها من تطورات من مدينة كانت عروس المدائن يسكنها ستمائة ألف نسمة فى العصر البطلمى ، إلى قرية صغيرة تقع شمالى المدينة القديمة ويسكنها نحو ثمانية آلاف نسمة فقط عند نزول الحملة الفرنسية فى ٢ يوليو سنة ١٧٩٨، ثم أخذت تستعيد أهميتها منذ نزول محمد على إليها فى ٢٠ سبتمبر ١٨٠٧، وحفره ترعة المحمودية التى كانت البداية الحقيقية فى نمو الاسكندرية الحضارى والعمرانى والاجتماعى، حيث تضاعف عدد السكان فيها حتى وصل إلى ٢٧٠ ألفا فى سنة ١٨٧٤، وتضاعفت مساحة الأراضى الزراعية فيها، وأخذ الأثرياء يبنون القصور وينشئون البساتين على ضفاف الترعة.

فى ذلك الحين أخذ الأجانب ينزحون إلى الإسكندرية خاصة ومصر

اكتوبر فى ١٤/٢/١٩٩٣

عامّة، بعد أن شجعهم محمد على على الوفود إليها بما ألغى من قيود كانت مفروضة عليهم فى ارتداء الملابس وركوب الخيل وبناء الأديرة ودق الكنائس نواقيسها، وأطلق لهم الحرية فى تنفيذ مشروعاته العمرانية والعسكرية، فخرج الأجانب من «الخانات» - أو الأحياء - التى كانوا يعيشون فيها، وأخذوا يختلطون بالأهالى .

وفى الثلث الثانى من القرن التاسع عشر كان الأجانب يقومون بجميع العمليات التجارية بين مصر وأوروبا، وكذلك الملاحة فى ميناء الاسكندرية التى كانت فى يد الأوروبيين وحدهم، وعرف ذلك العهد أسماء تجار أجانب ما تزال معروفة فى الاسكندرية أو فى القاهرة حتى عهد قريب، مثل أفرينو اليونانى، وسكاكينى الفرنسى، وزيزينيا اليونانى.

وقد كان لوجود الأجانب فى الاسكندرية بأعدادهم الكبيرة أثره فى الامتداد العمرانى فى المدينة واتجاهاته. وفى أول القرن التاسع عشر كانت المدينة تقتصر على حى الجمرح وحى المنشية تقريبا. وفى منتصف القرن كانت المدينة قد امتدت فى اتجاهين : الأول نحو الشمال، ويشمل حى رأس التين وحى الأنفوشى الحاليين، والثانى نحو الجنوب الشرقى، ويشغل قلب المدينة التجارى الحالى حتى شارع صفية زغلول وطريق الحرية. وامتداده حتى شارع سيدى المتولى فى الجنوب، وكانت معظم المباني والمنشآت التى أقيمت فى هذه المنطقة خاصة بالأجانب، فقد ضمت ثلاث عشرة قنصلية، وأعدادا كبيرة من الفنادق والمطاعم والمقاهى والكنائس الأفرنجية والمستشفيات الأجنبية. ومن الثابت أن معظم الأجانب الذين وفدوا على الاسكندرية خلال عصر محمد على تركزت إقامتهم حول ميدان المنشية الذى خطط فى عهده، وشيدت المباني الأوروبية الطراز حوله.

ويرجع امتداد المدينة، فى الاتجاهين الشمالى والجنوبى الشرقى، إلى منح محمد على الأوروبيين الأراضى على ضفتى ترعة المحمودية بعد حفرها، فأقاموا عليها المنازل التى تحيط بها المزارع والحدائق، ولاسيما

على الضفة الشمالية ابتداء من موضع قصر انطونيداس الحالى فى الشرق حتى حى كرموز الحالى فى الغرب.

ولتسهيل سبل المواصلات إلى الاسكندرية افتتح الخديو اسماعيل فى عام ١٨٦٣ خطا حديديا يمتد منها إلى موقع محطة بولكى الحالى (الذى كان يقع خارج حدود الاسكندرية فى ذلك الوقت!) عن طريق سيدى جابر. وكان القطار الذى يسير فى هذا الخط يتكون من أربع عربات تجرها الخيول! ولكن فى نفس العام استعملت قاطرة بخارية لجر العربات بدلا من الخيول.

فى ذلك الحين لم يعد الأوروبيون مجرد جزء من المجتمع السكندري، وإنما أصبحوا جزءا من الإدارة المحلية فى المدينة، وحظوا بنصيب من السلطة التنفيذية فى المدينة. وقد أعيد تنظيم البوليس فى عهد اسماعيل، وضم فى صفوفه خمسين رجلا من الأوروبيين، أغلبهم من السويسريين. كما أنشئت المسارح فى الإسكندرية كمسرح زيزينيا.

ومع مجئ الاحتلال البريطانى فى عام ١٨٨٢ أخذ الطابع الأوروبى لمدينة الاسكندرية يزداد لدرجة ميزتها عن بقية القطر، وأخذت أعدادهم تتزايد حتى بلغت فى تعداد سنة ١٨٩٧ أكثر من ٤٦ ألف نسمة. أى ما يعادل ١٤,٥ فى المائة من جملة سكان المدينة.

وقد كان اليونانيون أكثر الأجانب عددا، حيث بلغ هذا العدد ١٨٢,١٥ نسمة، يليهم الإيطاليون (١١,٧٤٣ نسمة) ثم الانجليز (٨٣٠١)، فالفرنسون (٥٢٢١) فالنمساويون (٣١٩٧). وفى خلال الربع الأول من القرن العشرين واصل الأجانب تزايدهم فى الاسكندرية، وتضاعف عددهم قبل عشرين عاما، ففي عام ١٩١٧ بلغوا ٨٤,٧٠٥ نسمة، وفى عام ١٩٣٧ وصلوا إلى ٩٩,٦٠٥ نسمة.

وقد تركزوا على طول الواجهة البحرية للمدينة، من ميدان المنشية غربا، إلى منطقة بولكى شرقا، وكانت أعدادهم تتزايد باضطراد نحو الشرق، وتتناقص فى الغرب، كما يشير إلى ذلك تعدادا سنتى ١٨٩٧ و ١٩٤٧.

وكانت الجاليات الأوروبية فى الاسكندرية جاليات منظمة وفعالة، ولكل جالية أوروبية أعيادها القومية، وكنيستها أو معبدها، ورجال دينها، ومدارسها ومستشفياتها، ومدافنها. كما كانت لكل جالية حفلاتها المتميزة الخاصة بالزواج وغيره.

وكانت الجالية اليونانية هى أكبر الجاليات الأوروبية فى الاسكندرية فقد كانت نسبتهم حسب تعداد ١٩٤٧ تبلغ حوالى نصف عدد الأجانب. وكانوا يشعرون بأنهم فى بلادهم، فهى مدينة الإسكندرية ومنذ حوالى عام ١٨٣٠ أصبح اليونانيون يكونون جالية، لها نظامها التعليمى ونشاطها الخاص بالخدمات والمشروعات، وفى مدى قرن من الزمان تضاعفت المؤسسات اليونانية المالية بالمدينة، مثل كوتسكا، وبيناخى، وسالفاجو، وزاد نشاطهم الثقافى والإعلامى حتى إنه فى الفترة ما بين عام ١٨٦٢ و١٩٧٢ أصدر يونانيو الاسكندرية وحدها ٢٥٣ جريدة ومجلة، أغلبها باللغة اليونانية، وبعضها بلغات مختلفة، ومنها العربية مثل : «المخبر المصرى» عام ١٨٨٧، و«المنارة» عام ١٨٨٩، و«النور التوفيقى» عام ١٨٩٢، و«البهلول»، و«النور»، و«أبو الهول» فى عام ١٩٠٣، و«اليونانى المتمصر» بالعربية واليونانية فى عام ١٩٣٢، والراعى الصالح بالعربية سنة ١٩٤٠، مما يشير إلى أن اليونانيين اعتبروا أنفسهم مصريين.

وبالفعل قدم اليونانيون فى الاسكندرية دراسات تتعلق بمصر عامة والاسكندرية خاصة فى التاريخ والأدب واللغة. بل أخرجت مطابع الاسكندرية كتباً ليونانيين تتعلق بقضايا مصرية، ومعجماً فى اللغتين اليونانية والعربية طبع عام ١٨٩٨، وترجمة للقرآن الكريم فى ثلاث طبعات أخرجت الاسكندرية واحدة، منها فى عام ١٨٧٩ .

ويلى اليونانيين فى الأهمية فى الاسكندرية الايطاليون، الذين كانوا يكونون جالية كبيرة يقدر عددها فى أوائل الثلاثينيات من القرن الحالى بـ ٢٧ ألفاً. وقد وفدوا إلى مصر فى حركات هجرية فردية قبل توحيد إيطاليا فى عام ١٨٧٠ . وكانت لهم مجموعة من المدارس أهمها مدرسة رأس التين، وما أصبح كلية الزراعة بجامعة الاسكندرية، كما كان لهم

مستشفاهم بالمدينة فى الحضرة وكان يسمى مستشفى بنيتو موسولينى، كما كانت لهم صحيفتهم المعروفة «المساجيرو إيجتسيانو» ومؤسساتهم الاقتصادية مثل بنك روما أو «بانكودى روما» والبنك التجارى، والغرفة التجارية الإيطالية.

ويلى الإيطاليين فى الأهمية الفرنسيون، وتكمن أهميتهم فى مؤسساتهم التعليمية التى كانت كثيرة ومتعددة الدرجات. وفى أوائل الثلاثينيات من هذا القرن كانت المعاهد الفرنسية تضم ١١,٠٢١ طالبا، منهم ٥٦١ فرنسيا. وكان يقوم بهذا النشاط ثلاثون مؤسسة فرنسية بالاسكندرية، ومنها البعثة العلمانية «ميسيون لايك» التى كانت تمتلك وتدير ليسيه الاسكندرية، والفريز التى كانت تمتلك كلية سان مارك، وكلية سانت كاترين فى محرم بك وباكوس.

أما البريطانيون، فعلى الرغم من أن معظم أعضاء الجالية البريطانية كانوا من أهل مالطة، فإن المؤثرات الانجليزية فى مجتمع الاسكندرية كانت واضحة، فقد كانت لهم مدارسهم، ومستشفاهم ونشاطهم الخيرى والإنسانى، ومؤسساتهم الاجتماعية والتجارية. فقد أسسوا كلية فيكتوريا فى الأزاريطة عام ١٩٠١ على نمط المدارس الانجليزية العامة لجميع الجنسيات، ثم نقلت إلى مقرها الحالى فى سنة ١٩٠٩، وكانت لهم مدرسة للبنات هى المدرسة الاسكتلندية، ومدرسة للبنين. كذلك كانت لهم مؤسساتهم الصحية والاجتماعية والثقافية والرياضية، مثل المستشفى الانجليزى، ونادى سبورتينج ونادى الاتحاد ونادى اليخت، كما كونوا فرقة للكشافة وأخرى للمرشدات فى عام ١٩٢١. وإلى الانجليز يرجع الفضل فى تأسيس جمعية الرفق بالحيوان.

وإلى جانب هذه الجاليات فى الاسكندرية وجدت الجالية اليهودية التى كانت تتكون من جنسيات مختلفة، وقد وفد اليهود إلى الاسكندرية من قبل مجئ الحملة الفرنسية ومحمد على إلى مصر. فقد اجتذبت الاسكندرية إليها يهود رشيد وإدكو فى عام ١٧٠٠، حيث استقروا فى

الشرق من المدينة ، وفي منتصف القرن ١٨ اجتذبت الاسكندرية يهود رشيد ودمياط والقاهرة. وفي عهد محمد على زاد عددهم، وأنشأوا مختلف المؤسسات التعليمية والصحية والرياضية والاجتماعية بالمدينة.

وعند بداية الحرب العالمية الأولى وفد على الاسكندرية أكثر من عشرة آلاف من يهود فلسطين، وكان من بينهم نسبة كبيرة من الروس، الأمر الذى يدل على أن الحركة الصهيونية لم تكن قد أيقظت بعد الوعي فى عقول اليهود بأهمية فلسطين. ومن المعروف أن الحركة الصهيونية كانت قد استقرت على اختيار فلسطين مكانا للدولة اليهودية فى عام ١٩٠٥، ولكنها لم تكن قد حصلت بعد على وعد بلفور الذى أدخل الحركة فى دور التنفيذ الفعلى.

والمهم هو أنه فى الوقت الذى كان اليهود يعملون فيه للحركة الصهيونية، كانوا يعملون فى الوقت نفسه فى خدمة الحركة الوطنية المصرية! فقد أسسوا جريدة «الليبرية» بالفرنسية، التى كان شعارها حماية مصالح مصر، وكانت تدافع عن سعد زغلول والوفد. لقد كان الغيب يحجب عن الجميع فى ذلك الحين الصدام المأساوى الذى وقع بين الحركة الصهيونية والحركة الوطنية المصرية وأسفر عن أربع حروب دامية!

وعلى كل حال فقد عمل الأوروبيون فى الاسكندرية فى جميع الأعمال والحرف تقريبا، وكان اليونانيون يعملون فى البقالة خاصة، فكان البقال اليونانى هو أول أوروبى يراه الإنسان فى الاسكندرية، كما عمل الإيطاليون كصانعى أثاث، وصانعى أقفال، وفى مجال البناء، كما عملوا أطباء ومحامين، ونافسوا بأيديهم وعقولهم المصريين، وكانوا مثل اليونانيين يتكلمون العربية كأهلها.

وقد ترك الأوروبيون بصماتهم على مظاهر الحياة المختلفة فى الاسكندرية، وفى مبانيها وحدائقها وشواطئها. وانعكس الطابع الأوروبى

على الحى التجارى، مثل شارع شريف، حيث كانت ترفرف أعلام الدول أيام الآحاد والعطلات على كل باب وشرفة وشارع. وكانت المحلات متعددة الجنسيات. ويمثل شارع شريف فى ذلك شارعى فؤاد وسعد زغلول.

وفى الوقت نفسه كانت شواطئ الاسكندرية – وما تزال – تحمل أسماء أوروبية، مثل كامب شيزار، وسبورتنج، وستانلى وجليمونوبولو، وزيزينيا.

وفى ذلك الحين كانت الاسكندرية تشهد تطورا عمرانيا وحضاريا لم يسبق له مثيل، ففي عام ١٩٢٥ أقيمت ضاحية سموحة بعد تجفيف بحيرة الحضرة وتصريف مياهها إلى بحيرة مريوط، وفى عام ١٩٣٤ أنشئ أعظم عمل عمرانى بإنشاء طريق الكورنيش على امتداد ٢٠ كيلو مترا من قصر المنتزه شرقا إلى قصر رأس التين غربا. وبفضل الكورنيش قامت الاسكندرية ببناء أكشاك الاستحمام والحمامات على امتداد الشاطئ، كما جعلت من الكورنيش أجمل واجهة لمدينة الاسكندرية، وقد انتشرت على طول الشاطئ الكازينوهات السياحية ابتداء من شواطئ المنتزه والمعمورة «أبو قير» شرقا، إلى شواطئ العجمى وهانوفيل وسيدى كرير غربا.

وفى الوقت نفسه حفلت المدينة بالطرق الكبيرة العامة والميادين الواسعة، مثل طريق الحرية الذى يمتد من باب شرق حتى منطقة فكتوريا، وميدان الخرطوم الذى تزينه التماثيل والأعمدة، وميدان الفريق عبد المنعم رياض الذى تحليه ساعة الزهور والنافورة، وميدان محطة الرمل الشهير، وميدان سعد زغلول الذى يتوسطه تمثال الزعيم الكبير، ومنطقة السلسلة حيث أقيم تمثال الأشرعة الطائرة الذى نحتة الفنان فتحى محمود تعبيراً عن أسطورة قديمة ترمز إلى مواليد الاسكندرية، وكذلك تم شق طريق النصر من الميناء إلى وسط المدينة، وأقيم طريق قناة السويس كمدخل جديد للمدينة.

وقد اتسعت مساحة الاسكندرية اتساعا هائلا لم يحدث فى تاريخها، فهى تشغل شريطا ساحليا يمتد طوله ٧٠ كيلو مترا فى شمال غربى الدلتا، ويحدده البحر المتوسط شمالا، وبحيرة مريوط جنوبا حتى الكيلو ٧١ على طريق مصر الاسكندرية الصحراوى، وخليج أبو قير ومنطقة إدكو شرقا، وسيدى كرير غربا إلى الكيلو ٣٦ . ويهمننا فى هذه المساحة الامتداد المتناسك للاسكندرية القديمة الذى يتمثل فى أحيائها السكنية الجديدة، وهى أحياء المنتزه، والرمل، وسيدى جابر، وباب شرق، ومحرم بك، والعطارين، والجمرك، والمنشية، واللبان، وميناء الاسكندرية، وكرموز، ومينا البصل، والدخيلة، والعامرية، وهذه الأحياء كلها كانت تضم ما يقرب من ثلاثة ملايين نسمة، وفقا لاحصاء ١٩٧٦، وهى الآن تبلغ نحو أربعة ملايين.

وإذا نحن قارنا هذا التعداد بتعداد الاسكندرية وقت مجئ الحملة الفرنسية وهو نحو ثمانية آلاف نسمة، كما قارنا الامتداد العمرانى الهائل الذى أصبحت عليه، بعد أن كانت مجرد قرية صغيرة تقع وتنحصر فى شبه الجزيرة التى بين الميناء الشرقية والميناء الغربية، وحين كان موضع عمود السوارى الحالى يبعد عن المدينة بنحو كيلو ونصف جنوبا - فان هذا يبين كيف أن الاسكندرية لم تستعيد فقط مجدها القديم، وإنما تفوقت عليه، بجامعتها ومتاحفها ومعاهدها ومكتبتها وأكاديميتها، وكنائسها ومساجدها ومزاراتها الإسلامية الشهيرة.

وصحيح أن الأوروبيين هجروا فى معظمهم الاسكندرية فى فترة النضال الوطنى أثناء الحقبة الناصرية، ولكن هجرتهم لم تلحق بها ضررا كمركز للإشعاع الثقافى، فقد تصادف أنه عندما تمت هذه الهجرة كانت العناصر الوطنية قد انتقلت إليها مشاعل الثقافة بالفعل.

والمهم فى كتاب : «الاسكندرية، الموقع والتاريخ» الذى أصدرته شركة موبيل، هو الطباعة الفاخرة التى لا تدانيها طباعة - فيما رأينا - والصور التى التقطها الفنان الإيطالى الكبير أوالدوى لوتشا، والتى تشعرك بأنك

لا ترى صورة بل تلمس أثرا، وقد استدعى هذا الفنان خصيصة لمصر
لالتقاط هذه الصور.

وقام بإعداد الكتاب جاريث ستين، يساعده الدكتور مرسى سعد
الدين، وأدار المشروع شريف الأبراشى من الألف إلى الياء. وهذا ما
يجعلنا نهني شركة موبيل على هذا العمل العلمى السياحى الكبير ، الذى
يبرز أهمية العاصمة الثانية فى مصر للعالم الخارجى فى تلك الصورة
المشرفة.

خواطر مؤرخ فى أسبانيا!*

فى الوقت الذى يعمل فيه فريق من المصريين - تحت ستار الدين - بكل همة ونشاط على تدمير الاقتصاد المصرى وتشويه سمعة مصر فى الخارج ، ينشغل الأوروبيون بتحسين أوضاعهم الاقتصادية فى وجه المنافسة الأمريكية التى تسعى للسيطرة على الأسواق العالمية ، وإقامة جسور التعاون بينهم وبين الشعوب التى تربطها بهم روابط تاريخية ومصالح مشتركة ، وعلى رأس هذه الشعوب الشعوب العربية.

ويدخل فى هذا الإطار الملتقى السياسى الذى حضرته فى طليطلة فى الفترة من ١٠ - ١٣ ديسمبر ١٩٩٣ ، والذى عقدته بلدية طليطلة بالتعاون مع حركة السلام ونزع السلاح والحرية، ومعهد التعاون مع العام العربى ، وجامعة الدول العربية. فقد كانت

* أكتوبر فى ٢٦/١٢/١٩٩٣

محاوره الأساسية هى : التعاون، والماء والزراعة، والطاقة، والدور الذى يمكن أن تلعبه أوروبا فى عملية السلام بعد مؤتمر مدريد، والتعاون بين المدن العربية والمدن الأسبانية.

واختيار طليطلة بالذات لهذا الملتقى يعد رمزا لرغبة أسبانيا فى التعاون والتقارب مع العرب، إذ يعيد الملتقى للمدينة ذكرى الحضارة الإسلامية والثقافة العربية اللتين تشكلان أحد العناصر التى كونت أسس الشخصية الأسبانية الحالية. وبالنسبة للجانب العربى فإنه محاولة لاستعادة الوجه العربى لطليطلة فى وجه النشاط اليهودى المتزايد لتهويد التاريخ العربى لهذه المدينة التى تزخر بالمعابد اليهودية بما لا يتوافر فى مدن أسبانية أخرى.

وفى الحقيقة فأنت فى طليطلة تشعر بأنك فى بلد عربى من بلدان الشمال الأفريقى الجبلية، من ناحية حاراتها الضيقة ، وبيوتها العربية الطابع، وحوانياتها الصغيرة، وجامعها القديم، ولاشك أنه كان اختيارا ذكيا من الجانب المضيف، نزولنا فى فندق «بنتور الجريكو» - وهو على اسم الرسام اليونانى الشهير - الذى يجمع بين الطابع العربى فى كل مظاهره، مع التجهيزات الأوروبية فى الحمام والإضاءة الحديثة والتليفزيون المزود بالإيرىال الهوائى الحديث (الديش)، بالإضافة إلى النظافة الفائقة التى تتميز بها أوروبا.

والطريف أنه منذ سقطت طليطلة فى يد الأسبان المسيحيين فى عام ١٠٨٥م - أى منذ تسعمائة سنة - لم يعقد اجتماع عربى أسبانى إلا فى العام الماضى، وكان الاجتماع الثانى هو الذى حضرته عن التعاون الأوروبى العربى!

والتعاون الأوروبى العربى هو تعاون حديث! وللدقة فهو تعاون معاصر، فتاريخ العلاقات العربية الأوروبية هو تاريخ الحروب العربية الأوروبية! وهو تاريخ الاستعمار الأوروبى للبلاد العربية، وهو تاريخ

حركات التحرر الوطني للتخلص من الاستعمار الأوروبي، وهو تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى، الذى يعد صراعاً عربياً أوروبياً، نظراً لأن الجانب الأكبر من الشعب الإسرائيلى وفد من أوروبا، ويدعم من أوروبا.

وقد ظل الأمر كذلك حتى العدوان الثلاثى على مصر، الذى جمع بين أوروبا وإسرائيل تحت مظلة واحدة، وكان يمثل قمة هجوم أوروبا على العالم العربى، وقد كان على يد مصر بالذات دفن الهيمنة الأوروبية بإجبار إنجلترا وفرنسا على سحب قواتهما من مصر، وكذلك سحب القوات الإسرائيلية.

وقد كان ذلك هو ختام الاستعمار الأوروبى فى المنطقة العربية، فبعد سنوات قليلة كانت جميع الدول العربية الخاضعة للاستعمار الأوروبى قد تحررت، وفى عام ١٩٧١ أعلنت بريطانيا انسحابها من شرق السويس، فتحررت دول الخليج العربى، وانفتحت صفحة جديدة فى العلاقات العربية الأوروبية يلعب فيها التعاون، بدلاً من الحرب والعدوان، الدور الرئيسى.

ولكن ذلك كان مرتبطاً بانتقال الهيمنة على العالم العربى من يد أوروبا إلى يد الولايات المتحدة الأمريكية، وتغير العلاقات الأوروبية الأمريكية من علاقات تحالف وثيق إلى علاقات تنافس اقتصادى يشبه الحرب! ففى حين اتخذت «الهيمنة الأمريكية» الطابع الإمبريالى القائم على السيطرة على مقدرات البلاد العربية لدفعها إلى القبول بالهيمنة الأمريكية، اتجهت أوروبا إلى استعادة مكانتها فى العالم العربى بالطريقة الوحيدة التى تملكها، وهى التعاون الاقتصادى وكسب الأسواق العربية، واتخاذ مواقف معتدلة فى الصراع العربى الإسرائيلى والقضية الفلسطينية. وأصبحت العلاقات الأوروبية بذلك أوثق من العلاقات الأمريكية العربية.

ولكن من سوء حظ أوروبا، ومن سوء حظ العرب، أن جاء الغزو العراقى الإجرامى للكويت، ليحدث اختلالاً كبيراً فى موازين القوى بين

الولايات المتحدة وأوروبا. فبسبب التمسك العنيد من جانب النظام العراقي باحتلاله للكويت، لم تكن ثمة قوة على ظهر الأرض تستطيع إنهاءه إلا قوة الولايات المتحدة! وقد خشيت أوروبا في البداية أن تتخذ موقفاً متميزاً حتى لا تستبعد من مركز التأثير فيما بعد انتهاء حرب تحرير الكويت، فاشتركت مع الولايات المتحدة في قوات التحالف، ولكن نظراً لأن الولايات المتحدة كانت هي التي تعهدت بالقضاء على القوة العراقية، فقد كانت هي التي فازت في النهاية بمغانم الحرب، وتمثل ذلك في استبعاد أوروبا، التي كانت تميل إلى الجانب العربي أكثر من الجانب الإسرائيلي، من المشاركة الفعلية في عملية إقرار السلام، فقد حددت الولايات المتحدة دور أوروبا في دور المراقب، واشترطت إسرائيل لقبول هذا الدور تقديم مساعدات اقتصادية لها وزيادة التبادل التجاري معها! وفي الوقت نفسه لم يحدث إصرار عربي على ضرورة المشاركة الأوروبية الفعالة في التسوية!

وقد كان مما ساعد على تضائل الدور الأوروبي تراجع دوافع الوحدة الأوروبية مع تراجع دور الاتحاد السوفيتي بعد تفككه، وتقديم أسباب الفرقة بعد اتحاد ألمانيا وما بعثه من خوف في أوروبا من الهيمنة الألمانية على نحو دفع فريقاً من الدول الأوروبية إلى زيادة التمسك بالولايات المتحدة على حساب الوحدة الأوروبية، ودفع الفريق الآخر إلى التمسك بالوحدة الأوروبية على حساب العلاقات مع الولايات المتحدة! وما زالت القضية لم تحسم إلى الآن، ولكنها أخرجت الوحدة الأوروبية.

في أثناء ذلك لم يعد أمام أوروبا من سبيل لتحسين وضعها الاقتصادي إلا عن طريق تحسين علاقاتها مع الأسواق العالمية، وخصوصاً الأسواق العربية التي أصبحت مفتوحة أمام السلع الأمريكية متأثرة بتفاقم الدور الأمريكي في صنع السلام في الشرق الأوسط، في الوقت الذي شعر العرب بأنه لا مفر أمامهم لتحسين وضعهم السياسي - أمام الهيمنة الأمريكية - سوى تحسين علاقاتهم بأوروبا، وهي القوة

العالمية التي تبقت لهم بعد اختفاء قوة المعسكر الشرقى وسقوط الاتحاد السوفيتى.

وفى هذا الإطار من الرغبة المتبادلة، تم عقد ملتقى طليطلة الذى حضرته. ذلك أن أسبانيا هى أقرب دولة أوروبية من العالم العربى، وهناك علاقة تاريخية طويلة بينها وبين العرب تركت طابعها على ثقافتها وحضارتها ومدنها وقراها ومؤسساتها، بل على شخصيتها، فالأسبان هم أقرب شعب أوروبى سلوكاً وطباعاً من العرب، خصوصاً فى المدن العربية القديمة مثل طليطلة.

ورغم هذه الصلات التاريخية القديمة فإن التبادل الاقتصادى بين البلاد العربية وأسبانيا هو أقل تبادل! كما أن العلاقات الثقافية العربية الأسبانية لا تتناسب مع العلاقات التاريخية.

وقد كان لى حظ زيارة المعهد المصرى فى مدريد، وهو المعهد العربى الوحيد، وهو مفخرة مصرية حقيقية بفضل جهد مديره الدكتور جمال عبد الكريم، أستاذ الأدب الأسباني، ورعاية السفير المصرى علاء بركات، وليس له مثيل فى أى بلد أوروبى. وقد أتمكن فى مقال آخر من الحديث عن نشاط هذا المعهد.

على أن بعثة الجامعة العربية فى مدريد تخلو من أى عنصر مصرى، وهو ما أرى أن يهتم به الدكتور عصمت عبد المجيد، لإيجاد التوازن، خصوصاً وقد لاحظت أن الكثير من العناصر العربية فى الجامعة العربية تدين بولائها لدولها أكثر مما تدين لفكرة الجامعة العربية! بل إن كثيرين من الذين اشتركوا فى ملتقى طليطلة جاءوا مبرمجين للكلام عن قضايا أنظمتهم الحاكمة.

ولقد كان لى شرف رئاسة جلسة التعاون الاقتصادى، وتصورت أن الحاضرين سوف يتناولون فى محاضراتهم جوانب التعاون الاقتصادى التى يمكن أن تخدم بلادهم وأسبانيا، فلم أره يفعل ذلك سوى عبد الله

يعقوب بشارة الأمين العام السابق لمجلس التعاون الخليجي، الذي جاء جاهزا بمحاضرتة لهذا الغرض بالذات، وكان - بالتالى - مثار اهتمام من الجانب الأسباني الذي يرغب فى استكشاف ميادين التعاون الاقتصادى.

وقد أثير فى الملتقى - بحكم التواجد العربى الأسباني - قضية خروج العرب من أسبانيا، وقد قدمت رؤية فى هذا الميدان، وهى أن القضية لم تكن قضية طرد الأسبانيين للعرب، وإنما كانت قضية طرد الأسبانيين المسيحيين للأسبانيين المسلمين! فبعد ثمانمائة سنة من دخول العرب أسبانيا لم يكن من المنتظر أن يظل العرب جنسا عربيا خالصا، فقد اختلطوا بالسكان الأصليين، وتزوجوا منهم، وولد العرب الجدد من أمهات أسبانيات، واستمر ذلك على مدى قرون، فتحول العرب إلى أسبان، أو تحول الأسبان إلى عرب، وتحولت العروبة من جنس إلى ثقافة وحضارة.

وفى الحقيقة، لقد كان كثير من الخلفاء المسلمين ذوى عيون زرقاء وشعر أصفر وبشرة بيضاء! ولم يكونوا يفترقون فى الشكل عن ملوك أوروبا الذين يحاربونهم. وعلى سبيل المثال فقد كانت أم الخليفة هشام المؤيد، ابن الحكم المستنصر، من الباسك (بشكنسية)، وكانت أم عبد الرحمن شنجول ابن الحاجب المنصور، هى ابنة سانشو جارسيا (شانجة) ملك بنبلونة، وقد أهداها هذا الملك إلى المنصور، فتزوجها وحسن إسلامها، وكانت من خير نساءه دينا، وقد أنجب منها ابنه عبد الرحمن، الذى كان قريب الشبه بجده سانشو، حتى اسمته أمه فى صغره «سانشويلو» - وهو تصغير سانشو، فعرف باسم «شنجول» (كان العرب ينطقون سانشو «شانجة»).

والمهم هو أن الصراع كان صراعا دينيا بالدرجة الأولى، ولم يكن صراعا جنسيا، ففى ذلك العصر لم تكن فكرة القومية معروفة بالمعنى الحالى، وإنما كان العالم ينقسم إلى عالم مسيحي وعالم إسلامى، أو عالم حرب وعالم سلام.

على كل حال فقد شعرت أن من واجبي في هذا الملتقى أن أفضح قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تتذرع بها أوروبا للتدخل في شئون مصر والعالم العربى، وهى فى الأصل اختراع أمريكى اكتشفت الولايات المتحدة فائدته فى انهيار أكبر دولة تنافسها فى هذا العصر وهى الاتحاد السوفيتى، وتحويلها إلى ولايات منقسمة متحاربة، فأرادت تعميمه على مصر والبلاد العربية لاستدامة أسباب تدخلها تحت ستار شريف هو ستار الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان!

فقد أوضحت أن تطبيق المفاهيم الغربية على العالم العربى بخصوص الديمقراطية هو تطبيق يغفل التطور التاريخى المختلف فى كل من الغرب والشرق. فقد ظهرت الديمقراطية الليبرالية فى الغرب نتيجة ظهور ونمو الطبقة الرأسمالية، وصراعها مع الإقطاع على الحكم طوال القرون ١٦ و ١٧ و ١٨، وكانت الثورة الفرنسية هى قمة هذا الصراع، وتبعها سقوط معادل الحكم المطلق تباعا إلى نهاية القرن التاسع عشر.

ولكن الأمر كان مختلفا فى العالم العربى، الذى اتخذ التطور فيه مسارا مختلفا، حيث توجد فيه مجتمعات قبلية إلى اليوم، كما توجد مجتمعات إقطاعية، وحتى المجتمعات التى برزت فيها الطبقة الرأسمالية فإنها ما تزال هشة، وقد تعرضت لضربات معطلة على يد الثورات العربية المتأثرة بالأفكار الاشتراكية دون أن يكون لديها استعداد لتطبيق مضمونها. وقد ترتب على ذلك أن المجتمعات العربية ابتليت بأمراض نتيجة التطبيقات الاشتراكية الخاطئة، وكان أبرز هذه الأمراض فى مصر والجزائر ممثلة فى الحركات الإرهابية التى تتذرع بالدين الإسلامى.

ومن هنا تصبح مطالبة الغرب للعالم العربى بتطبيق الديمقراطية الليبرالية الغربية، أشبه بمطالبة المجتمعات الغربية فى القرن السابع عشر أو الثامن عشر بتطبيق هذه الديمقراطية بينما هى لا تملك مقومات إنشائها المتمثلة فى وجود طبقة رأسمالية قوية فى يدها الحكم.

وقصارى ما تستطيع هذه المجتمعات تطبيقه هو نوع من الديمقراطية يتفق مع علاقات الإنتاج السائدة فيها. وبصورة أخرى فإن مطالبة مجتمع من المجتمعات التى تقع فيها وسائل الإنتاج فى معظمها فى يد الدولة، بتطبيق الديمقراطية الليبرالية، هو أمر يتجاوز إمكانياته الفعلية، لأن السيطرة على وسائل الإنتاج تستلزم بالضرورة سيطرة مماثلة على جهاز الحكم.

وفى الوقت نفسه - كما أوضحت - فإن ممارسات الغرب المشبوهة بخصوص تطبيق الديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان، توضح أنه غير مخلص فى الدعوة إليها، وأنه إنما يتخذها أداة لإخضاع الشعوب الأخرى التى لم تنضج بعد للديمقراطية الليبرالية.

فقد رأينا كيف صفق الغرب ليلتسين بينما هو يوجه قذائف مدافعه إلى البرلمان الروسى ويسقط جدرانه ويقتل نواب الشعب، وينتهك بذلك - بشكل صارخ لم يسبق له مثيل - الديمقراطية وحقوق الإنسان الروسى! وفى الأراضى المحتلة فى الضفة الغربية وغزة تمارس القوات الإسرائيلية أشد ضروب القمع والاعتداء على حقوق الإنسان، دون أن يؤثر ذلك على موقف الدول الغربية تجاهها! كما أن الصرب ينتهكون فى كل يوم حقوق الإنسان المسلم فى البوسنة، ولا تفعل الدول الغربية شيئاً جاداً!

هذا الكيل بمكيالين، يوضح فى جلاء أن دعوة حقوق الإنسان التى ترفعها الدول الغربية، إنما هى دعوة زائفة تقصد بها السيطرة والإذلال، وتبرير عدم منح المساعدات لمن يستحقها من الدول. وأن مطالبتها الدول العربية - بدون تفرقة - بتطبيق الديمقراطية الغربية إنما المقصود منه تمزيق وإضعاف هذه الدول وليس تقويتها.

وعلى سبيل المثال، ففى بلد مثل الكويت، لو كانت القوات العراقية قد تمكنت من أسر أمير الكويت وولى العهد لكان فى وسعها محو شعب الكويت من اللوح، ولا يغنى فى ذلك وجود أو عدم وجود برلمان! والأمر

يختلف فى مصر لا تستطيع قوة على ظهر الأرض أن تمحو شعب مصر من الوجود.

ومعنى ذلك أن لكل مجتمع ظروفه الخاصة التى تسمح له أو لا تسمح بقيام ديموقراطية على النسق الأوروبى أو الأمريكى. والقوى الوطنية داخل كل بلد هى التى تستطيع أن تحدد لنفسها مصيرها، ولا يحدد مصيرها القوى الخارجية مثل أوروبا أو أمريكا.

وقلت إنه من العار على أوروبا والولايات المتحدة أن تجند لنفسها جماعات فى داخل كل وطن تحت اسم جماعات حقوق الإنسان، مهمتها رعاية الخارجين على القانون والإرهابيين الذين يخربون مصالح الوطن! والاعتماد على تقارير ذويهم وجماعاتهم فى التشجيع على نظمهم الحاكمة فى الخارج واتهامها بانتهاك حقوق الإنسان، وتعرض بلادهم للحرمان من المساعدات المادية!

وقد كان فى ذهنى تلك المهزلة الأخيرة فى مصر المتمثلة فى إنشاء جائزة باسم «جائزة فتحى رضوان لحقوق الإنسان» ومنحها لرئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان السيد محمد إبراهيم كامل!

فقد كان المرحوم فتحى رضوان هو أعدى أعداء الديمقراطية الليبرالية، وخصما لدودا لأكبر حزب ليبرالى شهدته مصر فى تاريخها وهو الوفد، وهو الذى ساعد ضباط يوليو على إرساء دكتاتوريتهم فى البلاد، وفى عهد توليه الوزارة ارتكب ضباط يوليو أشنع الاعتداءات على حقوق الإنسان فى مصر بمباركته! ولكنه تحول بعد خروجه من الحكم، وبعد أن اختفى عهد عبد الناصر، إلى نصير لحقوق الإنسان، مثله فى ذلك مثل المشير عبد الحكيم عامر الذى كان يسارع إلى رفع علم الديمقراطية ضد عبد الناصر كلما تهدد مركزه الخطر!

وعلى كل حال فإن ملاحظتى عن ارتباط الديمقراطية بالتطور الاجتماعى التاريخى لكل مجتمع من المجتمعات كانت موضع اعتراف من

الجانب الأسباني فى ملتقى طليطلة. وهو ما يمثل أحد الجوانب الإيجابية لعقد هذه الملتقيات .

على أنه يبقى على مصر أن تولى عنايتها إلى علاقاتها مع أسبانيا التى كانت لها مواقف مشرفة من الصراع العربى الإسرائيلى تفوق مواقف الدول الأوروبية الأخرى، وتتطلب من السياسة المصرية المزيد من توثيق العلاقات لخدمة مصالح البلدين الاقتصادية والسياسية.

المصير: دراسة نقدية لرؤية بول كسيندى التاريخية

كثيرا ما كانت تواجهنا - نحن
المؤرخين - قضية تعريف العصر الذى
نعيش فيه، هل نسميه العصر الحديث،
أو نسميه العصر الرأسمالى، أو نسميه
عصر الإمبريالية؟

فقد درجت المدرسة التقليدية فى
كتابة التاريخ، سواء فى مصر أو فى
أوروبا، على أن تنظر إلى تاريخ العالم
الحديث من منظور سياسى بحت، وأن
تفسر كل ما طرأ عليه من تغييرات
وتطورات اقتصادية واجتماعية فى
ضوء هذا المنظور، ومعنى ذلك نشأة
أجيال تقرأ التاريخ بالمقلوب! أى تفسر
المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى
ضوء المتغيرات السياسية، وليس
العكس.

مع ذلك لم يكن ثمة اتفاق حول
نقطة البداية فى العصر الحديث بين

اكتوبر فى ١٩٩٣/١/٣١

مؤرخى المدرسة التقليدية فبعضهم يبدأ التاريخ الحديث بالقرن السادس عشر، على أساس أنه القرن الذى ظهرت فيه الدولة الحديثة وحركة الإصلاح الدينى، وما نتج عن هذين الحدثين الهائلين من حروب. والبعض الآخر يبدأ بالقرن السابع عشر، على أساس أنه القرن الذى وقعت فيه حرب الثلاثين عاما، والثورة العظمى فى إنجلترا، وتفوق فرنسا، وحرب الوراثة الاسبانية. بل من الطريف أن المدرسة السوفيتية، وهى مدرسة ماركسية بالضرورة، حددت بداية العصر الحديث بالثورة البورجوازية فى إنجلترا فى القرن السابع عشر!

على هذا النحو بدأ التاريخ الحديث مشتتا، يفتقد الوحدة العضوية بين أجزائه، والقوى الدافعة التى حركت أحداثه، والإطار الأيديولوجى الذى يبرز هويته الاقتصادية والاجتماعية فى مجرى التاريخ البشرى العام.

لذلك كان لابد من العثور على نقطة بداية للتاريخ الحديث.. بداية حقيقية تقيمه على قدميه بعد أن عاش مقلوبا! ولما كان تاريخ أوروبا الحديث هو فى حقيقته تاريخ النظام الرأسمالى والطبقة الرأسمالية، بالدرجة نفسها التى يعتبر تاريخ أوروبا فى العصور الوسطى هو تاريخ الإقطاع والطبقة الإقطاعية، لذلك كان من المنطقى أن تكون نقطة بداية تاريخ أوروبا الحديث هى ظهور الطبقة الرأسمالية فى أوروبا على أنقاض النظام الإقطاعى، بما أحدثته من انقلاب فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومعنى ذلك أن يبدأ تاريخ أوروبا الحديث بعصر النهضة. وهذا هو ما أخذ به شخصيا.

على أن كل هذه التسميات - فيما يبدو - لم تقنع مؤلف أحدث كتاب صدر عن تاريخ العالم الحديث، وهو بول كيندى، استاذ التاريخ بجامعة ييل، فقد أصدره تحت عنوان: «قيام وسقوط القوى العظمى»! وتناول فيه التغيرات الاقتصادية والصراعات العسكرية التى وقعت من عام ١٥٠٠ إلى سنة ٢٠٠٠.

ولم أكن أعلم شيئاً عن هذا الكتاب حتى قامت الهيئة العامة للاستعلامات برئاسة الدكتور ممدوح البلتاجى بترجمته وإصداره فى جزئين، فى سلسلة «أفكار العالم الجديد». ولم يكن هذا الكتاب وحده هو ما صدر عن هذه السلسلة القيمة، بل سبقه كتابان هامان، هما: «اليابان يمكنها أن تقول لا!» لموريتا وايشيهارا، و«صوت من ألمانيا» لريتشارد فون فايتزكر. وكلاهما يضعان القارئ المثقف على أعتاب أفكار العالم الجديد ويحيطانه علما بمستحدثات هذا الفكر.

وتلك رسالة جديدة جديدة بالتنبؤ يقوم بها الدكتور ممدوح البلتاجى، فى مجرى نشاطه الهائل وغير المسبوق فى حقل الإعلام، والذى يتجاوز المعلومة العادية إلى المعلومة الفكرية والمعلومة العلمية، وينتقل بمقدرة فذة من التعريف بالوطن على المستوى التاريخى والجغرافى والاقتصادى والاجتماعى، إلى المتابعة الدقيقة اليومية - بل والساعاتية أحيانا! - للأحداث السياسية المحلية والعربية والعالمية، إلى التعريف بالدول والشعوب التى تربطها بمصر وشعبها علاقات سياسية أو قومية أو دينية إلى تقديم الدراسات الهامة عن المؤسسات التشريعية والتنفيذية والتاريخية فى داخل الوطن وخارجه. الى عمل الموسوعة القومية/ للشخصيات المصرية البارزة، وعمل موسوعة مصر الإسلامية ومصر الفرعونية، وإصدار المطبوعات الهامة عن عظمة مصر بالاشتراك مع المؤسسات العلمية العالمية - وكل ذلك قليل من كثير يقدمه الدكتور ممدوح البلتاجى وهو يقود على رأس هيئة الاستعلامات، جيشا من المتفانين فى حب مصر، ببراعة القائد العسكرى الذى لا يعرف الهزيمة. ويقدم أجل الخدمات للمثقفين والإعلاميين والعلماء والمفكرين والسياسيين.

والمهم هو أن المؤلف بول كيندى فى كتابه «قيام وسقوط القوى العظمى» لا يكتفى بأن يقدم تاريخا، وإنما يحاول أن يعثر على قوانين للحركة التاريخية. وبمعنى آخر أنه يحاول أن يتتبع ويفسر كيفية قيام

وسقوط القوى الكبرى، بمقارنة كل منها بالأخرى، فى فترة القرون الخمسة التى درسها. وهذه المحاولة تدخله فى مجال علم آخر وهو علم فلسفة التاريخ!

وقد انطلق فى بحثه من فكرة أن مواطن القوة فى الأمم التى تقود السياسة العالمية لا تكون متساوية فى كل الأمم، ولا تكون ثابتة. ويرجع السبب فى ذلك إلى أن استفادة الأمم من الإنجازات العلمية لا تكون استفادة متساوية. وعلى سبيل المثال فإن ظهور السفن ذات المدافع بعيدة المدى، ونهضة التجارة فى الأطلنطى بعد عام ١٥٠٠، لم يفد كل الدول بدرجة متساوية، وإنما استفادت منه أمم ولم تستفد الأمم الأخرى. كما أن استخدام الطاقة البخارية فيما بعد، وموارد الفحم والمعادن التى اعتمدت عليها بدرجة كبيرة، لم يؤد إلى زيادة القوة لكل الأمم، بل زادت قوة البعض وقلت قوة البعض الآخر.

وفى الوقت نفسه فإنه كلما زادت الطاقة الإنتاجية لأية دولة، تجد من السهل عليها تحمل أعباء الانفاق على برامج تسليح كبيرة فى وقت السلم، والاحتفاظ بجيوش وأساطيل كبيرة فى وقت الحرب. وعندما يتم تحويل نسبة كبيرة من موارد الدولة للأغراض العسكرية، بدلا من تخصيصها لتحقيق الثروة. فإن ذلك يؤدى - فى المدى البعيد - إلى إضعاف القوة الوطنية. وبالشكل نفسه، إذا وسعت أية دولة رقعتها بشكل مبالغ فيه من الناحية الاستراتيجية، بأن تغزو مثلا أراضى شاسعة، أو بأن تشن حربا باهظة التكاليف. فإنها تتعرض لخطر زيادة التكاليف الباهظة على المغنم المحتملة من التوسع الخارجى..

وقد أخذ بول كيندى بعد ذلك يسوق كتابه فى التدليل على صحة هذه النظرية، ولكنه كان يفعل ذلك بروح عالم فلسفة التاريخ وليس بوصفه عالم التاريخ! والفرق بين الاثنين أن الأول ينطلق من نظرية يسعى لإثباتها، والآخر ينطلق من فراغ! وبمعنى آخر لا يسعى لإثبات شئ، وإنما هو يترك نفسه للوقائع التاريخية تقوده إلى ما تشاء.

وهذا هو المنهج الصحيح ! فالتاريخ وعاء كبير جدا نستطيع أن نلتقط منه ما نثبت به أى شئ نريد اثباته! ولكن الأحداث تحدث بفعل عوامل لاحصر لها، لا تتفق فى حدث وآخر، بل تختلف كل منها عن الأخرى.

ولكن يبقى أن الفيلسوف يسعى دائما للوصول الى قوانين للحركة التاريخية، ولا يسعى إلى نتائج - قد تكون متباينة أو مختلفة باختلاف ظروف الحدث التاريخي.

وعلى سبيل المثال فإن المؤرخ العربى ابن خلدون - لم يكتف بكتابة التاريخ، وإنما أراد الوصول الى قوانين للحركة التاريخية، وخرج بنظرية تقول إن عامل قيام الحضارة هو نفسه عامل تدهورها وفنائها! وإن العصبية أساس قوة القبيلة. ولا تكون الرياسة إلا فى أهل اقوى العصابات، وأن العصبية تهدف إلى الملك، وتنقل المجتمع من البداوة إلى التحضر، ولكن صاحب الدولة الذى وصل الى الرياسة بمقتضى عصبية قبيلته، لا تستقيم له هذه الرياسة إلا إذا جدد أنوف أهل عصبيته وعشيرته المقاسمين له فى نسبه، واستغنى عن هذه العصبية التى اكتسب بها الرياسة! وهكذا نجد أنفسنا أمام قضيتين متعارضتين: فلا تتم الرياسة الا بالعصبية، ولا تدوم الرياسة إلا بالاستغناء عن العصبية!

ثمة قانون آخر خرج به ابن خلدون، هو قانون الترف، فالترف يزيد الدولة فى أولها قوة إلى قوتها، إنه غاية الحضارة والملك، به تتباهى الدول المتحضرة، وبه تقاس حضارتها وقوتها، وبه ترهب الدول المجاورة.

ولكن الترف هو العلة الاساسية لتطرق الخل فى الدولة، وهو الذى يؤذن بفسادها، وإذا حصل الترف أقبلت الدولة على الهرم والشيخوخة.

ومن ذلك انتهى ابن خلدون إلى وجود أطوار ثلاثة تتعاقب على الدول والحضارات:

١ - طور البداوة، كمعيشة البدو فى الصحارى. والبربر فى الجبال، والتتار فى السهول.

٢ - طور التحضر، حيث تأسيس الدولة عقب الغزو والفتح، ثم الاستقرار فى المدن.

٣ - طور التدهور، نتيجة الانغماس فى الترف والنعيم.

هذه النظرية لابن خلدون فى قيام وسقوط الدول لا تجد لها صدى فى النظرية التى قدمها بول كيندى فى كتابه، والتى تقوم على العلاقة بين الثروة والقوة، أو القوة الاقتصادية والقوة العسكرية!

ففى رأيه أن القوة الاقتصادية تؤدى إلى القوة العسكرية، والقوة العسكرية تؤدى إلى الضعف الاقتصادى! أو على حد قوله : إن القوة العظمى - وهى حسب تعريفها: دولة قادرة على الاحتفاظ بمكانتها فى مواجهة أية دولة أخرى - تتطلب أساسا اقتصاديا مزدهرا، لكن بدخول الحرب، أو بتكريس قد كبير من «قوة التصنيع» لدى الدولة للإنفاق على التسليح «غير المنتج»، فإن الدولة تواجه خطر تآكل القاعدة الاقتصادية القومية، خاصة إزاء الدول التى تركز قدرا أكبر من دخلها للاستثمار الإنتاجى من أجل نمو طويل الأمد.

ومن هنا تصبح المشكلة التى تواجه رجال الدولة هى : إما شراء الأمن العسكرى فى وقت الخطر الحقيقى أو المحتمل - الأمر الذى يصبح عبئا على كاهل الاقتصاد الوطنى - أو خفض النفقات العسكرية، مع احتمال أن تجد الدولة مصالحها مهددة أحيانا من قبل الدول الكبرى! وبمعنى آخر، أن قادة الدول مضطرون إلى الاختيار بين الأمن العسكرى الذى هو أكثر الحاحا، والأمن الاقتصادى الأطول مدى، فإذا هم أهملوا توفير دفاعات عسكرية ملائمة، فقد يصبحون عاجزين عن الرد إذا تفوقت عليهم قوة معادية، وإذا انفقوا الكثير على التسليح والوفاء بالتزاماتهم العسكرية فإنه من المرجح أن يرهقوا أنفسهم بصورة تفوق قدرتهم الطبيعية، خصوصا مع تصاعد تكلفة الاسلحة الحديثة.

ومن هنا تصبح القضية التى يطرحها بول كيندى واضحة كل الوضوح، وهى أن الدولة التى تستطيع الاحتفاظ بقوتها الاقتصادية فترة

أطول رغم الانفاق العسكرى، هى الدولة التى يكتب لها البقاء فى الصراع العالمى! لأن الحروب الكبرى فى التاريخ - كما يقول ماكندر - هى النتيجة المباشرة أو غير المباشرة للنمو غير المتكافئ بين الأمم، فإن التوازن بين القوى المختلفة - من ثم - يكون هو السبيل الوحيد لتفادى الحرب. وهذا هو ما حدث فى أثناء التوازن الذرى بين الولايات المتحدة على رأس المعسكر الغربى، والاتحاد السوفيتى على رأس المعسكر الشرقى، ومن هنا فإن سعى القوى العظمى حاليا الى التوازن الاقتصادى والعسكرى يمكن فهمه فى هذا الضوء.

وفى رأى بول كيندى أنه سيكون هناك تحول فى أنصبة اجمالى الانتاج العالمى والانفاق العسكرى، من تكتلات القوى الخمس الكبرى - وهى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، والصين، واليابان، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية - إلى عدد أكبر من الأمم، ولكن هذه - فى رأى ستكون عملية تدريجية!

وهو مخطئ فى ذلك، فإن التحول حادث بالفعل! ويتمثل فى إيران والعراق، اللتين تنطبق عليهما نظرية بول كيندى بدرجة كبيرة، ذلك أن تنامى قوتيهما الاقتصادية التى نجمت عن ظهور البترول وارتفاع أسعاره بعد حرب أكتوبر، قد أدت إلى تنامى قوتيهما العسكرية! وتنامى قوتيهما العسكرية أدى إلى ضعفهما الاقتصادى والعسكرى!

وبالنسبة لإيران، فإنها تحاول الآن، عن طريق استرداد قوتها الاقتصادية، أن تسترد قوتها العسكرية ولكن بالنسبة للعراق، فإنها غائبة عن الوعى تحت حاكمها الأحمق، ولذلك فهى تعطل استرداد قوتها الاقتصادية عن طريق معاندتها فى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وفى الوقت نفسه فإن ما تبقى من قوتها العسكرية تستنزفه أولا بأول فى مغامراتها الجنونية على الحدود الكويتية، التى تؤدى إلى التدخل العسكرى ضدها وتدميرها! على أن اختلال التوازن الاقتصادى والعسكرى بين إيران والعراق سوف يؤدى - طبقا لنظرية ماكندر - إلى

تجدد الحرب بينهما فى المستقبل! فالحرب الكبرى فى التاريخ لم تقع - فى رأيه - الا نتيجة اختلال التوازن فى النمو بين الأمم!

وفى الوقت نفسه، فإن تزايد قوة دول الخليج الاقتصادية لابد أن يتبعه تزايد قوتها العسكرية، وتزايد قوتها العسكرية يؤدي إلى تآكل قوتها الاقتصادية! والخيار مرير أمامها، فإما أن تملك قوة اقتصادية بدون حماية عسكرية، وفى هذه الحالة تكون قوة اقتصادية مهددة، أو تتمتع بحماية عسكرية على حساب القوة الاقتصادية، وتكون القوة الاقتصادية أيضا مهددة بالاضمحلال!

والمهم هو أن كتاب بول كيندى عن قيام وسقوط القوى العظمى قد أثار اهتمام القيادة السياسية الأمريكية، وعقدت حوله الندوات، وكان السؤال هو: ما العمل؟ إذا كان الانحدار النسبى هو المصير، فكيف يمكن تفاديه؟ وإذا كان العالم لابد وأن يدخل مرحلة التغيير، فكيف يمكن الإبقاء على المركز الأمريكى؟

هذا هو مادفع الدكتور أنور عبد الملك، المشرف على السلسلة - إلى الاعتقاد بأن رؤية بول كيندى كانت وراء التحرك الأمريكى للسيطرة على منطقة النفط فى الخليج، ردعا لكل من القوتين الصاعدتين: اليابان وألمانيا! وكانت المرحلة الأولى من هذا التحرك الهائل هى حرب الخليج الأولى من ١٩٨٠ - ١٩٨٨، وجاءت حرب الخليج الثانية لتعزيز الوجود الأمريكى بالقرب من مصادر النفط، وإرساء الركائز الأولى لما أطلق عليه اسم «النظام العالمى الجديد»: أى زوال القطبية الثنائية، وإضعاف الاشتراكية، وسيادة نظام السوق، وبروز نمط التعددية الليبرالية بوصفها النمط الأمثل للديموقراطية - وفى كلمة واحدة: الهيمنة المطلقة للغرب حول مركزه الأوحى، وهو الولايات المتحدة الأمريكية.

وهذا الكلام لا يعنى إلا أحد أمرين: إما أن تكون الولايات المتحدة هى التى دبرت حرب الخليج الأولى وحرب الخليج الثانية. وفى هذه

الحالة يكون صدام حسين ونظامه السياسى هو العميل الأول للولايات المتحدة الأمريكية - وهو ما تؤكده شواهد كثيرة - وإما أن حماقة النظام العراقى هى التى هبأت للولايات المتحدة فرصة مد بقاءها كقوة مهيمنة ومسيطرة فى العالم المعاصر؟ وإن كان الأمر الأخير هو الأقرب للعقل والمنطق!

ورأى الشخصى - كمؤرخ - أن نظرية بول كيندى فى قيام وسقوط القوى العظمى خاطئة من الأساس! فإذا كان من الصحيح أن تنامى القوة الاقتصادية يودى إلى تنامى القوة العسكرية، فإن تنامى القوة العسكرية يودى بدوره إلى تنامى القوة الاقتصادية، وليس العكس كما يقول بول كيندى!

فلم تبين الدول العظمى فى التاريخ قوتها العسكرية لمجرد حماية قوتها الاقتصادية، وإنما لاستخدام هذه القوة العسكرية فى تنمية قوتها الاقتصادية ودعمها عن طريق الاستعمار، واحتكار ثروات الشعوب.

وما يحدث الآن فى العالم المعاصر شاهد على ذلك، فإن القوة العسكرية للدول العظمى قد استطاعت استنزاف ثروة دول الخليج، وعلى رأسها إيران والعراق. ونزحها بمئات المليارات إلى خزائنها ودعم اقتصادها. وبدون هذه القوة العسكرية كانت تسقط الدول العظمى!

من هنا، ربما كانت نظرية بول كيندى صالحة فقط للتطبيق على قيام وسقوط القوى الصغرى!

من الجانى فى حوادث كفر الدوار؟

عندما قرأت عنوان هذا الكتاب
«بعد أربعين عاما براءة خميس
والبقري»، الذى ألفه عبد المنعم الغزالي
الجبيلي، وهو من قيادات تنظيم «حدثو»
الشيوعى القديم الذى ضرب على يد
ثورة يوليو، توهمت أننى أمام إعادة
محاكمة جديدة جادة تستهدف الوصول
إلى الحقيقة فى حوادث كفر الدوار
الشهيرة، وأن هذه المحاكمة التى عقدها
عبد المنعم الغزالي قد توصلت إلى
شئ جديد خلاف ما انتهى إليه
تحقيقى للحوادث الذى ورد فى كتابى:
«عبد الناصر وأزمة مارس»، الذى أثبت
فيه براءة خميس والبقري مما نسب
إليهما، كما أثبت أنهما شنقا ظلما.

ثم فوجئت بأن الكتاب الجديد
يسعى إلى براءة ثورة يوليو من جريمة
إعدام النقابيين! وإلى إلقاء التهمة على
قوى أخرى!

الوفد فى

وبالنسبة لباحث مثلى عن الحقيقة التاريخية فقد كان بودى أن أرحب بهذا الكشف الجديد، لولا أن عبد المنعم الغزالى لم يقدم جديدا فى هذا الموضوع، وإنما كل ما فعله أن ردد تهمة قديمة لقوى مجهولة اتجهت إليها الاشاعات فى ذلك الحين ثم أخفتت سريعا، بعد أن تولت سلطات الأمن التحقيق وتحققت من عدم صحتها، وهى تهمة تنسب مسئولية الأحداث إلى مأمور كفر الدوار وابن حافظ عفيفى باشا.

ولم يسأل عبد المنعم الغزالى نفسه: إذا كانت هذه التهمة صحيحة، فلماذا أخفتها سلطات التحقيق ولم تثبتها المحاكمة؟ ولماذا ظلت ثورة يوليو تتكتم هذا الدليل الذى يثبت براءتها من تهمة ضرب الحركة النقابية وارتكاب جريمة إعدام نقابيين فيها طوال عهد عبد الناصر؟

ولماذا - أيضا - اختفى ملف التحقيق فى هذه الأحداث بعد أن قرأه أحد وكلاء وزارة العدل، الذى كان متحمسا - كما يقول عبد المنعم الغزالى - لعرضه على مكتب العمل الدولى حيث قدمت شكوى ضد مصر بخصوص هذه المحاكمة وإعدام الشهيدين محمد مصطفى خميس ومحمد البقرى، بعد أن تبين له أن عرض ملف التحقيق على مكتب العمل الدولى سيكون دليلا ضد النظام القائم فى مصر وقتها: حكومة ومجلسا لقيادة الثورة (انقلاب ٢٣ يوليو العسكرى).

وإذا كان ملف التحقيق يعد - باعتراف عبد المنعم الغزالى - دليلا ضد نظام ثورة يوليو، فكيف اخترع اختراعه العجيب الذى يلقى فيه بالتهمة على مأمور كفر الدوار وابن حافظ عفيفى ووراءهما تلك القوى المجهولة التى يزعم أنها كانت تريد أن تدق إسفيناً بين الطبقة العاملة وحركة الجيش؟

أفهم أن يكون لهذا القول نصيب من الصحة لو أن سلطات التحقيق التى تولت إجراءات التحقيق فى هذه الحوادث كانت مكونة من رجال العهد القديم الذين يلقى عليهم بالاتهام، وأن هذه السلطات هى التى

أخفت الأدلة على تدبيرها هذه الحوادث حتى لا تتحمل المسؤولية عنها أمام التاريخ وأمام القضاء، ولكن من المعروف أن هذه السلطات كانت هي نفسها سلطات الثورة - أو حركة الجيش كما كان يطلق عليها - فأى مصلحة لهذه السلطات فى إخفاء أدلة الاتهام ضد رجال العهد القديم - أو على حد قوله: «القوى القديمة التى وضعت مخططها وقتها بمهارة لإبعاد حركة الجيش عن الشعب وطبقاته الكادحة!

وفى الوقت نفسه أى مصلحة لهذه السلطات - سلطات ضباط يوليو - فى إخفاء أدلة براءة حركة الجيش من جريمة إعدام نقابيين مصريين لأول مرة فى تاريخ الحركة النقابية فى مصر، وتحمل مسؤولية هذه الجريمة أمام التاريخ على طول سنوات الثورة؟

ألم يكن فى وسع حركة الجيش، بعد أن اصطدمت بالرأسمالية المصرية فى يوليو ١٩٦١ بقرارات التأميم، أن تسوق فى مبررات قراراتها هذه التهمة العمياء التى يسوقها عبد المنعم الغزالي فى بحثه المزعوم عن الحقيقة؟ وتفتح بنفسها الملف بما يبرئ ساحتها ويدين القوى القديمة على نحو ما يفعل الغزالي؟

المذهل فى هذا الكتاب هو التخبیط الغريب من جانب المؤلف! ففى الوقت الذى يردد على طول صفحاته ادعاء «مخطط القوى القديمة لإبعاد حركة الجيش عن الشعب وطبقاته الكادحة»! أو ما يطلق عليه: «تآمر القوى القديمة والدوائر الاستعمارية، والأمريكية خاصة» - فإنه يعترف فى مقدمة الكتاب بأنه لم يكن هناك تآمر ولا حاجة! وأن التحرك العمالى لم يكن بتدبير وإنما كان «تلقائيا»!

وعلى حد تعبيره بالحرف الواحد فإن حوادث كفر الدوار «كانت تحركا عماليا تلقائيا، أبطاله العمال الذين كانوا يريدون نقابة مستقلة لهم حرة غير خاضعة للإدارة، وأبطالها هم هؤلاء الذين سقطوا شهداء أمام المصانع، أو البطلان اللذان حكم عليهما بالإعدام ظلما وعدوانا ودون سند من قانون ودون تحقيق عادل»!

وطبعا لا يسأل الغزالي نفسه: كيف تكون الحوادث مدبرة وفي نفس الوقت تلقائية؟ وإنما يترك للقارئ حل هذا اللغز!

والغريب حقا - وكتاب الغزالي ملئ بالغرائب! - إنه عندما يتحدث عن القوى القديمة المجهولة، التي يدينها ويحملها مسئولية الحوادث، ينسب إليها القيام بعمليات تخريب المصانع، وعندما يتحدث عن الطبقة العاملة ينفي تماما أنها أحدثت أى تخريب فى المصانع».

فيقول فى صفحة ٩ «خلال جولتنا مع عاطف نصار (قائد منطقة الاسكندرية فى ذلك الوقت) أكدنا له على مجموعة من الحقائق، منها: أن العمال لم يقوموا بأى تخريب فى المصانع، وأن حوادث التخريب كانت فى مكاتب الإدارة بعيدا عن المصانع».

ولكنه يعود فيؤكد فى الصفحة التالية (ص ١٠) وجود التخريب فيقول: «كان الاتفاق كاملا بينى وبين عاطف نصار حول ضرورة الكشف عن الأيدي الخفية والمجرم الحقيقى الذى وقف خلف عمليات التخريب والفوضى».

وإذا كان من الثابت أن العمال لم يقوموا بأى تخريب فى المصانع، فما هو معنى «إعدام حركة الجيش لمصطفى خميس ومحمد البقرى؟، وإذا كانت هناك حوادث تخريب فى المصانع أو بعيدة عن المصانع فى مكاتب الإدارة، وكان وراءها - حسب قوله - «السراى والباشوات وفى مقدمتهم حافظ عفيفى» فلماذا لم تحاكمهم حركة الجيش وتقوم بإعدامهم بدلا من خميس والبقرى؟

وإذا كانت حركة الجيش قد أعدمت خميس والبقرى رغم براءتهما، وتركت الجناة الحقيقيين من رجال العهد القديم - كما يعترف عبد المنعم الغزالي - فكيف يصل إلى هذه النتيجة الغريبة، وهى تبرئة حركة الجيش من إعدام خميس والبقرى وإدانة هذه القوى القديمة المجهولة من رجال العهد القديم؟

ألم يكن جديرا بعبد المنعم الغزالي أن يحترم عقل قارئه بدلا من أن يسوقه في هذه المتاهة؟ وهى المتاهة التى يقول فيها إن حوادث كفر الدوار كانت نتيجة تخطيط وتآمر، وهى فى الوقت نفسه حركة «تلقائية»! أو أن العمال «لم يقوموا بأى تخريب فى المصانع» ولكن القوى القديمة هى التى أحدثت التخريب! أو أن حركة الجيش بريئة لأنها أعدمّت الأبرياء وأخلت سبيل الجناة؟

الفصل السادس

الجامعة والمجتمع

الحركة الوطنية وميلاد الجامعة المصرية

جرت العادة أن يتناول الباحثون إنشاء الجامعة المصرية فى إطار التربية والتعليم، وتعطش الشعب المصرى إلى التعليم العالى والارتقاء العلمى والأدبى واللاحق بركب الأمم المتقدمة وهو إطار صحيح ولكنه ضيق، لأنه يفصل الظاهرة التاريخية عن محيطها، ويعزل الحدث التاريخى عن ظروفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وفى الحقيقة أن ميلاد الجامعة المصرية هو جزء من الحركة الوطنية، وبمعنى أدق، هو جزء من المعركة الهائلة التى كانت تخوضها فى تلك الأثناء كل القوى الوطنية ضد الاحتلال البريطانى، لتحرير وسائل الانتاج وإدارة البلاد من القبضة الأجنبية.

ومن المعروف أن الأوروبيين، منذ منتصف القرن التاسع عشر، كانوا قد تمكنوا من السيطرة على مصر، عن

أكتوبر فى ١٩٨٣/١٢/٢٥

طريق تملك الأراضي الزراعية من خلال شركات الرهن العقاري والاصلاح الزراعى والتملك الفردى، حتى كادت مساحة الأراضي الزراعية المملوكة للأجانب تصل فى بعض الأزمات المالية، إلى نصف الأراضي المصرية. كما تمكنوا من السيطرة على نشاطها التجارى والصناعى والمالى من خلال المشروعات الصناعية والتجارية المتوسطة والكبيرة، التى كانت غالبيتها العظمى ملكا لرؤوس الأموال الأجنبية. كما كبلوا البلاد بالديون فى عهدى سعيد واسماعيل مما أتاح لهم إنشاء ما عرف باسم «صندوق الدين» الذى كان له حق مراقبة الإيرادات وحق التشريع والقضاء ما بقى الدين العام.

وفى الوقت نفسه وقعت الإدارة الحكومية فى قبضة الأوروبيين عن طريق صبغ المصالح الحكومية بالصبغة الأوروبية، وشغل الوظائف بواسطة الأجانب. ولم تكن الإدارة الحكومية قبل الاحتلال البريطانى فى الواقع فى يد المصريين، بل كانت فى يد العناصر الأجنبية الإسلامية الحاكمة من الأتراك والشراكسة والأرناؤوط. فعلى الرغم من إرسال محمد على البعثات إلى أوروبا، فإن معظم الوظائف العليا فى مصر حتى عام ١٨٣٩ كانت فى يد الأتراك. وفى أواخر عهد محمد على حدث تحسن تدريجى فى صالح المصريين، ولكن هذا التحسن انتكس فى عهد عباس، الذى فصل جميع الموظفين المصريين الكبار، حتى لم يبق فى عام ١٨٥٦ من بين المصريين الذين علمهم محمد على فى مصر وفرنسا وإنجلترا من يشغل وظيفة كبيرة، وعين مكانهم الأتراك. وفى عهد اسماعيل، حين رأى أن يجعل من مصر قطعة من أوروبا، أراد أن يصبغ الإدارة الحكومية بالصبغة الأوروبية، فاستعان بمن يتقنون اللغات الأوروبية، ولما كان عدد المصريين المثقفين ثقافة غربية قاصرا، فقد استعان بالسوريين لمعرفة العربية والفرنسية، وسرعان ما تصدروا المناصب الكبرى.

وعندما احتل الانجليز مصر، تبنا سياسة إبعاد المصريين عن الوظائف العليا، وحصرهم فى إطار الوظائف الدنيا، وتوجيه التعليم لهذا الغرض. ومع أنهم استبقوا السوريين فى مناصبهم فى البداية، فإنهم

أخذوا ينقلون إلى أيديهم الوظائف الكبيرة، وبدأوا بتعيين عدد من المستشارين الإنجليز في دوائر المالية والرى، ثم أضيف إليهم مستشار قضائي ومستشار للمعارف، وبعدهما مستشار للداخلية وجماعة من المفتشين للأقاليم واستمر ذلك ليصل إلى كثير من المناصب المتوسطة.

وفى خلال ذلك كان الانجليز لا يفتأون يعلنون أنهم سيقومون بتدريب المصريين وإعدادهم لتدبير - شئونهم بأنفسهم، ولكن هذا الإعداد اقتصر - كما ذكرنا - على الوظائف الصغرى ذلك أن نصيب المصريين فى الوظائف الكبيرة فى ذلك الحين - كما أثبتت الاحصائيات - لم يتجاوز الربع! وفى وزارات المالية والمعارف والأشغال العمومية والزراعة والمواصلات كان نصيب المصريين من الوظائف الكبرى لا يتجاوز ٣١ فى مقابل ١٦٨ للانجليز، و٢ لغيرهم.

هذا يفسر تلك الحقيقة، التى يجمع عليها باحثو تلك الفترة، وهى الأهمية الكبيرة التى أصبح يعلقها المصريون على الوظيفة، أو المركز الهام الذى احتلته «الوظيفة الحكومية» فى أذهان المثقفين، الذى نلمس أصداءه فى «حديث عيسى بن هشام» للمويلحى فى كثير من المواضع وإن كان هؤلاء الباحثون يخطئون فهم بواعث هذا الاهتمام، فينسبونه إلى سياسة الاحتلال التعليمية، التى ربطت التعليم بأعداد الموظفين اللازمين للوظائف الحكومية، مع أنه لو كان هذا السبب صحيحا، لكانت الشكوى من التعليم فى غير محلها، مادام يشبع رغبة المصريين فى الوظائف!

وفى الحقيقة فإن الاهتمام بالوظيفة يرجع إلى ما تتيحه للمصرى من الاشتراك فى إدارة بلده وتصريف شئونه، وما يكتسبه - بالتالى - من أهمية فى أعين مواطنيه ومن شعور بالسلطة والسلطان، وهى أشياء كان محروما منها منذ زمن بعيد، بسبب وقوع إدارة البلاد الحكومية فى أيدي الأجانب، سواء كانوا مسلمين أو أوروبيين.

وهذا ما نلمسه بوضوح من الصور التى يقدمها المويلحى فى حديث عيسى بن هشام. فاقتران الوظيفة الحكومية بالسلطة هو السبب الأساسى فيما اكتسبته الوظيفة الحكومية من أهمية فى ذلك الحين. ولما

كانت السلطة فى يد الاحتلال - كما ذكرنا - فمن هنا العامل الوطنى والقومى المحرك للسعى إلى الوظائف.

ومعنى ذلك أن سياسة الاحتلال فى ربط التعليم بشغل الوظائف الحكومية لاصلة لها بالأهمية التى أصبحت تحظى بها الوظيفة الحكومية فى أذهان المصريين، إنما كانت الشكوى من هذه السياسة التعليمية قائمة على تهيئ المصريين لوظائف لا أهمية لها! وهى الوظائف الدنيا.

فلقد ترتب على حصر الغرض من التعليم فى تدريب المصريين على الوظائف الدنيا، أن انخفض مستواه فى عهد الاحتلال، فأنحصر فى إطار تشجيع الكتابيب الأهلية وتحويلها من ديوان الأوقاف إلى ديوان المدارس، وتصعيب التعليم فى المرحلتين الابتدائية والثانوية عن طريق إحلال اللغة الانجليزية محل اللغة العربية كلفة للتدريس، وجعل التعليم فى المرحلتين بمصروفات باهظة لا يحتمل دفعها إلا الموسرون.

وفى الوقت نفسه وبسبب ربط التعليم بشغل الوظائف، فقد عمد الاحتلال إلى خفض أعداد الطلاب فى إطار أعداد الوظائف المطلوب شغلها، خوفا من تخريج أعداد تزيد على حاجة الإدارة الحكومية فتنتشر البطالة. ولذلك، فبعد إحدى عشرة سنة من الاحتلال لم يكن لدى وزارة المعارف سنة ١٨٩٣ سوى ثلاث مدارس ثانوية أميرية! وقد بلغ عدد الطلبة الذين نالوا شهادة البكالوريا (الثانوية العامة) من هذه المدارس الثلاث وغيرها من المدارس الحرة، ٤٢ طالبا فقط فى ذلك العام، وقد بقى التعليم العالى محدودا نتيجة لعدم تشجيع التعليم الثانوى. وكانت هناك من المدارس العالية: مدرسة الطب، والهندسة، والحقوق، أضيفت إليها فيما بعد مدرسة الزراعة العليا وقد كان بالمدارس العليا قبل الاحتلال ٢٠٠٠ طالب، فأصبح بها ٤٥٠ طالبا فى سنة ١٩١٤، وكان بمدرسة الطب وحدها مائتا طالب، فلم يكن بها فى سنة ١٨٩٨ إلا عشرة طلاب!

وهكذا ترتب على سياسة الاحتلال فى إبقاء المصريين على الدوام فى حالة عجز وقصور عن القيام بشئون الإدارة الحكومية، وإجبارهم

على الاعتماد على الانجليز في هذا الصدد، أن نشأت مشكلة انخفاض مستوى التعليم التى لا تقل خطورة، بكل تأثيرها على انخفاض المستوى الحضارى للشعب المصرى وإبقائه فى حالة من التخلف الفكرى والعجز عن اللحاق بركب التقدم.

وهذا ما اتجهت الجهود الوطنية فى ذلك الحين لمقاومته عن طريق إنشاء الجامعة المصرية فإنشاء الجامعة يحقق الغرضين: ارتقاء مستوى الأمة عن طريق ارتقاء مستوى الأفراد، وتخريج كوادر وطنية تستطيع أن تضطلع بشئون بلادها، وكل ذلك يقوى الحركة الوطنية التى تستهدف تحرير وسائل الانتاج من القبضة الأجنبية وتحرير إدارة البلاد الحكومية من قبضة الاحتلال. وهذا ما عبر عنه مصطفى كامل بقوله إن هذا العمل «يخدم به المصريون أنفسهم خدمات جليلة، ويصنعون به للمستقبل رجالا أشداء يعرفون معنى الوطن والوطنية، ويبرهنون به على أنهم قادرون على القيام بعظائم الأعمال، وأنهم أهل لنوال الحرية والاستقلال».

ومن ثم فليس لنا أن نعلق أهمية كبيرة على زعم القوى الوطنية التى تصدت لمشروع إنشاء الجامعة، بأن الغرض منها هو العلم فقط لا الارتزاق أى الوظيفة، وربما كانت المبررات التى ساقتها لجنة الجامعة أدق فى هذا الصدد، حين أكدت أنها تريد بالجامعة أن تجعل الناس على اختلاف طبقاتهم يقبلون على طلب العلم لمجرد العلم حتى يرتقى مستوى الأمة فى أقرب وقت بارتقاء مستوى الأفراد، وأن الجامعة حينما توجه جهودها لتعليم العلم لمجرد العلم فإن النابغين فيه ستفتح أمامهم أبواب الرزق! ومعنى هذا القول أن العلم وإن كان هدفا فى حد ذاته، فإنه يفتح لصاحبه الباب للرزق (الوظيفة).

وعلى كل حال فإن التركيب الطبقي للقائمين على إنشاء الجامعة فى ذلك الحين يفسر فكرة «العلم للعلم» التى سبقت فى ذلك الحين ذريعة لإنشاء الجامعة. فإن كثيرا منهم كانوا من كبار الملاك الذين يتمتعون بجاه كاف يصرف أنظارهم عن الوظيفة، ولكن الكثيرين أيضا منهم كانوا من كبار رجال الدولة الذين كانوا يعانون من سيطرة الانجليز على

الوظائف العليا، ويدركون أهمية صنع كوادر تتولى شئون البلاد عند اللزوم، ومن هؤلاء سعد زغلول، الذى كان مستشارا فى محكمة الاستئناف الأهلية، وقاسم أمين المستشار كذلك بالاستئناف، وبعض رجالات الخديو والقصر. وجميعهم كانوا ينتمون إلى الأحزاب الوطنية فى ذلك الحين، التى كانت تسعى لتحرير البلاد بطرق مختلفة، ونقل السيطرة على شئونها الاقتصادية والسياسية والإدارية من يد الانجليز إلى يد المصريين. وكانوا يدركون - من ثم - أن إنجاز ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق العلم وارتقاء مستوى البلاد. وهكذا فإن شعار «العلم للعلم» فى ذلك الحين كان يعنى من الناحية الفعلية «العلم للاستقلال» !

هذا يفسر أن نشأة الجامعة ارتبطت بأكبر زعيمين وطنيين قامت على أكتافهما الحركة الوطنية فى عهد الاحتلال البريطانى، وهما مصطفى كامل وسعد زغلول. فقد دعا مصطفى كامل إلى إنشاء الجامعة فى مقال بجريدة اللواء يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٠٤. وبعد عامين تولى تنفيذ الفكرة سعد زغلول!

وكانت الفكرة قد لقيت صدى طيبا، واشتغل بها الشيخ محمد عبده، وأعرب بعض الأغنياء عن استعدادهم للتبرع لها. وعندما توفى الشيخ محمد عبده، رأى سعد زغلول وبعض أصدقاء وتلامذة الشيخ تكريم أستاذهم عن طريق إنشاء كلية تنتسب إليه. وبدأوا فى جمع المال والتبرعات، وتولى سعد زغلول الدعوة إلى التبرع للمشروع، واستقر الرأى على أن يكون الاجتماع الأول لهذه اللجنة فى داره، وحدد يوم ١٢ أكتوبر ١٩٠٦ موعدا لهذا الاجتماع. وحضر ٢٧ عضوا منهم قاسم أمين، ومحمد فريد، وعبد العزيز فهمى، والشيخ عبد العزيز جاويش، وحفنى ناصف، وعبد الله أبازة وغيرهم. واختير سعد زغلول وكيلا لرئيس اللجنة المؤقتة التى تألفت لمباشرة هذا العمل، وتركت الرئاسة شاغرة ليتولاها أحد الأمراء. كما انتخب قاسم أمين سكرتيرا للجنة، واتفق على أن تسمى الجامعة باسم الجامعة المصرية، واكتب سعد زغلول للمشروع بمائة جنيه، كما تبرع غيره، حتى بلغت الاكتتابات ٤٤٨٥ جنيها

ومن الطريف أن مصطفى كامل حين علم بإعلان تشكيل لجنة تأسيس الجامعة المصرية، أرسل من أوروبا يحتج على سعد زغلول وقاسم أمين بأنه هو الذى سبقهم إلى هذه الفكرة، ويجب أن يكون تنفيذها تحت رعايته الأمر الذى يدل على مدى التنافس بين الرجلين على رعاية هذا العمل.

ولم يستمر سعد زغلول فى وكالة رئاسة اللجنة إلا مدة أسبوعين فقط. إذ عين وزيرا للمعارف فى ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦، فتخلى عن الرئاسة يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٠٦، معتذرا لزملائه بأن الوظيفة التى تولاها «تمنعنى من الاستمرار على أن أكون عضوا عاملا معكم فى مشروع الجامعة المصرية، الذى أفتخر بكونى من الذين اشتركوا فى وضعه».

ولما كان كرومر غير سعيد بهذا المشروع الوطنى، فقد دفع هذا كثيرين فى ذلك الحين إلى الاعتقاد - كما يقول أحمد شفيق - بأن اختيار كرومر لسعد زغلول وزيرا للمعارف كان المقصود به إبعاده عن الاشتغال به، والقضاء على فكرة الجامعة فى مهدها، وغضب خصوم سعد السياسيين واتهموه بأنه تخلى عن مشروع الجامعة «حبا للوظيفة».

وقد دفع هذا بعض الباحثين إلى إساءة فهم موقف سعد زغلول من الجامعة، بل تسرع بعضهم، فى رسالة للماجستير عن سعد زغلول منشورة، إلى اعتماد رواية لكاننجهام فى كتابه «مصر اليوم» to - day in Egypt بأن الجامعة لم تتلق أدنى مساعدة أو عون من الحكومة أو من وزارة المعارف بصفة خاصة، حتى سنة ١٩١٠، أى بعد أن ترك سعد زغلول المعارف، حيث منحتها الوزارة مبلغ ألفى جنيه أول منحة لها، فى الوقت الذى تبرعت فيه بعض الدول الأجنبية للجامعة فى شكل كتب وأدوات!.

وهذا التسرع فى تحقيق الرواية التاريخية، مبعثه غياب فهم الفلسفة السياسية التى كانت تحرك القوى الوطنية التى دعت إلى إنشاء الجامعة فى ذلك الحين. وهذه الفلسفة تتمثل فى الفكر الليبرالى الذى كان يرفع لواءه أحمد لطفى السيد فى «الجريدة» وكان يرى - كما كتب لطفى السيد -

أن «ترفع الحكومة يدها عن التعليم، وأن تنزل عنه إلى الأمة»، «لأن التعليم الحر أنفع جدا من التعليم الحكومي»، وأنه «إذا تولت الحكومة أمر التعليم فسوف تصبغه بسياستها». «ودخول السياسة في التعليم من شأنه أن يجعل الطالب يكبر وهو طفل» و «العلم لا يرقى تحت ضغط السياسة».

لهذا السبب ابتعد سعد زغلول عن مشروع الجامعة عند توليه وزارة المعارف، لإبعاد تأثير السياسة (سياسة الاحتلال) عن الجامعة. على أنه مع ذلك - وعلى عكس الرأى السالف الذكر الذى اعتمد رواية كاننجهام - لم يلبث أن تدخل لإنقاذ المشروع، حين رأى أن التبرعات التى جمعت وقتذاك لا تتجاوز ستة وعشرين ألف جنيه، وهى لا تكفى - حسب قوله - لإنشاء جامعة كبرى كجامعات أوروبا، فدفعت الحكومة فى عهده للمشروع «خمسة أضعاف ما دفعه المتبرعون فى أنحاء القطر مرة واحدة» - حسب تعبير سعد زغلول فى حديثه لعباس محمود العقاد الذى كان يكتب فى جريدة الدستور، فى مايو ١٩٠٨.

والطريف أن هذا التبرع أثار غضب كثير من القوى الوطنية، التى تدين بالفكر الليبرالى كما ذكرنا، لأنه اقترن بمراقبة الحكومة لها، ورأوا أن فى ذلك مساسا باستقلال الجامعة، وذهبوا فى ذلك إلى الدعوة إلى مقاطعة اللجنة القائمة به والكف عن التبرع للجامعة المنشودة!، وكما يقول عباس محمود العقاد . «اتخذوا من تبرع الحكومة لها بالمال حجة يستدلون بها على وجوب مقاطعتها!، ولم يشاءوا أن يعتبروا هذا التبرع أول خدمة نافعة خدم بها سعد زغلول مشروع الجامعة وهو وزير المعارف».

وقد اضطر الأمير أحمد فؤاد، الذى اختير رئيسا للجامعة، إلى التصريح لمراسل «الجريدة» بأنه «من يوم تولى رئاسة الجامعة، وهى جامعة وطنية حرة، وليست تحت رعاية الحكومة أو تدخلها فى شئ ما». كما دافع حسين رشدى باشا، أحد أعضاء الجامعة، عن استقلالها قائلاً لنفس المراسل، «إنى لا أعرف تدخل من الحكومة فى شئون الجامعة، ولا أن هناك ميلا من الحكومة للتدخل»!

كذلك اضطر سعد زغلول بسبب هذا التبرع إلى نفي تهمة التدخل فى شئون الجامعة عن نفسه أمام الرأى العام، ففى حديثه مع العقاد قال: «أقول وأنا على يقين إن الحكومة لا تقصد سوءاً بهذه الجامعة، ولم تفكر فى إعاقة سيرها، وإن مراقبتها على هذه الصورة تفيدها فائدة قد لا تنيسر لها بغير ذلك». وقال: «يقولون إن الجامعة وقعت فى أيدي الموظفين (الحكومة) فانتشلوها منهم!». ولكن ألا يتدبرون فى عاقبة ذلك؟. إن بعض هؤلاء كانوا يطلبون من الحكومة إعانة المشروع مادياً، فرفضهم الآن اشرافها عليه بعد أن أدت الحكومة ما طلبوه منها يعد من الغرابة بمكان، ويدل على تناقض لا يمكن الجمع بين أطرافه».

على كل حال، فإن هذا يبين مدى حرص القوى الوطنية فى هذا الوقت المبكر على استقلال الجامعة، وإبعاد الحكومة عن التدخل فى شئونها، وهو حرص ظل قائماً على الدوام، كما ظلت الحكومة بدورها حريصة على عدم التدخل طوال عهد الاحتلال، حتى جاءت ثورة ٢٣ يوليو، فكسرت هذه القاعدة الأساسية منذ أزمة مارس ١٩٥٤!

وقد احتفل بافتتاح الجامعة المصرية رسمياً فى يوم ٢١ ديسمبر ١٩٠٨ فى حفل أقيم بقاعة مجلس شورى القوانين، حضره الخديو عباس الثانى. وفى مساء ذلك اليوم بدأت الدراسة فى الجامعة، التى اتخذت لها مكاناً فى دار «جناكليس»، مكان الجامعة الأمريكية الحالية، بإيجار سنوى ٤٠٠ جنيه، على أنه نتيجة قصور امكانات الجامعة المالية، أصبح هذا الإيجار يمثل عبئاً كبيراً على مواردها، فوق أن الدار لم تكن تصلح لتكون مقراً ثابتاً لها يستوعب ما يستلزمه تطويرها من توسعات. وبدأت الجامعة تتعثر إلى أن تقدمت الأميرة فاطمة الزهراء، ابنة الخديو اسماعيل، «ربيبه المجد وربة الكرم الدرة العصماء صاحبة الأيادى البيضاء» - كما وصفتها بحق الوثيقة التاريخية التى وضعت بالحجر الأساسى لبناء دار الجامعة الأولى ببولاق الدكرور (مقر وزارة الزراعة الحالى) سنة ١٩١٤ - تقدمت هذه السيدة العظيمة لتكمل الصرح الذى بنته القوى الوطنية المصرية وعلى رأسها سعد زغلول. ووهبت الجامعة

قطعة أرض مساحتها ستة أفدنة قرب قصرها ببولاق الدكرور، خصصتها لبناء دار جديدة للجامعة، ووقفت عليها ٦٦١ فداناً من أجود أطيانها فى الدقهلية، وتبرعت بجواهر وحلى لتباع وينفق من ثمنها فى البناء، وقيمتها ١٨٠٠٠ ألف جنيه، فبلغت قيمة ما تبرعت به نحو مائة ألف جنيه - أى ١٠ ملايين جنيه بعملة هذه الايام!. واحتفل بوضع حجر الأساس للجامعة فى الأرض التى تبرعت بها الأميرة بالدقى فى ٣٠ مارس ١٩١٤.

ويتضح من ذلك أن انشاء الجامعة المصرية كان ثمرة كفاح وطنى عظيم خاضته القوى الوطنية باصرار وثبات، ولم تبخل عليه بشئ من مالها ومن ممتلكاتها، وظلت تحافظ على استقلاله من أى تدخل من قبل الدولة، حتى بعد أن ضمت الجامعة إلى الحكومة فى ١٩ مايو ١٩٢٥. وقد أثبت هذا العمل الجليل أنه كان العتبة الحقيقية التى خطت منها مصر من عالم التخلف الذى أراده لها الاحتلال، إلى عالم التقدم الذى أراده لها أبناؤها الأوفياء المخلصون.

الجامعة والدببة!

فيما يبدو أن حرمان الشعب
المصري من الديمقراطية لمدة ثلاثين
عاما فى عهد ثورة يوليو المجيدة قد أثر
على أدائه الديمقراطى، وخلط المفاهيم
فى رءوس الكثيرين، وأصابهم
بحساسية شديدة لكل ما يعتقدون أنه
انتهاك للديموقراطية من جانب نظامنا
السياسى، حتى أصبح مفهوم
الديموقراطية والفوضى مختلطين على
نحو يصعب التمييز بينهما، وصار
يتعذر التفرقة بين ما ينتمى للعمل
التشريعى والعمل التنفيذى، أو بين ما
ينتمى للوظائف الإدارية والوظائف
التمثيلية.

وقد ترتب على ذلك أننا أصبحنا
نعانى من تسيب إدارى مدمر ومخرب
باسم الديمقراطية، وتمتع اللصوص
والمفسدون فى مؤسساتنا الإنتاجية
بحصانة ضد الفصل لا يوجد لها مثل
فى أى مجتمع إنتاجى يحترم نفسه،

اكتوبر فى ١٩ / ٦ / ١٩٩٤

وتحول المرعوسون إلى رؤساء والرؤساء إلى مرعوسين، وبعد أن كان النفاق في المؤسسات الإنتاجية وغيرها يجري من أسفل إلى أعلى، صار يجري من أعلى إلى أسفل! فلا يستطيع صاحب مسئولية في مؤسسة ما أداء عمله وتحمل مسئولياته بدون منافقة مرعوسيه و «الطبطة» عليهم! فإذا شاء معاقبة أحد حال دون ذلك من العقوبات ما يجعله يصرف النظر عن المحاولة منذ البداية! وأصبحت إدارات التحقيقات في المؤسسات الإنتاجية أداة في يد المرعوسين بدلا من أن تكون أداة في يد الرؤساء، ويكفي رضاؤها عن موظف ليتمتع بحصانة من العقاب طول بقائه في وظيفته. وهذا الكلام لا يوجد فيه مبالغة من أى نوع، فأنا شاهد على التاريخ، وأستطيع أن أروى وقائع عايشتها في إحدى الهيئات أقلت فيها المخالفون من العقاب لتواطؤ جهاز التحقيق.

وقد روى لى الدكتور حمدي الحكيم، وكيل لجنة الخدمات بمجلس الشورى، أنه حين كان يتولى رئاسة مجلس إدارة إحدى شركات الأدوية، ضُبط أحد العمال متلبسا ببعض المسروقات، وعندما تحقق من ثبوت تهمة السرقة على العامل، قرر فصله. على أنه لم يلبث أن فوجئ بعودته إلى عمله، بعد أن قررت اللجنة الثلاثية، المكونة من مندوب اللجنة النقابية، ومندوب مكتب العمل، وممثل الشركة، رفض فصله من عمله! ومنذ ذلك الحين كان هذا العامل اللص يتعمد الجلوس فى تحد عند مرور الدكتور حمدي الحكيم فى جولات تفتيشية!

لماذا أسوق هذا الكلام؟ إننى أسوقه بسبب الضجة التى أثارها عدد من الكتاب وصحف المعارضة حول موافقة مجلس الشعب على تعيين عمد ومشايخ القرى، وأيضا على تعيين عمداء الكليات.

فهذه الأصوات التى ارتفعت بالمعارضة لا تستطيع أن تفرق بين الوظائف الإدارية والوظائف التمثيلية، فليست وظيفة العمدة وشيخ البلد أن يحكم قريته أو بلده وفقا لإرادة أهلها، وإنما وظيفته إدارتها وضبط الأمن فيها وحراسة ممتلكاتها وفقا لأوامر وتعليمات الحكومة وقوانين الدولة، ومعنى ذلك أنه لا يرسم سياسة يملها أهل القرية وإنما ينفذ

سياسة تملّيها الحكومة المنتخبة من الشعب انتخاباً حراً. وهذا هو الفرق بين الإدارة والحكم، فالإدارة تنفيذ، والحكم سياسة، وهو أيضاً الفرق بين الإدارة المحلية والحكم المحلى، فالإدارة المحلية تكون فى الدول البسيطة والحكم المحلى يكون فى الدول المركبة، أى الاتحادات الفدرالية.

لقد تغير وضع العمدة فى ظل نظامنا السياسى عنه فى ظل النظام السياسى الذى كان سائداً قبل ثورة يوليو، فقد كان العمدة فى السابق جزءاً من الطبقة شبه الإقطاعية الحاكمة، ولذلك كان جزءاً من الحياة الحزبية والسياسة التى كانت تتحكم فى استمراره فى وظيفته أو خروجه منها، وفقاً لانتماءاته الحزبية وتداول الحكم بين الأحزاب، كما كانوا جزءاً من الصراع الحزبى.

ولذلك عندما أصدر أحمد زبور باشا فى يوم ٨ ديسمبر ١٩٢٥ قانون الانتخاب المعدل الذى ضيق فيه حق الانتخاب وقصره على من بلغ سن الثلاثين، وجعله على درجتين، كان من الأساليب التى اتخذتها الأحزاب المعارضة فى مقاومة الحكومة الزبورية، إصدار أوامرها إلى أنصارها من العمد فى مختلف المديرىات بالامتناع عن تنفيذه! وكان عمده مركز تلا منوفية أول من أعلنوا الاضراب، فصدر قرار الحكومة برفقتهم فتضامن معهم بقية عمده المركز واستقالوا، وأضرب العمده فى المديرىات الأخرى تأييداً منهم لمقاطعتهم للانتخابات التى تجرى على أساس ذلك القانون.

وقد تغير وضع العمده فى عهد ثورة يوليو مع إلغاء الأحزاب وتحكم الثورة فى الحياة السياسية، فأنحصرت وظيفتهم فى الناحية الإدارية التنفيذية، وأصبحوا أداة فى يد الثورة رغم الانتخاب الشكلى! الذى كان طابع كل انتخاب يجرى فى عهد الثورة.

ولكن الأمر أخذ يتحول مع ظهور التعددية الحزبية، وهى التى هددت بعودة العمده والمشايخ إلى الحلبة السياسية من جديد والانخراط فى الحياة الحزبية، فى الوقت الذى أخذ الخطر يهدد البلاد من ناحية الإرهاب ويؤثر على سمعة الحكم. ومن هنا صار من الضرورى حصر

وظيفة العمدة والشيخ فى العمل الإدارى التنفيذى باعتبار كل منهما موظفين عموميين تابعين للحكومة وتعيينهما يكون بقرار إدارى من السلطة المختصة. وجرى وضع ضوابط للتعيين تتمثل فى تشكيل لجنة التعيين من نائب مدير الأمن رئيسا، وقاض تعينه الجمعية العمومية للمحكمة التى تقع فيها دائرة القرية ومدير ادارة البحث الجنائى، ومفتش مباحث أمن الدولة وعلى هذا النحو يمكن للحكومة أن تسيطر على الوضع الأمنى فى الظروف الصعبة التى تمر بمصر، وتحمى الإدارة فى الريف من المؤثرات السياسية الحزبية التى ثبتت ممارساتها الضارة فى ظروف تجربتنا الحزبية المريضة.

وهذا ينقلنا إلى قضية تعيين عمداء الكليات بدلا من انتخابهم، وهو ما اعتبره بعض الدببة الذين يدافعون عن الجامعة بالطوب ردة عن الديموقراطية وتحويل الأساتذة الجامعيين إلى موظفين إداريين، واتهاما لهم - وهم صفوة المجتمع - بأنهم غير قادرين على الانتخابات مثل الفلاحين!

وهذا الكلام يمثل تجاهلا مغرضا، أو جهلا شنيعا بالجامعة والحياة الجامعية، لأنه يتجاهل، أو يجهل أن القسم - وليس الكلية - هو أساس العملية التعليمية فى الجامعة.

وعلى سبيل المثال، فقسم التاريخ فى كلية الآداب بجامعة المنوفية، وهو الذى انتمى إليه، هو الذى يختص - وفقا للمادة ٥٥ من قانون الجامعات - برسم السياسة العامة للتعليم والبحث العلمى فى القسم، ووضع نظام العمل بالقسم، والتنسيق بين مختلف التخصصات فى القسم، وتحديد المقررات الدراسية التى يتولى القسم تدريسها، وتحديد محتواها العلمى. كما يختص أيضا بتحديد الكتب والمراجع فى مواد القسم وتيسير حصول الطلاب عليها وتدعيم المكتبة بها. هذا فضلا عن وضع وتنسيق خطة البحوث، وتوزيع الإشراف عليها.

والقسم أيضا هو الذى يقترح تعيين أعضاء هيئة التدريس وندبهم، ونقلهم، وإعارتهم، وإيفادهم فى مهمات ومؤتمرات علمية وندوات أو حلقات دراسية، واقتراح الترخيص للأساتذة بإجازات التفرغ العلمى.

كما يقترح القسم أيضا توزيع الدروس والمحاضرات والتمرينات والانتداب من القسم وإليه. وهو الذى يقترح تعيين المدرسين والمساعدين والمعيدى، وندبهم ونقلهم وإيفادهم فى بعثات أو على منح أجنبية، وإعطائهم الإجازات الدراسية.

ويقترح القسم أيضا توزيع أعمال الامتحان، وتشكيل لجانها فيما يخص القسم، كما يقترح منح مكافآت التفرغ للدراسات العليا، واقتراح تعيين المشرفين على الرسائل وتشكيل لجان الحكم عليها، ومنح درجات الماجستير والدكتوراه.

والقسم أيضا هو الذى يناقش نتائج الامتحانات فى مواد القسم، وتقييم نظم الدراسة والامتحان والبحث العلمى فى القسم، ومراجعتها وتجديدها فى ضوء كل ذلك وفى إطار التقدم العلمى والتعليمى. كما أنه يتابع أيضا تنفيذ السياسة العامة للتعليم والبحوث فى القسم.

هذا ما يختص به قسم التاريخ فى كلية الآداب بجامعة المنوفية، وهو الذى يختص به كل قسم فى الكلية وفى الكليات الأخرى وفى الجامعات الأخرى.

وهو ما يبين أن الذين اعترضوا على تعيين عميد الكلية ليسوا أكثر من مغرضين أو جهلاء بالنظام الجامعى، فسواء عين عميد الكلية أو انتخب فالعملية التعليمية الجامعية والنشاط العلمى كله يقوم به القسم المختص وليس عميد الكلية.

وأكثر من ذلك إن مجلس الكلية - المكون من مجموع أقسام الكلية - وليس عميد الكلية - هو الذى يرسم السياسة العامة للتعليم والبحوث العلمية ورسم الإطار العام لنظام العمل فى أقسام الكلية. وعميد الكلية الذى يرأس هذا المجلس تنحصر مهمته فى «تنفيذ قرارات مجلس الكلية أو المعهد، ويبلغ محاضر الجلسات إلى رئيس الجامعة»

وحتى أدلل على أن القسم هو أساس الجامعة، وكلمته هي النافذة في العملية التعليمية والإدارية، فإنني كنت رئيساً لقسم التاريخ منذ نحو عشر سنوات، قررت تعطيل تعيين مدرس مساعد حصل على الدكتوراه، في وظيفة مدرس، وذلك لمدة عامين، عقاباً له على تجاوزه للتقاليد الجامعية. وقد عمد هذا المدرس المساعد إلى استعطاف عميد الكلية، ورئيس الجامعة، بل أعضاء مجلس الجامعة، وكان من بينهم شخصيات هامة جداً، مثل المهندس سليمان متولى وزير النقل والمواصلات، والأستاذ الدكتور إبراهيم بدران.

وقد عرض موضوع هذا المدرس المساعد على مجلس الجامعة وأنا عميد عدة مرات، فكننت أصر على ضرورة تأديبه، وكانت حجتي أن الجامعة هي القسم وكان مجلس الجامعة يذعن لقرار القسم في كل مرة، حتى شعرت بأن العقوبة قد أثمرت، وعاد المدرس المساعد إلى صوابه، فقرر القسم تعيينه، وعندئذ أصدر مجلس الجامعة قراره بتعيينه مدرسا. هذه الرواية توضح تماماً الصورة الحقيقية للجامعة والحياة الجامعية والعملية التعليمية في الجامعة. وهي تبين أن الذين تصوروا أن تعيين عميد الكلية سوف يقلب الأساتذة إلى موظفين ويحيل الجامعة إلى إدارة حكومية هم مغرضون أو هم أبعد الناس فهما للجامعة، وأكثرهم جهلاً بوظيفة العميد.

ذاك أنه إذا كان قد تبين لنا أن وظيفة العميد هي تنفيذ قرارات مؤسستين ديموقراطيتين في الكلية، وهما مجلس القسم ومجلس الكلية، فسواء وصل إلى منصبه بالتعيين أو بالانتخاب فلن يغير ذلك من وظيفته، ويجعله يرسم سياسة القسم والكلية بدلا من تنفيذ ما يقرره مجلس القسم ومجلس الكلية.

فالعميد - وفقا للمادة ٤٤ من قانون الجامعات - يقوم بتصريف أمور الكلية وإدارة شئونها العلمية والإدارية والمالية، وهو مسئول عن تنفيذ القوانين واللوائح الجامعية، وكذلك عن تنفيذ قرارات مجلس الكلية

ومجلس الجامعة والمجلس الأعلى للجامعات فى حدود هذه القوانين واللوائح.

وهذا العمل - كما واضح - عمل إدارى بحث، لا يتطلب فى صاحبه أن يكون منتخبا، وإنما يتطلب فيه فقط أن يكون إداريا ناجحا، فإذا كان إداريا فاشلا انعكس فشله على إدارة الكلية وتنفيذ قرارات مجلس الكلية ومجلس الجامعة والمجلس الأعلى للجامعات.. إلى آخره.

ولعل الكثيرين الذين لم يقتربوا من الجامعة يجهلون أن العملية الانتخابية للعميد لا تتم إلا فى الكليات التى يتوافر فيها أكثر من عشرة أساتذة، فإذا لم يوجد بالكلية سوى عشرة أساتذة فأقل، يعين العميد من بين أساتذة الكلية بقرار من رئيس الجامعة.

وفى الفترة السابقة كانت معظم الكليات الجامعية الجديدة تعاني من نقص شديد فى عدد الأساتذة، يعطل العملية الانتخابية، فكان العميد يصل إلى وظيفته بالتعيين.

وقد كنت أنا نفسى عميدا معينا لأن عدد الأساتذة بالكلية لم يكن كافيا لإجراء انتخاب، وكنت أفخر بأنى وطه حسين معينا! ولعلنى أقدر من غيرى على تقدير أهمية أن يكون العميد معينا لا منتخبا. فلم أكن مدينا لأحد من الأساتذة بصوته على نحو يدعو إلى مجاملته على حساب المصلحة العامة، ولم أشعر بحاجتى إلى تكتيل «لوبي» لصالح انتخابى، أو شلة تروج لى بين الأساتذة، كما لم تكن ثمة مصالح أو خصومات شخصية بينى وبين أحد من أعضاء هيئة التدريس.

بل أذكر أن شعورى بأنى غير مدين لأحد من أعضاء هيئة التدريس بمنصبى جعلنى أخوض معركة شرسة ضد الغلو فى أسعار المذكرات والكتب، وأنحاز لصالح الطلبة فى كثير مما يمس مصالحهم. وقد أحلت ثلاثة أساتذة إلى مجلس تأديب لبيعهم المذكرات بأسعار مبالغ فيها كثيرا، وأجبرت البعض على رد فروق ما حصلوا عليه من الطلبة من مبالغ زائدة عما حددته من أسعار عادلة للكتب والمذكرات.

لا جدال - إذن - فى أن التعديل الذى أدخله وزير التعليم الدكتور حسين كامل بهاء الدين، ووافق عليه مجلس الشعب، كان تعديلاً صحيحاً، وهو يدخل فى عملية إصلاح الجامعات، كما أنه يلطم كثيراً من المنافقين الذين يعلو صوتهم بالنحيب على انهيار الديمقراطية فى الجامعة.

فالظريف فى هذه الأصوات أنها تنسى أن رئيس الجامعة نفسه يصل إلى منصبه بالتعيين وليس بالانتخاب! بل إن العميد المنتخب يصل إلى منصبه أيضاً بالتعيين! فالقانون القديم لا ينص على تعيين من يحصل على أعلى الأصوات عميداً، وإنما ينص على أن يختار رئيس الجامعة العميد من بين من حصلوا على أكثر الأصوات، وله الحق فى تعيين أقل هؤلاء الثلاثة أصواتاً! وهو ما حدث فى جامعة عين شمس منذ بضعة أعوام، إذ استبعد رئيس الجامعة من التعيين من حصل على أعلى الأصوات من الثلاثة، واختار أقلهم!

المهم أن المتباكين على الجامعة وكرامة الأستاذ الجامعى أغفلوا - عمداً أو جهلاً - تعديلاً يعد أعظم تحول فى تاريخ الجامعة، وأكثرها حفاظاً على كرامة الأستاذ الجامعى. فلقد كان النص القديم فى القانون يجعل سن انتهاء الخدمة بالنسبة إلى أعضاء هيئة التدريس، ستين سنة، ولكنه يبيح لهم البقاء بصفة شخصية كأساتذة متفرغين حتى بلوغ سن الخامسة والستين، ثم يتم تعيينهم كأساتذة متفرغين لمدة سنتين قابلة للتجديد بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص.

وقد وضعت هذه المادة الأساتذة المتفرغين فى أكثر الأوضاع مهانة، إذ أصبح استمرارهم فى العمل منوطاً برأى تلامذتهم ومن هم أقل درجة علمية منهم! وفى هذا الزمن الرديء وجد البعض من صغار النفوس الفرصة لتصفية الحسابات مع أساتذتهم، أو المن عليهم بموافقتهم على تجديد التعيين! وفى الوقت نفسه فإن البعض من الأساتذة الذين شعروا بأن الحساب يمكن أن يجمعهم مع تلامذتهم فى نهاية الأمر، تهاونوا فى

أداء واجبهم تجاه هؤلاء التلامذة على حساب الكفاءة العلمية. وكل ذلك أوجد داخل الجامعة أوضاعاً لم تعرفها الحياة الجامعية.

وقد تولت التعديلات الجديدة التي وافق مجلس الشعب على إدخالها على قانون الجامعات، إصلاح هذا الوضع الخاطئ، والحفاظ على كرامة الأستاذ الجامعي، فقد نصت المادة ١٢١ على أن «يعين بصفة شخصية في ذات الكلية أو المعهد جميع من يبلغون سن انتهاء الخدمة، ويصبحون أساتذة متفرغين، وذلك ما لم يطلبوا عدم الاستمرار في العمل .. إلى آخره.

وفي هذا الصدد أيضاً - أي الحفاظ على كرامة الأستاذ الجامعي - أدخلت التعديلات الجديدة نصاً يقضى باعتبار عضو هيئة التدريس الذي يتقلد منصباً عاماً أو أكثر، في حكم المعار من وظيفته في الجامعة طوال مدة شغله لهذه المناصب العامة، فإذا ترك منصبه العام عاد إلى شغل وظيفته الأصلية في هيئة التدريس. فإذا كان تركه المنصب العام بعد بلوغه السن المقررة لترك الخدمة في الجامعة، عاد أستاذاً متفرغاً في ذات الكلية أو المعهد.

والسبب في هذا التعديل أنه في هذا الزمن الرديء أيضاً حدث أن تنكرت بعض الجامعات لبعض بنيتها ممن تولوا منصب الوزارة بعد أن تركوا مناصبهم ورفضت إعادتهم إلى وظائفهم العلمية، جرياً على العادة المصرية العريقة.. عادة التوديع بالقلل القناوى.. والآن بعد هذا التعديل لم يعد في وسع أصحاب النفوس الصغيرة ممارسة هوايتهم في التنكر لمن خدموا البلاد!

الفصل السابع
مفهوم المجتمع المصري

مؤتمر المرأة المصرية والنفخ في الرماد!

لست أدري هل هي المصادفة وحدها أو التخطيط هو الذى جعل السيدة سوزان مبارك، حرم السيد رئيس الجمهورية، تخوض معركتين هامتين على جبهتين مختلفتين فى مدى زمنى قصير لا يتجاوز شهراً واحداً: الجبهة الأولى هى جبهة مشكلات المرأة المصرية، والجبهة الثانية هى جبهة مشكلات الثقافة المصرية.

وبالنسبة للجبهة الأولى، وهى موضوع هذا المقال، فلعلها الحاسة السادسة للسيدة سوزان مبارك، أو إحساس فائق بالمشكلة الاجتماعية التى تعانيها المرأة المصرية، هو الذى دفع السيدة حرم الرئيس إلى عقد «المؤتمر القومى للمرأة المصرية وتحديات القرن الواحد والعشرين»، لكى يكون مسئولاً عن «وضع الرؤية المستقبلية لدور المرأة المصرية وتحديد مسارها خلال السنوات القادمة فى ظل التطورات الدولية والإقليمية والمحلية القادمة».

يوليو ١٩٩٤/٧/٣

وربما كانت نقطة اعتراضى الوحيدة هى ما يتصل بعبارة تحديات القرن الواحد والعشرين، والتي تحمل تفاؤلاً هو أبعد ما يكون عن الواقع المصرى، إذ هو يتجاوز «تحديات الثلث الأخير من القرن العشرين» التى هى المشكلة الحقيقية التى تواجهها المرأة المصرية، والتى لا سبيل إلى مواجهة القرن الواحد والعشرين قبل التغلب عليها.

ففى تصورى الشخصى أن التحديات التى واجهتها المرأة المصرية فى الثلث الأخير من القرن العشرين، هى أخطر تحديات واجهتها فى تاريخها الحديث، منذ أن نهضت نهضتها التاريخية الهائلة فى ثورة ١٩١٩، ومنذ أن خاضت ظروف النضال الوطنى الذى خاضه شعبنا تحت زعامة الوفد المصرى بقيادة سعد زغلول وخليفته مصطفى النحاس.

هذه التحديات هى التى فرضتها جماعات الإسلام السياسى منذ بداية عهد الرئيس السادات، وعلى طول مدة حكمه، وفرضت الإرهاب الفكرى، بل فرضت القهر البدنى والعنف على حياة المرأة، كما فرضت مناخاً اجتماعياً خاصاً على حياة المرأة تراجع بها إلى العصر العثمانى.

هذه التحديات، التى استمرت فى خط متصاعد حتى وقتنا هذا، لم تتمثل خطورتها فى الهزيمة النفسية التى لحقت بالمرأة، بل تمثلت خطورتها فى الهزيمة النفسية التى أصابتها وجعلتها تقبل طواعية ما ظلت تتحرر منه على مدى نصف القرن السابق!

لقد عقدت السيدة سوزان مبارك، فى كلمتها فى افتتاح المؤتمر القومى للمرأة المصرية، مقارنة بين رقمين على مسيرة التعليم الجامعى: الأول فى عام ١٩٢٩ حين بلغ عدد الطالبات الملتحقات بالجامعة المصرية ١٦ طالبة على مستوى المنطقة العربية كلها، والثانى فى عام ١٩٩٤ - أى بعد سبعين عاماً - حين بلغ عدد الطالبات الجامعيات نحو ٣٢ ألف طالبة - ٢٠ ألف ضعف ! وهو ما اعتبرته «قفزة هائلة تجسد انتقال المرأة المصرية إلى مشارف القرن الحادى والعشرين».

وهو تقييم صحيح، ولكنه يتطلب استكمال الصورة برسم صورة لفتاة الجامعة اليوم، وصورة هذه الفتاة منذ ٤٠ عاماً عندما كنت ما أزال

طالباً فى الجامعة! أو عقد مقارنة بين صورة حفل افتتاح المؤتمر القومى للمرأة المصرية يوم ٦ يونية ١٩٩٤، وصورة مثل هذا المؤتمر منذ نصف قرن! فإذا لم يتيسر الحصول على هذه الصورة فيمكن الاستعانة - للتقريب - بصورة حفل غنائى للسيدة أم كلثوم فى الخمسينيات أو الستينيات. وذلك لعقد مقارنة بين عدد المحجبات اللاتى حضرن افتتاح المؤتمر القومى للمرأة المصرية وعدد المحجبات اللاتى حضرن الحفل الغنائى!

هذه المقارنة، تمثل النقلة الاجتماعية العكسية المقابلة للنقلة التعليمية الجامعية التى أوردتها السيدة سوزان مبارك ذلك أن جميع السيدات المحجبات اللاتى حضرن حفل افتتاح المؤتمر القومى للمرأة المصرية لا توجد فيهن سيدة واحدة اجبرها زوجها أو ذووها على ارتداء الحجاب عند حضور المؤتمر الأخير، وإنما ارتدينه طوعية ورغبة واقتناعاً فى ظل المناخ الاجتماعى الذى فرضته جماعات الاسلام السياسى، والذى قرن ارتداء الحجاب بالفضيلة!

ولم يكن ذلك صحيحاً، فلا ارتباط بين الحجاب والفضيلة، بدليل أن أمهات السيدات والأنسات المحجبات اللاتى حضرن افتتاح المؤتمر القومى للمرأة المصرية، كن هن - أو أقرانهن - اللاتى حضرن الحفل الغنائى لأم كلثوم الذى أشرت إليه، ولم تكن احداهن تقل فضيلة عن ابنتها التى حضرت حفل الافتتاح المذكور. كما أنهن هن اللاتى أنشأن تلك البنات اللاتى ترتدين الحجاب.

ومعنى هذه المفارقة : هى أن الأم، وربما الجدة كانت سافرة تعيش عصرها فى مناخ ثورة ١٩١٩، بينما الابنة تعيش العصر العثمانى ! - تعيشه اجتماعياً وفكرياً، ولا تعيشه علمياً بعد أن قفز عدد الجامعات من ١٦ فتاة فى سنة ١٩٢٩ إلى ٣٢ ألفاً فى سنة ١٩٩٤ !

ولذلك سوف نجد هذه المفارقة، حين تفتح كل من الأم أو الجدة «ألبوم» صورها فى فترة شبابها، وتفتح الابنة هذا الألبوم، فنرى أن الأم والجدة كانتا ترتديان ملابس العصر الذى عاشتا فيه، بينما ترتدى الابنة

أو الحفيدة ملابس العصر الأسبق! بل العصور السابقة! فيخيل إليك أن الأم أو الجدة هي الابنة أو الحفيدة، والإبنة أو الحفيدة هي الأم أو الجدة! ولا نستطيع أن نزعم أن ما يحدث هو نتاج طبيعى للتطور الاجتماعى، أو للتربية المنزلية! فإذا كان من المعقول أن تقنع الأم المحجبة ابنتها السافرة بأن ترتدى الحجاب من باب الفضيلة، فليس من المعقول أن تقنع الأم السافرة التى رفضت الحجاب - شابة - ابنتها بارتداء الحجاب، اللهم إلا إذا أدانت شبابها إدانة بالغة وحكمت على نفسها حكماً سيئاً !

إنما هو - إذن - نتاج المناخ الذى فرضته جماعات الإسلام السياسى، وهو مناخ لم تعرفه الحياة الاجتماعية فى الأربعينيات وما بعدها حتى أوائل السبعينيات. وهو أيضاً مناخ فرضه القهر والضغط ولم يفرضه الدين، بدليل أن الأربعينيات كانت تشهد كبرى الحركات الإسلامية فى الشرق، وهى حركة الإخوان المسلمين، ولم تمارس هذه الحركة من الضغوط الاجتماعية باسم الدين ما ألزم المرأة المصرية بارتداء الحجاب، وإنما كانت ضغوطها من أجل الاحتشام، وهذا الاحتشام كان هو السائد فى الأسر الكريمة وأسر الطبقة الوسطى وما دونها، وكان التبرج والتبرج ممجوجاً، ولم تفعل حركة الإخوان المسلمين أكثر من مسaire التقاليد الاجتماعية واللاحاح عليها، والوقوف دون انجرافها إلى ما انجرفت إليه هذه التقاليد فى الغرب من حرية بلا حدود.

ما يجرى - إذن - هو تطرف فى التظاهر بالفضيلة، وليس تطرفاً فى الفضيلة! فلا يوجد تطرف فى الفضيلة، وإنما الفضيلة هى الفضيلة، فإذا خدشت لم تعد فضيلة وإنما أصبحت شيئاً آخر. وإذا نحن ربطنا الحجاب بالفضيلة أدنا - بالضرورة - أمهاتنا وجداتنا اللاتى نبذن الحجاب وارتدين الملابس العصرية، وحكمنا عليهن بأنهن كن غير فاضلات !

هذا الكلام عن الحجاب أسوقه فقط كمثال للنقلة العكسية الاجتماعية المقابلة للنقلة التعليمية الجامعية التى حققتها المرأة المصرية،

واختيارى له سببه أنه مثال صارخ نراه فى جامعاتنا وادارتنا الحكومية وفى القطاع العام والخاص وفى الطريق وفى المنزل وفى كل مكان، وليس لأنه كل شئ! فالأمثلة على ارتداد المرأة المصرية بعقلها إلى العصر العثمانى لا حصر لها، ولدينا منها الكثير ! والأمثلة على أن النقلة التعليمية الجامعية التى قفزت بعدد الجامعات من ١٦ جامعة فى عام ١٩٢٩ إلى ٣٢ ألف جامعة فى عام ١٩٩٤، لم تنعكس على عقلية الفتاة الجامعية، بل لم تنعكس على عقلية الأستاذة الجامعية ذاتها ! - لا حصر لها أيضاً.

وهذا كله مما يوضح أن تحديات الثلث الأخير من القرن العشرين، التى فرضتها جماعات الإسلام السياسى، هى ما يجب أن تتوجه إليه الجهود وتتصدى له الأقلام الشجاعة، وذلك قبل أن تقترب من القرن الحادى والعشرين !

وفى هذا الصدد أعتقد أن شهادة الراهبى التائب عادل عبد الباقي سوف يثبت التاريخ أنها كانت أكثر فاعلية فى مواجهة هذه الظاهرة من كل كتابات الكتاب والمفكرين المصريين الذين يمكن أن يتصدوا لها!.

كما أن مسلسلاً تلفزيونياً مثل «العائلة»، الذى تواكب عرضه مع شهادة عادل عبد الباقي، لا يقل تأثيراً ! وذلك بشجاعة مؤلفه، وشجاعة ليلى علوى، وفوق ذلك شجاعة صفوت الشريف.

فالمطلوب أن نعيد المرأة المصرية إلى عصرها الذى هربت منه تحت ادعاءات جماعات الاسلام السياسى التى ثبت زيفها، وأن نعيد التناسق الضرورى بين الزى والعقل، فالحجاب على الرأس أصبح حجاباً على العقل! ومعنى ذلك حجب نصف عقل المجتمع المصرى عن المشاركة فى صنع التقدم ! ومعناه أن ينتقل نصف المجتمع المصرى - الذى يمثله الرجل - إلى القرن الحادى والعشرين، بينما ينتقل النصف الآخر - الذى تمثله المرأة - إلى القرن التاسع عشر !

القضية - إذن - أبعد خطراً من كونها قضية زى ترتديه المرأة المصرية، وإنما هى قضية منهج فى التفكير اقترح عقل المرأة المصرية

تحت عباءة الدين ! وقد اقتحمته جماعات الاسلام السياسى التى أثبتت اعترافات التائبين تشوه فكرها الدينى وبعده عن الدين الصحيح. وهذا المنهج فى التفكير اذا استمر يساور عقل المرأة المصرية فإنه كفيل بأن يصيبه بالضمور حتى لو ارتفع عدد الملتحقات بالجامعات المصرية من ٣٢ ألفاً إلى ٣٢ مليون فتاة ! وحين يحدث ذلك نكون قد خسرنا نصف المجتمع.

ذلك أنه يكفى أن نقارن بين انتاجية المرأة المصرية وإسهامها فى صنع التقدم فى مصر، وإنتاجية المرأة الأوروبية أو الأمريكية وإسهامها فى النهوض بالمجتمع ! أو نقارن بين عدد الساعات اليومية التى تعملها المرأة المصرية وتلك الساعات التى تعملها المرأة الأوروبية أو الأمريكية ! أو نقارن بين إهمال وتسبب المرأة المصرية فى عملها والتزام المرأة الأوروبية أو الأمريكية واتقانها للعمل.

إن هذا الفارق الهائل، الذى سوف نكتشفه من خلال هذه المقارنة، يصور انعكاسات منهج التفكير على عقل كل من المرأة المصرية والمرأة الغربية ! فهو يرسم الفرق بين منهج «الدروشة» عند المرأة المصرية والاكتفاء بشكلىة الدين والتدين، والمنهج العلمى الدقيق لدى المرأة الغربية، الذى يقودها للقيام بواجبات عملها بكل دقة مهما كانت الظروف !

ولا شك أنه فى وسع كل من زار أوروبا أو الولايات المتحدة أن يعقد هذه المقارنة بسهولة، ويعرف أن فضيلة الحجاب لم تنعكس ايجابيا على عمل المرأة المصرية، وإنما انعكست سلباً ! فمن الملاحظ أن المرأة العاملة المحجبة أكثر كسلاً وتكاسلاً، وأكثر إهمالاً فى عملها وتسريباً، اعتماداً على فضيلة الحجاب، بينما المرأة العاملة الغربية لا تجد ما تختبئ تحته غير فضيله العمل !

وإذا لم تنعكس ظاهرة الحجاب فى مجتمعنا على الانتاج، فمعناه أنها ظاهرة سلبية وليست ايجابية ! فهى لم تكسب المرأة المصرية فضيلة أكثر مما تملك المرأة غير المحجبة، كما أنها لم تدفعها إلى اتقان العمل

كما أمر الدين وكما أمر الحديث الشريف : « إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه ».

وأكثر من ذلك أنها اتخذت غطاء لاختفاء الاهمال والتسيب. وغير ذلك من ألوان السلوك الذى لا يتصل بالدين !

وفى الوقت نفسه فإن حجاب المرأة لم يكسبها الحصانة التى ترجوها من لبس الحجاب، ويصرف عنها أعين الشباب الداعر. فلقد كانت فتاة العتبة محجبة، ولم يمنع ذلك من انتهاك عرضها فى وسط الزحام ! ولم نر فى كل صور الفتيات والسيدات التى نشرت الصحف عن تعرضهن للاعتداء الجنسى واحدة سافرة، بل كلهن كن محجبات ! فلم يعد الحجاب يعنى التميز، وفى الظلام تبدو كل القطط سوداء !

والمشكلة أنه فى كل نظام انتاجى لا يوجد تفرقة بين ذكر وأنثى، بل يوجد فقط منتج وغير منتج ! بغض النظر عن جنس هذا المنتج وما اذا كان ذكراً أو أنثى ! ولكن الحجاب أقام هذه التفرقة، فمجتمعنا ينقسم إلى ذكور وإناث، ولا ينقسم بين منتجين وغير منتجين ! والطفلة المصرية تشعر منذ طفولتها بأنها مخلوقة غير طبيعية حين يفرض ذووها عليها الحجاب، ويفصلون بينها وبين الطفل، وهو ما يضعف جهاز المناعة لديها الذى يتكون من خلال الاختلاط البرىء الشريف، ويضعف من شخصيتها، ويجعلها أقرب إلى السقوط عند أول تجربة !

ولطالما نادينا بإيجاد الاتساق اللازم بين تطور علاقات ووسائل الانتاج، وتطور الزى الذى يرتديه الناس. فالبعض يتصور أن تطور الأزياء عبر مراحل تطور المجتمع المصرى كان أمراً اختيارياً، مع أنه كان أمراً فرضته طبيعة المرحلة الاقتصادية والاجتماعية.

وهذا يفسر لماذا لم ترتد الفتاة الغربية البنطلون «الجينز» فى القرن التاسع عشر. وإنما ارتدت الأردية الطويلة المكرنشة المجهزة «بجيونات» منشأة لأكساب الجسم شكلاً أنثوياً ! لقد فرض المجتمع الزراعى فى القرن التاسع عشر ارتداء هذا الزى الذى يبطئ من حركة الفتاة

بالضرورة، بينما فرض المجتمع الصناعى، بمواصلاته المزدحمة السريعة وإيقاعه الصاروخى، على الفتاة الغربية لبس الجينز !

بل لقد فرض المجتمع الصناعى على رجال الدين الغربيين ارتداء الملابس العصرية، بدلاً من ملابس الكهنوت الطويلة الفضفاضة ! وقد كانت هذه الملابس الفضفاضة هى التى قتلت الشيخ محمود أبو العيون تحت عجلات مترو مصر الجديدة حين اشتبكت أثناء نزوله بما اشتبكت به، فسقط تحت عجلات القطار ولقى حتفه !

وقد كانت ظروف المجتمع الصناعى هى التى قضت بزوال عادة ارتداء الرجال الطربوش، بعد أن فقد مبرر بقائه أمام ماكينات المصانع وزحام المواصلات القتال. وكان ارتداء الطربوش من قبل من أمارات الوقار، ولا يتخلى عن ارتدائه إلا كل من فقد اعتباره فى عين المجتمع !

بل لقد تسبب الطربوش فى أزمة وزارية حادة فى سنة ١٩٣٧ انتهت بإقالة أكبر زعيم شعبى فى البلاد، وهو مصطفى النحاس ! وذلك عندما أجبرت حرارة الجو مصطفى النحاس وهو س للوزراء على أن يخلع طربوشه بينما هو يجلس إلى جانب الملك فاروق فى إحدى حفلات التولية، وبقي برأسه عارياً، فاعتبرت صحف القصر خلع الطربوش تحللاً مما يقضى به واجب الإجلال للملك ! ونفخت فى ريح الخلافات حتى انتهى الأمر بإقالة النحاس !

والمهم هو أنه، كما أن ظروف المجتمع الصناعى فرضت زياً مختلفاً عن زى المجتمع الزراعى (ولم يكن منه زى الحجاب الذى ترتديه سيداتنا وفتياتنا) فإنها فرضت - بالضرورة - أنماطاً مختلفة من السلوك، وطرقاً مختلفة للتربية.

فقد صار من الضرورى تسليح الفتاة المصرية بخلق من نوع جديد.. خلق يساعدها على الاختلاط الذى تفرضه بالضرورة الحياة الجامعية والعمل فى الادارات والمصانع، كما يساعدها على مزاحمة الشباب فى وسائل المواصلات وإلزامه باحترام انسانيتها، وفى الوقت نفسه يهيئها

للاستجابة لمتطلبات المجتمع الصناعى الإنتاجية، التى ليس فيها الثروة وشغل التريكو والتزويغ من العمل، والاعتماد على الحجاب فى اثبات الفضيلة والجدية، بدلاً من الاعتماد على العمل الجاد المثمر !

وهذا كله مما يوضح أن القضية ليست - بحال - قضية ارتداء زى هو زى الحجاب، وإنما هى قضية انتهاج نمط معين من الحياة الاجتماعية والصناعية تفرضه علاقات الانتاج ويحتمه تطور وسائل الانتاج، ويخضع له الجميع طواعية أو كرها !

وفى هذه القضية نرى أن جماعات الاسلام السياسى قد فرضت على المرأة المصرية ارتداء زى تراه زياً اسلامياً، ولكنها عجزت عن تزويدها بالخلق الاسلامى الذى يجعل من العمل عبادة ويجعل اتقان العمل جزءاً لا يتجزأ من الدين. وقد استكانت المرأة المصرية لما فرضته عليها جماعات الاسلام السياسى، واعتبرت ذلك هو جوهر الدين، بينما جوهر الدين بعيد عن ذلك كل البعد ! وما لم تنجح المرأة المصرية فى مواجهة تحديات الثلث الأخير من القرن العشرين، فلن تكون مؤهلة لدخول القرن الواحد والعشرين ! ولن تزيد مؤتمرات المرأة المصرية القادمة عن كونها صيحة فى واد ونفخة فى رماد !

ملاحظات على زوبعة مؤتمر حماية الأقليات

بعد أن نشرت جريدة «الأهرام» فى
عددتها الصادر يوم ١٢/٥/١٩٩٤،
البيان الذى أصدره مركز ابن خلدون
عن المؤتمر الذى نظمه لمناقشة حقوق
الأقليات فى الوطن العربى والشرق
الأوسط، تكون صورة الزوبعة التى
ثارت حول إدراجه مسألة حقوق الأقباط
فى المؤتمر قد اكتملت، الأمر الذى
يجعلنى أقطع سلسلة مقالاتى التى أرد
فيها على المؤامرة الخسيصة على تاريخ
مصر الى يدبرها السعدونيون، لأبدى
ملاحظات أشعر بواجب تقديمها
للجماهير المصرية حول هذه القضية
الخطيرة التى أثارت اهتمام الرأى
العام.

وأولى هذه الملاحظات الخطأ الذى
وقع فيه مركز ابن خلدون بوضع مسألة
حقوق الأقباط بين موضوعات المؤتمر،
دون مراعاة اختلاف ظروفهم

الوفد فى ٢٢ / ٥ / ١٩٩٤

الاجتماعية والسياسية عن ظروف الأقليات التي تعيش فى أنحاء العالم العربى والشرق الأوسط إذ كان عليه منذ البداية إدراك أنه إذا كانت للأقليات التى تعيش فى بلاد أخرى مشاكل تتعلق بحقوقها، فإن هذه المشاكل لا توجد فى مصر، بعد أن أنهت ثورة ١٩١٩ أية تفرقة فى الحقوق بين المسلمين والأقباط، وذلك فى الاتفاق الذى عقده سعد زغلول مع الأقباط عند تأليف الوفد المصرى.

وكان سعد زغلول قد مهد لهذا الاتفاق بوضع صيغة فى قانون الوفد تعطيه الحق فى اختيار من يشاء، وكتب سعد فى مذكراته يقول: «كان سينوت حنا بك أول شخص من الأقباط افكرنا فيه، وكان من أهم الأسباب التى دعت لوضع صيغة الحق فى انتخاب من نشاء هو اختياره، وجورجى خياط بك افكرنا فيه بعد سينوت حنا، فدعونا، فحضر، وقبل أن يقبل استفهم منى عما يكون من شأن الأقباط بعد الاستقلال؟ فقلت: بعد الاستقلال يكون شأنهم شأننا لافرق بين أحد منا إلا فى الكفاءة الشخصية. فسر بذلك».

وكان الأقباط فى نادى رمسيس قد خشوا أن يغفل سعد زغلول أمر تمثيلهم عند تأليف الوفد، فاتفقوا على إيفاد الأستاذ ويصا واصف، ومعه عضوان من أعضاء النادى لمفاتحته فى الموضوع، وعندما قابل هؤلاء سعدا، أزال قلقهم، وظن أنهم يرشحون ويصا واصف لهذه الوكالة، فرحب باختياره، ولكن ويصا واصف تنحى معتذرا مقترحا أن تكون الوكالة لرجل مثل واصف غالى باشا، فقبله سعد باشا على الفور.

وعلى هذا الأساس اشترك الأقباط فى ثورة ١٩١٩ منذ اللحظة الأولى، وتأخى الجميع مع المسلمين بعد أن ألف بينهم الدم المسفوح برصاص الانجليز، واستبدلوا بالعلم المصرى علما آخر فى وسطه هلال أبدلت نجومه بصلبان وأخذ القساوسة من الأقباط يخطبون على منابر المساجد حتى الجامع الأزهر، وأخذ مشايخ المسلمين يخطبون أمام مذابح الكنائس حتى الكنيسة المرقسية الكبرى. ولم تقتصر الخطابة فى المساجد

على القسس فقط، بل إن السيدات القبطيات أيضا دخلن المساجد، وألقين الخطب جنبا إلى جنب مع السيدات المسلمات. وكان من أبرز الخطباء القس القمص سرجيوس الذى خطب فى إحدى المرات يقول: «إذا كان الاستقلال موقوفا على الاتحاد، وكان الأقباط فى مصر حائلا دون ذلك، فإنى مستعد لأن أضع يدى فى يد إخوانى المسلمين للقضاء على الأقباط أجمعين، لتبقى مصر أمة متحدة مجتمعة الكلمة».

وعلى هذا النحو لم تعد فى مصر منذ ذلك الحين قضية تتعلق بحقوق الأقباط، بعد أن أصبح الأقباط فى قيادة الحركة الوطنية، وفى مكان الصدارة. بل من الغريب أن الأقباط شكلوا الأغلبية فى قيادة الوفد المصرى بعد الانقسام الأول فى الوفد حول وزارة عدلى باشا، عندما رأى سعد زغلول أن السماح لوزارة عدلى باشا، التى قبل تعيينها الانجليز، بالتفاوض مع الانجليز! حول القضية المصرية، معناه أن الانجليز يفاوضون الإنجليز! وصارح الشعب بهذه الحقيقة فى خطابه الشهير يوم ٢٥ أبريل ١٩٢١ فى حفل شبيرا، فقال:

«ليست هذه أول مرة ذكرت فيها هذا المعنى الذى تشرفت بعرضه الآن عليكم، ولكنى رفعت الصوت به فى وزارة المستعمرات الانجليزية، فقلت للورد ملنر فى جلسة ٢٥ أكتوبر ١٩٢٠: من ذا الذى يعين المفاوضين المصريين؟ فأجاب: الحكومة المصرية. قلت: إذن جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس!»

فلقد كان بعد هذه الخطبة أن وضع سعد زغلول أعضاء الوفدين أحد أمرين: إما التوقيع على بيان مكتوب للأمة يعلن عدم الثقة بالوزارة، وإما الانفصال! فرفض معظم أعضاء الوفد التوقيع على البيان، فاعتبرهم سعد منفصلين، وسقط بذلك التشكيل القديم للوفد، ولم تبق فيه سوى العناصر التى تمثل الوحدة الوطنية - أو «الوحدة المقدسة» كما كان يطلق عليها. وكانت هذه القيادة الجديدة تتألف من اثنين فقط من المسلمين، وثلاثة من الأقباط - أى أقلية من المسلمين وأغلبية من الأقباط! وذلك لأول

مرة فى تاريخ مصر الطويل. وكان المسلمان هما: سعد زغلول ومصطفى النحاس، والأقباط الثلاثة هم: سينوت حنا، وويصا واصف، وواصف غالى.

وقد كان من الطبيعى أن يشترك الأقباط مع المسلمين فى وضع دستور ١٩٢٣، فكان فى لجنة الدستور بطريك الأقباط ممثلاً للأقباط، والشيوخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية ممثلاً لعلماء الذين من المسلمين، وكان توفيق دوس بك والياس بك عوض من الدين جمعوهم بين الاشتغال بالقانون والصفة القبطية. ولم يحدث أن اعترض هؤلاء على وضع نص فى الدستور على أن دين الدولة الرسمى هو الإسلام، لأن هذا النص لا يزيد على تقرير الواقع من أن شعائر الإسلام سوف تقام بعد الدستور كما كانت تقام قبل صدوره.

ولكن الدستور أخضع جميع المصريين - مسلمين وأقباطا - لأحكامه دون تفرقة، وأعطاهم كافة الحقوق دون تفرقة، وقرر مبدأ المساواة بين المصريين. فهم لدى القانون سواء، وهم متساوون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة. وكفل لهم جميعاً الحرية الشخصية وحرية الاعتقاد وحرية الرأى، وحرية الملكية، وحرمة المنازل، وحق الاجتماع وتكوين الأحزاب.. الخ.

ومنذ ذلك الحين لم تعد للأقباط حقوق مختلفة عن حقوق المسلمين، ولم يتغير الأمر فى ثورة يوليو عنه فى ثورة ١٩١٩، فقد نص الإعلان الدستورى الصادر يوم ١٠ فبراير ١٩٥٣ «على أن المصريين لدى القانون سواء فيما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات، وعلى أن حرية العقيدة مطلقة، وتحمى الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقاً للعادات المرعية» «مادة ٣١».

كما نص دستور ١٦ يناير ١٩٥٦ «على أن المصريين لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم فى

ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة» ونص أيضا على أن حرية الاعتقاد مطلقة، وتحمى الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقا للعادات المرعية في مصر».

كما نص الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر في ٥ مارس ١٩٥٨ في المادة ٧ على أن المواطنين لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة».

كذلك نص الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر في ٢٥ مارس ١٩٦٤ على أن «المصريين لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة. كما نص في المادة ٣٤ على أن «حرية الاعتقاد مطلقة، وتحمى الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد، طبقا للعادات المرعية».

وكان آخر نص دستوري هو نص دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ وقد نص على أن «تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين» وعلى أن «الوظائف العامة حق للمواطنين. كما نص على أن «المواطنين لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة ونص أيضا على أن الدولة «تكفل حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية».

هذه النصوص المتشابهة - التي تعمدت إيرادها جميعا رغم ما فيها من تكرار - للتأكيد ولترسيخها في الأذهان، توضح بصورة لا تحتمل اللبس أن حقوق الأقباط ليست محل إشكال يدعو مركز ابن خلدون إلى إدراجها في قائمة الموضوعات التي تعالج مشاكل حقوق الأقليات وحمايتها في الوطن العربي والشرق الأوسط. فالدولة - كما هو واضح - تعترف بها، وتؤكد عليها في كل مناسبة، فما هو - إذن - معنى افتعال مشكلة من لا شيء.

إنه قد يلتمس العذر لمركز ابن خلدون في تصور وجود مشكلة حول حقوق الأقباط تجعله يطرحها على مائدة المؤتمر، لو أن النصوص الدستورية، التي أوردتها فيما سبق، كانت مجرد نصوص شكلية للاستهلاك المحلي أو لذر الرماد في عين المجتمع الدولي، وأن ممارسات الدولة لهذه النصوص شئ مختلف، فهي لا تساوى بين الأقباط والمسلمين في الحقوق والواجبات، وتميز بينهم حسب الدين، ولا تكفل لهم حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية.

ولكن الدولة - كما هو ثابت - تطبق نصوص الدستور في هذا الصدد تطبيقاً أميناً، وتحرص على عدم التفرقة بين المسلمين فيما يختص بحرية الاعتقاد وحماية ممارسة الشعائر الدينية، وفي التوظيف، وفي كل ما يتصل بشئون الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وفي الوقت نفسه فإن الأقباط في مصر - للحقيقة والتاريخ - لا يعتبرون أنفسهم غرباء عن النسيج الاجتماعي المصري، كما أنهم لا يشعرون بأنهم أقلية من الأقليات التي تتطلب التنظيم في حركة معارضة للدولة أو مدافعة عن حقوقهم أو حتى القتال من أجل هذه الحقوق. فباب رئيس الدولة مفتوح لهم، وأبواب الحكومة مفتوحة لهم، وهم - كما أثبت التاريخ المعاصر - أكثر وعياً وحرصاً على متانة الرابطة والوشائج التي تربط بينهم وبين المسلمين، في كل ظروف سياسية عملت على عكس ما تعودوا عليه في مصر من وئام وسلام. والمثال على ذلك فترة السبعينيات المدلهمة التي أطلق فيها الرئيس السادات العنان للتيار الإسلامى لموازنة التيار اليسارى الناصري وعمل على إرضائه، فإن ردود الفعل المشروعة للأقباط في ذلك الحين كانت من الحكمة والوعى السياسى الناضج واهتضام التاريخ بما حال دون استغلالها من جانب أية قوة خارجية، فبقيت محصورة في إطار العائلة المصرية التي تضم المسلم والقبطى.

وقد أتى الرئيس مبارك لينهى تماماً لعبة التوازن بين اليمين واليسار التي لعبها السادات ودفع ثمنها حياته، ويقود البلاد قيادة جديدة لا تميز

فيها بين مسلم وقبطي، ولا تسلط فيها على الحياة السياسية على نحو ما تسلط عبد الناصر والسادات، وأطلق حرية الرأي للجميع بما لم يسبق له مثيل، وجعل الساحة السياسية المصرية ساحة مفتوحة لاختفاء فيها ولا سرية، ويمكن لأي فرد فيها أو جماعة سياسية أو دينية أن تعبر عن نفسها ومطالبها كما تشاء، بل تهاجم رئيس الدولة كما تشاء.

ومن هنا فلسنا - إذن - أمام مشكلة حقوق أقلية قبطية لا تستطيع التعبير عن نفسها وتحتاج إلى مركز ابن خلدون لي طرح مشاكل حقوقها في ندوة عامة جنباً إلى جنب مع مشاكل حقوق الاقليات الأخرى العاجزة عن التعبير عن نفسها داخل أوطانها - وإنما نحن أمام مشكلة يفتعلها مركز ابن خلدون من وراء ظهر أصحابها، ويريد أن يفرضها على حياتنا السياسية باعتبارها حقيقة واقعة، وذلك رغم إنكار أصحابها لها! والأكثر من ذلك أنه يصر عليها إصراراً غريباً.

ففي حديث مجلة «أخبار الأدب» مع الدكتور سعد الدين إبراهيم حول مقال الأستاذ هيك، نرى هذا الإصرار على وجود مشاكل وهموم للأقباط! فهو يقول إن الأستاذ هيك صال وجال شرقاً وغرباً ولكنه لم يذكر مشكلة واحدة أو هاجسا واحداً أو هما واحداً من هموم الأقباط!

ويعود فيؤكد أن الطائفة القبطية «لديها مشكلات وهواجس لا بد من التعامل معها»!

وهذا الكلام عن مشكلات وهواجس وهموم الأقباط، هو أمر غريب، لأنه لا يوجد ما يمنع الأقباط من الجهر بهذه المشكلات والهموم في مناخ حرية الرأي المطلقة. ولديهم من وسائل الاعراب عن أنفسهم في مجلسي الشعب والشورى وفي وسائل الاعلام ما يجعل صوتهم مسموعاً، ولا يعرضهم لأية متاعب مع الدولة أو مع بنى وطنهم المسلمين من أى نوع.

وهذا ما جعل كثيراً من المثقفين المعتدلين الذين لم يعرف عنهم أى انفعال، يظهرون قلقهم، ويبدون شكوكهم في دوافع إقامة المؤتمر. ففي

مقال الأستاذ السيد يسين فى أهرام ١٩٩٤/٥/٢ يتساءل عن أسباب دعوة «مركز بحوث مصرى يعمل فى إطار القطاع الخاص بغرض الربح» إلى عقد مؤتمر فى القاهرة بالاشتراك مع جمعية بريطانية لحماية الأقليات، ويتولى ممثلو هذه الجمعية رئاسة ورش العمل الخاصة برسم السياسات لتحقيق الحماية الدولية للأقليات؟

ويقول: «لابد من وقفة حاسمة إزاء هذه الممارسات المنحرفة، وخصوصا بعدما شاب تنظيم هذا المؤتمر من أخطاء جسيمة، بل من مخالفات أخلاقية تدعو للمساءلة القانونية لمنظمية. فقد حشد هؤلاء المنظمون بالاشتراك مع هذه الجمعية البريطانية أسماء عدد كبير من النخبة السياسية والعلمية والفكرية والاعلامية، باعتبارهم أعضاء فى المؤتمر، بغير استئذان مسبق، وبغير موافقتهم! ومعنى ذلك - بكل بساطة- أن هذا المركز الخاص قد تاجر بأسماء النخبة المصرية فى سوق التمويل العالمية! لذلك لم يكن غريبا بالمرّة على المجتمع الثقافى الوطنى المصرى أن يهيب فى غضب شديد ضد هذا المؤتمر المشبوه، وتوالت التصريحات، وعلى رأسها تصريحات الأنبا شنودة، معترضا على اعتبار أقباط مصر أقلية من الأقليات التى ستناقش أمورها فى هذا المؤتمر الذى يدعو إلى فرض حماية دولية لها.. لقد كان هناك اجماع على رفض هذا المؤتمر وتوجيهاته، استمرارا للخط الوطنى الأصيل الذى يرفض دائما التدخلات الأجنبية فى مشاكل مصر، مهما تقنعت بالصفة الدولية، ومهما اختفت وراء ستار الأمم المتحدة».

على هذا النحو فإن قضية مؤتمر حقوق الأقليات فى الوطن العربى والشرق الأوسط، لم تكن قضية توصيف الأقباط وهل هم أقلية أو أنهم جزء من الكتلة الإنسانية الحضارية للشعب المصرى - كما صورها الأستاذ هيكى فى مقاله بأهرام ١٩٩٤/٤/٢٢ وتابعه المثقفون فى هذا التصوير، وإنما هى قضية افتعال مشكلة موهومة لا وجود لها إلا فى ذهن أصحابها.. مشكلة ينكرها أصحابها الذين يملكون الحرية المطلقة فى التعبير عن أنفسهم وطرح مشاكلهم وهمومهم دون حاجة إلى وسيط

أجنبي، ويستطيعون حماية أنفسهم فى إطار الدستور والقوانين المصرية دون حاجة إلى حماية أجنبية.

هذه هى الصورة الحقيقية لزوبعة مؤتمر حقوق الأقليات الذى أزمع عقده مركز ابن خلدون، وتبقى ملاحظاتي على مقال الأستاذ هيكل، الذى أثار زوبعة بدوره بسبب رفض الأستاذ فؤاد سراج الدين نشره فى جريدة «الوفد».

فقد تميز هذا المقال بأسلوب الأستاذ هيكل فى الكتابة، حين يضع تحت السطور أكثر مما يضع فوق السطور!

فقد كان مخلصا تماما لما شرعه عبد الناصر من تجاهل تام لمصطفى النحاس وزعامته للأمة المصرية على مدى ربع قرن، عندما قفز من فوق سعد غلoul إلى عبد الناصر دون المرور بمصطفى النحاس! وذلك فى حديثه عن دور الزعامات المصرية فى «تمتين كتلة السبيكة الوطنية المصرية»! وهو تصلب غير مفهوم من هيكل بعدما اعترف الرئيس مبارك بدور مصطفى النحاس الوطنى. ولعل الأستاذ هيكل فى حاجة إلى زيادة معلوماته عن مصطفى النحاس ودوره التاريخى عندما رفع شعار «الدين لله والوطن للجميع» فى مجلس الشيوخ سنة ١٩٣٧ ورفض إقامة الحفلة الدينية التى أراد فاروق إقامتها لمبايعته. ويمكن له الاطلاع على هذا الدور فى كتابى: «تطور الحركة الوطنية» الذى سبق لى إهداؤه له منذ عشرين عاما.

أما الملاحظة الثانية فهى عن كتابات ابن عبد الحكم والمقريزى وابن إياس، التى يذكر أنها توضح كيف استطاع شيوخ الأزهر وبطارقة الكرازة المرقسية انجاز مهمتهم النبيلة فى الحفاظ على الكتلة الوطنية للشعب المصرى خلال قرون! إن عذر الأستاذ هيكل فى هذا الكلام هو أنه لم يقرأ هذه الكتب ليعرف ما فيها! ولكن يكفى أن أوضح له أن المجتمع المصرى حتى قيام ثورة ١٩١٩ القومية التى صهرت المسلمين والأقباط، كان مجتمعا إسلاميا بحتا وليس مجتمعا قوميا، ولا يقلل ذلك

من حقيقة العلاقة الفريدة الوثيقة بين المسلمين والأقباط على نحو لم يشهده مجتمع إسلامى آخر وأعطت للمجتمع المصرى خصوصيته.

أما الملاحظة الثالثة، فتتصل بالدكتور بطرس غالى! لقد كتب عنه الأستاذ هيكل تحت السطور أكثر مما كتب فوق السطور! ولكنه اعترف بأنه لم يكن متحمسا لترشيحه. أمينا عاما للأمم المتحدة، وكان أقرب ميلا للأمير صدر الدين خان لأنه أكثر شبابا وأوفر خبرة بأعمال الأمم المتحدة، ولأن المنظمة كانت فى ظروف متغيرة تحتاج - حسب قوله - «إلى شخصية قادرة على الاستقلال قدر ما هو ممكن، شخصية يحتاج إليها المنصب ولا تحتاج هى إليه»!

ومن المحقق أن الصورة بالنسبة للدكتور بطرس غالى لم تكن كما صور هيكل ، فتقليل هيكل من شأنه على هذا النحو الفريد هو تقليل ظالم وغامض! لأنه قارنه بشخصية لم تجرب فى هذا المركز العالمى، وبالتالي لا يوجد ما يثبت صحة رأى هيكل!

ومن هنا كان غريبا دفاع هيكل عن الأقباط، وموازنة هذا الدفاع فى الوقت نفسه بالتنزيل من شأن قبضى مرموق شغل هذا المنصب العالمى ولم يسعد شغله هذا المنصب كثيرا من القوى العالمية التى كانت تؤثر أن ينال هذا الشرف غير مصرى! خصوصا حين يعترف هيكل بنفسه أن الأمين العام للأمم المتحدة ليس حاكما مطلقا يفرض إرادته على المؤسسة التى يديرها، ويوجهها يمينا أو يسارا كما يشاء، بل له - حسب قول هيكل - «سيد مطاع» هو مجلس الأمن الذى يتكون من دول عظمى لا سيطرة للأمين العام على سياساتها، وفوق هذا المجلس قائد لا يعصى هو الولايات المتحدة!»

ولكن هذه توازنات هيكل الفريدة!

معركة حول القيم في مؤتمر رجال الأعمال بالإسكندرية*

عندما ظهر منذ بضع سنوات مصطلح رجال الأعمال، أو جمعية رجال الأعمال، استقبله مجتمعنا بحذر، إذ كان يسبقه ماض طويل من الشك والريبة صنعته ثورة يوليو منذ أصدرت قوانين التأمين في يوليو ١٩٦١. ومع أن الرأسمالية الوطنية كانت إحدى قوى الشعب العاملة وفقا للميثاق، إلا أن الشك ظل يحيط بها، كما كان الغموض يحيط بمصطلحها، ولا يستطيع أحد أن يميز بشكل قاطع بينها وبين الرأسمالية غير الوطنية. وفي ظل هذه المساحة الواسعة من الغموض ارتكبت ثورة يوليو كثيرا من المنكرات، وانغمس كثير من أفرادها في الفساد، وسقط كثير من العائلات الكريمة. لهذا عندما وصلتني دعوة من جمعية رجال أعمال الإسكندرية للمشاركة في ندوة عن القيم في المجتمع المصري، أو حسب نص عنوان الندوة: «النظام القيمي في

* أكتوبر في ٧ / ١١ / ١٩٩٣

المجتمع المصرى»، لم أستطع أن أتخلص تماما من انطباعاتى الأولى التى تكونت منذ يوليو ١٩٦١، وكان على أن أستعيد إلى ذاكرتى كل ما مر من تغيير على وضع الرأسمالية المصرية منذ ورقة أكتوبر ١٩٧٤، التى فتحت عصرا جديدا للرأسمالية لم يخطر ببال عبد الناصر عندما أمضى قرارات يوليو ١٩٦١. وبعد ذلك قبلت الدعوة.

على أن مصطلح «القيم» ظل يداعب ذهنى، خصوصا بعد أن وضعتة جمعية رجال الأعمال فى شكل «نظام» وقدمته بعنواننا: «النظام القيمى»، وهو ما يعنى أن هناك نظاما للقيم فى المجتمع المصرى، بكل ما يعنيه هذا اللفظ من معنى التنظيم والترتيب والتنسيق ووجود عقول منظمة وضعت هذا النظام - مع أنه لا يوجد مثل هذا النظام.

وفيما يبدو أن كلمة «نظام» لم تكن محل اتفاق بين الكتاب والمفكرين الذين حضروا الندوة، إذ عبر كثيرون عنها بلفظ «المنظومة القيمية»، و«النسق القيمى»، وهى ألفاظ ربما كانت أكثر دقة وتحديدا.

وفى الواقع أننا حين نتحدث عن قيم المجتمع، وتدهورها أو ارتفاعها، إنما نقصد القيم التى اتفق عليها مجموع المجتمع أو غالبية العظمى، وحددها كمعايير للأشياء المعنوية والمادية - المعنوية مثل الشرف والصدقة والأمانة والتدين، والمادية مثل الثروة والكماليات والضروريات.

وعلى سبيل المثال فحين ينتشر بين الناس التخلّى عن الشرف لحساب الثروة، نقول إن قيم المجتمع قد تدهورت، وحين تغلب الأمانة على الخيانة والتدين على الفسق نقول إن قيم المجتمع ارتفعت.

ولكن يبقى أن قيم المجتمع لا ترتفع ولا تتدهور بدون سبب، وإنما تدفع إلى ارتفاعها أو تدهورها أسباب يجب على علماء الاجتماع والمفكرين الغوص وراءها، والعثور عليها، وتحليلها، وتقديمها للمجتمع لإيقاف التدهور، أو التشجيع على الارتفاع.

ولست أدري هل تمكنت ندوة جمعية رجال أعمال الإسكندرية من الكشف عن التدهور الحالى فى القيم فى المجتمع المصرى أولا! ولكن

الحوار الذي كان فيها كان حوارا خصباً وبناء، ومن الضروري على الجمعية أن تطبعه في كتاب لإتاحة الفرصة للمتقنين والمفكرين المصريين الاطلاع عليه، ولسلطتنا العمل على تهيئة الظروف للارتفاع بقيم المجتمع التي تعاني من تدهور في هذه الأيام!

وقد كان من الطبيعي أن تتعرض الندوة لنشأة القيم وأسباب ظهورها وأصولها التاريخية. وفي ذلك اختلف الحاضرون والمتحدثون، ففي حين كان من رأي شريف دولار أن الدين هو مصدر القيمة الأساسي في مصر، فقد كان من رأي الأستاذ سامي خشبة أن أصول قيمنا الحديثة ترجع إلى نهضتنا الحديثة، التي لم تبدأ مع الحملة الفرنسية كما هو الشائع، وإنما ترجع إلى ما قبل الحملة الفرنسية بنصف قرن نتيجة للتجارة بين مصر والشام وجنوب أوروبا، وهو ما كشفه المؤرخ الأمريكي المعاصر «بيتر جران». وهذه القيم تأخذ شكل نصوص يصوغها المجتمع في القواعد والأحكام والقانون والتشريع، وتنعكس على النظام السياسي والاجتماعي. وهو يرى أن هناك صلة بين انتعاش الدولة وانتعاش الأفراد ينعكس على النسق القيمي، ومن هنا ضرورة بناء الدولة القوية.

على أن الدكتور محمد إسماعيل على يرى أن أصول قيمنا الحديثة ترجع إلى ما قبل ظهور الأديان، ولهذا لم تكن هذه القيم الأخلاقية شيئاً جديداً علينا عندما نزلت بنا التعاليم الدينية السماوية الرئيسية. وقد عدد من هذه القيم: التوحد، والدين، والتوبة والاعتراف بالذنب، والعمل، والكرم. وقال إن المصادر الرئيسية للقيم في المجتمع المصري هي الحضارة المصرية القديمة، والحضارة المسيحية، والحضارة الإسلامية. ونسب تدهور القيم الأخلاقية في المجتمع المصري وتفككها واضطرابها إلى تعارض التطبيق الاشتراكي، الذي حدث في الستينيات، مع القيم الأخلاقية والسلوكية للمصريين المستقاة أصلاً من الدين، فتفشى التواكل والكسل، وانعدمت الثقة في المعاملات بين الناس، وانعدم الحافز الفردي في ظل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وانعدمت القدرة على الابتكار والإبداع، واختفت المنافسة والجودة وأصبح «المستورد» هو

التميمة السحرية للجودة والإتقان، مما أتاح الفرصة لنشوء ظاهرة التهريب وظاهرة تجار الشنطة وتحول شارع الشواربى إلى كعبة يحج إليها المصريون!

ويقول: إن هزيمة يونيو ١٩٦٧ أثبتت أنه لا كانت هناك دولة ولا كان هناك صانع ولا تاجر، لأن الهزيمة كانت هزيمة نظام حكم كان حسن النية سيئ التصرف، ومع بؤادر الانفتاح الاقتصادى والسياسى كان من الطبيعى أن يظهر الكثير من حالات الفساد، ولكنها كانت حالات مؤقتة ورد فعل طبيعى الشمولية إلى الحرية، والآن لابد أن يشعر المصريون بعودة الروح، وأن يشعر المواطن الفرد بالزهو والفخر والكبرياء، بعد أن طأطأ الرأس خجلا وانزواء لما كانت عليه منتجاته من سوء! وهنا لابد أن تبدأ القيم الهاربة فى العودة إلى داخل الحدود بعد أن طيرها إطلاق الرصاص الاشتراكى من فوق أغصان الشجر!

وهذه النظرة، التى تربط تدهور القيم بالاشتراكية، وارتفاعها بالرأسمالية! تؤدى بنا إلى التسليم بأن قيمنا الحالية فى حالة ارتفاع وصعود مع تحولنا من الاشتراكية إلى الرأسمالية! وهو ما ينقضه الواقع الذى نعيشه، ومظاهر الحياة حولنا، والأخبار التى تطالعنا فى الصحف!

وفى الواقع أن لكل نظام اقتصادى سلبياته وإيجابيته، أو قيمه السلبية وقيمه الإيجابية، وحكمنا على هذه القيم ليس حكما مطلقا، وإنما هو حكم نسبى يرتبط بنظرتنا للحياة وتاريخنا وتجربتنا. فما يعتبر فى عين المجتمع الرأسمالى الغربى تحررا للمرأة، نعتبره تحللا، والمشكلة الحقيقية هى أننا لم نتبع نظاما رأسماليا أو اشتراكيا خالصا، ولم نتج لنا الفرصة لتجربته لمدة كافية.

وعلى سبيل المثال فإن النظام الرأسمالى ليس هو فقط تحرر المرأة، وإنما هو الدقة فى المواعيد، والانضباط فى العلم، والإنتاج، والنظام الصارم، إلى آخر هذه القيم، كما أن النظام الاشتراكى ليس هو التسبب والتواكل وانعدام الحافز الفردى وانعدام القدرة على الابتكار، وإنما هو النظام الذى أوصل الاتحاد السوفيتى إلى القمر وإلى عصر الصواريخ.

وما حدث عندنا لم يكن ينتمى إلى الاشتراكية، وإنما كان ينتمى إلى ما تدهورت إليه الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى بعد تفكك النظام الاشتراكى!

وليس من الصحيح أن الصناعة المصرية التى أنتجها القطاع العام فى عصر التحول الاشتراكى كانت تبعث على الخجل، وإنما كانت الصناعة التى سبقت يوليو ١٩٦١ هى التى كانت تبعث على الخجل! ومن يقارن بين الأدوية التى كان ينتجها القطاع الخاص قبل التأميم، والأدوية التى تنتجها حاليا شركات الأدوية المنتشرة فى مصر، يعرف جيدا ما يبعث على الخجل وما يبعث على الفخر! وما زال إنتاج القطاع العام حتى اليوم - على الرغم من التحول الرأسمالى - هو الإنتاج الذى يحظى بثقة الجماهير المصرية، ولم تتأسس بعد أسماء فى القطاع الخاص تستطيع أن تنقل إليها ثقة الجماهير من القطاع العام، وقد يحدث هذا فى المستقبل ولكنه لم يحدث حتى الآن!

كذلك ليس من الصحيح أن الإجراءات الاشتراكية تصادمت مع المشاعر الدينية لجماهيرنا المصرية، لأن هذه الجماهير كانت تعرف أن العدالة الاجتماعية هى جزء لا يتجزأ من الدين، وأن الاستغلال ليس من الدين وكانت الاشتراكية بالنسبة للجماهير الشعبية حلما ظلت تناضل من أجله على مدى نصف قرن قبل مجيء ثورة يوليو، وقد رحبت بها ترحيبا حارا. ولكن المشكلة لم تتمثل فى الاشتراكية وإنما فهم ضباط يوليو للاشتراكية، الذى كان يصورها فى شكل انتقال وسائل الإنتاج من يد الرأسمالية المصرية إلى يد ضباط الجيش! وليس إلى يد الطبقة العاملة! ولذلك بعد أن كانت الطبقة العاملة تتصور أن المصانع سوف تتحول إلى مؤسسات اشتراكية وجدها تتحول إلى ثكنات عسكرية! ولكن الدولة فى كل الأحوال كانت أقدر على قيادة حركة التصنيع الثقيل فى كل أنحاء القطر بمساعدة الاتحاد السوفيتى، بما مكن من إقامة صناعة متقدمة بكل المعايير فى مصر تفوق صناعة أى بلد آخر فى المنطقة العربية.

على كل حال فإن مصادر القيم في المجتمع المصري كانت محل جدل. فقد رأى الأستاذ راجى عنایت أن هناك مصدرين رئيسيين للقيم في مصر، هما عصر الزراعة، ثم عصر الصناعة، وإلى جانب ذلك توجد قيم محلية تنبع من خصوصية المجتمع المصري، وإلى جانب قيم عصر الزراعة فإن المصريين تأثروا بقيم المجتمع الصناعي بعد إنشاء المصانع في مصر، واضطرار العمالة المهاجرة من الريف للعمل في هذه المصانع، إلى تبني قيم المجتمع الصناعي على حساب قيم المجتمع الزراعي، وفي الوقت نفسه فإن الاستعمار البريطاني فرض قيمه الصناعية بإقامته العديد من المؤسسات المصرية على نسق المؤسسات في بريطانيا في مجال الإدارة الحكومية والتعليم والقضاء والصحة إلى غير ذلك، ولكن هذه القيم لم تكن عميقة في نفوس المصريين.

وقد تحدث عن القيم التي يتطلبها دخول مصر في القرن الحادي والعشرين، فقال إنه خلال عصر الزراعة كانت قيمة العنف والقسر هي السائدة، لأنها كانت السبيل إلى التحكم والسلطة والثراء، ثم ظهرت قيمة المال كبديل للعنف في عصر الصناعة. واليوم فإن الدول التي هي أكثر استقرارا هي التي تتبنى قيمة المعرفة كأساس للقوة، ومع تدفق المعلومات يتجدد المعرف بلا حدود سقطت قيمة الشهادة واستتبعها أن تكون حياة الفرد سلسلة متواصلة من الدراسة والعمل والتدريب ثم إعادة التدريب.

على أن الأستاذ محمد رجب، رئيس جمعية رجال أعمال الإسكندرية، يرى أن القيم التي يتطلبها تقدم مصر هي قيم الحرية في المجتمع. والحرية ليست فقط حرية رأس المال. ولكنها أيضا حرية العامل في التعبير عن طاقاته وملكاته وإبداعاته، وتأمينه اجتماعيا ضد الفقر. كما أن الحرية ليست فقط هي حق الأفراد في الملكية الخاصة، ولكنها أيضا حق المجتمع في التطور الاجتماعي. ويرى أن دور رأس المال الاجتماعي حاليا يجب أن يكون إعلاء قيم الحرية في المجتمع والدفاع عنها.

وقد كان من رأى الأستاذ رجب البنا أننا فى حاجة لإعادة النظر فى قيمنا من منطق ماذا يمكن أن يفيدنا، وما الذى ينتمى للعصر. ويمكن لمؤسسة الإعلام أن تلعب فى ذلك دورا هاما.

على أن المفارقة فى الندوة هى التى تمثلت فى ورقة الدكتور رفعت لقوشة عن «أزمة الطبقة الوسطى» - وهى مدير مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية - فقد قامت الورقة على أساس صحيح من نشأة الطبقة الوسطى فى مصر، ولكنها انتهت إلى نتائج خاطئة لست أظنها تنصف الطبقة الوسطى التى هى أصل طبقة «رجال الأعمال»!

فقد ذكر الدكتور لقوشة أن الطبقة الوسطى فى مصر لم تشكل من خلال تطور الأنظمة الاقتصادية من النظام التجارى إلى النظام الرأسمالى، كما حدث بالنسبة للطبقة الوسطى فى أوروبا، وإنما نشأت فى عهد محمد على على يد الدولة. فالدولة هى التى خلقت الطبقة الوسطى، وليست الطبقة الوسطى هى التى خلقت الدولة وقد قامت الطبقة الوسطى فى أثناء ممارستها بخلق حزام من القيم، مثل قيمة المصالحة بين الدين والعلمانية، وقيمة نذب التعصب الدينى، وقيمة الإقرار بحقوق المواطنة، وقيمة إعلاء شأن المسؤولية الاجتماعية لرأس المال، وقيمة التنظيم الاجتماعى، وقيمة التعليم، وغير ذلك من القيم التى أضفت طابعا مدنيا على الدولة، وكانت الدولة فى حاجة إلى هذه المنظومة القيمية لتأصيل شرعيتها التاريخية، فوظفت أجهزتها لترويج هذه القيم وتداولها اجتماعيا والاعتراف لها بالسيادة فى مواجهة قيم الشرائع الاجتماعية الأخرى، وبدا الأمر فى شكل انتصار لزمان التنوير. ولكن المقايضة الثنائية بين الدولة والطبقة الوسطى أسقطت قيمة «الديمقراطية» من حساب المخالصة! ولذلك، وبدون أى ادعاء آخر - كما يقول الدكتور رفعت لقوشة «لم تكن الديمقراطية يوما قيمة أصيلة فى فهرست التراث القيمى للطبقة الوسطى، وإن ظلت مجرد خاطر عابر بالإحياء الذهنى!

وهذه النتيجة التى توصل إليها الدكتور رفعت لقوشة - وهى نتيجة خاطئة مائة فى المائة - قد أثبتت لى أنه لا يمكن لأى كاتب أو باحث أو

مفكر التوصل إلى نتائج تحليلية صحيحة بدون الرجوع إلى التاريخ! فالتاريخ هو أصل الأشياء، وهو أساس كل عملية تحليلية، وكل عملية تحليلية لا تستند إلى التاريخ تكون بدون أساس!

ذلك أنه إذا كانت هناك قيمة هامة أعلتها الطبقة الوسطى فى مصر فوق كل القيم، فهى قيمة الديمقراطية، لسبب بسيط هو أن الديمقراطية تعنى فى حقيقتها حكم الطبقة الوسطى! وحكم الطبقة الوسطى يعنى ذوبان الدولة فى الطبقة الوسطى أو ذوبان الطبقة الوسطى فى الدولة، وتحولهما إلى شىء واحد. وبدون الديمقراطية لا تنفصل الطبقة الوسطى عن الدولة فقط، بل تصبح الطبقة الوسطى فى حالة مواجهة مع الدولة!

وهذا هو الذى تم تاريخيا. وهذا هو الذى حدث مع الطبقة الوسطى القديمة قبل عصر محمد على، فقد كانت فى حالة مواجهة مع الدولة التى كانت فى يد المماليك، وهى التى تصدت لمظالم مراد وإبراهيم، وهى التى أعانت على صعود محمد على إلى أريكة الحكم «بشروطها»! ولما خالف محمد على هذه الشروط، وهى المشاركة فى الحكم، انفض التحالف، وأقام محمد على الدولة الحديثة على أنقاض الطبقة الوسطى القديمة، ولقى بسبب ذلك سخط الجبرتى!

ثم أقام محمد على طبقة وسطى جديدة منحها الأرض والأطيان الواسعة القابلة للاستغلال، وطلب إليها استصلاحها وزراعتها والحصول على ريعها بدون ضرائب تدفعها، وقامت هذه الطبقة الجديدة بهذه المهمة على خير وجه، وأصبحت فى يدها الثروة.

وكان من الطبيعى أن يتلو الحصول على الثروة نضال من أجل الحصول على السلطة! فالثروة بدون سلطة تسيل لعاب الحاكم المستبد إلى المصادرة والاستيلاء، والدستور هو الوسيلة الوحيدة لإلزام الحاكم باحترام الملكية الخاصة، كما أنه الوسيلة الوحيدة لانتقال الحكم من يد الحاكم إلى يد الطبقة التى تملك، وأكثر من ذلك وأهم، الوسيلة الوحيدة لمقاومة الضغط الذى يمارسه الاستعمار على الحاكم المطلق.

ومن هنا فإذا كانت هناك قيمة أساسية من قيم مجتمعنا المصرى
أرستها الطبقة الوسطى، فهي قيمة الديمقراطية! فقد كانت الديمقراطية
على رأس المطالب الوطنية على يد مصطفى كامل ومحمد فريد قبل
الحرب العالمية الأولى، ثم احتلت نفس الصدارة على يد الوفد فى عهد
سعد زغلول وعهد مصطفى النحاس، وظلت تحتل هذه المكانة فى البيان
الأول الذى أصدرته ثورة يوليو، ولكن الثورة لم تلبث ووجهت ضرباتها
القاصمة إلى الديمقراطية، وانتقلت بالبلاد إلى عهد جديد وعصر جديد!.

فى مقالى الذى نشر فى مجلة «أكتوبر» يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٩٢ تحت عنوان: «توابع»، كنت قد أثرت قضيتين: الأولى السفه فى الإنفاق على الأرضة الوسطى - أو الجزر الوسطى - دون أن تكون هناك حاجة ملحة إلى ذلك، وتخريب معظم شوارع مصر لهذا الغرض المشبوه، مع إهمال رصف الطرق التى هى أولى بالعناية، وفى الوقت نفسه بناء أحجار الرصيف من الخرسانة المسلحة التى يستخدم فيها أجود أنواع الأسمنت والزلط والحديد، على الرغم من حاجة البلاد إلى الأسمنت فى أغراض البناء، ووجود الجبال التى تحيط بمصر، يمكن اقتطاع هذه الأحجار منها كما كان يحدث فى الماضى. وأوردت ما كتب به إلى قارئى عن شارع الهرم الذى تكفلت مؤسسة الأهرام بتجميل جزيرته الوسطى - التى لم تكن فى حاجة إلى تجميل أصلاً!

هموم
القاهرة..
وهموم
الأمن!

* أكتوبر فى ١٧ يناير ١٩٩٣

وبناء رصيف هذه الجزيرة الوسطى على شكل هرمى منحدر غريب يمنع الهرب إليه عند الخطر فى الطريق العام، وأنه كان أولى بمؤسسة الأهرام أن توجه إنفاقها إلى شارع أنور السادات الموازى لشارع الهرم، والذي يعانى من الإهمام، لزيادة سيولة المرور فى تلك المنطقة السياحية الهامة، بعد أن ضاق شارعاً الهرم وفيصل بما يمر بهما من عربات نقل وسيارات.

وقد كتب إلى الدكتور محمد عادل طه، رئيس حى الهرم، رسالة هامة يرد فيها على ما سبق أن أوردته، وفيها يقول، بعد التحية، إنه نظراً لأن حى الهرم يضم بين جنباته أكبر آثار العالم، فإنه يلزم أن تكون الطرق المؤدية إليها تليق بعظمة الآثار. ومن هنا فقد اجتمعت اللجنة العليا للتجميل، التى تضم نخبة ممتازة ومتميزة ومتخصصة من أساتذة كليات الفنون التطبيقية والفنون الجميلة وأساتذة متخصصين فى التخطيط من كليات الهندسة، برئاسة السيد المحافظ، وقامت بدراسة لأكثر من خمسة عشر مشروعاً من جهات فنية متخصصة مختلفة، استقر رأى اللجنة بعد العديد من الجولات الميدانية للشارع على تصميم معين، تم تنفيذ عينة منه على مساحة ٤٠٠ متر فى الشارع ابتداء من أول طريق مصر - اسكندرية الصحراوى، حتى ترعة المنصورة. وبعد نجاح التجربة، واتفاق الآراء عليها، أسندت أعمال التنفيذ إلى إحدى وكالات الإعلان التى ستقوم بدفع تكاليف هذه العملية مقابل حق امتياز الإعلان لها فى هذا الشارع، مع الاحتفاظ بحق الدولة فى تحصيل الرسوم المقررة على كل إعلان على حدة، علماً بأن أعمال التجميل تشمل الأرصفة على الجانبين، وسياجاً من الشجر على الجانبين أيضاً، وكذلك إنشاء محطات أوتوبيس بنموذج وبشكل جمالى موحد على طول الشارع فى الاتجاهين، هذا بالإضافة إلى إنشاء كبائن تليفونات عملة للمواطنين.

أما فيما يختص بتجميل الجزيرة الوسطى، فقد تمت إزالة جميع الأشكال والتماثيل التى بها، وتحويلها إلى مسطحات خضراء، وزراعتها

بنوع من النباتات المتسلقة على جانبي الجزيرة، وقد تم رفعها لمنع إساءة استغلالها لما فيها من مساحات خضراء، حتى لا تتلف النباتات.

«كما أن السيد الفريق المحافظ أمر بعمل ممشى لعبور المشاة كل ١٠٠ متر، وكذلك أمام جميع محطات الأوتوبيس والمدارس والمستشفيات ودور العبادة، لتسهيل حركة المواطنين على جانبي الطريق.

»ومن المخطط لهذا الشارع أيضا أن يتم رصفه بالكامل بعد انتهاء عملية التجميل بنهاية شهر مايو ١٩٩٣.

«أما فيما يتعلق بحركة مرور السيارات بشارعى الهرم وفيصل، فيجرى الآن توسعة شارع الملك فيصل، ورصف طريق الزعيم أنور السادات الموازى لشارع الهرم، بعد انتهاء عمليات الصرف الصحى والتليفونات والغاز الطبيعى وخط مياه ٥٠مم، والتي تخدم هذه المناطق المحرومة من المرافق.

«كما أنه من المخطط تنفيذ محور رابع مواز لشارعى الهرم والزعيم أنور السادات، وذلك بإنشاء شارع الثلاثينى من ترعة الزمر بالعمرانية شرقا إلى المربوطية غربا، لتخفيف حركة المرور على المحاور الأخرى.

»وفى الوقت نفسه فإن الطريق الدائرى والجارى تنفيذه، سوف ينقل حركة النقل الثقيل خارج الكتلة السكنية، وبعيدا عن شارعى الهرم والملك فيصل.

«وفى نهاية هذا العرض السريع يسعدنا أن ينال حى الهرم المزيد من عناية عالمنا الفاضل وأستاذنا الجليل، وأن تكون توجيهاتكم السديدة نبراسا يضىء الطريق لكل العاملين المخلصين لمصرنا العزيزة.. إلى آخره..

انتهى خطاب الدكتور محمد عادل طه، ولا يسعنى إلا أن أشكره على عنايته بالرد، وقد اهتمت بنشره كاملا، لكى يتفهم سكان هذا الحى البواعث والدوافع على ما يشاهدونه من أعمال فى شارع الهرم، وإن كان لى تعليق على وجهة نظر رئيس حى الهرم فى هذه الأعمال. فأولا، لم يكن

شارع الهرم قبل القيام بهذه الإصلاحات شارعا مهملا على نحو يتطلب العناية به، وإنما كان من أجمل شوارع القاهرة والجيزة معا، فقد كانت تشقه جزيرة وسطى خضراء مزينة بالتماثيل لم يمض على إنشائها وقت طويل، وقد أقيمت لها دعاية كبيرة وحظيت باهتمام الرأى العام وقت الانتهاء منها. ولم يكن يعيب الشارع إلا عمليات الحفر التى جرت لتركيب مواسير الغاز الطبيعى، وبعض التركيبات الأخرى، وقد جرت تسويتها بالطريقة المصرية المعهودة، أى بإهمال شديد، بدلا من إعادة الأجزاء التى تم حفرها إلى حالتها السابقة كما يحدث فى أى بلد متقدم فى العالم، ولم تجر محاسبة من قاموا بالحفر وأهملوا رصف الطريق الذى قاموا بحفره بشكل لائق.

وهذه آفة بلدنا. فنحن نتقن الحفر ونهمل إعادة تمهيد الطريق من جديد! وننسى أننا نخرّب شارعا كلف شقه الدولة تكاليف باهظة، ولم نسمع حتى الآن عن مسئول أمسك بتلابيب من قاموا بالحفر وأجبرهم على تسوية الأرض كما كانت، أو يسوقهم إلى القضاء! فلا تكاد مجموعة مكلفة بالحفر تقوم بمهمتها فى تركيب كابلات أو غيرها حتى تتركه بإهمال شديد، وتحمل معداتها وتمضى فى حال سبيلها دون مساءلة؛ لا من الجهة التى أرسلتها! ولا من الحى الذى أجرت فيه الحفر، ولا من المحافظين! ولما كان لا يخلو شارع من حاجة إلى حفر جزء منه لمد بعض التركيبات، فقد كان بهذه الطريقة أن تخربت شوارع القاهرة والجيزة على يد المخربين منعدمى الضمير والوطنية، وتجد الحكومة نفسها فى نهاية الأمر مكلفة بإعادة رصف الشارع كله من جديد بعد أن يصبح غير صالح لمروء العربات أو المارة!

والمهم هو أن كل ما كان شارع الهرم فى حاجة إليه هو إعادة رصفه، فيسترد رونقه وصلاحيته كأجمل شارع فى محافظة الجيزة، دونما حاجة إلى هدم وإعادة بناء الجزيرة الوسطى! ثم توجيه النفقات التى أنفقت عليها إلى الأغراض النافعة الأخرى.

فقد سعدت عندما ورد الحديث فى خطاب السيد الدكتور محمد عادل طه، رئيس حى الهرم، عن مشروعات فى سبيلها للتنفيذ، وهى

رصف شارع الزعيم أنور السادات الموازى لشارع الهرم، وإنشاء شارع الثلاثيني من ترعة المريوطية إلى ترعة الزمر، فضلا عن الطريق الدائرى الذى سوف ينقل حركة النقل الثقيل خارج الكتلة السكنية وبعيدا عن شارعى الهرم والملك فيصل.

ولكن ألم يكن الأولى أن يحظى شق هذه الطرق الجديدة بالأولوية على إعادة تجميل شارع الهرم؟ فلعل السيد الدكتور محمد عادل طه يتفق معى على أن توفير سيولة المرور فى هذا الحى الهام يجب أن يكون له الأولوية القصوى على تجميل شارع الهرم! إذ ماذا يفيد تجميل شارع الهرم إذا كانت حركة المرور فيه شبه معطلة فى وقت النهار، ويحتاج قطعه بالسيارة إلى ٣٠ - ٤٠ دقيقة، مع أنه لا يتطلب فى الحقيقة أكثر من ٥ - ٧ دقائق إذا كان الشارع خاليا؟

وهذا يطرح قضية الأولويات فى العمل الحكومى، وهى التى ترتبط بكفاءة أو عجز الإدارة وفشلها. ففي الوقت الذى نرى شارعا فى أطراف مدينة القاهرة، وهو الشارع المؤدى من الأميرية إلى شبرا البلد وقد أقيم فيه رصيف من الأسمنت المسلح، مغطى بالأسمنت المسلح أيضا! نرى قلب القاهرة فى ميدان العتبة وشارع الجيش مخربا تماما ولا يصلح حتى لمرور عربات الكارو، كما نرى الطريق من العتبة إلى شارع كلوت بك فى حالة متخربة ولا يصلح لشيء، ونرى الطريقين الرئيسيين اللذين يربطان كورنيش النيل بوسط البلد عند باب الحديد وشارع رمسيس مخربين تماما: مع أن كل المطلوب هو رصف هذه الشوارع وغيرها، وليس تجميلها بأرصفة من الخرسانة المكلفة!

ولست أظن أننى تلقيت من رسائل القراء قدر ما تلقيت عندما كتبت عن إعادة فك وتركيب الجزر الوسطى، بعد أن أصبح هذا الفك والتركيب المتكرر لغزا يتعذر على المواطنين حله، كما أنه يكلفهم تعباً ومشقة وفوضى فى الشوارع لا تكاد تنتهى حتى تبدأ!

ومن هنا فلعلنى لا أكون مغاليا إذا أنا طلبت من حكومة الدكتور عاطف صدقى أن تلغى ميزانية الجزر الوسطى تماما من الميزانية العامة

للعام القادم، وضرورة أن تتلقى من الأحياء مقدما مبررات الفك وإعادة التركيب، وأين تذهب الأحجار التي تنزع رغم أنها أحجار صالحة مائة فى المائة. كما أطلب محاسبة الأحياء التي تهمل رصف الطرق وردم الحفر التي تتحول إلى أخاديد بفعل الإهمال، لأن صيانة الطرق هى أولى واجبات أية حكومة متمدنة، وبعد أن تتم هذه الصيانة تأتى مرحلة التجميل، وليس العكس!

على كل حال فإنى مع القراء فى انتظار تحقيق وعد الدكتور محمد عادل طه برصف طريق الزعيم أنور السادات الموازى لشارع الهرم، مع إعطائه الأولوية على تجميل شارع الهرم. فليس معقولا أن يخدم هذا الحى الذى يضم بين جنباته أكبر آثار العالم - باعترااف سيادته - طريقان فقط هما شارع الهرم والملك فيصل، اللذان يواصلان ما بين الطريق الصحراوى والاسكندرية وقلب القاهرة، لأن هذا إهدار للطاقة والمال والوقت لا مبرر له.

بقيت قضية أخرى كنت قد تناولتها فى مقالى السالف الذكر، وتتعلق أيضا بكفاءة أو عجز الإدارة الحكومية، وهى قضية الثواب والعقاب فى وزارة الداخلية! بعد أن لاحظت أن الوزارة لا تثيب من أحسن، وإنما تكتفى بمعاقبة من أساء! وقد أوردت حالت: الأول، للعميد عبدالغفار منصور من شرطة النجدة، الذى أنقذ الشاب أكثم من عمارة الموت فى هليوبوليس، ولم تكافئه الإدارة بأى نوع من المكافأة. والثانية، حالة الصول حسين الذى يقوم بتنظيم المرور فى شارع الهرم على ترعة المريوطية، وقد سبق لى أن أشدت بسلوكه المنضبط فى إحدى مقالاتى، ولم يحدث ذلك أى صدى فى الوزارة، مع أنى لو كتبت عن مخالفة ارتكبها لعوقب!

وقد اتصل بى اللواء بهاء الدين إبراهيم مساعد أول وزير الداخلية للعلاقات، وعلمت منه أن الضابط كان قد كوفى بالفعل مع غيره ممن أبلوا بلاء حسنا فى عملية إنقاذ ضحايا عمارة هليوبوليس، وعددهم اثنان وتسعون ضابطا ومائة اثنان وعشرون أمين شرطة ومساعدوا وضابط صف، واثنان وستون مجندا.

وقد قدرت المكافأة بمرتبة شهر كحافز.. ولكن العميد عبد الغفار لم يعلم بهذه المكافأة بسبب عدم اتصال الصراف به. وأرسل لى سيادته صورة من كشف الضباط ذوى الجهود بالعمارة المنكوبة الذين تقرر مكافأتهم، وكان ترتيب العميد منصور هو السابع. أما بالنسبة للوصول حسين فقد تمت مكافأته ماليا بـ ٤٠ جنيها بمعرفة رئاسته فى المرور، وبمائة جنيه بمعرفة الوزارة، واستقبله اللواء بهاء الدين إبراهيم بمكتبه لتحيته وشكره، كما تبحث الوزارة فى ترقية استثنائيا لجهد المتميز.

وقد سعدت لتدارك الإدارة مكافأة الوصول حسين، وعلمت أن تحقيقا جرى لمعرفة أسباب عدم عرض حالته على مساعد أول وزير الداخلية للعلاقات عندما تناولتها فى مقالى الأول، كما سعدت لأن اسم العميد عبد الغفار منصور كان من بين أسماء الذين تقرر مكافأتهم بالفعل.

وأكثر من ذلك أننى سعدت لاهتمام وزارة الداخلية بإثابة من يحسن بقدر معاقبة من يخطئ، فهذه هى أوليات الإدارة السليمة. وقد شهدت بعد ذلك من اهتمام وزارة الداخلية بضباطها وجنودها الذين يحاربون جماعات الإرهاب ما أثلج صدرى، خصوصا زيارات وزير الداخلية للمصابين فى المستشفيات: تقديرا لهم وعرفانا بتضحياتهم.

فكما يعرف القارئ فإن وطننا العزيز يتعرض اليوم لهجمة تترية من جماعة الإرهاب التى ترفع شعار الإسلام، لم يعرف لها مثيلا فى طول تاريخه المعاصر وعرضه، ويتحمل أفراد الشرطة - ضباطا وجنودا العبء الأكبر فى حماية الوطن من هذه الجماعات الإرهابية.

أقول إن وطننا لم يعرف فى تاريخه المعاصر هذا النوع من الجماعات الإرهابية، لأنها تختلف عن كل ما عرفه من جماعات سابقة.

نعم تختلف هذه الجماعات عن جماعات النظام الخاص (أو الجهاز السرى) للإخوان المسلمين الذى روع مصر فى الأربعينيات والعامين الأولين من الخمسينيات. كما تختلف عن جماعة سيد قطب التى انكشف أمرها عام ١٩٦٥. وتختلف عن جماعات التكفير والهجرة، والفنية

العسكرية وجماعات الجهاد التى توالى، وآخرها جماعة الجهاد التى قتلت السادات بل تختلف عن «الناجون من النار» و«الجماعة الإسلامية» التى ورثت الإخوان المسلمين فى دعوتها!

فهذه كلها جماعات عقائدية يؤمن أفرادها بما يفعلون، مهما كان إيمانهم بهذا الفعل خطأ، ولكن جماعات الإرهاب الجديدة هى شئ مختلف تماما، فهى تدير ظهرها تماما لتكوين أفرادها إسلاميا، ولا يهتمها أن يكون أفرادها ممن يؤمنون بمبادئها عقائديا أو لا يؤمنون، وإنما هى تعمل فى وسط المتعطلين من الشباب الصغير الذى هو أبعد ما يكون عن الدين والاشتغال بشئونه، وتنتهز فرصة حاجته إلى المادة لمختلف الأسباب الشرعية وغير الشرعية، وتقوده بالمال للقيام بعملياتها الإرهابية، وبث الفوضى فى البلاد.

وهذه الجماعات الإرهابية الجديدة تختلف عن الجماعات السابقة فى أن الجماعات الأولى - ابتداء من جماعات الإخوان المسلمين وانتهاء بالجماعة الإسلامية - كانت تستهدف إسقاط النظام لكى تقفز فوقه إلى الحكم وإقامة الحكومة الإسلامية التى تحمل عنها صورة تستقيها من الخيال وليس من التاريخ، ولكن الجماعات الإرهابية الجديدة تسعى لإسقاط النظام لحساب أنظمة أخرى تتربص بمصر، وليس لحساب نفسها! أى أنها تسعى - بالوكالة - لإسقاط النظام فى مصر. ومن هنا فليس وراء هذه الجماعات الإرهابية الجديدة شئ من فكر أو مخطط أو نظام أو حكومة، وإنما وراءها الفوضى وحدها.

وهذا يفسر أن هذه الجماعة تعمل بمعزل عن الجماهير المصرية ولا تعمل بينها وبها كما كان الحال مع الإخوان المسلمين أو «الجماعة الإسلامية» التى ورثتها. وأقصد بالعمل بين الجماهير إقناعها بمبادئها وجذبها إليها عقائديا، وليس إرهابيا! فقد كانت جمهورية إمبابية تحت سيطرة هذه الجماعات، ولكنها كانت تفرض سيطرتها عليها بالإرهاب وليس بالإقناع، ومن هنا انصرفت الجماهير عنها فور انقضاء دولتها.

وفى مثل هذه الظروف الاستثنائية من الإرهاب الذى لم تشهده مصر
له مثيلا، والذى يهدد نظام الحكم بشكل مباشر، فإن الاهتمام بالشرطة
ضباطا وجنودا يجب أن يتخذ شكلا آخر غير السائد حاليا، إذ يجب أن
يققف على مستوى متكافئ مع الاهتمام بالجيش الذى يحمى البلاد من
الخارج، بعد أن اختلط خطر الخارج بخطر الداخل، وأصبح العدو
الخارجى يعمل من الداخل!.

هل نحن فى مجتمع متحضر؟*

منذ أن كتبت عدة مقالات من بضعة أشهر عن هموم المواطنين مع الإدارة الحكومية، وأنا ألتقى يوميا كمّاً من الخطابات يكفى لإصدار مجلة خاصة! وكنت أعالج بعض المشكلات مع المسئولين بصفة شخصية، أما بقية المشاكل فكنت أحيل أصحابها إلى بريد القراء بالصحف اليومية والمجلات أسفا لعدم استطاعتي تخصيص مقالاتي لنشر المشاكل الخاصة، ولأن اهتماماتي تنصب بالدرجة الأولى على المشاكل القومية التى تؤثر على حاضر البلاد ومستقبلها.

على أن هذا لا يمنع - بطبيعة الحال - من نشر بعض المشاكل التى لها أبعاد أوسع من البعد الشخصى لأصحابها والتى تمثل عينة لمشاكل عامة يشكو منها الجمهور المصرى.

* أكتوبر فى ٢١ فبراير ١٩٩٣

وفى هذا المقال أنشر ثلاث رسائل وصلتني تكشف عن ظواهر سيئة يجب علاجها قبل استفحالها.

والخطاب الأول من مواطن مصرى يعيش فى إيطاليا، اسمه محمد محمود عفيفى، اصطدم فى مطار القاهرة بمعاملة من رجال الجمارك سلبت منه بهجته بزيارته لوطنه، وأفقدته متعة إقامته القصيرة مع أهله وأصدقائه ويمضى على النحو الآتى:

أعمل فى إيطاليا منذ ١٣ عاما، وعلى مدى هذه السنين الطويلة لم يحدث منى شئ واحد يضر بسمعة مصر أو يضر بالمصريين - ثلاثة عشر عاما كلها عمل وكفاح واحترام لنفسى ولوطنى ولكل مصرى. وبحكم العمل هناك، فمن حقى إجازة مدتها شهر من كل عام، أفضل أن أقضيها فى مصر بين أسرتى، وأستعيد ذكرياتى فى مصر بلد التاريخ والحضارة والجمال.

وعند زيارتى الأخيرة لمصر يوم السبت الموافق ٢١ نوفمبر ١٩٩٢، فوجئت بالمعاملة الآتية فى مطار القاهرة من موظفى الجمرک. فقد سألنى موظف الجمرک السؤال التقليدى: «بقالک أد إيه بره؟»، أجبت: ١٣ سنة، ولكنى أزور مصر كل عام.

«وهنا طلب منح فتح الحقيبة، وكان معى جهاز فيديو يابانى مستعمل من حوالى ست سنين، وهنا كانت المفاجأة، فقد حدد رسوم الجمرک على الفيديو بـ ٢٨٤٠ جنيها مصريا! وسألته: كيف وثمان جهاز الفيديو الجديد ٣٠٠ ألف ليرة إيطالية، أى حوالى ٦٩٠ جنيها مصريا؟. وكان رد سيادته أن هذا هو رسم الجمرک الذى على أن أدفعه».

ولما رأيت إصراره، سألته فى هدوء عما إذا كان يمكن لى أن أترك الفيديو فى الأمانات، وأتسلمه عند رجوعى إلى إيطاليا يوم ٢١ ديسمبر؟ فأجاب أنه فى هذه الحالة على الحضور إلى المطار قبل يومين من السفر، وأتقدم بطلب باسم السيد مدير الجمارك بمطار القاهرة، والأمر متروك له قد يوافق أو لا يوافق!

وقد أزعجنى هذا الرد الذى يبشر بأن الفيديو لن يعود إلى خصوصاً وكانت طريقة الموظف فى الكلام مثيرة! وتيقنت بأن الفيديو مفقود مفقود، وإذا استردته فلن يكون ذلك إلا بعد عمر طويل وإجراءات معقدة ترجع إلى مزاج مدير الجمارك! وقلت لنفسى: بيدى لا بيد عمرو! ورفعت الفيديو إلى أعلى وألقيت به على الأرض حتى لا ينتفع به غيرى بدون حق!

وإذا بالقيامه تقوم. فسرعان ما أحاط بى سبعة سباع من رجال الجمارك، وطلبوا القبض على وتحويلى للنيابة!! وجاء الورق، وجاءت الأقلام، وكتبت محاضر، وأذهب إلى عقيد وأذهب إلى عميد، وأسأل: ما هى تهمتى؟ يقولون: إنك حطمت أشياء ملك للدولة، ملك للحكومة؟ وأقول يا ناس! جهاز الفيديو بتاعى أنا، ملكى أنا! ويردون: لا، إنه ملك للحكومة المصرية منذ أن دخل مطار القاهرة؟.

وبعد مرور حوالى ساعة، جاء موظف من الجمارك ومعه ورق محضر، وهناك اثنان يتحدثان: ماذا سيحدث بعد ذلك؟ ويرد الآخر: سيذهب إلى النيابة، وهناك يتصرفون معه، إلا إذا دفع غرامة؟ وأسأل: ما هى هذه الغرامة؟ ويردون: ٤٨٠ جنيه مصرى وخمسة وسبعون قرشاً! وأرد: ولماذا أدفع هذه الغرامة؟ ويردون: لأنك بددت أموال الحكومة!

وبعد مرور أكثر من نصف ساعة فى أصوات عالية وانفجارات ورجال ذاهبون ورجال عائدون، وتعبى من هؤلاء وهؤلاء يتزايد ويتزايد، نزل الهدوء فجأة على هذه السباع، وتحولوا من الشراسة إلى الطيبة والسماحة: واحد يقول لى. ليه يا بنى عملت كده، كنت تفاهمت؟ وآخر يقول لى: أنت عصبى جداً ليه؟ وآخر بيتسم! وآخر يضرب كفا بكف ويسوق لى النصائح الحلوة والكلام المعسول!

وأسأل نفسى: ايه اللى حصل؟ بعد ما خربت مالطة؟ وأخيراً، وبعد قضاء ساعتين فى مطار القاهرة، وخمس ساعات سفر من تورينو -

روما - القاهرة وأنا فى غاية الإرهاق، دفعت غرامة قدرها ٤٨٠ جنيهها و٧٥ قرشا، مع التحفظ على جهاز الفيديو الخرب!

وتم الإفراج عنى، وخرجت من المطار وأنا ذاهل لا أصدق أنني نجوت من هذه المحنة الرهيبة، وأنا لا أملك إلا أن أقارن بين المعاملة التى ألقاها عادة فى مطار روما والمعاملة التى عوملت بها فى مطار بلدى، وأسائل فى حيرة. ولكننا أقدم حضارة من إيطاليا، وقد حثنا رسولنا الكريم على حسن المعاملة بقوله: الدين المعاملة، فماذا جرى لنا؟

انتهى خطاب المواطن المصرى محمد محمود عفيفى، وهو يثير الأسى حقا. فرجال الجمارك فى مطار القاهرة هم على جانب كبير من الأخلاق وحسن المعاملة، وأنا أشاهدهم يتعاملون مع المسافرين مصريين وأجانب - بود واحترام، فماذا جرى حتى دفعوا مصريا مغتربا، يتلهف شوقا لبلده وقضاء عطلته بين أهله وعشيرته وأصدقائه، إلى الخروج من دائرة العقل، وتحطيم جهاز فيديو يملكه بدافع اليأس من عدم استردادده؟ ولماذا لم يطمئن الموظف المختص إلى أن استرداد جهازه هو أمر مضمون بحكم القانون، اللهم إلا إذا كان الموظف صادقا بالفعل فى أن مثل هذه المسائل خاضعة للأهواء الشخصية، وعندئذ نكون أمام قضية خطيرة يجب معالجتها فى الحال لأنها تمس سمعة ونزاهة المسؤولين عن المطار.

لذلك أرى من الضرورى إجراء تحقيق فى هذه الشكوى لمعرفة المخطئ حتى يطمئن جمهورنا الكريم إلى أنه يلقى فى مطار بلده ما يلقاه رعايا كل الدول المتحضرة فى مطارات بلادهم من احترام ورعاية.



أما الخطاب الثانى، فمن مواطن أصيبت ابنة أخيه، وهى طفلة عمرها سبع سنوات وتدعى نانى محمد محمود، فى حادث يوم الخميس الموافق ١٠/١٢/١٩٩٢، عندما صدمتها سيارة مسرعة تحمل رقم ٧٦٤٠٠٢ ملاكى القاهرة، ويقودها من يدعى يوسف محمد رمزى، الذى يعمل بشركة شوييس بمدينة نصر.

يقول صاحب الشكوى إن الطفلة أصيبت أثناء عودتها من درسها في مسجد البخارى، وكانت إصابتها خطيرة، ومع ذلك فإن أمين شرطة قسم مدينة نصر الذى حضر وقت الحادثة، اكتفى بتدوين رقم السيارة، وترك سائقها يرحل دون أن يكلفه حتى بنقل الطفلة المصابة إلى أقرب مستشفى لإسعافها، وترك الطفلة تنزف دما فى الشارع!

ثم قام الأهالى من ذوى القلوب الرحيمة بنقل الطفلة إلى مستشفى التأمين الصحى بمدينة نصر، وعند توقيع الكشف عليها اتضح إصابتها بإصابات شديدة وتهتكات شديدة بنصفها السفلى. «وأفهمنى الأطباء النوبتجيين أنها محتاجة إلى ثلاث عمليات، ويجب أن أقابل موظف الحسابات لكى أدفع ١٠٠٠ جنيه تحت الحساب فورا، ثم يكملوا بعد ذلك إلى سبعة آلاف جنيه».

وفوجئت! فالطفلة مصابة فى حادث، ولم تدخل المستشفى لإجراء عمليات، وأبسط واجب يؤديه مستشفى التأمين الصحى، وهو مستشفى حكومى، أن يعالجها على الفور وينقذ حياتها كما يحدث فى أى بلد فى العالم. ولما كنت رجلا فقيرا ولا أملك هذا المبلغ أو غيره، فقد شرحت حالتى للأطباء، ولكنهم أصرروا على ضرورة دفع مبلغ الـ ١٠٠٠ جنيه قبل إدخالها المستشفى وعمل أى إجراء نحوها. وعندما جادلت أتوا لى بموظف الأمن الذى نهرنى وطلب منى أخذ الطفلة إلى أى مستشفى آخر. وطلبت منهم نقلها إلى أى مستشفى يرونه مناسباً لحالتها، ولكنهم أبلغونى أن نقلها يكون على حسابى!.. واقترضت مبلغ ٢٣٥ جنيه نظير تكاليف سيارة الإسعاف لنقلها من مستشفى التأمين الصحى إلى مستشفى الحسين الجامعى! وهى تنزف فى سيارة الإسعاف، فى الساعة الثامنة مساء.

وهناك فى مستشفى الحسين الجامعى أدركت أننى أمام أناس يعرفون معنى الإنسانية، فقد هبوا على الفور لعمل اللازم لإنقاذ حياة الطفلة، وأدخلوها المستشفى فورا، وقاموا بنقل دم لها وهى حاليا فى

مستشفى الحسين الجامعى حيث يجرى لها اللازم من العمليات وغيرها
فى قسم العظام بالدور الرابع.

وقد قيدت هذه الحادثة فى قسم شرطة مدينة نصر برقم ٧٩ ح
أحوال بتاريخ ١٠/١٢/١٩٩٢. وقد أرفق المواطن بخطابه صورة التقرير
الطبى من مستشفى الحسين الجامعى بجامعة الأزهر، وفيه أن الطفلة
تعانى من كسر مضاعف، مع تهتك بعضلات الساق، وقطع بالأوردة
المغذية للقدم والساق، وفقد بالجلد، وتهتك بالعظم وكسر بالحوض... إلى
آخره.

وأعترف بأنى لم أهتز فى حياتى بقدر ما اهتزت وأنا أقرأ رسالة
هذا المواطن، وأصبت باكتئاب لمدة ثلاثة أيام، فلم أتصور أن يتصرف
مستشفى حكومى، هو مستشفى مدينة نصر التابع للهيئة العامة للتأمين
الصحى، على هذا النحو الوحشى والهمجى الذى يبعد بطبيعته عن
رسالة الطب الإنسانية، فحتى إذا كانت الطفلة غير خاضعة لنظام التأمين
الصحى، فإنها وصلت إلى المستشفى مصابة فى حادث، وحياتها مهددة،
فكيف يطالب عائلها بدفع مبلغ ألف جنيه حتى يتسنى إجراء العمليات
اللازمة لإنقاذ حياتها؟

هل هذا معقول؟ أقسم أنى لم أكن لأصدق حرفا واحدا مما كتبه
المواطن لولا أنه أرفقه بتقريرى مستشفى مدينة نصر ومستشفى الحسين
الجامعى، وفى كل منهما وصف تفصيلى لحالة الطفلة المصابة؟

وفى نفس الوقت كيف يدع أمين شرطة مدينة نصر الذى حضر
الحادثة صاحب السيارة ينصرف لحال سبيله مكتفيا بتدوين رقم سيارته
واسمه، بعد أن أصاب الطفلة هذه الإصابات الخطيرة؟

إننى أطلب من السيد وزير الداخلية ومحافظ القاهرة إجراء التحقيق
فى هذا الأمر، أما مستشفى التأمين الصحى بمدينة نصر فليست أعرف
بعد رأى الدكتور محمد راغب دويدار فى تصرفات هذا المستشفى، هل

تصرف وفقا للنظام والقواعد والأصول التى أعدت لعمل هذه المستشفيات؟ وفى هذه الحالة يجب إلغاء هذه النظم والقواعد الهمجية فوراً، وإحلال نظم وقواعد إنسانية محلها. أو تصرفت المستشفى من نزعة وحشية تملك مديره وأطباءه، وفى هذه الحالة يحال هؤلاء للعمل فى حديقة الحيوانات بالجيزة، فقد يكونون أرحم بالحيوانات منهم بالآدميين من مواطنيهم، أو تتصرف معهم الحيوانات وفقا لما يستحقون!

والقضية - كما يرى القارئ - مؤسفة ومزعجة معا، وتشكك المرء فى بلده، وتنزع من قلبه الولاء، لأن كل مواطن معرض لأن تصدمه سيارة مجنونة يقودها سائق مدمن أو مخطئ، وليس مطلوبا من كل مواطن أن يحمل فى جيبه ألف جنيه ليدفعها لمستشفى التأمين الصحى، لو قاده نحسه إليه، لإنقاذ حياته.

(ملحوظة: عنوان المواطن صاحب الشكوى هو أحمد محمود عبدالله، بمدينة نصر، الحى السابع، بلوك ٥٧ مدخل ١، شقة ٦، أمام مسجد البخارى).



أنتقل الآن إلى الرسالة الثالثة، وهى من المهندس حمدى إبراهيم بشركة مصريات، ويعرض فيها قصة غريبة أقل ما يقال فيها أنها تطمن مواطنينا الكرام إلى أن ما يجرى فى القطاع العام من سوء معاملة وتصرف غير كريم قد انتقل إلى القطاع الخاص! والحمد لله الذى لا يحمد على مكروه سواه! ولم يعد هذا القطاع الخاص يمثل مهربا يلجأ إليه المواطنون المتذمرون من القطاع العام.

يقول صاحب الشكوى إنه اشترى من مركز «جى. أم. سى» للمبيعات بعمارات العبور، بضاعة بمبلغ ١١ ألف جنيه، تتكون من: ثلاثة فوج ١٦ قدما، وتليفزيون ملون، وبوتاجاز، وغسالة. ولكنه بعد الشراء اتضح له أن الثلاثية لا تعمل، وأن أى طعام يوضع بها يتجمد ويتلف.

فعرض المشكلة على مدير الصيانة، حيث إن الثلاجة خاضعة للضمان، وبعد أن تردد عليه أكثر من عشر أو خمس عشرة مرة، انتقلت الثلاجة إلى مركز الصيانة حيث مكثت لديه أكثر من شهر، عادت كما هى بعد أن أصيبت بكدمات وتكسرت أدرجها! وحتى الآن لم يصل إلى حل مع المسؤولين عن الشركة.

وقد طلب منى المهندس حمدي إبراهيم أن أعرض مشكلته على مدير الشركة لأنه لا يستطيع أن يصل إليه أو يقابله، متصوراً أنني ككاتب وعضو بمجلس الشورى أستطيع التأثير فى مجال إعادة الحق إلى نصابه! ولم أستطع إلا أن أكون عند حسن ظن صاحب الشكوى، فكتبت إلى المهندس محمد حسين جنى مدير شركة جى. إم. سى خطاباً مؤرخاً فى ١٠/١٢/١٩٩٢، أعرض عليه الشكوى، وأطلب منه باسم المواطن التحقيق فيها بما يتفق مع سمعة الشركة والحرص عليها.

ويبدو أن مسألة الحرص على سمعة الشركة والحفاظ عليها هى صفة تنفرد بها الرأسمالية الغربية، ولم تعرفها بعد الرأسمالية المصرية، لأن الخطاب الذى أرسلته للمهندس محمد حسين جنى لم يحدث أى أثر، ولعله ألقى فى سلة المهملات فور تلقيه!

ولما كنت متأثراً بتحمس الرئيس مبارك للقطاع الخاص، ورغبته فى إفساح المجال له، فلعل هذا القطاع الخاص يعلم أن هناك تقاليد أرساها القطاع الخاص فى أوروبا فى معاملة الجمهور، على رأسها أن الزبون دائماً على حق! وهذا ما حفظ للرأسمالية الغربية مكانتها وموقعها فى العملية الإنتاجية، وجعل النظم الرأسمالية تنتصر فى صراعها التاريخى مع النظم الشيوعية. فإذا تعلمت الرأسمالية المصرية هذه التقاليد استطاعت أن تنافس القطاع العام، وإذا فشلت فى استيعاب تلك الدروس تكون قد مهدت لنكسة أخرى تصيبها لا تقل عن نكسة يوليو ١٩٦١!

إنه ليس مفهوماً أن يكون فى وسع العميل فى أية دولة غربية رد السلعة - سواء كانت من محل قطاع عام أو خاص - إلى المحل الذى

اشتراها منه، إذا تبين له وجود عيب فيها، أو - حتى - إذا تبين أن التوفيق قد خانه في اختيارها، بينما يعجز عن ذلك المواطن المصرى الذى تفاجئه عند مدخل كل محل - سواء كان محل قطاع عام أو خاص - لافتة تقول: «البضاعة المباعة لا ترد ولا تستبدل»! أليس هذا منطق اللصوص لا منطق التجار؟ ومنطق من ليس لديهم ثقة فيما يبيعون من سلع؟.

وبالنسبة للمواطن المهندس حمدى إبراهيم ليس معقولا أن يشتري سلعا من شركة قطاع خاص بمبلغ أحد عشر ألف جنيه، دفع منها نحو ستة آلاف جنيهه فى ثلاجة، ثم لا يستطيع استخدامها! كما أنه ليس مفهوما أن تعرض شركة قطاع خاص أو عام سلعا لا تتحقق تماماً من صلاحيتها، ولا تستطيع إصلاحها أو رد ثمنها للعميل فى حالة عجزها عن الإصلاح! فهذه عقلية مرفوضة تماماً! إننا فى مجتمع متحضر، ولسنا فى مجتمع بدائى يأكل القوى فيه الضعيف. وفى العالم الغربى تجد الحكومة من واجبها حماية الضعيف، فهل تقوم حكومتنا بذلك؟. وإذا كان المواطن المصرى يعانى من القطاع العام، ويعانى أيضا من القطاع الخاص، فأين المفر؟.

عقيدة الخواجة.. والإدارة المصرية!

المقال الذى كتبته عن الإدارة والحكومة فى عدد ١١ أبريل ١٩٩٣ من «أكتوبر» أثار - فيما يبدو - اهتماما واسعا بين القراء الذين كانوا يخلطون بين الاثنين، فينسبون إلى الحكومة ما يجب أن ينسب إلى الإدارة، ويحملون الحكومة مسئولية أى فساد يظهر فى الإدارة، أو أى قصور فى أدائها، ناسين أن الحكومة - أية حكومة! - لا تتحمل المسئولية إلا فى حالة واحدة فقط هى التستر على الفساد أو التقاعس عن محاسبة المقصرين!

وفى حدود علمى فإنه لا يوجد وزير واحد فى الحكومة الحالية يتجاهل ما ينشر فى الصحف من مشاكل أو قضايا أو أخطاء تقع من الإدارة، بل هو يسارع فى الحال إلى التحقيق فيها ومحاسبة المسئول عنها

* أكتوبر فى ٩ مايو ١٩٩٣

وعلى سبيل المثال حين كتبت يوم ٢٨/٣/١٩٩٣ عن تصرفات غير لائقة حدثت من بعض العاملين بمكتب البريد الرئيسى فى محطة مصر، وصلنى من المهندس سليمان متولى، وزير النقل والمواصلات، خطاب يفيدنى باجراء التحقيق اللازم فى هذا الشأن ومحاسبة من ثبتت مسئوليته عن هذا التصرف غير اللائق. وقد اختتم رسالته بهذه العبارة: «وانتهز هذه الفرصة كى أؤكد أننا نرحب دائما بأية ملاحظات تساعدنا على معالجة نواحي القصور للوصول إلى مستوى الخدمة الجيدة للمتعاملين مع هذا المرفق».

كذلك حين كتبت فى عدد ٢١ فبراير ١٩٩٣ عن الطفلة التى أصيبت إصابة خطيرة فى حادث، ورفض مستشفى التأمين الصحى بمدينة نصر علاجها إلا بعد دفع ألف جنيه، أجرى السيد وزير الصحة، الدكتور محمد راغب دويدار تحقيقا أسفر عن التحقق من مسئولية المستشفى، وتم توقيع الجزاء على الأطباء والاداريين المنسوب إليهم الأخطاء بالخصم من المرتب الشهرى لمدة تتراوح بين يوم وخمسة عشر يوما، وأمر بإدخال الطفلة المستشفى للعلاج، وقام بنفسه بزيارتها. وقد نشرت ذلك فى حينه.

على أنه فى بعض الأحيان لا تتمكن الوزارة من التوصل إلى نتيجة إيجابية مما تجريه من تحقيق فى بعض المخالفات التى تقع فيها الإدارة، ويكون الرد تبريريا لا يساعد على تقويم الإدارة وإصلاحها على النحو الذى يحقق فلسفة الوزارة. ومن ذلك الرد الذى وصلنى من العلاقات العامة بوزارة الداخلية يوم ١٤/٣/١٩٩٣ بخصوص حادثة الطفلة المذكورة، حيث ورد فى شكوى المواطن أن أمين الشرطة بقسم مدينة نصر لم يقم بحجز صاحب السيارة أو تكليفه بنقل الطفلة المصابة إلى المستشفى لإسعافها. فقد كان رد وزارة الداخلية تبريريا لا يحدد المسئولية.

وكذلك كان هذا الرد بخصوص الاعتداء على ابنة الدكتور محمد شعلان فى قسم العجوزة، فقد ورد به أن ضباط القسم قاموا بإرسال

باقعة من الزهور إلى ابنة الدكتور شعلان فى المستشفى، وحضر والد ووالدة الفتاة وقدموا الشكر والتقدير على المعاملة الطيبة والمتميزة من ضباط القسم!.

ولم يكن هذا الرد دقيقا لأن باقعة الورد لم يرسلها ضباط القسم، وإنما أرسلها مأمور القسم العميد ماهر سعيد - وهو ضابط متميز وعلى درجة كبيرة من الأخلاق - أما الضباط الذين اعتدوا على الفتاة فلم يعتذر منهم أحد! ولم يحاسبهم أحد! وكان شكر والد الفتاة للمأمور وليس للمعتدين!.

ومن هنا لعل سياسة الوزير الجديد اللواء حسن الألفى، التى تقضى بوضع مبدأ « الشرطة فى خدمة الشعب » موضع التطبيق، تفتح عهدا جديدا يحاسب فيه المخطئ بقدر ما يثاب المصيب.

وكما ذكرت فى مقالى الذى تعرضت فيه لهذا الموضوع: ليس من المعقول أنه فى الوقت الذى يتلقى فيه فريق ضباط البوليس الذين يحاربون الإرهاب بالرصاص، ويعرضون حياتهم للخطر، وفى الوقت الذى يعمل فيه فريق ضباط المرور فى أسوأ الظروف الجوية لتنظيم المرور - ينفرد ضباط الأقسام بالتسلط على المواطنين والاعتداء عليهم بدلا من حمايتهم، مع أن هذا الفريق من الضباط بالذات هو الذى يشتد الخط بينه وبين الحكومة فى ذهن الناس، رغم أنه مجرد أداة لتنفيذ سياسة الحكومة.

والمهم هو أن الحديث عن أخطاء الإدارة وأخطاء الحكومة قد دفع أطباء مستشفى الساحل التعليمى، وكثير من الإخصائيين والاستشاريين ومنهم الدكتور صلاح الكردى، إلى الكتابة إلى بقصة غريبة، تتضمن إصدار مجلس إدارة الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد العلمية قرارا يخالف قرار رئيس جمهورية مصر العربية بإنشاء هذه الهيئة!

وهو أمر غريب حقا لأن واجب مجلس الإدارة فى أية هيئة أو مؤسسة هو إصدار القرارات التنفيذية لقرار رئيس الجمهورية، وليس القرارات المخالفة له!..

وتمضى رسالة أطباء مستشفى الساحل التعليمى على النحو الآتى:
«أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد العلمية قراراً رقم ٣١ بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٩٢ ينص على تعيين الأطباء الحاصلين على عضوية أو زمالة إحدى الكليات الملكية البريطانية أو البورد Board الأمريكى، فى وظائف العلميين (أى الوظائف المعادلة لوظائف هيئة تدريس الجامعات)».

«وقد ترتب على هذا القرار أن تمت مساواة الأطباء المذكورين بالأطباء الحاصلين على درجة الدكتوراه! الأمر الذى يناقض القرار الجمهورى الخاص بإنشاء هيئة المستشفيات التعليمية رقم ١٠٠٢ لسنة ١٩٧٥، الذى ينص على عدم تعيين أى عضو فى الوظائف العلمية إلا بعد الحصول على درجة الدكتوراه من الجامعات المصرية! أو ما يعادلها، طبقاً للقواعد المعمول بها فى كافة جامعات العالم.

«وفى هذا الصدد فمن الجدير بالذكر أن كافة قرارات المجلس السابقة منذ أن أنشئت هيئة المستشفيات التعليمية، تنص على أن عضوية الكليات الملكية فى أمراض النساء والتوليد والباطنية والأطفال والنفسية، لا تعادل درجة الدكتوراه. أما درجة الزمالة فى فروع الجراحة، فتتم معادلتها بدرجة الدكتوراه بعد التحضير لرسالة الدكتوراه من إحدى الجامعات المصرية، ومناقشتها وقبولها. وقد بنيت هذه القرارات على قرارات المجلس الأعلى للجامعات، وهو الهيئة المسؤولة عن معادلة الشهادات الأجنبية بعد الإطلاع على نظم التعليم الطبى فى بريطانيا وأمريكا وغيرها.

«وإذا أخذنا بريطانيا كمثال، أن الطبيب المتخرج حديثاً ويرغب فى التخصص، عليه أن يتقدم للحصول على إحدى الدرجات التالية:

- (١) عضوية زمالة إحدى الكليات الملكية فى فروع الطب المختلفة.
- (٢) دبلوم التخصص فى إحدى فروع الطب من جامعات بريطانيا.

وبعد الحصول على هذه الدرجة يتم تعيينه فى وظيفة أخصائى مساعد، ويرقى بعد ذلك إلى وظيفة أخصائى بعد خمس سنوات، وإذا رغب فى استكمال دراسته العليا، فيمكنه التقدم للحصول على درجة الماجستير ثم درجة الدكتوراه، وهى أعلى الدرجات العلمية التى تسمح بالتعيين فى الوظائف العلمية.

«والجدير بالذكر أن السلطات الصحية البريطانية أو الأمريكية لا تعترف، ولا تعادل شهاداتها بشهادتنا العليا، الممنوحة من الجامعات المصرية العريقة، والتى تخرج فيها - ولا يزال - عمالقة الطب فى العالم العربى والشرق، والمشهود لهم بعلمهم وكفاءاتهم الفنية على مستوى العالم كله.

«ولكن القرار الذى أصدره مجلس إدارة الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد العلمية يساوى بين أعلى درجات جامعاتنا الوطنية العلمية. والدرجات العلمية المتوسطة فى الدول الأخرى التى لا تحترم درجاتنا العلمية وتحاول - عن طريق بعض ممثليها ومندوبيها - التقليل من شأن جامعاتنا، ومنها بعض الدول العربية حديثة الثراء وغير العريقة فى مجال الطب، التى تستخدم نفس الأسلوب لأغراض بعيدة كل البعد عن العلم. ومن ضمنها عقدة الخواجة المتأصلة فى ربوعها»

«والشئ المحير فى القرار أنه جاء بعد أن رفض المجلس الأعلى للجامعات هذا الأسلوب مرارا. بعد أن قال القضاة المصرى النزيه كُئمت برفض كل الفضايى التى رفعت ضد مجلس إدارة الهيئة العامة للمستشفيات التعليمية على مدى السنوات العشر الماضية فى حوار مع هيئة الحصول على حق غير مشروع بطرد الضابط المباشر وغير المباشر من بعض ممثلى هذه الجهات بـ خمس

الان اذا صدر هذا القرار؟ ولصلحة من ذلك ان اخذت اية جهة كل محاولة لرفع اسم مصر وكل ما هو مصنوع فى مصر؟

«لقد خلق هذا القرار حالة من البلبلة واليأس بين أطبائنا الذين حصلوا على الدكتوراه بعد جهد وجهاد مرير، وسوف يؤدي إلى فتنة مهنية بين الأطباء، خاصة أن هناك شواهد تدل على أن الأطباء الحاصلين على هذه الشهادات الأجنبية سوف يتم تعيينهم في وظائف علمية عليا - كدرجة استشاري، التي تعادل درجة أستاذ، مباشرة بأثر رجعي بدون التدرج الوظيفي المعروف، الذي يبدأ بوظيفة زميل التي تعادل «مدرس»، ثم استشاري مساعد ثم استشاري، وهو ما يتطلب عادة ما لا يقل عن عشر سنوات من الجهد والعمل والأبحاث العلمية.

«تري ما الهدف؟؟ ولحساب من يتم ذلك التدمير المتعمد لأبنائنا المطحونين، الذين صمدوا وجاهدوا في سبيل الحصول على درجاتهم العلمية، وهم يخدمون أبناء وطنهم؟».

انتهى خطاب أطباء مستشفى الساحل التعليمي (وهو موقع عليه من أخصائيين واستشاريين وغيرهم) ولكن لم ينته السؤال الذي طرحوه في نهاية خطابهم:

لحساب من؟ وما هو الهدف؟.

وأستأسل بدوري: كيف يلجأ مجلس إدارة الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد العلمية إلى التشكيك في قيمة الدرجات العلمية التي تمنحها الجامعات المصرية، عن طريق مساواتها بالدرجات العلمية الأدنى التي تمنحها الجامعات الأوروبية والأمريكية؟

كنت أفهم أن يعامل مجلس الإدارة المذكور السلطات الصحية البريطانية والأمريكية التي لا تعترف ولا تعادل شهاداتها بشهادات الجامعات المصرية، بالمثل، فيرفض الاعتراف بشهاداتها إلا إذا اعترفت بشهاداتها، وهو ما تفعله كل جهة علمية وإدارية تحترم نفسها، أما أن يفعل العكس تماما، فلا يكتفى بالاعتراف بالشهادات الأخرى، بل يساوي أعلى درجاتنا العلمية بالدرجات العلمية المتوسطة في الدول الأخرى التي

لا تحترم درجاتنا العلمية - فهذا ما لا يمكن تصديقه، ولا يمكن تبريره أيضا!.

والأغرب من ذلك أن ما فعله مجلس إدارة الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد العلمية، هو مخالفة صريحة لقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٠٠٢ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية!.

لقد حصلت على هذا القرار، وهو ينص على ألا يشغل إحدى الوظائف العلمية في هذه الهيئة العامة إلا من تتوافر فيه الشروط اللازمة لشغل وظائف أعضاء هيئة التدريس في الجامعات طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات. ويكون التعيين في الوظائف العلمية بالهيئة بقرار من رئيس مجلس الإدارة (مادة ١٢).

كذلك نص في المادة ١٨ على أن يكون التعيين في الوظائف العلمية بالهيئة على الوظائف الآتية: «استشاري»، وتقابل وظيفة أستاذ بالجامعة، و«استشاري مساعد»، وتقابل وظيفة أستاذ مساعد بالجامعة، و«زميل» وتقابل وظيفته مدرس بالجامعة. وتسرى على الوظائف المذكورة فيما يتعلق بالبدلات والمزايا الأخرى، وبالمعاشات ونظامها، جميع الأحكام التي تقرر في شأن الوظائف المقابلة لها في قانون الجامعات.

فهل هناك نصوص أصرح من ذلك في تحديد الوظائف وشروط من يشغلها؟ بل إن القرار اشترط للترقية إلى الوظائف الأعلى نفس الشروط التي تطبق على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، من ناحية اللجان العلمية التي تقوم بفحص الإنتاج العلمي، وإجراء البحوث المبتكرة في مادة التخصص، والالتزام في العمل والمسلك، والنشاط العلمي والاجتماعي.. إلى آخره.

وإذا كان الأمر كذلك فهل من حق مجلس إدارة الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد العلمية اتخاذ قرارات تنفيذية تخالف قرار رئيس الجمهورية؟

وفى نفس الوقت هل من العدل تعيين أطباء يحملون مؤهلات أدنى فى وظائف علمية يشغلها من يحملون مؤهلات أعلى؟ وبأثر رجعى بدون التدرج الوظيفى المعروف، والقفز بذلك فوق مدة وظيفية وعلمية لا تقل عن عشر سنوات؟

وكيف يكون شعور طبيب يحمل الدكتوراه من الجامعات المصرية عندما يجد نفسه متساويا مع طبيب يحمل درجة علمية أدنى منها ولا تعادلها، هى عضوية أو زمالة إحدى الكليات الملكية البريطانية أو «البورد» الأمريكية؟

وإذا كانت بريطانيا نفسها لا تعتبر «الزمالة» درجة مساوية للدكتوراه، ولا تعين من يحملها فى وظيفة علمية إلا بعد أن يحصل على درجة الماجستير ثم درجة الدكتوراه، فكيف يعتبر مجلس إدارة الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد العلمية درجة الزمالة مساوية للدكتوراه، ويقضى بتعيين من يحملها فى الوظائف العلمية التى تتطلب الحصول على الدكتوراه؟

ألا يقتل مجلس الإدارة بهذا القرار - المخالف لقرار رئيس الجمهورية - الطموح فى قلب كل من يتطلع إلى المراكز العلمية؟ وألا يؤثر أيضا على مصالح ألوف الأطباء المادية والوظيفية، ويرفع من لا يستحق الرفع، ويخفض من لا يستحق الخفض؟.

الغريب أن تشكيل مجلس الإدارة هذا يدخل فيه عمداء كليات الطب بالجامعات، وممثل للمجلس الأعلى للجامعات، ويصمم أعضاؤه من هيئة التدريس بكلية الطب السابقين أو الحاليين، ومنهني ذات الرتب، والذين هم فى المقام الأول من ذوي المؤهلات العلمية التى تقدموا للحصول على الدكتوراه، وينتخب الجامعات المصرية سواء كان من أعضائها

شغل سابق، رد مانع نلقاه من السيد الأستاذ الدكتور محمد . أشب دويدار وزير الصحة؟

مسئولية الدولة عن إنهيار المباني*

القضية التي أعرضها على القارئ في هذا المقال هي قضية دنياء أو موت، ومع ذلك فإن الدولة تقف إزاءها عاجزة مشلولة، في حين يتمتع المخربون بكامل حريتهم في قتل الأبرياء تحت سمع الحكومة وبصرها، وبموافقتها أيضا! وهي قضية لو عرضت في أى بلد آخر لرفعت مئات الألوف من القضايا ضد الحكومة، ودفعت مئات الملايين من التعويضات، ولكنها في مصر مشكلة واحدة من المشاكل التي تقف الحكومة إزاءها ذاهلة لا تعرف التصرف فيها، مع أنها صاحبة الحل والعقد!

إنها مشكلة انهيار المباني ودفن السكان تحتها، بكل ما يترتب على هذا الدفن من مأس وتكاليف باهظة تدفعها الدولة من ميزانيتها، ومن سمعتها أيضا!، وهي مشكلة الحاجة كاملة - وطابور طويل جدا من أصحاب المباني

* أكتوبر في ١٣ يونية ١٩٩٣

الذين يتاجرون فى أرواح البشر تحت سمع القانون وبصره، ودون أن تملك السلطة التنفيذية إزاءهم شيئاً!

وأقسم أنه لولا أنى باشرت بنفسى هذه القضية من الألف إلى الياء لما صدقت أن الدولة بهذا العجز، وأن المخربين بهذه القوة! ففى هذه القضية يقف جهاز الدولة للتنفيذى كله، من أول الوزير إلى المحافظ إلى رئيس الحى إلى الإدارة الهندسية فى حالة شلل تام أمام الحاج إمام! وهو صاحب مبنى من طراز الحاجة كاملة يحميه القانون ويعطيه كل الضمانات ليشرد من يشاء، ويقتل من يشاء ويدفن من يشاء، ثم ينجو من جريمته ويخرج منها كما تخرج الشعرة من العجين!

والقصة هى قصة المنزل رقم ٣ بشارع صالح حمدى المتفرع من شارع زكريا أحمد المتفرع بدوره من شارع خالد بن الوليد بقسم المنتزه بالاسكندرية، ويمكن للقراء الحج إليه ومشاهدته قبل أن يصير ركاما وقرابا تحت سمع وبصر رئيس الحى ومحافظ الاسكندرية ورئيس الإدارة الهندسية ووزير الإدارة المحلية!

فعندما اشتراه الحاج إمام كان هذا البيت مجرد فيلا صغيرة ذات أساس يصلح لفيللا، ولكن شطارة الحاج إمام جعلت من هذه الفيللا عمارة شاهقة من سبعة أدوار! نظرا لأنه يعرف أن الجهاز التنفيذى يستطيع فى بعض الأحيان أن يغمض عينيه عن بعض المخالفات الجسيمة، إذا كان لديه الحافز لإغماض العين! ومن هنا فقد بنى ستة أدوار فوق الفيللا المكونة من دور واحد! وأخذ يبيع بعض الشقق لمن يقع فى يده من الضحايا، ويؤجر الباقي مفروشا للطلبة شتاء والمصيفين صيفا!.

ولما كان أساس هذه العمارة هو أساس فيلا - كما ذكرت - فإنه لم تكد تمضى بضع سنين قليلة حتى أخذ هذا الأساس يحتج بطريقته الخاصة على هذا الثقل الهائل فوقه، ويغوص إلى الأرض، مما ترتب عليه - وفقا لقرار قسم المنشآت الآيلة للسقوط بحى المنتزه بمحافظة الاسكندرية، ومدير التنظيم، ومدير عام الإدارات الهندسية - بعد المعاينة -

وهو القرار الذى أنقل منه هذه السطور: «شروح بالحوائط والكمرات والأعمدة، وتلف بمواسير الصرف والتغذية، ورشح بالحوائط والأسقف»!.

وقد كان الحل الذى وضعه مهندسو قسم الإنشاءات الآيلة للسقوط بمحافظة الاسكندرية هو «إزالة الدورين السادس والسابع، تخفيفاً للأحمال، والكشف عن الأعمدة والكمرات وترميم أو تدعيم التالف منها، وترميم الحوائط، والكشف على الأسقف وترميم أو تغيير التالف منها، مع الكشف على مواسير الصرف والتغذية، وإصلاح وتغيير التالف. الأمر الذى يستوجب الإخلاء المؤقت لحين الانتهاء من تنفيذ القرار».

وقد تحدد تنفيذ ذلك كله فى مدة شهرين، على أن يتم تحت إشراف مهندس نقابى متخصص. وتم إخطار قسم شرطة المنتزه بتاريخ ١٩٩٢/٢/١١ لأجل إعلان المالك والسكان بالقرار بالطريق الإدارى.

على هذا النحو قامت الإدارة الهندسية بمحافظة الاسكندرية بولجبتها خير قيام، الأمر الذى دعانى إلى الاتصال بمديرها العام لتوجيه الشكر له على ذلك. ولكن الرجل ضحك وقال: المهم هو التنفيذ!..

ولم أفهم فى بداية الأمر معنى هذه العبارة، فما دام القرار موقعا عليه من رئيس قسم المنشآت الآيلة للسقوط، ومن مدير التنظيم، ومدير عام الإدارات الهندسية بمحافظة الاسكندرية، فمن البديهي أنه لم يصدر للزينة أو لكى يبل ويشرب الضحايا من الملاك والسكان ماءه، وإنما صدر للتنفيذ!..

ولكن سرعان ما تبينت معنى عبارة مدير عام الإدارات الهندسية، حين انتظر الضحايا الذين أدخلوا مساكنهم، تنفيذ القرار دون جدوى، فى حين كانت الأخبار تصل إليهم عن سعادة الحاج إمام البالغة به، وتمنياته لهم - فى منفاهم - بطيب الإقامة إلى نهاية الدهر!.

وإزاء هذا التباطؤ الغريب من الجهاز التنفيذى فى تنفيذ القرار، اتصلت بالمستشار الجوسقى منبها إلى خطورة الموقف، وإلى أن المنزل معرض للانهييار إذا لم تتم إزالة الدورين وترميم المبنى، وأنه بحكم موقع

البناء المحصور فى شارع ضيق، وأمامه عمارة بها جراج، فإنه سوف يجبر معه إلى الأرض المنزلين المجاورين له والمنزل المقابل، بكل ما يترتب على ذلك من ضحايا وخسائر فى الممتلكات.

وقد هب الرجل بالفعل لاتخاذ اللازم، وأخطر حى المنتزه لتنفيذ قرار إزالة الدورين، وأخطرنى السيد سمير توفيق رئيس الحى بأنه تم عمل جنة أمن دولة برقم ٣٣٤ لسنة ١٩٩٣ طبقا للأمر العسكرى لامتناع المالك عن تنفيذ القرار، وتصورت أن القرار أخذ طريقه إلى التنفيذ، على أنى لم ألبث أن علمت من رئيس الحى أن المالك قدم طعنا فى قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط، فى المدة القانونية، أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية، وبالتالي فلا يستطيع الحى اتخاذ أى إجراء نحو تنفيذ القرار إلا بعد صدور حكم المحكمة!..

وذهلت، ففى ضوء تراكم القضايا على عاتق محكمة الاسكندرية الابتدائية فإن مثل هذا الحكم لن يصدر قبل عدة سنوات! فى حين أن المبنى آيل للسقوط، وقد يسقط بين يوم وآخر، بما يترتب على ذلك من خسائر فى الأرواح والممتلكات! ثم إن القرار أصدره قسم المنشآت الآيلة للسقوط ومدير التنظيم - أى أن مهندسى المحافظة قد شاهدوا وعاینوا وقرروا ضرورة إزالة الدورين والقيام بعملية الترميم «خلال مدة شهرين»، وليس خلال بضع سنوات حتى تنظر محكمة الاسكندرية الابتدائية فى القضية وتصدر فيها حكما!..

أفهم أن القانون يحيل إلى قاضى الأمور المستعجلة البت فى هذه القضية - وهى قضية حياة أو موت - قبل انقضاء المدة التى حددتها لجنة المنشآت الآيلة للسقوط للتنفيذ، حتى لا يسقط المبنى وتحدث الخسائر فى الأرواح والمنشآت المجاورة والمقابلة، ولكن القانون لم يحدد أجلا محددًا للبت فى القضية، ومعنى ذلك أن البت فى القضية لن يحدث إلا بعد أن تكون الكارثة قد حدثت بالفعل تحت سمع الحكومة وبصرها!..

وأكثر من ذلك إنه إذا وقعت الكارثة بالفعل فإن الحاج إمام لن يصيبه أى شئ! ولن تلحقه أية مسئولية! لأنه قدم طعنه فى الوقت الذى

حدده القانون، وإذا سقط المبنى فى خلال انتظار حكم المحكمة فإنه لن يكون مسئولاً عن أية أرواح تضيع أو ممتلكات تدمر!..

ولم يصدق عقلى - بطبيعة الحال - أن الأمور تسير على هذا النحو الذى رواه لى رئيس حى المنتزه، فاتصلت بالدكتور محمود الشريف، وزير الإدارة المحلية، أستوثق منه من صحة هذا الكلام، وإذا به يؤكد لى، ويقول لى إن الإدارة تقف بالفعل مشلولة فى مثل هذه الحالات!..

وتعجبت! ذلك أننى أفهم أن الإدارة - وهى هنا بمعناها الواسع الذى يشمل الحكومة والنظام السياسى كله - تقوم بتأمين الأرواح والممتلكات أولاً، مادام القرار الفنى الذى صدر بالإزالة والتفكيك إنما صدر عن مهندسيها وخبرائها ولم يصدر عن جهة خارجية، أما أن يعطى للمالك صلاحيات الطعن على حساب الأرواح والممتلكات، ومع تعريض مبنى تعلم جيداً أنه فى وضع خطر، للسقوط، فإن هذا ليس له نظير فى التاريخ كله فى أى نظام سياسى!..

ثم إن الإدارة تعلم جيداً أن المالك قد بنى ستة أدوار كاملة على أساس لا يتحمل أكثر من دور! وذلك بالمخالفة لكافة المواصفات الفنية، ولم تعترض عليه فى ذلك، ولم تزل هذه الأدوار المخالفة... (اللهم إلا إذا كان قد حصل على ترخيصات بالبناء باستعمال وسائل ملتوية نعرفها جميعاً) فأى حقوق يتمتع بها صاحب مبنى مخالف على هذا النحو، على حساب الأرواح؟

إن أى بلد من بلاد العالم المتمدن حين يضبط فيه مالك من هذا النوع، فإنه يضبط ويحال إلى المحاكمة، لتعريضه حياة الناس للخطر، وتعريض المبنى للسقوط - هذا إذا كانت الإدارة صالحة وليست فاسدة - ولكنه فى مصر لا يسأل عما ارتكبه من جناية إلا بعد أن تظهر نتائج مخالفاته وتسقط الضحايا! وحتى فى هذه الحالة فإنه يعطى من الضمانات والحصانة على حساب الأرواح ما لا يتمتع به المواطنون الذين يراعون القانون فى أعمالهم!.

وأكثر من ذلك أن الإدارة تحمى حقه فى المخالفة، وتمتنع عن التعرض له أو تنفيذ ما قرره مهندسوها المختصون لحماية المبنى من السقوط، بدلا من أن تعمل على هدم ما بناه من أدوار مخالفة، وإلزامه بدفع التعويضات اللازمة لكل من أضراروا من السكان والملاك بسبب مخالفاته.

وهى تتذرع بتقديمه الطعن فى قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط فى الوقت المناسب، متناسية أن القانون لا يتجزأ، وأن جميع الأدوار التى بناها مخالفة للقانون، لأنها بنيت على أساس فيلا من دور واحد وليست على أساس عمارة من سبعة أدوار، مما ترتب عليه أن المبنى قد أصبح آيلا للسقوط، وأنها تقاعست عن محاسبته لتعريضه أرواح المواطنين للضياع باستهتاره وجشعه ومجازفته ببناء ستة أدوار على فيلا صغيرة!..

فأية قوة يمتلكها من يخالف القانون فى مصر فى وجه الإدارة والحكومة والنظام السياسى؟ وأية حصانة وضمانات توفرها له الدولة ليرتكب ما يشاء من مخالفات، معتمدا على أن عجلة العدل بطيئة، بل السلاحفة، وأنه حتى يبت فى مخالفاته تكون قد مضت سنون طويلة، بل ربما عدة عقود من السنين!

وإذا تصورنا ذلك كله فى أى مجال من مجالات الحياة العامة، فكيف نتصوره فى أمور تتعلق بالموت والحياة، وبالعمار والخراب؟ ولقد شاهدنا مأس فجعت الناس فى حادث سقوط عمارة الحاجة كاملة، وقصة المواطن أكثم وغيره، فكيف لم تتخذ الدولة الإجراءات التشريعية اللازمة التى تكفل عدم تكرارها؟ وكيف لم تستفد الدولة منها فى تأمين حياة الناس وممتلكاتهم ضد هذا الطابور الطويل الجشع من المخربين؟

والمذهل حقا ما بلغنى من أن صاحب المنزل المذكور انتهز فرصة الصيف، وأخذ يقوم بتأجير شقق البيت المفروشة للمصيفين، ورغم قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط بمحافظة الاسكندرية بإخلاء المبنى! وبرغم أن

هذا الإخلاء قد تم فعلا! برغم أنه يعلم أن المبنى على هذا الوضع آيل للسقوط!.

والمذهل أكثر هو جواب السيد سمير توفيق رئيس حى المنتزه عندما أبلغته بذلك، ونبهته إلى خطورة تسكين ناس فى مبنى على هذا النحو، وما يمكن أن يتعرضوا له عند إنهيار المبنى! فقد قال لى إنه لا يملك إزاء هذا الوضع شيئا، وليس من سلطة الى إخراجهم، أو حتى تنبيههم إلى الخطر، وكل ما يملكه هو اخطار شرطة المرافق لتبليغ هؤلاء بقرار الإزالة والترميم، وتترك لهم الحرية فى البقاء أو المغادرة!..

وعلى هذا النحو، وكما يرى القارئ، فإن كل شئ فى الدولة يسير لصالح المخالفين، وقوانين الدولة كلها تتجه لحماية فساد المفسدين! ويستطيع كل فرد فى الدولة أن يرتكب أكبر الجرائم إذا كان لديه المحامى الشاطر الذى يبصره بثغرات القانون، ويمكنه أن يتسبب فى ضياع الأرواح وخراب المنشآت ويفلت من العقاب مادام يحفظ مواعيد الطعن، ويعرف ازدحام المحاكم بالقضايا، ويطء إجراءات التقاضى! بل يمكنه أن ينصب على مئات المواطنين ويبيع لهم الشقق الآيلة للسقوط وهو يعرف أنه بمأمن من طائلة القانون لعدد لا يحصى من السنين!..

وللأمانة فإنى أكتب هذا الكلام من واقع مشاهداتى واتصالاتى، وهى على أعلى مستوى: مستوى المحافظ ووزير الإدارة المحلية. وكلاهما لا يملك شيئا إزاء منزل تتزايد احتمالات سقوطه يوما بعد يوم بسبب استمرار الأدوار التى تقرر إزالتها، وهى أدوار مخالفة بنيت على أساس واه هو أساس فيلا من دور واحد! ويمكن أن يؤدى بقاء هذه الأدوار إلى سقوط المبنى على من فيه وعلى من بجواره ومن يقابله فى أى وقت، وقد يكون قد سقط وقت كتابة هذا الكلام!..

وأكثر من ذلك أنه عند سقوط هذا المبنى فإن صاحبه المخالف لن يحاسب قانونا! لأنه قدم طعنه فى الوقت المناسب! ولأن القانون لا يفرق بين حالة مستعجلة تتطلب اتخاذ المحكمة حكمها فى خلال المدة التى قررتها الإدارة الفنية الهندسية وهى شهران حتى لا يتعرض المبنى

للسقوط، وبين حالة لا يترتب عليها ضياع أرواح أو ممتلكات وتستطيع أن تنتظر عشرات السنين!..

وبصراحة تامة، فإننى لا أصدق أن الأمر بهذا السوء! وأن الدولة تقف ضعيفة كل هذا الضعف أمام حالة صارخة من هذا النوع: حالة صاحب مبنى مخالف، قام ببناء أدوار مخالفة على نحو يهدد المبنى بالسقوط الفعلى، ومع ذلك فلا تستطيع الدولة إزالة الأدوار المخالفة، ولا تستطيع محاسبته، ولا تستطيع تنفيذ قرار إدارتها الهندسية الذى يحمى المبنى من السقوط، ويحمى الأرواح والممتلكات، وأكثر من ذلك أنها تعطيه من الضمانات القانونية ما يؤدى إلى فقد الأرواح وخراب الديار، وخروجه من كل ذلك سالما دون حساب أو عقاب!.. إنه إذا صح هذا، فإن شعبنا يكون فى مأزق حقيقى، هذا المأزق هو أنه يكون بلا حماية تحميه من بطش المخالفين والمخربين! وهو أيضا مأزق وقوف القانون فى صف المخالفين والمخربين، ووقوف الجهاز التنفيذى فى جانب المخالفين والمخربين!..

وفى حدود علمى فإن مصر بلد متحضر، وفيه علماء قانون على أعلى مستوى من العلم والفقه القانونى، وقد سبق لبريطانيا فى عام ١٩١٨ أن أرادت فرض تشريع على مصر يوافق مصلحتها، ولكن سعد زغلول وقف فى وجه هذه المحاولة قائلا: «إن أمتنا المصرية ليست من قبيل الأقوام الهمج التى ليست لهم شرائع مقررة، وإنما هى بلد له حياة عريقة فى القوانين والشرائع».

واعتقادت الشخصى أن سعد زغلول كان جديرا بأن يغير رأيه لو قرأ هذا المقال، فالنظم المتحضرة فى التاريخ تقوم على عمادين: تشريع، وتنفيذ. ولكن الحالة التى عرضناها فى هذا المقال تثبت أنه لا يوجد فى مصر تشريع ولا تنفيذ!

ومن هنا فإننا نضع هذا الكلام تحت أبصار الرئيس مبارك والدكتور عاطف صدقى، حتى لا يتحملا أمام الله والشعب مسئولية الأرواح التى ستزهق، والمنشآت التى ستتخرب، بينما يفلت الجانى من العقاب، ويخرج من المسئولية خروج الشعرة من العجين.

فى جنة الادارة المصرية وجميعها!*

ربما كانت الإدارة فى مصر مما
يصدق عليه قول الرسول الكريم عن
القبر، وهو أنه إما روضة من رياض
الجنة أو حفرة من حفر النار! مع فارق
بسيط هو أن الغالب فى الإدارة فى
مصر هو أنها حفرة من حفر النار،
يتقلب فيها المواطنون المصريون على
وجوههم صباحا وعشيا!.

وفى بلد غير مصر، تتحسن فيها
الظروف الاقتصادية والاجتماعية عما
هو الحال فى مصر، فإن مثل هذه
القضية لا تسبب مشكلة كبيرة، فالتناس
أعتمدنا على راحة، وظروفهم الطيبة
نفسا ساهم على التسامح، ولكن فى
مصر مبيت، شبح الإرهاب يخيم على
الجميع، ونقتل الأبرياء من الفساد
والأطفال والنسب، ومما حدث فى
المحيطة بالمواطن المصري...
المزيد من التمتع، كان مبدءا تفسر

* أكتوبر فى ٢٠ يونيو ١٩٩٣

الإدارة يتخذ شكلا آخر، يلقي بانعكاسات سلبية على الحكومة وعلى النظام السياسى، لأن الناس لا تفرق كثيرا - كما كتبت مرارا - بين الإدارة والنظام السياسى، وهى تحمل الحكومة والنظام السياسى جميع الآثام التى ترتكبها الإدارة!.

بل إن الناس لم تعد تفرق بين ما يرتكبه الأفراد من اعتداءات دون محاسبة من الحكومة، وبين النظام السياسى، فهم ينسبون إلى النظام السياسى ظلم الأفراد!.

وهذا ما حدث منذ أسابيع قليلة حين علمت أن أحد المستأجرين الجدد بالعمارة التى أقطنها، وهو طبيب، يقطع من مدخل العمارة مساحة يقيم منها غرفة يضمها إلى الشقة التى أستاذجها ليتخذها عيادة له! وأن سكان العمارة تجمعوا حوله يحاولون إقناعه بخطأ ما يفعل وعدم معقوليته، وإضراره بهم، وهو سادر فى غيه، وعمال البناء يقومون بعملية البناء بسرعة فائقة، حتى انتهوا من بناء الغرفة، وركبوا لها الباب بالفعل، وأصبحت حقيقة واقعة!

فلم يجد السكان إزاء عجزهم عن منع العدوان - كما علمت - سوى النظام السياسى يصبون عليه جام غضبهم، ويتهمونهم بالتسيب وتشجيع المعتدين على اعتداءاتهم دون حساب ولا عقاب، واكتفوا بذلك يأسا وحنقا!

وقد اتصلت على الفور باللواء عبد القادر مطاوع، رئيس حى مصر الجديدة، أبلغه بالواقعة، وأطلب منه التدخل لسريع، ولم يتردد الرجل، فقد أرسل مهندسيه وعمال الهدم الذين قاموا على الفور بإزالة الغرفة الدخيلة على مدخل العمارة، بعد أن حرروا المحضر اللازم، ولم يصدق سكان العمارة أعينهم، فقد تعودوا على عبارة: «يبقى الحال على ما هو عليه، وللمتضرر إقامة الدعوى» - وهى دعوى يستغرق نظرها - عادة - مابين عشر سنوات وعشرين عاما، وبعضها يستمر نظره حتى يوم القيامة!

وقد كان رد فعل السكان إزاء هذا التصرف السريع من رئيس الحى، الذى أزال به العدوان، أعاد الأمور إلى نصابها، يفوق التصور، إن شعور الناس بأن العدل قريب منهم وسهل المنال، لايمائله شئ فى توطيد الثقة بين الحكام والمحكومين، بل فى توطيد إيمان المرء بربه، فلا شئ يدمر النفس البشرية قدر الشعور بالظلم والإحساس بأن العدل صعب المنال.

ومن سوء الحظ أن سنوات الديمقراطية المطلقة التى لم تعهدها مصر فى عهد الرئيس مبارك، بعد طول كبت وانضباط فى العهد الدكتاتورى لعبد الناصر، قد صاحبها تسبب فى الشارع المصرى وسلوك الأفراد، وهى ظاهرة لاحظها كاتبنا أحمد بهاء الدين - شفاه الله - فى حينها فى عموده اليومى بالأهرام، واستنكرها، عندما لاحظ أن بعض أصحاب المحلات أصبحوا يملكون المحلات وما أمامها من رصيف وجزء من الشارع الملاصق للرصيف! وأنهم أصبحوا يعبرون عن هذه الملكية عن طريق وضع برميل أو برميلين، أو غير ذلك من الأدوات، على أرضية الشارع نفسها للحيلولة دون انتظار أية سيارة أمام المحل، أو لحجز المكان لسيارة صاحب المحل. والأدهى من ذلك أن هذا الاعتداء على حرمة الشارع يلقي التقدير والاحترام من رجال الشرطة، بدلا من أن يحرروا مخالفات لأصحابها ويحيلوهم إلى المحاكمة! ومنذ ذلك الحين أصبح العرف فى الشارع المصرى هو أنه من حق أى إنسان أن يفعل مايشاء مما يتفق مع مصلحته ويخالف مصلحة الغير، مادام أنه يملك القوة الغاشمة التى تمكنه من فعل ذلك، ودون أن يترتب على فعله أية مساءلة!

وقد كان فى هذا الإطار الجديد أن انطلقت طاقة العدوان فى نفس كل من يمتلك المقدرة على الاعتداء، وفرض الأمر الواقع على الأفراد والحكومة! ورأينا من يحتلون شقق الغير بالقوة «ويبقى الحال على ما هو عليه» بأمر النيابة حتى يبت فى القضية التى لا يبت فيها أبدا!

وكل ذلك نزع من قلوب الناس الاطمئنان إلى الحماية اللازمة من طرف الحكومة، خصوصا بعدما تفشى الفساد فى الجهاز الإدارى،

وأصبح حاميتها حراميتها، بل خصوصاً بعدما تفشت ظاهرة تواطؤ الكثيرين من المحامين خربى الذمة مع الخصوم، وخياناتهم لأمانة التوكيل عن الموكلين فى سرقتهم ونهبهم، الأمر الذى أثار الذعر وأطار العقول وزاد من تعقيد قضية العدل المهتر أو المعطل!

على كل حال ففى هذا الإطار بدت مبادرة اللواء عبد القادر مطاوع بإزالة العدوان فى نفس التو والساعة، بدلا من «إبقاء الحال على ما هو عليه» حتى تفصل المحكمة فى الدعوى - بمثابة نسمة نقية فى الجو الفاسد أعاد الاطمئنان إلى نفوس السكان الذين فقدوا الثقة فى العدل، وأعاد إليهم - وهذا هو المهم - الثقة فى النظام السياسى وفى قدرته على حمايتهم.

وهذا ما أشرت إليه فى بداية هذا المقال، وما أبرزته من الصلة الوثيقة بين الإدارة والحكومة، ودور الإدارة فى تحسين صورة الحكومة أو تشويهها، وانعكاس تصرف الإدارة على الحكومة والنظام السياسى سلبي أو إيجابا وفى هذا الصدد فلقد سبق لى أن أشدت بما يبذله رجال المرور جنودا وضباطا من جهد فى أداء عملهم الشاق فى أسوأ الظروف الجوية، وهو ما ليس له مثيل فى بلد آخر أقل ازدهارا من بلدنا، وأكثر نظاما واحتراما لقواعد المرور. ومن الطبيعى أن حسن أداء رجال المرور لواجبهم ينعكس إيجابا على الناس، وسوء أداء هذا الواجب ينعكس سلباً عليهم، ونظامنا السياسى هو المتأثر فى نهاية الأمر برضاء الناس أو سخطهم!

ومن هنا فإنه تزعجنى بعض التصرفات التى أراها نفسد الصورة اللائقة برجال المرور، وتؤثر سلبا على علاقاتهم بالجمهور المصرى، وتزيد من توتره وسخطه. فمنذ شهرين نازيا خرجت من هيئة الكتاب على النيل لأركب سيارتى التى تعددت ملصقاتها فى الممرات العامة الدمامة أن اصعبها بمحاذاة رصيف الكورنيش، وبجانبها بطاقة مخالفة! على شبكات الباب وأخرى على النافذة الخلفية! وتهجبت! وعندما مضيت فى طريقي

إلى مجلة أكتوبر، لاحظت أن كل سيارة فى الانتظار تحظى ببطاقتى مخالفة! - نعم بطاقتى مخالفة وليست بطاقة واحدة! وتصورت أن أحد أمناء الشرطة ممن لاعهد لهم بالتواجد فى هذه المنطقة قد تصور خطأ ارتكاب هذه السيارات مخالفات انتظار فى الممنوع، ولكن ردى إلى صوابى أنه لا توجد لافتة على طول الشاطئ تمنع الانتظار. ثم إذا بى أجد جمهرة حول أحد أمناء الشرطة على الكورنيش، وكان هو الأمين الهمام الذى رصع السيارات بالبطاقات بهذه الطريقة الاستفزازية، وتوقفت بسيارتى للتيقن من الأمر، وكان الناس فى غضب شديد، فهم أصحاب هذه السيارات، وكانوا يجادلون الأمين بأنهم تعودوا على الانتظار بسياراتهم منذ سنوات فى هذه الأماكن دون مخالفة، كما أنه لا توجد لافتة تمنع الانتظار. وعندما استفسرت من الأمين أبلغنى أنها أوامر اللواء صلاح مندور مدير مرور القاهرة.

وتعجبت! وعندما وصلت مكتبى بأكتوبر أردت الاتصال باللواء صلاح مندور لأقول له إن هذه القضايا فى بلاد العالم لاتخضع لنزوة مسئول، وإنما تنظمها لوائح وقوانين، وأنه ليس من حق مدير المرور أن يمنع اليوم الانتظار على هذا الرصيف أو ذاك، ثم يبيحه غدا! وأن مثل هذه التصرفات الفجائية تثير السخط والغضب فى الوقت الذى ينبغى فيه تفادى كل مايمكن أن يسبب هذا السخط والغضب، ولكنى لم أتمكن من الاتصال به، ونويت الكتابة فى هذا الشأن، ولكن الأحداث الجارية جرفت هذه المسألة، خصوصا عندما عادت الأمور على كورنيش النيل فى تلك المنطقة إلى ما كانت عليه طوال السنوات السابقة كأن لم تكن! واختفت مخالفات أمين الشرطة المزدوجة على نوافذ السيارات المنتظرة، بل اختفى أمين الشرطة نفسه!

على أن قوانين المرور نفسها تتيح للبعض استغلالها استغلالا سيئا! ومن ذلك ماورد فى هذه القوانين بخصوص «الأمن والمتانة» فى السيارة. فإن بعض ضباط المرور يسيئون تفسير هذه العبارة، فيتعننون مع بعض

قائدى السيارات الذين أصيبت سياراتهم فى بعض المصادمات، وجار سمكرتها ودهانها. فمن المعلوم أن هذه تتطلب وقتا لإتمامها، ولا يوجد ما يمنع صاحب السيارة ومتانتها، ولكن بعض ضباط المرور سيئون استغلال هذه المادة، فيقومون بتغريم أصحاب السيارات التى لم يتم دهانها أو سمكرتها، وبعضهم يذهب فى التعنت إلى حد سحب الرخصة!.

وهو ما حدث يوم ١٩٩٣/٦/٩ حين تصدى بعض ضباط المرور لسيارة معيد بكلية هندسة عين شمس كان فى طريقه إلى كليته للقيام بواجبات الامتحان والكونترول، وذلك على طريق صلاح سالم عند شارع الثورة! بحجة أن سيارته فى حاجة إلى سمكرة ودهان! وقد حاول المعيد أن يقنع الضابطين بأن هذا العيب لا يؤثر على كفاءة السيارة أو يسبب أضرارا بصاحبها أو بالغير، وأنه مؤمن بالفعل على سيارته ولكن مشاغل الامتحان لا تمكنه من إبلاغ شركة التأمين عن العيب لإصلاحه على نفقتها، ولكن دون جدوى! فقد أصر الضابطان على سحب الرخصة! وهنا عرض المعيد دفع أية غرامة فى سبيل تفادى سحب الرخصة وما يترتب على ذلك من تعطيل لوقته فى ظرف هو أحوج مايكون لدقيقة منه، ولكنها أصرا على سحب الرخصة وأعطياه ايصالا لاستخدامه خلال ٤٨ ساعة!..

هذه الحالة، التى أضعها تحت أنظار وزير الداخلية اللواء حسن الألفى ومحافظ القاهرة اللواء عمر عبد الآخر، تمثل أنموذجا لتعنت بغيظ لا مبرر له ومع مواطن شريف يشغل منصبا جامعييا ويتحمل مسئوليات جامعية فى وقت امتحانات، وهذا التعنت يسبب سخطا واستياء فى نفسه يؤثران على عمله وعلى علاقته بالنظام السياسى سلبا! وربما توقع الضابطان أن يخز المعيد على ركبتيه يقبل قدميهما ليسمحا له بالاحتفاظ برخصة سيارته، فلما لم يفعل سحبها منه الرخصة!.

وهكذا نرى أنفسنا أمام مفارقة غريبة، ففى مقابل هذا الاهتمام من الضابطين بالسمكرة والدهان، فإننا نرى إهمالا مزريا بشروط المتانة

والأمن الحقيقيين - أى بكاوتش السيارات البالى الذى يعرض حياة المواطنين للخطر! أو شكمانات السيارة الفاسدة التى تلوث الجو! أو كشافات الإضاءة المحطمة، أو الإشارات التى لا تعمل، إلى غير ذلك!..

بل إننى منذ أيام قلائل مرت بى سيارة ذات زجاج نوافذ عاكس لا يسمح برؤية من بداخلها! وهى أول مرة أرى فيها هذا الزجاج فى مصر، وهو أشبه بزجاج نظارات الشمس، ويستطيع أكبر المجرمين المطلوبين للأمن استخدام مثل هذه السيارة دون أن يكتشف أحد أمره! وطبعاً لم تجد هذه المخالفة الضابطين النشيطين لوقوف السيارة ويتخذوا اللازم.

ولقد قرأت مرة عن صدور تعليمات من المرور تمنع استخدام الزجاج الليمية الأسود، أو الستائر الخلفية التى تحجب عن السيارات الخلفية الرؤية الشاملة، ومع ذلك فهذه السيارات تملأ القاهرة دون أن تجد من يوقفها، والستائر مازالت تستخدم لحجب الرؤية عن الغير دون أن تجد من ضبط المرور من يحرر المخالفة اللازمة لأصحابها!.

ومن هنا يبدو التركيز على السمكرة والدهان من قبيل الهذر والعبث والتحرش بالمواطنين، والتظاهر بالعمل فيما لا عمل فيه! وقد سبق لى منذ بضع سنوات أن كتبت عن هذه الظاهرة، واستنكرتها، وقلت إنه لا توجد فى وسط فوضى المرور الذى تعاني منه القاهرة، وفى وسط الجهل والغشم الذى يعاني منه معظم سائقى السيارات، سيارة تكاد تخلو من «خبطة» هنا أو هناك، أو صدمة هنا أو هناك، وأنا شخصياً لم أصدم فى حياتى سيارة، ولكنى أصبت بعشرات الصدمات التى لا أعرف مرتكبها، وقد أعرفهم دون أن أتمكن من أن أفعل لهم شيئاً، ولست أعتقد أننى أملك الوقت الكافى لسمكرة ودهان كل صدمة تحدث، على الرغم من أن ذلك لا يكلفنى مليماً واحداً، لأنى مؤمن على سيارتى ضد الحوادث... وليس مطلوباً من صاحب كل سيارة أن يملك المال الكافى لمواجهة الإنفاق على كل خبطة أو صدمة، مع ارتفاع نفقات هذا الإصلاح فى الوقت الحاضر بدرجة كبيرة.

على كل الحال فما عرضته إنما هي نماذج تسمى فيها الإدارة التصرف مع المواطنين، وتزيد في معاناتهم، وتزيد - بالتالى - من سخطهم على الدولة فى وقت هى أحوج ما تكون فيه لالتفاف الجماهير حولها فى وجه التحديات الجسيمة التى تواجهها، وعلى رأسها الإرهاب والأزمة الاقتصادية.

وهذا يقودنى إلى التعرض لخطاب وصلنى من قارئ مصرى اسمه أحمد حظو، يعيش فى مدينة تسوج ZUG فى سويسرا، يستحق التأمل، وفيه يقول :

«قرأت لك فى مجلة أكتوبر مقال إشادة بضباط البوليس الذين يحاربون الإرهاب، وضباط البوليس الذين يعملون على تنظيم المرور تحت أسوأ الظروف الجوية، وإنى ياسيدى لأتمنى مخلصاً أن أعرف رأى سيادتكم فى فريق آخر من ضباط البوليس فى مختلف الرتب الكبيرة والصغيرة، يعملون فى إدارة تسمى «الإدارة المركزية لتصاريح العمل» إن طبيعة العمل الذى تقوم به هذه الإدارة هو أمر غريب حقاً، فلو كان الأمر مقصوراً على إصدار تصريح بالعمل للأجنىبى الذى يرغب فى العمل فى مصر، لفهمنا هذا ولا غبار عليه، ولكن المهزلة ياسيدى أن هذه الإدارة تلاحق كل مواطن مصرى يتمكن من إيجاد عمل، سواء فى هيئة أجنبية أو فى الخارج، وتلزمه باستخراج «تصريح عمل»، وتعجب معى ياسيدى أن تصمم حكومتنا على وجود هذه الإدارة!

انتهى خطاب المواطن المصرى الذى يقيم فى سويسرا، ولكن المهم هو أنه أرفق به ورقة أخرى صور عليها بعض الأخبار التى نشرت بالصحف المصرية، والتى تدعم رأيه فى إلغاء هذه الإدارة! وأحد هذه الأخبار بعنوان: «١٧٠٠ مليون دولار زيادة فى تحويلات المصريين بالخارج». وفيها يقول الخبر، إن التحويلات التى وردت من الخارج إلى مصر بالنقد الأجنبى، قد حققت طفرة واضحة، إذ وصلت فى يونيه ١٩٩٢ إلى ٦٦ مليار دولار مقابل ٢٠ مليار العام السابق، وقد شكلت

تحويلات المصريين فى الخارج الجانب الأكبر من الزيادة، ووصلت ٥٠ مليار دولار مقابل ٣٨ مليار، وارتفعت التحويلات النقدية لتصل إلى ٤٤ مليار دولار مقابل ١٥ مليار دولار... إلى آخره.

ويعلق القارئ على هذا الخبر قائلاً ساخراً : «من المضحك - وشر البلية ما يضحك - أن هؤلاء المصريين هم الذين تصمم الدولة على أن يستخرجوا «تصاريح عمل»!

ثم يصور القارئ عنوان خبر آخر يقول : «٨٣ ألف متعطل فى أسبوط» ويعلق على هذا الخبر ساخراً : «ومع ذلك إذا تمكن واحد من هؤلاء المتعطلين أن يجد عملاً، حتى فى «تمبكتو»! فإن الحكومة المصرية سوف تطالبه «بتصريح عمل»!..

ويقول القارئ إن الحكومة تعلن إنها سوف تسهل استخراج تصاريح العمل بالخارج بجميع أقسام الإدارة، وهى لاتعلم أن التسهيل الوحيد الواجب عمله هو إلغاء هذه التصاريح تماماً واختفاؤها من حياتنا»!..

وليس لى تعليق على رأى هذا القارئ المصرى، ولكنى أضعه تحت أنظار السيد اللواء حسن الألفى وزير الداخلية لاتخاذ القرار الصحيح الذى يتفق مع مصلحة الوطن والمواطنين.

أكابر مصر!

عندما كتبت مقالى يوم ١٣ يونيه
بمجلة أكتوبر عن «مسئولية الدولة عن
انهيار المباني». كنت أتصور أن أجهزة
الدولة سوف تتحرك لتحقيق واقعة
الفساد التى أوردتها، وأن محافظة
الإسكندرية سوف تقف على قدم ولا
تقعد حتى تجرى التحقيق اللازم مع
صاحب المبنى المخالف الذى يهدد حياة
المبنى المخالف الذى يهدد حياة
المواطنين بالخطر، وأن السلطة سوف
تأمر بإجراء التحقيق مع من سمحوا
للمخالف بالمخالفة تحت سمع الإدارة
وبصرها، وأن موظفين كبارا سوف
يوقفون عن العمل لعدم درايتهم بما
يجرى تحت أعينهم من مخالفات تمس
أمن المواطنين وحياتهم، وأن وزارة
المالية سوف ترسل بمحاسبىها لمحاسبة
صاحب المبنى المخالف الذى يملك
إمكانات جبارة على الإفساد، وتتعرف

* أكتوبر فى ١٨ / ٧ / ١٩٩٣

على مصادر دخله الهائل، وتتحقق من أن ما يدفعه من ضرائب من دخله من تجارة الأخشاب وتأجير الشقق المفروشة هو ما يجب عليه دفعه بالفعل، وليس عشر ما يجب أن يدفعه!.

وأن جهات الرقابة الإدارية سوف تتحرك لفحص ومتابعة هذه الحالة المفضوحة.

نعم تصورت أن هذا ما سوف يحدث بعد نشر المقال، قياسا على ما يجري في أى بلد آخر يكشف فيه كاتب سياسى عن مخالفة تهدد أمن المواطنين، فلقد سبق لى أن كتبت مقالا عن الحكومة والإدارة، بمناسبة ما أخذت الصحف تتحدث به عن فساد الحكومة، وقلت إنه علينا أن نفرق بين الحكومة الفاسدة والإدارة الفاسدة، فالإدارة الفاسدة لاحيلة للحكومة فى صنعها، وأن سعد زغلول ورث الإدارة التى كانت تعمل مع كرومر وجورست وكتشنر وونجت واللىبى ولويد. ولا تستطيع حكومة فى العالم أن تتفادى فساد إدارة من إداراتها، ولكن واجبها هو أن تهب فوراً لمحاسبة المفسدين، وإيقافهم وإحالتهم إلى جهات التحقيق وتقديمهم للمحاكمة، فإذا لم تفعل اشتركت بالضرورة فى الفساد.

وما حدث بعد نشر المقال هو أنه لم يتحرك أحد على الإطلاق، لا من الحكومة ولا من الإدارة، كأن المقال نشر فى مجلة تصدر فى قرية نائية فى الريف المصرى ولم يصدر فى أكبر مجلة فى مصر وفى الشرق الأوسط.

ووجدت نفسى أتصل بالدكتور محمود الشريف وزير الإدارة المحلية، وقال الرجل إن صاحب المبنى قدم طعنا فى قرار لجنة إزالة المنشآت الآيلة للسقوط، ولابد من انتظار حكم المحكمة الابتدائية المقدم أمامها الطعن! ووجدت أن هذا المنطق يهدم القضية من أساسها، إنه منطق يقبل مخالفات البناء التى ارتكبها صاحب المبنى وهددت حياة المواطنين بالخطر، عندما قام ببناء ستة أدوار على أساس فيلا لا يتحمل أكثر من

دور أو دورين، وأكثر من ذلك لا يحاسب صاحبها عليها - مع أن المنطق الصحيح هو البدء بالتحقيق فى هذه المخالفات وإيقاف من شاركوا من إدارة الحى مع صاحب المبنى فى صنعها. كما أن المنطق هو اعتقال صاحب المبنى لاستجوابه فى هذه المخالفات التى عرضت حياة المواطنين للخطر وشردتهم من ديارهم، والمنطق أيضا هو المسارعة إلى حماية المبنى الآيل للسقوط من الانهيار عن طريق هدم الأدوار التى قررت اللجنة الهندسية بالمحافظة إزالتها، وإجبار المالك المخالف على إجراء التنكيس اللازم على وجه السرعة قبل أن ينهار المبنى.

هذا المنطق كله تجاهلته أجهزة الدولة والمحافظة، فاعترفت أولا بحق الرجل فى مخالفات البناء، وأقرته عليها، وأكثر من ذلك أنها عاملته معاملة المواطنين الشرفاء الذين لا يخالفون ولا يعرضون أرواح المواطنين للخطر، وأعطته حقه كاملا فى الطعن فى قرار اللجنة الهندسية، وتركته حرا طليقا، وتركت المبنى دون مساس كقنبلة موقوتة تهدد المباني حولها وأرواح الناس الذين يقطنون بجوارها، وأكثر من ذلك أنها تركته يقوم بتأجير الشقق المفروشة فى المبنى الآيل للسقوط للمصيفين.

فإذا لم يكن هذا هو الفساد بعينه، فما هو إذن تعريف الفساد؟ ما هذه القوة الجبارة التى يملكها صاحب مبنى نصف متعلم فى مواجهة سلطة الدولة، بحيث يركع أمامها الجميع، ويغضون الطرف عن مخالفاته، ويقدمون له الحماية اللازمة للاستمرار فى هذه المخالفات، ومضاعفتها، وينام قرير العين هادئ البال، فى حين أن ضحاياه يعيشون خارج المبنى فى شقق مفروشة مكلفة للغاية؟.

صارحت الدكتور محمود الشريف، وزير الإدارة المحلية بهذه الأفكار، وأفحمته بأنه عندما كان محافظا للقاهرة ظل على مدى سبعين يوما يقوم بهدم الأدوار المخالفة فى القاهرة حماية للأرواح، فكيف تقف سلطة الدولة فى محافظة الإسكندرية عاجزة عن إزالة دورين فى مبنى آيل للسقوط، على الرغم من أن إدارتها الهندسية هى التى فصحت المبنى

واتخذت هذا القرار؟، وكيف أن هذه السلطة لم تتحرك لمحاسبة صاحب المبنى على مخالفاته التي تعرض حياة المواطنين للخطر؟.

ما هي هذه الكرامات التي يتمتع بها صاحب المبنى وتجعله صنوا لمحافظ الاسكندرية، لا يستطيع أن يقترب منه بالمحاسبة على ما جنت يداها، وتجعل إدارة الحى تنسى الأدوار التي بناها بغير حق ولا تذكر إلا حقه فى تقديم الطعن فى الوقت المناسب، مع إبقاء المبنى تحت الخطر الذى يهدد الأرواح والممتلكات لعدة سنوات قادمة، رغم مسئولية المحافظ ورئيس الحى الأولى عن حماية الأرواح والممتلكات؟

وإذا افترضنا أن صاحب المبنى قد ارتكب مخالفاته فى البناء بإذن مهندسى الحى، فكيف لم يجر التحقيق مع المخالف منهم وتقديمه للمحاكمة بتهمة الفساد ومساعدة صاحب مبنى على بناء ستة أدوار على أساس لا يتحمل أكثر من دور أو اثنين، ويشرح ويروى أمام المحكمة الإجراءات الفنية التى بنى عليها منح هذه التصاريحات، خصوصا بعد أن أصبح المبنى آيلا للسقوط بالفعل وثبت فساد تقديراتهم بالضرورة؟

لم يشأ الدكتور محمود الشريف الاشتراك معى فى حل غموض القضية، ولكنى عرفت منه أنه قام بإزالة الأدوار المخالفة عندما كان محافظا للقاهرة، مستخدما فى ذلك سلطاته كمحافظ! سألت: وهل اختصاصات المحافظين تتفاوت من محافظة لأخرى؟ وصمت الرجل! وسألت: وأرواح الناس المهددة تحت سمع المحافظة وبصرها حتى يفصل فى القضية، وطلب سيادته منى إمهاله دقائق لإجراء الاتصالات اللازمة، وعاد فأخبرنى بأنه أصدر تعليماته للحى بتشميع المبنى الآيل للسقوط حتى يبيت فى القضية، وقطع المياه والكهرباء عنه منعا لاستخدامه.

وشعرت بأن هذا إجراء وقائى معقول، ولكنه يكون الجزء الأول من القضية، أما الجزء الثانى فهو محاسبة صاحب المبنى عن مخالفاته، ومحاسبة المفسدين فى إدارة الحى الذين ساعدوه على الإفساد - وهو

جزء لا يقل أهمية عن الجزء الأول، لأنه يتعلق بحياة الناس وحياة الناس
فى القصاص!

ومع ذلك فقد كانت المفاجأة المذهلة أن تعليمات وزير الادارة المحلية،
التي قصد بها حماية الأرواح! لم تنفذ! فبعد أسبوع تبين أن كرامات
الحاج إمام أقوى بكثير من تعليمات وزير الإدارة المحلية! وأن الحاج إمام
يقوم بتأجير الشقق المفروشة فى مبنى الموت للمصيفين الذين يجهلون
سوء حال المبنى!..

وأتصلت بالمستشار الجوسقى محافظ الاسكندرية أبدى تعجبنى من
عدم تنفيذ تعليمات وزير الإدارة المحلية، ووجدت نفسى أقول له متسائلا :
ما هذه القوة الرهيبة التى يتمتع بها الحاج إمام وتستطيع إلغاء تعليمات
وزير الإدارة المحلية؟ وقال المستشار الجوسقى إنه هو المسئول عن حماية
أرواح المواطنين فى محافظة الاسكندرية! ووعد بالاتصال بى فى اليوم
التالى. وهو ما حدث بالفعل، وقال لى المحافظ الجوسقى: إن البيت الأيل
للسقوط جار تشميعة حاليا بعد أن أصدرت الأوامر بذلك.

وتصورت أن المسألة اتخذت مسارا صحيحا، ولكن بعد أيام كانت
الأخبار تصلنى بأن الحاج إمام مايزال يقوم بتأجير الشقق المفروشة فى
عمارة الموت للضحايا من المصيفين، بل الأكثر من ذلك أنه يجرى تعديلات
فى الدور الأول من المبنى - لتحويله إلى بوتيكات! ومعنى ذلك أن أوامر
المحافظ لم تنفذ! كما أنه لم تنفذ أيضا أوامر وزير الإدارة المحلية! ومعنى
ذلك - بعبارة صريحة لا خفاء فيها - أن الحاج إمام أقوى من محافظ
الاسكندرية، وهو أقوى من وزير الإدارة المحلية - أى أنه أقوى من
الحكومة والإدارة معا.

بل هو أقوى من رئيس الجمهورية! فرئيس الجمهورية لا يستطيع أن
يفعل مايشاء، فهو مقيد بدستور يعطيه صلاحيات محددة لا يستطيع
تجاوزها، وهو يخضع لمحاسبات دستورية، كما أنه خاضع لرقابة
الصحافة، وخطواته محسوبة عليه، ولكن صلاحيات الحاج إمام بلا

حدود! فهو متحرر من كل شئ، ويستطيع أن يفعل ما يشاء، ولديه من الكرامات ما يمكنه من فرض إرادته على الجميع: أى على وزير الإدارة المحلية، وعلى محافظ الاسكندرية، وعلى رئيس الحى، وبالتالي فهو حاكم مطلق لا يفترق عن هنرى الثامن فى انجلترا أو لويس الرابع عشر فى فرنسا، أو فريدريك الأكبر فى بروسيا! ولذلك لم أعجب حين علمت بعد ذلك أن الحاج إمام قد عمد إلى إرهاب المتضررين من السكان، وإيهامهم بأن وزارة الداخلية فى يده يحركها كما يشاء! فاستأجر أمينا للشرطة فى قسم المنتزه قام بعمل محضر لبعض السكان يحملهم فيه مسئولية عدم تنفيذ قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط، ويزعم فيه أنهم تعرضوا له ومنعوه بالقوة من ذلك! ومن حسن الحظ أن هذا الزعم لم يغب عن فطنة العقيد صالح خميس بقسم المنتزه الذى أنقذ سمعة وزارة الداخلية، وإلا كان المتضررون يقيمون حاليا فى السجون، والحاج إمام مطلق السراح يتيه بقوته ونفوذه!.

وحزنت لأن الأمور وصلت فى بلدى إلى هذا الحد! ومر فى ذهنى شريط عن تطور استخدام القوة فى مصر، وكيف انتقلت من يد إلى يد. فتذكرت قولة سعد زغلول الشهيرة قبل اعتقاله للمرة الثانية على يد السلطة البريطانية: «للقوة أن تفعل بنا ما تشاء، أفرادا وجماعات، فإننا جميعا مستعدون للقاء ما يأتى به بجنان ثابت وضمير هادئ!» ثم عدت فتذكرت عبارة وردت فى الفيلم المصرى العظيم «الزوجة الثانية» على لسان حسن البارودى الذى كان يقوم بدور شيخ القرية، وهو يحاول إقناع بطل الرواية بالخضوع لطلبات العمدة، فقد قال له: «إحنا غلابة! والله لما نندن على مدنة، ما حد يسمعنا! الأكابر بس هم إلى بنسمع كلامهم. هم اللى يأمرؤا ونحن ننفذ!»

كان أكابر مصر فى ذلك الحين هم الذين كتب فيهم إلياس زخوره كتابه الشهير فى ثلاثة أجزاء تحت عنوان: «مرآة العصر فى تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر»، وكان يشمل رجالات من أمثال محمد على

باشا واسماعيل باشا وعلى مبارك، وأحمد عرابى، وعدلى يكن وغيرهم من أكابر مصر. ولكن أكابر مصر فى هذه الأيام هم أمثال: الحاج إمام!.. فكما رأينا، ها هى ذى القوة تنتقل من يد السلطة البريطانية، إلى يد أكابر مصر فى العصر الإقطاعى، إلى يد الحاج إمام تاجر الأخشاب فى زفتى وصاحب مبنى الموت، وإلى يد الحاجة كاملة والحاجة عصمت، وهذا الطابور الطويل من حجاج آخر الزمن الذين يلعبون بأرواح وأرزاق الشعب المصرى الذى تحولت جماهيره إلى «غلبة، لا يسمعونهم أحد حتى ولو اشتكوا من فوق مئذنة»!

فأى انتقال حقيق جدا للقوة والنفوذ وأى تطور مشئوم يضع السلطة التنفيذية كلها والشعب المصرى بأسره فى قبضة تجار الموت ابتداء من أصحاب العمارات الآيلة للسقوط إلى تجار اللحوم الفاسدة، إلى تجار المخدرات، إلى أصحاب شركات توظيف الأموال، إلى كل من يملك القوة المادية الرهيبة على إفساد الإدارة الحكومية وإخضاعها لرغباته ونفوذته، وهو فى أمن تام من المحاسبة؟

أليست هذه التربة العفنة هى التى يستلهم منها الإرهابيون مبادئهم، ويجندون لهم الشباب المحبط؟ وأليست هذه القيادات الإدارية الضعيفة المتسببة هى التى ساعدت الفساد على التغلغل فى حياتنا الاقتصادية والاجتماعية حتى وصل إلى النخاع؟ وماذا جرى لهذه القيادات الضعيفة؟ إنها تعيش فى مراكزها مددا أطول وأطول!

العجيب أن ما حذرت منه فى مقالى عن «مسئولية الدولة عن انهيار المباني» تحقق فى هذا الأسبوع، وفى يوم الخميس ٢٤ يونية انهيار منزل بالدرب الأحمر، ولقى ١١ شخصا مصرعهم. وقد ذكرت الصحف أن المنزل المنهار كانت قد صدرت ثلاثة قرارات بإزالة الطابق الأخير منه وتنكيس باقى العقار، ولكن صاحب المنزل طعن فى القرار - تماما كما فعل الحاج إمام! - ولم تتحرك إدارة الحى لإلزامه بإزالة الدور والقيام بالتنكيس اللازم.

والمهم فى هذه الحادثة هو أن صاحب العقار - كما أوردت جريدة الأهرام - أفرجت عنه النيابة بضمان مالى قدره ألف جنيه! وكانت التهمة التى وجهت له هى تهمة «التراخى والامتناع عن تنفيذ القرار الصادر بهدم وتنكيس العقار» وهى التهمة نفسها التى تنتظر الحاج إمام فيما لو إنهار المبنى الذى يملكه، وجر معه ما حوله وأمامه من مبان، ودفن تحته من يدفن من البحث.

ووفقا لتسعيرة الأرواح المثلة فى الضمان المالى الذى دفعه صاحب مبنى الدرب الأحمر، وهو ألف جنيه، فإن ثمن جثة المواطن المصرى فى أمثال هذه الحوادث يبلغ أقل من مائة جنيه! يدفعها صاحب المبنى المخالف ويخرج طليقا فى حين أن الجثث فى طيقها إلى المدافن

ونلاحظ أن النيابة لم توجه أية تهمة إلى أى مسئول فى الحى، بل استدعت مدير الادارة الهندسية بحى وسط القاهرة لسؤاله عما إذا كان هناك طعن أمام القضاء لوقف قرار الإزالة أم لا؟ وحين يقرر أن هناك طعنا، فإنه يمضى إلى حال سبيله بدوره، ولا مسئولية على أحد! وفى الوقت نفسه فإن النيابة لم توجه أية تهمة إلى الحى ومهندسيه. برغم أنه أساس الفساد، وهو المسئول الأول عن انهيار المبنى وضياع الأرواح.

وهكذا - كما يرى القارئ - فإن الجميع سوف يفلتون من الجريمة: صاحب المبنى، والإدارة الهندسية والحى، وهو ما ينتظر الحاج إمام وجميع المسئولين فى محافظة الاسكندرية، وهو ما ينتظر الحاجة كاملة وجميع الحجاج الآخرين! والجميع يعلمون ذلك جيدا، ولذلك يخالفون ويفسدون ويتعفنون دون خوف من أية مسئولية أو عقاب، فأرواح المصريين لاتساوى شيئا، وحتى لا أكون مبالغا فإن ثمن الجثة يصل إلى مائة جنيه! وحتى أكون أكثر دقة فإنها تساوى - وفقا لألتى الحاسبة : تسعين جنيها وتسعين قرشا!

والعزاء الوحيد الذى أقدمه لجماهير القراء أن أرواح المصريين لم تكن تساوى شيئا فى الماضى وعلى مدى التاريخ، فلماذا تساوى شيئا فى العصر الحاضر؟ ولهذا فنحن نتشدد دائما بأن مصر أم الدنيا!.

سقوط العمارات وأكابر مصر الجدد.. مرة أخرى!

عندما نشرت لى «أكتوبر» مقالى:
(مستولية الدولة عن انهيار المباني)،
و«أكابر مصر»، اللذين تحدثت فيهما
عن مخالفات أصحاب العمارات التى
تعرض حياة المواطنين للخطر والدفن
تحت الأنقاض - لم أكن أتصور حجم
رد الفعل لهذين المقالين، والمكالمات
التليفونية التى تلقيتها فى داخل مصر
 وخارجها، والخطابات التى وصلتني،
بل والفاكسات من الخارج! الأمر الذى
يشير إلى شدة اهتمام المصريين بهذه
القضية، خصوصا بعد انهيار عمارة
الحاجة كاملة فى هليوبوليس، والمشاهد
التراجيدية التى رآها جمهور المشاهدين
فى التليفزيون عن مأساة أكنم وغيره.

وسوف أختار بعض هذه المكاتبات
علها تساعد المسئولين فى الدولة على
مواجهة القضية الخطيرة.

وأبدأ «بفاكس» وصلنى من ألمانيا
من المهندس المصرى عثمان فهمى

* أكتوبر فى ٢٢ / ٨ / ١٩٩٣

منير، عضو نقابة المهندسين الاستشاريين العالميين (قد أتبعه بمكاملة تليفونية طويلة من هامبورج) وهو يحمل فيه نقابة المهندسين والمهندسين مسئولية انهيار المباني!

وعلى حد قوله، فهناك أصول معينة ومواصفات خاصة لكل مبنى يجب اتباعها ومتابعتها، فالمفروض أن لكل مبنى ملفا معيناً يحفظ في الجهة الحكومية المختصة، يتضمن رسومات المبنى الهندسية التي توضح عدد الأدوار، ومساحة كل شقة، ومساحة كل حجرة، وارتفاعاتها، وحسابات تحمل التربة، وحسابات إنشائية المبنى، ولكل فرع من هذه الأفرع مكتب هندسي معترف به من نقابته. وجميع هذه الأوراق أو الدوسيه - عليها خاتم أحد المهندسين الاستشاريين المعترف بهم من الدولة، وهذا الاستشاري لا يحصل على خاتمه إلا بعد عشرة أعوام خبرة في مجال تخصصه، وإثبات قيامه بمشروعات تحت مسؤوليته لنفس هذه المدة. ثم موافقة الجهة الهندسية التي يتبعها المشروع».

وعلى المهندس المعماري مراقبة عملية تشييد المبنى تحت رعاية المهندس الاستشاري، ورعاية مهندس الحكومة على المنطقة، وللمهندس الاستشاري حق وقف أى عملية يجد بها أى خطأ في التنفيذ، وملاحظة عملية الخرسانة من الألف إلى الياء.

وبذلك - كما يقول المهندس عثمان فهمي منير، فإن القضية هنا ليست قضية الحاج إمام أو الحاجة كاملة، وإنما العملية هي عملية نقابة المهندسين! ذلك أن كل مهندس يسجل في النقابة، حتى ولو كان فرع كهرباء، من حقه أن يشيد عمارة، ومن حق أى مهندس عنده شركة مقاولات أن يوقع رسومات المبنى!

«ولو احترمت المهندسون مهنتهم، وكانت في مصر مكاتب هندسية محترمة لها تعريفة ملزمة، لما استطاع الحاج إمام أو الحاجة كاملة أن يفعل بالشعب ما يريد! ولو كنت مكان وكيل النيابة في موضوع الحاجة كاملة، لوضعت المسئولية الجنائية على المهندس الاستشاري الذي وقع أولاً، ثم على مهندس التنفيذ، وأخيراً على المهندس الحكومي. ولا بد من

إعطاء مهندس الحكومة حق الضبطية القضائية وحق التنفيذ، ولابد من الحل الجذرى».

انتهى فاكس المهندس عثمان فهمى منير. وفى مكالمته التليفونية معى فهمت منه أنه يوجد ما يعرف باسم مسدس اختبار صلاحية الأعمدة والخرسانة، يستطيع به المهندس الذى يكشف على المبنى معرفة قدرة تحمل الأعمدة وما عليها من ثقل أدوار أو عدم تحملها.

وأستطيع أن أؤكد له أن مهندسى مصر لم يسمعوا بهذا المسدس! فاختبارات الصلاحية التى يقومون بها هى اختبارات نظرية بالدرجة الأولى - ویمعنى آخر: اختبارات عينية وليست اختبارات معملية، فالمهندس يذهب إلى المبنى ويشاهد ما به من شروخ ولا يجرى أية اختبارات للأعمدة التى تحمل المبنى ليعرف صلاحيتها من عدمه، أو عدد ماتحوى من أسياخ حديدية، أو قدرة هذا العدد على تحمل ما يحمل من أدوار، ونوع الخرسانة المستخدمة وما إذا كانت صالحة أو غير صالحة. ولهذا تسقط المباني بعد فترة قصيرة من ثبوت صلاحيتها بواسطة هذا الكشف العيى الذى يعتمد على المشاهدة العينية ولا يعتمد على الاختبار المعملى!.

وفى الوقت نفسه فإن تقرير صلاحية المبنى من عدمه هو أمر يخضع لامكانات صاحب المبنى من أكابر مصر الجدد، فإذا كان من أصحاب الكرامات تحدد كل شئ فى المبنى وفقا لحجم هذه الكرامة!

ولقد كان بعد سقوط عمارة الحاجة كاملة بأسبوعين أو أكثر أن ضبط مهندس فى مدينة نصر يحصل على ستة آلاف جنيه رشوة لاعتماد مخالفة بناء عن طريق تزوير تاريخ الموافقة. وفى إمكان كرامات أصحاب المباني أن تفعل المعجزات عند البناء وفى أثناء البناء وبعد البناء، ولا تستطيع الدولة أن تفعل شيئا غير تحويل المخالف إلى النيابة العامة لتطبيق القانون، وهو قانون عاجز كما أثبت فى مقالى.

فساد الضمائر - إذن - ضمائر المهندسين وأصحاب المباني، فضلا عن عجز القانون، هو المسئول عن سقوط المباني والضحايا. والعلاج فى

يد الإدارة المصرية، فإذا كانت فاسدة أيضا فلا أمل فى شئ، وإذا كانت صالحة أمكن محاسبة المهندسين وأصحاب المباني، وأمكن إيقاف هذا الوباء الذى يهدد شعب مصر.

ويتفق معى فى هذا رأى الأستاذ فاروق المحلاوى، المحامى بالنقض بشبين الكوم، الذى كتب إلى معلقا على مقالى عن مسئولية الدولة عن انهيار المباني، ويقول : لقد تساءلت عن كيف يكون القانون فى مصر - البلد المتحضر - بهذا التخلف والعجز، بما رخصه من حقوق للمفسدين والمخربين تجعل الدولة عاجزة عن التصدى، بل تجعل وظيفتها حمايتهم؟

والواقع أيها المحقق للتاريخ أنك فقد حيادك المعروف هذه المرة لأنه قد سبق فى علمك بالقطع أن الفساد ليس مصدره الحاج إمام أو غيره من مواطنى مصر، ولكنه يبدأ بالقطع وينتهى عند الإدارة فى مصر! - ولعل هذا هو رأيك تحديدا.

ففى قصة المنزل رقم ٣ شارع صالح حمدى المتفرع من شارع زكريا أحمد، المتفرع بدوره من شارع خالد بن الوليد بقسم المنتزه، يثور هذا السؤال:

من الذى ترك هذا «الحاج إمام» يخالف القانون؟ ومن أعطاه الترخيص بالتعديلات وبالتعليق؟

إن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته، والقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧، و١٣٦ لسنة ١٩٨١ - دون خوض فى الضمانات والقيود - كل هذه القوانين قد تكلفت بكل ما ورد فى مقالك، لكن الحاج إمام - كائى مواطن مصرى يخالف القانون - عليه أن يدفع! بالضبط كمن يريد أن يحترم القانون ويلتزم بنصوصه وقيوده، لابد أن يدفع أيضا!

إنك يادكتور لا تستطيع أن تثبت، أو تعثر فى مصر الآن، على مصرى واحد أراد أن يحصل على حقه دون أن يدفع للحصول على هذا الحق! وإذا لم يدفع فإنه يخسر الوقت والطاقة!

إننى أعتبر مقالك قد انطوى على مغالطات لاتصدر عن مؤرخ مثلك يده وعينه وأذنه وعقله وكل حواسه التى خلقها الله مغموسة داخل مشاكلنا! فكيف تنعى فى مقالك على المشرع، وتنسى أننا فى مصر نشكو من كثرة التشريعات لا من تخلفها؟

إن الحاج إمام - وأنا لا أعرفه - مجرد رمز، يعرف كيف يخالف، وكيف يركب القانون ويجعل منه حمارا طيعا، بنقوده، وبخراب الذمم ليس إلا!

والواقع أننا لسنا فى حاجة إلى تعديل التشريعات، وإنما نحن فى أمس الحاجة إلى ذمم من يطبقون هذه التشريعات ويضعونها موضع التنفيذ! فالذى ترك الحاج إمام يخالف ولم يتحرك لوقفه، لم يهمل، وإنما قبض! ومن أعطاه ترخيصا على غير مقتضى القانون الخاص بتنظيم وتوجيه أعمال البناء، قبض! أو قبل وساطة! أو خضع لنفوذ! فلم يعد فى مصر مسئول ليس له بطاقة تحمل اسمه وصفته وموقعه!

والموظف العام فى مصر الحبيبة قد سبق الحكومة، منذ زمن بعيد، فى تطبيق الخصخصة على وظيفته! فكل موظف فى موقعه يعمل منه قطاعا خاصا لحسابه الخاص! كذلك ليس صحيحا أن العدالة فى مصر بطيئة! فإنك لو قرأت نصوص التشريعات لوجدت أن المشرع المصرى يدعو القاضى دائما إلى مايسمى فى لغة القانون: سرعة الفصل. وهى عبارات ينظر إليها القاضى الآن باستخفاف واضح، ويؤجل نظر الطعون إلى سنوات تتداول فيها الخصومة، حتى يكفر الناس بالعدل ورجاله!

وهو - أى القاضى - معذور إلى حد كبير. فهو مصرى يعيش على إيقاع مجتمعه، وليس أمامه إلا مجرد أوراق عليها ختم النسر الشريف(!) وهو لا يقضى بعلمه الشخصى، فهو يعلم سلفاً أن معظم ما يطرح عليه من منازعات لا يمثل الحقيقة فى الواقع، ومن هنا يترك الأمور تجرى فى أعنتها!

وحكاية الحاج إمام وعمارته، إذا أردت أن تطبق القانون عليها، من غير أن تناشد رئيس الدولة ورئيس الوزارة، ما كان يمكن أن تحدث لو عرف الحاج إمام أنه يمكن بالطريق الإدارى إزالة هذه المخالفات أو وقفها

قبل اكتمال طوابق عمارته - وهو يملكه رئيس الحى ويملكه المحافظ بالفعل، ولكنه لا يمارسه ! لماذا ؟

وإذا استطاع الحاج إمام هذا أن يغفل القانون ويرتفع بعمارته دون رقابة الجهة المختصة وبلا ترخيص، فإن القانون قد رتب جزاء هذا، وهو الإزالة، ورتب له حق الطعن خلال خمسة عشر يوماً، وأجاز للقاضى أن يفصل فى أول جلسات الطعن، أجاز له أيضاً أن يكلف خبيراً من وزارة العدل ببيان وجه الحق فنياً، وأجاز له أن يستدعى الخبير ويناقشه، وأجاز له كذلك أن ينتقل هو ومن معه من الفنيين الذين يستعين بهم ليشاهد بنفسه، ويقضى فى نفس اليوم، ويشمل حكمه بالنفاذ المعجل! فإذا استشكل الحاج أمامه، أجاز للقاضى أن يفصل فى إشكاله خلال أيام لا تتجاوز أسبوعاً واحداً !

إنك يجب أن تعرف أن كل ما أقوله موجود فى القانون، ويعرفه كل الأطراف، ابتداء من الحاج إمام حتى القاضى! ولكن حتى لو صدر حكم، وأصبح واجب النفاذ فور صدوره، فإن الحاج إمام يستطيع أن يعطله! فيصبح مجرد ورقة عليها كثير من الأختام والتأشيرات والرسوم المتعددة التسميات! ويكفى مجرد تقرير للأمن بأن التنفيذ يضر بالأمن العام، وأنه من المناسب الانتظار لدراسة التنفيذ دراسة أمنية !

ولتعلم أيها المؤرخ أن لكل حجة منشوراً، وقراراً، وتنظيماً لائحياً، وسلطة تقديرية - أى أننا نصدر القانون قوياً جامعاً محكماً، ولكننا لا نلبث أن نلتف حوله ونلوى أذرعه، ونستأنسه، أو نخنقه بترسانة الإجراءات التى تمكن من اختراقه !

فليست المشكلة فى المحامى الشاطر، أو نفوذ الحاج إمام - هذا غير صحيح - وإنما المشكلة فى المهندس، والموظف، واللجنة، ورئيس الحى، وكاتب المحكمة، وقلم المحضرين، والقاضى الذى تصله الأوراق على ظهر سلحفاة، فلا يجد داعياً لدفعها إلى النهاية، لتتراكم الخصومات والطعون، وتفقد سرعتها، فتفقد حماسه، ويفرض الواقع المتقوقع عليه بغير أن يتعب نفسه.

وعندئذ تسير الأمور إلى الكارثة التي تحدثت عنها فى مقالك،
فتتحرك الأجهزة إلى حين! وتتحرك الأقلام إلى حين. وتصدر تشريعات
مسلوقة لمعالجة الآثار لا الأسباب! ثم تعود الأمور إلى ماكانت عليه!

ويتضخم الحاج إمام، ويتكاثر، ويفرض فلسفته على كل نواحى
الحياة: على السلع، وعلى الخدمات، وعلى قيم التعامل مع الأشخاص
والأحداث!

يادكتور! انظر حولك: من يحكم مصر فى كل مواقع الإدارة
المصرية؟ من يضع القرار المحلى فى الأقاليم؟ إن الموظف العام، بنظارته
وراء مكتبه، لا يحفظ من مسئولياته إلا وسائل حماية نفسه! ثم كيف يلعب
على النصوص بمهارة تسبقها الخبرة! ثم كيف يتغلل بأنه «صاحب عيال،
وأنه يريد أن يعيش! فيسمى الرشوة: إكرامية! ويسمى من له وساطة بأنه
«مسنود»!

لو سألت مواطنا عن أيهما يفضل التعامل معه من الموظفين؟ لقال لك
على الفور؟ أتعامل مع من يطلب منى، وينجز مصلحتى! لأنه ينهى ما
أريد! ويوفر وقتى وجهدى - فهو أرخص من الموظف النظيف البيروقراطى!
إن الحامى لا يستطيع الماطلة والتضليل والتأجيل، إلا إذا صادف
من يستجيب! فالقرار ليس فى يده فى النهاية.

والمهندس لا يستطيع أن يتجاهل المخالفات الواقعة فى دائرته
الوظيفية إلا لأنه يعلم سلفا إمكان الإفلات منها أو تعليلها عند المحاسبة!
وقضية فتاة العتبة فصل فيها، وقضية اغتيال المحجوب لم يفصل
فيها حتى الآن! وأسهل تبرير فى مصر موجود وجاهز على كل
المستويات وأهمه: ضمانات المحاكمة! وليس رغبة المحكمة فى البقاء على
سطح الأضواء.

وتراكم القضايا بالملايين هو سبب تعطيل العدالة، رغم أن القاضى
فى مصر يجلس فى منزله عشرين يوما كل شهر ليقراً ويبحث!

يادكتور رمضان لابد أن تتأكد من أن العيب هو عيب الإدارة، وليس عيب القانون، فالقانون المصرى من أرقى وأعظم القوانين فى العالم، لكنه يبحث عن يتولى تنفيذه فى كل موقع!
وتقبل تحياتى.

انتهى خطاب الأستاذ فاروق المحلاوى المحامى بالنقض بشبين الكوم. وهو خطاب مزعج كما يرى القارئ، فهو واقعى وصريح إلى أبعد حدود الصراحة، ويصور سيطرة أكابر مصر الجدد من أصحاب العمارات وغيرهم على الجهاز الإدارى للدولة وقدرتهم على إفساده. وقد تشاءمت بعد قراءته، وأدعو القراء إلى أن يتشاعموا معى! لكنى لم أياس، وأدعو القراء إلى ألا ييأسوا، ليس فقط لأن الله لا يحب اليائسين، وإنما لأن اليأس يدفع إلى استمرار الفساد الإدارى على ما هو عليه، وهو أمر خطير للغاية.

ومن هنا فمن واجبنا جميعا أن نفضح الفساد فى أى مكان، وأن نلقى عليه الأضواء. فالفساد مثل الخفاش يكره النور ويفر منه عندما يسطع، وواجبنا جميعا أن نفتح النور فى مكان يعيش فيه الفساد، لأن ذلك هو الطريق الوحيد للقضاء عليه!

المشروع المصري وتسعييرة أرواح الكلاب!*

أين تقع مسئولية انهيار المباني:
على القانون القاصر عن حماية أرواح
البشر؟ أم على الجهاز الإدارى الفاسد
المسئول عن تنفيذ القانون؟ أم على نقابة
المهندسين والمهندسين؟ أم على أكابر
مصر الجدد من أمثال الحاج إمام
والحاجة كاملة ممن يتاجرون فى أرواح
البشر مقابل حفنة من المال وبينون
عمارات الموت التى تدفن أبناء مصر
تحت الأنقاض؟

كانت هذه هى الأسئلة التى
طرحناها فى مقالنا الماضى، ونعاود
مناقشة هذه القضية من واقع رسائل
القراء أصحاب الخبرة فى مجال
تخصصاتهم. ورسالة اليوم التى
ننشرها هى للمهندس المعماري محمد
حسن درة، عضو مجلس الشعب
السابق. وفيها يقول:

قرأت كلمتكم المخلصة تحت
عنوان: «مسئولية الدولة عن انهيار

* أكتوبر فى ٢٩ / ٨ / ١٩٩٣

المباني»، التي عرضتم فيها قضية انهيار المباني التي استشرت في مصر بسبب سطوة أصحاب المباني الذين يتاجرون بأرواح البشر تحت سمع القانون وبصره، ودون أن تملك السلطة التنفيذية إزاءهم شيئاً. وقد سردتم قصة منزل الإسكندرية الذي تم تنفيذه بالمخالفة لقوانين المباني، وصدر قرار الإدارة الهندسية بإزالة دورين منه تخفيفاً للأحمال الواقعة على الأساسات الضعيفة، وترميم وتدعيم التالف منها.

وقد تعجبتم لأن المالك بدلاً من أن يبادر إلى تنفيذ قرار الإزالة وتدعيم المبنى لإنقاذه من الانهيار، لجأ إلى اتخاذ الإجراءات القانونية الخاطئة والمتوتية بالمحاكم لكي يوقف تنفيذ القرار، في الوقت الذي أخذ يستغل المبنى أسوأ استغلال رغم وضعه الخطير، بينما يقف رئيس الحى عاجزاً عن اتخاذ أى إجراء، وتقف الإدارة الهندسية عاجزة عن تنفيذ قرار الإزالة!

وقد تساءلتم كيف أن قوانين الدولة كلها والجهاز التنفيذي كله يقف في جانب المخالفين في هذه الأوضاع الخطيرة؟ وكيف أن القانون لا يفرق بين حالة مستعجلة تهدد بالموت وتتطلب القرار الفوري، وحالات أخرى ليست لها صفة الاستعجال؟ وكيف أن الدولة تقف ضعيفة كل الضعف أمام مثل هذه الحالات الصارخة ولا تستطيع إزالة الأدوار المخالفة، ولا تستطيع محاسبة المالك، ولا تستطيع تنفيذ قرار إدارتها الهندسية الذي يحمى المبنى من السقوط ويحمى الأرواح والممتلكات.. إلى آخر ما جاء في المقال.

وقد رأيت، بعد قراءة هذا المقال الخطير، ضرورة التعليق عليه، حيث كان لي شرف الاشتراك في وضع وصياغة مواد قانون المباني رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ الذي عالج الثغرات التي كانت موجودة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ عندما كنت عضواً بمجلس الشعب.

وسوف يتضح لكم من هذا التعليق أن القانون برئ ومفترى عليه، ومواده واضحة لا لبس فيها ولا غموض ولا احتمالات! وأن المسؤولين المنوط بهم تطبيق القانون - بالاتفاق والتفاهم مع المخالفين - هم المتهمون

بجريمة نسف القانون وتخريبه، لأسباب لم تعد خافية على أحد. ويؤكد هذا المفهوم شهادة كبار رجال القانون ووزير العدل الذى صرح بما نصه: «القانون برئ ونحن متهمون»..

إن قوانين المباني فى جميع أنحاء العالم محترمة ولها قدسيتها، لأنها وثيقة الصلة بحياة المواطنين وأمنهم. وقد كانت هذه القوانين فى مصر محترمة أيضا ولها قدسيتها. وتنفذ بكل دقة وصرامة. وبحكم على أكثر من خمسين عاما فى مهنة البناء، فقد عايشت عهود الانضباط والاحترام لقوانين البناء فى جميع صورها بمصر خلال فترة الثلاثينيات والأربعينيات.

وقد بدأ انتهاك القانون بمخالفات بسيطة فى الخمسينيات، وصدر لها عفو عام عدة مرات، بدءا من عام ١٩٥٤. فلما كانت فترة السبعينيات، اتسمت بظاهرة الاعتداء السافر على جميع القوانين عامة، وقانون المباني خاصة، بما لم يحدث فى مصر من قبل ولا فى أى بلد فى العالم!

وقد وصلت هذه الظاهرة الخطيرة إلى ذروتها فى الثمانينات، فأصبح احترام القانون هو الاستثناء، وأصبح الاعتداء عليه هو القاعدة! وتحول القانون فى بلدنا إلى خرائب ترتع فيها الغربان، وتعيث فى الأرض فسادا وتخريبا. وتفشت ظواهر الأثرة والأنانية والتصارع لاغتنام الفرص الحرام فى استهتار، وأصبح القانون، بمعاونة بعض المسؤولين التنفيذيين، مجرد حبر على ورق، حيث تفشت الرشوة والطمع والرغبة فى الإثراء السريع والكسب الحرام على حساب تجاوزات خطيرة للقانون، الأمر الذى ترتب عليه تصدع وانهار العديد من المباني، وإزهاق أرواح الكثير من المواطنين الأبرياء، واختلال الموازين والقيم، وضياع أموال طائلة على الدولة، لتتربى فئة انتهازية ظالمة على حساب هذا الشعب المسكين.

لقد كان عقب تصاعد ظاهرة الاعتداء السافر على قوانين البناء فى فترة السبعينيات، أن اضطرت الحكومة إلى إصدار القانون رقم ١٠٦

لسنة ١٩٧٦ على أمل وقف تيار المخالفات. على أن الأجهزة التنفيذية تقاعست للأسف الشديد فى تطبيق مواد القانون التطبيق الصحيح، بل ساعدوا الأقوياء والقادرين على مخالفة القانون والاعتداء عليه، وتركوهم يتمادون فى غيهم دون اتخاذ إجراء حاسم، تحت حجة وجود ثغرات فى القانون هو منها براء.

وجاءت حوادث الانهيارات والتصدعات التى حدثت فى أول الثمانينات لتكون حافزا لإصدار قانون جديد هو القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣، بغرض وقف الانفلات الذى كان موجودا آنذاك وليد الثغرات التى قيل أنها تخللت القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦، وأهمها عدم تمكين المخالف من الاستفادة بمخالفته، وذلك بسرعة هدم المخالفة حال وقوعها!

وبصفتى أحد الذين اشتركوا فى وضع وصياغة هذا القانون، حيث كنت عضوا بمجلس الشعب، وباستثناء مادة التصالح (التي فرضها المفرضون على القانون واستغلت أسوأ استغلال بالخطأ والتحايل والتدليس عدة سنوات بالاعتداء على القانون) فإن مواد القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ واضحة لا لبس فيها ولا غموض ولا احتمالات، حيث تعطى المادة ١٦ من القانون، المحافظ المختص، السلطة فى إصدار القانون المباشر بالإزالة الفورية للمخالفات الصريحة، دون العرض على أى لجان أو محاكم. كما تقضى المادة ٢٢ و٢٢ مكرر بحبس المنحرفين عن تطبيق القانون كما سنبين فيما بعد.

ورغم وجود هذه المواد الحاسمة فى القانون، فإن عدم التطبيق السليم أكد وجود تهاون وتسبب وانحلال أخلاقى فى أجهزة الدولة المشرفة على التطبيق. وهو ما شجع المنحرفين على التماذى فى ارتكاب جرائمهم، والإفلات منها، الأمر الذى تسبب عنه شيوع الفوضى والفساد مجتمعنا على نحو غير مسبوق.

وقد أكد هذه الحقيقة قمة القانونيين فى مصر، حيث صرح المستشاران وزير العدل والنائب العام وغيرهما للصحف بما نصه:

«القانون برئ، ونحن متهمون». كما صرح آخرون بأنه «لا حاجة بنا لتعديل قانون البناء، ويكفى أن نكون جادين فى تنفيذه - إلى غير ذلك من التصريحات العديدة لكبار القانونيين، بما يؤكد هذا المفهوم.

ولتأكيد ما سبق، أوضح فيما بعد نص المادة ١٦، التى تحتم الإزالة الفورية للمخالفات الخطيرة، بإصدار قرار من المحافظ مباشرة، دون اللجوء إلى أية لجان أو محاكم. حيث تنص الفقرة الثانية من المادة ١٦، وإلحاق الفقرة الثانية من المادة الثالثة المستحدثة بها، على مايلى:

فى جميع الأحوال، لا يجوز التجاوز عن المخالفات الآتية:

١ - المباني التى تشكل خطرا على الأرواح أو الممتلكات.

٢ - أن يتضمن المبنى خروجاً على خط التنظيم.

٣ - مخالفات زيادة الارتفاع على المحدد قانوناً.

٤ - مخالفات تعديل الجراجات إلى منافع أخرى.

وفى هذه الحالات لايجوز التجاوز عنها، بل إن المشرع أناط بالمحافظ إصدار القرار بإزالتها أو تصحيح أعمالها، دون الرجوع إلى أية لجان، تأسيساً على أن هذه المخالفات ظاهرة جسيمة، ويترتب عليها آثار خطيرة، كانت من الأسباب التى دعت إلى إصدار القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣.

كذلك فإن المادة ٢٢ من القانون تنص على عقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات، ولا تتجاوز خمس سنوات لكل من يستأنف أعمالاً سبق وقفها بالطريق الإدارى رغم إعلانها بذلك.

أما المادة ٢٢ مكرر فتتص على توقيع عقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد عن عشر سنوات، وغرامة لا تقل عن ٥٠ ألف جنيه ولا تزيد على قيمة الأعمال المخالفة، وذلك بالنسبة للجرائم التى ترتكب بطريق العمد أو الإهمال الجسيم بعدم مراعاة الأصول الفنية فى التصميم أو التنفيذ أو الإشراف على التنفيذ أو الغش فى استخدام مواد

البناء أو استعمال مواد غير مطابقة للمواصفات. وفضلا عن ذلك يحظر التعامل نهائيا مع المقاول المسند إليه التنفيذ، ويشطب من سجلات نقابة المهندسين اسم المهندس المصمم أو المشرف على التنفيذ بحسب الأحوال. ومع الأسف الشديد فرغم انطباق هذه المادة على كثير من المباني، وبرغم صدورها منذ عشر سنوات، فإنها لم تطبق إلا على عمارة الحاجة كاملة التي انهارت بمصر الجديدة، حيث يجرى الآن محاكمتها بتطبيق هذه المادة.

والخلاصة أنه يتضح مما سبق أن القوانين الحالية كافية، إذا ما طبقت التطبيق الصحيح المنزه عن الغرض، وأن المواد ١٦ و ٢٢ و ٢٢ مكرر، كفيلة بوضع الأمور في نصابها، وأن جريمة الاعتداء على القانون ساعد على نموها واستفحالها جميع الأطراف التي اشتركت في نسج خيوطها، ابتداء من مهندسى ورؤساء الأحياء، والملاك، والمقاولين، وبعض المهندسين الاستشاريين، ومهندس التنفيذ، حيث إنهم جميعا مسئولون مسئولية كاملة ومباشرة طبقا لنص القانون.

أسأل الله أن يكون الوقت قد حان لوقف هذه المهزلة التي تنفرد بها مصر دون سائر بلاد العالم، وأن يطبق القانون تطبيقا صحيحا، قولاً وفعلاً، بصراحة وإخلاص وصدق، بعيداً عن التحايل والمراوغة واللف والدوران والأعيب سماسرة الرشوة والمجاملات وأصحاب النفوذ وتجار القضايا ومحترفي تعطيل تطبيق قانون واضح لا لبس فيه ولا غموض. انتهى خطاب المهندس محمد حسن درة، وهو يتفق مع خطاب الأستاذ فاروق المحلاوى المحامى الذى نشرته فى مقالى السابق فى تبرة القانون، وإدانة المفسدين من أصحاب العمارات الذين استغلوا ما وهبهم الله من ثروة، فى التجارة بأرواح البشر وتخريب ذمم موظفى الدولة والعبث بالقانون، وإدانة المهندسين، والمقاولين - وباختصار شديد: إدانة قطاع المقاولات والإدارة المحلية لخضوعهما لسيطرة المفسدين من أصحاب العمارات.

على أن حكم محكمة أمن الدولة العليا الأخير فى قضية عمارة الموت، المتهم فيها الحاجة كاملة وزوجها وشريكهما وثلاثة من المهندسين، لم يبرئ القانون، ولم يبرئ المشرع، واعتبر القانون قاصرا!

فقد طالبت المحكمة بإيجاد نص فى قانون المبنى بمصادرة العقارات التى تقام بغير ترخيص حتى لو لم تكن مخالفة للمواصفات. وتكون المصادرة لصالح الشعب، فيمكن بيعها واستغلال قيمتها فى بناء مساكن اقتصادية.

وفى الوقت نفسه طالبت المحكمة المشرع بعدم سن قوانين توقف الأحكام الصادرة بإزالة المبنى المخالفة، وعدم إصدار قوانين للتصالح فى هذه المخالفات، لأن هذا - كما قال الحكم - من شأنه أن يفقد الثقة فى القانون، ويعطى حججا لمن يريد من رجال الإدارة أن يساعد المخالفين!

وفى الوقت نفسه فإن الحكم الذى صدر على الحاجة كاملة وزوجها وشريكهما بالسجن عشر سنوات، هو أقصى عقوبة فى قانون العقوبات توقع على من قتل ٦٧ مواطنا من أبناء مصر تحت الانقراض. نعم عشر سنوات فقط، بينما توقع عقوبة الإعدام على من يقتل فردا واحدا! رغم أن القتل «عمد» فى كلتا الحالتين، لأن من يتعمد بناء عمارة مخالفة للأصول الفنية هو قاتل متعمد قطعاً!

وهذا هو التهريج التشريعى الحقيقى! فلو كان المشرع المصرى قد دفن له تحت أنقاض عمارة من نوع عمارة كاملة ابن أو ابنة أو زوجة أو أسرة، لما قدر حياة المواطنين بهذا الثمن البخس الذى يتردد المشرع فى البلاد الأخرى التى تقدر أرواح مواطنيها تقديرا صحيحا فى تحديده ثمنا لأرواح ٦٧ كلبا!

لقد سبق لى أن قلت إن حياة المصرى على مدى التاريخ كانت أهون على الحكام من حياة الكلاب الضالة، وها هو ذا الحكم على من قتلوا ٦٧ مصرى لا يتجاوز عشر سنوات!

ومن هنا لعل الرئيس محمد حسنى مبارك يخالف من سبقوه من حكام مصر فى تقدير حياة المصريين بهذا الثمن البخس، ويضع تسعيرة

أعلى! فهذا ما يأمله كل من منحوه ثقتهم وولاءهم وإخلاصهم وأملوا الخير على يديه.

ولست أدري هل كانت العقوبة التي وقعتها المحكمة بالسجن خمس سنوات فقط على المهندسين المسئولين - وأحدهم هارب بفضل يقظة الإدارة المصرية! - هي كل ما نص عليه قانون العقوبات فى هذا الصدد؟ إذن فإنها تكون كارثة أخلاقية كبيرة وقع فيها المشرع المصرى!

فلقد سبق أن أوردت رأى المهندس عثمان منير (فى الفاكس الذى أرسله لى من ألمانيا) وفيه يقول بصراحة إن القضية ليست قضية الحاجة كاملة أو الحاج إمام، وإنما هى قضية المهندسين ونقابة المهندسين، وإنه - حسب قوله - «لو احترم المهندسون مهنتهم، ولو كانت فى مصر مكاتب هندسية محترمة، لما استطاع الحاج إمام أو الحاجة كاملة أن يفعل بالشعب ما يريد! كما يدين المهندس محمد حسن درة فى قضية سقوط العمارات كلا من مهندسى ورؤساء الأحياء، والمقاولين، والمهندسين الاستشاريين ومهندسى التنفيذ، «حيث إنهم جميعا» - كما قال - «مسئولون مسئولية كاملة ومباشرة طبقا لنص القانون».

على أن المحكمة - لأسباب وقعت فى يقينها - حكمت على المهندس المتهم بعقوبة خمس سنوات فقط - أى نصف مدة العقوبة التى وقعت على الحاجة كاملة وزوجها وشريكهما مع أنه كان من المستحيل عليها وعلى زميلاتها بناء عمارة الموت، بدون مساعدة المهندس المتهم وكل طاقم المهندسين الذين اشترتهم بمالها الخاص! ومعنى هذا الحكم أن المسئول الأول ينال عقوبة خمس سنوات فقط لقتله ٦٧ مصرى!

وهذا يتطلب منى تصحيح التقدير الذى أوردته تعليقا على عقوبة السنوات العشر للحاجة كاملة وزميلاتها، فلقد ذكرت أن هذه العقوبة هى ثمن بخس حتى لحياة ٦٧ كلبا، ولكنى بعد الحكم على المهندس الذى ثبتت مسئوليته عن دفن ٦٧ مصرى بخمس سنوات فقط أرى أننى ارتفعت بتقديرى لأرواح المصريين ارتفاعاً كبيراً، فقد عقدت المقارنة بين

أرواحهم وأرواح الكلاب، وكان يجب أن أعقد هذه المقارنة مع أرواح
الحشرات!

ومع ذلك فلا يظن أحد أنني أدعو المصريين إلى اليأس، أو أن يفقدوا
ثقتهم بالعدل، فعدل الله موجود، وهو أكبر من عدل البشر، وعليهم أن
يرددوا - بقدر ما يمكنهم - هذه العبارة: «مصر أم الدنيا»! «مصر أم
الدنيا»! «مصر أم الدنيا»!.

«الجبرى والجميلة» ومباهج الإدارة المصرية!*

الشعب المصرى شعب يحب أن
ينظر إلى المأسى من جانبها الطريف،
ولديه قدرة خارقة على التماس الطرافة
فيما لا يوجد فيه طرافة! فهو يؤمن بأن
لكل شئ جانبه الطيب حتى ولو كان
هذا الشئ مأساة أو محنة! وحين ترى
مصريا يحكى مأزقا وقع فيه أو محنة
مر بها فإنك تدهش حين تراه يرويها
وهو يغرق فى الضحك، كما لو كان قد
وقع فى تجربة مبهجة وسارة! ولا يذكر
من مفارقاتها إلا ما يثير الضحك
وتسلية المستمعين!

وعلى سبيل المثال، فتعامل
المصريين مع الإدارة المصرية هو مأساة
بكل المعايير، وليس فيه أى نوع من أنواع
البهجة والسرور، وهو معاناة حقيقية،
ولكن لا أحد يذكر تجربته المأساوية وهو
ييكى أو يتألم، وإنما يذكرها وهو يسخر
من الإدارة ومن نفسه، ويضحك على
الإدارة وعلى نفسه!

*ستمبر فى ١٥ / ٨ / ١٩٩٣

وهذا ما دعانى إلى التفكير فى تأليف كتاب بعنوان «مباهج الإدارة المصرية»! (أقصد بطبيعة الحال مآسيها!) و«أرص» فيه ما عانيته شخصيا على يدها وما عاناها القراء مما يصلنى يوميا فى بريدى.

وحين أفعل ذلك فإننى سوف أضمن هذا الكتاب على وجه التحقيق الكارثة التى توشك أن تجرى فى مبنى التليفزيون المصرى، و«زفتها» الصحف المصرية إلى القراء فى أواخر الشهر الماضى، عن «دبلجة» المسلسل الأمريكى «الجرى والجميلة» إلى اللغة العربية!

الإدارة المصرية فى مبنى التليفزيون خدعها إقبال المشاهدين على مشاهدة هذا المسلسل، وتهافت المعلنين على الإعلان عن سلعهم وبضائعهم وخدماتهم لساعة تقريبا قبيل عرض المسلسل، ففكرت فى توسيع مساحة الكارثة التى تقدمها للمشاهدين، والتى تظنها خدمة جليلة، عن طريق تحويل الحوار الذى يجرى باللغة الإنجليزية فى المسلسل إلى حوار يجرى باللغة العربية، حتى تجر إلى شاشة التليفزيون أوسع قاعدة جماهيرية فى طول مصر وعرضها، وتنتقل بها من صفوف الطبقة المثقفة إلى صفوف الطبقة الجماهيرية التى تشدها الأفلام المصرية السخيفة والمسلسلات الهابطة!

فهل هناك كارثة أكبر من ذلك؟ إن الرسالة الإعلامية فيما يعلمه الجميع، هى مساعدة الجمهور على مشاهدة أعظم ما تخرجه استوديوهات العالم من أعمال تفيد الجمهور إنسانيا وأخلاقيا وثقافيا، ولا بأس - فى خلال ذلك - من تقديم بعض الأعمال ذات المستوى المتوسط بل والهابط أحيانا، ولكن ليس من الرسالة الإعلامية الإصرار على تقديم وجبة ليلية للجمهور المصرى من مسلسل أمريكى ينبذه الجمهور الأمريكى المثقف نفسه، ولا تشاهده إلا ربات البيت فى غفلة عنه بإعداد الطعام فى المطبخ! أو لقطع الملل، أو يشاهده البسطاء ممن لا يفرقون بين الغث والثمين.

فلم أقابل مثقفا أو أستاذا أمريكيا إلا وهو يسخر من الإقبال المصرى على هذا المسلسل، ويقول عنه إنه يسئ إلى صورة الحياة الاجتماعية الأمريكية، و«إننا لسنا على هذا النحو من السوء»!

وصحيح أن المجتمع الأمريكى وكل المجتمعات - بما فيها المجتمع المصرى نفسه - فيها كل هذا السوء، ولكن هذه المجتمعات تعودت أن تخفى سوءتها وعورتها ولا تبدى إلا ما هو إيجابى منها، ليس فقط لمجرد إخفاء السوءات وإنما لأن إبداء الفضائل والسلوك الطيب يدخل فى إطار التربية والتعليم وفيه دعوة للاقتداء بالمثل.

ولا أقصد بذلك أن تتحول المسلسلات إلى خطب ومواعظ بليغة، وإنما أقصد أنه ليس من العقل ولا من المنطق أن يتلقى جمهورنا الطيب الذى يعانى من الملل، فى كل ليلة وجبة من مسلسل أمريكى يعتدى فيه الأخ على زوجة شقيقه، ويحاول فيه الأخ قتل شقيقه، وتعيش فيه البطلة مع البطل فى بيت واحد حياة زوجية بدون علاقة زوجية، وتطارد فيه زوجة الأخ شقيق زوجها مطاردة لا هوادة فيها ولا كلل، وتعرض فيه الفتاة جسدها العارى للتصوير فى المجلات الخليعة لشراء خاتم ماسى يهديه والدها لوالدتها، وتستأجر الأم فيه شابا لمطاردة ابنتها، إلى آخر كل هذه النماذج السيئة والأنماط غير الكريمة من أنماط الحياة.

وكل ذلك فى بيت للأزياء يرتدى فيه الممثلون أحدث ما أخرجته وابتكرته بيوت الأزياء فى الولايات المتحدة، ويراه الجمهور المصرى الكريم الذى تتكلف فيه الأم أو الابنة مرتبها كله فى شراء فستان واحد، بشرط الانتظار إلى موعد الأوكازيونات!

إننا إذا كنا نتجرع غصص هذا المسلسل اليومى كطبقة مثقفة، فلأننا نملك القدرة على التمييز بين الخيال والحقيقة ونملك من المعرفة والحكمة ما نتحصن به ضد الأفكار والإيحاءات الضارة، ولكن نقل هذا المسلسل إلى الطبقة الجماهيرية عن طريق الدبلجة إلى اللغة العربية هو أمر يفوق الاحتمال والتصور، بعد أن يتحول «ريدج» إلى محمود حميدة، وكارولان إلى إلهام شاهين! و«ثورن» إلى شريف منير! - وهو عبث فى عبث!

ثم أنه إذا كان هناك خمس فى مبنى التليفزيون لدبلجة بعض المسلسلات الأجنبية إلى العربية، والانفاق على ذلك بسخاء إلى درجة

تخصيص ميزانية تصل إلى مليون جنيه لدبلجة «الجرى والجميلة»، فلماذا - بحق السماء - لم يظهر هذا التحمص عند عرض مسلسلات ذات قيمة أخلاقية عالية، مثل المسلسل الإنسانى العظيم «بيت صغير فوق البرارى»، الذى كان يحتوى فى كل حلقة منه على قيمة خلقية رفيعة المستوى. أو مسلسل «أوشين» الإنسانى الذى لم يشهد جمهورنا مثيلا له منذ «بيت صغير فوق البرارى»؟

بل السؤال الآن يثور حول أسباب انقطاع مسلسل «أوشين» العظيم فجأة وعلى حين غرة؟ ومحاولة الوصول بمسلسل هابط مثل «الجرى والجميلة» إلى ٢٥٠ حلقة؟ ثم دبلجته إلى اللغة العربية!

هل أفهم من ذلك أن الأمر اختلط علينا فلم نعد نميز بين الطيب والخبيث؟ أو بين المسلسلات الإنسانية الهادفة والمسلسلات الهابطة أخلاقيا؟ وأنتا انتقلنا إلى مرحلة أبعد، هى مرحلة اعتماد الأعمال الهابطة واتخاذها أنموذجا يحتذى! وازدراء الأعمال الهادفة ودفنها وإبعادها عن المشاهدين؟

إننى أعلم أن أصواتا سوف تقول دفاعا عن «الجرى والجميلة» إن هناك مسلسلات مصرية أكثر هبوطا بكثير، وهناك أفلاما مصرية أفسد. وردى على ذلك أننى أعلم ذلك، ولقد سبق أن ذكرت أن المجتمع المصرى نفسه يعانى من سلبيات ربما كانت أشد من سلبيات الحياة الاجتماعية التى عرضها المسلسل الأمريكى، بل لدينا جريمة الأم المصرية الفاسقة التى اشتركت مع ابنتها فى قتل الوالد والشقيق، والزوج والابن، ولكن ليس معنى ذلك أن تصبح مثل هذه النماذج هى طابع الحياة المصرية التى تتناولها أفلامنا ومسلسلاتنا، وتعرضها على جماهيرنا للاقتداء، على نحو ما يعرض مسلسل الجرى والجميلة تلك النماذج كطابع للحياة الاجتماعية الأمريكية! وليس معنى ذلك إنفاق مليون جنيه على دبلجة مثل هذا المسلسل الهابط وتوسيع القاعدة الجماهيرية التى تشاهده، وتوسيع تأثيره الضار والمخرب للعقول!

* * *

والغريب فى هذا الصدد، ومن أجل المقارنة فقط، أن مثل هذا المسلسل يجرى تخصيص مبلغ مليون جنيه له، لتخريب عقول الجماهير المصرية، ولا يتوجه هذا المبلغ إلى الهيئة التى تعمل على تثقيف عقول الجماهير، والتى تقف بالفكر فى مواجهة الإرهاب، والتى تحاول الحفاظ على المكانة الثقافية لمصر فى عالم الكتب بعد أن انتقلت هذه المكانة إلى عواصم أخرى، وهى الهيئة المصرية العامة للكتاب.

إننى بوصفى عضواً بمجلس إدارة هيئة الكتاب أعلم أن الهيئة تظل عدة أشهر بدون ورق تطبع عليه ما تبدعه العقول المصرية، كما أنها تعجز فى كثير من الأحيان عن دفع حوافز العمال الذين تكلفهم بالسهر لخدمة الفكر المصرى ونشره فى العالم العربى!

وقد أصبحت الإدارة فى هيئة الكتاب تتطلب فى صاحبها قدراً غير عادى من المهارة والحيلة، وقدرة فائقة على تخطى الحواجز والعقبات! والغريب أن هذه القدرة تتوافر فى سيدة بألف رجل، وهى الأستاذة سميرة عرابى التى ورثت خصائص جدها أحمد عرابى، وهى التى تتعامل - بوصفها وكيل الوزارة لشئون المطابع - مع الطبقة العاملة فى المطابع، وتحفظ درجة حرارتهم دائماً فى المستوى المطلوب!

ومن المعروف أن المفكرين الذين ينشرون أعمالهم فى هيئة الكتاب دون غيرها من دور النشر الأخرى، يفعلون ذلك رعاية لخاطر الدكتور سمير سرحان، وبحكم صلاتهم الفكرية به، وليس رعاية لخاطر المبالغ الزهيدة التى يتسلمونها من الهيئة كمكافأة عن أعمالهم التى تنشر! لقد أصبحت الإدارة فى هيئة الكتاب محنة بسبب الافتقار إلى الميزانية التى تناسب ضخامة حجم العمل.

فإذا جاءت الدولة لتنفق مليون جنيه مصرى على دبلجة مسلسل هابط إلى اللغة العربية مثل مسلسل «الجرى والجميلة» وتوسيع عملية تخريب العقول بذلك لتمتد إلى الجماهير المصرية الفقيرة، فإننا نطالب بنقل هذا المليون فوراً من ميزانية الإعلام إلى ميزانية هيئة الكتاب، إذا كنا جادين فى نشر الثقافة الجادة!

ومن هنا فإننى أناشد وزير الإعلام السيد صفوت الشريف، الذى نقل الإعلام المصرى إلى آفاق القرن الحادى والعشرين بدأبه وصبره وكفأته ومقدرته، أن يقف فى وجه هذا العمل البيروقراطى الغاشم الذى لا يفرق بين الطيب والخبيث. وإذا كان هناك مركز للدوبلاج تكلف انشاؤه ٦٠ مليون جنيه، فليوجه لخدمة الأعمال التى تنطق بلغات غير الإنجليزية، فإذا كان هناك دافع لمشاهدة مسلسل «الجرى والجميلة» من قبل بعض العائلات والشباب، فهذا الدافع هو متابعة لغته الإنجليزية السلسة، التى تساعد المشاهدين على إتقان اللغة الإنجليزية. ولكن - وكما يرى القارئ - فحتى هذه الميزة الوحيدة فى المسلسل، تريد البيروقراطية فى مبنى التليفزيون حرمان الجمهور منها والهبوط إلى اللغة الدارجة المصرية على لسان بعض الممثلين والممثلات!*

على كل حال فلست أملك الآن إلا أن أهبط من سماء الفن والثقافة إلى أرض شارع الهرم بالجيزة! حيث ترتكب فيه منذ نحو عامين جريمة كبرى فى حق الشارع وفى حق سكان حى الهرم!

لقد كان هذا الشارع، قبل أن تناولته يد التخريب الحالية، من أجمل شوارع القاهرة الكبرى، قد كانت تشقه جزيرة وسطى خضراء، تزينها بين مسافة وأخرى التماثيل والنصب على نحو ليس له مثيل فى أى شارع من شوارع العاصمة، ثم همس الشيطان الرجيم فى أذن البيروقراطية الغاشمة بأن تعيد تخطيط الشارع باسم التجميل والتحسين! دون نفقة تتكلفها، وإنما تتكفل بذلك إحدى شركات الإعلان مقابل احتكار الإعلان فى هذا الشارع بالمجان! وقد تخصص لهذا الغرض ستة ملايين من الجنيهات!

ولأسباب لا يعرفها أحد قبلت البيروقراطية هذا العرض! دون أن تتقف لحظة بالتفكير فى أن مثل هذا التخطيط الجديد الشامل لن يتم فى يوم وليلة، ولا فى شهر، ولا فى سنة، وإنما سوف يستغرق قرابة العامين!

* اتصلت بى الورير صفوت الشريف بعد نشر هذا المقال وبعى صحة الخبر الذى نشر عن «دبلجة» هذا المسلسل الهابط، وفسر انقطاع مسلسل «أوشى» بانتهاء الحلقات

وأن سكان المنطقة الذين يستخدمون الشارع، وكذلك جميع السيارات القادمة من الطريق الصحراوي من الاسكندرية من سيارات صغيرة وكبيرة ونقل وخلافه، سوف يعانون من عدم سيولة المواصلات فى هذا الشارع فى كل ساعة وكل يوم على مدى العامين اللذين يتم فيهما التغيير!

والأنكى من ذلك أنه بعد أن بدأت يد الهدم والبناء تجرى فى الشارع، تبين سكان المنطقة أن ما يجرى فيه ليس تجميلاً بحال وإنما هو تشويه على أعلى مستوى! فقد جرت إزالة التماثيل الجميلة التى كانت تزين الشارع، وتمت إزالة النصب التى كان يتميز بها، ثم أزيلت الجزيرة الوسطى الخضراء، لتقام مكانها جزيرة أخرى جرداء من التماثيل والنصب، مرفوعة إلى أعلى بنحو متر كامل! يؤدى إليها حائط عال مائل على شكل ضلع هرم! ينتهى على أرض الشارع برصيف لا يتجاوز عرضه بضعة سنتيمترات لا يسمح لأحد بالوقوف فوقه، ناهيك عن السير عليه!

ولكى ترتفع هذه الجزيرة الوسطى عن أرض الشارع بنحو متر على هذا النحو، جلبت أطنانا هائلة من التربة الخصبة الصالحة للزراعة لأجراء هذه التعلية الغربية، كانت تزيد من معاناة المرور فى الشارع نظرا لإلقائها على قارعة الطريق قبل رفعها إلى الجزيرة الوسطى، لكى تصطدم بها السيارات فى بعض الأحيان ليلا دون أن ترى هذه الجبال السوداء، وظل الحال على هذا المنوال منذ بداية العمل فى هذا التشويه منذ سنة ونصف تقريبا حتى لحظة كتابة هذا الكلام.

فى ذلك الحين ومنذ البداية، حذرت من أن مثل هذا الرصف المنحدر هو بدعة ليس لها مثيل فى أية عاصمة فى العالم! وأن الهدف منه هو قتل من يخاطر بالاقتراب منه! أو يفكر فى عبور الشارع فوقه من جانب إلى جانب، لأن هذا الشخص لا يلبث أن ينزلق ليسقط أمام العربات! وأن الاعتماد على وجود ممشى مستو للمرور كل مسافة وأخرى فى هذه الجزيرة الوسطى إذا نفع فى أى بلد فإنه لا ينفع فى مصر، حيث سلوك

السكان يحدو بهم إلى تحطيم الحواجز وتكسير الأسوار الوسطى لاختصار خطوات قليلة كلما أرادوا العبور من جانب إلى آخر! وأن أى مهندس فى العالم لابد أن يضع سلوك المواطنين فى اعتباره إذا أراد عمله البقاء.

وقد كان مما أثرته أيضا فى ذلك الحين - ولم يلتفت إليه أحد للأسف الشديد - هو أن الشوارع الفرعية لشارع الهرم فى حالة يرثى لها، وكان أولى بالميزانية التى خصصت «لتشويه» شارع الهرم أن توجه إلى رصف هذه الشوارع الجانبية وإخراجها من حالتها البدائية التى تعاني منها منذ إنشائها إلى حالة التحضر!

وأهم من ذلك كله أنه مع زيادة التحميل على شارعى الهرم وفيصل، وتعدد المرور يوما بعد يوم، كان من الأولى الاهتمام برصف شارع الزعيم أنور السادات الموازى لشارع الهرم، لإيجاد محور ثالث يفك أزمة المرور فى هذه المنطقة الحيوية، وهذا هو أبسط الإيمان فى عملية الإصلاح، ولكن الإهمال ما زال يضرب أطنابه فى هذا الشارع التعس، ليضيف إلى المعاناة التى يعاني منها المرور فى شارع الهرم، والتى ينتظر أن تستمر عاما آخر إن شاء الله!.

وأشد من ذلك نكرا أنه على حساب «تجميل» شارع الهرم، جرى إهمال طريق من أهم الطرق التى تربط بين شارع الهرم وأهرام سقارة، وهو طريق ترعة المريوطية السياحى، حيث أخذت مساحة الطريق المرصوف تتضاءل مع تزايد الانكسارات فى أطرافه، وتزايد العبء عليه بمرور عربات النقل السريع الثقيل، حتى أصبح المرور فيه يشكل خطرا على حياة الناس.

ويستطيع السيد محافظ الجيزة الدكتور عبد الرحيم شحاته أن يقوم بزيارة للمنطقة من أول شارع الهرم مروراً بفندق سياح وانطلاقاً إلى العزب والكازينوهات والمطاعم السياحية المرصوفة على جانب هذا الشارع، ليري بنفسه نتائج جريمة إهمال هذا الطريق السياحى الكبير، وكيف اقتطع هذا الإهمال منه المساحات المرصوفة وامتلأ بالحفر

الخطرة، وندعو الله أن يعود المحافظ إلى مكتبه سالما وينجو من اندفاعات سيارات النقل الضخمة نحوه تجنباً للحفر والانكسارات التى ترصع الطريق!

وهكذا! وكما يرى القارئ، فإن أزمة بلدنا ليس أزمة إمكانيات، وإنما هى أزمة استخدام هذه الامكانيات الاستخدام الاقتصادى الأمثل! وهى أزمة الفاقد رهيب فى الطاقة والمال والنشاط الإنسانى! وأزمة الإدارة المصرية التى تسند فى كثير من الأحيان إلى أغبى خلق الله بدلا من أن تسند إلى الكفاءات التى تزخر بها بلادنا! وتكون النتيجة زيادة معاناة شعبنا من حيث يجب تخفيف معاناته! وحسبنا الله ونعم الوكيل!

السياحة بين نوتردام والأهرام!*

فى مقال سابق كنت قد عقدت
مقارنة بين السياحة التى تزدهر أبداً
فى باريس بفضل نشاط وجهود أبنائها
ورعاية الدولة، وهذه السياحة فى مصر
التي ضربها أبناؤها بأيديهم، ووجهوا
بذلك ضربة قاصمة للاقتصاد المصرى
بعد ضربة الزلازل التي فاجأتها على
حين غرة. كان تفكيرى فى قول الله
العزیز: [إن الله لا يغير ما بقوم حتى
يغيروا ما بأنفسهم]. وقد ترك الله
تعالى الرزق مباحاً لأهل الأرض يغترف
منه المؤمن والكافر كل بحسب عمله
 وجهده على حد سواء، ووعد بألا يضيع
أجر من أحسن عملاً، كما وعد بأن [من
يعمل مثقال ذرة خيراً يره، ومن يعمل
مثقال ذرة شراً يره].

وهنا نحن فى مصر نرى ما
نعمل، ونجنى ما نزرع.

وبالنسبة للسياحة فقد جرت
العادة كل صيف أن تحدث حركة هجرة

* أكتوبر فى ١٤ / ٩ / ١٩٩٣

عامة بين الشعوب، أو نزح هائل من كل بلد إلى الآخر، طلبا للفوائد التي تحدث عنها الشاعر العربي في قوله: «سافر ففى الأسفار خمس فوائد، تفرج هم واكتساب معيشة وعلم وآداب وصحبة ماجد». ولهذا السبب فأنت ترى فى كل عاصمة أوروبية كل الجنسيات الأوروبية الأخرى، فضلا عن الجنسيات الأخرى، وفى باريس تسمع فى شوارعها اللغات الإيطالية واليونانية والإنجليزية والعربية وغيرها، فإذا ذهبت إلى روما أو أثينا أو لندن وجدت أهلها قد نزحوا منها إلى البلاد الأخرى، كما تجد الباريسيين قد غادروا عاصمتهم إلى العواصم الأخرى.

وهذا هو السبب فى أن السياحة تعد مصدرا هاما من مصادر الدخل لكل دولة تجد لديها ما تجذب به الآخرين إليها! وربما كانت مصر أكبر بلد فى العالم لديه ما يجذب السياح إليه، ففيها أكثر من ثلث آثار العالم منتشرة فى الأقصر جنوبا إلى الأسكندرية شمالا، وفيها الثقافات المصرية القديمة والعربية والإسلامية والإغريقية والرومانية، وأبرزها الأهرام وأبو الهول، ويكفى رؤيتهما فى نشرة سياحية لتتحرك حاسة الفضول والرغبة العارمة فى صدر كل أجنبى فى رؤيتهما.

وأذكر فى ذلك اننى اصطحبت صديقة إنجليزية تتعدى سنها الستين إلى أبو الهول مساء، ونظرت إليها فإذا بها فى حالة ابتهاال! وسمعتها تشكر الله تعالى أن هيا له فى حياتها أن ترى هذا الأثر التاريخى الهائل، الذى كانت الأهرام تتشامخ وترفع هاماتها وراءه إلى عنان السماء لتكون مشهدا من المشاهد التى لا تنسى!

ومن المحقق أن سياح العالم يأتون إلى مصر لمشاهدة آثارها بالدرجة الأولى، فى حين يذهب السياح إلى مدن أوروبا لمشاهدة معالمها! والفرق بين الاثنين أن آثار مصر ليس للدولة فضل فى إيجادها، وإنما الفضل لأجدادنا الفراعنة والإغريق والرومان والعرب، أما معالم أوروبا فالفضل فى إيجادها لحكومات أوروبا وشعوبها.

وعلى سبيل المثال فلا يكاد يوجد أثر تاريخى فى مدن أوروبا حتى تقيم منه حكومتها منطقة سياحية تجذب السياح إليه لمشاهدته! هكذا

فعلت حكومة فرنسا مع كنيسة «الساكركير» الشامخة التي تطل على باريس والتي جعلت منها منطقة سياحية من أجمل المناطق في باريس يفد إليها السياح ولا ينقطعون عنها نهارا أو ليلا! وكذلك الحال بالنسبة لكنيسة نوتردام! وقوس النصر، وبرج إيفل! بل إن مقاهي ومطاعم الحي اللاتيني في سان ميشيل وسان جرمان أصبحت معلما من معالم باريس السياحية يفد إليها السياح طلبا لفنجان قهوة أو طعام أو شراب!.

وهذه المناطق السياحية هي مناطق تجمعات يعيش فيها السياح أحلى سويغات حياتهم، ويغنون فيها ويرقصون. كما يتجمع فيها الفنانون من الموسيقيين والرسامين يعرضون فنهم على قارعة الطريق.

ونحن في مصر نفتقد إلى هذه المناطق السياحية التي يتجمع فيها السائحون مع أبناء الشعب، ويقضون فيها الساعات الممتعة بين الرقص والغناء، أو مشاهدة الأعمال الفنية للفنانين. كما نفتقد إلى الموهب الفنية التي تعرض بضاعتها على قارعة الطريق، والتي تكتسب عيشها عن طريق عزف مقطوعات موزار وشوبان وبرامز، أو عبد الوهاب وعمار الشريعي وغيرهما، وإنما هذه المناطق السياحية في بلدنا تخلص بالشحاذين الذين يعرضون عاهاتهم على السياح بشكل مقرز يسلب المتعة من أعينهم! وهو ما نراه في خان الخليلي وأمام الفنادق الكبرى. ولعلى كتبت في كثير من المرات أطالب شرطة السياحة بالاهتمام بتطهير تلك المناطق السياحية من هذه العاهات، عندما كان لدينا سياحة وقبل أن تضربها العناصر الإرهابية!

على أن ضرب السياحة هو أمر طارئ سوف يختفى مع تزايد سيطرة الدولة على الأمن، وعندئذ فالمطلوب أن تسافر بعثة من المسؤولين عن السياحة إلى مدن أوروبا لمشاهدة المناطق السياحية ومحاولة عمل نماذج منها في مصر.

وعلى سبيل المثال فعندما ذهبت إلى الأقصر لأول مرة، كنت أتوهم أنني سوف أشاهد مدينة سياحية جديرة بما فيها من آثار سياحية تاريخية ليس لها نظير في العالم، وإذا بى أفاجأ بمدينة فقيرة تسودها

القذارة بما يدفع السائح إلى تجنب الاقتراب منها بأى ثمن. وقد قابلنى فى هذا الوقت جمع من أهل الأقصر وشكوا لى من إهمال الدولة لهذه المدينة التاريخية العظيمة. وعند ذلك كتبت مطالبا بالاهتمام بالمدينة واعتبار الأقصر محافظة.

ومما لا شك فيه أن الجو المحافظ فى مصر يحد من حرية السياح فى الاستمتاع، خصوصا بعد أن كتبت جريدة الشعب فى العام الماضى تنبه الجامعات الإسلامية إلى خطر السياح على أخلاق الشعب المصرى بما يرتدونه من ملابس غير إسلامية! وقد استجابت الجماعات الإرهابية للدعوة، ووجهت ضرباتها إلى السياحة لتقطع دابرها من مصر وإنقاذ أخلاق الشعب المصرى!

ولعلى كتبت مرة ملاحظتى عن الملابس والأخلاق. ففى أوروبا ترى المرأة شبه عارية فى الطرقات، ولكنها تعمل عملا شاقا من الساعة التاسعة صباحا حتى الساعة السادسة مساء، وتدفع عجلة الإنتاج فى بلدها إلى الأمام. وفى مصر ترى المرأة محجبة تكسوها الملابس من قمة رأسها إلى أخمص قدميها، لكنها تعمل ساعة أو ساعتين فى اليوم، وتحرص على الزوجان من العمل لأداء واجبات منزلها ورعاية أولادها على حساب العمل، ولا تجنى الدولة منها نصيبا يذكر من الإنتاج!

وهذا هو ما يظهر التدين فى بلدنا فى شكل نفاق أكثر منه مظهرا من مظاهر الدين الحنيف. فلست على وجه التحقيق مع ارتداء المرأة المصرية الملابس التى ترتديها المرأة الأوروبية ولكنى أود ألا تعتبر ملابس الحجاب وحدها هى الطريق إلى الجنة! فالطريق إلى الجنة مفروش بالعمل الجاد، وهو ما أوصى به الله تعالى ورسوله الكريم فى قوله عز وجل: [قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون، وستردون إلى عالم الشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون].

وفى الحقيقة إن الفرق بين ما تنتجه المرأة الغربية والمرأة المصرية هو فرق هائل بكل المعايير. فالمرأة فى الغرب يقع على عاتقها نصف الإنتاج أو أكثر، وفى مصر لا تصل هذه النسبة إلى العشر أو أقل من العشر!

وهو نفس الفرق بين اهتضام المرأة الغربية لقضية الحقوق والواجبات، واهتضام المرأة المصرية! فهذه الأخيرة لا تنسى - حتى وهى فى العمل - أنها ست بيت بالدرجة الأولى، وبيتها يحتل المكان الأول فى تفكيرها على حساب العمل، ولكن المرأة الغربية يحتل العمل المكان الأول من تفكيرها، ويأتى بعد ذلك البيت!

وعلى كل حال فالعمل - والعمل وحده - هو الفرق الوحيد بين العالم الغربى والعالم العربى! فبفضل العمل الجاد ساد العالم الغربى وتفوق واستعمر، وبفضل العمل الهازل تقهقر العالم العربى وتعرض للاستعمار والاحتلال!

ففى العالم الغربى لابد أن تعمل عملا شاقا حتى تكسب وتعيش، وبدون ذلك يطردك المجتمع شر طردة، ولكن فى العالم العربى لا يعتبر العمل شرطا للكسب والعيش، فقد حقق البترول مكاسب هائلة لمن لا يعملون! كما أن القطاع العام فى بلادنا والبلاد التى أمت وسائل الإنتاج قد كفل الرزق لمن لا يعملون! وفى بلد كالسودان فإن الموت جوعا فى كثير من الأحيان أفضل من العمل! ولهذا يتقدم العالم الغربى على الدوام، ويتقهقر العالم العربى على الدوام!

وبالإضافة إلى ذلك النضج الحضارى، فقد نضج العالم الغربى حضاريا بما دفعه إلى التقارب والتعاون والتوحد، وتخلف العالم العربى حضاريا على نحو دفعه إلى الانقسام والتصارع والتحارب. والحالة الأولى تدفع إلى التقدم، والحالة الثانية تدفع إلى التقهقر.

وعلى سبيل المثال فى حين اختفت الحروب بين دول أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبقيت جيوب منها فى البلاد الاشتراكية - مثل يوغوسلافيا القديمة - فإن الحروب فى العالم العربى تجره إلى الوراء جرا!

فقد كلف حاكم واحد متخلف عقليا، مثل صدام حسين، الشعب العربى أكثر من ألف مليار من الدولارات فى حربه مع إيران وحربه فى الكويت! وفى الصومال تمزق الشعب وفقد فرصته فى الحياة بسبب

تصارع زعمائه! كما أن الصراعات داخل منظمة التحرير الفلسطينية بين المعتدلين والمتطرفين أخرت القضية الفلسطينية إلى الوراء إلى الوضع الحالى! هذا فى الوقت الذى كانت أوروبا تسعى فيه إلى الوحدة رغم كل المصاعب الاقتصادية - التى هى فى الأساس مشاكل تصريف إنتاج يزيد يوما بعد يوم!

والمهم هو أنك فى باريس تشاهد سيمفونية رائعة من العمل الجاد الذى لا يعرف تراخيا ولا هواده، والذى يشترك فيها جميع أفراد الشعب فى كل المواقع. فالجميع يكسبون ولكنهم يعملون وينجزون وينتجون.

وقد شاهدت لأول مرة (أورو ديزنى لاند)، وهى مثال صارخ على جهد الدولة فى المجال السياحى، فلم تكثف الحكومة الفرنسية بما فى باريس من المعالم السياحية النادرة التى تكفى وحدها لاجتذاب السياح إلى نهاية الدهر، بل أقامت هذه المدينة الرائعة لتكون معلما سياحيا فريدا يضاف إلى معالمها السياحية التقليدية، وليجذب إليها المزيد من السياح.

ولقد ابتزت منى هذه المدينة وحدها نحو مائتى جنيه لكل فرد، دفعتها مرغما حتى لا يفوتنى مشاهدتها، وهى على مقربة منى فى باريس. وهذا المبلغ يشمل مشاهدة كل معالم المدينة والاشتراك فى كل ما فيها من ألعاب. وهى طريقة جديدة وذكية أفضل من طريقة دفع رسم دخول يعقبه دفع بالقطاعى لمشاهدة كل معلم أو لعبة. وتشعر بأن كل شئ داخل المدينة بالمجان! وتنسى أنك دفعت كل شئ مقدما!

وصحيح أن معظم الوقت يضيع داخل «أورو ديزنى لاند» فى طوابير الانتظار التى يصل بعضها إلى نحو الساعة! ولكن المتعة التى يحصل عليها المرء بعد الانتظار تنسيه كل تعب! إن كل شئ فى المدينة معد بإتقان شذيد. وعلم، ومقدرة، وكفاءة تدعو إلى الإعجاب، ولا تترك فى النفس ندما على دفع المبلغ الكبير، بل تحفز على تكرار المشاهدة!

وهذا هو الغرض، وهذا هو الفرق بين العقلية الغربية والعقلية المصرية. ففي الغرب تحرص العقلية الغربية على عودتك مرة ثانية، وفى مصر تحرص العقلية المصرية على ألا تعود أبدا.

وعلى سبيل المثال ففي المحلات المصرية التجارية الكبرى والصغرى تجد على الدوام لافتة تقول إن «البضاعة المباعة لا ترد ولا تستبدل»! ولكن فى الغرب تجد هذه اللافتة التى تقول: «إذا وجدت فى البضاعة عيباً، أو شعرت بأنك لم توفى فى شرائها، فلا تتردد فى إعادتها إلينا وتسترد ما دفعت»! فالعقلية الأولى عقلية النصاب الذى يريد التخلص من البضاعة حتى لو تخلص معها من الزبون، ولكن العقلية الثانية هى عقلية التاجر الذى يعرف أنه يحتاج إلى عودة العميل مرة ثانية بل مرات!

وبعض مكاتب السياحة فى بلدنا يتعامل بعقلية البضاعة المباعة لا ترد ولا تستبدل، فهو يتعامل مع العميل بعقلية الانتهاز الذى لا يهتم عودة العميل فور حصوله على المبلغ المحدد للخدمة، وكثيرون من السياح المصريين الذين يسافرون إلى الخارج على رحلات مكاتب سياحية مصرية يعانون من الإهمال فور وصولهم إلى البلد المقصود بحجة ترك المجال للسائح لاستكشاف البلد بطريقته الخاصة! ولكن بعض المكاتب لا تترك عميلها إلا بعد أن تريح معالم البلد وتقدم له الرحلات الاختيارية. فالسياحة علم وفن.

وقد كان من ظواهر المكاتب السياحية فى هذا العام ترتيب بعضها رحلات لأكثر من بلد أوروبى، وصل بعضها إلى أربع مدن! دون أن تهتم هذه المكاتب السياحية بمعرفة خصائص هذه المدن بما يفيد سائحها! فلا يكاد يصل إلى المدينة ويتسلم غرفته فى الفندق حتى تنقطع صلته بمكتب السياحة حتى يحين موعد المغادرة إلى المدينة الأخرى. كما أن بعض المكاتب السياحية رتبت رحلات إلى بعض المدن الأوروبية دون أن يعلم عنها إلا اسم الفندق الذى تعاقدت معه!

وعلى كل حال فالسياحة مهنة جديدة فى حقل النشاط الاقتصادى فى مصر، إذ كانت تقوم من قبل على المكاتب الأجنبية امتداداً لمكاتبها فى الخارج، مثل توماس كوك وغيره، ثم دخل هذه المهنة المصريون فى عصر الانفتاح، ولكن البعض تعامل معها كنوع من الفهلوة، والبعض تعامل على أساس العلم والخبرة.

ولذلك حين سألت صاحبة مكتب السياحة الذى نظم رحلتى إلى باريس: لماذا لا تنظم رحلات إلى مختلف مدن أوروبا كما تفعل بعض المكاتب السياحية؟ أجابت بأنها تفضل التخصص فى رحلات باريس لظروفها الاجتماعية التى تربطها بهذه المدينة، وتجعلها أقدر على أداء هذه الخدمة. وهناك مكاتب سياحية أخرى ترى هذا الرأى وتتخصص فى الرحلات إلى تركيا أو لندن أو شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى، أما المكاتب المصرية التى تنظم رحلات إلى كل شئ فلا تستطيع تقديم الخدمة السياحية على الوجه الأكمل.

وقد علمت أن ضرب السياحة فى مصر قد أثر سلبا على مكاتب السياحة فى مصر التى كانت تعمل على جلب السياح إلى مصر وإرسال السياح المصريين إلى أوروبا، فقد انقطع مورد السياح الأجانب إلى مصر ووجدت هذه المكاتب نفسها أمام مورد واحد هو إرسال السياح إلى الخارج. وبطبيعة الحال فقد وضع هذا الموقف تلك المكاتب فى وضع حرج، إذ صورها بأنها تدفع بالسياح المصريين إلى الخارج بدلا من أن تدفع بهم إلى الأماكن السياحية فى الداخل، ولكن من المعلوم أنه لا يوجد تناقض بين السياحة الداخلية والسياحة الخارجية.

فهناك مصريون يقضون بعض الوقت فى الخارج وبعض الوقت فى الداخل، والخارج لا يغنى عن الداخل، كما أن الداخل لا يغنى عن الخارج. وهذا ما يحدث لجميع الشعوب التى لا تستطيع أن تقضى كل عطلتها فى الداخل فتقضى بعضها فى الخارج. فكما ذكرت ففى كل صيف تحدث حركة نزح هائلة من كل بلد إلى الآخر تشترك فيها كافة الشعوب. فالسياحة فيها الترويج والمعرفة والعلم والصحة، وكلها مما لا تستغنى عنه الشعوب.

والمهم هو أن تتمكن الدولة من القضاء على وباء الإرهاب الذى يشل قدرات الشعب المصرى ويعطل طاقاته، ولا يفيد الجماعات الإرهابية فى شئ بعد أن لفظها الشعب بكامل طيقاته، وأبعدها عن الحكم الذى تسعى إليه مع كل عبوة ناسفة تزرعها بين الرجال والنساء والأطفال!

من أهم الأعمال العلمية المنشورة

- ١ - تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) (القاهرة : دار الكاتب العربى ١٩٦٨) .
- ٢ - تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩٣٧ - ١٩٤٨) - مجلدات . (بيروت : دار الوطن العربى ١٩٧٣) .
- ٣ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر من ثورة يوليو إلى أزمة مارس ١٩٥٤ . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٧٥) .
- ٤ - عبد الناصر وأزمة مارس . (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٧٦) .
- ٥ - الجيش المصرى فى السياسة (١٨٨٢ - ١٩٣٦) (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .
- ٦ - صراع الطبقات فى مصر (١٨٣٧ - ١٩٥٢) . (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨) .
- ٧ - الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ - ١٩٣٩) . (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) .
- ٨ - الفكر الثورى فى مصر ، قبل ثورة ٢٣ يوليو . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨١) .

- ٩ - المواجهة المصرية الاسرائيلية فى البحر الأحمر (١٩٤٩ - ١٩٧٩) (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢) .
- ١٠ - الاخوان المسلمون والتنظيم السرى . (القاهرة : دار روز اليوسف يناير ١٩٨٣) .
- ١١ - الصراع بين العرب وأوروبا ، من ظهور الاسلام إلى انتهاء الحروب الصليبية . (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) .
- ١٢ - حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .
- ١٣ - مذكرات السياسيين ، الزعماء فى مصر . (القاهرة : دار الوطن العربى ١٩٨٤) .
- ١٤ - تحطيم الآلهة ، حرب يونيو ١٩٦٧ ، (جزءان) (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .
- ١٥ - الغزوة الاستعمارية للعالم العربى ؛ وحركات المقاومة . (القاهرة : دار المعارف) .
- ١٦ - مصر فى عصر السادات (الجزء الأول) (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٦) .
- ١٧ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الأول (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .
- ١٨ - مصطفى كامل فى محكمة التاريخ . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب) .
- ١٩ - أكلوبة الاستعمار المصرى للسودان . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .
- ٢٠ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثانى . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨) .

- ٢١ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثالث . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩) .
- ٢٢ - مصر فى عصر السادات ، الجزء الثانى . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٩) .
- ٢٣ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الرابع . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠) .
- ٢٤ - الاجتياح العراقى للكويت فى الميزان التاريخى (القاهرة : الزهراء - ١٩٩٠) .
- ٢٥ - حرب الخليج فى محكمة التاريخ . (القاهرة : الزهراء - ١٩٩٠) .
- ٢٦ - العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ - ١٩٧٩) (القاهرة : سلسلة تاريخ المصريين ٤٩ سنة ١٩٩١) .
- ٢٧ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الخامس . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢) .
- ٢٨ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .
- ٢٩ - تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .
- ٣٠ - تاريخ مصر والمزورون . (القاهرة : الزهراء - ١٩٩٣) .
- ٣١ - أوهام هيكل وحقائق حرب الخليج . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .
- ٣٢ - قصة بناء المواطنة الخليجية . (القاهرة : مركز المنار للنشر والدراسات الاعلامية ١٩٩٣) .

- ٣٣ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الثانى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).
- ٣٤ - الإخوان المسلمون والتنظيم السرى، الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).
- ٣٥ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الثالث (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤).
- ٣٦ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الرابع، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤).
- ٣٧ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الخامس، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

مع آخرين :

- ١ - مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدى والدكتور يونان لبيب رزق (القاهرة : مؤسسة الأهرام ١٩٧٨) .
- ٢ - تاريخ أوروبا فى عصر الرأسمالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود . رعوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .
- ٣ - تاريخ أوروبا فى عصر الامبريالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود. رعوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

كتب مترجمة :

- ١ - تاريخ النهب الاستعماري لمصر ، (١٧٩٨ - ١٨٨٢) تأليف جون مارلو . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦) .

الكشافات

- ١ - كشاف الأعلام
- ٢ - كشاف الهيئات
- ٣ - كشاف البلاد والأماكن
- ٤ - كشاف الحوادث
- ٥ - كشاف الدوريات

قام بعمل الكشافات الباحثون بمركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر الآتية
أسمائهم:

- ١ - الأستاذ / سامي عزيز
- ٢ - الأستاذة / إيزيس راغب
- ٣ - الأستاذة / استيرة غالي
- ٤ - الأستاذة / ماجدة سليم

الدكتور عبد العظيم رمضان

عصر مبارك ج٥

١ - كشف الأعلام

- أ -

- أحمد فؤاد «الثاني» : ٢٦١
 إبراهيم «بك» : ٤٢٢
 أحمد فؤاد «الملك» : ٢٤٧، ٢٦٥ ،
 إبراهيم بدران «الدكتور» : ٣٨٨
 ٢٦٩ ، ٢٨١ ، ٢٩٤ ، ٣٤١ ، ٣٨٠
 إبراهيم عبد الهادي : ٢٩١، ٣١٥
 أحمد لطفي السيد : ٢٥٠، ٣٧٩
 ابن إلياس : ٤١٣
 أحمد ماهر «الدكتور» : ٩، ٢٧٢ ،
 ابن خلدون : ١٠، ٣٥٩، ٣٦٠
 ٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٧٩ - ٢٨١ ، ٢٩٠ ،
 ابن عبد الحكم : ٤١٣
 ٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٠٢، ٣٠٧، ٣١٦
 أتلى، كليمنت : ٢٥٠
 أحمد نافع : ٢١٤
 أنيلا «ملك الهون» : ٢١١
 أسامة أنور عكاشة : ٣١، ٣٢
 أحمد بدران «الدكتور» : ٢٦٦، ٢٦٧ ،
 ٣٣٧، ٣٩
 ٣٧٤، ٣٨١، ٤٨١
 أحمد بهاء الدين : ٢٠١، ٤٦٧
 إسماعيل صدقي «باشا» : ٢٤٨، ٢٩٨
 أحمد حسين : ١٨٠، ١٨١، ٢٩٠ ،
 إسماعيل عبد الحافظ : ١٦
 ٢٩٥
 أشرف عبد الغفور : ١٧
 أحمد حمروش : ١١٨، ١٦١، ١٩٠ ،
 أصيل أحمد (تشادي) : ٩١
 ٢٢٨، ٢٢٥
 أكثم : ٤٣٠، ٤٨٥
 أحمد حظو : ٤٧٢
 الإسكندر : ٣٣٨
 أحمد راتب «الفنان» : ١٦
 البقرى أنظر : محمد البقري
 أحمد زيوار «باشا» : ٣٨٢
 البكر : ٢٢٣
 أحمد شفيق «باشا» : ٣٧٩
 الجبرتي أنظر : عبد الرحمن الجبرتي
 أحمد الشقيري : ١٣٩، ١٤٦، ١٤٧
 الجوسقي «المستشار» : ٤٥٨، ٤٧٩
 السادات أنظر : محمد أنور السادات
 ٢٢٨، ٢٢٥
 السيد علي الميرغني : ٢٥٣، ٢٥٤
 أحمد عبد الله : ٤٤١
 السيد علي سالم : ٢١١
 أحمد عرابي : ٤٨١، ٥٠٩

السيد يسين: ٤١٢

الطهطاوي انظر: رفاعة رافع
الطهطاوي

العقاد انظر: عباس محمود العقاد
أللنبى: ٤٧٦

المراغي انظر: محمود المراغي
المقريزي: ٤٣١

المهدي انظر: عبدالرحمن المهدي
المويلحي: ٣٧٥

النحاس انظر: مصطفى النحاس
النقراشي انظر: محمود فهمي

النقراشي

إلهام شاهين: ٥٠٧

الهضيبي انظر: حسن الهضيبي
إلياس زخوره: ٤٨١

إلياس عوض «بك»: ٤٠٨
أم كلثوم: ٣٩٧

إمام «الحاج»: ٤٥٦، ٤٥٩، ٤٧٩،
٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٣، ٤٨٧، ٤٩١،

٤٩٥، ٥٠٣

أمين الخولي: ٤٤-٤٢

أمين شاكرا: ٢٥٩

أنطونيادس: ٣٣٧

أنور عبدالملك «الدكتور»: ٣٦٢

أنيس صايغ: ٦٨، ١٧١

أنيس منصور: ٧٨

إيدن: ٢٩٤

٥٢٢

- ب -

باروخ: ١٢٦، ١٣٩، ١٤٥، ١٤٨،
١٦٦، ١٧١، ١٧٢، ١٨٦، ١٨٨، ٢٣٨

بترسون: ٢٦٨

برامز: ٥١٧

برجر، سولز: ٢٠١

بريجينيف: ١٠٣

بلفور: ٣٤٠

بهاء الدين إبراهيم «اللواء»: ٤٣١

بورج، يوسف: ٢٤١

بوش، جورج «الرئيس»: ٢١٢

بونابرت، جوزيف: ٣٣١

بونابرت، لوى: ٣٣١

بونابرت، نابليون: ٣٢٩

بيجين، مناحم: ٢٤٠

بيفن، ارنست: ٢٤٨

بيكر: ٢١٢، ٢٢٥

بيكون، فرانسيس: ٢٠٧

- ت -

تشمبرلين: ٢٤٨

توفيق الحكيم: ٧٨، ١٧٠

توفيق دوس «بك»: ٤٠٨

- ث -

ثروت انظر: عبدالخالق ثروت «باشا»

ثروت عكاشة «الدكتور»: ١٦١

ثورن: ٥٠٨

- ج -

- ١٩٧ ، ١٩٩-٢٠٣ ، ٢١٩ ، ٢٢٣ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٥٧ ، ٢٦٠ ، ٣٥٣ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٤١١ ، ٤١٣ ، ٤١٦
- جمال مختار، الدكتور: ٢٢٦
- جنگيز خان: ٢١١
- جورج الخامس، الملك: ٤٠٧
- جورج حبش: ١٤٧
- جورجي خياط، بك: ٤٠٦
- جورست، إلدون: ٤٧٦
- جونسون: ١٠٢
- جلال أمين، الدكتور: ٨٠
- ١٥٧-١٥٩ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٧٥-١٨٠ ، ١٨٢ ، ١٨٥-١٩٣ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٢٨ .
- جلال عارف: ٦٢-٥٨
- حليمونو بولو: ٣٤١
- جمال عبدالكريم، الدكتور: ٣٤٩
- جمال عبدالناصر: ٥٣-٥٠ ، ٨ ، ٧ ، ٥٨ ، ٦١ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٧٣ ، ٧٩ ، ٩٥-١٠٣ ، ١٠٦ ، ١٠٩-١١٣ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٧-١٣٢ ، ١٣٥ ، ١٣٧-١٤٢ ، ١٤٦-١٤٨ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٩-١٦١ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٧٤ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٥
- حامد صادق: ١٦٣
- حافظ الأسد: ١١٢ ، ٢١٢
- حاكم عام السودان: ٢٤٨
- حافظ عفيفي، باشا: ٣٣٦ ، ٣٦٨
- حامد الجرف، المستشار: ٢٢٨
- حامد حسان، الدكتور: ٢٠
- حامد محمود: ٣١٥
- حسين، الصول: ٤٣١
- حسن الألفي، اللواء: ٤٤٧ ، ٤٧١ ، ٤٧٤
- حسن البارودي: ٤٨١
- حسن المستكاوي: ٢٣٢
- حسن الهضيبي: ٢٧١
- حسن صادق، اللواء: ٢٠

- حسن فؤاد: ١٦٨
 حسنين كروم: ٦٦
 حسين «الملك»: ٦٩، ١٣٨، ١٤٠،
 ١٤٦، ٢٣٥، ٢٣٦
 حسين ذو الفقار صبري: ٢٥٥،
 ٢٥٨، ٢٦٠
 حسين رشدي «باشا»: ٣٨٠
 حسين كامل بهاء الدين «الدكتور»: ١٠، ٢٤، ٣٩٠
 حفني ناصف: ٣٧٨
 حلمي الجيار «الدكتور»: ٢٩١
 حمد الباسل: ٢٦٦، ٢٦٧
 حمدي إبراهيم «المهندس»: ٤٤١،
 ٤٤٢
 حمدي الحكيم «الدكتور»: ٣٨٤
 حمزة البسيوني: ١١١
 - خ -
 خالد عبدالناصر: ٧، ٩٥، ٩٧، ٩٩،
 ١٠١-١٠٣، ١١١
 خالد محمد خالد: ٩، ٧١، ٢٧٥،
 ٢٧٩، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٩٣
 خميس انظر مصطفى خميس
 خيرية أحمد: ١٦
 - د -
 دريد لحام: ٢٠٩
 ديان، موسى: ٩٧، ١٤١
 ديوك: ٢٦٠
 - ر -
 رابين، اسحق: ١٤٧، ١٨٨، ٢٣٨
 راجي عنایت: ٤٢٠
 رجاء النقاش: ٢٢٨
 رجب البنا: ٤٢١
 رشوان توفيق: ١٧
 رعدة: ٢٠٩
 رفاعة رافع الطهطاوى: ٣٣٣
 رفعت لقوثة «الدكتور»: ٤٢١
 رؤوف توفيق: ١٦٨
 روجرز: ١٤٧، ٢٢٣
 ريديج: ٥٠٨
 - ز -
 زكى بدر «اللواء»: ١١١
 - س -
 سالفاجو: ٣٣٨
 سامى جبرة: ٢٨١
 سامى خشبة: ٤١٧
 ستاك، لى «السردار»: ٢٤٧
 ستيفنسون، رالف: ٢٦٠
 ستين، جاريث: ٣٤٣
 سرجيوس «القمص»: ٤٠٧
 سعد الدين إبراهيم «الدكتور»: ٤١١
 سعد عبدالله الصباح «الشيخ»: ٢١٢
 سعد زغول: ٥، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٨ -
 ١٩١، ١٩٩، ٢٤٧، ٢٦٧ - ٢٦٩
 - ج -
 حسن فؤاد: ١٦٨
 حسنين كروم: ٦٦
 حسين «الملك»: ٦٩، ١٣٨، ١٤٠،
 ١٤٦، ٢٣٥، ٢٣٦
 حسين ذو الفقار صبري: ٢٥٥،
 ٢٥٨، ٢٦٠
 حسين رشدي «باشا»: ٣٨٠
 حسين كامل بهاء الدين «الدكتور»: ١٠، ٢٤، ٣٩٠
 حفني ناصف: ٣٧٨
 حلمي الجيار «الدكتور»: ٢٩١
 حمد الباسل: ٢٦٦، ٢٦٧
 حمدي إبراهيم «المهندس»: ٤٤١،
 ٤٤٢
 حمدي الحكيم «الدكتور»: ٣٨٤
 حمزة البسيوني: ١١١
 - خ -
 خالد عبدالناصر: ٧، ٩٥، ٩٧، ٩٩،
 ١٠١-١٠٣، ١١١
 خالد محمد خالد: ٩، ٧١، ٢٧٥،
 ٢٧٩، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٩٣
 خميس انظر مصطفى خميس
 خيرية أحمد: ١٦
 - د -
 دريد لحام: ٢٠٩
 ديان، موسى: ٩٧، ١٤١
 ديوك: ٢٦٠
 - ر -
 رابين، اسحق: ١٤٧، ١٨٨، ٢٣٨
 راجي عنایت: ٤٢٠
 رجاء النقاش: ٢٢٨
 رجب البنا: ٤٢١
 رشوان توفيق: ١٧
 رعدة: ٢٠٩
 رفاعة رافع الطهطاوى: ٣٣٣
 رفعت لقوثة «الدكتور»: ٤٢١
 رؤوف توفيق: ١٦٨
 روجرز: ١٤٧، ٢٢٣
 ريديج: ٥٠٨
 - ز -
 زكى بدر «اللواء»: ١١١
 - س -
 سالفاجو: ٣٣٨
 سامى جبرة: ٢٨١
 سامى خشبة: ٤١٧
 ستاك، لى «السردار»: ٢٤٧
 ستيفنسون، رالف: ٢٦٠
 ستين، جاريث: ٣٤٣
 سرجيوس «القمص»: ٤٠٧
 سعد الدين إبراهيم «الدكتور»: ٤١١
 سعد عبدالله الصباح «الشيخ»: ٢١٢
 سعد زغول: ٥، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٨ -
 ١٩١، ١٩٩، ٢٤٧، ٢٦٧ - ٢٦٩

- ص -

صلاح خميس والعقيد: ٤٨٠.
 صدام حسين: ١٣٣، ١٦٩،
 ٢٢١، ٢٣٦، ٣٦٣، ٥١٩.
 صدر الدين خان (الأمير): ٤١٤.
 صدقي محمود انظر محمد صدقي
 محمود
 صفوت الشريف: ١٧، ١٨، ٣٩٩،
 ٥١٠.
 صفية زغلول: ٣٣٦.
 صلاح الدين (الأيوبي): ١٨.
 صلاح السعدني: ٣٠، ٣٢.
 صلاح جلال: ٨٨.
 صلاح حافظ: ١٦٨.
 صلاح سالم: ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٦٠.
 صلاح مندور (لواء): ٤٦٩.
 صلاح نصر: ١٦٣.

- ض -

ضياء الدين داود: ٨، ١٣٥، ١٣٦،
 ١٤٠، ١٤١، ١٧٣، ١٧٧ - ١٧٩،
 ١٨٨، ١٩١، ١٩٢.

- ط -

طاهر اللوزي (بك): ٣٠٨.
 طه حسين (الدكتور): ٣٨، ٤١،
 ٣٨٩.

٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٩٤، ٣٤٠،
 ٣٤١، ٣٧٨ - ٣٨١، ٣٩٦، ٤٠٦،
 ٤٠٨، ٤٢٣، ٤٦٣، ٤٧٦، ٤٨٠.
 سعدون أمين (الدكتور)، انظر جلال
 أمين (الدكتور).
 سعيد (الخديوي): ٣٧٤.
 سكاكيني: ٣٣٦.
 سلطان، ديفيد (السفير): ١٠٨.
 سلمان رشدی: ٢٨، ٥٩، ٣٥، ٣٨.
 سليم حسن: ٢٨١.
 سليمان متولى (المهندس): ٣٨٨،
 ٤٤٦.
 سمير توفيق: ٤٥٨، ٤٦١.
 سمير سرحان (الدكتور): ٥١٠.
 سميرة عرابي: ٥٠٩.
 سوزان مبارك: ٣٩٥ - ٣٩٧.
 سيد قطب: ٣٨، ٤٣٢.
 سينوت حنا: ٤٠٦، ٤٠٨.

- ش -

شامير، اسحق: ٢٤٠.
 شامير، شيمون: ١٧٤.
 شريف الإبراشي: ٣٢٦، ٣٤٣.
 شريف دلاور: ٤١٧.
 شريف منير: ٥٠٨.
 شنودة (الأنبا): ٤١٢.
 شهدي عطية الشافعي: ١١١.
 شويان: ٥١٧.

- ع -
- عادل عبد الباقي: ٦، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٩، ٣٠، ٣٦، ٣٩٩.
- عاطف صدقي «الدكتور»: ١١٦، ٤٣٠، ٤٦٣.
- عاطف نصار: ٣٦٨.
- عباس حلمي «الخدوي»: ٣٧٤، ٣٨١.
- عباس حليم النبيل: ٢٩٨.
- عباس محمود العقاد: ٣٨٠، ٣٨١.
- عبد الحكيم عامر «المشير»: ٥٠، ١١٨، ١٢٠، ١٢١، ١٢٨، ١٦٠، ١٦٣، ٢٠٣، ٢٥٢.
- عبد الحميد سعيد: ٢٦٦.
- عبد الخالق ثروت «باشا»: ٢٤٨.
- عبد الرزاق السنهوري «باشا»: ٣٢٢.
- عبد الرحمن الشرقاوي: ٧٢، ١٦٨.
- عبد الرحمن المهدي: ٥١ - ٥٤، ٢٤٨، ٢٥١ - ٢٥٤، ٢٦٠، ٢٦١.
- عبد الرحمن شنجول: ٣٥٠.
- عبد الرحمن صادق: ١٦١.
- عبد الرحمن عارف: ١٠٢.
- عبد الرحيم شحاته «الدكتور»: ٥١٣.
- عبد الستار الطويلة: ١٦٨.
- عبد السلام أمين: ١٧.
- عبد السلام فرج: ٣٨.
- عبد السلام فهمي جمعة «باشا»: ٢٨٣.
- عبد العال الباقرى: ١٦٥ - ١٦٧.
- عبد العزيز جاويش «الشيخ»: ٣٧٨.
- عبد العزيز فهمي: ١١١.
- عبد العظيم أنيس: ١١١.
- عبد العظيم رمضان «الدكتور»: ١٠، ٧٨، ٨١، ٨٨، ١٠٧، ١٠٨، ١٣٠، ١٦٨، ١٧١، ١٧٧ - ١٧٩، ١٨٦، ١٨٧، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٨.
- عبد الغفار منصور «العميد»: ٤٣٠، ٤٣١.
- عبد الفتاح الطويل: ٣٠٤.
- عبد الفتاح يحيى كامل: ٢٠.
- عبد القادر مطاوع «لواء»: ٤٦٦، ٤٦٨.
- عبد الكريم النحلاوي: ١٢٩.
- عبد اللطيف البغدادي: ١٦٢.
- عبد الله «الملك»: ٦٨.
- عبد الله أباطة: ٣٧٨.
- عبد الله يعقوب بشارة: ٣٤٩، ٣٥٠.
- عبد المحسن مرتجي «الفريق»: ١٦٠، ١٦٣.
- عبد المنعم الغزالي الجبيلي: ٣٦٥ - ٣٦٩.
- عبد المنعم المشاط «الدكتور»: ٢٢٨.
- عبد المنعم رياض «الفريق»: ٦٩، ١٢٠، ٣٤١.

- عبد المنعم مدبولي: ١٦ .
عبد الناصر انظر: جمال عبدالناصر .
عبد الوهاب انظر: محمد عبدالوهاب
عبير جلال الشراوى: ١٧ .
عثمان فهمي منير: ٤٨٦، ٤٨٧، ٥٠٢ .
عدلى يكن «باشا»: ١٨٢، ١٨٨، ١٩٠ .
عز الدين عبدالقادر: ٢٧٣، ٢٩٥ .
عصام سرطاوى: ١٤٦ .
عصمت «الحاجة»: ٤٨١ .
عصمت عبدالجيد «الدكتور»: ٣٤٩ .
علاء الحديدي «الدكتور»: ٢٦٦، ٢٦٧ .
علاء بركات «السفير»: ٣٤٩ .
على صبرى: ٢٥٦ - ٢٥٨ .
على عبدالله صالح: ٢١١ .
على فهمي «باشا»: ٢٧٣، ٢٧٦ .
على ماهر «باشا»: ٢٥٥، ٢٦٦ - ٢٦٨، ٢٧٦، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣١٦ .
على مبارك: ٤٨١ .
عمار الشريعى: ٥١٧ .
عمر الحريرى: ١٧ .
عمر بن عبدالعزيز: ٦، ١٧، ١٨ .
عمر عبدالآخر «المحافظ»: ١٤، ٤٧١ .
- عمر عبدالرحمن «الشيخ»: ٢٦، ٣٨ .
عمرو عبدالسميع «الدكتور»: ٩، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٠ - ٣٢٢ .
عمرو موسى «الوزير»: ١٧٧ .
عيسى بن هشام: ٣٧٥ .
- ف -**
- فاروق «الملك»: ٥٠، ٢٥١، ٢٥٤، ٢٦٧، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٩، ٢٨٠-٢٨٣، ٢٩٤-٢٩٦، ٣٠٥، ٣١٠، ٣١٤-٣١٦، ٤٠٢، ٤١٣ .
فاروق المحلاوى «المحامى»: ٤٨٨، ٥٠١ .
فاطمة الزهراء «الأميرة»: ٣٨١ .
فانتور «المستشرق»: ٣٣١ .
فايتزكر، ريتشارد فون: ٣٥٧ .
فتحي رضوان: ٣٥٣ .
فتحي غانم: ١٣٦، ١٣٧، ١٦٨ .
فتحي محمود: ٣٤١ .
فرج فودة «الدكتور»: ١٤، ١٥، ١٩ .
فردريك الأكبر: ٤٨٠ .
فهمي هريدى: ٣٨-٢٧، ٤١-٤٥، ٢٣٣-٢٣٥ .
فؤاد «الملك»، انظر: أحمد فؤاد «الملك»،
فؤاد «الثانى»، انظر: أحمد فؤاد «الثانى»
فؤاد سراج الدين: ٣١٨-٣٢٢، ٤١٣ .
فيصل بن عبدالعزيز «الملك»: ١٣١ .
قاسم أمين: ٣٧٨، ٣٧٩ .

- ك -

- كارولان: ٥٠٨
كاملة الحاجة: ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٨١، ٤٨٣، ٤٨٥، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٩٥
ليلى علوى: ٣٩٩، ١٦
لينين: ١٦٨
لينين الرملى: ١٧٨، ١٧٩، ١٨١
١٨٦، ١٨٨، ١٩٩

- م -

- كانجهام: ٣٧٩، ٣٨٠
كاهانا، مائير: ٢٣٨-٢٤٠، ٢٤٣
كتشتر لورد: ٤٧٦
كرومر لورد: ١٩٩، ٣٧٩، ٤٧٦
كريستوفر، وارين: ٢٣٨
كلينتون، بل: ١١٢
كوسيجين: ١٠٢، ١٠٣
كوك، توماس: ٥٢١
كوهين، جيئولا: ٢٤٠، ٢٤١
كيسنجر: ١٣١
كيندي، بول: ٣٥٥-٣٥٨، ٣٦٠-٣٦٣
لامبسون، مايلز: ٢٦٦-٢٦٩، ٢٩٤
٣٠٤

- ل -

- لاطيف دورى: ١٧٣
لوتشا، أراالدو دى: ٣٤٢
لورين، برس: ٢٦٦، ٢٦٨
لويد، جورج: ٤٧٦
لويد، سلوين: ٢٥٥
لويس الرابع عشر: ٤٨٠
لويس جريس: ١٦٨
- محمد التابعى: ٢٨٩
محمد الغزالى، الشيخ: ٢٥
محمد أنور السادات: ٥٩، ٦٢، ٦٦
٧١-٧٣، ٧٩، ٨٠-٩٤، ١١٠، ١٣١
١٣٢، ١٤٨، ١٥٦، ١٥٩، ١٦٧
١٦٨، ١٧٠، ١٧٣، ١٧٤، ١٩٢
١٩٣، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٣، ٢١٤
٢١٨، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٣٢، ٣٩٦

محمد صفوت: ٢٧٦، ٢٧٣	٥١٣، ٤٣٠، ٤١١، ٤١٠
محمد صلاح الدين والدكتور: ٢٤٩	محمد بخيت والشيخ: ٤٠٨
محمد عادل طه والدكتور: ٤٢٦،	محمد توفيق نسيم وباشا: ٢٧٧
٤٣٠، ٤٢٩، ٤٢٧	محمد حسن درة والمهندس: ٤٩٥،
محمد عبدالعظيم على والدكتور: ٢٠	٥٠٣، ٥٠١
محمد عبده والشيخ: ٣٧٨، ٤٥	محمد حسنى مبارك: ٤٥، ٧، ٥
محمد عبدالوهاب: ٥١٧	٨٠، ٩٥-١٠٠، ١٠٢، ١١٠، ١٤٧
محمد على وباشا: ٢٧٦، ٢٨١،	١٥٦، ١٥٧، ١٧٠، ١٧١، ١٧٣،
٣٣٥، ٣٣٢، ٣٣١، ٣٢٩، ٣٢٧	١٧٧، ١٨٩، ١٩٥، ١٩٦، ٢١١،
٣٣٦، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٧٤، ٤٢١،	٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٤، ٤١٠، ٤١٣،
٤٨١، ٤٢٢	٤٦٧، ٤٤٢
محمد فريد: ٣٧٨، ٤٢٣	محمد حسنين هيكل: ١٤١، ١٤٢،
محمد فوزى والفريق: ١٢٠، ١٢٣،	١٤٨، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٣، ٢٠٣،
١٤٢، ١٤١	٢١٨، ٢٢٣، ٢٢٤، ٣٠٨
محمد كريم: ٣٣١	محمد حسين الجنيدى والمهندس:
محمد لطفى جمعة: ٢٦٨، ٢٦٦	٤٤٣، ٤٤٢
محمد محمود وباشا: ٢٤٨، ٢٦٧،	محمد حسين هيكل والدكتور: ٣٠٨
٢٧٤، ٢٧٣، ٢٦٨	محمد راغب دويدار والدكتور: ٤٤١،
محمد محمود عفيفى: ٤٣٦، ٤٣٨،	٤٥٣
محمد مصطفى خميس: ٦٣، ٣٦٥،	محمد رجب: ٤٢٠
٣٦٦، ٣٦٨	محمد سيد أحمد: ٢٣٢، ٢٣٣
محمد نجيب واللواء: ١١٨، ٢٥١،	محمد سيد طنطاوى والدكتور: ٢٥
٢٥٢، ٢٦٠، ٢٦٢	محمد شريف وباشا: ٢٤٧
محمود المراغى: ٢٩٤	محمد شعلان والدكتور: ٤٤٦
محمود الشريف والدكتور: ٤٥٩،	محمد صدقى محمود والفريق:
٤٧٨-٤٧٦	١٢٨، ١٢٩

- محمود حميدة: ٥٠٨
محمود سليما غنام: ٢٨٧
محمود غالب: ٢٧٦، ٢٧٣
محمود فهمي القراشي «باشا»: ٩،
٢٦٧، ٢٧٢-٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٥-٢٩٤،
٢٩٧، ٣٠٢، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٦
محمود مرسى: ١٦
محيا زيتون «دكتورة»: ٢٢٨
مراد «بك»: ٤٢٢
مرسي سعد الدين «الدكتور»: ٣٢٦،
٣٤٣
مصطفى العبادي «دكتور»: ٣٢٦
مصطفى النحاس «باشا»: ٩، ١٢٩،
١٨١، ١٨٢، ٢٠٠، ٢٤٨-٢٥٠،
٢٥٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧-٢٦٩،
٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٥-٢٧٨، ٢٨٠-٢٨٣،
٢٨٥-٢٨٩، ٢٩١-٢٩٧، ٣٠٣-٣٠٥،
٣٠٧-٣٠٩، ٣١١، ٣١٣، ٣١٥،
٣٩٦، ٤٠٢، ٤٠٨، ٤١٣، ٤٢٣
مصطفى سلامة «الدكتور»: ٢٢٨
مصطفى كامل: ٥٠، ٣٧٧-٣٧٩،
٤٢٣
معمر القذافي «العقيد»: ٨٨
مكرم عبيد «باشا»: ٢٦٧، ٢٧٤،
٢٨٠، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٨
ملتر «لورد»: ٤٠٧
ممدوح البلتاجي «الدكتور»: ٣٢٧،
٣٥٧
ممدوح رياض: ٢٩٠، ٢٩١
موزار: ٥١٧
موسيليني، بنيتو: ٣٣٩
- ن -
نابليون «الثالث»: ٢٣٥
ناتنج، أنتوني: ٢٦٠
ناجي علوش: ٢٣٢
نانى محمد محمود: ٤٣٩
نايف حواتمة: ١٤٧
نجيب محفوظ: ٧٧، ٧٨، ١٧٠
نسيم انظر: محمد توفيق نسيم
نصر أبو زيد «الدكتور»: ٤١-٤٣
نهر، جواهر لال «البانديت»: ٣٠٣
نور الشريف: ١٧
- ه -
هتلر، أدولف: ٥٢
هشام المؤيد «ال خليفة»: ٣٥٠
هندرسون: ٢٤٨
هندي الثامن «الملك»: ٤٨٠
هوارى بومدين: ١٠٢، ١٠٣
هولاكو: ٢١١
هيلاتاسى: ٢٥٤
- و -
واصف غالى «باشا»: ٤٠٦، ٤٠٨
وايشيبارا، موريتا: ٣٥٧

ياسر عرفات: ٩١، ١٠٨، ١٣٩،

١٤٧، ١٨٨، ١٨٩، ٢١١

يلتسين: ١٧٠، ٣٥٢

يوسف الجندی: ٢٨٢، ٢٨٣

يوسف محمد رمزی: ٤٣٩

وحيد حامد: ١٦

ولهلم الامبراطور: ٢٣٥

ونجت، ريجنالد السير: ٤٧٦

ويصا واصف: ٤٠٦، ٤٠٨

- ی -

ياريف الجنرال: ١٣٠

٢ - كشف الهيئات

- أ -

٢٩، ٢٨، ٢١، ١٨

تنظيم حدنو: ٣٦٥

التنظيم الطليعى: ٥٩

الاتحاد الإشتراكى: ١٩٦، ١٩٥، ٥٩

الاتحاد القومى: ١٩٥، ٦٣، ٦٢، ٩

أجهزة الأمن الناصرية: ١٩٠

الإدارة العامة للبحوث والتأليف

والت ترجمة: ٢٠

- ج -

جامع أبو العباس: ٣٢٩

جامعة الأزهر: ٢٢٨، ٤٤٠

جامعة الاسكندرية: ٣٣٨

الجامعة الأمريكية: ١٧٦-١٧٨، ١٨٠،

١٩٠، ٢٠٠، ٢٠٣، ٣٨١

جامعة الدول العربية: ٦٦، ٨٦،

٢١٢-٢١٤، ٢٢٢، ٢٣٤، ٣٤٥، ٣٤٩

جامعة شيكاغو: ٣٢٨

جامعة عين شمس: ٣٩٠، ٤٧٠

جامعة قسنطينة بالجزائر: ٨١

جامعة لندن: ٨٨، ٢٦٧

الجامعة المصرية: ٣٧٣، ٣٧٧،

٣٧٩، ٣٨١، ٣٨٢

جامعة المنوفية: ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨

جامعة موسكو: ١٧٦

جامعة بيل: ٣٥٦

جماعات الارهاب: ٥، ١٤، ١٧،

٢٩، ٣٢، ١٦٦

الجماعات الإسلامية: ١٨

جماعات الجهاد: ٤٣٢

- ب -

البرلمان الروسى: ٣٥٢

البرلمان السودانى: ٢٥٤، ٢٥٥

البرلمان المصرى: ٢٥

بلدية طليطلة: ٣٤٥

البنك التجارى: ٣٣٩

- ت -

ترسانة الاسكندرية: ٣٠٢

التليفزيون المصرى: ٦، ١٥، ١٦،

- جماعة الإخوان المسلمين: ٥١، ٥٠، ٥٣، ٦٣، ١٠٠، ٢٧١
- حزب الختمية: ٢٥٤
- حزب السعديين: ٢٩١
- جماعة التكفير والهجرة: ٢٠، ٢١، ٢٩، ٤٣٢
- حزب السيد على الميرغنى: ٢٥٣
- حزب عبدالرحمن المهدي: ٢٥٣
- جماعة سيد قطب: ٤٣٢
- الحزب العربي الديموقراطي
- جماعة الشوقيين: ٢٩
- الناصرى انظر: الناصريون
- جماعة القمصان الخضراء: ٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٠
- حزب العمال: ٢٥٠
- جماعة مصر الفتاة الفاشية: ٢٩٥
- حزب العمل: ٦٢، ١٤٨، ١٩٦
- جماعة الناجون من النار: ٢٩
- حزب العمل الاسرائيلى: ١٧١
- الجمعية التشريعية: ٢٥٤
- حزب الليكود: ٦٢، ١٧١، ١٧٣، ١٧٤
- جمعية الرفق بالحيوان: ٣٣٩
- حزب المابام: ١٧٣
- الجمعية العمومية للولايات المتحدة:
- حزب مصر الفتاة: ٢٧٣
- ٢٥٠، ٢٤٩
- حزب الهيئة السعدية: ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤
- الجمعية المصرية التاريخية: ٣٢٨
- حزب الوطنى: ٥٠، ٦١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٩، ١٩٠
- ح -
- حركة حوش أمونيم: ٧٠، ١٧٢، ١٨٨
- حزب الوفد: ٩، ٥٠، ٥٥، ٦١، ١٠٥، ١٠٧، ٢٦٣، ٢٦٧، ٢٦٩
- حركة كاخ الارهابية: ١٧٢، ١٨٧، ٢٣٨، ٢٣٩
- حزب الأحرار الدستوريين: ٢٨٦
- حزب الأمة: ٥٠، ١٠٥، ١٨٢، ١٨٩، ١٩٠، ٢٤٩، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٦٠
- ٢٧٢-٢٨١، ٢٨٥-٢٨٧، ٢٨٩-٢٩٦، ٣٠١، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٩-٣١١، ٣١٣، ٣١٥، ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٤٠
- حزب البعث العراقى: ٢٢٥
- حزب التجمع: ٥، ٥٥، ١٠٥، ١٦٨، ١٧٢
- حزب الوفد الجديد: ١٩٦
- حلف شمال الأطلنطى: ١١٣، ٢٦١
- حلف وارسو: ١١٣

- ق -

قصر أنطونياس: ٣٣٧

قصر رأس التين: ٣٤١

قصر المنتزه: ٣٤١

قناة السويس: ٣٣٢، ٣٤١

- ك -

كلية التربية بشبين الكوم: ٦٠

الكلية الحربية: ١٤٣

كلية الحقوق: ٢٢٨

كلية الزراعة: ٣٣٨

كلية سانت كاترين: ٣٣٩

كلية سان مارك: ٣٣٩

الكلية العسكرية: ١٤٣

كلية فيكتوريا: ٣٣٩

كلية الفنون التطبيقية: ٤٢٦

كلية الفنون الجميلة: ٤٢٦

الكنيسة: ١٧٣، ٢٢٤

الكنيسة المرقسية الكبرى: ٤٠٦

الكونجرس: ١٧٦

- م -

المتحف البريطاني: ٣٢٧

المجلس الأعلى للثقافة: ٣٢، ٣٨، ٦٠

المجلس الأعلى للدفاع: ٣٨٢

مجلس الأمن: ٩٣، ١٣٧، ١٨٧،

٢٠١، ٢٤٨، ٤١٤

مجلس التعاون الخليجي: ٣٥٠

- د -

دار أخبار اليوم: ٢٧١

دار الأوبرا: ٣٢٨

دار الأوبرا: ٣٢٨

دار الشروق: ٢٤٦

دار الهلال: ٢٦٦

ديوان الأوقاف: ١٧٦

- س -

السوق الأوروبية المشتركة: ٢٠٨

- ش -

شركات توظيف الأموال: ١٦٦

شركة أسمنت طرة: ٣٠٣

شركة البوسنة الخديوية: ٣٠٨

شركة شل: ٣٢٨

شركة قناة السويس: ١١٨، ١١٩،

١٢٧، ١٦٠-١٦٣

شركة موبيل: ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٤٢،

٣٤٣

شركة الكوكاكولا: ٤٥

- غ -

الغرفة التجارية الايطالية: ٣٣٩

- ف -

فندق بنتور ألجريكو: ٣٤٦

فندق بولمان: ١٠٧

فندق ووترجيت: ٦٠

- مجلس التعاون العربي: ٢٢٤
مجلس الدولة: ٣٢، ٣٣-٣٥، ٣٨، ٤١
مجلس الشعب: ٢٨، ٢٩، ٣٥، ٣٨
١٠٦، ٣٨٤، ٣٩٠، ٣٩١، ٤٩٦، ٤٩٨
مجلس الشورى: ٥٩، ٣٨١، ٣٨٤
٤٤٢، ٤١١
مجلس الشيوخ: ١٣٠، ٢٦٧، ٢٦٩
٢٧٦، ٢٨٢، ٣١٩، ٤١٣
مجلس العموم: ٢٥٠
مجلس قيادة الثورة: ٢٥٨، ٢٥٩
مجلس النواب: ٢٧٣، ٢٧٦، ٢٨٢
٢٩١، ٣٠٨
المجلس الوطني الفلسطيني: ٢٠١
مجمع البحوث الإسلامية: ٢٠
محاكم التفتيش: ٢٣، ٢٤
محكمة الاستئناف الأهلية: ٣٧٨
محكمة أمن الدولة العليا: ٥٠١
محكمة القضاء الإداري: ٣٢٥
محكمة القضاء العسكري: ٣٢٥
محلات أفرينو: ٣٣٦
المخابرات الأمريكية: ١٧٦
مدارس الفريز: ٣٣٩
المدرسة الاسكتلندية: ٣٣٩
مدرسة بحر البقر: ١٤٣
مدرسة رأس التين: ٣٣٨
- مدرسة الحقوق: ٣٧٦
مدرسة الزراعة العليا: ٣٧٦
مدرسة الطب: ٣٧٦
مدرسة ليسيّة الإسكندرية: ٣٣٩
مدرسة الهندسة: ٣٧٦
مركز بن خلدون: ١٠، ٤٠٥، ٤١١
٤١٣
مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية:
٢٥
مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر:
٦٠
المسجد الإبراهيمي: ١٢٦، ١٣٩
١٤٠، ١٤٨، ١٦٦، ١٧٠، ١٧١
٢٣٧، ٢٤٣
مسجد البخاري: ٤٣٩، ٤٤١
مسجد قبة الصخرة: ٢٤٣
مسرح زينيا: ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤١
مستشفى الحسين الجامعي: ٤٣٩
مستشفى بنيتوموسوليني: ٣٣٩
مستشفى التأمين الصحي: ٤٣٩
٤٤١
المطابع الأميرية: ٢٢٩، ٣١٤
مطار لارنكا: ٨٨
معرض الكتاب: ١٠٧، ١٠٨، ١٧٠
المعهد المصري في مدريد: ٣٤٩
مكتب العمل: ٣٨٤

- مكتب العمل الدولي: ٣٦٦.
- مكتب مقاطعة إسرائيل: ١٨٠.
- مكتب المقاطعة العربية: ١٨٠.
- منظمة التحرير الفلسطينية: ٨٨، ٧٢، ٩٠، ٩١، ٩٣، ١٢٥، ١٣٦، ١٤٥، ١٤٦، ١٧٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٥٢٠.
- المؤتمر القومي للمرأة المصرية: ٣٩٧، ٣٩٦.
- مؤسسة بيناخي المالية: ٣٣٨.
- مؤسسة سلفاجو المالية: ٣٣٨.
- مؤسسة كوتسكا المالية: ٣٣٨.
- ن -
- نادى الاتحاد: ٣٣٩.
- نادى سبورتنج: ٣٣٩.
- نادى اليخت: ٣٣٩.
- النازية: ٥٧، ٥٥، ٥٢، ٤٩، ٥٧.
- الناصريون: ٦ - ٨، ٤٧، ٤٩، ٥٤، ٥٥، ٥٧ - ٦٢، ٦٥، ٦٦، ٨٥، ٩٥، ٩٦، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩، ١١٣، ١٢٥، ١٢٦، ١٣٢، ١٣٥ - ١٣٧، ١٣٩، ١٤٥، ١٤٨، ١٥٥ - ١٥٨، ١٦٢، ١٦٥، ١٦٨ - ١٧٠، ١٧٢، ١٧٣، ١٨٦، ١٨٩، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٢.
- نقابة العمال: ٣٢١.
- ه -
- هيئة الآثار: ٣٢٦.
- هيئة أركان الجيش: ٣٨٢.
- الهيئة البرلمانية الوفدية: ٣١٣، ٣٠٩.
- ٣١٥.
- هيئة التحرير: ١٩٥، ٦٣، ٦٢.
- الهيئة العامة للاستعلامات: ٣٢٧.
- الهيئة المصرية العامة للكتاب: ٢٠، ٢٨، ٦٠، ٤٦٩، ٥٠٩، ٥١٠.
- و -
- وزارة الأشغال العمومية: ٣٧٥.
- وزارة الثقافة: ٣٢٨، ٣٤.
- وزارة الحقانية: ٢٢٦.
- وزارة الداخلية: ٤٣٠.
- وزارة الزراعة: ٣٨١، ٣٧٥.
- وزارة العدل: ٣٦٦.
- وزارة المالية: ٤٧٥، ٣٧٥.
- وزارة المعارف: ٣٧٦، ٣٧٥، ٢٨٣.
- ٣٨٠، ٣٧٩.
- وزارة المواصلات: ٣٧٥.
- ي -
- اليسار المصرى انظر: حزب التجمع

٣ - كشف الحوادث

- أ -

- أزمة اليمن: ٢٣٢ .
 اتفاق غزة أريحا: ١٣٨، ٦٦، ٧، ١٣٩، ١٤٧، ١٧٠، ١٩٢، ٢٢٩، ٢٤٣ .
 استجواب وزير الثقافة بمجلس الشعب: ٣٨، ٢٨ .
 استقالة سعد زغلول سنة ١٩٢٤ : ٢٨١ .
 استقالة عبدالحكيم: ١٢٩ .
 إصدار قانون الانتخابات المعدل: ٣٨٥ .
 اضرب عمال شركة أسمنت طرة: ٣٠٣ .
 اضرب عمال المطابع الأميرية: ٣٠٣، ٢٩٩ .
 إضواب العمد في المديریات : ٣٨٥ .
 اعتداء الارهاب على وزير الأعلام: ٢٤ .
 اعتداء الصرب على البوسنة: ٣٢٦ .
 الاعتداء على السياح: ٣٢٥ .
 اعتقال النحاس والنقراشي: ٢٨١ .
 اعدام محمد البقرى: ٣٦٦، ٣٦٧، ٢٦٨ .
 اعدام محمد كريم: ٣٣١ .
 اعدام محمد مصطفى خميس: ٣٦٦، ٣٦٨ .
 الإعلان الدستورى يوم ١٠ فبراير ٤٠٨: ١٩٥٣ .
 الاتفاق المصرى الإنجليزى: ٢٤٦ .
 اجتياح قوات الأمن لإمبابية: ٣٢٥ .
 اجتياز القوات المصرية للحدود الليبية: ٨٧ .
 احتلال إسرائيل لسيناء: ٦٢، ٤٩، ٦٥، ٨٥، ٩٣، ١٠٩، ١١٣، ١٢٧، ١٤٥، ١٥٦، ١٦٢، ١٩١ .
 احتلال إسرائيل لميناء أم الرشراش: ١٩١ .
 الاحتلال البريطانى: ١١٩، ١٢٠، ٣٣٧ .
 احتلال غزة والجولان: ١٠٩، ١٢٧، ١٤٥ .
 إرسال محمد على البعثات إلى أوروبا: ٣٧٤ .
 أزمة الخليج: ٢٣٢ .
 الأزمة الدستورية بين سعد زغلول والملك فؤاد: ٢٩٤ .
 أزمة مارس سنة ١٩٥٤: ٣٦٥، ٣٨١ .

- اغتيال السردار لى ستاك: ٢٤٧. ١٥٩ - ١٦٣، ١٩٠.
- اغتيال فرج فودة: ١٤٠.
- إغلاق خليج العقبة: ١٦٣، ١١٩، ١٩١.
- إغلاق مضيق تيران: ١٣٠، ١٢٧، ١٦٢.
- افتتاح خط بارليف: ١٠٠، ٨١.
- الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦: ٢٥٠، ٢٥١.
- انسحاب الوفد من الانتخابات البرلمانية: ٣٢٠.
- إنشاء الجامعة المصرية: ٣٧٣، ٣٧٧، ٣٨٢، ٣٧٨.
- إنشاء صندوق الدين: ٣٧٤.
- انشقاق النقراشى وأحمد ماهر على الوفد: ٢٧٩.
- انفصال جنوب السودان عن شماله: ٢٤٥.
- انفصال السودان عن مصر: ٢٤٥ - ٢٤٧.
- انفصال سوريا عن مصر: ١٢٨.
- انهيار الاتحاد السوفيتى: ١٥٧، ٥٣، ٢٥٧.
- إنهيار إمبراطورية نابليون: ٣٣٣.
- تأسيس جمعية الرفق بالحيوان: ٣٣٩.
- تأميم قناة السويس: ٦٩، ١١٨، ١١٩، ١٨١.
- تحرير سيناء وطابا: ٦٠، ٦٢، ٦٦، ٧٦، ٧٨، ١٠٠، ١٠٩، ١١٠، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٧، ١٦٩، ١٩٧، ٢٢٩.
- تحرير الكويت: ٨٣، ١٣٣، ١٩٧، ٢٠٧، ٢٢٩، ٢٣٨، ٣٤٨.
- تدمير مدن القناة: ١٤٣.
- تدمير مسجد قبة الصخرة: ٢٤٣.
- تصريح ٢٨ فبراير: ٢٩٨.
- تقرير جريفر ٢٩٨، ٣٠٢.
- تهديد العراق للسعودية ودول الخليج: ١١.
- تولى فاروق العرش: ٢٨١.
- ث -
- ثورة سنة ٩١٩: ١٨٣، ١٨٩، ٢٥٣، ٢٦٩، ٢٦٧.
- الثورة العظمى فى إنجلترا: ٣٥٦.
- الثورة الفرنسية: ٣٥١.
- ثورة يوليو سنة ١٩٥٢: ٩، ٥١، ٦٢، ٦٣، ٧١، ١١٩، ١٣٥، ١٦٢، ١٧٦، ١٨٩، ١٩٦، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٧٢، ٢٨٠، ٣٠١، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٨٥، ٣٨١.
- ج -
- جلاء القوات البريطانية عن مصر: ١٨١.
- ت -

١٤٨	- ح -
حادثة فناء الجامعة في شبرا: ١٤	حركة الضباط الأحرار: ٥٠
حرب الاستنزاف: ١٤٧، ١٣١	الحركة العمالية: ٦٣
حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣: ٦٦، ٦٣	حركة كاخ: ٣٩، ٣٨
٦٧، ٧١، ٧٢، ٧٥، ٨١، ٨٦، ٩٨	الحروب النابليونية: ٢٠٨
١٣١-١٣٣، ١٣٨، ١٤٨، ١٥٦	حريق القاهرة سنة ١٩٧٧: ١٦٨،
١٥٧، ١٥٩، ١٧٥، ١٧٦، ١٩٢	٢٠٠
١٩٣، ٢٠٣، ٢٠٤، ٣٦١	حفر ترعة المحمودية: ٣٣٥
الحرب الأهلية اللبنانية: ٨٧	حفر قناة السويس: ٣٣٢
حرب الخليج انظر: غزو الكويت	حوادث كفر الدوار: ٩
حرب سنة ١٩٥٦ انظر: العدوان	- خ -
الثلاثي	الخلاف المصري السوداني: ٢٣٣
الحرب العالمية الأولى: ١٨٩، ١٥٨	- د -
٣٤٠، ٢٠٨	دستور سنة ١٩٢٣: ١٨١
الحرب العالمية الثانية: ٩٠، ٧١	دستور سنة ١٩٧١: ٤٠٩
٢١٨، ١٥٩، ١٥١	الدستور المؤقت سنة ١٩٦٤: ٤٠٩
الحرب العراقية الإيرانية: ٢١٠، ١١٦	الدستور المؤقت سنة ١٩٥٨: ٤٠٩
حرب فلسطين سنة ١٩٤٨: ٦٨،	- ز -
٢١٩	الزلازل: ٣٢٥
حرب يونية سنة ١٩٦٧: ٤٩، ٥٠	زيارة السادات للقدس انظر: مبادرة
٥٢، ٦٣، ٦٦، ٦٧، ٦٩، ٨٥، ٩٥	القدس
٩٦، ٩٨، ١٠٠، ١٠١، ١٢٦، ١٢٧	- س -
١٣١-١٣٣، ١٣٨، ١٤٢، ١٤٦	سحب الجيش المصري من السودان:
١٥٢، ١٥٦، ١٥٨، ١٥٩، ١٨٦	٢٤٧
١٩١-١٩٣، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٣٥	سحب قوات الطوارئ من شرم الشيخ:
حركة حماس والجبهة الشعبية: ١٤٧،	١٢١

- سقوط عمارة الحاجة كاملة: ٢١٧، ٢٢٠، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٤، ٤٦١-٤٦٣، ٤٨٥-٤٨٨
- السماع للملاحة الاسرائيلية بالمرور بمضيق تيران: ١٩١، ١٩٩، ٢٠٠
- ص -
- الصدام بين الأردن وفلسطين: ٢١٠
- الصراع بين الوفد والقصر والانجليز: ٢٧٧، ٢٧٨
- ق -
- قانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧: ٤٨٩
- قانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦: ٤٨٩
- ٤٩٦، ٤٩٨
- قانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١: ٤٨٩
- قتل السادات: ١٥٦
- قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧: ٩٣، ١٣٧، ١٧٧، ١٨٧
- ٢٠٠، ٢٠١
- قرارات يوليو الاشتراكية: ١٣٥
- ٤١٥، ٣٦٧
- القضية الفلسطينية: ٦٦، ٧٦، ٨٣
- ٨٦، ٨٩، ١٣٨-١٤٠، ١٨٦، ١٨٧
- ١٩٨، ٢٠٠-٢٠٢، ٣٤٧
- قصف مدرسة بحر البقر: ١٤٣
- قضية الأمن القومي العربي: ٢٢٥
- م -
- مباحثات الكيلو ١٠١: ٨١، ٨٤، ٨٦
- مبادرة روجرز: ١٤٧، ٢٢٣
- ٢٨٦-٤٨٨، ٤٦٣-٤٦١
- ١٩١، ١٩٩، ٢٠٠
- ٢٧٧، ٢٧٨
- ٢١٠
- ٢٧٧، ٢٧٨
- ٤٨٩
- ٤٨٩
- ١٥٦
- ٩٣، ١٣٧، ١٧٧، ١٨٧
- ٢٠٠، ٢٠١
- ١٣٥
- ٤١٥، ٣٦٧
- ٦٦، ٧٦، ٨٣
- ٨٦، ٨٩، ١٣٨-١٤٠، ١٨٦، ١٨٧
- ١٩٨، ٢٠٠-٢٠٢، ٣٤٧
- ١٤٣
- ٢٢٥
- ٨١، ٨٤، ٨٦
- ١٤٧، ٢٢٣
- ٢٨٦-٤٨٨، ٤٦٣-٤٦١
- ١٩١، ١٩٩، ٢٠٠
- ٢٧٧، ٢٧٨
- ٢١٠
- ٢٧٧، ٢٧٨
- ٤٨٩
- ٤٨٩
- ١٥٦
- ٩٣، ١٣٧، ١٧٧، ١٨٧
- ٢٠٠، ٢٠١
- ١٣٥
- ٤١٥، ٣٦٧
- ٦٦، ٧٦، ٨٣
- ٨٦، ٨٩، ١٣٨-١٤٠، ١٨٦، ١٨٧
- ١٩٨، ٢٠٠-٢٠٢، ٣٤٧
- ١٤٣
- ٢٢٥
- ٨١، ٨٤، ٨٦
- ١٤٧، ٢٢٣

- ن -

النزاع بين الجزائر والمغرب
وموريتانيا: ٢١٠ .
النزاع بين سوريا والعراق والأردن
ولبنان: ٢١٠ .
النزاع بين الصومال وأثيوبيا: ٢١٠ .
النزاع بين عدن والصومال: ٢١٠ .
النزاع بين ليبيا وتونس: ٢١٠ .
النزاع بين اليمن الجنوبية والشمالية:
٢١٠ .
النزاع بين اليمن والمملكة العربية
السعودية: ٢١٠ .
نسف الكنائس والمكتبات المسيحية
بالقدس: ٢٤١ .
نقل مقر الجامعة العربية من القاهرة
٨٩، ٢٣٢ .

- ه -

هدنة سنة ١٩٤٨: ٦٨
هجرة الكتاب الناصريين واليساريين
إلى الخارج: ١٣٢ .

- و -

الوحدة الألمانية: ٢٣٥، ٣٤٨
وعد بلفور: ٣٤٠ .

مبادرة القدس: ٨٤، ٨٧، ٩١، ٩٢،
٩٤، ٩٨، ١٠٠، ١٦٧، ١٧٦، ١٩٢ .
محاولة اغتيال مصطفى النحاس باشا
٢٩٥، ٩ .
مذبحة تل الزعتر: ١٢٠ .
مذبحة دير ياسين: ٢٣٧، ٢٤٣ .
مذبحة المسجد الإبراهيمي: ١٢٦ ،
١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٨ ، ١٦٦ ،
١٧٠، ١٧١، ١٨٦، ١٨٧، ٢٣٧، ٢٤٣ .
معاهدة سنة ١٩٣٦: ٢٧٢، ٢٧٥،
٢٧٩، ٢٨٠، ٢٩٨، ٣١٤ .
معاهدة كامب ديفيد: ٦٦، ٧٥، ٧٨،
٨٥، ١١٣، ١٥٦، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٠،
١٧٢، ١٩٧، ٢٩٣ .
مؤتمر بغداد: ٢١٣، ٢١٥، ٢٢٤،
٢٣٠ .

مؤتمر طرابلس: ٢٢٣ .
مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة
١٠٢، ٢١٢، ٢٢١ :
مؤتمر القمة العربي الخامس: ٢٢٨،
٢٣١ .
مؤتمر مدريد: ٣٤٦ .

٤ - كشف البلاد والأماكن

١٢٢ ، ١٢١ ، ١١٩ ، ١١٨ ، ١١٦	- أ -
١٣٨-١٣٦ ، ١٣٣-١٣١ ، ١٢٨-١٢٥	أبوزعبل : ١٤٣ ، ١١١ .
١٥٤ ، ١٤٣ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥٢ - ١٥٤	أبو عجيلة : ١٦١ .
١٧٧ ، ١٧٤ ، ١٦٩ ، ١٦٤ ، ١٥٦	أبوقير : ٣٤٢ ، ٣٤١ .
١٩٣ ، ١٩٢ ، ١٨٧ ، ١٨٥ ، ١٧٨	الاتحاد السوفيتي : ٧٩ ، ٥٣ ، ٦ ، ٥ ،
٢٠٨ ، ٢٠٣ ، ٢٠٠ ، ١٩٨	١١٣ ، ١٠٩ ، ١٠٤ ، ١٠٢ ، ١٠١ ، ٩٣
٢٢٩ ، ٢٢٧ ، ٢٢٤ ، ٢٢٢ ، ٢١٣-٢١١	١١٦ ، ١١٧ ، ١٣٢ ، ١٣٦ ،
٢٣٨ ، ٢٣٦ ، ٢٣٥ ، ٢٣٣ ، ٢٣٢	١٤٠ ، ١٥٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٢ ، ٣٤٨ ،
٢٤٨ ، ٢٤٣ ، ٢٤١ ، ٢٣٩	٣٤٩ ، ٣٥١ ، ٣٦١ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ،
الإسكندرية : ١٠ ، ٩ ، ١٠ ، ٢٢٨ ، ٢٢٨	٥٢٢ .
٣٣٠ ، ٣٢٨ ، ٣٢٥ ، ٣٠٤ ، ٣٠٣	أثينا : ٥١٦ .
٤٣٠ ، ٤٢٠ ، ٤١٦ ، ٣٦٨ ، ٣٤٢	أثيوبيا : ٢١٠ .
٤٨٣ ، ٤٧٨ ، ٤٧٥ ، ٤٥٧ ، ٤٥٦	أدكو : ٣٤٢ ، ٣٣٩ .
٥١٦ ، ٤٩٦	الأردن : ٢٢٤ ، ٢١٠ ، ١٤٧ ، ٩٢ .
أسوان : ٢٨٥ ، ٢٧٦	أريحا : ١٠٩ ، ١٠٨ ، ٧٩ ، ٥٦ ، ٧ ،
الأقصر : ٥١٧ ، ٥١٦	١٢٥ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٧ ، ١٧٠ ،
اللد : ٦٨ .	١٨٨ ، ١٩٢ ، ٢٢٩ ، ٢٣٨ ، ٢٤٣ .
ألمانيا : ١٥٨ ، ١٥١ ، ١٠٣ ، ٥٥ ، ٧	الأزاريطه : ٣٣٩ .
٣٦٢ ، ٣٥٧ ، ٣٤٨ ، ٢٩٠ ، ٢٣٥	أسبانيا : ٣٤٩ ، ٣٤٦ ، ٣٤٥ ، ٩ ،
٥٠٢ ، ٤٨٦	٣٥٤ ، ٣٥٠ .
أم كتاف : ١٦١ .	الأستانة : ١٩٠ .
أمبابة : ٣٢٥ .	اسدود : ٦٩ .
الأميرية : ٤٢٩ .	إسرائيل : ٦٧ - ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ٨٠ ،
إنجلترا : ١١٨ ، ١٢٠ ، ٢٤٠ ، ٦٩	٩٦ ، ٩١ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١١ - ١١٣ ،

- ٢٩٠، ٣٢٧، ٣٤٧، ٣٥٥، ٣٧٤، بروسيا: ٢٣٥، ٤٨٠.
٤٨٠.
الأنفوشي: ٣٣٦.
الأهرام وأبو الهول: ٥١١، ٥١٦،
أوروديزنى لاند: ٥٢٠.
إيران: ٦٧، ٩١، ٩٣، ٢١٠، ٢١١،
٢١٥، ٢١٨، ٢٢٥، ٢٣٠، ٣٦١،
٥١٩، ٣٦٣.
إيطاليا: ٢٩٠، ٣٢٨، ٣٣٨، ٤٣٦،
٤٣٨.
- ب -
باب شرق: ٣٤٢.
باريس: ١٣٥، ١٦١، ٢٥٠، ٣٢٣،
٥١٥، ٥١٦، ٥٢٠.
الباسك: ٣٥٠.
باكوس: ٣٣٩.
البحر الأبيض المتوسط: ١٦، ٣٠،
١٠٠، ١٢٢، ١٩١، ٢٠٠، ٢٤٩.
البحر الأحمر: ١٠٠، ١١٩، ١٢٢،
١٢٧، ١٦٢، ١٩١، ٢٠٠.
بحر البقر: ١٤٣.
البحيرة: ٢٦٨.
بحيرة الحضرة: ٣٤١.
بحيرة طبرية: ١٢٠.
بحيرة مريوط: ٣٤١، ٣٤٢.
برج إيقل: ٥١٧.
بروكلين: ٢٣٩.
بريطانيا: ١٩١، ١٨٢، ١٨٩، ١٩٠،
٢٤٥ - ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٤،
٢٥٩، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٨٨، ٢٩٧،
٣٤٧، ٤٢٠، ٤٤٩.
بغداد: ٦٩، ٨٣، ٢١٣، ٢١٥،
٢٢٢، ٢٢٤، ٢٣١.
بنبلونة: ٣٥٠.
البوسنة: ٣٢٦: ٣٥٢.
بولاق الدكرور: ٣٨١، ٣٨٢.
بولكلي: ٣٣٧.
بيت سالم: ٦٩.
بيروت: ٢٢٨.
- ت -
ترعة الزمر: ٤٢٩.
ترعة المحمودية: ٣٣٢، ٣٣٥، ٣٣٦.
ترعة المريوطية: ٤٢٩، ٤٣١.
تركيا: ٥٢٢.
تشاد: ٨٧، ٩١، ٩٣.
تشيكوسلوفاكيا: ١١٣.
تلا: ٣٨٥.
تل أبيب: ١٠٨، ١١٢، ٢١٣، ٢٣٥.
تل الزعتر: ١٤٧، ٢١٠.
تمبكتو: ٤٧٣.
توينو: ٤٣٨.
تونس: ٩٢، ٩٤، ٢١٠، ٢٢٢.

- خط ماجينو: ١٥١.
- خليج أبوقير: ٣٤٢.
- الخليج العربي: ٢٢٥، ٢٠٨.
- خليج العقبة: ٩٦، ١١٩، ١٢١، ١٥٩،
- ١٦٢، ١٦٣، ١٩١، ٢٠٠.
- ج -
- جاردن سيتي: ٣٢٦.
- جبال الفونج: ٢٤٧.
- جبال النوبة: ٢٤٧.
- الجزائر: ٨١، ٩٢، ٢١٠، ٣٥١.
- جليمونبولو: ٣٤١.
- الجمرك: ٣٣٦، ٣٤٢.
- جناكليس: ٣٨١.
- الجولان: ٥١، ٧٩، ٩٣، ١٠٢، ١٠٩،
- ١١٢، ١١٣، ١٢٦، ١٢٧، ١٤٥،
- ١٥٦، ١٦٠، ١٦٧، ١٧١، ١٨٧،
- ١٩٢، ١٩٧، ١٩٩، ٢١٤.
- الجزيرة: ٥٨، ٢٦٧، ٢٦٨، ٤٤١،
- ٤٢٥، ٤٢٧، ٤٢٩، ٤٣١، ٥١١.
- ح -
- حارة المغارية: ٣٢٩.
- حديقة الأريكية: ١٤.
- حديقة الحيوان: ٤٤١.
- الحضرة: ٣٣٩، ٣٤١.
- خ -
- الخرطوم: ١٣٨، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣،
- ٢٥٢، ٢٦١، ٣٤١.
- خزان أسوان: ٢٧٦، ٢٨٥.
- خط بارليف: ١٣١، ١٤١، ١٥٠ -
- ١٥٢، ١٩٣، ٢٠٣، ٢٠٤.
- خط سيجفرد: ١٥١.
- د -
- دارفور: ٢٤٧.
- الدخيلة: ٣٤٢.
- دقهلية: ٢٩١، ٣٨٢.
- دقي: ٣٨٢.
- الدلتا: ٢٥٩.
- دمشق: ٢٤٢.
- دمياط: ٣٤٠.
- ديترويت: ١٣٠، ١٩٣.
- ديرستيد: ٦٩.
- دير ياسين: ٢٣٧، ٢٤٣.
- ديمونة: ٢٤٢.
- ر -
- رأس التين: ٣٢٩، ٣٣٦، ٣٣٨،
- رأس الرجاء الصالح: ٣٢٩.
- رأس العين: ٦٨.
- رشيد: ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٩، ٣٤٠.
- الرملة: ٦٨.
- روسيا انظر: الاتحاد السوفيتي.
- روما: ٣٢٩، ٤٣٨، ٥١٦.
- الرياض: ١١٢، ٢١٣.

١٤٥ ، ١٤٩ ، ١٥١ - ١٥٤ ، ١٥٦ ،
١٥٧ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٦٨ ،
١٧٤ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٣ ،
٢١٤ ، ٢٢٤ ، ٢٢٩ .

- ش -

شارع أبو وردة: ٣٢٩ .
شارع أنور السادات: ٤٢٦ ، ٤٢٧ ،
٤٢٩ .
شارع الجيش: ٤٢٩ .
شارع سعد زغلول: ٣٤١ .
شارع شريف: ٣٤١ .
شارع صفية زغلول: ٣٣٦ .
شارع فيصل: ٤٢٧ .
شارع كلوت بيك: ٤٢٩ .
شارع ماسبيرو: ١٥ .
شارع مسرة: ١٤ .
شارع الهرم: ٤٢٥ ، ٤٢٧ ، ٤٢٩ ،
٤٣١ ، ٥١١ .
شاطئ أبوقير: ٣٤١ .
شاطئ جليمو نوبولو: ٣٤١ .
شاطئ زيزينيا: ٣٤١ .
شاطئ سبورتنج: ٣٤١ .
شاطئ ستانلي: ٣٤١ ،
شاطئ سيدى كرير: ٣٤١ .
شاطئ العجمي: ٣٤١ .
شاطئ كامب شيزار: ٣٤١ .

- ز -

زفتى: ٢٨٣ .

- س -

سبورتنج: ٣٣٩ ، ٣٤١ .
ستانلي: ٣٤١ .
السعودية: ٧٧ ، ١٣١ ، ٢١٠ ، ٢١٣ ،
٢١٥ ، ٢٢٩ .
السلسلة: ٣٤١ .
سموحة: ٣٤١ .
سواكن: ٢٤٦ .
السودان: ٨ ، ٢١٠ ، ٢٣٣ ، ٢٤٥ .
٢٦٢ ، ٥١٩ .
سوريا: ٥١ ، ٧٧ - ٧٩ ، ٨٧ ، ٩١ -
٩٤ ، ١١٢ ، ١٢٠ ، ١٢٥ - ١٢٨ ،
١٤١ ، ١٧٠ ، ١٨٧ ، ١٩١ ، ١٩٢ ،
٢٠٠ ، ٢١٠ - ٢١٣ ، ٢٣٩ .
السويس: ٨٣ ، ١٢٧ ، ٣٤٧ .
سويسرا: ٤٧٢ ، ٤٧٣ .
سيدى جابر: ٣٣٧ ، ٣٤٢ .
سيدى كرير: ٣٤١ ، ٣٤٢ .
سيدى المتولى: ٣٣٦ .
سيناء ٥٠ ، ٥١ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٥ ،
٧٦ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٦ ،
٩٦ ، ٩٣ - ١٠٠ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٣ ،
١١٦ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٧ ،
١٣١ - ١٣٣ ، ١٣٧ ، ١٤١ ، ١٤٣ .

- ع -

- شاطئ المعمورة: ٣٤١.
 شاطئ هانوفيل: ٣٤١.
 الشام: ٤١٧.
 شبرا: ١٤، ١٦٧، ٤٠٧، ٤٢٩.
 شبه الجزيرة الأيبيرية: ١٦.
 شبين الكوم: ٤٨٨.
 سمر الشيخ: ٩٩، ١٢٠ - ١٢٢.
 شيكاغو: ٣٢٨.
 العراق: ٦٨، ٧٧، ٩١ - ٩٣، ١١٢،
 ١٢٦، ١٣٢، ٢٠٠، ٢١٠ - ٢١٢،
 ٢١٧، ٢١٨، ٣٠٠، ٣٢٥، ٣٢٦،
 ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٦١، ٣٦٣.
 العريش: ١٦٠.
 العطارين: ٣٤٢.
 عمود السوراي: ٣٢٩، ٣٤٢.
 عين شمس: ٣٩٠.

- غ -

- الغردقة: ١٢٢.
 غزة: ٧، ٥١، ٦٥، ٦٦، ٧٩، ٩٣،
 ١٠٢، ١٠٨، ١٠٩، ١١٢، ١١٣،
 ١٢٥، ١٢٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٥،
 ١٤٧، ١٤٨، ١٥٦، ١٦٠، ١٦٧،
 ١٧١، ١٨٧، ١٩٢، ١٩٧،
 ١٩٩، ٢١٤، ٢٣٧، ٢٣٨، ٣٥٢.
 طابا: ٦٢، ١١٠، ١١٦، ١٢٥، ١٣٧،
 ١٥٦، ١٥٧، ١٩٧.
 طرابلس: ٢١١، ٢٢٣.
 طرة: ٣٠٣.
 طريق الحرية: ٣٣٦، ٣٤١.
 طريق النصر: ٣٤١.
 طليطلة: ٣٥٤، ٣٤٦، ٣٤٩.

- ط -

- ف -

- فرساي: ٢٣٥.
 فرنسا: ٦٩، ١١٨ - ١٢٠، ١٥١.

١٦١ ، ٢١١ ، ٢٢٩ ، ٢٣٥ ، ٢٤٠ ، ١١٩ ، ١٣١ ، ١٤١ ، ١٤٣ ،
١٤٩-١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٦ ، ١٥٩-١٦٣ ، ٥١٧ ، ٤٨٠ ، ٣٧٤ ، ٣٥٦ ، ٣٤٧
٣٤١ ، ٣٣٢ ، ٢٢٤ ، ١٨٢
الفسطاط: ٣٢٩ .

- ك -

كاتب ديفيد: ٦٦ ، ٧٨-٧٥ ، ٨٥ ،
١١٣ ، ١٥٦ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ،
١٧٢ ، ١٩٧ ، ٢٤٣ ،
كاتب شيزار: ٣٤١
كردفان: ٢٤٧
كرموز: ٣٣٧ ، ٣٤٢
فكتوريا: ٣٤١ .
فلسطين: ٦٩ ، ٧٧ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ،
١٨٧ ، ١٨٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٢ ، ٣٤٠ .
فندق بنتور الجريكو: ٣٤٦ .
فندق سياج: ٥١٣ .

- ق -

القاهرة: ٦ ، ١٠ ، ١٤ ، ١٥ ، ٧٨ ، ٨٣ ،
٨٩ ، ٩٦ ، ١٦٨ ، ١٨٥ ، ١٨٨ ، ٢٠٠ ،
٢٢٢ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٦٠ ، ٣١٦ ،
٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣٦ ، ٣٤٠ ، ٤١٢ ،
٤٢٥ ، ٤٢٩ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤١ ،
٤٧٢ .
قبرص: ٨٨ .
القدس: ٧١-٧٣ ، ٨٤ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٤ ،
٩٨ ، ١٠٠ ، ١٢٠ ، ١٣٨ ، ١٤٦ ،
١٥٦ ، ١٧٦ ، ١٩٢ ، ٢١٨ ، ٢٣٢ ،
٢٤٣ ، ٢٤٢
قسم العجوزة: ٤٤٦
قصر أنطونيادس: ٣٣٧
قصر رأس التين: ٣٤١
قصير المنتزه: ٣٤١
القطائع: ٣٢٩
قناة السويس: ٧٣ ، ٨٢ ، ٩٦ ، ١١٨ ،

- ل -

لارنكا: ٨٨
اللبان: ٣٤٢
لبنان: ٨٧ ، ٩١ ، ٩٢ ، ١٤٧ ، ١٩٨ ،
٢١٠ ، ٢١١
لندن: ٨٨ ، ١٣٢ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٥٣ ،
٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٥١٦ ، ٥٢٢
ليبيا: ٩١ ، ٩٢ ، ١٣٢ ، ١٤٣ ، ٢١٠ ،
٢١٢

- م -

مالطة: ٣٣٩
مانهاتن: ٢٣٩
محرم بك: ٣٣٩ ، ٣٤٢
مالطة: ٣٣٩
مانهاتن: ٢٣٩
محرم بك: ٣٣٩ ، ٣٤٢

محطة بولكى: ٣٣٧	٣٨٢ ، ٣٨٦ ، ٤٠٠ ، ٤٠٥-٤٠٧
محطة الرمل: ٣٤٢، ٣٤١	٤١٠ ، ٤١٢ ، ٤١٧ ، ٤١٩-٤٢٢
المحيط الأطلسي: ٣٢٩، ٢٠٨	٤٢٥ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٦ ، ٤٥٠
مدريد: ٣٤٩، ٣٤٦	٤٥٥ ، ٤٦٠ ، ٤٦٣ ، ٤٦٥ ، ٤٦٧
مدينة نصر: ٤٨٨، ٤٤١، ٤٣٩	٤١١ ، ٤١٣ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٣
مرتفعات كانتسكيل: ٢٣٩	٤٨٥ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٩٠ ، ٤٩٢
مرسى مطروح: ١٢٩	٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٩ ، ٥٠١
مربوط: ٣٤٢، ٣٤١	٥٠٢ ، ٥٠٦ ، ٥٠٩ ، ٥١٢
مصر: ٢٥، ١٨، ١٦-١٣، ١٠، ٨، ٦	٥١٥-٥١٨، ٥٢١، ٥٢٢
٢٦ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٦ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٤	مصر الجديدة: ٤٠٢
٥١-٥٥ ، ٥٧ ، ٥٩-٦٣ ، ٧٤-٨٠	مضيق تيران: ١١٩، ١٢٧، ١٣٠
٨٢ ، ٨٣ ، ٨٥-٩٢ ، ١٠٧-١١١ ، ١١٣	١٣١ ، ١٥٩ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٩١
١١٧-١٢١ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٨	مطار روما: ٤٣٨
١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٨ ، ١٤٢ ، ١٤٣	مطار القاهرة: ٤٣٦، ٤٣٧
١٤٨ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٦-١٦١	المعادى: ١٠٧
١٦٣ ، ١٦٦ ، ١٦٩-١٧٦ ، ١٧٩-١٨٢	المعمورة: ٣٤١
١٨٥-١٩١ ، ١٩٦ ، ١٩٨-٢٠٠ ، ٢٠٣	المغرب: ٩٢، ٢١٠، ٢٢٩
٢٠٥ ، ٢٠٩ ، ٢١١-٢١٤ ، ٢١٨-٢٢٠	المنتزه: ٣٤٢، ٣٤١
٢٢٢-٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣١	المنشية: ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٢
٢٤٥-٢٥٧ ، ٢٥٩-٢٦٢ ، ٢٦٦ ، ٢٦٩	المنوفية: ٣٨٥، ٣٨٧
٢٧٦ ، ٢٩٤ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٢	موريتانيا: ٩٢، ٢١٠
٣٠٤ ، ٣١٤ ، ٣١٦ ، ٣٢١ ، ٣٢٧	موسكو: ١٠٢، ١٧٦
٣٢٩ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦	ميدان الرميطة: ٣٣١
٣٣٨-٣٤٠ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٥	ميدان سعد زغلول: ٣٤١
٣٤٧ ، ٣٥١ ، ٣٥٥-٣٥٣ ، ٣٥٧	ميدان الفريق عبدالمنعم رياض: ٣٤١
٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٩	ميدان محمد علي: ٣٢٩

== و ==

وارسو: ١٣٣
 واشنطن: ٢٥، ١١٢، ٢١١
 الولايات المتحدة: ٢٦، ٥٤، ٥٥، ٦٧،
 ٨٩، ٩٣، ٩٤، ٩٦، ٩٩-١٠٤، ١٠٨،
 ١١٢، ١١٣، ١١٦، ١٢٦، ١٣٠،
 ١٣٢، ١٣٣، ١٣٨، ١٤٠، ١٥٩،
 ١٧٠، ١٧٢، ١٧٤، ١٧٧-١٧٩،
 ١٩١، ١٩٣، ٢١١-٢١٣، ٢٢٤،
 ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٣، ٢٤٦، ٣٢٦،
 ٣٢٧، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥١، ٣٥٣،
 ٣٦١-٣٦٣، ٤٠٠، ٤١٤، ٥٠٧
 ووترجيت: ٦٠

== ي ==

اليابان: ١٥٩، ٣٥٧، ٣٦١، ٣٦٢
 اليمن: ٩٢، ٢١٠، ٢١١، ٢٢٤، ٢٣٢
 يوغوسلافيا: ٥١٩
 ييل: ٣٥٦

ميناء أم الرشراش: ١٩١

ميناء إيلات: ١٩١، ١٩٢

ميناء البصل: ٣٤٢

== ن ==

نجازاكي: ١٥٩

النمسا: ٢٣٥

نهر الراين: ١٥١

نهر الفولجا: ١٥١

نوتردام: ١٠، ٥١٥

نيقوسيا: ٨٨

النيل الأرق: ٢٤٧

نيويورك: ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٢

== ه ==

هامبورج: ٤٨٦

هانوفيل: ٣٤١

هليوبوليس: ٤٣٠، ٤٨٥

الهند: ٣٢٩

هيروشيما: ١٥٩

٥- كشف الدوريات

* الجرائد :

- أ -

أبو الهول: ٣٣٨

أخبار اليوم: ٢٧١

الأهالي: ٨، ١١٥، ١٣٧، ١٦٥،

١٦٩، ١٧٠

الأهرام: ٨، ٢٤، ٢٨-٣٠، ٤٣، ١٥٣،

٢١٤، ٢٣٢، ٤٠٥، ٤١٢، ٤٨٢

- ب -

البهلول: ٣٣٨

- ت -

التايمز: ٢٨٠

- ج -

الجريدة: ٣٧٩، ٣٨٠

الجمهورية: ٨١، ٨٨، ٢٢٨

الجهاد الوفدية: ٢٩٠

الجويش برس: ٣٩

الجيزوزاليم بوست: ٢٤٢

- د -

الدستور: ١٨٠

دبلي تلغراف: ٢٩٨

- ر -

الراعى الصالح: ٣٣٨

- ش -

الشعب: ٢٣٢، ٥١٨

- ص -

صوت السودان: ٢٥٤

- ل -

اللواء: ٣٧٨.

الليبرتيه: ٣٤٠.

- م -

المخبر المصري: ٣٣٨.

المساجيرو ايجتسيانو: ٣٣٩

المنارة: ٣٣٨.

- ن -

النور: ٣٣٨.

النور التوفيقى: ٣٣٨.

النيزوكرونيكل: ٣١٦.

- و -

الوفد: ٩، ١٤، ٢٣، ٤٩، ٥٧، ٦٦،

٢٣٧، ٢٤٥، ٢٥١، ٢٥٧، ٢٦٥،

٢٧١، ٢٧٥، ٢٧٩، ٢٨٥، ٢٨٩،

٢٩٣، ٢٩٧، ٣٠١، ٣٠٧، ٣١٣،

٣٦٥، ٣١٩.

- ي -

يوليو: ٣٩٥.

اليونانى المتمصر: ٣٣٨.

٢١٧ ، ٢٢٧ ، ٣٢٥ ، ٣٣٥ ، ٣٤٥ ،

٣٥٥ ، ٣٧٣ ، ٣٨٣ ، ٤١٥ ، ٤٢٥ ،

٤٣٥ ، ٤٤٥ ، ٤٦٥ ، ٤٦٩ ، ٤٧٥ ،

٤٨٥ ، ٤٩٥ ، ٥٠٥ ، ٥١٥ .

- ر -

روز اليوسف: ٧٢، ٨٩، ٩٠، ٩٢،

١٣٢، ١٦٨، ٢٧١، ٣١٦ .

* المجلات :

- أ -

أخبار الأدب: ٤١١ .

أكتوبر: ١٣، ٢٧، ٣٧، ٦٥، ٨٥،

٩٥، ١١٣، ١١٥، ١٢٥، ١٣٥،

١٤٥، ١٥٥، ١٦٥، ١٧٢، ١٧٥،

١٧٩، ١٨٥، ١٨٧، ١٩٥، ٢٠٧،

المحتويات

٥ تقديم
	الفصل الأول
١١ الاسلام السياسى والارهاب
١٣ الإرهاب بين المواجهة والاختراق!
٢٣ محاكم التفتيش فى الزمن الردىء
٢٧ كوميديا فهمى هويدى السوداء ! «الفصل الأول»
٣٧ كوميديا فهمى هويدى السوداء ! «الفصل الثانى»
	الفصل الثانى
٤٧ الناصريون والافتراء على التاريخ
	ظهور «الناصرية الجديدة» فى مصر هل هو صدى
٤٩ للنازية الجديدة» فى ألمانيا؟
٥٧ المعلم جعلص الجزار.. وأدب الحوار!
٦٥ جريدة «العربى» والتناول على تاريخ مصر!
٧٥ أكنوية «تمثيلية حرب أكتوبر»!
٨٥ الافتراء على التاريخ ليس فى حاجة لذكاء!
٩٥ مغالطات خالد عبد الناصر!
	الناصريون بين الأوجاقات الإسرائيلية
١٠٥ والأوجاقات الأميركية!
١١٥ على من تقع مسئولية أوضاعنا الراهنة؟
١٢٥ اليسار.. والعزف على ألحان قديمة!..
١٣٥ الناصريون بين الزعيم عبد الناصر والزعيم ضياء الدين داود!
٥٥٥	

١٤٥عندما يرسل صناع النكسة على طبول باروخ!!
١٥٥عندما يفسر حاصريون تاريخ مصر! ...
١٦٥لو كان اليسار المصرى يحكم مصر!
١٧٥لغز الدكتور سعدون أمين!
١٨٥لغز الدكتور سعدون أمين.. مرة أخرى ..
١٩٥بين سياسة الغوانى وسياسة الزعماء السياسيين!

الفصل الثالث

٢٠٥مصر والعرب.. ..
٢٠٧أكذوبة الأمن القومى العربى!
٢١٧أكذوبة الأمن القومى العربى.. مرة أخرى! ..
٢٢٧الإخراج العراقى للعبة «عسكر وحرامية»
٢٣٧من مذبحه دير ياسين إلى مذبحه المسجد الإبراهيمى
٢٤٥مصر والسودان: الانفصال
٢٥١الصراع على السودان: السودان بين تاج المهدي وتاج فاروق! ..
٢٥٧عندما تخلت الثورة عن شعار وحدة وادى النيل

الفصل الرابع

٢٦٣الوفد والتاريخ.. ..
٢٦٥مضطفى النحاس وأخطاء المؤرخين
٢٧١مذكرات خالد محمد خالد وحقائق التاريخ! ..
٢٧٥النقراشى والنحاس والزعامه المقدسه! ..
٢٧٩حقائق انشقاق النقراشى واحمد ماهر على الوفد! ..

٢٨٥	هل كان مصطفى النحاس دكتاتوراً؟ ..
٢٨٩	القمصان الزرقاء بين النقراشى والنحاس ..
٢٩٣	محاولة اغتيال مصطفى النحاس! ..
٢٩٧	الطبقة العاملة بين الوفد والقصر! ..
٣٠١	السفير البريطانى ينتقد سياسة الوفد العمالية ..
٣٠٧	حقيقة المواجهة بين الدكتور احمد ماهر ومصطفى النحاس ..
٣١٣	الدكتور احمد ماهر يتهم سياسة الوفد العمالية بالبلشفية ..
٣١٧	الوفد فى حوار بين اليمين واليسار! ..

الفصل الخامس

٣٢٣	التاريخ والمجتمع ..
٣٢٥	الاسكندرية عبر العصور ..
٣٣٥	الاسكندرية بين الأوروبيين والوطنيين ..
٣٤٥	خواطر مؤرخ فى أسبانيا! ..
٣٥٥	المصير: دراسة نقدية لرؤية بول كيندى التاريخية ..
٣٦٥	من الجانى فى حوادث كفر الدوار؟ ..

الفصل السادس

٣٧١	الجامعة والمجتمع ..
٣٧٣	الحركة الوطنية وميلاد الجامعة المصرية ..
٣٨٣	الجامعة والديبة! ..

الفصل السابع

٣٩٣	هموم المجتمع المصرى ..
-----	------------------------

٣٩٥ مؤتمر المرأة المصرية والنفخ فى الرماد!
٤٠٥ ملاحظات على زوبعة مؤتمر حماية الأقليات
٤١٥ معركة حول القيم فى مؤتمر رجال الأعمال بالإسكندرية!
٤٢٥ هموم القاهرة. وهموم الأمن!
٤٣٥ هل نحن فى مجتمع متحضر؟
٤٤٥ عقدة الخوافة . والإدارة المصرية!
٤٥٣ مسئولية الدولة عن إنهيار المباني!
٤٦١ فى جنة الادارة المصرية وجحيمها!
٤٧١ أكابر مصر!
٤٧٩ سقوط العمارات وأكابر مصر الجدد
٤٨٧ المشروع المصرى وتسعيرة أرواح الكلاب!
٤٩٧ «الجرى والجميلة» ومباهج الادارة المصرية!
٥٠٧ السياحة بين نوتردام والأهرام!
٥١٩ الكشافات..... ..
٥٢١ ١ - كشافات الإعلام..... ..
٥٢٣ ٢ - كشاف الهيئات
٥٣٩ ٣ - كشاف الحوادث
٥٤٥ ٤ - كشاف البلاد والاماكن..... ..
٥٥٣ ٥ - كشاف الدوريات..... ..

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٤/١١٥٤٩

I S B.N. 977-01-4230-1

هذا الكتاب

يعد هذا من كتب التاريخ الساخن فهو يتتبع بالرصد اليومي والتحليل والنقد حركة الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر فى عصر مبارك بين فريقين من القوى السياسية: فريق قوى التحرر الوطنى والاجتماعى الذى قاتل من أجل تحرير سيناء من الاحتلال الاسرائيلى، ويريد أن يدفع عجلة التقدم فى مصر إلى الأمام، ويمضى بحركة الاستنارة التى بدأت فى القرن التاسع عشر إلى غايتها الطبيعية فى خدمة جماهير الشعب المصرى وخدمة تقدمه، والفريق الآخر هو فريق قوى الانغلاق الدينى والاجتماعى والسياسى، الذى يتلفع بفضه بعباءة الدين ويريد - بالارهاب - أن يعود بمصر أربعة عشر قرناً. ويتلفع بفضه الآخر بقميص عبد الناصر ويريد - بالارهاب - أيضاً - أن يعود بمصر أربعة عقود من السنين.



د . عبد العظيم رمضان

- * عميد كلية التربية السابق بجامعة المنوفية .
- * أستاذ التاريخ المعاصر بكلية الآداب جامعة المنوفية .
- * كاتب سياسى بمجلة «أكتوبر» وصحيفة «الوفد» بالقاهرة .
- * عضو مجلس الشورى المصرى .
- * عضو المجلس الأعلى للثقافة .
- * عضو المجلس الأعلى للصحافة .
- * رئيس لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة .
- * رئيس مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر .
- * عضو مجلس إدارة هيئة الكتاب .
- * رئيس تحرير سلسلة «تاريخ المصريين» التى تصدر من هيئة الكتاب .
- * أعماله العلمية تتجاوز ثلاثين كتاباً فى تاريخ مصر والعرب .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب